

الموطأ للإمام محمد

١٣٢-١٨٩هـ

مع الحاشية السادة

ب

التعليق للمعتمد

للإمام أبي الحسنات محمد بن عبد الحليم الكوكبي رحمه الله

١٢٦٤-١٣٠٤هـ

المجلد الثاني

طبعة مبدية صممة يدوية

مكتبة الشريعة
كراتشي - باكستان

الموطأ للإمام محمد

١٣٢-١٨٩هـ

مع الحاشية السادة
ب

التعليق للمجيد

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي رحمه الله

١٢٦٤-١٣٠٤هـ

المجلد الثاني

طبعة مبرية مصممة مارونة



الموقع الإلكتروني (المجلد الثاني)

اسم الكتاب

428

عدد الصفحات

مجموع المجلدين / 350 روبية

السعر

١٤٣١ھ - ٢٠١٠ء

الطبعة الأولى

مكتبة البشرا

اسم الناشر

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنگلوزجلستان جوهر، کراتشي، پاکستان.

+92-21-34541739 +92-21-37740738

الهاتف

+92-21-34023113

الفاکس

al-bushra@cyber.net.pk

البريد الإلكتروني

www.ibnabbasaisha.edu.pk

الموقع على الإنترنت

مکتبة البشري، کراچی۔ +92-321-2196170

يطلب من

مکتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ١٩ اردو بازار، لاہور۔ 042-37124656 - 37223210

بلک لینڈ، مٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 051-5773341-5557926

دار الإخلاص، نزد قصبہ خواتین بازار، پشاور۔ 091-2567539

مکتبة رشيدية، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وايضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

كتاب النكاح

باب الرجل تكون عنده نسوة كيف يَقْسِمُ بينهنَّ

٥٢٣ - **أخبرنا مالك**، حدثنا **عبد الله بن أبي بكر**، عن **عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام**، عن **أبيه**: أن **النبي ﷺ** حين بنى **بأَمَّ سلمة** قال لها حين أصبحت عنده: **ليس بكِ عليَّ أهلك**.....
 في بيته يأم سلمة

كتاب النكاح: هو في اللغة حقيقة في الوطء محار في العقد، وقيل: مشترك بينهما، وفي الشرع حقيقة في العقد الموضوع، قاله **علي القاري**، وقد وردت أحاديث كثيرة ماطقة بفضلته والترعيب إليه، وطرق بعضها وإن كانت مما تكلم في روافقه فلا يصير في إثبات المقصود، فأخرج ابن ماجه [رقم: ١٨٤٦] من حديث عائشة **رضي الله عنها**: **السكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس بي**، وتزوجوا في مكاثر بكم الأمم، ومن كان ذا طول فليتكح، ومن لم يند فليبه بالصوم، فإن الصوم وجاء له، وفي سننه عيسى بن ميمون ضعيف، وفي "الصحيحين" [رقم: ٥٠٦٣، ومسلم رقم: ٣٤٠٣] من حديث أنس في ضمن حديث: **"كُنِّيْ أصوم وأفطر وأصلي وأنام وأتزوج، فمن رعب عن سنتي فليس بي"**، وعن أنس مرفوعاً: **حبب إليَّ من الدنيا النساء والطيب، وجعل قرة عيني في الصلاة**، رواه النسائي وإساده حسن، وقد اشتهر على الألسنة بزيادة "ثلاث"، وهكذا ذكره الغزالي في "الإسقاء" ولم يوجد في شيء من طرقه المسندة، كذا قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي".

نسوة: المراد من الزوجات؛ لأن السراي وأمهات الأولاد لاحق لمن في القسمة، كذا قال القاري.
عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني.

عن أبيه: أي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني. **أن النبي ﷺ**: قال ابن عبد البر: هذا حديث ظاهره الانقطاع، وهو متصل مسند صحيح قد سمعه أبو بكر من أم سلمة كما صرح به عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه، كذا في "توير الخواص" [٦٦/٢] **بنى بأَمَّ سلمة**: [هند بنت أبي أمية المخزومية] أي زُفَّتْ إليه ودخل عليها. **حين أصبحت عنده**: وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٦٢٣]: **دخل عليها فأراد أن يخرج** أخذت ثوبه فقال لها: **ليس بكِ عليَّ، وفي رواية الحاكم في "المستدرک"**: **أما أخذت ثوبه مائعة له من الخروج من بيتها فقال لها: إن شئت، وهذا يشعر بتقديم التمسك أم سلمة لذلك فخيرها النبي ﷺ بين التمسك والتلثيت.**
عليَّ أهلك: يريد به نفسه **ﷺ** يقول: ليس عليَّ بك احتقار وإذلال بالنسبة إلى باقي الأزواج، فلا أفعل فعلاً يكون فيه هوانك، بل الأمر بيدك إن شئت سمعت عندك وإن شئت ثلثت.

هوان، إن شئت سبعتُ عندك وسبعتُ عندهنَّ، وإن شئت ثلثتُ عندك وذُرتُ، ...
 أي ثلثتُ عندك سماً أي عد بقية الزوجات أي ثلثت ثلاثاً

هوان قال النووي: معناه لا يملحك هوان ولا يضيع من حقلك شيء بل تأخذينه كاملاً، وقال الأبي: قيل: المراد بالأهل قبلتها؛ لأن الإعراض عن المرأة وعدم المبالاة بما يدل على عدم المبالاة بأهلها، فالباء على الأول متعلقة بهوان، وعلى الثاني للسببية أي لا يملحك أهلك بسبك هوان، كذا قال الزرقاني [١٧٢/٣].

وذُرتُ: طاهره أن الثلاث حق للجديدة الثبينة، فإن معنى دُرتُ الدوران المعتاد وهو القسم يوماً يوماً، فكأنه قال لأم سلمة: وكانت ثبينة إن شئت سبعتُ عندك فأسبع عد بقية الأرواح للنسوة؛ إذ لا حق لك في السعة، وإن شئت ثلثتُ عندك فتوفي حقلك، ثم دُرت على بقية النساء يوماً يوماً بالنسوة، وفهم منه جواز تغير الثيب بين الثلاث بلا قضاء، والسبع مع القضاء، وإليه ذهب الجمهور والشافعي وأحمد كما ذكره النووي وغيره، وقال مالك وأصحابه: لا تحتر بل للكر الجديدة سبع وثلث ثلاث بدون التحير والقضاء، قال ابن عبد البر: هذا أي حديث أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذي رواه مالك عن أنس، وأشار به إلى ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٥٢١٣] عن أنس أنه قال: "السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً، وفيه أيضاً عنه: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قسم" [البخاري رقم: ٥٢١٤].

وأخرج ابن ماجه والدارمي وابن عزيمة والإسماعيلي والدارقطني والبيهقي وابن حبان هذا الحديث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: **سبع للكر وثلاث للثيب**، واعتذر أصحاب مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحاً على التحير بأن مالكا رأى ذلك من خصائص النبي ﷺ؛ لأنه خص في النكاح الخصائص فاحتمال الخصوصية متع من الأخذ به، وفيه ضعف ظاهر؛ لأن مجرد الاحتمال لا يمنع الاستدلال، وقال أصحابنا الحنفية: لا فرق بين الجديدة والقديمة ولا بين البكر والثبينة، بل يجب القسم على السوية سهو يوماً يوماً لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَغْفِرُوا أَنْ تُعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَبْلُغُوا كُلَّ الْقِسْطِ﴾ [نساء: ١٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَفِظْتُمْ لَا تَعْدِلُوا وَأُولَئِكَ هُمَا نِكَاحُ الْإِسْلَامِ﴾ [نساء: ٣].

وإطلاق ما روى أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١١٤٠، والنسائي رقم: ٣٩٤٣، وأبو داود رقم: ٢١٣٤، وابن ماجه رقم: ١٩٧١] عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يقسم ويعدل ويقول: **اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك**، يعني القلب أي زيادة الحية، فطاهره أن ما عنده داخل تحت ملكه فتجب السوية فيه، ولما روى أصحاب السنن [الترمذي رقم: ١١٤١، والنسائي رقم: ٣٩٤٢، وأبو داود رقم: ٢١٣٣، وابن ماجه رقم: ١٩٦٩] وأحمد [رقم: ٧٩٢٣، ٢/٢٩٥] والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: من كانت له امرأتان، فمال إلى إحدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل. فطاهر هذه النصوص يقتضي التسوية من غير فصل، فإن سبع عند الجديدة سبع عند غيرها، وإن ثلث عندها ثلث عند غيرها، ولا حق لها في الزيادة بكرة كانت أو ثبينة، =

قالت: ثلث.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي إن سبع عندها أن يسبع عندهن لا يزيد لها عليهن شيئاً، وإن ثلث عندها أن يثلث عندهن، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

باب أدنى ما يتزوج الرجل عليه المرأة

٥٢٤ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك: أن عبد الرحمن بن عوف

- كذا قرره ابن المصنف وغيره، وعلى هذا حملوا حديث أم سلمة، وقالوا: معنى درت: الدوران عند البقية الثلاث ليحصل المساواة إلا أنه خلاف الظاهر، وخلاف ما أخرجه النسائي والدارقطني [رقم: ١٤٣، ٢٨٤/٣] بطريق فيه الواقدي: أنه قال لأم سلمة: إن شئت أقمت عندك ثلاثاً حاصلة لك، وإن شئت سعت لك وسبعت لئسائي.

قالت ثلث: قال القاضي عياض: اختارت التثليث مع أخذها بثبوته حرصاً على طول إقامته عندها؛ لأنها رأت أنه إذا سبّع لها وسبّع لغيرها لم يقرب رجوعه إليها.

أن يثلث عندهن: لعلمه مبني على حمل الدور المذكور في الحديث على الدور بالتثليث، وقد عرفت ما فيه، ولذا قال القاري في شرحه تحت هذا القول: فيه أن ظاهر الحديث السابق أن بعد التثليث هو الدور ولا يفهم منه التثليث عندهن إلا من دليل خارج يحتاج إلى بيانه.

قول أبي حنيفة: قال علي القاري في "المراقبة شرح المشكاة" [٣٥٠/٦]: عندنا لا فرق بين القديمة والجديدة؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاجِدَةً﴾ (النساء: ٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ١٢٩)، وحرم الواحد لا ينسخ الكتاب، فأشار إلى بناء الكلام على مسألة أصولية، وهي عدم جواز نسخ إطلاق الكتاب القطعي بخبر الأحاديث الظني، ففهم نفي ما ثبت بإطلاق الكتاب وجوب عموم المساواة ومنع الميل إلى إحدى الزوجات مطلقاً أفاد ذلك وجوب المساواة في القديمة والجديدة أيضاً، والبكر والثيب أيضاً، فإن فُرّق بينهما بمحدث أنس أو أم سلمة وغيرهما يلزم إبطال إطلاق الكتاب بالخبر الظني، وأشار في شرحه لهذا الكتاب إلى الإيراد على هذا المسلك حيث قال بعد ذكر استناد علمائنا بآية ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تُعَدِّلُوا﴾ وغيره فيه أنه إذا كان التخصيص وقع شرعاً يكون عدلاً، فلا منافاة ولا معارضة أصلاً.

حميد الطويل: هو حميد - بصم الحاء - ابن أبي حميد أبو عبيدة البصري الطويل، روى عن أنس والحسن وعكرمة، وعنه مالك وشعبة والحمادان والسفيانان وعلق، وثقه ابن معين وأبو حاتم، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، كذا في "الإسعاف" [ص: ١١]. عبد الرحمن بن عوف: أحد العشرة المبتررة بالجنة، المتوفى ٣٢هـ.

جاء إلى النبي ﷺ وعليه أثر صُفْرة فأخبره أنه تزوّج امرأة من الأنصار، قال: كم سقّت إليها؟ قال: وزن نواة من ذهب، قال: أولم ولو بشاة.

مو للثقليل

قال محمد: وهذا نأخذ، أدنى المهر

وعليه أثر صفرة: تعلقت بجلده أو ثوبه من طيب العروس، وهذا أولى ما فسر به، وفي رواية: "وبه ردع من زعران" أي أثره، وليس بداخل في النهي عن تزوير الرجل؛ لأنه فيما قصد به التشبه بالنساء، كذا قال الزرقاني [٢٠٢/٣] فأخبره: أي فسأله رسول الله ﷺ، وقال: "أما هذا؟" فأخبره، كذا ورد في رواية وفيه اعتقاد الكثير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حاشم؛ فإنه كان قبيحاً عن التضمخ بالطيب، فأجابته بأنه لم يتضمخ به، وإنما تعلق به من العروس، وهذه المرأة التي أخبر أنه تزوجها لم تسم في الروايات إلا أن الوزير بن بكار حرم بأنها ابنة أبي الحيسر - ففتح المهملةين بينهما تحية ساكنة آخره راء مهملة - اسمه أنس بن رافع الأنصاري، وأما ولدت له القاسم وعبد الله، كذا قال الحافظ ابن حجر. [شرح الزرقاني: ٣٠٢/٣]

كم سقّت إليها: يضم السين من السوق، أي كم أرسلت من المهر مطلقاً أو المعجل، كذا قال القاري، وقال الزرقاني: فيه أنه لا بد في النكاح من المهر، وقد يشعر ظاهره احتياجه إلى تقدير؛ لأن "كم" موضوعة له، ففيه حجة للمالكية والخليفة في أن أقل الصداق مقدّر. [شرح الزرقاني: ٢٠٢/٣] وزن نواة من ذهب: قال الخطابي والأكثر: هي خمسة دراهم من ذهب، فالنواة اسم لثقل معروف عندهم، وقال أحمد بن حنبل: النواة ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد نواة التمر أي ورثها من ذهب، والأول أظهر وأصح، وقال بعض المالكية: النواة بالمدينة ربع دينار، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٠٢/٣، ٢٠٣]، وفيه أيضاً قال عياض: قيل: رنة نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع، وأراد فأنه أن يحتاج به على أنه أقل الصداق، ولا يصح لقوله: "من ذهب" وذلك أكثر من دينارين، وهذا لم يقله أحد، وهو غفلة من فأنه، بل فيه حجة لمن يقول: لا يكون أقل من عشرة دراهم.

أو لم: [زاد في رواية: قال: شارك الله لك، أو لم ولو بشاة] أمر ندب عند الجمهور، وقيل: للوجوب، ووقته على الأشهر بعد الدخول كما يستنبط من هذا الحديث أيضاً. أدنى المهر إلخ: لعنه رجل النواة على هذا المقدار، وقد ورد بالتقدير هذا المقدار آثار أخرها مما تكلم فيها، فأخرج الدارقطني [رقم: ٣٤٩] ثم البيهقي في مستههما عن داود الأزدي عن الشعبي عن علي قال: "لا تقطع الأيدي في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم"، قال ابن الحوزي في "التحقيق": قال ابن حبان: داود ضعيف، والشعبي لم يسمع علماً، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن حوهر - وهو ضعيف - عن الضحاك عن البرال بن سرة عن علي، ومن طريق آخر عن الضحاك بسند فيه محمد بن مروان أبو حمزة لا يكاد يعرف، وأخرج الدارقطني [رقم: ١١، ٢٤٤/٣] والبيهقي عن مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء وعمرو بن دينار عن جابر مرفوعاً: لا نكحوا النساء إلا الأكماء، ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم، قال الدارقطني: ابن عبيد مروي الحديث، =

عشرة دراهم ما تُقَطَّع فيه اليد، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب لا يجمع الرجل بين المرأة وعمّتها في النكاح

٥٢٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة أن

النبي ﷺ قال: لا يَجْمَعُ الرجلُ بين المرأة وعمّتها ولا بين المرأة وخالتها.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

= وأسد البيهقي عن أحمد أنه قال: أحاديث مبشر موضوعة، ورواه أبو يعلى الموصلي في "مسنده" عن مسيرة عن أبي الزبير عن جابر، وعن أبي يعلى رواه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، كذا ذكره الزيلعي في "تحريم أحاديث الهداية" [٢٤٧/٣، ٢٤٨]، والكلام في هذا الحديث تقضاً وإبراماً كثير. والإصاف أن هذا الحديث بعد ثبوته لا يدل على التقدير بحيث لا يصح دونه، وفي الأحاديث كثرة دالة على إطلاق المهر، وعدم التقدير بال عشرة وظواهر الآيات يؤيده، وقد أحاب عنها أصحابنا يحملها على المعجل، فافهم ولا تعجل بالقول فإنه يرد عليهم نسخ إطلاق الكتاب وتقييده بأخبار الأحاد، وهو خلاف أصولهم.

قول أبي حنيفة: وعند مالك أدناه ربع دينار، وعند الشعبي أربعون ديناراً، وعند الشافعي ما جاز كونه ثمناً جاز كونه مهراً، كذا ذكره ابن الممام. [فتح القدير: ٢٠٥/٣] أبو الزناد: بكسر الزاء وحقة النون عبد الله بن ذكوان.

لا يجمع إلخ: [أي في نكاح أو ملك يمين، فإن نكحهما معاً بطل نكاحهما، وإن مرتباً بطل نكاح الثانية] الحديث مبسوط في متن أبي داود [رقم: ٢٠٦٥] والترمذي [رقم: ١١٦٢] باللفظ: لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على ست أحيها، ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها، ولا ينكح الصعري على الكبرى ولا الكبرى على الصعري، والحكمة في تحريم مثل هذا هو الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب، فإن الصركين تتحاسدان وينحز البعض إلى أقرب الناس، والحمد بين الأقارب أشنع، وقد اعتبر النبي ﷺ هذا الأمر في تحريم الجمع بين بنته وبنت عمه حيث حرم على علي عليه السلام نكاح بنت أبي جهل على فاطمة عليها السلام، كذا في "حجة الله البالغة".

قول أبي حنيفة: وبه قال جمهور العلماء، وشدة طائفة من الفوارج حيث حوزت المرأة بين المرأة وعمتها، وغير ذلك سوى الجمع بين الأختين زعماً منهم أن الله حرم الجمع بين الأختين بقوله: ﴿وَأَنْ تَحْمِلُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (نساء: ٢٣) ثم قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (نساء: ٢٤) فدل ذلك على جواز الجمع بين غيرهما، وأخبار الآحاد لا تخصص القرآن ولا تنسخه، وبالمعنى بعض السلف حيث منع من الجمع بين بنت العم وبنت الخالة ونحو ذلك أيضاً، والجمهور على خلافه، كذا قال الزرقاني [١٧٨/٣] وغيره.

٥٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب ينهى أن تُنكح المرأة على خالتها أو على عمّتها وأن يطأ الرجل ولیدةً في بطنها حينئذٍ لغيره.
 حارة أو أمة
 أي لغير الواسم
 قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

باب الرجل يخطب على خطبة أخيه

يكسر الحاء التماس النكاح

٥٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه.
 قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

وأن يطأ الرجل: [ثلاثا يسقي بماله زرع عمره سواء كان من حلال أو حرام، كذا قال القاري] ورد: لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض، رواه أحمد [رقم: ١١٢٤٤، ٢٨/٣] وأبو داود [رقم: ٢١٥٧] وصححه الحاكم عن أبي سعيد، قاله الزرقاني [١٧٩/٣]، وفيه إشارة إلى حواز نكاح حبله من غيره، وبه قال جمهور علمائنا بجواز نكاح حبله من زنا لكن يحرم وطئها ما لم تضع، هذا إذا نكح غير الزاني وإن نكح الزاني يجوز له وطئها أيضاً لكونه سابقاً بماله زرع نفسه. أخيه: التعبير به ليوافق عنوان الخبر والتعبير به في الخبر للتحريض على كمال التردد وقطع صور المناقشة، أو لأن كل المسلمين إحوة إسلاماً. حَبَان: بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ابن منقذ - بضم الميم وكسر القاف آخره ذال معجمة - كما صطه الحافظ عبد العني في "مشبه النسبة" وابن مأكولا في "الإكمال" وغيرها لا يكسر الحاء المهملة كما ظنه القاري.

لا يخطب: برفع الباء خبر تعنى النهي، وهو أبلى من صريح النهي، قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركوع وإلا فلا؛ لحديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وقال الخطابي: في قوله: "أخيه" دليل على أن الأول مسلم، فإن كان يهودياً أو نصرانياً لم يمنع الخطبة على خطبته وبه قال الأوزاعي، والجمهور على خلافه، وقالوا: إن ذكر الأخ حرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنازع.
 على خطبة أخيه: أي إذا توافقوا، وأما إذا أئ أهلها فلا بأس؛ كذا قال القاري.

باب الثيب أحق بنفسها من وليها

٥٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الرحمن ومجمع أبي يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء ابنة خذام: أن أباه زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فجاءت رسول الله ﷺ فَرَدَّ نكاحه.

عبد الرحمن: هو أبو محمد المدني، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، يقال: وُلِدَ في حياة النبي ﷺ، ومات ٩٣هـ، وأخوه مجمع على وزن اسم فاعل من التجميع، تابعي كبير، مات ٦٠هـ، وأبوهما يزيد بن جارية الأنصاري الأوسي، ذكره ابن سعد في الصحابة، كذا قال الزرقاني [١٨٤/٣]، وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ٢٧٩٢، ١٣٣/٤]: يزيد بن جارية البربوعي ابن عامر بن مجمع بن العطف، هو أبو مجمع، وعبد الرحمن شهد حطية الوداع. **أن أباه:** هو خذام بالمعجمة المكسورة والدال المهملة كما في "الفتح" و"التقريب"، وقال بعضهم: بالذال المعجمة ابن وديعة، ويقال: ابن خالد من أفاضل الصحابة، كذا قال الزرقاني [١٨٤/٣].

زوجها: لما تكلمت من أنيس بن قتادة الأنصاري حين قُتل يوم أحد، كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسلاً، وأخرجه الواقدي عن خنساء نفسها، وصححه بعضهم أساء، وقيل: اسمه أسير، وإنه مات سداً. **وهي ثيب:** قال ابن عبد البر في "الاستيعاب": خنساء بنت خذام بن وديعة الأنصارية من الأوس، أنكحها أبوها وهي كارهة، فرد رسول الله ﷺ نكاحها. واختلف الأحاديث في حاكمها في ذلك الوقت، ففي نقل مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع عنها أنها كانت ثيباً، وذكر ابن المبارك عن الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعة عن خنساء أنها كانت يومئذ بكراً، والصحيح نقل مالك في ذلك، وروى محمد بن إسحاق عن حجاج بن السائب عن أبيه عن حديثه خنساء قال: وكانت أيماً من رجل، فزوجه أبوها رجلاً من بني عوف، فحُطبت إلى أبي لباية بن عبد المنذر، وارتفع شأنها إلى رسول الله ﷺ فأمره أن يلحقها هواها فتزوجت أبا لباية.

ذلك: أي ذلك النكاح، أو ذلك الرجل الذي زوجها منه أبوها، قال ابن حجر: ولم يُعرف اسمه، نعم، عند الواقدي أنه من مزينة، وعند ابن إسحاق أنه من بني عمرو بن عوف. **فَرَدَّ نكاحه:** أي وجعل أمره إليها كما في رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد، وله عن نافع بن جبير: فأنت النبي ﷺ فقالت: إن أبي روجني وأنا كارهة وقد مثكتُ أمري، قال: فلا نكاح له، **انكحي من شئت،** فرد نكاحه، ونكحت أبا لباية الأنصاري، قال ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته وعلى القول به؛ لأن من قال: لا نكاح إلا بولي، قال: لا يزوج الثيب وليها إلا بإذنها، ومن قال: ليس للولي مع الثيب أمر فهو أولى بالعمل بهذا الحديث، واختلف في بطلان أو رضى، =

قال محمد: لا ينبغي أن تُنكح الثيب ولا البكر إذا بلغت إلا بإذنهما، فأما إذن البكر فصمتها، وأما إذن الثيب فرضاها بلسانها وزوجها والدها أو غيره، وهو قول أبي حنيفة ^{أي سكوتها} والعامّة من فقهاءنا.

باب الرجل يكون عنده أكثر من أربع

نسوة فيريد أن يتزوج

٥٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف - وكان عنده

- فقال الشافعي وأحمد يطلانه، وقال أبو حنيفة: لها أن تحيز فبحوز ولا تحيز مبطل. وأما حديث النسائي عن جابر: "أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها، فأبت النبي ﷺ ففرق بينهما" فحمله البيهقي على أنه زوجها من غير كفؤ، كذا في "شرح الزرقاني" (١٨٤/٣، ١٨٥)

إذا بلغت: في نسخة: بلغت، وإذا لم تبلغ يجوز نكاح ولها غير إذهاء، إلا أن لها خيار الفسخ عند البلوغ إذا كان النكاح غير الأب والجد. **فصمتها:** قال القاري: لما أخرجه الجماعة [مسلم رقم: ٣٤٧٦، والترمذي رقم: ١١٠٨، والنسائي رقم: ٣٢٦٠، وأبو داود رقم: ٢٠٩٨، وابن ماجه رقم: ١٨٧٠] إلا البخاري من حديث ابن عباس مرفوعاً: **الأثم أحق سعيها من وليها، والكر تستأذن في نفسها، وإذها صماها، والأثم:** الثيب التي لا روج لها إذا كانت بالغة عاقلة.

أكثر من أربع نسوة: الأول أن يهدف الأكثر لطابق العوان ما في الباب من الأخبار، فإن الخبر الأول دالٌّ على في التزوج على أكثر من أربع نسوة، والثاني: على مع التزوج على أربع نسوة، ولأن مع التزوج بعد الأربعة يستلزم المنع منه بعد أكثرها من غير عكس. **فيريد أن يتزوج:** أي الواحد بعد الأربعة، فكان حق العبارة أن يقول: ويريد بالواو عطفًا على "يكون" لا أن يرفع على كون أكثر من الأربع عنده، والظاهر أنه من النسخ، كذا في "شرح القاري"، وفيه نظر غير خفي. **لرجل من ثقيف إلخ:** [قبيلة كبيرة من أهل الطوائف والخصاز] قال ابن عبد البر في "شرح الموطأ": هكذا رواه جماعة من رواة "الموطأ"، وأكثر رواية ابن شهاب، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله ﷺ قال لعليان بن سلمة الثقفي حين أسلم فذكره، ووصله معمر عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر، ويقولون: إنه من خطأ معمر =

عشر نسوة - حين أسلم ^{طريف لقائل} الثقفى، فقال له: أمسك منهن أربعاً، وفارق سائرهن.

قال محمد: وهذا نأخذ، يختار منهن أربعاً أيتها شاء، وبفارق ما بقي، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربعة الأول جائر، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي.

٥٣٠ - أخبرنا مالك، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أن الوليد سأل القاسم عن غروة وكانت عنده أربع نسوة فأراد أن يبت واحدة ويتزوج أخرى، فقالا: نعم، فارق امرأتك ثلاثاً وتزوج. فقال القاسم: في محالس مختلفة.

= مما حدث به بالعراق، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٧٠/٣]، وفيه أيضاً قد رواه الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه، وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: هذا غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهري قال: حدثت عن عثمان بن محمد بن أبي سويد الثقفى ذكره.

عشر نسوة: أي فأسلمن معه، قاله الزرقاني. **الثقفى**: وهو غيلان بن سلمة بن معتب بن مالك، أحد وجوه تقيف ومقدمهم، أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر، وتوفي في آخر خلافة عمر رضي الله عنه، ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ٢٠٩٠، ٣٢١/٣، ٣٢٢]. وهذا نأخذ: وبه قال مالك والشافعي وأحمد كما في "رحمة الأمة".

وبفارق ما بقي: قال القاري: لعل مأخذاً من قوله: وفارق سائرهن، حيث لم يقل: طلقهن، لكن يُشكل بأن عقود الجاهلية قبل الدخول في الأحكام الإسلامية صحيحة، والظاهر أن التعبير بالمفارقة بقاء على فسخ الزيادة بالآية الناسخة لجوارها قبل ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلَ مَا كُنْتُمْ عَلَىٰ زِينَةٍ﴾ (النساء: ٣)، فإن سورة النساء مدنية بالإجماع، فالقول بأن نكاح من بقي منهن باطل موقوف على دليل صحيح في السماع، نعم، بعد ظهور الحكم لو تزوج شخص زيادة على الأربع فلا خلاف في بطلان الزائد وصحة الأقل. أن الوليد: أي ابن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية.

أن يبت: بفتح الباء وكسر الياء الموحدة وتشديد الفوقية، أي يطلقها بالبتة ويقطعها عن الرجل، و"يتزوج أخرى" أي في عدة الأولى، "فقالا" أي كلامهما "نعم، فارق امرأتك بالثلاث" أي طلقها ثلاثاً وتزوج بواحدة، وأطلق عروة الثلاث، "فقال القاسم: في محالس متفرقة" ليكون على وفق السنة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة: فيطلق إحداهن البتة، ويتزوج إن شاء ولا ينتظر أن تنقضي عدتها، ولو طلقها واحدة أو اثنتين لم يتزوج حتى تنقضي عدتها، كذا ذكر القاري.

قال محمد: لا يعجبنا أن يتزوج خامسة وإن بت طلاق إحداهن حتى تنقضي عدتها،
أي لا يحل لها
 لا يعجبنا أن يكون ماؤه في رحم خمس نسوة حرائر، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

باب ما يوجب الصّدّاق

٥٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته وأرخيت الستور فقد وجب الصّدّاق.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، وقال مالك بن أنس: إن طلقها بعد ذلك لم يكن لها إلا نصف المهر إلا أن يطول مكنتها ويتلذذ منها فيجب الصداق.
أي الخلوة الصحيحة لعلم الجامع أي مع الرجل لمسها وتقبّلها

لا يعجبنا: بل ينتظر إلى أن تنقضي عدتها، وهذا عدة الرجل، كما بسطه الفقهاء. **وإن بت:** أي بتوتة صغرى أو كبرى. **خمس نسوة:** كما أنه لا يحل له إلا أربع حنيفة أو حكماً.

الصداق: يفتح أوله وكسره مهر المرأة، كذا قال القاري. **وأرخت الستور:** كتابة عن الخلوة الصحيحة وإن لم يكن هناك إرخاء ستور حنيفة. **وجب الصداق:** أي كل المهر المسمّى أو مهر المثل.

وبهذا نأخذ: قال ابن اللذري وهو قول عمر وعلي وزيد ثابت وعبد الله بن جابر ومعاذ وقول الشافعي في القدم، وقال في الحديث: يجب على الزوج إذا طلق بعد الخلوة نصف المسمى، وأحمد موافق لأبي حنيفة، ويؤيد مذهبنا قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْصَى نَفْسُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٢١)، أي وصل من غير فصل؛ إذ حقيقة الإقضاء الدخول في القضاء وهو مكان الخلوة، كذا في "شرح الفاري"، وذكر السيوطي في "الدر المنثور": أخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن الأحسن من فبس أن عمر وعلياً قالاً: إذا أرخى ستراً أو أغلق باباً قلها الصداق كاملاً، وعليها العدة، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة والبيهقي عن زرارة بن أوفى قال: قضاء الخلفاء الراشدين أن من أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق، وأخرج البيهقي عن محمد بن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: من كشف امرأته، ففتّر إلى عورتها فقد وجب الصداق، وأخرج مالك والبيهقي عن زيد بن ثابت قال: "إذا دخل الرجل بامرأته، فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق"، وأخرج مالك والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل قال: إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق.

باب نكاح الشغار

٥٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ هي عن الشغار. والشغار أن يُنكح الرجل ابنته على أن يُنكحه الآخر ابنته ليس بينهما صداق. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يكون الصداق نكاح امرأة فإذا تزوجها على أن يكون صداقها أن يزوجه ابنته فالنكاح جائز ولها صداق مثلها عن نسائها؛

نكاح الشغار: [بكسر الشين للمحمة] هو مأخوذ من فوشم: شمر البلد عن السلطان إذا حلا عنه، ممي به فخلوه عن الصداق أو بعض شرائطه، وقال ثعلب: من قولهم شمر الكلب إذا رفع رجله ليبول، كان كلاً من الولين يقول للآخر: لا ترفع رجل ابني حتى أرفع رجل ابنتك، كذا قال الزرقاني [١٨٢/٣]. هي عن الشغار: هذا حديث متفق عليه من حديث نافع عن ابن عمر، وفي رواية لما عن عبيد الله بن عمر، قلت لنافع: ما الشغار؟ قال: أن ينكح ابنة الرجل ويُنكحه ابنته بغير صداق، وينكح أخت الرجل ويُنكحه أخته بغير صداق، وفي صحيح مسلم [٣٤٦٩] من حديث أبي هريرة: "هي عن الشغار وهو أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه صاحبه ابنته". وفي الباب عن جابر رواه مسلم [رقم: ٣٤٧١]، وعن أنس رواه أحمد والترمذي وصححه والنسائي، وعن معاوية رواه أبو داود، وقال الشافعي في حديث ابن عمر: لا أدري تفسير الشغار من النبي ﷺ أو من ابن عمر أو من نافع أو مالك، وقال الخطيب في "المدرج": هو من قول مالك يسه وقصته القيسي وابن مهدي وعمر بن عون عنه، ورواية البخاري ومسلم من طريق عبيد الله صريح في أنه من نافع، ولذا قال القرطبي في "شرح صحيح مسلم": إن التفسير في حديث ابن عمر جاء عن نافع وعن مالك، وأما حديث أبي هريرة فهو على الاحتمال، والظاهر أنه من كلام النبي ﷺ، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "تفريج أحاديث الرافعي"، ثم قال: في الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعاً: لا شغار في الإسلام، قالوا: يا رسول الله! وما الشغار؟ قال: نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما، وإسناده وإن كان ضعيفاً لكنه يُستأنس به في هذا المقام.

ابنته: أو أخته أو غيرها ممن له ولاية عليها. وبهذا نأخذ: قال عياض: لا خلاف في النهي عن الشغار ابتداءً فإن وقع أعضاء الكوفيين والليت والزهرى وعطاء صداق للثل، وأبطله مالك والشافعي، كذا في "شرح الزرقاني" [١٨٣/٣]، وفي "شرح القاري": لا يفسد النكاح، ويفسد الشرط عند أي حيقة والشافعي، وعن مالك وأحمد روايات. لا يكون الصداق إلخ: كذا في الأصل، والظاهر أنه وهم، ويمكن حمله على القلب، هذا كلام القاري، ولا يخفى وهمه، فإن مؤدى هذه العبارة وقلها واحد. أن يزوجه: أي يزوجه هذا المتزوج بنته أو أخته مثلاً بذلك الولي الذي تزوج هو ببنته.

لا وكُس ولا شطط، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعمامة من فقهاءنا.
أي لا غص أي لا رباذة

باب نكاح السرّ

٥٣٣ - أخبرنا مالك، عن أبي الزبير: أن عمر أبي برجل في نكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال عمر: هذا نكاح السرّ ولا تُحيزه، ولو كنت ^{تصعبه الجمهور} تقدّمت فيه لرجمت. قال محمد: وهذا نأخذ؛ لأن النكاح لا يجوز في أقل من شاهدين وإنما شهد على هذا الذي رده عمر رجل وامرأة، فهذا نكاح السرّ؛ لأن الشهادة لم تكمل، ولو كملت الشهادة برجلين أو رجل وامرأتين كان نكاحاً جائزاً.....

نكاح السرّ: قال القاري: أي تزويج الحفية، وهو أن يعقد عمر حضور نصاب الشهادة وشرائطه. **أبي الزبير:** هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي المكي، روى عن حابر وابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة، وعنه مالك وأبو حنيفة وشعبة والشافعية، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي، مات ١٢٨هـ. كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٧]. أن عمر ابن الخطاب أحد الخلفاء الأربعة. هذا نكاح السرّ: أي لا بد في النكاح من الإعلان ولو بحضور شاهدين. ولو كنت تقدمت. ينتج التاء والقاف والذال، أي سقت عيري، وفي رواية ابن وضاح: بضم التاء والقاف وكسر الذال على بناء المفعول أي سقني عيري، كذا قال الزرقاني [١٨٥/٣]، والظاهر أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر بالمتع وسبق إقامة الحصة على علم جوازه وشهرت ذلك، ثم فعلت بعد الإطلاع عليه لرحمت أي أقمت عليك تعزيراً وعقوبة.

لا يجوز في أقل إلخ: لورود كثير من الأخبار في ذلك، والكلام في رواية أكثرها لا يضّر لحصول القوة للمحموع، فأخرج ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٤٠٧٥، ٣٨٦/٩] من حديث عائشة مرفوعاً: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، وأخرج الترمذي [رقم: ١١٠٣] عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً - وقال: الموقوف أصح - العياشي الذي ينكح نفسه بعد نية، وفي الباب من حديث أبي هريرة وعلي وأبى وجابر وابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين، ذكرها الزيلعي في "تفريخ أحاديث الهداية" [٢١٢/٣، ٢١٣] مع ما رواه وما عليها. أو رجل وامرأتين: فيه خلاف الأئمة الثلاثة حيث قالوا: لا دخل للنساء في النكاح، وإنما يصح بشهادة عدلين رجلين إلا أن مالكا أحاز العقد بدون شهادة، ثم يشهدان قبل الدخول، وقال: نكاح السر ما أوصى بكتمه، وعند غيره لا يجوز ما لم يشهد عليه، كذا قال الزرقاني [١٨٥/٣].

وإن كان سرا، وإنما يفسد نكاح السر أن يكون بغير شهود فأما إذا كملت فيه الشهادة فهو نكاح العلانية وإن كانوا أسروه.

٥٣٤ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبيان، عن حماد، عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب ^{أي لعل العبد} ^{فتح الموحدة وسقط الباء} ^{أبى في المسخ} أحجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة. قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الرجل يجمع بين المرأة وابنتها وبين المرأة

وأختها في ملك اليمين

٥٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه: أن عمر سئل عن المرأة وابنتها مما ملكت اليمين أنوطاً إحداهما بعد الأخرى؟ قال: لا أحب أن أحيزهما جميعاً ونهاه.

٥٣٦ - أخبرنا مالك، عن الزهري، عن قبيصة بن ذؤيب:

وإن كان سرا: أي خفياً، وليس الشرط الإعلان في المجالس والجامع.

حماد: بن أبي سليمان لا ابن أبي سلمة كما ظنه القاري.

عنه: بضم الأول وسكون الثانية، ابن مسعود. عن أبيه: عبد الله بن عتبة بن مسعود القليل بن أخي عبد الله بن مسعود. أنوطاً: همزة الاستفهام بيان للسؤال، وفي بعض نسخ "موطأ يحيى" بدون الهمزة. لا أحب أن أحيزهما: مأخوذ من الإحازة أي لا أحب أن أحيز الجمع بينهما وطياً، وفي "الموطأ" رواية يحيى: ما أحب أن أحيزهما جميعاً، قال الرزقاني: يفتح الهمزة وإسكان الحاء المعجمة وضم الباء الموحدة أي أطاهما، يقال للحراث: حير، ومنه المحاربة. [شرح الزرقاني: ١٨٩/٣] ونهاه: أي نهى عمر السائل عن الجمع بينهما، والمعنى أنه لا يبطأ واحدة، ما لم يحرم الأخرى بعقدها أو يعق بعضها أو يملك بعضها أو جميعها، كذا قال القاري. قبيصة بن ذؤيب: هو قبيصة بن ذؤيب بن حنبله الخزاعي المدني، ولد عام الفتح، وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت وعائشة وأبى سلمة، قال الزهري: كان من علماء هذه الأمة، مات بالشام ٨٧هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤].

أَنَّ رجلاً سأل عثمان عن الأختين مما مَلَكَت اليمين هل يُجمع بينهما؟ فقال: ^{لم يسم قاله الزرقاني} أحلَّتهما آية وحرَّمتهما آية، ما كنت لأصنع ذلك، ثم خرج فلقي رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، فسأله عن ذلك؟ فقال: لو كان لي من الأمر شيء، ثم أتيت بأحد فعل ذلك جعلته نكالاً. قال ابن شهاب: أَرَاهُ عَلِيًّا ^{الزهرري شيخ مالك} عليه السلام.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، لا ينبغي أن يُجمع بين المرأة وبين ابنتها، ولا بين المرأة وأختها في ملك اليمين، قال عمار بن ياسر: ما حَرَّمَ الله تعالى من الحرائر شيئاً..... ^{وه قال الجمهور أي لا يعل لأحد}

عثمان: ابن عفان، أحد الخلفاء الأربعة. أحلَّتهما آية: قال ابن حبيب: يريد قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) حيث عم ولم يخص أختين ولا غيرهما، وقيل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرْوُجُهُمْ خَاغِبُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (التوسون: ٥)، وقال ابن عبد البر: يريد تحليل الوطء ملك اليمين في غير آية، كذا في "شرح الزرقاني" [١٨٩/٣]. وحرمتها آية: يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْمِلُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣)، لكونه عاماً من النكاح والجمع بملك اليمين. ما كنت لأصنع ذلك: أخرجه برأيه بعد ما ذكر التعارض بين الآيتين كأنه يشير إلى تقدم الخطر على الإباحة، أو إلى أن اشتراك العلة يقتضي كون الحكم فيما يحس فيه مثل الحكم في النكاح، فكما لا يجوز الجمع نكاحاً لا يجوز وطئاً بملك اليمين. ثم خرج: أي ذلك السائل، فلقي علياً عليه السلام فسأله عن ذلك لما أن جواب عثمان عليه السلام لم يكن شافياً لعدم حزمه بذلك.

لو كان لي من الأمر: أي الحكومة والخلافة أي لو كانت لي حكومة على الناس بالقوة، ثم جئت بأحد فعل ذلك أي الجمع بين الأختين بملك اليمين، وأطلعت على ذلك جعلته أي فعله ذلك نكالاً - بالفتح - أي باعث عقوبة وعذاب، يعني لأحريته عليه عقوبة زاحرة عن مثل ذلك، قال ابن عبد البر: لم يقل حدوده حد الزنا؛ لأن المولود ليس بزنا إجماعاً، وإن أخطأ إلا ما لا يُعثر به على هذا شهة قوية، وهي شهة عثمان وغيره. أراه علياً: أي أظن ذلك الصحابي القائل له علي بن أبي طالب وكفى عنه قبيصة لصحته عبد الملك بن مروان، وهو أمية يستغل سماع ذكر علي لاسيما ما حالف فيه عثمان، كذا في "شرح الزرقاني" [١٩٠/٣]، وقال القاري: لا يبعد أن يكون الرجل هو ابن مسعود، فإنه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين المملوكتين في الوطء فكرهه.

ما حرم الله: أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، كذا قال السيوطي في "الدر المنثور"، وذكر فيه آثار أخر منها قول إياس بن عمار: سألت علياً أن يبيح لي أختين مما مَلَكَت يميني أختاً سرية وولدت لي أولاداً، ثم رَغِثُ في الأخرى، فما أصعب؟ قال: نعتني التي كنت تظن ثم تظن الأخرى، ثم قال: إنه يحرّم عليك مما مَلَكَت يمينك ما يحرّم -

إلا وقد حرّم من الإماء مثله إلا أن يجمعهنّ رجل، يعني بذلك أنه يجمع ما شاء من الإماء، ولا يحل له فوق أربع حرائر، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الرجل ينكح المرأة ولا يصل إليها

لَعَلَّةُ بِالْمَرْأَةِ أَوْ بِالرَّجُلِ

٥٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أنّه كان يقول: مَنْ نَزَّوَجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَسَهَا فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلُ سَنَةٍ فَإِنْ مَسَّهَا وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله، إن مضت سنة ولم يمسسها خيّرت ...
بين الإماء والإماء

- عليك في كتاب الله من الحرائر إلا العدد، ويحرم عليك من الرضاع ما يحرم عليك في كتاب الله من النسب، أخرجه ابن عبد البر في "الاستذكار". ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عن علي أنه سئل عن رجل له أختان أختان، وطئ إحداها ثم أراد أن يطأ الأخرى؟ قال: لا، حتى يُهرجها عن ملكه، وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم والطبراني عن ابن مسعود: "أنه سئل عن الرجل يجمع بين الأختين الأمتين فكرهه، ف قيل له: يقول الله: ﴿وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) فقال: وبغيرك مما ملكت يمينك"، وأخرج ابن المنذر والبيهقي عنه، قال: "يحرم من الإماء ما يحرم من الحرائر إلا العدد"، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبيهقي عن ابن عمر نحو ذلك.

يعني: بيان لمراد عمار من قوله: إلا أن يجمعهن. ما شاء من الإماء. من غير اعتبار عدد ولو تجاوز عن الألف.

لَعَلَّةُ بِالْمَرْأَةِ: علة الرجل كاللعة، وعلّة المرأة كالرتي، والمشرقة كالجنون، كذا قال القاري.

أَنْ يَمْسَسَهَا: أي يجامعها مانع به بأن يكون عيناً، فإنه يضرب له "أي يُعَيَّن له" أجل سنة" أي قمرية على الأصح، أما إذا كان محبوباً فإنه يفرق بطلها إذ لا فائدة في تأجيله، "فإن مَسَّهَا" أي جامعها ولو مرة فيها، "وإلا فرق بينهما" أي القاضي إن طليته وتبين بطلقة، وروى ابن أبي شيبة في "مصنعه" عن محمد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب كتب إلى القاضي أن يؤجل العتق سنة من يوم يرفع إليه، فإن استطاعها وإلا فحررها، فإن شأيت أقامت، وإن شأيت فارقت، وروي أيضاً عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبة أن العتق يؤجل سنة، كذا في "شرح القاري".

فإن اختارته فهي زوجته، ولا خيار لها بعد ذلك أبداً، وإن اختارت نفسها فهي تطليقة بائة، وإن قال: إني قد مَسَّسْتُها في السنة إن كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه، وإن كانت بكرًا نظر إليها النساء، فإن قلن: هي بكر خيَّرت بعد ما تحلف بالله ما مسَّها، وإن قلن: هي ثيب، فالقول قوله مع يمينه لقد مَسَّسْتُها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا مجبَّر، عن سعيد بن المسيَّب أنه قال: أئِما رجل تزوَّج امرأة وبه جُنُون أو ضُرٌّ فإنها تُخَيَّر إن شاءت قرَّت وإن شاءت فارقت. قال محمد: إذا كان أمراً لا يُحتملُ خيَّرتُ فإن شاءت قرَّت وإن شاءت فارقت، وإلا لا خيار لها إلا في العتِّين والمحجوب.

فهي زوجته إغ: أي إن اختارته بعد طهور عته فهي زوجته من غير طلاق ولا فسح؛ لأنها أسقطت حقها، ولا يعود الساقط، وإن اختارت نفسها وطلبت التفريق فهو طلاق بائ، به وردت الآثار، فروى عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب قال: قضى عمر في العين أن يؤجل سنة، قال معمر: وبلغني أن التأجيل من يوم خصامه، وكذا رواه الدارقطني [رقم: ٢٢١، ٣/٣٠٥]، وفي رواية ابن أبي شيبة عن سعيد عن عمر أنه أحل العين سنة، وقال: أئِما وإلا فرَّقوا بينهما، ولها الصداق كاملاً، وروى محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٢٧٨] عن أبي حنيفة عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن بن عمر أن امرأة أئِته فأخبرته أن زوجها لا يصل إليها فأحله حولاً، فلما انقضى حول، ولم يصل إليها خيَّرها، فاختارت نفسها، ففرق بينهما عمر، وجعلها تطليقة بائة، وفي الباب آثار عن علي وابن مسعود والغيرة بن شعبة والحسن والشعبي والحمي وغيرهم، ذكرها الزيلعي في "تخرُّج أحاديث الهداية" [٣/٣٦٩، ٣٧٠].

وإن قال: أي الزوج بعد مضي السنة. **بعد ما تحلف:** لعل هذا يمين استظهار، وقوله القاري. **مجبر:** على وزن اسم المفعول من الفعل. أو **ضر:** أي ضرر آخر كالخداع والمرض وغير ذلك. **أمراً لا يُحتمل:** أي لا يمكنها للمقام معه إلا بضررها، فيحتجُّ بغيره وإن كان أمراً يُحتمل فلا خيار لها إلا في العتِّين، وهو من لا يصل إلى النساء مع وجود الآلة، أو يصل إلى الثيب دون البكر أو إلى بعض النساء دون بعض، وذلك لمرض أو ضعف بكر سنه أو في خلقته أو لسحر، وكذا المحجوب، والمراد به الخصي سواء كان مسلولاً مُلِثَ منه حصيناً أو موحوداً فهو كالعتِّين في التأجيل؛ لأن الوطء منه متوقع، بخلاف المحجوب غير المتوقع منه الوطء، فإنه لا فائدة في تأجيله، =

باب البكر تُستأمر في نفسها

٥٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبيرة، عن ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ ^{البر} تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذَا هَا صُمِّمَتْهَا.

بالمعنى أي سكرها

= وبالجملة إذا كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار لها عند أي حنفية وأبي يوسف، وقال محمد: لها الخيار دعواً للمضطر عنها، كذا قال علي القاري وغيره.

تستأمر: أي تستأذن، إذا كانت عاقلة بالغة. **عبد الله:** قال الزرقاني: ثقة من رجال الجميع، تابعي صعيبر من طلبة الزهري [شرح الزرقاني: ١٦٢/٣]، وقال السيوطي: وثقه النسائي وأبو حاتم وابن معين. [الإسعاف ص: ٢٤]

الفضل: ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. **أن رسول الله ﷺ:** أخرجه مسلم [رقم: ٣٤٧٦] وأصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١١٠٨، والنسائي رقم: ٣٢٦٠، وأبو داود رقم: ٢٠٩٨] وأحمد [رقم: ١٨٨٨، ٢١٩/١] والشافعي كلهم من طريق مالك، وتابعه زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل بلفظ: **التيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها، وإدخالها صمما،** ورعا قال: **صممتها** [إفراها، رواه مسلم [رقم: ٣٤٧٨]، وقال ابن عبد البر: هذا حديث رفع رواه عن مالك جماعة من الأجلة كشعبة والسفيان ويحيى القطان، قيل: ورواه أبو حنيفة، ولا يصح.

الأيام: بفتح الهمزة وتشديد الياء المكسورة، كل امرأة لا زوج لها صغيرة أو كبيرة، بكرًا أو ثيبًا، حكاه الخري وغيره، واحتلفوا في المراد به ههنا، فقال الكوفيون وروى الشعبي والزهري: المراد ههنا هو المعنى اللغوي ثيبًا كان أو بكرًا بالغة، ففقدتها على نفسها حائز، وليس الولي من أركان العقد، وتُعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن للفصل الأيام من البكر معنى، وقال علماء الحجاز وكافة الفقهاء: المراد منه **التيب** المتوفى عنها، أو المطلقة لرواية أخرى بلفظ: **"التيب" مكان "الأيام"**، كذا في [شرح الزرقاني: ١٦٢/٣] وغيره.

أحق بنفسها: لفظة "أحق" للمشاركة أي أن لها في نفسها حقًا ولوليها، وحقها أكد من حقها، كذا قال النووي، وقال عياض: يحتمل أن المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره، ويحتمل أنها أحق بالرضى لأن لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر، وفي "تفريع أحاديث الهداية" للزيلعي: احتج الشافعي وأحمد بما رواه مسلم في "صحيحه" [رقم: ٣٤٧٨] عن ابن عباس مرفوعاً: **التيب أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأمرها أبوها في نفسها**، قال ابن الجوزي في "التحقيق": وجه الدليل أنه قسم النساء قسمين، ثم خص **التيب** بأنها أحق من وليها، فلو أن البكر كالتيب في ترجيح حقها على حق الولي لم يكن لأفراد **التيب** معنى، فإن قالوا: قد رواه مسلم أيضاً بلفظ "الأيام" وهو من لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا، قلنا: المراد به **التيب**، وقال في "التفحيح": لا دلالة فيه على أن البكر =

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وذات الأب وغير الأب في ذلك سواء.

٥٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي، عن عبد الكريم الجزري، عن سعيد ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: ^{سنة إلى أسد قبيلة} تُستأذن البكار في أنفسهن ذوات الأب وغير الأب. ^{هذا مرسل} قال محمد: فبهذا نأخذ.

= ليست أحق بنفسها إلا من جهة المفهوم، والحنفية لا يقولون به، وعلى تقدير القول به كما هو الصحيح لا حجة فيه على إيجاب كل بكر؛ لأنه قد حالفه منطوق، وهو قوله: "والبكر تستأذن" والاستدانة من باب الإيجاب، وإنما وقع التفرق في الحديث بين الثيب والبكر؛ لأن الثيب يحط إلى نفسها، والبكر يحط إلى ولها فيستأذنها. **قيس:** هو ثقة، وثقة شعبة وسفيان، وعن ابن عينة ما رأيت بالكوفة أجود حديثاً منه، وضعه وكعب وغيره، قال ابن عون: عامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قاله شعبة، وأنه لا بأس به، مات ١٠٧هـ، وفيل: غير ذلك، كذا في "تذهيب التهذيب" [رقم: ٦٥٥٣، ٥٤٠/٤، ٥٤١]. **عبد الكريم:** هو عبد الكريم بن مالك الجزري، أبو سعيد الحارثي أحد الأثبات، وثقة الأئمة، قال ابن معين: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، مات ١١٧هـ، وهو غير عبد الكريم بن أبي المخارق أو أمية البصري، وهو مختلف فيه، وقد يشبه أحدهما ثانيهما، كذا في "مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر [ص: ٥٩٠] وغيره.

الجزري: مفتاح الجيم وفتح الزاء للمعجمة، نسبة إلى جزيرة ابن عمر، موضع عمره رجل معروف باسم عمر، وليس هو عبد الله بن عمر الصحابي، وإليه ينسب ابن الأثير الجزري مؤلف "النهاية في غريب الحديث" و"جامع الأصول"، واسمه مبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، وأخوه نصر الله المعروف أيضاً بابن الأثير الجزري مؤلف "الآثار السائرة في أدب الكاتب والشاعر"، وأخوه الآخر المعروف أيضاً بابن الأثير الجزري مؤلف "أسد الغابة في أخبار الصحابة" و"الكامل في التاريخ" و"مختصر أنساب السمعاني"، وإليه ينسب مؤلف "الحصن الحصين" شمس الدين محمد بن محمد الجزري، وقد بسطت في تراجم هؤلاء في "التعليقات السننية على الفوائد البهية في تراجم الحنفية"، وقال السيوطي في "لب اللباب في تحرير الأنساب": الجزري نسبة إلى عدة بلاد: الموصل، وسنجار، وحران، والرها، والرقه، ورأس عين وأمد، وديار بكر، وجزيرة ابن عمر، وفي "جامع الأصول": هو نسبة إلى الجزيرة وهي البلاد التي بين الفرات ودجلة وبها ديار بكر وريعية. **فبهذا نأخذ:** حاصل مذهب أصحابنا أن تزويج البكر البالغة العاقلة لا يجوز بدون رضاها، وفي غير البالغة يجوز، وعند الشافعي يجوز للأب والجد تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة، وفي الثانية لا يجوز بدون رضاها، وبه قال مالك في الأب، وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجد، وقال في رواية أخرى: ليس للجد ولاية الإيجاب، كذا قال القاري.

باب النكاح بغير ولي

٥٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا رجل، عن سعيد بن المسيّب قال: قال عمر بن الخطاب:

لا يصلح لامرأة أن تُنكح إلا بإذن وليّها، أو ذي الرأي من أهلها، أو السلطان.

قال محمد: لا نكاح إلا بولي، فإن تشاجرت هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي له، فأما أبو حنيفة فقال: إذا وضعت نفسها في كفاءة
أي بغير ولي

بغير ولي: هو العصبه على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف، ثم الأم، ثم ذو الرحم، الأقرب فالأقرب، ثم مولى الموالاة، ثم القاضي، كذا قال القاري. **أخبرنا رجل:** في موطأ مالك برواية يحيى: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيّب قال إلخ. **أن تنكح:** بصيغة المجهول، قال القاري: ويمكن المعلوم. **أو ذي الرأي:** أي ذي التدبير والعقل الصائب من أهلها ولو كان أعمد. **لا نكاح إلا بولي إلخ:** لحديث عائشة مرفوعاً: إنما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر عما استحل من فرجها، فإن اشترىها فالسلطان ولي من لا ولي، أخرجه الشافعي وأحمد [رقم: ٢٤٢٥١، ٤٧/٦] وأبو داود [رقم: ٢٠٨٣] والترمذي وحسنه [رقم: ١١٠٢] وابن ماجه [رقم: ١٨٧٩] وأبو عروبة والطحاوي والحاكم وابن حبان [رقم: ٤٠٧٥، ٣٨٦/٩]، وحديث أبي موسى مرفوعاً: **لا نكاح إلا بولي**، أخرجه أحمد [رقم: ١٩٥٣٦، ٣٩٤/٤] وابن ماجه [رقم: ١٨٨١] وأبو داود [رقم: ٢٠٨٥] والترمذي [رقم: ١١٠١] وابن حبان والحاكم وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وزينب أزواج النبي ﷺ وعلي وابن عباس، وقد جمع الديلمطي طرقه في جزء، كذا في "التلخيص الحبير". **فإن تشاجرت:** [في نسخة: وإن] أي تنازعت المرأة ولها بأن رضيت بنكاح لم يرض به ولها. **من لا ولي له:** أي حقيقة أو حكماً كما في صورة المشاورة. **فأما أبو حنيفة إلخ:** أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٧/٢] حديث عائشة بأسانيد من طريق ابن حريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً: إنما امرأة نكحت ... الحديث، ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الزهري وابن لمبة عن عبيد الله بن جعفر عن الزهري ثم قال: فذهب إلى هذا قول، فقالوا: لا يجوز تزويج المرأة نفسها إلا بإذن وليها، ومن قال به أبو يوسف ومحمد، وخالفهم في ذلك آخرون، وقالوا: للمرأة أن تزوج نفسها ممن شاء وليس لوليها أن يعترض عليها في ذلك إذا وضعت نفسها حيث كان ينبغي لها أن تضعها، ثم ذكر في حجتهم ما أخرج عن عائشة أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن عاتب بالشام، فلما قدم قال: أمثلني بضع به هذا؟ فكلمت عائشة المنذر وقالت: ذلك يبد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما كنت أرد أمراً قضيتي =

ولم تقصّر في نفسها في صدّاق، فالنكاح جائز، ومن حجته قول عمر في هذا الحديث: أو ذي الرأي من أهلها، إنه ليس بولي، وقد أجاز نكاحه؛ لأنه إنَّما أراد أن لا تقصّر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز.

لحمول المفسود

باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض لها صداقاً

٥٤٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن بنتاً لعبيد الله بن عمر - وأمها ابنة زيد بن الخطاب كانت تحت ابن لعبد الله بن عمر - فمات، ولم يُسم لها صدّاقاً، فقامت أمها تطلبُ صدّاقها، فقال ابن عمر: ليس لها صدّاق، ولو كان لها صدّاق لم تُمسِكْه ولم تظلمها، وأبت أن تقبل ذلك، فجعلوا بينهم زيد بن ثابت
أي قول ابن عمر

- فقررت حمصة عبد المنذر، ولم يكن ذلك طلاقاً، ثم علل حديث عائشة السابق، وطرق حديث لا نكاح إلا بولي، وأطال الكلام في ذلك بما أكثره مدعوع. وقال في آخر الباب: وأما النظر في ذلك فإننا قد رأينا المرأة قبل بلوغها يهرأمر والدبها على بضعها وماها، فإذا بلغت فكل قد أجمع على أن ما كان من العقد إليه في ماها قد عاد إليها، فكذلك العقد على بضعها يخرج من يده، وهذا هو قول أبي حنيفة إلا أنه كان يقول: إن تزوجت المرأة نفسها من غير كفو فوليها فسح ذلك، وكذلك إن فصرت في مهرها بأن تزوجت بدون مهر مثلاً، فوليها أن يحاصم، وقد كان أبو يوسف يقول: إن بضع المرأة إليها وأنه ليس للولي أن يعترض عليها في نقصان ما تزوجت عليه عن مهر مثلاً، ثم رجع إلى قول محمد: إنه لا نكاح إلا بولي.

أن لا تقصّر: من اعتبار الكتابة ونظام المهر. ولا يفرض لها: أي لا يقدر المهر، ولا يستخير عبد العقد.

لعبيد الله: هو أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب، وُلد في العهد السوي، وقتل بضمير مع معاوية ٣٧هـ، وزيد ابن الخطاب أخو عمر بن الخطاب أسلم قبله واستشهد قبله، قاله الزرقاني [١٦٧/٣]. فمات: وفي رواية يحيى عن مالك: ولم يدخل بها أمها: وهي ابنة زيد بن الخطاب أخي عمر بن الخطاب. تطلب صدّاقها: أي وكالة عن سنها عن أبي زوجها. ولو كان لها صدّاق: أي لو كانت مستحقة لصدّاق شرعاً لأعطيته. فجعلوا بينهم زيد: أي جعلوا ريداً حكماً لفصل هذه القضية.

فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا، وَلَهَا الْمِيرَاثُ.

قال محمد: وَلَسْنَا نَأْخُذُ بِهَذَا.....

أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا: هكذا أخرجه الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شبة والبيهقي أيضاً، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شبة والبيهقي عن علي بن أبي طالب أنه قال في المثنوق عنه زوجها ولم يفرض لها صداقاً: إن لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها، قال: ولا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله، وبخلافه ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شبة وأحمد [رقم: ٤٢٧٦، ٤٤٧/١]، وأبو داود [رقم: ٢١١٦] والترمذي وصححه [رقم: ١١٤٥] والنسائي [رقم: ٣٣٥٤] وابن ماجه [رقم: ١٨٩١] والحاكم وصححه والبيهقي عن علقمة أن قوماً أتوا ابن مسعود فقالوا: إن رجلاً متاً تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يجمعها إليه حتى مات، فقال: ما سئلتُ عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد من هذه، فأتوا غيرة، فاحتلفوا إليه فيها شهراً، ثم قالوا له في آخر ذلك: من سأل إذا لم نسألك وأنت آخر أصحاب رسول الله ﷺ في هذا البلد، ولا يجد عورك؟ فقال: سأقول فيها بجهد رأيي، فإن كان صواباً فمن الله وحده لا شريك له، وإن كان خطأ فمني، والله ورسوله بريان، أرى أن أجعل لها صداقاً كصداق نسائها، لا وكس ولا شطط ولها الميراث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً، قال: وذلك يسمع من ناس من أشجع، فقاموا منهم معقل بن سنان، فقالوا: نشهد أنك قضيت بمثل الذي قضى رسول الله ﷺ في امرأة ما يقال لها: بروع بنت واشق، قال: فما روي عبد الله ﷺ فرح بشيء ما فرح يومئذ إلا بإسلامه، ثم قال: اللهم إن كان صواباً فمنك وحدك لا شريك لك، كذا أورده السيوطي في "الدر الثمور".

ولسنا نأخذ بهذا: [أي بحكومة زيد بعدم الصداق، وأما كون الميراث لها فمجمع عليها] لما ثبت عن رسول الله ﷺ خلافه، ولا حجة بعد قول الرسول بقوله غيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا قول الرسول ﷺ، وقال يحيى السنه البغوي في "معالم التنزيل" عند قوله تعالى: **﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾** (النورة: ٢٣٦): من حكم الآية أن من تزوج امرأة بالغة برضاها على غير مهر يصح النكاح، وللمرأة مطالبة بأن يفرض لها صداقاً، فإن دخل لها قبل الفرض قلها مهر مثلاً، وإن طلقها قبل الفرض والدخول قلها للثقة. وإن مات أحدهما قبل الدخول والفرض فاحتلف أهل العلم في ألها هل تستحق المهر أم لا؟ فذهب جماعة إلى أن لا مهر لها، وهو قول علي وزيد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس كما لو طلقها قبل الدخول والفرض، وذهب قوم إلى أن لها المهر؛ لأن الموت كالدخول في تقرير المسمى، فكذلك في تقرير مهر المثل إذا لم يكن في العقد مسمى، وهو قول الثوري وأصحاب الرأي، واحتجوا بما روي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود: لها صداق نسائها، لا وكس ولا شطط، فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قصيت، قال الشافعي: فإن شئت حديث بروع فلا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ وإن لم يثبت فلا مهر لها، -

٥٤٣ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي: أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، فمات قبل أن يدخل بها، فقال عبد الله بن مسعود: لها صداق ^{نكس الزاء أي لم ينفق} مثلها من نسايتها، لا وكس ولا شطط، فلما قضى قال: **فإن يكن صواباً فمن الله، وإن** ^{أي لا بقصد ولا رباة} **يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريتان، فقال رجل**

= وقال علي القاري في "سند الأنام شرح مسند الإمام": قال شيخنا رئيس المفسرين في رمائه الشيخ عطية السلمي المكي الشافعي: فقد ثبت حديثها أخرجه أبو داود والترمذي وصححه وأحمد والحاكم وصححه وابن أبي شيبة وعبد الرزاق، ولم يتفرد به معقل بن سنان بل قال هو وجماعة من أشجع لابن مسعود: نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله ﷺ، وهو أحد قول الشافعي، قاله قياساً، ولو ثبت عنده الحديث لما حالف فيه، وهو المرحح عند النووي، والقول الثاني رحمه الرافعي.

فإن يكن: فيه إشارة إلى أن المجتهد يخطئ ويصيب، وأن الخطأ لا يسبب إلى الله تعالى تأديباً.

فمني ومن الشيطان: أي من نفسي ومن وسوسة الشيطان. **فقال رجل إلخ:** قال الرافعي من علماء الشافعية في "شرح الوجيز": في راوي هذا الحديث اضطراب، قيل: عن معقل بن سنان، وقيل: عن رجل من بني أشجع، أو ناس من أشجع، وقيل: غير ذلك، وصححه بعض أصحاب الحديث، وقالوا: إن الاختلاف في اسم راويه لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول، فالخافظ ابن حجر في "تفريح أحاديثه": هذا الذي ذكره الأصل فيه ما ذكره الشافعي في "الأم": قال: قد روي عن النبي ﷺ بأبي هو وأمي أنه قضى في بروع بنت واشق، وقد تكحت بغير مهر فمات زوجها، فقضى بمهر نسايتها، وقضى لها بالميراث، فإن كان ثبت عن رسول الله ﷺ فهو أولى الأمور بنا، ولا حجة في قول أحد دون النبي ﷺ، وإن كثر، ولا يثبت في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له، ولم أحفظ عنه من وجه يثبت مثله مرة يقال: عن معقل بن سنان، ومرة عن معقل بن يسار، ومرة عن بعض أشجع لا يسمى، وقال البيهقي: قد سمي فيه معقل بن سنان، وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر، فإن جميع الروايات فيه صحيحة، وفي بعضها ما يدل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك، وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: الذي قال معقل بن سنان أصح، وروى الحاكم في "المستدرک": قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب عن الأخرم يقول: سمعت الحسن بن سفيان يقول: سمعت حرمة بن يحيى قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروع قلت به، قال الحاكم: فقال شهباز أبو عبد الله لو حضرت الشافعي لقمعت على رؤوس الناس، وقلت: قد صح الحديث فقل به.

وفي "فتح القدير" [٢١١/٣]: لنا أن سائلاً سأل عبد الله بن مسعود في صورة موت الرجل فقال بعد شهر: أقول فيه بمسي فإن يك صواباً فمن الله ورسوله، وإن يك خطأ فمن ابن أمّ عبد، وفي رواية: من الشيطان، والله ورسوله عنه بريتان، أرى لها مهر مثل نسايتها، لا وكس ولا شطط، فقام رجل يقال له: معقل بن سنان وأبو الجراح حامل =

من جلسائه بلغنا أنه معقل بن سنان الأشجعي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ
 قَضَيْتَ - والذي يحلف به - بقضاء رسول الله ﷺ في بروع بنت واشق الأشجعية،
 قال: ففرح عبد الله فرحاً ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله ﷺ: وقال
 أي إبراهيم الحنفي
 مسروق بن الأجدع: لا يكون ميراث حتى يكون قبله صداق.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة وفقهائنا.

- راية الأشجعين فقالوا: تشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة ما يقال لها: بروع بنت واشق الأشجعية بمثل
 قضائك هذا، فسّر ابن مسعود سروراً لم يُسر مثله قط بعد إسلامه، هكذا رواه أصحابنا، وروى الترمذي والنسائي
 وأبو داود هذا الحديث باللفظ أخصر وهو أن ابن مسعود قال في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل ولم يفرض
 لها الصداق: إن لها الصداق كاملاً ولها الميراث وعليها العدة، فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله ﷺ قضى في
 بروع بنت واشق بمثله، هذا اللفظ لأبي داود، وله روايات أخر بالفاظ، قال البيهقي: جميع روايات هذا الحديث
 وأسانيدها صحيحة، والذي روي من ردّ علي ﷺ فلمذهب تفرد به، وهو تحليف الراوي إلا أبا بكر الصديق،
 ولم ير هذا الرجل ليحلفه لكنه لم يصح عنه ذلك، ومن أنكر ثبوته عنه المحافظ المنذري.

من جلسائه: أي من شركاء مجلس ابن مسعود. بلغنا: هذا كلام محمد بيان للرجل إليهم. أنه معقل: بكسر القاف
 وفتح الميم بن سنان بكسر السين، وبروع بكسر الواو على المشهور، وقيل: بفتحها وبسكون الواو وفتح الواو
 بعدها عين مهملة، وقال بعض اللغويين: كسر الباء خطأ، وقيل: رواه المحدثون بالكسر ولا سبيل إلى دفع
 الرواية، وأسماء الأعلام لا مجال للقياس فيها، كذا في "شرح القاري"، وفي "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٨٩،
 ٣٥٧/٤، ورقم: ٢٤٨٩، ٤٨٣/٣] بروع بنت واشق الأشجعية مات عنها زوجها هلال بن مرة الأشجعي،
 ولم يفرض صداقاً، فقضى رسول الله ﷺ مثل صداق نسائها، روى حديثها أبو سنان معقل وحراح الأشجعيان وناس
 من أشجع، وشهدوا بذلك عند ابن مسعود، وفيه أيضاً: معقل بن سنان الأشجعي يكنى أبا عبد الرحمن، وقيل:
 أبا بريد، وقيل: أبا سنان، كان قاضياً نقياً شاماً، شهد فتح مكة ونزل الكوفة، ثم أتى المدينة وقُتل يوم الحرة.

والذي يحلف به: هو الرب تبارك وتعالى وهي جملة اعتراضية تأكيدية. بروع: اسم زوج بروع هلال بن
 مرة، ذكره ابن ماجة في "معركة الصحابة"، وهو في مسند أحمد أيضاً ذكره ابن حجر في "التلخيص الحبير".

لا يكون: أي الميراث، يتفرع على الصداق المتفرع على النكاح حنيفة أو حكماً، والميراث متنع عليه، فينبغي
 أن يكون الصداق كذلك، كذا قال القاري.

باب المرأة تزوج في عدتها

من زوج آخر

٥٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار، أنهما حدثنا: أن ابنة طلحة بن عبيد الله كانت تحت رشيد الثقفي، فطلقها، فنكحت في عدتها أبا سعيد بن منية أو أبا الجلاس بن منية فضرها عمر، وضرب زوجها....

تعرياً وتاديباً

ابنة طلحة إلخ: هو أحد العشرة المبشرة، كانت تحت رشيد الثقفي بسة إلى ثقيف قبيلة، كذا قال القاري في "شرحه"، وهو يفيد أن التي كانت تحت رشيد هي بنت طلحة بن عبيد الله، وهكذا في نسخ متعددة من الكتاب، وفي "موطأ يحيى" وشرحه للزرقي [١٥٨/٣]: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أن طلحة بنت عبيد الله الأسدية لها إدراك. قال أبو عمر: كذا وقع الأسدية في بعض نسخ "الموطأ" في رواية يحيى وهو خطأ وجهل ولا أعلم أحداً قاله، وإنما هي تسمية أخت طلحة بن عبيد الله أحد العشرة السبع، كانت تحت رشيد - بضم الراء وفتح الشين - الثقفي الطائفي، ثم المديني، محصرم، فطلقها إلخ، ويوافقه ما في "استيعاب ابن عبد البر" [رقم: ٣٤٥٤، ٤٣٠/٤] في فصل الصحابييات: طلحة بنت عبيد الله التي كانت تحت رشيد الثقفي، فطلقها ونكحت في عدتها، ذكر اليث عن ابن شهاب أنها ابنة عبيد الله، فظهر أن الصواب في عبارة الكتاب أن طلحة ابنة عبيد الله كانت تحت رشيد الثقفي إلخ.

في عدتها: أي قل انقضائها، "أبا سعيد بن منية" بضم ميم وفتح نون وتشديد موحدة فهاء، "أو أبا الجلاس" كعراق، ابن عمرو بن سويد صحابيyan على ما في "القاموس" ابن منية - بضم ميم وفتح نون وتحتية مشددة فهاء تأنيث - والشك من أحد الرواة، كذا قال القاري.

وضرب: لأنه ارتكب ما هي لله عنه في كتابه حيث قال: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَتَلَعَ الْكِتَابَ أَخْلَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٥) قال ابن عباس: "أي لا تنكحوا حتى تقضي العدة"، أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن مجاهد مثله، نعم، قد أجاز الله بالتعريض وإظهار قصد الشكاح في أيام العدة بقوله: ﴿وَلَا حَنَاحَ عَلَيْكُمْ إِمَّا غَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ حَبْطِ النَّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَنِ اللَّهِ أَنْكُمْ مَنَعْتُمْ زَوَاجَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤْأَعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (البقرة: ٢٣٥) قال القاسم: هو أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها: إنك علي لكرامة، وإني فيك راغب ونحو هذا، أخرجه مالك والشافعي والبيهقي، وأخرج وكيع والقرطبي وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: "التعريض أن يقول: إني أريد التزوج وإني لأحب امرأة"، ذكره السيوطي.

بالمخفقة ^{مرات عديدة} ضَرَبَاتٍ، وفَرَّقَ بينهما، وقال عمر: أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فُرِّقَ بينهما، واعتدت بقية عدتها من الأول، ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب، وإن كان قد دخل بها فُرِّقَ بينهما، ثم اعتدت بقية عدتها من الأول، ثم اعتدت عدتها من الآخر ثم لم ينكحها أبداً. قال سعيد بن المسيب: ولها مهرها بما استحل من فرجها.

قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رجع عن هذا القول إلى قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٥٤٥ - أخبرنا الحسن بن عمار، عن الحكم بن عيينة، عن مجاهد قال: رجع عن قوله السابق

بالمخفقة: بكسر الميم وإسكان الحاء المعجمة وفتح العاء والفاء، هكذا ضبط بالقلم في نسخ قديمة، قال الجوهري: هي الدرة التي يضرب بها، وفي "القاموس": كَيْفَكُنْصَةُ أَي على ورنها، قاله الزرقاني [١٨٥/٣]. من الأول: أي العدة الباقية من عدة الزوج الأول، وأما الزوج الثاني فلا عدة من تفرقه؛ لأنه لم يدخل بها وغير المدخولة لا عدة لها. كان الآخر خاطباً: أي ثم كان الزوج الثاني الذي فُرِّقَ بينه وبينها خاطباً من الخطاب، إن شاء غطى لها وبعد عقداً جديداً، وفيه إشارة إلى أنه ليس أحقُّ بها من غيره، بل هو حاطب من الخطاب، تتكح من شاءت. ثم لم ينكحها أبداً: لتأيد التحريم بالوطء في العدة زحراً له وتأدياً وسياسة في حقها.

قال سعيد: في "موطأ يحيى": قال مالك: قال سعيد بن المسيب إلخ. ولها مهرها: ولا مهر لها في صورة عدم الوطء. الحسن: هو الحسن بن عمار - بالضم - البجلي الكوفي أبو محمد قاضي بغداد، روى عن الزهري والحكم بن عتيبة وأبي إسحاق الشَّعْبِي وغيرهم، وعنه السفينان وحامدة، وثقه عيسى بن يونس، وقال: شيخ صالح، لكن حرجه كثير: منهم النسائي وابن معين وابن المديني وأحمد وشعبة والدارقطني والساجي والجوزجاني وغيرهم بأنه متروك أو سافط أو لا يُحتج به أو منكر الحديث ونحو ذلك، وقال النضر عن شعبة: أفادني الحسن بن عمار عن الحكم أحاديث فلم يكن لها أصل، مات ١٥٣، كذا في "تدبير التهذيب" [رقم: ١٤٩٤، ٥٦٤/١، ٥٦٥] وغيره.

الحكم بن عيينة: هكذا في السبع الحاضرة، والصحيح على ما في "مشيئة النسبة" و"تدبير التهذيب" [رقم: ١٧١٨، ٦٤١/١] و"تقريبه" [رقم: ١٤٥٣، ٣١٠/١] وغيرها أنه الحكم - بفتح الحاء - بفتحين - ابن عتبة - بضم العين وفتح التاء للمثناة الفوقية وبعدها ياء تحتانية مثناة ثم ياء موحدة - أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي، روى عن جمع من الصحابة والتابعين، وثقه ابن عيينة وابن مهدي وأحمد ويحيى بن سعيد والعجلي وابن سعد وغيرهم، -

عمر بن الخطاب في التي تزوج في عدتها إلى قول علي بن أبي طالب، وذلك أن عمر قال: إذا دخل بها فُرّق بينهما ولم يجتمعا أبداً، وأخذ صدّاقها فجعل في بيت المال، فقال علي كرم الله وجهه: لها صدّاقها بما استحلّ من فرجها، فإذا انقضت عدتها من الأول تزوّجها الآخر إن شاء، فرجع عمر إلى قول علي بن أبي طالب استمتع بمصها بصبة الفهرول والمروهي الروح الثاني بما له الرجوع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٤٦ - أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن أبي أمية: أن امرأةً هلك عنها زوجها، فاعتدت أربعة أشهر وعشراً، ثم تزوّجت حين حلّت فمكثت عند زوجها أربعة أشهر ونصفاً، ثم ولدت ولداً تاماً، فجاء زوجها إلى عمر بن الخطاب، فدعا عمر نساءً من نساء أهل الجاهلية قداماً، فسألهن عن ذلك، فقالت المرأة منهن: أنا أحيرك، أما هذه المرأة هلك زوجها حين حملت، فأهرقت الدماء فحشفت ولدها في بطنها، فلما أصابها زوجها الذي نكحته وأصاب الولد الماء تحرك الولد في بطنها، وكبر فصدمها عمر بذلك وفرق بينهما، وقال عمر: أما إنه لم يبلغني عنهما إلا خيراً، وأحق الولد بالأول.

= وقال البخاري في "التاريخ الكبير": قال الفطان: قال شعبة: الحكم عن معاذ كتاب إلا ما قال سمعت، وقال ابن حبان في "الثقات": كان يدّلس، مات ١١٣هـ أو ١١٤هـ أو بعده بسة. وأخذ صدّاقها: أي أخذ عمر صدّاقها وأدخله في بيت المال زحراً محرماً. تزوّجها الآخر: ولا عدة ثانية بالنسبة إليه، فإن أراد ثالث أن يتزوجها فلا يجوز حتى تخرج من عدة الثاني أيضاً، كما قال القاري. عن عبد الله: لم أفف علي تعبّه وحاله إلى الآن ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً. فمكثت: أي أقامت وليست عبد الثاني. قداماً: أي نساء عارفات عافلات. فحشفت ولدها: أي ييس لعدم وصول غذائه وهو الدم. وفرق بينهما: لوفوق العقد في أثناء العدة؛ لأن عدة الحامل وضع الحمل. إلا خيراً: أي صلاح وديانة، ولو بلغني شرّ لأفمت التعرير. وأحق الولد: أي أثبت نسبه من الزوج الأول.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الولد ولد الأول؛ لأنها جاءت به عند الآخر لأقل من ستة أشهر، فلا تلد المرأة ولداً تاماً لأقل من ستة أشهر، فهو ابن الأول، ويفرق بينها وبين الآخر، ولها المهر بما استحل من فرجها: الأقل مما سمي لها ومن مهر مثلها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب العزل

٥٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا سالم
 أن أبي أمية

لأقل من ستة إحصاء: فإن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالنص. **وفرق بينها:** سواء دخل بها أو لم يدخل. **تأنيدها:** إن بقي شيء، وإلا فمهر المثل.

باب العزل: [هو أن يجامع ولا ينزل في داخل الفرج، بل يخرج الذكر قبل الإنزال] قد اختلف فيه فأباحه جابر وابن عباس وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وابن مسعود، ومنعه ابن عمر وقال: "لو علمت أن أحداً من ولدي يعزل لنكحته"، وقال: ضرب عمر على العزل بعض بنيه، وعند سعيد بن منصور عن ابن المسيب: أن عمر وعثمان كانا يُنكران العزل، وقال أبو أمامة: ما كنتُ أرى مسلماً يفعل، وعبد أبي عوانة أن علياً كان يكرهه، ونقل ابن عبيد البر وابن هبيرة الإجماع على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإدائها؛ لأن الجماع من حقها، ولها المطالبة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه عزل، وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجماع أصلاً، والمعول عليه عند الحنفية أن حقها إنما هو في الوطء الواحدة بعد العقد، يستقرها المهر، واختلفوا في علة النهي عن العزل، فقيل: لتفويت حق المرأة، وقيل: لمعادنة القدر، ويشهد للأول ما أخرجه أحمد [رقم: ٢١٢، ٣١/١] وابن ماجة [رقم: ١٩٢٦] عن عمر مرفوعاً: هي عن العزل عن الحرة إلا بإدائها، وفي إسناده ابن طيبة متكلم فيه.

ويشهد للمثاني ما أخرجه أحمد [رقم: ١٢٤٤٣] والزارق بإسناد حسن عن أنس: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ يسأل عن العزل، فقال: لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صحرة لأخرج الله منها ولداً وليحلفن الله نفساً هو خالفها، وأخرج مسلم عن جابر: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي حارية وهي خادمتنا وسأنتها في النحل وأنا أطوف عليها، وأكره أن تحمل، فقال: اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتها ما قدر لها، وفي الباب أخبار كثيرة، كذا في "شرح مسند الإمام الأعظم" لبعض المتبحرين، وفيه أيضاً قال الحافظ ابن حجر: ينتزع من حكم العزل حكم معالحة المرأة إسقاط الطهارة قبل نفخ الروح، فمن قال بالمتع هناك ففي هذه أولى، =

أبو النضر، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه أنه كان يَعْزِلُ.

٥٤٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا سَالِمُ أَبُو النُّضْر، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَفْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أُمِّ وَلَدِ أَبِي أَيُّوبَ: أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ كَانَ يَعْزِلُ.

٥٤٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ضَمْرَةُ بْنُ سَعِيدِ الْمَازَنِيِّ، عَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ غَزِيَّةَ: أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، ...

- وَمَنْ قَالَ بِالْخَوَازِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ فِي هَذِهِ أَيْضاً بِالْخَوَازِ، وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا أَشَدُّ؛ لِأَنَّ الْعَزْلَ لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَعَاظِي السَّبَبِ، وَمُعَالَجَةُ السَّقَطِ بَعْدَ السَّبَبِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي "فَتْحِ الْقَدِيرِ": يَبَاحُ الْإِسْقَاطُ مَا لَمْ يَنْتَحِلْ، وَفِي "الْحَانِيَّةِ": لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يَبَاحُ الْإِسْقَاطُ مُطْلَقاً، فَإِنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا كَسَرَ بَيْضَ الصَّيْدِ يَكُونُ ضَامِماً؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الصَّيْدِ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ مَعَ الْجَوَاءِ يَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَهَا إِثْمٌ فَلَا أَقُولُ أَنَّ يَلْحَقُهَا إِثْمٌ هَهُنَا إِذَا اسْتَقَطَتْ مِنْ غَيْرِ عَدَرٍ، وَقَالَ فِي "الْبَحْرِ": يَنْبَغِي الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَصْلًا صَحِيحاً يَقَاسُ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَمْ تَنْتَقِلْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ صَرِيحاً، وَلِذَا يَعْرِوْنَهَا بِصِيغَةِ "قَالُوا"، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: يَلْحَقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَعَاظِي الْمَرْأَةِ مَا يَقْطَعُ الْخَبْلَ مِنْ أَصْلِهِ، فَقَدْ أَتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ الْمُنْتَعِ وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِهِمْ بِإِبَاحَةِ الْعَزْلِ مُطْلَقاً.

أَبُو النَّضْرِ: مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ. **عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ**: ابْنُ أَبِي وَقَاصٍ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، وَثَقَهُ ابْنُ حِبَّانَ، مَاتَ ٩٦هـ، وَيُقَالُ: ١٠٣هـ، كَذَا فِي "إِسْعَافِ الْمِيطَا" [ص: ٢٠]. أَنَّهُ كَانَ **بَعَزِلَ**: لِأَنَّهُ كَانَ عَنِ بَرَى الرَّحْصَةِ فِيهِ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ [٢٥٨/٣] وَقَالَ الْقَارِي: عَنْ سَلَالَةٍ أَوْ إِمَائِهِ، وَالثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَفْلَحَ: هَكَذَا وَجَدْنَاهُ فِي نَسَخٍ عِدَّةٍ، وَكَذَا فِي نَسَخَةٍ شَرَحَ الْقَارِي، وَفِي مَوْطَأِ مَالِكٍ بِرَوَايَةِ نَحْوِ عَنِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَفْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أُمِّ وَلَدِ أَبِي أَيُّوبَ إِخْ، وَقَالَ شَارِحُهُ الزُّرْقَانِيُّ [٣٨٥/٣]: هُوَ عَمْرٌ - نَسَمُ الْعَيْنِ - ابْنُ كَثِيرٍ بِنِ أَفْلَحَ الْمَدَنِيِّ ثَقَّةٌ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ ابْنِ حَجَرٍ فِي "تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ" [رَقْم: ٥٨١٢، ٢٩٧/٤]: عَمْرٌ بِنِ كَثِيرٍ بِنِ أَفْلَحَ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ ثَقَّةٌ، وَقَالَ السَّيُوطِيُّ فِي "الإِسْعَافِ" [ص: ٣١]: عَمْرٌ بِنِ كَثِيرٍ بِنِ أَفْلَحَ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ عَمْرِو وَبَاعَ وَجَمَاعَةً، وَعَنْهُ ابْنُ عَدُونٍ وَبِحَيْهِ الْأَنْصَارِيُّ وَعَبْرُهُمَا، وَثَقَهُ النَّسَائِيُّ. **الْحِجَّاجُ بْنُ عَمْرٍو**: بَنِي غَزِيَّةَ - بَنِي غَزِيَّةَ - بَنِي غَزِيَّةَ الْمَعْمُومَةِ وَكَسَرَ الرَّأْيَ وَتَشَدَّدَ النَّحْوَةَ - الْأَنْصَارِيُّ الْمَازَنِيُّ صَحَابِيٌّ، شَهِدَ صَفِيٍّ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَذَا فِي "شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ" [٢٨٥/٣]. **فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ**: بَنِي قَهْدٍ وَكَسَوُ الْهَاءِ فَذَلِكَ مَهْمَلَةٌ عَلَى مَا فِي "الْمَعْنَى"، وَقَالَ: كَذَا جَاءَ فِي "الْمَوْطَأِ" غَيْرَ مَسْجُودٍ، وَقِيلَ: مَاءٌ لَا يَدْرِي بِأَعْرِفَ نَقَافَ إِلَّا قَيْسَ بِنِ قَهْدٍ الصَّحَابِيَّ، "رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ" يُدَلُّ عَنْ ابْنِ قَهْدٍ فَقَالَ أَيُّ ابْنِ قَهْدٍ لَرِيدٍ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! إِنَّ عَبْدِي حَوَارِيَّ جَمَعَ جَارِيَةَ أَيِّ إِمَاءٍ لَيْسَ -

فقال: يا أبا سعيد! إن عندي جَوَارِي، ليس نسائي اللاتي كُنَّ بأعجب إليَّ منهن،
 وليس كلهن يُعْجِبُنِي أن تحمل مِنِّي، أَفَأَعْزَلُ؟ قال: قال: أَفْتِيهِ يا حجاج، قال: قلت:
 غفر الله لك، إنما نَجِسُ إليك لتتعلم منك، قال: أَفْتِيهِ، قال: قلت: هو حَرْثُكَ إن شئتَ
 عطشْتُهُ وإن شئتَ سَقَيْتُهُ، قال: وقد كنت أسمع ذلك من زيد، فقال زيد: صدق.
قال محمد: وهذا نأخذ لا نرى بالعزل بأساً

= نسائي اللاتي كن، أي عندي قبلهن، بأعجب أي أحسن وأرغب إلي منهن، وليس كلهن أي جميع نسائي أو
 إمائي - وهو الأظهر - يعجبني أن تحمل مِنِّي، كذا في "شرح القاري"، وفي "شرح الزرقاني": ابن فهد يفتح
 القاف ضبطه ابن الخداء، وجوز أن يكون فيس بن فهد الصحابي، قال في "التبصرة": وفيه بُعد، ولعل وجه قوله:
 رجل من اليمن، فإن قبساً الصحابي من الأنصار، فيبعد أن يقال فيه ذلك وإن كان أصل الأنصار من اليمن.
اللاتي كن: في نسخة "موطأ يحيى": أكن، قال الزرقاني في "شرحه": يضم الهزرة وكسر الكاف أي أضمت إلي.
يعجبني: لأني أحتاج إلى بيع بعضهم وشحو ذلك. **أفته يا حجاج:** لما رأى فيه من قابلية الفتوى.
إنما نجس إليك: يريد أنك أعلم مني فأتيت أحق بالإفتاء. **هو حرتك:** أي بضع إماءك موضع حرتك، فيجوز لك
 أن تسقيه الماء أو تعمله عن الماء، وكأنه أشار بإطلاق الحرث إلى أن حواز العزل مستنتز من الكتاب، فإنه تعالى
 قال في باب وطء النساء ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرْتُكُمْ أَنَّى يَشْتُمُ﴾ (البقرة: ٢٢٣) فسعى بضع المرأة حرثاً، ومن
 المعلوم أن الحرث ينخير فيه الإنسان بين أن يسقيه وأن لا يسقيه، فكذلك بضع النساء، وبلى قيل: إن نزول ﴿أَنَّى
 يَشْتُمُ﴾ أي كيف شتمت كان لبيان حواز العزل، فأخرج وكيع وابن أبي شبة وابن منيع وعبد بن حميد وابن
 المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني والحاكم والضيائي في "المختارة" عن زائدة بن عيمر قال: سألت ابن
 عباس عن العزل، فقال: "إنكم أكثرتم فإن كان قال فيه رسول الله ﷺ فهو كما قال، وإن لم يكن قال فيه شيئاً
 فأنا أقول فيه ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ فَأْتُوا خَرْتُكُمْ أَنَّى يَشْتُمُ﴾ فإن شتمت فاعزلوا وإن شتمت فلا تفعلوا"، وهذا أحد
 الأقوال الأربعة التي ذكرت في شأن نزول هذه الآية، وقد بسط السيوطي في "الدر المنثور" الكلام فيها.
كنت أسمع: أي هذا الحكم فافتيه على وفقه. **صدق:** تصويماً لإفتاء تلميذه وإطمئناناً لقبائله.

وهذا نأخذ: وبه قال أحمد ومالك في المسألتين، وقال القاضي عياض: رأى بعض شيوخنا في زوجة الرجل
 المملوكة لعمره إذاً أيضاً مع إذن سيده حق الزوجة، وقال الباجي: قيل: لا يعزل عنها إلا بإذنها أيضاً، وعندي
 أن هذا صحيح فإن لما بالعقد حقاً في الوطء، وذهب الشافعية إلى كراهة العزل مطلقاً ولم قول آخر أيضاً.

عن الأمة، وأما الحرّة فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن، وإذا كانت الأمة زوجة الرجل فلا ينبغي أن يعزل عنها إلا بإذن مولاه، وهو قول أبي حنيفة في نسخة: بإذنها **هـ**.

٥٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجال يعزلون عن ولادتهم؟ لا تأتي وليدة فيعترف سيدها أنه قد ألم بها إلا ألحقته به ولدها، فاعترفوا بعد أو اتركوا.

قال محمد: إنما صنع هذا عمر عليه السلام على التهديد للناس أن يضيعوا ولادتهم وهم يطولون، الحكم المذكور

عن الأمة: أي عن أمته، فإنها مملوكة لجميع أجزائها وحقوقها، وليس لها حق ورضا معتبر شرعاً، وكثيراً ما يكره الرجل النسل من الإماء بخلاف الحرّة فإن لها حقاً معتبراً، وكذا إذا كان الزوج أمة رجل، فإن لمولاه حقاً معتبراً، فلا يجوز العزل إلا بالإذن، وقد ورد الفرق بين الحرّة والأمة مرفوعاً وموقوفاً، فأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه قال: "تستأمر الحرّة وتعزل عن الأمة"، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن عباس: أنه نهي عن عزل الحرّة إلا بإذنها، وروى ابن أبي شيبة عنه أنه كان يعزل عن أمته، وأخرج البيهقي عن ابن عمر أنه قال: تعزل الأمة وتستأذن الحرّة، وعن عمر مثله، وأخرج ابن ماجه عن عمر مرفوعاً نحوه، كذا ذكره ابن حجر في "التلخيص الحبير".

وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٩/٢، ٢٠] بعد ما ذكر إباحة العزل عن الأمة لا عن الحرّة إلا بإذنها: وإن كانت لرجل زوجة مملوكة فأراد أن يعزل عنها فإن أبا حنيفة ومحمداً وأبا يوسف كانوا يقولون فيما حدثني به محمد بن العباس عن علي بن معد عن محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة: الإذن في ذلك إلى مولد الأمة، وروى عن أبي يوسف فيما حدثني به ابن أبي عمير أن حدثني محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد أنه قال: الإذن في ذلك إلى الأمة، قال ابن أبي عمير: هذا هو النظر على أصول ما نهي عليه هذا الباب؛ لأنها لو أباحت لزوحها ترك جماعها كان ذلك في سعة ولم يكن لمولاه أن يأخذ زوحها به فكذلك هذا.

عن ولادتهم: أي عن إمامتهم، جمع وليدة بمعنى الأمة. **قد ألم:** بتشديد الميم من الإنلام أي جامعها.

ألحقته به: أي نسبته إليه وحكمت بأنه منه وإن لم يعترف به. **أو اتركوا:** أي بعد هذا الحكم إن شتم فاعزلوا، وإن شتم فتركوا العزل. **إنما صنع [خ]:** يعني لم يقصد به عمر حرمة العزل عن الأمة؛ فإنه جائز عنده وعند غيره، ولا أن كل ما تصعه الأمة الموطوعة من سيدها ملحق بسيدها، وإن لم يدعه ولم يعترف به، بل أراد به الزجر والتهديد كراهية أن يضيعوا ولادتهم بالعرل بدليل ما بلغ عن زيد بن ثابت أنه نهي ولد جارية موطوعة له من نفسه، فإنه يدل على حواز النفي بعد الوطء، وبدليل ما شئت عن عمر نفسه نفي ولد جاريته الموطوعة.

قد بلغنا أن زيد بن ثابت وطئ جارية له، فجاءت بولد ففاه، وأن عمر بن الخطاب وطئ جارية له فحملت، فقال: اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعي فانتهى منه عمر، وكان أبو حنيفة يقول: إذا حصنها ولم يدعها تخرج فجاءت بولد لم يسعه فيما بينه وبين ربه عز وجل أن ينتهي منه، فبهذا نأخذ.

٥٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، قالت: قال عمر بن الخطاب: ما بال رجال يطؤون ولائدهم ثم يدعونهن فيخرجن؟! والله لا تأتيني وليدة فيعترف سيدها أن قد وطئها إلا ألحقتُ به ولدها، فأرسلوهن بعد أو أمسكوهن.

فانتهى منه: أي تراء من أن يكون هو ولد له. إذا حصنها: أي حفظ المولى حارته في بيته ولم يتركها تخرج. فيخرجن: من يوقس إلى مواضع الشبهة. والله لا تأتيني: هذا حكم قديدي لئلا يتركوا تحصيل إيمانهم موطوءات. فأرسلوهن بعد: أي بعد هذا الحكم إن شئتم أرسلتم وإن شئتم أمسكن.

كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

٥٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقول: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عَدَّتِهِنَّ.

قال محمد: طلاق السنة أن يطلقها لقبل عدتها طاهراً من غير جماع حين تطهر من حيضها قبل أن يجامعها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

باب طلاق السنة: أي الطلاق المسنون، ويقال له: الطلاق السني، والمراد بالمسنون ههنا الشايع؛ لأن الطلاق ليس عبادة في نفسها ثبت له ثواباً، فمعنى المسنون ما ثبت على وجه لا يستوجب عقاباً، نعم، يثاب إذا وقعت له داعية إلى أن يطلقها عقب الجماع أو حائضاً أو ثلاث تطليقات، فمع نفسه إلى الطريق الآخر والواحدة، لكن لا على الطلاق بل على كفى نفسه عن ذلك الإيقاع، كذا أفاده ابن المصام [فتح القدير: ٣/٣٢٨]، وقال القاري: لا يبعد أن يقال: السنة جاءت في اللغة بمعنى الحكم والأمر، فالمراد الطلاق الذي حكم الشارع وأمر أن يقع على وقته أو السني على معناه الشرعي، والطلاق وإن كان مباحاً في نفسه إلا أنه إذا أوقعه على هذا الوجه يكون مثاباً. يقول: أي بهذا ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ وفي قراءة لرسول الله ﷺ على ما أخرجه مسلم "في قبل عدتن" فاستفاد منه أن الخطاب وإن كان للنبي ﷺ خاصة لكن المراد هو ومن آمن به، وأن اللام في قوله: ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾ متعلق بمحذوف نحو مستقبل، والعرص منه أن يطلق في كل طهر مرة، فإنه إذا طلق في طهر فقد استقبل العدة، وفيه إشارة إلى أن العدة ثلاثة قروء بمعنى الحيض، ومن قال: إنه الطهر قال معنى قوله: ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾ لوقت عدتن أو لأول عدتن. **لقيل عدتن:** بضم القاف والياء وإسكان الباء أي استقبال عدتن.

طلاق السنة إلخ: بيان لما أفادته قراءة ابن عمر، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع عن سفيان عن معبرة عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض، وأخرج الدارقطني [رقم: ٨٤، ٣١/٤] من حديث معلى بن منصور عن شعيب أن عطاة الخراساني حدثهم عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم أراد أن يتبعها تطليقتين، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما هكذا أمرك الله يا ابن عمر، السنة أن تستقبل الطهر، فتطلق لكل فرة. **قبل أن يجامعها:** لتلا يكون عليها حرج من إحصاء العدة، فإنه إن طلق بعد الجماع يشبه العدة بالقروء أو بوضع الحمل.

٥٥٣ - **أَحْرِنَا مَالَك**، أَحْرِنَا نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مُرْهُ ^{حالة معترضة} فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يَمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضْ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكْهَا بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا فَهَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النَّسَاءُ.

أي من حكم طلاقها
أي بمعامتها

طلق امرأته: [تطليقة واحدة كما في رواية مسلم (رقم: ٣٦٥٣)] هي آمنة - بعد الفقرة وكسر الميم - بنت غمار - بكسر العين المعجمة وتخفيف الفاء والراء - أو بنت عمار، وفي مسلمة أحمد أن اسمها ثنوار فيمكن أن يكون اسمها آمنة ولقبها الثوار، كذا قال ابن حجر. [فتح الباري: ٤٣٥/٩] **عهد رسول الله:** متعلق بـ"طلق" أي في زمان الحياة النبوية. **مره فليراجعها:** أمر استحباب عند جمع من الحنفية، قال العيني: وبه قال الشافعي وأحمد، وقال صاحب "الهداية": الأصح أن المراجعة واجب عملاً بتحقيق الأمر، ورعاً للمعصية بالقدر الممكن. [الهداية: ١٣٧/٣، ١٣٨] وفي الأمر بالمراجعة إفادة لزوم الطلاق في حالة الحيض وإن كان معصية وإلا فلا معنى للمراجعة، وهو قول جمهور العلماء: إن الطلاق في حالة الحيض واقع وإن كان خلاف السنة ومكروهاً، ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين قالوا: طلاق غير السنة غير واقع، وروي ذلك عن بعض التابعين، وهو قول شاذ لم يرحج عليه أحد من العلماء، وقد سئل ابن عمر رضي الله عنهما أبعدت بذلك الطلقة؟ قال: نعم، كذا قال ابن عبد البر.

ثم تحيض ثم تطهر إلخ: هذا نص في أنه لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي كان طلق فيها، بل في الطهر التالي للحيضة الأخرى وهو قول محمد وأبي يوسف ورواية عن أبي حنيفة، وبه قال الشافعي في المشهور عنه ومالك وأحمد، وذكر الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٣٢/٢] أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها، وهو رواية عن أبي حنيفة، ووجه الأول: أن السنة أن يفصل بين كل طلاقين بحيضة كاملة، والقاسل ههنا بعض الحيضة، فتكمل بالثانية. ووجه الثاني: أن أثر الطلاق قد انعدم بالمراجعة، فكانه لم يطلقها في الحيض، وقد ورد الأمران في قصة طلاق ابن عمر في الكتب الستة، كذا في "الهداية" وشرحها للعيني. [التهذيب: ٣٣٧/٦]

فهلك العدة إلخ: استدال الشافعية ومن وافقهم بهذا اللفظ على أن عدة المطلقة هو ثلاثة أشهر قالوا: لئلا أمر رسول الله ﷺ أن يطلقها في الطهر، وجعله العدة ولها أن يطلق في الحيض، وأخرجه من أن يكون عدة نيت بذلك أن الأقراء هي الأظهار، وأحباب عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣٦/٢] بأنه ليس المراد ههنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التي هي ثلاثة قروء بل عدة طلاق النساء أي وقته، وليس أن ما يكون عدة تطلق لها النساء يجب أن يكون العدة التي تعد بها النساء، وقد جاءت العدة لمعان، وهما حجة أخرى وهي أن عمر هو الذي حاطه رسول الله ﷺ بهذا القول ولم يكن هذا القول عنده دليلاً على أن القراء في العدة هو الطهر، فإن مدعيه أن القراء هو الحيض. **أمر الله:** أي بقوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ أَعْدَتِهِنَّ﴾

قال محمد: وبهذا نأخذ.

باب طلاق الحرة تحت العبد

٥٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب: أن ثقيفاً مكاتباً أم سلمة كانت تحته امرأة حرة، فطلقها تطليقتين، فاستفتى عثمان بن عفان: فقال: حرمت عليك.

٥٥٥ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن سليمان بن يسار: أن ثقيفاً كان عبداً لأم سلمة أو مكاتباً، وكانت تحته امرأة حرة، فطلقها تطليقتين، فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان فيسأله عن ذلك، فلقبه عند الدراج وهو أخذ بيد زيد بن ثابت، فسأله فابتدراه جميعاً فقالوا: حرمت عليك، حرمت عليك.

٥٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا طلق العبد امرأته اثنتين فقد حرمت حتى تنكح زوجاً غيره، حرة كانت أو أمة، وعدة الحرة ثلاثة قروء وعدة الأمة حيضتان.

قال محمد: قد اختلف الناس في هذا، فأما ما عليه فقهاؤنا

الحرة: أي الحرة إذا كانت زوجة لعبد. **حرمت عليك:** أي حرمة مغلظة لا تحل حتى تنكح زوجاً غيره. **عند المدرج:** يفتح الدال والراء والميم موضع بالمدينة، قاله الزرقاني [٢٤٨/٣]، وقال القاري: جمع درجة يريد درج المسجد. **فابتدراه:** أي استقبلاه بالحواب استمعلاً.

وعدة الأمة: وإن كان زوجها حراً، لأن العرة في العدة للمرأة. **اختلف الناس في هذا:** أي في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروجي في "شرح الهداية": قال همام وقادة ومجاهد والحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلماني ومسروق وحماد بن أبي سليمان والحسن بن حي والثوري والنخعي والشامي: يطلق العبد الحرة ثلاثاً وتعد بثلاث حيض، ويطلق الحر الأمة ثنتين وتعد بحيضتين، وعدة الأمة الثلاثة مالك والشامي وأحمد: يطلق الحر الأمة ثلاثاً وتعد بحيضتين، ويطلق العبد الحرة ثنتين وتعد بثلاث حيض، حرر ذلك الراعي وصاحب الأنوار وابن حزم عنهم، كلها في "النهاية شرح الهداية" للعين [٣٠٢/٥، ٣٠٣]، وبها أيضاً =

فإنهم يقولون: الطلاق بالنساء والعدة بمن؟

- طلاق الأمة ثنتان حرّاً كان زوجها أو عبداً، وطلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أو عبداً، وهو قول علي وابن مسعود، رواه ابن حزم في "المهمل"، وبه قال سفيان وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: عدد الطلاق معتبر بحال الرجال والعدة بالنساء، وبه قال مالك في "الموطأ".

فإنهم يقولون إخراج: استدلوا بقوله ﷺ: **طلاق الأمة ثنتان**، وقروها حيضتان، وهو نص في الباب، وقد روي من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس، أما حديث عائشة فأخرجه أبو داود [رقم: ٢١٨٩] والترمذي [رقم: ١١٨٢] وابن ماجه [رقم: ٢٠٨٠] عن أبي عاصم عن ابن جريح عن مظاهر بن أسلم عن القاسم عنها، قال أبو داود في رواية: هذا حديث مجهول، وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ومظاهر لا يعرف له غير هذا الحديث، ونقل الذهبي في "الميزان": تضعيف مظاهر عن أبي عاصم السبيل ويحيى بن معين وأبي حاتم والبخاري، ونقل توثيقه عن ابن حبان، وقال الخطابي في "معالم السنن": الحديث حجة لأهل العراق إن ثنت ولكن أهل الحديث ضعفوه.

وأخرج الحاكم في "المستدرک" هذا الحديث بهذا السند وصححه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه في سننه عن عمر بن شبيب حدثنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر مرفوعاً نحوه، ورواه البزار في "مسنده"، والطبراني في "معجمه"، والدارقطني، وقال: تفرد به عمر بن شبيب وهو ضعيف لا يحتج به، ثم أخرجه موقوفاً على ابن عمر من طريق سالم ونافع، وقال: هو الصواب، وأما حديث ابن عباس، فأخرجه الحاكم في "المستدرک" حيث قال بعد أن روى حديث عائشة المتقدم عن أبي عاصم بسنده: قال أبو عاصم: فذكرته لمظاهر، فقلت: حدثني كما حدثني به ابن جريح، فحدثني مظاهر عن القاسم عن ابن عباس مرفوعاً: **طلاق الأمة ثنتان وفروها حيضتان**، قال الحاكم: ومظاهر شيخ من أهل البصرة لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بخرج، فإذا الحديث صحيح ولم يخرجاه، ثم قال: وقد روي عن ابن عباس ما يعارض هذا.

ثم أخرج عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن معتب أخبره أن أبا حسن مولى بني نوفل أخبره أنه استفتى ابن عباس عن مملوك تحته مملوكة فطلقها تطليقتين، ثم اعتقت بعد ذلك، هل يصلح له أن يخطبها؟ قال: نعم، قضى بذلك رسول الله ﷺ. ومن أحاديث الباب ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٢٥٣، ٣١١/٣] عن سلم بن سالم، عن ابن جريح، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: إذا كانت الأمة تحت الرجل فطلقها تطليقتين، ثم اشتراها لم تحل له حتى **تتزوجاً** غيره، وأعله الدارقطني بسلم، وقال: كان ابن المبارك يكذبه، وأخرج الشافعي ومن طريقه البيهقي والدارقطني [رقم: ٢٣٧، ٣٠٨/٣] عن عمر بن الخطاب قال: "ينكح العبد امرأتين، ويطلق الأمة تطليقتين، وتعتد الأمة حيضتين"، كذا في "نصب الراية" للزيلعي [٣٠١/٣، ٣٠٢].

لأن الله عز وجل قال: ﴿فَطْلَقُونَهَا لَعْنَتُهُنَّ﴾ فإنما الطلاق للعدة، فإذا كانت الحرة وزوجها عبداً فعدتها ثلاثة قروء، وطلاقها ثلاث تطليقات للعدة كما قال الله تبارك وتعالى، وإذا كان الحر تحته الأمة فعدتها حيضتان، وطلاقها للعدة تطليقتان كما قال الله عز وجل.

٥٥٧ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكِّي قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: قال علي بن أبي طالب: الطلاق بالنساء والعدة بمن، وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب ما يكره للمطلقة المبتوتة والمتوفى عنها

من المبيت في غير بيتها

٥٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: لا تبيت المبتوتة ولا المتوفى عنها إلا في بيت زوجها.

لأن الله إلح: توضيحه: أن الله تعالى قال: ﴿فَطْلَقُونَهَا لَعْنَتُهُنَّ﴾ فجعل الطلاق للعدة، ومن المعلوم أن العدة معتبرة بالنساء اتفاقاً، فكذا الطلاق، فإن كانت المرأة حرة سواء كان زوجها عبداً أو حراً، فعدتها ثلاثة قروء، فيكون طلاقها أيضاً ثلاثاً، لكل طهر طلاق، وإن كانت أمة سواء كان زوجها حراً أو عبداً فعدتها حيضتان، فكذا الطلاق، وهذا استنباط لطيف وتوجيه شريف.

إبراهيم بن يزيد: الأموي المكِّي، مولى عمر بن عبد العزيز، روى عن طائوس وعطاء وأبي الزبير وغيرهم، وعنه وكيع وعبد الرزاق والثوري، قال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري: سكتوا عنه، قال الدولابي: يعني تركوه، وقال النسائي: متروك، وقال ابن عدي: هو في عداد من يكتب حديثه، وإن كان قد نسب إلى الضعف، توفي ١٥١هـ كذا في "تدبير الكمال" [رقم: ٢٦٢، ١/١٤٦، ١٤٧].

المبتوتة: أي المطلقة بالطلاق البائن واحداً كان أو ثلاثاً.

قال محمد: وهذا نأخذ، أما المتوفى عنها فإنها تخرج بالنهار في حوائجها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً ما دامت في عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الرجل يأذن لعبدته في التزويج هل يجوز طلاق المولى عليه؟

٥٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: من أذن لعبدته في أن ينكح فإنه لا يجوز لامراته طلاقاً إلا أن يطلقها العبد،
 تزوج لا يقع عليها طلاق

وهذا نأخذ: أي يكون عدة المبتوتة، وكذا المطلقة الرجعية، والمتوفى عنها زوجها في بيت زوجها، أما المطلقة مبتوتة كانت أو رجعية فلا يجوز لها الخروج ليلاً ولا نهاراً، والمتوفى عنها زوجها تخرج نهاراً. أما عدم جواز خروج المطلقة؛ فلقوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ مَعَاذَ مَنِّي﴾ (الطلاق: ١)، والقاضية نفس الخروج قاله النجعي، وقال ابن مسعود: هي الزنا فيخرجن لإقامة الحد، وقال ابن عباس: هي نشورها أو تكون بذية اللسان، وأما خروج المتوفى عنها زوجها نهاراً؛ فلأنه لا نفقة لها، فحتاج إلى الخروج نهاراً لطلب المعاش، ولا كذلك المطلقة؛ لأن النفقة حاصلة لها من مال زوجها، كذا في "الهداية" وشرحها "البنية" [٦٢٥/٥]، وذكر في "البنية" أيضاً: أن ممن أوجب على المتوفى عنها زوجها البيوتة في بيت زوجها عمر وعثمان وابن مسعود وابن عمر وأم سلمة وابن المسيب والقاسم والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق ابن راهويه وأبو عبيدة، وجاء عن علي وعائشة وابن عباس وجابر أنها تتحد حيث شابت وهو قول الحسن وعطاء والظاهرية، واستدل علي القاري على عدم خروجها بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ (نقرة: ٢٤٠)، فإنه دل على عدم خروجها من بيت زوجها، ولما نسخ مدة الحول بأربعة أشهر وعشر، والوصية بقي عدم الخروج على حاله، وذكر الزرقاني أن الليث ومالكاً وجماعة قالوا بجواز خروج المطلقة أيضاً نهاراً لحدث جابر عند مسلم: "طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها فحررها رجل أن تخرج، فأمرها النبي ﷺ، وقال: بلى بخدي غلظك، فإنك عسى أن تصدقي أو نفعلي معروفاً". [شرح الزرقاني: ٢٨٠/٣، ٢٨١]، ويحباب عنه بأنه واقعة حال لا عموم لها. **غير مبتوتة:** هي المطلقة بالطلاق الرجعي.

الرجل: المراد به الشخص رجلاً كان أو امرأة، وكذا المراد بالمولى للمالك. **يقول من إلخ:** في "موطأ يحيى": كان يقول: من أذن لعبدته أن ينكح فالطلاق بيده، لا بيد غيره من طلاقه شيء إلخ.

فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه، أو أمة وليدته فلا جُنَاحَ عليه.

أي جاريته

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٥٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عبداً لبعض ثقيف جاء إلى

الرجل من قبله ثقيف

عمر بن الخطاب، فقال: إن سيدي أنكحني جاريته فلانة - وكان عمر يعرف

حالة معترة

الجارية - وهو يطؤها، فأرسل عمر إلى الرجل، فقال: ما فعلت جاريثك؟ قال: هي

سيدي

عندي، قال: هل تطؤها؟ فأشار إليه بعض من كان عنده، فقال: لا، فقال عمر: أما

والله لو اعترفت لجعلتك نكالا.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي إذا تزوج الرجل جاريته عبده أن يطأها؛ لأن

لا يحل ولا يجوز

الطلاق والفرقة بيد العبد إذا تزوج مولاه، وليس لمولاه أن يفرق بينهما بعد

العصم

فأما: إشارة إلى الفرق بين أمة العبد وروحه. أن يأخذ: أي يتصرف فيها بالخدمة أو الوطء.

فلا جناح عليه: أي فلا إثم عليه؛ لأن له أخذ مال رقيقه، بل ماله ماله. وهذا نأخذ: لما ورد: الطلاق بيد من

أحد الساق، أخرجه الطبراني عن اس عاصي، وروى ابن ماجة [رقم: ٢٠٨١] والدار قطني [رقم: ١٠٢،

٣٧/٤] عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله! سيدي زوجي أمته وهو يريد أن يفرق بيبي

وبنيها، فصعد النبي ﷺ المنبر، فقال: أيها الناس! ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما، إما

الطلاق لمن أحد الساق، كذا قال القاري. فلانة: كأنه ذكرها باسمها أو عرفها بوصفها.

وهو يطؤها أي والحال أن سيدي يطأ الجارية التي أنكحها هذا فأرسل عمر: أي أرسل رجلاً إليه فطلبه

بخصرته واستفسر منه. ما فعلت جاريثك: أي ما صنعت بها وما جرى لها؟ قال الرجل: هي عندي أي في ملكي

وتصرفي، وقال عمر: هل تطأها أي تخامعها؟ سأل عنه ليطهر صدق ما قاله عبده أو كذبه، فأشار إليه أي إلى ذلك

الرجل لمع الإقرار خوفاً من ضرب السياط، "بعض من كان عنده" أي بعض حاضري مجلس عمر، وذلك؛ لأن

السفر في الحدود والتعزيرات وتلقين الإنكار أفضل، فقال ذلك الرجل: لا، فقال عمر: أما والله - أقسم للتأكيد -

لو اعترفت أي أقررت عندي بوطئها بعد تزويجها، لجعلتك نكالا أي لأقمت عليك عقوبة وتعزيراً.

والفرقة بيد العبد: احتراز عما إذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فإن له حينئذ أن يفسخ.

أن زوجها، فإن وطئها يندم إليه في ذلك، فإن عاد أدبه الإمام على قدر ما يرى من الحبس والضرب، ولا يبلغ بذلك أربعين سوطاً.
القول بعد تزويجها بعده

باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما أعطائها أو أقل

٥٦١ - أخبرنا مالك أخبرنا نافع: أن مولاة لصفية اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكره ابن عمر.
في نسخة: تختلع أي أمه

قال محمد: ما اختلعت به المرأة من زوجها فهو جائز في القضاء، وما تحب له أن يأخذ أكثر مما أعطائها وإن جاء النشوز من قبلها، فأما إذا جاء النشوز من قبله لم تحب له أن يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً، وإن أخذ فهو جائز في القضاء وهو مكروه له فيما بينه وبين الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة رضاء الروجة لأن الفساد من قبله.

يندم إليه: أي يوبخ عليه ويذحر. ولا يبلغ بذلك: لأن التعيير يكون أقل من أقل الحدود.
 لصفية: هي بنت أبي عبيد زوجة ابن عمر. بكل شيء: الظاهر أنها أعطت كل ما كان في ملكها، والظاهر أنه كان أكثر مما أخذته من زوجها، ولما لم ينكر عليها ابن عمر دل على جواره، ومما يستدل عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا حَاسِحَ عَلَيْهِمَا قِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ (البقرة: ٢٢٩)، فإنه يدل بإطلاقه على جواز الافتداء مطلقاً ولو بكل المال، وإن قلت: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِخْدَاعَكُمْ فَطَارَ مَا تَأْخُذُوا بِهِ شَيْئاً فَنَأْخُذُونَهُ نَهَانَا وَإِذَا مَسِيَ﴾ (النساء: ٢٠) يدل على عدم جواز أخذ شيء مما أعطائها ولو قليلاً، ومن ثم ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز الخلع؟ قلت: هو محمول على الأحذ حراً وبغير رضاها. في القضاء: أي في طاهر الحكومة الشرعية.
 وإن جاء النشوز: أي الخلاف والتزاع من قبل الزوجة، وهذا رواية الأصل، وفي "الجامع الصغير": أن الفضل يطيب له لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَلَا حَاسِحَ عَلَيْهِمَا قِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، ووجه ما في الأصل ما روى ابن أبي شبة وعبد الرزاق عن عطاء قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: أرزقني عليه حديثه التي أصدقك؟ قالت: نعم وزيادة، قال: أما الزيادة فلا، وأخرج الدارقطني [رقم: ٤٠، ٢٥٥/٣] عن عطاء أن النبي ﷺ قال: لا يأخذ الرجل من المختلعة أكثر مما أعطائها، كذا في "شرح الفاري".

باب الخلع كم يكون من الطلاق

٥٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن جُمهان مولى الأسلميين، عن أم بكر الأسلمية: أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن أسيد ثم أتيا عثمان بن عصفان في ذلك، فقال: هي تطليقة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو على ما سمَّت. أي ذكرت شيئاً

قال محمد: وبهذا نأخذ، الخلع تطليقة بائنة إلا أن يكون سمي ثلاثاً، أو نواها فيكون ثلاثاً.

جُمهان: بضم أوله، مدني، قدم مقبول، قاله ابن حجر في "تقريب التهذيب"، وفي "تهذيب التهذيب": جُمهان أبو العلاء، ويقال: أبو يعلى مولى الأسلميين يُعدُّ في أهل المدينة، روى عن عثمان وسعد وأبي هريرة وأم بكر الأسلمية، وعنه عروة وعمرو بن بيه، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من أهل المدينة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال علي بن المديني: هو جدُّ أمي، وكان من السبي فيما أرى، وصبط القاري جُمهان يفتح الجيم فأخبطاً.

وبهذا نأخذ: اختلفوا في أن الخلع تطليقة أم لا؟ فقال أصحابنا: إنه تطليقة بائنة، وهو قول عثمان وعلي وابن مسعود والحسن وابن المسيب وعطاء وشريح والشعبي وقبيصة بن ذؤيب ومجاهد وأبي سلمة والنخعي والزهري والثوري والأوزاعي ومكحول وابن أبي نجيح وعروة ومالك والشافعي في الحدي، وقالت الظاهرية: تطليقة رجعية، وقال أحمد وإسحاق: فرقة بغير طلاق، وهو قول ابن عباس والشافعي في التقدم، كذا قال العيني في "شرح الهداية" [٥٠٨/٥]، وما يشهد للأول ما أحرجه الدار فظني [رقم: ١٣٤، ٤٥/٤] والبيهقي في مسيئهما من حديث عباد بن كثير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بائنة، ورواه ابن عدي في "الكامل" وأعله بَعَاد، وأُسند عن البحاري قال: تركوه، وعن النسائي أنه متروك الحديث، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" وابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة، كذا أورده الزيلعي في "تفريخ أحاديث الهداية" [٣٤٨، ٣٤٧/٣]: وفي الباب آثار كثيرة مبسوطة في "أثر المشور" وغيره، والمسألة محققة بدلائلها في كتب الأصول.

سمى ثلاثاً الخ: يعني أن الخلع طلاق واحد بائن إلا أن يكون ذكر ثلاثاً أو نوى بالخلع ثلاثاً فهو على ما ذكر وعليه ما نوى.

باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة فهي طالق

٥٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا مجير، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا قال الرجل: إذا نكحت فلانة فهي طالق، فهي طالق، فهي كذلك إذا نكحها، وإذا كان طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فهو كما قال.

أي في تعليقه

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

إذا نكحت. أي يعلق الطلاق بنفس المالك أو بسببه كالزوج. **إذا نكحها:** أي يقع الطلاق بمجرد عقدتها.

كما قال: أي يقع ما علق واحداً كان أو أكثر. **وهذا نأخذ:** وبه قال طائفة من السلف، فأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن عمدة وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي وإبراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي بكر بن عمرو بن حزم والزهري ومكحول الشامي في رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق أو يوم أتزوجها فهي طالق أو كل امرأة أتزوجها فهي طالق، قالوا: هو كما قال، وقال الشافعي: لا يصح هذا التعليق ولا يقع به الطلاق؛ لما أخرجه أبو داود [رقم: ٢١٩٠] والترمذي وحسنه [رقم: ١١٨١] وابن ماجه [رقم: ٢٠٤٧] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا طلاق فيما لا يملك، قال الترمذي: حديث حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب، وأخرج ابن ماجه [رقم: ٢٠٤٨] عن المسور بن مخرمة مرفوعاً: لا طلاق قبل النكاح، وقال الحكم في "المستدرک": صح حديث لا طلاق إلا بعد نكاح من حديث ابن عمر وابن عباس وعائشة ومعاذ بن جبل وجابر.

وأجاب عنه أصحابنا ومن وافقهم بحمله على التحيز، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، وكل أمة أشتريها فهي حرة: هو كما قال، فقال له معمر: أوليس جاء لا طلاق قبل نكاح ولا علق إلا بعد ملك؟ قال: إنما ذلك أن يقول الرجل: امرأة فلان طالق، وعبد فلان حر، نعم هناك حديثان صريحان موافقان لما اختاره الشافعي أحدهما: ما أخرجه الدار قطني [رقم: ٤٧، ١٦/٤] عن ابن عمر أن النبي ﷺ سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق ثلاثاً، فقال ﷺ: لا طلاق فيما لا يملك. وثانيهما: ما أخرجه أيضاً عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال لي عم لي: عمل لي عملاً حتى أتزوجك بنين؟ فقلت: إن تزوجتها فهي طالق، ثم بدا لي أن أتزوجها فسلأت رسول الله ﷺ، فقال: تزوجها، فإنه لا طلاق إلا بعد النكاح، فإن صح هذان الحديثان تم الكلام؛ إذ لا حكم بعد حكم النبي ﷺ، لكن لا سبيل إلى ذلك، ففي إسناد الأول أبو خالد الواسطي عمر بن خالد، قال فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والدار قطني: كذاب، -

٥٦٤ - أخبرنا مالك، عن سعيد بن عمرو بن سليم الزُّرقِي، عن القاسم بن محمد: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: إني قلت: إن تزوجتُ فلانة فهي عليّ كظهر أمي، قال: إن تزوجتها فلا تَقْرُبُها حتى تُكفر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة يكون مظاهراً منها إذا تزوجها فلا يقرها حتى يكفر.
كناية الظاهر

باب المرأة يطلقها زوجها تطليقةً أو تطليقتين

فتتزوج زوجاً ثم يتزوجها الأول

٦٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه استفتى عمر بن الخطاب في رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين وتركها حتى تحل، ثم تنكح زوجاً غيره، فيموت أو يطلقها فيتزوجها زوجها الأول على كم هي؟ قال عمر: هي على ما بقي من طلاقها.

= وقال إسحاق بن راهويه وأبو زُرعة: يصح الحديث، وفي الثاني علي بن فرين كذبه يحيى بن معين وغيره، كذا حقيقه الزيلعي في "تفريج أحاديث الهداية" [٣٢٣/٣]، وقاسم بن قطلوبغا "في فتاواه".

سعيد: بكسر العين بعدها ياء، وقيل: سعد بن عمرو - بالفتح - ابن سليم الزُّرقِي بضم السين، والنسبة بضم الزاء وفتح الراء وبالقاف الأنصاري، وثقه ابن معين وابن حبان، مات ١٣٤هـ، قال ابن عبد البر: ليس له في "الموطأ" غير هذا الحديث، كذا قال الزرقاني [٢٢٣/٣] والقاري. أن رجلاً: في "موطأ يحيى": أنه أي سعيد سأل القاسم عن رجل طلق امرأته إن هو تزوجها؟ فقال القاسم: إن رجلاً إلخ. وبهذا نأخذ: أي بوقوع الظاهر المعلق كالطلاق المعلق.

على كم هي: هذا محل السؤال أي المرأة على أي عدد من الطلاق عند الأول.

على ما بقي: أي على ما بقي من الثلاث بعد حط ما سبق منه.

قال محمد: وهذا نأخذ، فأما أبو حنيفة فقال: إذا عادت إلى الأول بعد ما دخل بها الآخر عادت على طلاقٍ جديد ثلاث تطليقات مستقبليات، وفي أصل ابن الصوّاف: وهو قول ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما.

باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها أو غيرها

٥٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت: أنه كان جالساً عنده، فأتاه بعض بني أبي عتيق وعيناه تدمعان، فقال له: ما شأنك؟ فقال: ملّكت امرأتي أمرها بيدها ففارقني، فقال له: ما حملك على ذلك؟ قال: القدر، قال له زيد بن ثابت: ارجعها إن شئت فإنما هي واحدة وأنت أملكك بها.
قدس الله وفضله
أحد من غيرك

وهذا نأخذ: وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يهدم الزوج الثاني ما مضى، ويملك الأول ثلاث تطليقات يخل جديد كما في صورة التحليل بعد الثلاث، والمسألة مبسولة في كتب الأصول، قال القاري: والدليل له ما روى محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٢٧١]: عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير قال: كنت جالساً عند عبد الله بن مسعود إذ جاءه أعرابي، فسأله عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم انقضت عدتها وتزوجت زوجاً غيره فدخل بها، ثم مات عنها أو طلقها، ثم انقضت عدتها فأراد الأول أن يتزوجها على كم هي؟ فالتفت إلى ابن عباس وقال: ما تقول في هذا؟ فقال: يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين والثلاث وأسأل ابن عمر، قال: فلقبت ابن عمر فسأله، فقال مثل ما قال ابن عباس.

سعيد بن سليمان: هو من رجال الجميع ومن الثقات، كذا قال الزرقاني [٢١٦/٣]. **خارجة بن زيد:** أحد الفقهاء السبعة، من الثقات، مات سنة ١٠٠هـ أو قبلها، وهو عم سعيد، قاله الزرقاني [٢١٦/٣].

فأناه بعض: هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق المدني مقبول، روى له البحاري وغيره، كما في "موطأ يحيى" وشرحه.

تدمعان: بفتح الميم أي تسيلان دمعاً من البكاء. **ارجعها:** هذا بناء على مذهبه أنها واحدة رجعية.

قال محمد: هذا عندنا على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة، وهو خاطبٌ من الحطّاب، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، وقال عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما: القضاء ما قضت.

٥٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أمّا خطبت علي عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قربة بنت أبي أمية فروّجته

هذا عندنا: أي الطلاق عندنا على ما نوى الزوج به، فإن نوى واحدة فواحدة بائنة فلا يراجعها، بل يكون خاطباً من الحطّاب ويكحها نكاحاً ثانياً وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: يقع بالتفويض ثلاث؛ لأن الثلاث أتم ما يكون من الاختيار، وقال الشافعي: يقع واحدة رجعية؛ لأنها أدق ما يكون من الاختيار، وبه قال أحمد، وفي "المداية": أنه يقع طلاق رجعية اعتباراً لما أتت به من صريح الطلاق، فقيل: هذا سهو، وقيل: فيه روايتان، إحداهما: يقع واحدة رجعية، والأخرى: بائنة، وهذا أصبح كما في "شرح الوقاية"، وقال عثمان بن عفان وعلي: القضاء ما قضت أي الحكم ما نوت من رجعية أو بائنة واحدة أو ثلاثاً؛ لأن الأمر مفوض إليها، ولعل هذا عند إطلاق زوجها فلا يتأى ما تقدم، كذا في "شرح القاري".

عن أبيه: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. **أمّا خطبت:** من الخطبة - بالكسر - أي طليت النكاح لأحبها عبد الرحمن. **عبد الرحمن:** هو شقيق عائشة: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان، أمهما أم رومان، أسلم في هجرة الحديبية، وكان اسمه عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن، وله فضائل حسنة، ولا يعرف في الصحابة أربعة كلهم ابن الذي قبله صحبوا النبي وأسلموا إلا أبو قحافة وابنه أبو بكر وابنه عبد الرحمن هذا وابنه أبو عتيق محمد، وكان قد سكن المدينة، وامتنع من بيعة يزيد حين طلبها معاوية، وبعث إليه معاوية بمائة ألف درهم، فردها وقال: لا أبيع ديني بدنياي، وخرج إلى مكة ومات فجأة في يومه. تمكّن اسمه "حيثي" على عشرة أميال من مكة، وحمل إليها دفن في الملعى، وكان ذلك ٥٣ هـ وعليه الأكثر، وقيل: ٥٥ هـ، وقيل: ٥٢ هـ، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لاس الأثير الجزري.

قربة: فتحت القاف وكسر الراء وسكون الشحّة بعدها ناء موحدة فتاء تائث، ويقال بالتصغير: هي بنت أبي أمية ابن المعيرة المحزومة الصحابية أخت أم سلمة أم المؤمنين، وكانت موصوفة بالجبال، وقد ولدت من عبد الرحمن عبد الله وأم حكيم وحفصة، ذكره ابن سعد، كذا قال الزرقاني [٢١٧/٣] **فروّجته:** قال القاري: بصيغة الجهول، أي روحها أهلها إياه أو بالمعلوم أي فصارت عائشة سبياً لتروّجها إياه، وفي "موطأ يحيى": فروّجوه وهو أظهر.

ثم إنهم عتبوا على عبد الرحمن بن أبي بكر، وقالوا: ما زوجنا إلا عائشة، فأرسلت أولياء قرية ^{فصوا} إلى عبد الرحمن فذكرت له ذلك، فجعل عبد الرحمن أمر قريةً بيدها، فاختارته وقال: ما كنت لأختار عليك أحداً، فقوت تحتة، فلم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر المنذر بن الزبير - وعبدُ الرحمن غائبٌ بالشَّام - فلما قدم عبدُ الرحمن قال: ومثلي يُصنع به هذا ويُفتات عليه بيناته؟ فكلمت عائشةَ ^{من سفره} المنذرَ بنَ الزبير، فقال: فإن ذلك في يد عبد الرحمن، فقال عبد الرحمن: ما لي رغبة عنه ولكن مثلي ليس يفتات عليه بيناته، وما كنت لأردَّ ^{أمرها بيد والدها} أمراً قَضَيْتُهُ، فقوتَ امرأته تحتَه ولم يكن ذلك طلاقاً.

٥٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: إذا ملك الرجلُ

على عبد الرحمن: لأمر فعله، وكان في خلقه شدة. ما زوجنا إلا عائشة: أي ما صار سبب تزويجنا إلا هي، وما زوجناها إلا لأهل عطية عائشة واعتامداً عليها. ذلك: أي عتبه عليه وشكاهم لها. وقالت: في رواية ابن سعد بسند صحيح عن ابن أبي مليكة قال: تزوج عبد الرحمن بن أبي بكر قرية أمت أم سلمة، وكان في خلقه شدة، فقالت له يوماً: أما والله لقد حذرتك، قال: فأمرتك بيديك، فقالت: لا أختار على ابن الصديق أحداً، فأقام عليها. فقوت تحتة: أي استقرت ودامت تحت عبد الرحمن ولم يكن مجرد التخيير طلاقاً.

زوجت حفصة: هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، من ثقات التابعين، روى لها مسلم والثلاثة وزوجها المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي شقيق عبد الله بن الزبير، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، ذكر الزبير بن بكار أن المنذر كان عبد عبيد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير منبيعة يزيد بن معاوية، فكتب يزيد إلى ابن زياد أن يوحه إليه المنذر، فبلغه مهرب إلى مكة، فقتل في الحصار الأول بعد وقعة الحرة ٦٤هـ، كذا في "شرح الزرقاني". ومثلي يصنع به هذا: أي تزويج بناته بغير أمره، ويفتات عليه أي يستبدّ براه وهو بصيغة المجهول من الافتيات المأخوذ من الفت، قاله القاري. ليس يفتات عليه: أي لا يفعل شيء بدون أمره.

امرأته أمرها فالقضاء ما قَضَتْ إِلَّا أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهَا، فيقول: لَمْ أَرِدْ إِلَّا تَطْلِيقَ وَاحِدَةٍ،
واحدة كمال أو أكثر
 فَيَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ، وَيَكُونُ أَمْلَكُ بَهَا فِي عَدَّتِهَا.

٥٧٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَلَكَ
في بعضه: فيكون
 الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرًا فَلَمْ تُفَارِقْهُ وَقَرَّتْ عِنْدَهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اختارت زوجها فليس ذلك بطلاق، وإن اختارت نفسها فهو على ما نوى الزوج، فإن نوى واحدة فهي واحدة بآئنة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

أَمْلَكُ بَهَا: أي أحقها من غيره. إِذَا اخْتَارَتْ إلخ: قد ورد ذلك عن عائشة كما في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٥٢٦٢، ومسلم رقم: ٣٦٨٧، ٣٦٨٦] قالت: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَنَا، فَلَمْ يَقْرَءْ عَلَيْنَا شَيْئًا، وَفِي لَفْظٍ لَهَا: فَلَمْ يَعِدْ ذَلِكَ طَلَاقًا. وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا: أي في ذلك المجلس لما أخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر بن أبي نعيم عن معاذ بن عبد الله بن مسعود، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "معجمه" عنه قال: "إِذَا مَلَكَهَا أَمْرًا فَتَعَرَّقَا قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ بِشَيْءٍ فَلَا أَمْرَ لَهَا"، وفيه انقطاع بين معاذ وابن مسعود قاله البيهقي، وأخرج عبد الرزاق: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ حَابِرٍ قَالَ: "إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَلَمْ تَحْتَرِ بِمَجْلِسِهَا ذَلِكَ فَلَا حَبَارَ لَهَا"، وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: أَنَّ عُمَرَ وَعُثْمَانَ قَالَا: "إِنَّمَا رَجُلٌ مَلَكَ امْرَأَتَهُ أَمْرًا، ثُمَّ اقْتَرَفَا مِنْ ذَلِكَ الْخُلْسِ فَلَيْسَ لَهَا حَبَارٌ وَأَمْرًا إِلَى زَوْجِهَا"، وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه ابن أبي شيبة ونحوه أخرجه عن معاذ وجابر بن زيد والشعبي والحمي وطائوس وعطاء، قال البيهقي: وقد تعلق بعض من يجعل لها الخيار ولو قامت من المجلس بخديت عائشة وهو في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٤٧٨٥، ومسلم رقم: ٣٦٨١] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ ذَاكَ لَكَ أَمْرٌ فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْلَمَ فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرَ أَوْيَلَكَ، وهذا غير ظاهر؛ لأنه ﷺ لم يخبرها في إيقاع الطلاق بنفسها، وإنما أخبرها على أنها إن اختارت نفسها أحدث لها طلاقاً، كذا في "تفريج أحاديث الهداية" للزيلعي [٣/ ٣١٥، ٣١٦].

فهي واحدة بآئنة: هذا قول أكثر أهل العلم والفقه من أصحاب النبي ﷺ، وهو قول عمر وعبد الله بن مسعود فإنما قالوا: إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة، وروي عنهما أيضاً قالوا: واحدة يملك الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء، وروي عن علي أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة بآئنة، وإن اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة، وقال زيد بن ثابت: إن اختارت زوجها فواحدة وإن اختارت نفسها فثلاث، ومنهجه أحمد موافق لقول علي عليه السلام، =

باب الرجل يكون تحته أمة فيطلقها ثم يشتريها

٥٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي عبد الرحمن، عن زيد بن ثابت: أنه

سئل عن رجل كانت تحته وليدة، فأبى طلاقها، ثم اشتراها، أجل أن يمسها؟ فقال:

أمة الاستفهام

جارية لغيره

لا يجل له حتى تنكح زوجاً غيره.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

= ويعارضه صريح حديث عائشة، كذا في "جامع الترمذي"، وفيه أيضاً اختلاف أهل العلم في أمرك بيدك، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود: هي واحدة، وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم، وقال عثمان وريد بن ثابت: القضاء ما قصت، وقال ابن عمر: إذا جعل أمرها بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأنكر الزوج وقال: لم أجعل أمرها إلا في واحدة استحل الزوج وكان القول قوله في بيته، وذهب سفيان وأهل الكوفة إلى قول عمر وعبد الله، وأما مالك فقال: القضاء ما قصت، وهو قول أحمد، وأما إسحاق فذهب إلى قول ابن عمر.

يكون تحته أمة: أي يكون زوجته أمة لرجل فيطلقها الزوج، ثم يشتريها من مالكها. **أبي عبد الرحمن:** قال ابن عبد البر: اختلف في اسم أبي عبد الرحمن شيخ ابن شهاب، قيل: سليمان بن يسار، وهو بعيد؛ لأنه أجل من أن يستر عنه اسمه، ويكنى عنه، وقيل: هو أبو الزناد، وهو أبعد؛ لأنه لم يرو عن زيد بن ثابت ولا رآه ولا روى عنه ابن شهاب، وقيل: هو طاوس وهو أشبه بالصواب، وإنما كنتم اسمه مع جلالتهم؛ لأن طاوساً كان يظن على بي أمة، ويدعو عليهم في مجالسه، وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم، وقد سئل مرة في مجلس هشام أتروي عن طاوس؟ فقال للسائل: لو رأيت طاوساً علمت أنه لا يكذب ولم يجبه بأنه يروي أو لا يروي، فهذا كله دليل على أن أبا عبد الرحمن في هذا الحديث هو طاوس.

فأبى طلاقها: من البت - بتشديد التاء - يقال: ست الرجل طلاق زوجته وأبى إذا قطعها من الرحمة، والمراد ههنا البيوتة المغلظة كما يفيد الخواب. **وهذا نأخذ:** لعموم الآية، وبه قال الأئمة الأربعة والمجمهور خلافاً لبعض السلف ألما تحل لعموم ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦)، قال ابن عبد البر: هذا خطأ؛ لأنها لا تنح الأمهات والأخوات والبنات فكذا سائر أغراضات.

باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق

٥٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول في الأمة تحت العبد فتعتق: إن لها الخيار ما لم يحبسها.

٥٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير: أن زبراء مولاة لبني عدي بن كعب أخبرته أنها كانت تحت عبد، وكانت أمة، فأعتقت، فأرسلت إليها حفصة وقالت: إني مخبرتك خيراً، وما أحب أن تصنعي شيئاً، إن أمرتك بيدك ما لم يحبسك، فإذا مسك فليس لك من أمرك شيئاً، قالت: وفارقتها.

قال محمد: إذا علمت أن لها خياراً، فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها

الأمة: أي أمة رجل تكون روحة عبد رجل. ما لم يحبسها. فإن يوطئها سقط الخيار لوحد الرضا بالقيام معه. زبراء: براء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة هراء مهملة ألف ممدودة، كذا ضبطها ابن الأثير. [شرح الزرقاني: ٢٣٠/٣] فأرسلت إليها: أي أرسلت حفصة أم المؤمنين إليها رسولاً، واستدعتها فأتتها، فقالت حفصة تعليماً لها: "إني مخبرتك خيراً" بصيغة اسم الفاعل من الإخبار، "وما أحب أن تصنعي شيئاً" من المفارقة وغيرها، وهو أن أمرك بيدك ولك خيار العتق ما لم يحبسك زوجك، فإن شئت تقرري معه، وإن شئت تفارقه، فإن وطئك بطل خيارك.

قالت وفارقتها: أي قالت زبراء: فارقت الزوج حين ما سمعت حكم الخيار من حفصة، وفي "موطأ يحيى": قالت: فقلت: هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق، ففارقتها ثلاثاً، قال ابن عبد البر: لا أعلم لابن عمر وحفصة في ذلك الحكم مخالفاً من الصحابة، وقد روى في قصة بريدة مرفوعاً دليل واضح على ما ذهب إليه، وروى سعيد بن منصور عن ابن عباس: لما خبرت بريدة رأيت روحها يتبعها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحته، فكلّم الناس له رسول الله ﷺ أن يعطال إليها، فقال ﷺ لبريدة: روحك وأو ولدك، فقلت: تأمرني؟ فقال: إنما أنا شافع، قالت: فلا حاجة لي فيه، واختارت نفسها. [شرح الزرقاني: ٢٣٠/٣] فأمرها بيدها: أي لها خيار العتق إن شاءت فارقت وإن شاءت أقامت، سواء كان الزوج حرّاً أو عبداً عند أصحابنا، وعند الشافعي وغيره لا خيار لها إذا كان الزوج حرّاً، وقد اختلفت الروايات في زوج بريدة حين أخبرها رسول الله ﷺ هل كان عبداً أو حرّاً؟ وبمثل قولنا قال جماعة من أهل العلم، فأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٤٩/٢] وابن أبي شيبة عن طائفة -

ما لم تقم منه، أو تأخذ في عمل آخر أو يمسيها، فإذا كان شيء من هذا بطل خيارها، فأما إن مسيها ولم تعلم بالعتق أو علمت به ولم تعلم أن لها الخيار فإن ذلك لا يبطل خيارها، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

باب طلاق المريض

٥٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف:

- أنه قال: للأمة الخيار إذا أعتقت وإن كانت تحت قرشي، وفي رواية: لها الخيار تحت حر وعبد، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن سيرين قال: تجزى حراً كان زوجها أو عبداً، وأخرج عن مجاهد قال: تجزى ولو كانت تحت أمير المؤمنين. ما لم تقم منه: فإن القيام من المجلس والشروع في عمل آخر دليل الإعراض. لا يبطل خيارها: أي المس وغيره حينئذ لا يبطله، بل يبقى خيارها من حين العلم إلى المجلس. باب طلاق المريض: اختلف فيه على أقوال: الأول: أنه لا يقع طلاقه حكاه ابن حزم عن عثمان. الثاني: يقع وترثه بشرط قيام العتقة، وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وأبي بن كعب وعائشة، وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشریح وربيعة بن عبد الرحمن وطائوس والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد والثوري وحمام بن أبي سليمان وأصحابنا. الثالث: ترثه ما لم تتزوج زوجاً غيره وإن انقضت عتقها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. الرابع: ترثه وإن تزوجت عشرة أزواج، وبه قال مالك والليث في رواية عنه. الخامس: ترثه ويرثها، وبه قال الحسن البصري. السادس: إن صح منه ومات من مرض آخر لا ترثه عتقنا، وقال الزهري والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق: ترثه إن مات قبل انقضاء عتقها منه. السابع: ترثه ويرثها إذا كان لها حمل أو قصد المضارة وهو قول عروة. الثامن: ترثه وتقتل عتقها إلى عدة الوفاة ما لم تنكح، وبه قال الشعبي. التاسع: تعتد بأبعد الأجلين من ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشراً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. العاشر: ترثه قبل الدحول وعليها العدة، وهو قول الحسن وإسحاق وأبي عبيد. الحادي عشر: لا ترثه أصلاً لا قبل الدحول ولا بعده، وهو قول الظاهرية وأبي ثور والجدید للشافعي، وفي القديم عنده الزوج فاراً، وفي الميراث ثلاثة أقوال: الأول: مثل قولنا، والثاني: مثل قول أحمد، والثالث: مثل قول مالك، كذا ذكره العيني في "الباية شرح الهداية" [٤٣٩/٥].

طلحة بن عبد الله: هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ثقة، مكثر، فقيه، تابعي، مات ٩٧هـ، وعبد الرحمن ابن عوف القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرة بالجنة، مات ٣٢هـ، كذا قال السيوطي [الإسعاف ص: ٢٦، ٢٧] والزرقي [٢٤٥/٣].

أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته وهو مريض فورثها عثمان منه بعد ما انقضت عدتها.

٥٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عثمان بن عفان:

ابن عباس بن عبد المطلب، عبد الرحمن بن هرم

أنه ورث نساء ابن مكمّل منه، كان طلق نساءه وهو مريض.

من التورث

قال محمد: يرثه ما دُمّن في العدة فإذا انقضت العدة قبل أن يموت فلا ميراث له،

وكذلك ذكر هشيم بن بشير عن المغيرة الضبي، عن إبراهيم النخعي، عن شريح: أن

عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاث وهو مريض: أن ورثها ما

دامت في عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة

من فقهاءنا.

طلق امرأته: هي نماضر الكلية - يضم التاء فميم وألف فصاد معجمة فراء مهمل - بت الأصبع الكلية

الصحية، وكان فيها سوء خلق، وكانت على تطليقتين، فلما مرض عبد الرحمن حرى بينه وبينها شيء، فطلقها

وهو آخر طلاقها، كذا في "موطأ يحيى" وشرحه. **انقضت عدتها:** قال القاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن

أبي ليلى وأحمد وإسحاق أمّا ترثه بعد العدة ما لم تزوج **زوج آخر**، والتحقيق أنه ظرف لورثها، فتورثها كان

بعد انقضاء عدتها. **نساء ابن مكمّل:** يضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم، اسمه عبد الله بن مكمّل بن عوف

ابن عبد الحارث، ذكره الطبري وعمرو بن شبة في الصحابة، واستنكره ابن فتحون، وقال: أكثر ما يأتي في

الروايات ابن مكمّل غير مسمى، وسماء بعضهم عبد الرحمن وهو وهم، إنما عبد الرحمن ابنه، ونساء ابن مكمّل

اللاتي طلقهن كن ثلاثاً كما رواه عبد الرزاق، كذا في "شرح الرقابي" [٢٤٦، ٢٤٥/٣].

هشيم بن بشير: قال في "التقريب" [رقم: ٤٧٣١٢ ٤٢/٤، ٤٣]: هشيم - بالتصغير - ابن بشير - بوزن

عظيم - ابن القاسم بن دينار السلمي أو معاوية بن أبي حارم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال،

الحفي، مات ١٨٣هـ. **شريح:** مصفراً ابن الحارث بن قيس القاضي أو أمية الكندي الكوفي، ويقال: شريح

ابن شرحبيل، من ثقات المحضرين، استقضى عمر على الكوفة، ثم علي فمن بعده استعفى من القضاء قبل موته

بسنه رمن الحجاج، وعاش مائة وعشرين سنة، ومات ٧٨، وقيل: ٨٠، وثقه ابن معين وغيره، كذا في "تذكرة

الحفاظ" لذهبي. **أن ورثها:** أمر من التورث أي كتب إليه بأن ورث مطلقاً الفار ما دامت في العدة.

باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها وهي حامل

٥٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، أن ابن عمر سئل عن امرأة يُتَوَقَّى عنها

زوجها، قال: إذا وضعت فقد حلت، قال رجل من الأنصار كان عنده: إن عمر ^{عن عدلها} ^{سرجت من لعدة} بن الخطاب قال: لو وضعت ما في بطنها وهو على سرير ^{في مجلس ابن عمر} لم يُدْفَن بعدُ حلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا وضعت ما في بطنها حلت.

سئل إِبْنُ: كذا رواه الشافعي أيضاً في "مسنده" من طريق مالك، وكذلك رواه عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر عن أيوب عن نافع به، وروى هو وابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن الزهري عن سالم قال: سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر يقول: سمعت أباك يقول: لو وضعت المتوفى عنها زوجها وهو على السرير حلت، كذا ذكره الأئيلي. [نصب الرأية: ٣/٣٧٣] **إذا وضعت:** ولو قبل أربعة أشهر وعشراً.

قال رجل: تقوية لما أفنى به ابن عمر. **وهو على سرير:** أي الميت على نعشه لم يُكْفَن ولم يُدْفَن.

وبهذا نأخذ: ونه قال أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أن المتوفى عنها زوجها والمطلقة الحاملة تنقضي عدتها بوضع الحمل، وروي عن علي وابن عباس أن المتوفى عنها الحاملة تنتظر آخر الأجلين من وضع الحمل وأربعة أشهر وعشراً، وقال عبد الله بن مسعود: أنزلت سورة النساء القصص بعد الطولي، وأراد بالقصص سورة الطلاق التي فيها: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَهْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤) نزلت بعد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَقَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾ (البقرة: ٢٣٤)، فحُمِلَ على النسخ، كذا قال البغوي في "معالم التنزيل". ومن مستندات الجمهور ما روي أن سبعة بنت الحارث الأسلمية ماتت عنها زوجها، فوضعت الحمل بعد خمسة وعشرين يوماً من موته، فأفتاها النبي ﷺ بانقضاء عدتها، كما ورد في رواية البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم، وهو نص في الباب، ولعله لم يبلغ من حائف ذلك، وقد قال ابن عبد البر وغيره: إن هذا مما أجمع عليه جمهور العلماء من السلف والخلف إلا ما رُوي عن علي من وجه منقطع أن عدتها آخر الأجلين، ونحوه جاء عن ابن عباس، لكن جاء عنه أيضاً أنه رجع إلى حديث أم سلمة في قصة سبعة، وبصحة أن أصحابه عكرمة وعطاء وطاوس وغيرهم على أن عدتها الوضع. [شرح الزرقاني: ٣/٢٧٨]

ما في بطنها: ولو كان سقطاً تم بعض خلقته.

قال محمد: وهذا تأخذ في الطلاق والموت جميعاً، تنقضي عدتها بالولادة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الإيلاء

٥٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: إذا آلى الرجل من امرأته، ثم فاء قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي امرأته لم يذهب من طلاقها شيء،

الطلاق والموت جميعاً هذا الحكم في الطلاق متفق عليه، وفي الموت فيه خلاف غير معتد به كما مر.

باب الإيلاء: قال عياض في "الإكمال": الإيلاء الحلف، وأصله الامتناع من الشيء، يقال: آلى يؤلي إيلاءً، وفي عرف الفقهاء: الحلف على ترك وطء الزوجة أربعة أشهر أو أكثر، فلو قال: لا أقربك، ولم يقل: والله لم يكن مؤلياً، وقد فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن بَنَاتِهِمْ﴾ (القرة: ٢٢٦) بالقسم، أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد، وفي مصحف أبي بن كعب "لِلَّذِينَ يَقْسِمُونَ"، أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" عن حماد، ثم عبد أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد: إذا حلف على ترك قرنان زوجته أربعة أشهر يكون مؤلياً، واشترط مالك أن يكون مضرباً لها، أو يكون حالة الغضب، فإن كان للإصلاح لم يكن مؤلياً، ووافقه أحمد، وأخرج نحوه عبد الرزاق عن علي، وكذلك أخرج الطبري عن ابن عباس وعلي والحسن، وحنة من أطلق بإطلاق قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ﴾.

واتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لو حلف أن لا يتقرب أقل من أربعة أشهر لا يكون مؤلياً، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال: كان إيلاء الجاهلية السنة والستين، فوقت الله ثم أربعة أشهر وعشراً، فمن كان إيلاءه أقل فليس بإيلاء، وقال جماعة - منهم الحسن وابن أبي ليلى وعطاء -: إنه إن حلف أن يطأها على يوم فضاء، ثم لم يطأها إنه يكون مؤلياً، ثم في الإيلاء الشرعي إن جامع زوجته في أربعة أشهر فليس عليه إلا كفارة بيمين، وإن مضت أربعة أشهر ولم ينفذ الجماع ولا بلسان طلق طلقه بآلة عند الخنيفة، وبه قال ابن مسعود، وأخرجه الطبري عنه وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر ابن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري والأوزاعي: طلق رجعية، وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن المؤلي إذا لم ينفذ ومضت أربعة أشهر لا يقع بمضي هذه المدة طلاق، بل يوقف حتى يفي أو يطلق، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن أبي شيبة عن علي، والبحاري عن ابن عمر، وسعيد ابن منصور عن عائشة، وابن أبي شيبة عن أبي الفراء، كذا ذكره بعض الأعلام في "شرح مسند الإمام".

ثم فاء: أي رجع عن يمينه بأن جامع في أثناء أربعة أشهر وهي مدة الإيلاء للحرة، أو شهرين وهي مدة الإيلاء للأمة.

فإن مضت الأربعة الأشهر قبل أن يفىء فهي تطليقة وهو أملك بالرجعة ما لم تنقض عدتها. قال: وكان مروان يقضي به.

٥٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: إذا رجل آلى من امرأته فإذا مضت الأربعة الأشهر وقِفَ حتى يطلق أو يفىء، ولا يقع عليها طلاق وإن ^{في نسخة: فإنه إذا} مضت الأربعة الأشهر حتى يُوقَفَ. ^{بعدة المجهول أي أملك}

قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد ابن ثابت أنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفىء فقد

قبل أن يفىء: أي يرجع عن يمينه بالوطء أو ما قام مقامه. وهو أملك: أي زوجها أحق بالرجعة في العدة. قال وكان: أي قال سعيد بن المسيب: كان مروان بن الحكم يحكم بكونها رجعية، كذا قال القاري، وفي "موطأ يحيى": مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل يؤلى من امرأته: إنما إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة، ولزوجها الرجعة ما دامت في العدة. مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في الرجل إذا آلى من امرأته إنما إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما دامت في عدتها، قال مالك: وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب.

بلغنا عن عمر إ: هذا السلاغ أسنده عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإيلاء طلاقه بالثقة إذا مرت أربعة أشهر قبل أن يفىء، فهي أحق بنفسها، وأخرج عبد الرزاق والفرغاني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: "عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر"، وأخرج عبد بن حميد عن أبيوب قال: قلت لابي جرير: أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بالثقة؟ قال: نعم، وأخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود قال: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر فهي تطليقة بالثقة، وتعد بعد ذلك ثلاثة قروء، وتخطبها زوجها في عدتها ولا يخطبها غيره، فإذا انقضت عدتها خطبها زوجها وغيره، وأخرج عبد بن حميد عن علي في الإيلاء: إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بتطليقة ولا يخطبها هو ولا غيره إلا بعد العدة، كذا أورده السيوطي في "الدر المنثور"، وفيه آثار أخر مبسطة تدل على أن المسألة تختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم.

بانت بتطليقة بائنة وهو خاطب من الخطاب، وكانوا لا يرون أن يؤقف بعد الأربعة،
 وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** قال: ^{انتظر} **القيء الجماع**
 في الأربعة الأشهر، وعزيمة الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر، فإذا مضت بانت بتطليقة
 ولا يؤقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعلم بتفسير القرآن من غيره، وهو قول
 أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها

٥٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن محمد بن إياس بن بكير قال: طلق رجل
 امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن ينكحها فجاء يستفتي، قال: فذهبت معه،
 فسأل أبا هريرة وابن عباس فقالا: لا ينكحها حتى تنكح زوجاً غيره، فقال: إنما كان
 طلاقاً واحداً، قال ابن عباس: أرسلت من يدك ما كان لك من فضل.
أما كانت عرو مدحولة

وهو خاطب: أي إن شاء خطبها ونكحها بالعقد الجديد كغيره من الخطاب. **فإن فاءوا:** أي بالجماع، كذا
 أخرجه عبد بن حيد عن علي، وعبد الرزاق وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس، وابن
 المنذر عن ابن مسعود، وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود قال: إذا حال بينه وبينها مرض أو سفر أو حيس أو
 شيء يُعذر به فإشهاده **بـ. القيء الجماع إلخ:** أعاده لظول الفصل، وفصلاً بين كلام الله عز وجل وكلامه.
وكان: أشار به إلى ترجيح تفسير ابن عباس وقواء على فتوى من أفق بالوقف أو بالتطليقة الرجعية.
أعلم: ببركة دعاء النبي ﷺ له. **اللهم علمه القرآن وفقهه في الدين.** ومن ثم صار حرم المفسرين ورأس المبشرين.
قبل أن يدخل بها: اختلف فيه، فقال أصحابنا: يقع الثلاث، وهو قول أبي هريرة وعلي وعمر وابن عباس وجمهور
 العلماء، وقال الحسن وعطاء وحابر بن ريد: يقع واحدة؛ لأنها تين بقوله: أنت طالق، ولما: أن الثلاث صفة
 للطلاق الذي أوقعه، والموصوف لا يوحد بدون صفة، كذا قال القاري. **محمد بن إياس:** تابعي، ثقة، ووهب من
 ذكره في الصحابة، قاله الزرقاني [٢٤٣/٣] **بدا له:** أي ظهر له وحظر به أنه ينكحها. **أرسلت من يدك:** أي
 كان لك ذلك لو اقتصر على الواحدة والثنتين، فإذا أرسلت الثلاث حملة واحدة ما بقي لك شيء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا؛ لأنه يطلقها ثلاثاً جميعاً فوقعن عليها جميعاً معاً، ولو فرقهن وقعت الأولى خاصة؛ لأنها بانّت بما قبل أن يتكلم بالثانية ولا عدة عليها، فتقع عليها الثانية والثالثة ما دامت في العدة.

باب المرأة يطلقها زوجها فتتزوج رجلاً فيطلق قبل الدخول

الروح الآخر

٥٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا المسور بن رفاعة القرظي، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير: أن رفاعة بن سمّال طلق امرأته ثيممة بنت وهب في عهد رسول الله ﷺ ثلاثاً، في زمانه

وبهذا نأخذ: لظاهر القرآن ولما مرّ من فتوى أبي هريرة وابن عباس. **طلقها ثلاثاً جميعاً:** أي مجموعاً لا متفرقاً، والوقوف فرع الإنقاع، فإذا أوقع الثلاث دفعة وقعن، ولو فرقهن بأن قال: أنت طالق وطالق وطالق، أو بالتكرير من غير عطف وقعت الأولى خاصة؛ لأن الواو لمطلق العطف، وليس في آخر الكلام ما يغيّر أوله من شرط أو استثناء، وقال مالك والشافعي في القديم والأوزاعي والليث بن سعد: يطلق ثلاثاً، كذا قال القاري.

ولا عدة عليها: يعني إن كانت له العدة كما للمدخولة تقع عليها الثانية والثالثة، وإذ ليست فليست.

المسور: بكسر الميم وإسكان المهمله وفتح الواو، ابن رفاعة - بكسر الراء - ابن أبي مالك القرظي - بضم القاف وفتح الراء - نسبة إلى بني قريظة، المدني، تابعي صغير، مقبول، له في "الموطأ" مرفوعاً هذا الحديث الواحد، وليس له رواية في الكتب الستة، وثقه ابن حبان، مات ١٣٨ هـ، عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير بن باعيا القرظي المدني، والراء في الاسمين مفتوحة والباء مكسورة عند سائر رواة الموطأ عن مالك إلا ابن بكير، فإنه روي عنه ضم الراء في الأول وفتحها في الثاني، وقال ابن عبد البر: الصحيح فهما الفتح أي عن مالك.

وقال ابن حجر في "الإصابة": هو بضم الراء بخلاف جده، فإنه يفتحها وكسر الموحدة، "أن رفاعة بن سمّال" بكسر السين وإسكان الميم القرظي الصحابي، كذا أرسله أكثر الرواة عن مالك، ووصله ابن وهب عن مالك، وتابعه ابن القاسم وعلي بن زياد وإبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عبد الحميد كلهم عن مالك عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير عن أبيه أن رفاعة بن سمّال طلق امرأته ثيممة - بفتح التاء وقبل: بضمها، وقيل: اسمها أميمة، وقيل: سهيمة، وقيل: عائشة بنت وهب القرظية الصحابية، ولا أعلم لها غير هذه القصة - فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، كان صحابياً وأبوه الزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة، كذا قال السيوطي والزرقي (١٧٥/٣، ١٧٦).

طلق امرأته: أي ثلاث تطليقات، كما في رواية "الصحيحين" وغيرها.

فنكحها عبد الرحمن بن الزبير، فأعرض عنها، فلم يستطع أن يمسه، ففارقتها ولم يمسه،
لم يقدر على ملامستها لئلا يلقحها قبل الدخول
 فأراد رفاة أن ينكحها، وهو زوجها الأول الذي طلقها، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ،
 فنهاه عن تزويجها، وقال: لا تحلُّ لك حتى تذوق العسيلة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا؛ لأن الثاني لم يجامعها
 فلا يحلُّ أن ترجع إلى الأول حتى يجامعها الثاني.

باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها

٥٨٢ — أخبرنا مالك، حدثنا حميد بن فيس المكي الأعرج، عن عمرو بن شعيب،
 عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب كان يردُّ المتوفى عنهنَّ أزواجهن من
 البتداء بمنعهنَّ الحج.

في نسخة من الحج

فذكر ذلك: الظاهر أنه معروف، أي ذكر رفاة ذلك، ويحتمل أن يكون مجهولاً أي ذكره ذاكرة، وفي رواية
 للبخاري: أن المرأة هي التي ذكرت وقالت: إنما معه مثل الهدية وأخذت هدية من حلها ما شئته بذلك لصعر
 ذكره أو استرحائه. **تذوق العسيلة:** هو تصغير العسلة، والمراد به الجماع، وأما به أن مجرد النكاح الثاني لا يحل،
 بل يشترط معه وطء الزوج الثاني، وقد روى هذا الحديث الذي فيه قصة العسيلة البخاري ومسلم والنسائي وابن
 حزم والبيهقي والشافعي وابن سعد والبخاري وأبو داود وغيرهم بألفاظ متقاربة، يسقطها السيوطي في
 "الدر المنثور". **وبهذا نأخذ:** وبه قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم، بل قيل: لم يخالف فيه أحد
 إلا سعيد بن المسيب حيث حكم بكفاية النكاح الثاني للتحليل من غير وطء أحدًا بظاهر القرآن، والأحاديث
 الواردة في اشتراطه حجة عليه.

عمرو بن شعيب: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، وكثيراً ما يأتي في
 كتب الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده، قال ابن القطان: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يُحتج به، وقال
 البخاري: رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهوية وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن حده، ما تركه أحد من المسلمين، مات ١١٨ هـ، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ٣٢].
البتداء: هو طرف ذي الحليفة قريب المدينة.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عدّها حتى تنقضي من طلاق كانت أو موت.

العدة

باب المتعة

٥٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب جدّهما: أنه قال لابن عباس: هي رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خير، وعن أكل لحوم الحمرة الإنسية.

باب المتعة: قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقول بمصرة الشهود: متعت نفسك بكذا وكذا، ويذكر مدة من الزمان وقدرًا من المال، وذلك لا يصح؛ لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثم لم يعبها، قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفتح واحد؛ لأنه بعد الفتح ببسبر، وقال النووي: إما أبيحت مرتين وخُرّمت مرتين، فكانت حلالاً قبل خير وحُرّمت يوم خير، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس، وخُرّمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤبّداً إلى يوم القيامة.

عبد الله: هو ابن محمد بن علي بن أبي طالب الفاضلي المدني، وثقه العجلي وابن سعد والنسائي، مات ٩٨هـ، وأخوه الحسن كان من أفاضل أهل البيت، وأعلم الناس بالاختلاف، وثقه العجلي، وقال الدارقطني: صحيح الحديث، مات ٩٥هـ، وقيل: ١٠١هـ، وأبوهما محمد المعروف بابن الحنفية وهي حولة من بني اليمامة زوجة علي عليه السلام، وثقه العجلي وغيره، مات ٧٣هـ، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ١٠، ٢٥، ٢٦].

قال لابن عباس: في رواية عبد الله عن ابن شهاب بإسناده عن علي أنه سمع ابن عباس يلبس في متعة النساء فقال: مهلاً يا ابن عباس! فإن رسول الله ﷺ لم يعبها. **يوم خير:** هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري، وروى عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث، فقال: حين، أخرجه النسائي والدارقطني، وقالوا: وهم فيه القطان، وزعم ابن عبد البر: أن ذكر يوم خير غلط، وقال السهلي: إنه شيء لا يعرفه أحد من أهل السير، وقال ابن عسبة: إن تاريخ خير في حديث علي؛ إنما هو في النهي عن لحوم الحمرة الإنسية، قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، وتعقب هذا كله بأنه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال نحو ذلك، وهم حفاظ، ولهذا قال القاضي عياض: تحريمها يوم خير صحيح لا شك فيه، كذا في "شرح الزرقاني" [٣/١٩٤، ١٩٥].

الحمرة الإنسية: بصوتين جمع حمرة، والأنسية رواه الأكثر بفتح الهزلة والنون، وقيل: بكسر الهزلة، وهو احتراز عن الوحشية، وقد كان أكل الحمرة الأهلية جائزاً، ثم نسخ، قال كمال الدين الدميري محمد بن عيسى في كتابه =

٥٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير: أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب، فقالت: إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأ مؤلفة فحملت منه، فخرج عمر فرعاً يجرُ رداءه، فقال: هذه المتعة لو كنت تقدمت فيها لرحمت. قال محمد: المتعة مكروهة، فلا ينبغي، فقد هي عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا اثنين، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرحمت إنما نضعه

= "حياة الحيوان": يحرم أكله عند أكثر أهل العلم، وإنما رويت الرخصة عن ابن عباس، وقال أحمد: كره أكله ستة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ، وادعى ابن عبد البر الإجماع الآن على تحريمه، ولو بلغ ابن عباس أحاديث البيهقي الصحيحة الصحيحة في تحريمه لما صار إلى غيره.

خولة بنت حكيم: يقال لها: أم شريك السلمية الصحابية زوجة عثمان بن مظعون، ذكره السيوطي. [الإسعاف ص: ٤٩] **ربيعه بن أمية:** أسلم يوم الفتح، وشهد حجة الوداع، ثم إن عمر عزه في الحمر إلى غير، فلحق بهرقل فتصّر، فقال: لا أعرب بعده أبداً، كما ذكره ابن حجر في "الإصابة" [رقم: ٢٥٩٦، ٣٨٤/٢].

لرحمت: أي لو تقدمت فيها بالبيهقي والحكم العام، ثم فعله أحد بعد ذلك لرحمته. **مكروهة:** أي محرمة، فإن عبد محمد كل مكروه حرام، فقد هي عنها إلخ: أي جاء فيه في أحاديث كثيرة: فعن سيرة قال: قال رسول الله ﷺ وهو قائم بين الركن والباب: أيها الناس! إني كنت أدت لكم في الاستمتاع، ألا وإن الله حرّمها إلى يوم القيامة، أخرجه أحمد [رقم: ١٥٣٨٧، ٤٠٥/٣] ومسلم [رقم: ٣٤٢٢]، وعن سلمة بن الأكوع: "رحص لنا رسول الله ﷺ في متعة النساء عام أو طاس ثلاثة أيام، ثم هي بعده".

أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد [رقم: ١٦٦٠٠، ٥٥/٤] ومسلم [رقم: ٣٤١٨] وأخرج البيهقي عن علي: "هي رسول الله ﷺ عن المتعة، وإنما كانت لمن لم يجد، فلما نزل النكاح والطلاق والعدة والميراث نسح"، وعن أبي ذر: "إنما أحلت لأصحاب رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ثم هي عنها"، أخرجه البيهقي، وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن سالم بن عبد الله قال: قيل لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس يأمر بنكاح المتعة، فقال: "سبحان الله؟ ما أظنه يفعل هذا"، قالوا: إنه يأمر به، قال: "وهل كان ابن عباس إلا غلاماً صغيراً في عهد رسول الله ﷺ، ههنا رسول الله ﷺ عن المتعة وما كنا مسامحين"، وعن عمر: "أنه حطب حين استخلف فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم هي عنه"، أخرجه ابن المنذر والبيهقي، وفي الباب أخبار وآثار كثيرة مبسطة في "الدر المنثور" وغيره، ويُعلم من مجموعها أن المتعة أحلت مرات وخُرمت مرات، ثم دام التحريم من زمن فتح مكة.

إنما نضعه: أي جعله على أنه قال ذلك زحراً لا أنه يرحم فاعلمها؛ لأن الحنود تدرأ بالشبهات.

من عمر على التهديد، وهذا قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.
ليردع الناس عن ذلك

باب الرجل تكون عنده امرأتان فيؤثر إحداهما على الأخرى

٥٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن رافع بن خديج: أنه تزوّج ابنة محمد بن سلمة، فكانت تحته، فتزوّج عليها امرأة شابة فأثر الشابة عليها، فناشدته الطلاق فطلقها واحدة، ثم أمهلها حتى إذا كادت تحلّ أرتجعها، ثم عاد فأثر الشابة، فناشدته الطلاق فطلقها واحدة، ثم أمهلها حتى كادت أن تحلّ أرتجعها، ثم عاد فأثر الشابة، فناشدته الطلاق، فقال: ما شئت إنما بقيت واحدة، فإن شئت استقررت على ما ترين من الأثرة وإن شئت طلقتك، قالت: بل أستقر على الأثرة، فأمسكها على ذلك، ولم ير رافع أن عليه في ذلك إنمّا حين رضيت أن تستقر على الأثرة.

قول أبي حنيفة: وبه قال مالك والشافعي وأحمد والليث والأوزاعي وغيرهم من فقهاء الأمصار، وما نُقل في "المدينة" [٢٤/٣] عن مالك أنه أحاز ذلك فهو سهو تعقبه عليه شراحها، وقال الخطابي في "العالم": كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حرّم، ولم يبق فيه خلاف لأحد إلا بعض الروافض، وكان ابن عباس يجوزّه للمضطر ثم أمسك عنه، كذا في "البيان" [٦١/٥، ٦٢]. ونسب ابن حزم إلى جابر وابن مسعود وابن عباس ومعاوية وأبي سعيد الخدري وغيرهم الحكم بتحليلها، وتُعقب بأنه لم يصح عنهم ذلك والمشهور عن ابن عباس هو الحُلّ، لكن ثبت أنه رجع عنه، والقول القيصّل أنّ من أفنى بخله لم يُلغ أحاديث النبي، فهو معذور في ذلك، ولا اعتداد بقول أحد بعد قول رسول الله ﷺ، وقصة إنكار علي وابن عمر وابن الزبير على ابن عباس مشهورة مروية في كتب الأئمة.

فيؤثر: من الإثارة بمعنى الاختيار أي يفضلها ويحبّها. **والع بن خديج:** صحابي مشهور، شهد أحداً وما بعده.

مات في أول ٧٤هـ، ذكره السيوطي. [الإسعاف ص: ١٣] **محمد بن سلمة:** كذا في نسختين، ولعله محمد بن مسلمة كما في نسختين، وهو معذور في الصحابة، مات ٤٦هـ أو ٤٧ أو غير ذلك، ذكره في "أسد العانة".

فأثر الشابة: أي اختار الشابة في الاستمتاع. **ثم أمهلها:** أي تركها منتظراً قرب العدة.

كادت تحل: أي قاربت أن تخرج من العدة. **استقرت:** أي أقمت عندنا على ما تربيته من اختياري للشابة.

من الأثرة: بفتح الهمزة والثاء، وبالكسر والسينون: بمعنى الاختيار.

قال محمد: لا بأس بذلك إذا رضيت به المرأة ولها أن ترجع عنه إذا بدا لها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب اللّعان

٥٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رجلاً لاعنَ امرأته في زمان رسول الله ﷺ فانتفى من ولدها، ففرّق رسول الله ﷺ بينهما، وألحق الولد بالمرأة. **قال محمد:** وبهذا نأخذ، إذا نفى الرجل ولد امرأته ولأعن فرّق بينهما، ولزم الولد أمّه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا فيكون نسبه منها لا منه.

أن ترجع عنه: أي عن الرضا إلى طلب حقها إذا ظهر له ذلك.

باب اللّعان: بالكسر من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع عبارة عن كلمات معروفة حجة للمضطر إلى فذف زوجته ماثراً، سمي به لاشتماله على اللعن، واحتير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والعصب مع اشتماله عليهما أيضاً، لأن اللعن واقع في جانب الرجل، والغضب في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة لفظ زاجر فاحتص به. **أخبرنا نافع.** هكذا أحرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن من طريق مالك، وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع في "الصحيحين" وغيرهما، وتابعه في شحه نافع سعيد بن حبيب عن ابن عمر عند الشيعين وغيرهما بنحوه، كذا قال الزرقاني [٢٤٠/٣]. **أن رجلاً:** هو عويمر العجلاني وزوجه عولة بنت قيس العجلابية، كما ذكره الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري". وقد وقع اللعان في عهد رسول الله ﷺ من صحابيين: أحدهما: عويمر بن أبهض - وقيل: ابن الحارث - الأنصاري العجلاني، رمى زوجته بشريك بن سحماء، فتلاعنا، وكان ذلك تسع من الهجرة. وثانيهما: هلال بن أمية بن عامر الأنصاري، وحرهما مروى في "صحيح البخاري" ومسلم وغيرهما. **فانتفى من ولدها:** أي أنكر الرجل انتساب الولد إليه.

ففرّق: قال القاري: فيه تنبيه على أن التعرّف بهما لا يكون إلّا بتفريق القاضي والحاكم، وقال رفر: تقع الفرقة بنفس تلاعهما، وهو المشهور من مذهب مالك والمروى عن أحمد. **وألحق الولد بالمرأة:** أي في النسب والورثة فيرث ولد الملاءة منها، وترث منه، ولا وراثة بين الملاءة ونسبه، وه قال جمهور العلماء، وفي حديث مكحول قال: جعل النبي ﷺ ميراث ولد الملاءة لأمه ولورثتها من بعده، وأخرج الترمذي وحسنه والنسائي وأبو داود وابن ماجة والحاكم عن وائلة مرفوعاً: **نهرز المرأة ثلاثة موارث: عتيقها، ولقيطها، وولدها الذي لاعنت به.**

باب متعة الطلاق

٥٨٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: لكل مطلقة متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تُمسّ فحسبها نصف ما فرض لها.
 قال محمد: وهذا نأخذ، وليست المتعة التي يُحجر عليها صاحبها إلا متعة واحدة، هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها، ولم يفرض لها، فهذه لها المتعة واجبة، يؤخذ بها في القضاء، وأدنى المتعة لباسها في بيتها: الدرع والملحفة، والخمار، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا عليه السلام.

متعة الطلاق: هي ما تعطى للمرأة عند الطلاق تتمتع بها حالا. وهذا نأخذ: أي بل هي مستحبة جبراً لإباحة المرأة بالطلاق. وليست المتعة إلخ: المطلقة لا يخلو إما أن تكون مدخولة أو غير مدخولة، وعلى كل تقدير لا يخلو من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى، فإن كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المتعة عندنا لقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَعْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسَبِّحِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٦)، فإن ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والبخاري والزهري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب نصف مهر المثل، وقال مالك والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة، بل مستحبة، وإن كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَوَضَعُوا مَا قَضَيْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٧)، وفي الصورتين الباقيتين تُستحب المتعة، وعند الشافعي تحب للمتعة لكل مطلقة إلا غير المدخولة والمهر غير مسمى، وقال مالك: إنما مستحبة في الجميع، كذا في "النباية" [١٤٣، ١٤٢/٥] وغيرها.

ولم يفرض لها: أي لم يعين لها مهراً عند العقد. وأدنى المتعة: التقدير ثلاثة أثواب مروي عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي، وهي درع وملحفة وخمار، فالدرع - بالكسر - هو القميص، والخمار ما تعطى به رأسها، والملحفة - بكسر الميم - الملاعة ما تلتحف به المرأة، وقال في "المعني": أعلاها خادم، يُروى ذلك عن ابن عباس وأدناها كسوة تجوز فيها الصلاة، فإن كان فقيراً بمتعتها درعاً وخماراً وثوباً تصلي فيه، كذا في "النباية" [١٤٣، ١٤٢/٥].

باب ما يكره للمرأة من الزينة في العدة

٥٨٨ - **أخبرنا مالك**، **أخبرنا نافع**، أن **صفية بنت أبي عبيد** اشتكت عينيها وهي ^{روحة عبد الله بن عمر} **حاذة على عبد الله** بعد وفاته، فلم **تكتحل** حتى **كادت** عيناها أن **ترمصا**. **قال محمد**: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن **تكتحل** **بكحل الزينة** ولا **تدخن** ولا **تتطيب**، فأما **الذرور** ونحوه فلا بأس به؛ لأن هذا ليس **لزينة**، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٥٨٩ - **أخبرنا مالك**، حدثنا نافع، عن **صفية بنت أبي عبيد**، عن حفصة أو عائشة أو عنهما جميعاً: أن رسول الله ﷺ قال: لا **يحل لامرأة** تؤمن بالله واليوم الآخر أن **تُحِدَّ** على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج.

وهي حاذة: يقال: حَذَّ يَحْدُ حَذاً، وحَدَدَ المرأة ترك الزينة بعد وفاة زوجها. **على عبد الله**: قال الزرقاني: لا منافاة بينه وبين ما في "الصحاحين" أن ابن عمر رجح من الخج قليل له: إن صفية في السياق، فأسرع السير، وجمع جمع تأخير وكان ذلك في إمارة ابن الزبير لأنها عُوِيَتْ ثم مات زوجها في حياتها كما ههنا. [شرح الزرقاني: ٢٩٤/٣] **أن ترمصا**: يفتح الميم ويصاد مهملة من الرمض وهو الوسح الذي يجمد في موق العين.

ولا تدخن: لأن الدخ لا يخلو عن نوع طيب. **فأما الذرور**: يضم الذال المعجمة هو ما يلز في العين ونحوه للدواء فلا بأس به، قاله القاري. أو **عنهما جميعاً**: عند يحيى: عن حفصة وعائشة، وكذا لأي مصعب ولابن بكير والقعقيي وآخرين عن عائشة أو حفصة على الثلث، وكذا في "التنوير" [١١١/٢]. **لا يحل لامرأة** **إخ**: هذا الحديث روي من جماعة، فأخرج الجماعة [البخاري رقم: ٣١٤، ومسلم رقم: ٣٧٤٠، والنسائي رقم: ٣٥٣٦، وأبو داود رقم: ٢٣٠٢، وابن ماجة رقم: ٢٠٨٧] إلا الترمذي عن أم عطية مرفوعاً: لا **يحل لامرأة** تؤمن بالله واليوم الآخر أن **تحدَّ** على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً، ولا **تلبس ثوباً مصوعاً** إلا **ثوب عصب**، ولا **تكتحل**، ولا **تمس طيباً** إلا إذا ظهرت بيده من قسط أو أطمار، وأخرج الجماعة [البخاري رقم: ٣٥٣٤، ومسلم رقم: ٣٧٢٥، والترمذي رقم: ١١٩٥، والنسائي رقم: ٣٥٣٣، وأبو داود رقم: ٢٢٩٩] إلا ابن ماجة عن أم حبيبة أنه لما توفي أبوها أبو سفيان دعت بطيب، ثم مست بعارضتها، ثم قالت: والله مالي بالطيب حاجة غير أبي سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا **يحل لامرأة** تؤمن بالله واليوم الآخر أن **تحدَّ**، الحديث، وأخرجه مسلم من حديث حفصة وعائشة وزيب كما بسطه الزيلعي [نصب الرابة: ٣/٣٧٨، ٣٧٩] وغيره.

قال محمد: وهذا نأخذ، ينبغي للمرأة أن تخذ على زوجها حتى تنقضي عدتها ولا تنطيب ولا تدهن لزينة ولا تكتحل لزينة حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة هنا لما يسمي في الحداد والعامة من فقهاءنا.

باب المرأة تنتقل من منزلها قبل انقضاء

عدتها من موت أو طلاق

٥٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة، فانتقلها عبد الرحمن، فأرسلت عائشة إلى مروان وهو أمير المدينة: أتى الله وارذد المرأة إلى بيتها، فقال مروان في حديث سليمان: لعدته

ينبغي: أي يجب، فإن الإحداد على المعتدة سواء كانت مطلقة ميتة بالطلاق الواحد البائن أو الثلاث، وكذا المختلعة فإن الخلع طلاق بائن أو كانت توفي عنها زوجها، ووافقا في الثانية الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال الشعبي والحسن والحكم بن عيينة بعدم الوحوب، ووافقنا في الأولى الشافعي في رواية، وأحمد في رواية، وخالفنا في رواية أخرى، كذا ذكره العيني في "البنية".

باب المرأة إلخ: اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة وآخرون - وبه قال أصحابنا - أن للمطلقة المتوعدة النفقة والسكنى في العدة وإن لم تكن حاملاً، أما النفقة للحامل؛ فقلوه تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حُمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٦)، وأما غير الحامل فالسكنى؛ فقلوه تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْهِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦)، والنفقة؛ لأنها محبوسة عليه، وقال ابن عباس وأحمد: لا نفقة لها ولا سكنى، وحثهم حديث فاطمة بنت قيس، وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى للآية دون النفقة؛ لحديث فاطمة، وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وحوب السكنى، وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى، كذا ذكره النووي في "شرح صحيح مسلم" [٤٨٣/١].

يحيى بن سعيد: قال الزرقاني: تابعي ثقة، مات في حدود ٨٠هـ. **بنت عبد الرحمن:** قال ابن حجر في "مقدمة الفتح": أظنها عمرة، وعبد الرحمن هو أخو مروان بن الحكم بن العاص. **فانتقلها:** أي نقلها أبوها إلى مكانه.

إن عبد الرحمن غلبي، وقال في حديث القاسم: **أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟** قالت عائشة: **لَا يَصْرُكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ، قَالَ مِرْوَانُ: إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ.**

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طلقها فيه

عبد الرحمن غلبي: هذا مقول قول مروان في رواية سليمان بن يسار. **شأن فاطمة:** [هذا قول مروان في رواية القاسم] هي بنت قيس بن خالد القرشية المهريّة أخت الضحاك بن قيس كانت من المهاجرات، وروحها أبو عمرو بن حفص بن عمرو بن المعيرة القرشي المخزومي، قيل: اسمه عبد المجيد، وقيل: أحمد، وقيل: اسمه كنيته، وكان حرج مع علي بن أبي طالب لما بعته رسول الله ﷺ إلى اليمن، فبعث من هناك بتطبيقه لفاطمة وكانت آخر تطليقاته، ثم حطها معاوية وأبو جهم وحذيفة، فاستشارت النبي ﷺ فأشار عليها بأسامة بن زيد، فتزوجت به، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب"، وأشار مروان بشأن فاطمة إلى ما روي عنها أنها قالت: طلقني روجي ثلاثاً فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة، وأمرني أن أعتدّ في بيت ابن مكثوم، أخرجه مسلم [رقم: ٣٧٠٥] وأبو داود [رقم: ٢٢٨٨] الترمذي [رقم: ١١٣٥] والنسائي [رقم: ٣٢٤٤] وابن ماجه [رقم: ٢٠٣٥] وأحمد [رقم: ٢٧٣٦٣، ٤١١/٦] والطبراني وغيرهم معولاً ومختصراً، فإن حرجها هذا يدل على أن السكنى والنفقة ليستا بواجبتين إلا للمطلقة الرجعية لا للمطلقة البائنة، بل ورد صريحاً في بعض طرق حديثها عند الطبراني: فقال لها رسول الله ﷺ: اسمعي يا بنت قيس! إنما نفقة للمرأة على زوجها ما كانت عليها رجعة فإذا لم تكن عليها رجعة فلا نفقة لها ولا سكنى، وهذه الزيادة إن ثبتت كانت نصاً في الباب لكنها لم تثبت كما يسطره الزيلعي [نصب الرأية ٤٠١/٣، ٤٠٢] وغيره.

لا يصرُك إلخ: لأنه لا حجة فيه؛ لأنه كان لعله، وفي البحاري [رقم: ٥٣٢٦]: عابت عائشة على فاطمة بنت قيس أخذ العيب وقالت: إن فاطمة كانت في مكان وحش ضعيف على ناحيتها، فلذلك رخص لها رسول الله ﷺ في الانتقال، ولأبي داود عن سليمان بن يسار: إنما كان ذلك من سوء الخلق، فقال مروان لعائشة: إن كان بك الشر أي إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر، فحسبك أي يكفيك في جواز انتقال عمرة ما بين هذين أي عمرة ويحيى بن سعيد من الشر الخوض للانتقال، كذا في "شرح الزرقاني".

وهذا نأخذ. وبه قال جمع من الصحابة، وروي ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف، فعن ابن مسعود وعمر قالوا: المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة، أخرجه الطبراني في "معجمه" عن علي بن عبد العزيز، حدثنا حجاج، حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن إبراهيم عنهما. وعن جابر قال: قال النبي ﷺ: **للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة،** =

زوجها طلاقاً بائناً أو غيره، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة ^{وإذا كان أو أكبر} والعامّة من فقهاءنا.

٥٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابنة سعيد بن زيد بن نفيل طُلقت البتّة، فانتقلت، فأنكر ذلك عليها ابن عمر.

٥٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب ^{من بيت طلقت فيه}

= أخرجه الدار قطني في "سننه" [رقم: ٥٩، ٢١/٤] عن حرب بن أبي العالية عن أبي الزهير عن جابر، قال عبد الحق في "أحكامه": حرب لا يُحتجّ به، ضعفه يحيى بن معين في رواية عنه، والأشبهه وقفه على جابر، وأخرج الترمذي [رقم: ١١٨٠] عن عمر أنه كان يجعل لها النفقة والسكنى، كذا في "نصب الراية" [٤٠٤/٣] وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا البحث سابقاً.

ابنة سعيد: هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل - نضم النون - العدوي، أحد العشرة المبشرة، وكانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، لقبه المظرف يسكون الطاء وفتح الراء، كذا قال الرقاني [٢٥٩/٣].
سعد بن إسحاق: قال السيوطي في "الإسعاف": سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة القضاعي المدني حليف الأنصار، وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، ومات بعد ١٤٠هـ، وعمته ربيب بنت كعب زوجة أبي سعيد الحذري وثقها ابن حبان، وفي "موطأ يحيى": مالك عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته (الخ)، قال ابن عبد البر: عند أكثر الرواة سعد يسكون العين وهو الأشهر. [شرح الزرقاني: ٢٧٨/٣] وهذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبو داود الطيالسي والشافعي وأبو يعلى، وأخرجه الحاكم من طريق سعد بن إسحاق المذكور، ومن طريق إسحاق بن سعد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد من الوجهين جميعاً ولم يخرجاه، وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو حديث صحيح محفوظ، وهذا الثاني: سعد بن إسحاق، وهو أشهرهما، وإسحاق بن سعد، وقد روى عنهما جميعاً يحيى بن سعيد الأنصاري فارتفعت عنهما الجهالة، كذا في "نصب الراية" [٣٨٤، ٣٨٣/٣].

وقال الخافظ ابن حجر في "التلخيص الخیر": أعلمه عبد الحق في "أحكامه" تبعاً لأن حرم لجهالة حال ربيب، وبأن سعد ابن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعبه ابن القطان بأن سعداً وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي، قلت: وذكرها ابن فتحون وابن الأثير في الصحابة، وقد روى عن زينب غير سعد، ففي "مسند أحمد" من رواية سليمان ابن محمد بن كعب بن عجرة عن عمته زينب، وكانت تحت أبي سعيد عن أبي سعيد حديث في فضل علي عليه السلام.

ابنة كعب بن عجرة، أن **الفريرة** بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري ^{بكسر السين} أخبرته: أنها أتت رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدرة، فإن زوجي خرج في طلب أعيد له أبقوا حتى إذا كان بطرف **القدوم** ^{طريق} أدرهم، فقتلوه، فقالت: فسألت رسول الله ﷺ أن يأذن لي أن أرجع إلى أهلي في بني خُدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة فقال: نعم، فخرجت حتى إذا كنت بالحجرة دعاني أو أمر من دعاني، فدُعيت له، فقال: كيف قلت؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت له، فقال: امكثي ^{موصلة وطلت عدة} في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله، قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا، قالت: فلما كان أمر عثمان أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته بذلك فأتبعه وقضى به.

الفريرة: [عظم الفاء وفتح الراء متاه بعض الرواة عند النسائي الفارعة، وعند الطحاوي الفرعة] قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ٣٥٠٠، ٤/٤٥٦]: فريرة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري، يقال لها: الفارعة، شهدت بعة الرصوان، وأمها حبيبة بنت عبد الله بن أبي بن سلول روت حديثها زينب بنت كعب بن عجرة في سكي المتوفى عنها زوجها، استعمله أكثر فقهاء الأمصار. **أخبرته:** كذا في عدة نسخ من هذا الكتاب، قال الفاري: أي أحامها، وليس بظاهر، فإن هذه القصة رويها زينب عن الفريرة لا عن أبي سعيد، والظاهر ما في "الموطأ" ليحيى: أخبرها أي زينب. **القدوم:** قال ابن الأثير: بالفتح والتشديد موضع على ستة أميال من المدينة.

حتى يبلغ الكتاب أجله: [يعني المكتوبة أي العدة] أي حتى تقضي العدة وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْوا غُدْهَ الْكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾ [الفرقة: ٢٣٥]، ومظاهر الاقتباس في الأخبار كثيرة، ولا عبرة لقول من كرهه كما بسطه السيوطي في "الإتقان في علوم القرآن".

فاعتددت: [خ: قال العوي: من قال بوجوب السكنى قال: إن أمره ﷺ للفريرة أولى بالرجوع إلى أهلها صار مسوخاً بقوله آخر: امكثي في بيتك، ومن لم بوجوب السكنى قال: أمرها بالملك استحساناً لا وجوباً، ولا يخفى أن سياق القصة يقتضي أن الأمر للوجوب، وأما ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٨١، ٣/٢٦٦] عن محبوب عن أبي مالك النخعي عن عطاء عن علي أن النبي ﷺ أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد حيث شاءت، فقال الدارقطني فيه: لم يسند عن أبي مالك، وهو ضعيف، وقال ابن القطان: ومحبوب س حرر أيضاً ضعيف، وعطاء مختلط، وأبو مالك أضعفهم، ذكره الزيلعي. [نصب الرابة: ٣/٣٨٤]

٥٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب: أنه سئل عن المرأة بطلقها زوجها وهي في بيت بكراء، على من الكراء؟ قال: على زوجها، قالوا: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعليها، قالوا: فإن لم يكن عندها؟ قال: فعلى الأمير.

٥٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ، وكان طريقه في حجرهما، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدهار البيوت إلى المسجد، كراهة أن يستأذن عليها حتى راجعها.

قال محمد: وهذا نأخذ لا ينبغي للمرأة أن تنتقل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها، إن كان الطلاق بائناً أو غير بائن، أو مات عنها فيه حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

على من الكراء: أي على من يجب عليه كراء البيت. وكان طريقه: أي طريق ابن عمر إلى المسجد كان من حجرة حفصة. أدهار البيوت: بالفتح جمع الدبر - بضمين - أي من خلف البيت. أن يستأذن عليها: فيه الموافقة للباب، فإنه يدل على أن المطلقة اعتدت في بيت حفصة. حتى راجعها: دل هذا على أن طلاقه كان رجعياً.

لا ينبغي للمرأة إلخ: وأما حديث فاطمة بنت قيس أنه طلقها زوجها ثلاثاً فلم يعرض لها رسول الله ﷺ النفقة والسكنى، فقد أُنكر على ذلك الخبر جمع من الصحابة، فلم يبق مما يُعتمد عليه حق الاعتماد، وقال بعضهم: إن ذلك كان لعذر، وسبب خاص كان فاطمة لا عام، فأخرج مسلم [رقم: ٣٧١٠] عن أبي إسحاق قال: حدثني الشعبي يحدث فاطمة فأخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به فقال: وبذلك! تحدث بمثل هذا، قال عمر: "لا تدع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة لا ندري أها حفظت أم نسيت"، وزاد الترمذي [رقم: ١١٨٠] فيه: وكان عمر يجعل لها النفقة والسكنى، وفي صحيح مسلم [رقم: ٣٧١٧] عن عائشة قالت: "ما لفاطمة خير أن تذكر هذا، يعني قوله: لا سكنى لها ولا نفقة"، وفي لفظ للحارثي [رقم: ٣٥٢٣، ٣٥٢٤] قالت: "ما لفاطمة، ألا تنهي الله؟" وفي لفظ له: أن عروة بن الزبير قال: ألم تسمعي من قول فاطمة؟ فقالت عائشة: "ليس لها حجر"، وعند النسائي من طريق ميمون بن مهران قال: قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب: إن فاطمة بنت قيس طُلقت فخرجت من بيتها؟ فقال: إنما كانت لسةً، ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار: إنما ذلك كان لسوء الخلق، =

باب عدة أم الولد

٥٩٥ - **أحبرنا مالك**، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها **حيضة**.

٥٩٦ - **قال محمد**: أخبرني الحسن بن عمار، عن الحكم بن عيينة، عن يحيى بن الجزار، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال: عدة أم الولد ثلاث حيض.

= وله أيضاً عن هشام عن أبيه: أن فاطمة عابت عليها عائشة أشد العيب وقالت: إنها كانت في مكان وحش مخيف عليها ناحيتها، لذلك رخص لها النبي ﷺ. وأما قول ابن حزم: إن الراوي أبو الزناد عن هشام ضعيف جداً، فقد تعقب فيه بأن من طعن فيه لم يذكر ما يدل على ترك روايته، وقد حرم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة، وقد رد عليها زوجها أسامة بن زيد أيضاً، وهو الذي تزوجت به باستشارة رسول الله ﷺ، كذا في "شرح مسند الإمام" و"فتح الباري" [٦٠٠/٩] وغيرهما.

عدة أم الولد: هي الحاربة التي ولدت من سيدها، فإنها بعد وفات سيدها تصبح حرة. **حيضة**: أي واحدة، وبه قال الشافعي ومالك إلا أنها إذا لم تحض فشهري عند الشافعي، وأشهر عند مالك، وبه قال أحمد، وقال أصحابنا: عدتها عدة حرة، وبه قال علي وابن سيرين وعطاء، أخرجه الحاكم، كذا قال القاري، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم، وذكر له أن عبد الملك بن مروان فرّق بين نساء ورجالهن - كن أمهات أولاد لهن بعد حصة أو حصتين - حتى تعتدن أربعة أشهر وعشرين، فقال: سبحان الله، إن الله يقول في كتابه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْكُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِأَوْصِيَاءِهِمْ﴾ (الفرة: ٣٤). أتراهن من الأزواج؟ ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة حدثنا عيسى بن يونس عن الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن العاص أمر أم ولد اعتقت أن تعتد ثلاث حيض، وكتب إلى عمر فكتب إليه نخس رأيه، وأخرج أيضاً عن علي وعبد الله قالوا: ثلاث حيض إذا مات عنها يعني أم الولد، وروى ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٤٣٠٠، ١٠/١٣٦] عن قيسبة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال: لا تلبسوا عليها سنة نينا، عدة أم الولد لتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرين، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" وقال: على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي في مسيئهما، كذا ذكره الزيلعي. [نصب الرأية: ٣/٣٧٥ - ٣٧٧] **الحكم بن عيينة** هكذا في الصحيحين.

يحيى بن الجزار: بفتح الجيم وتشديد الزاء المعجمة بعد الألف وراء مهملة. قال في "التقريب" [رقم: ٧٥١٩، ٨٠/٤] و"الكاشف": يحيى بن الجزار الرقي - بصم المهملة وفتح الزاء ثم نون - الكوفي، قيل: اسم أبيه رنان - براء وموحدة - روى عن علي وعائشة، وعنه الحكم والحسن العربي ثقة صدوق، روى بالغلو في التشيع.

٥٩٧ - أخبرنا مالك، عن ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاص سئل عن عدّة أم الولد، فقال: لا تلبّسوا علينا في ديننا إن نكّ أمة عدّها عدة حرة. قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعامّة من فقهاءنا.

باب الخلية والبرية وما يشبه الطلاق

٥٩٨ - أخبرنا مالك؛ أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: الخلية والبرية ثلاث تطليقات كل واحدة منهما.

ثور بن يزيد: يفتح الثاء المثلثة وسكون الواو، ابن زياد الكلاعي، ويقال: الرحي أبو خالد الحمصي، روى عن مكحول ورجاء بن حيوة وعطاء وعكرمة وغيرهم، وعنه السفينان ومالك وغيرهم، وثقه ابن سعد وأحمد بن صالح ودهيم ويحيى بن سعيد ووكيع وغيرهم، مات ٥٥٥هـ، كذا في "مذهب التهذيب" [رقم: ١٠١٩، ٤٠٢/١]. رجاء بن حيوة: بالفتح قال في "التفريب" [رقم: ١٩٢٠، ٣٩٨/١]: رجاء بن حيوة - ففتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو - الكندي الفلسطيني، ثقة فقيه، مات ١١٢هـ.

لا تلبسوا: أي لا تخلطوا علينا أمر شرعاً. عدّة حرة: لأنها صارت حرة بعد موت سيدها.

وما يشبه الطلاق: أي من نحو بنة وثلة وحرام وغيرها من كتابات الطلاق التي لا يقع الطلاق فيها إلا بالنية، وقد اختلف فيه، فقال الشافعي في الجديد: إن لفظ الطلاق والغراق والسراح صريح لورود ذلك في القرآن، وما سواه كناية، وقال في القديم عنه: إن الصريح هو لفظ الطلاق وما يؤدي معناه، وما سواه كناية، وقد رجح جماعة من الشافعية هذا القول وهو قول الحنفية، كذا في "فتح الباري" [٤٦٢/٩]. الخلية: يفتح الخاء وكسر اللام وتشديد الباء. والبرية: يفتح الباء وكسر الراء وتشديد الباء التحتانية.

ثلاث تطليقات: قال الغاري: هذا معمول على ما إذا نوى الثلاث، أما إذا لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو اثنين يقع واحدة بائنة، وقال مالك والشافعي وأحمد: يقع ما رجعني إن لم ينو الثلاث والمسألة مختلفة بين الصحابة، فقال عمر وابن مسعود: الواقع رجعي، وقال علي وزيد بن ثابت: الواقع بها دائن، وفي "موطأ يحيى": قال مالك في الرجل يقول لامرأته: أبت خلية أو برية أو بائنة: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها، ويدّين في التي لم يدخلها واحدة أراد أم ثلاثاً، فإن قال: واحدة أحلف على ذلك وكان حاطباً من الخطأ؛ لأنه لا يدخل في المرأة التي قد دخلها زوجها ولا يبسها ولا يبرئها إلا ثلاث تطليقات، والتي لم يدخلها تحلها وتبرئها الواحدة، قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت في ذلك.

٥٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد قال: كان رجلٌ تحتَه وليدة فقال لأهلها: شأنكم بها؟ قال القاسم: فرأى الناس أنها تطليقة.
جارية في سعة: ورأى فقهاء ذلك العصر
 قال محمد: إذا نوى الرجل بالخلية وبالبرية ثلاث تطليقات فهي ثلاث تطليقات، وإذا أراد بها واحدة فهي واحدة باتن، دخل بامرأته أو لم يدخل، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

باب الرجل يُولد له فيغلب عليه الشَّبه

على الولد مشابهة غيره

٦٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أنَّ رجلاً من أهل البادية أتى رسولَ الله ﷺ، فقال: إنَّ امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال رسول الله ﷺ: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حُمْر، قال: فهل فيها من أورك؟ قال: نعم،

شأنكم بها: الزموها واملكوها شأنها وهو معنى قول الرجل لأهله: الحقني بأهلك. بالخلية وبالبرية: وكذا بقوله: أتت باتن، وشه، ونلة، وحرام، والحقني بأهلك، وحملك على غاربك، ولا ملك لي عليك، وفارقتك، وأمرتك بذلك، وأنت حرة، وتقنعي، ونعمري، وأخرجني، وقومي، وأتبعني الأرواح إلى غير ذلك من ألفاظ الكتابات، فإن نوى بها واحدة فواحدة باتن، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى ثنتين فواحدة أيضاً، وقال زفر ومالك والشافعي: يقع ما نوى، وقال أحمد: هو عدي ثلاث، كذا في "المداية" [١٧٢/٣] و"اللباية" [٣٦٣/٥].

رجلاً: قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري": هو ضمضم بن قتادة، رواه عبد العلي في "اللمعات" وابن فتحون من طريقه وأبو موسى في "الدليل"، ولم أعرف اسم امرأته، لكن في الرواية الأخرى أنها امرأة من بني عجل، وفي الحديث: أن نسوة من بني عجل تقدمن فأخبرن أنه كان لها حيلة سوداء.

غلاماً أسود: أي لونه أسود مخالف للون أبيه، راد في رواية الشيخين: وأني أنكرته.
 حمر: يضم الحاء وسكون الميم جمع أحمر أي هي على لون الحمرة. من أورك: أي آدم، كذا في "المعرب" يعني أسمر اللون، وقيل: هو ما يكون فيه باض إلى السواد ولونه يشبه الرماد.

قال: فيما كان ذلك؟ قال: أراه نزع عرق^١ يا رسول الله، قال: فلعل ابتك نزع عرق.

قال محمد: لا ينبغي للرجل أن يتنفي من ولده بهذا ونحوه.

^١ هذا معنى عليه ^٢ في نسخة: يني

باب المرأة تسلم قبل زوجها

٦٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام كانت تحت عكرمة بن أبي جهل فأسلمت يوم الفتح، وخرج عكرمة هارباً من الإسلام ...
فتح مكة

فيما كان ذلك: [أي فلم كان هذا لونه ولون أبيه خلافه] وفي نسخة: قال: فأى له ذلك؟ وفي رواية "الصحيحين" [البخاري رقم: ٧٣١٤، ومسلم رقم: ٣٧٦٦]: فأى ترى ذلك حايها؟ أي من أين جاءها هذا اللون وأبوها ليس بهذا اللون. **أراه:** أي أظنه نزع عرق - بكسر العين وسكون الراء - أي قلعه وأخرجها من ألوان محلها ولقاحها عرق، والعرق في الأصل مأخوذ من عرق الشجر، يقال: فلان له عرق في الكرم، والمعنى أن ورقها إنما جاء لأنه كان في أصوله البعيدة ما كان بهذا اللون واحتلط لونه، كذا في "شرح المشكاة" للقراري رحمه الله [٤٢٧/٦] **فلعل ابتك:** أفاد الحديث عدم جواز نفي الولد بمجرد الوهم والخيال من دون دليل قوي، وفيه إثبات القياس والاعتبار وضرب الأمثال.

أم حكيم: قال ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ٣٥٧٦، ٤/٤٨٦]: أم حكيم بنت الحارث بن هشام المخزومي زوجة عكرمة، ذكر الواقدي: حدثنا عبد الحميد بن حفص حدثنا أبي قال: كانت أم حكيم تحت عكرمة فقتل عنها - "أحاديث"، فاعتدت وتزوجت بعدها خالد بن سعيد بن العاص، وعكرمة هو بكسر الكاف ابن أبي جهل عمرو بن هشام المخزومي وهو ابن عمها.

وخرج عكرمة: في رواية ابن مردويه والدارقطني والحاكم عن سعيد بن أبي وقاص: أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم عاصف، فقال أصحاب السفينة: أحلصوا فإن أهلكتم لا تعي شيئاً، فقال عكرمة: والله! لئن لم ينجيني في البحر إلا الإخلاص فلا ينحني في البحر غيره، اللهم إن لك عهداً عليّ إن عافيتي مما أنا فيه أن آتي محمداً حتى أصع يدي في يده، وفي رواية البيهقي: أن امرأته قالت: يا رسول الله! قد ذهب عكرمة إلى اليمن وحاف أن تقتله فأمنه، فقال: هو أمي، فخرجت في طلبه، فأدركته، وركب سفينة وجاءت أم حكيم تقول: يا ابن عم! جئتك من عند أير الناس وأوصل الناس وخير الناس، لا تهلك نفسك، إني قد استأمنت لك رسول الله، فرجع معها وجعل يطلب جماعها فأبى، وقالت أنا مسلمة وأنت كافر، فلما ولى مكة، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: يأتيكم عكرمة مؤمناً فلا تسبوا أباها، فإن سب الميت يؤدي الحى.

حتى قدم اليمن، فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه فدعته إلى الإسلام فأسلم،
 فقدم على النبي ﷺ، فلما رآه النبي ﷺ وثب إليه فرحاً وما عليه رداؤه حتى بايعه.
 قال محمد: إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام لم يفرق بينهما حتى
 يُعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما
 وكانت فرقتهما تطليقة بائة، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي.
قام إليه بصره
ناقة على ما كانت تمنع بعد العرض

باب انقضاء الحيض

٦٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت:
 انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر حين دخلت في الدَّم من الحيضة الثالثة،
 فذكرت ذلك لعمره بنت عبد الرحمن، فقالت: صدق عروة، وقد جادلها فيه ناس،
 وقالوا: إن الله عز وجل يقول: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾، فقالت: صدقتم، وتدرؤن ما الأقراء؟
روضة البدر من العلوم
فما روى
مارع عائشة
 (القرة: ٢٢٨)
 إنما الأقراء الأطهار.

فارتحلت أم حكيم من مكة باذن رسول الله ﷺ، فرحاً: بكسر الراء: صفة مشبهة، أو يفتح الراء: مصدر.
 حتى بايعه: وقال له: مرحباً بالراكب المحاجر. قول أبي حنيفة: قال في "الهداية" و"النباية": إذا أسلمت المرأة
 وزوجها كافر عرض القاضي عليه الإسلام، فإذا أسلم فهي امرأته وإن أبى عن الإسلام فرق بينهما، وكان ذلك
 طلاقاً عند محمد وأبي حنيفة لا فسحاً؛ لأنه فات الإمساك بالمعروف من جانبها فتعين التسريح بإحسان، فإن طلق
 فيها وإلا فالقاضي نائب مابه، وإن أسلم الزوج ونحته محسوبة عرض عليها الإسلام، فإذا أسلمت فهي امرأته،
 وإذا أبت فرق القاضي بينهما ولم تكن الفرقة طلاقاً، وقال أبو يوسف: لا يكون طلاقاً في الوجهين.
 انتقلت حفصة: في "موطأ يحيى": ألما انتقلت حفصة، أي عائشة قالت بقلت حفصة من بيت العدة.
 فذكرت ذلك: هذا قول ابن شهاب، كذا صرح به في "موطأ يحيى". إنما الأقراء الأطهار: هو جمع قرء
 وكذلك القروء، وهو يفتح القاف وضمها لعنان حكاها القاضي عياض وأشهرها الفتح، وهو الذي انقصر عليه
 أكثر أهل اللغة، واتفقوا على أنه من الأضداد، مشترك بين الحيض والظهر، ولهذا وقع الاختلاف بين الصحابة =

٦٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أنه كان يقول مثل ذلك.

٦٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وزيد بن أسلم، عن سليمان بن يسار: أن رجلاً من أهل الشام يقال له:
 تقول عمرة وعائشة

= في تفسير القروع، كذا ذكره النووي في "تذريب الأسماء والمغات"، واختلاف الصحابة فيه على قولين، فمهم من احتار أن الثقرة في الآية محمول على الطهر فتعطي العدة عضي ثلاثة أظهار وإن لم تنقض الحيضة الثالثة، منهم عائشة قالت: "إنما الأقراء الأطهار"، أخرجه عنها مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن حرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي، ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن حرير، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن زيد قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها وحلت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن عائشة قالت: إذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها وحلت للأزواج، وأخرج مالك والشافعي والبيهقي عن ابن عمر، قال العييني: وبه قال الشافعي ومالك، وقال أحمد: كنت أقول بالأظهار، ثم رجعت إلى قول الأكاير.

وذهب جمع من الصحابة إلى أن الثقرة هو الحيض، وقد بسط السيوطي روايتهم في "الدر المنثور"، من ذلك ما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي عن علقمة أن رجلاً طلق امرأته ثم تركها حتى إذا مضت حيضتان وأنها الثالثة وقد قعدت في مفلسها لتغتسل، فأنها زوجها وقال: قد راجعتك ثلاثاً، فأنها عمر بن الخطاب، فقال عمر لابن مسعود: وما تقول فيها؟ قال: أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من الثالثة ويحل لها الصلاة، فقال عمر: وأنا أرى ذلك، وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال: أرسل عثمان بن عفان إلى أبي يسأله عن رجل طلق امرأته ثم راجعها حين دخلت في الحيضة الثالثة فقال أبي: "إني أرى أنه أحق بها ما لم تغتسل"، وأخرج البيهقي من طريق الحسن عن عمر بن عبد الله وأبي موسى قالا: هو أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، قال العييني: وبه قال الخلفاء الأربعة والعبادلة وأبي بن كعب ومعاد بن جبل وأبو الترداء وعبادة بن الصامت وأبو موسى الأشعري ومعد الجهنني، وهو قول طاووس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن بن حي وشريك القاضي والحسن البصري والثوري والأوزاعي وابن شبرمة وربيعة وأبي عبيدة ومحمد ومقاتل وقادة والضحاك وعكرمة والسدي وإسحاق وأحمد وأصحاب الظاهر.

الأحوص **طلق** امرأته ثم مات حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة، فقالت: أنا وارثته، وقال بنوه: لا ترثينه، فاختصموا إلى معاوية بن أبي سفيان فسأل معاوية فضالة بن عبيد وناساً من أهل الشام، فلم يجد عندهم علماً فيه، فكتب إلى زيد بن أبي وعلماء آخرين ثابت إليه زيد بن ثابت أنها إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فإنها لا ترثه ولا يرثها، وقد برأت منه وبرئ منها .

استطاعت العلاقة بينهما

٦٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن عبد الله بن عمر مثل ذلك. قال محمد: انقضاء العدة عندنا الطهارة من الدم من الحيضة الثالثة إذا اغتسلت منها.

الأحوص: بالخاء المهملة والصاد المهملة، ابن عبد بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، ذكر ابن الكلبي والبلاذري: أنه كان عاملاً لمعاوية على البحرين، ومقتضاه أن يكون له صبرة وأنه عمراً لأن أباه مات كافراً، ومن ولده منصور بن عبد الله من الأحوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان، وكان ابنه عبد الله عاملاً أيضاً لمعاوية، وفي رواية ابن عيينة عن الزهري عن سليمان بن يسار أن الأحوص بن فلان أو فلان بن الأحوص، قال ابن الخضاء: الأقوى أن القصة للأحوص بن عبد، ويحتمل أن يكون لولده عبد الله، ولم يسم في رواية الزهري، قاله في "الإصابة"، وهذا الاحتمال لا يجري في رواية "الموطأ" فإن فيه نصريحاً باسمه الأحوص، كذا في "شرح الزرقاني" (٢٥٥/٣، ٢٥٦). **طلق امرأته:** طلقاً أو تطليقتين كما في رواية ابن أبي شيبة.

أنا وارثته: أي لأنه مات وأنا في العدة. لا ترثينه: أي لأنك خرجت من العدة، وفي نسخة: لا ترثه.

فضالة: بالفتح، ابن عبيد - بالضم - من الصحابة الأنصار، شهد أحداً وما بعدها، ثم انتقل إلى الشام وسكن بها، وكان قاصياً لمعاوية، ومات بدمشق ٥٣هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٢١٠٤، ٣٢٧/٣، ٣٢٨].

عندنا: قد عرفت أن المسألة تختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، لكن ما اختاره أصحابنا من أن المراد بالبراءة في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البراء: ٢٢٨) الحيض، وأن القضاء العدة بالاعتسال من الحيضة الثالثة مرجح لوجوه: منها: أنه موافق لحديث: **طلاق الأمة تطليقتان وعدلها حيضتان**، كما مر ذكره في "باب الحرة تكون تحت العبد" فإنه يدل على أن المراد بالبراءة الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض، وإلا لكانت عدة الأمة طهرين لا حيضتين، فإن عدة الأمة نصف عدة الحرة، ولما لم يكن التجزئ للحيضة جعلت حيضتين، يدل عليه قول عمر "لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضاً ونصفاً فعلت"، أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي =

٦٠٦ - **أخبرنا أبو حنيفة**، عن حماد عن إبراهيم: أن رجلاً طلق امرأته تطليقة بملك ماءها، فأتاها فقال لها: قد راجعتك، فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود، فقال عمر: قل فيها برأيك، فقال: أراه يا أمير المؤمنين أحق براجعتها ما لم تغتسل من حيضتها الثالثة، فقال عمر عليه السلام: وأنا أرى ذلك، ثم قال عمر لعبد الله ابن مسعود: **كُنَيْفٌ مُلِيَّ عِلْمًا**.

٦٠٧ - **أخبرنا** سفيان بن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب عليه السلام: **هو أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة**.

= في "كتاب المعرفة". ومنها: أن الله تعالى بعد ما عمم المطلقات بقوله في سورة البقرة: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) قال في سورة الطلاق: ﴿وَالَّذِي يَخُصُّ مِنْ الْمُحْضِي بَيْنَ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ (الطلاق: ٤) فذكر فيه مقدار عدة الآيسة، وأشار بذكر الحيض إلى أن المراد بالقرء في الآية السابقة هو الحيض. ومنها: أن الطلاق السيئ هو الطلاق في الطهر، فإن كان المراد بالقرء الطهر فإن احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع أقل من ثلاثة قُرُوءٍ، وإن لم يحتسب كان أزيد منها، وهو خلاف قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ بخلاف ما إذا حُمل القرء على الحيض فإنه حينئذ لا يعطل مؤدى الثلاثة في الطلاق السيئ، وفي المقام أبحاث طويلة عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول. ومنها: أنه مذهب الخلفاء الأربعة والعبادة وأكابر الصحابة فكان أولى بالقول بالثبوت إلى قول أصاغر الصحابة.

مغتسلها: على المفعول أي مكان غسلها. **وأدنت ماءها**: أي قربت إليها ماءها لتغتسل.

برأيك: لعدم التصريح بالصريح بذلك في الكتاب. **كُنَيْفٌ مُلِيَّ عِلْمًا**: قال القاري: الكنف بكسر الكاف وسكون النون وعاء آلات الراعي، والكنيف - كزبير - لُقْبٌ به ابن مسعود تشبيهاً له بوعاء الراعي، والتصغير للمدح والتعظيم على ما في "المرب" و"النصباح"، ولا يبعد أن يكون للتشبيه، فإن ابن مسعود كان قصيراً جداً، والمعنى بأنه وإن كان صغيراً في المبنى إلا أنه كبير في المعنى. **هو أحق بها**: أي الزوج أحق بالمرأة للرجعة.

٦٠٨ - أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الحياط المديني، عن الشَّعْبِيِّ، عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة. قال عيسى: وسمعت سعيد بن المسيَّب يقول: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامَّة من فقهاءنا.

باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً بملك الرجعة فتحيض

طلاقاً رجعيّاً

حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها

٦٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان: أنه كان عند جده امرأتان هاشميَّة وأنصاريَّة، فطلق الأنصاريَّة وهي تُرضع،
من قبلة بني هاشم من قبلة الأنصار أو تو حالية

عيسى بن أبي عيسى إلخ: قال الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٤٤٤٤، ٣٥٦/٢]: عيسى بن أبي عيسى الحياط، روى عن أبيه والشَّعْبِيِّ وعدة، وعنه وكيع وابن أبي فديك وعدة، ضعيف، وهو كوفي سكن المدينة، وكان حياطاً، وحنطاً يباع الخط، مات ١٥١هـ، وفي "التقريب" [رقم: ٥٣١٧، ١٤١/٣]: عيسى بن أبي عيسى الحياط الغفاري أبو موسى المديني أصله من الكوفة واسم أبيه مسيرف، ويقال فيه: الحياط بالمعجمة والتحتانية، وبالموحدة وبالمهملة والنون، وكان قد عالج الصنائع الثلاثة، متروك من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين، وقبل قبل ذلك. **المديني** - هو والذي كلاهما نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ، والقياس حذف الياء، ومن أثبتها فهو على الأصل، وروى أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في "كتاب الأنساب المتفقة في الخط الشمالية في التقط والصبط" بإسناده إلى البحاري أنه قال: المديني بالياء هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها، والمديني الذي تحول عنها وكان معها، كذا ذكره النووي في "شرح صحيح مسلم".

حبان: يفتح المهملة وتشديد الموحدة، هو مديني ثقة فقيه، قال: كانت عند حدي حبان بن سقذ - بذال معجمة - الأنصاري المازني الصبحي، كذا قال الزرقاني [٢٤٦/٣]. **عند جده** إلخ: هذا الأكثر في هذا الباب غير موافق لما عود به الباب، فإن المقصود في الباب ذكر حكم من ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، وفي هذه القصة زوجة حبان لم تكن آيسة ولا كان ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيضتين، وإما إن كانت آيسة فقد مصت عدلها بعد ثلاثة -

وكانت لا تحيض فمرَّ بها قريب من سنة، ثم هلك زوجها حَبَّان عند رأس السنة أو حال آخر ^{لأصل الرضاع} فقال: ^{مات} أنا أَرْتُهُ ما لم أَحْضِ، فاختصموا إلى عثمان بن عفان ^{ورثة حبان معها} ففَضَّى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال: هذا عمل ابنِ عَمِّك هو أشار علينا بذلك، يعني علي بن أبي طالب كَرَّمَ اللهُ وجهه. ^{في حكمه بالتوريث}

٦١٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَيُّمَا امْرَأَةٍ طُلِّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً ..

= أشهر من وقت الطلاق، فكيف يمكن أن يحكم بتوريثها من حبان، وكان موته عند رأس السنة من وقت الطلاق، بل كانت هي مرضعة عبد الطلاق، والمرضة لا تحيض، فعندما كانت بالحض، فما لم تحض لم تخرج من العدة، فلذلك ورثها عثمان. ويوضحه ما أحرجه الشافعي عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رجلاً من الأنصار يقال له: حبان بن مَقْدُ طلق امرأته وهو صحيح، وهي تُرَضِع ابنته، فمكثت سبعة عشر شهراً لا تحيض، بمعها الرضاع أن تحيض، ثم مرض حبان، فقلت له: إن المرأة تريد أن ترث، فقال لأهله: احملوني إلى عثمان، فحملوه إليه، فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان: ما تريدان؟ فقالا: نرى أنها ترثه إن ماتت، ويرثها إن ماتت، فأما ليست من القواعد التي قد ينس من الحيض، وليست من الأكثار التي لم يبلغن الحيض، ثم هي على عدة حيضها ما كان من قليل أو كثير، فرجع حبان إلى أهله وأخذ ابنته، فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة، ثم حاضت حيضة أخرى، ثم توفي حبان قبل أن تحيض الثالثة، فاعتدت عدة المتوفى عنها زوجها وورثته، كذا أورده السيوطي في "الدر المنثور". ويمكن أن يقال: المقصود في الباب ذكر حكم من تأخر أو ارتفع حيضها مطلقاً أيسة كانت أو غير أيسة، وما ذكره في عنوان الباب ليس قيداً احترازياً.

ما لم أَحْضِ: لأنها لم تبلغ من الإياس، فما دام لم تحض لم تنقض العدة. أشار علينا بذلك: أي أشار علينا بهذا الحكم ابن عمك علي، ولست أنا متفرد ومستقل في هذا الرأي. يعني علي رضي الله عنه: أي يريد عثمان داس عمها علياً. قال عمر رضي الله عنه إلخ في "موطأ يحيى" وشرحه قال مالك: الأمر عندنا في المطلقة التي ترفع حيضتها أنها تنظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيها اعتدت ثلاثة أشهر بعد التسعة فإن حاضت قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض؛ لأنها صارت من دوات القروء، فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض حيضة ثانية اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاضت الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استكملت عدة الحيض وحلت، فإن لم تحض استكملت ثلاثة أشهر، ولزوجها عليها في ذلك أي مدة الانتظار والاستقبال الرجعة قبل أن تحمل لبقاء عدتها إلا أن يكون قد بت طلاقها، وفيه خلاف لأصحابنا كما بيَّنه المصنف بإيراد روايتين من غير طريق مالك.

أو حيضتين ثم رُفِعَتْ حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر، فإن استبان بها حملٌ فذلك
لا تبارك الخيض لأنها طلقها ووضع الحمل
 وإلا اعتدت بعد التسعة ثلاثة أشهر ثم حلت.
خرجت من العدة

٦١١ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن علقمة بن قيس طلق
ابن أبي سليمان ابن يزيد النخعي
 امرأته طلاقاً يملك الرجعة، فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفع حيضها عنها ثمانية
 عشر شهراً، ثم ماتت، فسأل علقمة عبد الله بن مسعود عن ذلك، فقال: هذه امرأة
 حبس الله عليك ميراثها فكله.

٦١٢ - أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الخياط، عن الشعبي: أن علقمة بن قيس سأل
ابن عمر عن بعض السج ابن عمر عن حكيم ما تقدم
 ابن عمر عن ذلك فأمره بأكل ميراثها.

قال محمد: فهذا أكثر من تسعة أشهر وثلاثة أشهر بعدها، فهذا نأخذ، وهو قول
يقول ابن مسعود
 أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا؛ لأن العدة في كتاب الله عزّ وجلّ على أربعة أوجه ...

حل فذلك: أي فلا تحل إلا بوضع الحمل. **وإلا اعتدت:** لما أنه علم حينئذ أنها آيسة. **ثمانية عشر شهراً.** أخرجه
 البيهقي أيضاً عن علقمة بسند صحيح، وقال فيه: سعة عشر شهراً أو ثمانية، ذكره ابن حجر في "النخعي".
ثم ماتت: أي المرأة قبل أن تكمل العدة بالحيضة. **حبس الله:** أي أوقفه لك بتطويل العدة.
فهذا: أي العدد المذكور في قصة علقمة. **أكثر:** يشير به إلى معارضة فتوى ابن مسعود وابن عمر،
 فإن عمر أفقّ في مثل ذلك بأنها تنتظر تسعة أشهر، ثم تعتد بثلاثة أشهر، وابن مسعود أفقّ بعدم انقضاء العدة وإن
 مضت ثمانية عشر شهراً من وقت الطلاق ما لم تحض؛ وذلك لأنها ليست بأيسة بل ارتفع حيضها بالرضاع أو
 غيره، فلا تخرج من العدة ما لم تحض.

لأن العدة إلخ: توجيه لترجيح فتوى ابن مسعود، وحاصله: أن العدة المذكورة في كتاب الله على أربعة أوجه
 لأربعة أقسام: أحدها: العدة للحامل سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها، وهي وضع الحمل في قوله تعالى:
 ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤). وثانيها: العدة للآيسة التي أيست لكرها فارتفع
 حيضها. وثالثها: العدة للصغيرة التي لم تبلغ مبلغ الخيض، وهي ثلاثة أشهر في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يَشْرَنَ مِنْ
 الْحَيْضِ مِنْ سَابِقِهَا إِلَى أَنْ تَضُمَّ فِعْذَتَهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَمْ يَحْضْ﴾ (الطلاق: ٤). ورابعها: العدة للمطلقة التي -

لا خامس لها، للحامل حتى تضع، والتي لم تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، والتي قد ^{في سبعة أشهر} ينست من الحيض ثلاثة أشهر، والتي تحيض ثلاث حيض، فهذا الذي ذكرتم ليس بعدة الحائض ولا غيرها.

باب عدة المستحاضة

٦١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن سعيد بن المسيب قال: عدة المستحاضة سنة.

قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها التي كانت تجلس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة....

— تحيض وهي ثلاثة قروء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، وهذه كلها للمطلقة، ووجه خامس: وهو عدة المتوفى عنها زوجها غير الحامل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنكُم وَايَهُنَّ يَتَرَضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤)، وهذا الذي أفنى عمر في المطلقة التي ارتفع حيضها بعد حيضة أو حيصتين من الانتظار إلى تسعة أشهر، ثم الاعتداد ثلاثة أشهر ليس بعدة الحائض ولا غيرها، فالقول ما قال ابن مسعود.

للحامل حتى تضع: سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها. **والتي لم تبلغ الحيضة:** إما لصعها أو لبلوغها بالسن، فإنها إذا بلغت بالسن بخمس عشرة سنة فعدتها أيضاً بالشهور. **والتي قد ينست:** أي لكرها، واحتلف في سن الإياس، فقال محمد في الروميات: خمس وخمسون سنة، وفي الموليدات: ستون سنة، وعن أبي حنيفة من خمس وخمسين إلى ستين، وقال الرعفراني: خمسون سنة، وبه قال سفيان الثوري وابن المبارك، وقيل: سبعون سنة، وقيل: غير مقدر بشيء، بل هو مختلف بحسب اختلاف البلاد والأوقات، كذا في "النهاية".

ذكرتم: من الاعتداد ثلاثة أشهر بعد انتظار تسعة أشهر.

المستحاضة: التي ترى الدم أكثر من أكثر الحيض أو أكثر من النفس أو أقل من أقل الحيض. **سنة:** به قال مالك في رواية، وفي أخرى أنه إن لم يميز بين الدمين فسنة، وإن ميّزت فبالأقراء، ذكره الزرقاني [٢٦٦/٣].

أقرائها: بالفتح أي أيام حيضها التي كانت اعتادت الحيض فيها قبل أن تتلى بالاستحاضة.

والعامة من فقهاءنا، ألا ترى أنها ترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس؛ لأنها فيهن حائض؟ فكذلك تعتدّ بهن، فإذا مضت ثلاثة قروء^{من تلك الأيام} منهن بانت إن كان ذلك أقلّ من سنة أو أكثر.

باب الرضاع

٦١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا رضاعة إلا لمن أَرْضَعَ في الصَّغَرِ.

بصيغة المجهول

٦١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان عندها، وإنما سمعت رجلاً يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله! هذا رجل يستأذن في بيتك، قال رسول الله ﷺ: الذي فيه حفصة

ألا ترى إلخ: تأييد لكون العدة بالأيام المعتادة.

باب الرضاع: يفتح الراء وكسرهما لفتح، وقال القاضي عياض: الرضاع والرضاعة يفتح الراء وكسرهما فيهما، وأنكر الأصمعي الكسر في الرضاعة، وهو معنى الرضيع من ندي الأدمية في وقت مخصوص وهو بعيد التحريم قليلاً كان أو كثيراً إذا حصل في مدة الرضاع، كذا روي عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس، وبه قال الحسن البصري وسعيد بن المسيب وطائوس وعطاء ومكحول والزهري وقتادة وعمرو بن دينار والحكم وحماد والأوزاعي والثوري وابن المبارك واليث بن سعد ومجاهد والشعبي والصحفي.

وقال ابن المنذر: هو قول أكثر الفقهاء، وقال النووي: هو قول جمهور العلماء، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية، وقال الشافعي: لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات، وبه قال أحمد في رواية وإسحاق، وعن أحمد ثلاث، ومدة الرضاع ثلاثون شهراً عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: سنتان، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال زهر: ثلاث سنين، كذا في "البناءة". **في الصغر:** أي لا يثبت الرضاعة في الكبر حكماً.

فقلت: كأنها استبعدت استئذان الأجنبي في بيت حفصة فأحترت مرهدة للاطلاع على حقيقة الأمر.

أراه فلاناً لعمّ حفصة من الرضاعة، قالت عائشة: يا رسول الله! لو كان عمّي فلان من الرضاعة حيّاً دخل عليّ؟ قال: نعم.

٦١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة.

٦١٧ - أخبرنا مالك أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنه كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أحيها،

لعم حفصة: تفسير لـ "فلاناً"، وكان التي ﷺ سماء أو ذكره بما تعرفه، ولم تذكر عائشة اسمه، ولا ما يعرف به في روايتها، وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح" [١٧٤/٩] و"مقدمته": لم أقف على اسم عمّ حفصة المذكور في هذه الرواية، وكذا على اسم عم عائشة المذكور في قوله: لو كان عمي فلان حيّاً، ووهم من فسر به بأخي أبي القعيس والد عائشة من الرضاعة، فإن أفلح وإن كان عمها من الرضاعة لكنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فامتنعت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، والمذكور هنا عمّها أخو أبيها أي بكر من الرضاعة أرضعتهما امرأة واحدة، ويحتمل ألفاً ظنت أنه مات لبعد عهدهما به، ثم قدم بعد ذلك فاستأذن.

قالت عائشة: كأنها أرادت استكشاف أن هذا الحكم خاص بعمّ حفصة أم عام.

قال نعم: [أي كان يجوز أن يدخل عليك] زاد في "موطأ يحيى" بعده: إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة، وكذا رواه البحاري [رقم: ٥٠٩٩] ومسلم [رقم: ٣٥٦٨] وأبو داود [رقم: ٢٠٥٥] والترمذي [رقم: ١١٤٧] والنسائي [رقم: ٣٣٠٠] من طريق مالك، وفي رواية للبخاري [رقم: ٢٦٤٦] ومسلم [رقم: ٣٥٧٩] والنسائي [رقم: ٣٣٠٢] عن عائشة وأحمد [رقم: ٣١٤٤، ٣٣٩/١] ومسلم [رقم: ٣٥٨٣] والنسائي [رقم: ٣٣٠٦] والبخاري [رقم: ٢٦٤٥] عن ابن عباس: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ذكره القاري.

عن سليمان: في "موطأ يحيى": عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير عن عائشة، قال ابن عبد البر: هذا خطأ من يحيى: أي زيادة الواو، ولم يتابعه أحد من رواة الموطأ عليه، والحديث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان عن عروة عن عائشة. [شرح الزرقاني: ٣/٣٠٩] ما يحرم من الولادة: أي مثل ما يحرم من النسب.

عن أبيه: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. يدخل عليها: أي في بيتها من غير حجاب.

ولا يدخل عليها من أرضعته نساء إخوانها.

٦١٨ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن عمرو بن الشريد: أن ابن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان، فأرضعت إحداهما غلاماً، والأخرى جارية، فسئل هل يتزوج الغلام الجارية؟ قال: لا، اللقاح واحد.

وفي رواية: جارية

نساء إخوانها: لأن المرصع إنما هو المرأة دون الرجل فلا يحرم عند جماعة كابن عمر وحابر وجماعة من التابعين وداود وابن علية، كما حكاه ابن عبد البر، وقال: حجتهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة أفلح وهو ما روي مالك وغيره: أن عمها أفلح أنما أبي القعبس والدها من الرضاعة جاء يستأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب، فأبت عائشة أن تأذن له، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، فقالت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرصعني الرجل، فقال: نرت بمنك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، ومن المعلوم أن العرة عند قوم رأي الصحابي إذا خالف مرويه. قال ابن عبد البر: ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها ونجسب ممن شاءت، ولكن لم يعلم أنها حجت عن ذكر إلا بخبر واحد كما علمنا المرفوع غير واحد، فوجب علينا العمل بالسنة؛ إذ لا بصر من حالها.

وقد نسب المازري إلى عائشة القول بأن لبن الفحل لا يحرم، واستبعده بعضهم مع مشافهة النبي ﷺ إياها في حديث أفلح بأنه يحرم، وقيل: الإسناد إليها صحيح، وكثيراً ما يخالف الصحابي مرويه للدليل قام عنده، فيحتمل أنها فهمت أن ترحيصة لها في أفلح لا يقتضي تعميم الحكم في كل ذكر، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٠٣/٣]، وبه يظهر خطأ القاري حيث كتب تحت قوله: "نساء إخوانها" أي إذا كان لبهن من غير إخوانها.

عمرو: يفتح العين، بن الشريد - يفتح المعجمة - الثقفى الطائفي، من ثقات التابعين، قاله الزرقاني [٣٠١/٣] وغيره.

اللقاح واحد: يفتح اللام أي ماء الفحل يعني أن سبب العلوق واحد، كذا قال ابن الأثير في "النهاية" [٢٦٢/٤]، وبه إجماع بأن لبن المحل يحرم، وبه قال جمهور الصحابة ومن بعدهم، وبه قال أبو حنيفة وتابعوه والأوراعي وابن جريج ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، وحجتهم حديث عائشة في قصة أفلح أخي أبي القعبس، وحكي خلافه عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وريث بنت أم سلمة، ونقله ابن بطل عن عائشة، وبه قال سعيد بن المسيب والقاسم وسليمان بن يسار وإبراهيم النخعي وأبو قلابة وإياس بن معاوية وغيرهم، ولا يخفى على ذوي العقول أن القول ما قاله الرسول ﷺ، والبحث مسوط في "شرح مسند الإمام" لبعض الأعلام.

٦١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عقبة: أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة، فقال: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرّم، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله.

٦٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا إبراهيم بن عقبة: أنه سأل عن عروة بن الزبير فقال له مثل ما قال سعيد بن المسيب.

٦٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد: أن ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة فهي تحرّم.

٦٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، أن سالم بن عبد الله أخبره:

أخبرنا مالك: وفي بعض النسخ: أخبرنا مالك أخبرنا الزهري عن إبراهيم بن عقبة. إبراهيم بن عقبة: قال في "الإسعاف": وثقه أحمد ويحيى والنسائي. مصّة واحدة: [في نسخة: قطرة، والمصّة بفتح الميم وتشديد الصاد] أي وإن كانت فطرة واحدة دخلت في خوف الطفل بمصّة واحدة.

هو طعام يأكله: أي هو في حكم الغذاء لا يحرم شيئاً، ولا يثبت حكم الرضاعة، فلا يكون رضاعة الكبير مفيدة شيء، ويؤيده من الأحبار حديث: لا رضاع إلا ما أشت اللحم وأنشز العظم، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٠٦] من حديث أبي موسى الخزازي عن أبيه عن ابن مسعود، وأخرجه البيهقي من وجه آخر، وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم عن الزهري قال: سئل ابن عمر وابن عباس عن الرضاع بعد الحولين فقرا: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [القرة: ٢٣٣] ولا نرى رضاعاً يحرم بعد الحولين شيئاً، وأخرج ابن جرير عن طريق أبي الضحى قال: سمعت ابن عباس يقول: "لا رضاع إلا في هذين الحولين"، وأخرج الترمذي [رقم: ١١٥٢] وصححه عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ: لا يرضع من الرضاع إلا ما فتح الأمعاء وكان قبل القطام، وأخرج ابن عدي والدارقطني [رقم: ١٠، ١٧٤/٤] والبيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: لا يرضع من الرضاع إلا ما كان في الحولين، وأخرج الطيالسي والبيهقي عن جابر مرفوعاً: لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام، وأخرجه الطبراني في "معجمه" وعبد الرزاق عن علي مرفوعاً مثله، كذا ذكره الزيلعي [نصب الراية: ٢٨٦/٣، ٢٨٧] والسيوطي.

مثل ما قال إلخ: من أن ما كان في الحولين يحرم وما لا فلا. ثور بن زيد: الديلمي مولاهم المدني، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات ١٣٥هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٩].

أن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أرسلت به وهو يُرضعُ إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر، فقالت: أرضع به عشر رضعات حتى يدخل عليَّ، فأرضعتني أم كلثوم بنت أبي بكر ثلاث رضعات، ثم مرَّضت، فلم ترضعني غير ثلاث مرار، فلم أكن أدخل علي عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تُثمَّ لي عشر رضعات.

٦٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن صفية ابنة أبي عبيد: أنها أخبرته أن حفصة زوجة مولاه ابن عمر رضي الله عنه أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها، ففعلت، فكان يدخل عليها وهو يوم أرضعته صغيراً يُرضع.

أرسلت به: أي أرسلت بسالم بن عبد الله بن عمر، وإحالة أنه كان يُرضع - بصيغة المجهول - أي كان صغيراً يرضع إلى أخته لترضعه، فيكون لها محرماً، فيدخل عليها بعد البلوغ أيضاً. أم كلثوم بنضم الكاف، نابعة، مات أبوها أبو بكر رضي الله عنه وهي حمل، فوضعت بعد وفاته، وقد أرسلت حديثاً فذكرها بسببه ابن مندة وابن السكن في الصحابة فوهما، كذا قال الزرقاني [٣٠٢/٣].

عشر رضعات: قال السيوطي في "التنوير" [١١٤/٢]: هذه خصوصية لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون سائر النساء، قال عبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال: كان لأرواح صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات وليس لسائر النساء رضعات معلومات، ثم ذكر حديث عائشة هذا، وحديث حفصة الذي بعده وحينئذ فلا يحتاج إلى تأويل الباجي، وقوله: لعله لم يظهر لعائشة نسخ العشر بالخمس إلا بعد هذه القصة. قال الزرقاني: ويرد إشارة ابن عبد البر إلى شذوذ رواية نافع هذه بأن أصحاب عائشة الذين هم أعلم بها من نافع، وهم عروة والقاسم وعمرة وروا عنها خمس رضعات، فوهم من روى عنها عشر رضعات؛ لأنه صح عنها أن الخمس نسخ العشر، ومحال أن تعمل بالمسوخ، كذا قال، وهذا سهو؛ لأن نافعاً قال: إن سلماً أخبره عن عائشة، وكل منهما ثقة حجة حافظ، وقد أمكن الجمع بأنما خصوصية للزوجات الشريفة، كما قاله طاووس. [شرح الزرقاني: ٣٠٢/٣] ففعلت: أي أرضعته فاطمة عشر رضعات.

وهو يوم أرضعته: أي كان عاصم حين أرضعته فاطمة صغيراً يُرضع.

يرضع: معروف من الرضاعة أو مجهول من الإرضاع.

٦٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان فيما أنزل الله تعالى من القرآن: عشر رضعات معلومات يُحرّمْنَ، ثم تُنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله ﷺ وهنَّ مما يُقرأ من القرآن.

٦٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: جاء رجل إلى عبد الله بن عمر، وأنا معه عند دار القضاء، يسأله عن رضاعة الكبير، فقال عبد الله بن عمر: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: كانت لي وليدة فكنت أصيبها، فعمدت امرأتى إليها،
أمة
أصلها

قالت كان إنا: أي كان سابقاً في القرآن هذه الآية: "عشر رضعات معلومات يحرمن" - بضم الباء وتشديد الراء المكسورة - متلوة، ثم نسخن تلك العشر بحمس معلومات، ونزلت خمس رضعات معلومات يحرمن، فتوفي رسول الله ﷺ وآية الخمس ثلثي في القرآن يعني أن العشر نسخت بحمس، وتأخر نسخ الخمس حتى توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس لم يبلغه نسخه فصار يتلوه قرأناً، فالعشر على قولها منسوخة التلاوة والحكم، والخمسين منسوخة التلاوة فقط كتابة الرحم، قال ابن عبد البر: به تمسك الشافعي في قوله: لا يقع التحريم إلا بحمس رضعات تصل إلى الجوف، وأحب عنه بأنه لم يثبت قرأناً وهي قد أضافته إلى القرآن، واختلف العمل عنها فليس بسنة ولا قرآن، وقال المازري: لا حجة فيه؛ لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد، ولهذا لم يأخذ به الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كذا في "شرح الزرقاني" [٣/٣١١].

وذكر ابن القيم وغيره ما حاصله: أنه لا يخلو إما أن يقال بنسخ الخمس أيضاً أو لا، على الثاني يلزم ذهاب شيء من القرآن لم يثبت صحابه ولا يثبت بقول عائشة وحدها كونه من القرآن، وعلى الأول قلما ثبت نسخ التلاوة ببقاء حكمه بعده يحتاج إلى دليل، وإلا فالأصل أن نسخ الأول يرفعه، وأما ثبوت رجم الزاني مع كون آية منسوخة التلاوة فإجماع الصحابة، وهذا لا إجماع من الصحابة، بل كثير من الصحابة أفنوا بالتحريم محصة واحدة، ويؤيده إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ الْآخِي أَزْضَعْتُمْ﴾ (النساء: ٢٣).

وأنا معه: أي مع عبد الله بن عمر عند دار القضاء بالمدينة، وهي دار كانت لعمر بن الخطاب، فلما استشهد كان عليه ذنن بيعت لتقضاء دينه فسميت دار القضاء، قاله ابن الصلاح، كذا قاله القاري.

جاء رجل: قال ابن عبد البر: الرجل هو أبو عيسى بن جبير الأنصاري ثم الحارثي البغدادي. [شرح الزرقاني: ٣/٣٠٧، ٣٠٨] فعمدت امرأتى إليها: أي توحشت امرأتى إليها وقصدت أن تحرم علي فأرضعتها.

فأرضعتها، فدخلت عليها، فقالت امرأتي: دونك: والله قد أرضعتها، قال عمر رضي الله عنه:

أوجعها وأت جاريك، فإنما الرضاعة رضاعة الصغير.

أدب امرأتك

٦٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، وسئل عن رضاعة الكبير، فقال: أخبرني

عروة بن الزبير أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة كان من أصحاب رسول الله ﷺ شهد

بدرًا وكان تَبْنَى سالماً الذي يُقال له: مولى أبي حذيفة، كما كان تَبْنَى رسول الله ﷺ ...

أحد لها

جعلته متى

فدخلت عليها: أي على امرأتي أو على الأمة. **دونك:** أي حذ حذرك منها، فإنها حُرمت عليك.

وأَت جاريك: أي يحل لك أن تحامع الجارية. **رضاعة الصغير:** يعني رضاعة الكبير لا تحرم.

أخبرني عروة: قال ابن عبد البر: هذا حديث يدخل في المسند أي الموصول للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه رضي الله عنهم.

وللقائه سهلة بنت سهيل، وقد وصله جماعة، منهم معمر وعفيل ويونس وابن جرير عن ابن شهاب عن عروة

عن عائشة بمعاها، ورواه عثمان بن عمر وعبد الرزاق كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة.

[شرح الزرقاني: ٣/٣٠٤]

أبا حذيفة: هو أبو حذيفة - بضم الحاء - ابن عتبة - بضم العين - ابن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف

القرشي، اسمه هاشم، وقيل: هشيم - بضم الهاء - كان من فضلاء الصحابة، هاجر المجرتين، وشهد بدرًا وأحدًا

والخندق والحديبية والمشاهد كلها، وقتل يوم البمامة شهيداً في عهد أبي بكر رضي الله عنه، وزوجته سهلة - بفتح السين

- بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية، ولدت لأبي حذيفة محمد بن أبي حذيفة وولدت لشماع بن سعيد بكير

ابن شماع، وولدت لعبد الرحمن بن عوف سالم بن عبد الرحمن، كذا في "الاستيعاب".

شهد بدرًا: أي حضر غزوة بدر وغيرها. **سالماً:** قال البحاري: كان مولى امرأة من الأنصار، قال ابن حبان:

يقال لها: ليلي، ويقال: ثبينة - بضم التاء وفتح الباء وسكون الياء - بنت يعار - بفتح النحبة - ابن ريد بن عبيد

وكانت امرأة أبي حذيفة بن عتبة، وهذا جرم ابن سعيد، وقيل: اسمها سلمى، وقال ابن شاهين: سمعت ابن أبي داود

يقول: هو سالم بن معقل مولى فاطمة بنت يعار الأنصارية، أعتقته سائبة مولى أبا حذيفة فتباه أي اتخذه ابناً

وكان مع أبي حذيفة في معركة البمامة وكان معه لواء المهاجرين وقتل إلى أن صُرع، فقال: ما فعل أبو حذيفة؟

ف قيل: قُتل، فقال: فاضحوني بجنبه، فمات فأرسل عمر ميراثه إلى معتقة ثبينة، فقالت: إنما أعتقته سائبة، فجعله

في بيت المال، رواه ابن المبارك، كذا في "شرح الزرقاني" [٣/٣٠٥].

زيد بن حارثة، فأنكح أبو حذيفة سالماً وهو يرى أنه ابنه أنكحه ابنة أخيه فاطمة

أعاده لوفوق العصل

بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وهي من المهاجرات الأول وهي يومئذ من أفضل

أيامي قریش، فلما أنزل الله تعالى في زيد ما أنزل: **﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ**

بما لما أنزل

الله﴾ رد كل أحد ثبتي إلى أبيه، فإن لم يكن يعلم أبوه رد إلى مواليه. فجاءت سهلة

نسب إلى مواليه

بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وهي من بني عامر بن لؤي إلى رسول الله ﷺ فيما بلغنا،

(الأحزاب: ٥)

فقالت: كنا نرى سالماً ولداً، وكان يدخل عليّ وأنا فصل وليس لنا إلا بيت واحد،

بطن له ولد للثني

زيد بن حارثة: هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شرحبيل بن كعب بن عبد العزى القرشي نسباً الهاشمي ولاءً،

مولى رسول الله ﷺ وحبه وأبو حبه، كان أمه حارثت به تزور قومها، فأغارت عليهم بنو القين، فأخذوا زيداً

وقدموا به سوق عكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام لعمته حذيفة فوهبته للثني ﷺ وهو ابن ثمان سنين، فاعتقه

وشاء، قال ابن عمر رضي: ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: **﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾** (الأحزاب: ٥)،

وهاجر إلى المدينة، وشهد بدرًا والخندق والحديبية وغيرها، ولم يذكر الله في القرآن من أصحاب النبي ﷺ وغيره

من الأنبياء إلا زيداً بقوله: **﴿فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾** (الأحزاب: ٣٧)، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من

المجرة، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي.

يرى أنه ابنه: [أي أبو حذيفة يظن أن سالماً الثثي ابنه] لأنه كان الثثي في الجاهلية وأوائل الإسلام أمراً معترفاً،

وكان من تبيّ رجلاً دعاه الناس إليه وورث ميراثه إلى أن نزل قوله تعالى: **﴿ادْعُوهُمْ﴾** أي للمبتين **﴿لآبَائِهِمْ﴾**

لا لمن يتناه **﴿هُوَ﴾** أي دعاهم إلى آباءهم **﴿أَقْسَطُ﴾** أي عدل **﴿عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ﴾** أي آباءهم الذين

هم من مائتهم **﴿فَابْنُوا لَهُمْ﴾** (الأحزاب: ٥) أي فهم إخوانكم في الدين، نزل ذلك في زيد بن حارثة متبني رسول

الله ﷺ، فعند ذلك رد كل أحد تبيّ إلى أبيه ولم يُسبب إلى من يتناه ولا حكم بوراثته منه بل من أبيه.

ابنة أخيه فاطمة إلخ: وفي رواية يوس وشعيب عن الزهري: هند بنت الوليد، والصواب فاطمة، قاله ابن عبد البر.

[شرح الزرقاني: ٣/ ٣٠٥] **الأول:** بضم الألف وحة الواو المتوحه. **أيامي قریش:** جمع ألم هو من لا زوج لها

بكرًا كانت أو ثيبًا. **من بني عامر:** فهي قرشية عامرية، وأبوها صحابي شهير. **وأنا فصل:** بضم الفاء وسكون

الضاد، قال الباجي: أي مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار عليها، وقيل: متوشحة بثوب

على عاتقها، خالفت بين طرفيها، قال ابن عبد البر: أصحها الثاني. [شرح الزرقاني: ٣/ ٣٠٦].

فما ترى في شأنه؟ فقال لها رسول الله ﷺ فيما بلغنا: **أرضعيه خمس رضعات،**
هذا قول الزهري
فتحرم بلبنك أو بلبنها، وكانت تراه ابناً من الرضاعة، فأخذت بذلك عائشة

فما ترى في شأنه: وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٦٠٠] عن القاسم عن عائشة قالت: إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه وله من وجه آخر، قالت: إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال، وعقل ما عقلوه وإنه يدخل علينا، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً.

أرضعيه: في رواية يحيى بن سعيد عن ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر [شرح الزرقاني: ٣/٣٠٦]، وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٦٠٠] قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ، وقال: **قد علمت أنه رجل كبير** قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٤٦٩/١] قال القاضي عياض: لعنها حليته ثم شربه من غير أن يمس ثديها، وهذا حسن، ويحتمل أنه عفا عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبر، وفي رواية ابن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري عن أبيه قال: كانت سهلة تحلب في مسعط قدر رضعته فبشره سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رأسها رحصة من رسول الله ﷺ لسهولة.

فتحرم: قال القاري: تشديد الراء المفتوحة أي فصار حراماً بلبنك أي بسبب رضاعتك، والخطاب للمرأة أو بلبنها شك من الراوي وهو إما التفات في اللين أو نقل بالهمز، ولا يخفى ما في ضبطه، والظاهر أن تحريم صيغة الحاضر خطأً إلى سهلة أي فتحرمه عليك بلبنك هذا إذا كان من التعجيل، ويمكن أن يكون ثلاثياً، ويمكن أن يكون على صيغة المجهول، وفي "موطأ يحيى": **فيحرم بلبنها. وكانت تراه ابناً:** أي كانت سهلة تنظر سالماً ابناً لها من الرضاعة بعد ما أرضعته. **فأخذت:** أي استدللت به، وعملت بحسبه.

بذلك: أي بحكم رسول الله ﷺ في هذه القصة. **عائشة:** قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٤٦٩/١]:
 اختلف العلماء في هذه المسألة، فقالت عائشة ودلود الطاهري: تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما تثبت رضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: إنه لا يثبت الرضاع إلا برضاع من له دون سنتين إلا أبا حيفة، فقال: سنتين ونصف، وقال زهر: ثلاث سنين، وعن مالك رواية سنين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ لِرُضْعَتِ أَوْلَادَهُنَّ حَتَّىٰ كَامِلَتِ﴾ (الطه: ٢٣٣)، وبالحديث الذي ذكره مسلم [رقم: ٣٦٠٦]: **إنما الرضاعة من الحامء،** وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم، وذكر ابن عبد البر وغيره أن بقول عائشة قال عطاء والليث، وقال أبو بكر بن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصاً بسالم لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك، كما قال لأبي بردة في الجذعة. [شرح الزرقاني: ٣/٣٠٧] وفيه ما لا يخفى على صاحب العطنة.

فيمَن تحبُّ أن يدخل عليها من الرجال، فكانت تأمر أم كلثوم وبنات أخيها يُرضعن من أحبَّ أن يدخل عليها، وأبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهم بتلك الرضاعة أحدٌ من الناس، وقلن لعائشة: والله! ما نرى الذي أُمَرَ به رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل إلا رخصةً لها في رضاعة سالم وحده من رسول الله ﷺ، لا يدخل علينا هذه الرضاعة أحد، فعلى هذا كان رأي أزواج النبي ﷺ في رضاعة الكبير.

٦٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب: أنه سمعه يقول: لا رضاعة إلا في المهد، ولا رضاعة إلا ما أنبت اللحم والدم.

قال محمد: لا يحرم الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيها من الرضاع.....

فيمَن تحب: ظاهر الرواية شاهدة بأن عائشة أخذت به في باب المحاب وغلّت أن رضاعة الكبير أيضاً تحل رفع المحاب مطلقاً لا خاصاً بسهولة وسالم، وقيل: إما غلّت بتحريم رضاعة الكبير مطلقاً. أم كلثوم: ابنة أبي بكر. أخيها: عبد الرحمن بن أبي بكر. وأبي: أي امتعت بقية أزواج النبي ﷺ عن أن يدخل عليهن بالرضاعة في الكبر، وجعل هذا الحكم خاصاً بسهولة وسالم، وفي رواية لمسلم عن زيب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أنها كانت تقول: أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يُدجَلْنَ عليهن أحدًا تلك الرضاعة، وقلن لعائشة: والله! ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة فما هو بدخل علينا أحد هذه الرضاعة ولا رائيها.

إلا رخصة لها: وقد كان لرسول الله ﷺ أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام. فعلى هذا: أي على عدم اعتبار رضاعة الكبير كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي رجل قاعد فاشتدّ ذلك عليه، فقلت: يا رسول الله! إنه أخي من الرضاعة، فقال: انظرن إحداهن من الرضاعة، فإذا الرضاعة من الغaxe، وفي الباب أخبار أخر قد مرّ بُهْـمها.

يحيى بن سعيد: هكذا في بعض النسخ، وهو الصحيح الموافق لما في "موطأ يحيى"، وفي بعضها: مالك أخبرنا سعيد بن المسيَّب أنه سمعه إجماعاً، وهو غلط واضح، فإن مالكاً لم يدرك ابن المسيَّب، وكذا ما في بعضها: مالك أخبرنا يحيى بن سعيد بن المسيَّب أنه سمعه إجماعاً. إلا في المهد: أي في حالة الصغر أي حين يكون الطفل في المهد. إلا ما أنبت اللحم: وهو رضاعة الصغر ما لم يتعدّ. لا يحرم: بصيغة المعروف العائد من التحريم.

وإن كان مصّة واحدة فهي تُحرّم كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئاً؛ لأن الله عز وجل قال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، فلا رضاعة بعد تمامها تحرم شيئاً، وكان أبو حنيفة رحمته يحتاط بستة أشهر بعد الحولين، فيقول: يحرم ما كان في الحولين وبعدهما إلى تمام ستة أشهر، وذلك ثلاثون شهراً مجموعه ولا يحرم ما كان بعد ذلك، ونحن لا نرى أنه يحرم، ونرى أنه لا يحرم ما كان بعد الحولين، تكرار تأكيد

وإن كان مصّة واحدة: وأما حديث عائشة مرفوعاً، لا تحرم المصّة ولا المنصان، أخرجه ابن حبان [رقم: ٤٢٢٥، ٣٨/١٠] ومسلم [رقم: ٣٥٩٠] وغيرهما فهو إما متروك بإطلاق الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، أو منسوح، وعن ابن عباس أنه قال: كان ذلك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم، حكاه عنه أبو بكر الرازي ومثله روي عن ابن مسعود، وقال ابن بطال: أحاديث عائشة في هذا الباب مضطربة، فوجب تركها والرجوع إلى كتاب الله تعالى، كذا في "البنية" [٢٥٩/٥].

يُرضع: غير معنى الأمر أي ليرضع. **لمن أراد إخ:** مفهومه ما ذكره تعالى بعده **﴿فإن أراد فصلاً عن ترأصي منهما ونشأوا فلا جناح عليهما﴾** (شقرة: ٢٣٣)، **تحرم شيئاً.** وعليه يتفرّع أن الزوج لو مص ندي زوجته ودخل في حلقه لنها لا تحرم عليه إذا كان كبيراً، بذلك أفق ابن مسعود، ورجع إليه أبو موسى الأشعري بعد ما أفق خلافه، كما رواه مالك في "الموطأ" ليحيى. **يحتاط:** فيه إشارة إلى أنه حكم مبني على الاحتياط وليس أمراً ثابتاً بالنص، ولا يخفى أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين مع أن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما دليلاً قوئهما. **يحرم ما كان إخ:** أي يحرم الرضاع في مدة حولين ونصف حول.

و**نحن لا نرى إخ:** [يعني به نفسه وأنا يوسف وغيرهما من العلماء] هذا هو الأصح المقتضى به، وقول أبي حنيفة وإن ذكروا في توجيهه أموراً فلا يخلو عن شيء، قال ابن الحمام في "فتح القدير": لهما قوله تعالى: ﴿وَحُمِّلُوا﴾ ومصالّهُ ثلاثون شهراً ﴿والأنساب: ١٥﴾، ومدة الحمل أدناه ستة أشهر، فحق للفصل حولان، وقال رحمته: لا رضاع بعد حولين، رواه الدارقطني [رقم: ٩، ١٧٣/٤] عن ابن عباس يرفعه، وأظهر الأدلة لهما قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، فجعل النمام بهما ولا مزيد على النمام. ولأي حنيفة هذه الآية، ووجهه أنه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة، فكانت لكل منهما بكاملها =

وأما لبن الفحل فإنما نراه يحرم، ونرى أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فالأخ من الرضاعة من الأب تحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب وإن كانت الأمان مختلفين إذا كان ليهما من رجل واحد، كما قال ابن عباس: اللقاح واحد، ^{تصور لبن الفحل} ثم الأخ وأم الأخت فهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضه.

— إلا أنه أقام المقص في أحدهما يعني في مدة الحمل، وهو قول عائشة: الولد لا يقي في عطن أمه أكثر من سنتين، ولو بقدر فلكة معول، ومثله لا يقال إلا سماعاً، فهي مدة الفصال على ظاهره غير أن هذا يستلزم كون لفظ ثلاثين مستعملًا في إطلاق واحد في مدلول ثلاثين، وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقي والمجازي. ويمكن أن يُستدل له بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٣) بناءً على أن المراد من الوالدات المطلقات مقربة ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٣) فإن الفائلة في جعلها تغفيتها من حيث كونهما ظئراً أوجه: منها في اعتباره إيجاب النفقة للزوجة؛ لأن ذلك معلوم بالضرورة قبل البعثة، واللام في ﴿لِمَنْ أَرَادَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) متعلق بـ "يرضعن" أي يرضعن للأباء الذين أرادوا تمام الرضاعة وعليهم كسوتهن ورزقهن بالمعروف أجرة هن.

والحاصل حينئذ يرضعن حولين كاملين لمن أراد من الآباء أن يتم الرضاعة بالأجرة، هذا تقتضي أن انتهاء مدة الرضاعة بالحولين، بل مدة استحقاق الأجرة بالإرضاع، ثم يدل على بقائها في الحملته قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ (البقرة: ٢٣٣) عطفاً بالفاء على ﴿يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، فعلق الفصال بعد الحولين على تراضيهما. وقد يُقال: أين الدليل على انتهاءها بسنة أشهر بعد الحولين؟ وما ذكر في وجه زيادتها لا يفيد سوى أنه إذا أريد القطام يحتاج إليها ليتعود فيها غير اللبن قليلاً قليلاً لتعذر نقله دفعة، وأما أنه يجب ذلك بعد الحولين، ويكون من تمام مدة التحريم شرعاً فلا، ولا شك أن الشرع لم يحرم إطعامه من غير اللبن قبل الحولين ليلزم منها زيادة مدة التعود عليهما، فجاز أن يعود مع اللبن غيره قبل الحولين بحيث قد استقرت العادة مع انقضاءهما، فكان الأصح قولهما، وهو مختار الطحاوي، وقول زفر من ثلاث سبب على هذا أولى بالطلاق، وهو ظاهر، وحينئذ فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾ المراد به قبل الحولين. أنه يحرم: أي ما كان بعد الحولين.

لبن الفحل: أي الرجل وهو زوج المرضعة الذي لبها مه.

كتاب الضحايا وما يُجزئ منها

٦٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبدن: **الثَّيِّ فَمَا فَوْقَهُ**.

٦٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان ينهى عما لم تُسنَّ من الضحايا والبدن، **وعن التي تُقَصَّ من حلقها**.

٦٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه ضَحَّى مرة بالمدينة فأمرني أن أشتري له كَبِشًا فحِمْلاً أَقْرَنَ ثُمَّ أَذْبَحَهُ لَهُ يَوْمَ الْأَضْحَى فِي مَصْلَى النَّاسِ ^{أراد أن يصحى} ففعلت، ثم حُمِلَ إِلَيْهِ، فحلق رأسه حين ذبح كبشه.....

الضحايا: هي جمع ضحية كهديّة وهدايا، وأما الأضاحي فهو جمع أضحية وهي ما يذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب، كما قال القاري. **والبدن:** بضم الباء وسكون الدال جمع بدنة محرّكة بمعنى الإبل والبقر عبدنا، فهو تخصيص بعد تعميم، والثَّيِّ - ككريم - من الإبل ما له خمس سنين وطلع في السادسة، ومن البقر ما له ستان وطلع في الثالثة، ومن الغنم ماله سنة وطلع في الثانية، كما قال القاري.

كان ينهى: وفي موطأ يحيى "كان ينهى". **عما لم تُسن:** قال القاري: بضم الفاء وكسر السين وتشديد النون، يقال: أسنَّ الإنسان وعيره إذا كره، وقال الأزهري: ليس معن إسان البقر وغيره كبرهما، بل معناه طلوع الأسنان، وفي "شرح الرزقاني": روي لم تُسنَّ بكسر السين من السن؛ لأن معروف مذهب ابن عمر أنه لا يُضحي إلا بشئٍ للمز والضان والإبل والبقر، وروي بفتح السين، قال ابن قتيبة: وهي التي لم تنبت أسنانها.

وعن التي تقص: إلخ: أي عن التي تقص من حلقها نقصاناً يوجب نقصان القيمة وتأذي البهيمة. **فحِمْلاً:** بالغاء أي ذكرًا لا أنثى، وفي زيادة باء النسبة إشارة إلى تحقيق ذكوره وقيل: يحتمل أن يراد به لا حصيًا، وقيل: أي قوياً عظيم الحنة. **ثم أذبحه له:** معطوف على "أشترى" أي أذبح لابن عمر في مصلى العيد. **في مصلى الناس:** اتباعاً لما ورد أن النبي ﷺ كان ينحر بالمصلى بعد صلاة العيد. **ففعلت:** أي فعلت ما أمرت من الشراء والذبح في المصلى، ثم حمل الكش المذكور إلى ابن عمر فحلق ابن عمر رأسه حين حُمِلَ إِلَيْهِ، والظرفية في قوله: "حين ذبح" مجازية للتقرب، ويحتمل أن تكون حقيقة، والتجوز في التعقب الحاصل به "ثم".

وكان مريضاً لم يشهّد العيد مع الناس، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يقول: ليس حلاق الرأس بواجب على من ضحّى إذا لم يحجّ وَقَدْ فَعَلَهُ عبد الله بن عمر. منهولة نافع

قال محمد: وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة واحدة الجذع من الضأن إذا كان عظيماً في صفة واحدة أجزاً في الهدي والأضحية، بذلك جاءت الآثار،

وكان مريضاً: أي ابن عمر كان مريضاً في تلك الأيام ولذا لم يشهد صلاة العيد ولم يذبح الأضحية بيده مع أنه الأفضل، بل أمر نافعاً به. حلاق: بكسر أوله: حلق الرأس. وقد فعله: الطاهر أن حلقه وقع اتفاقاً، أو أراد به التشبيه بالخاح استحباباً فلا ينافي نفيه إيجاباً، كذا قال القاري، والأظهر أن يقال: إنه صدر اتباعاً لقول رسول الله ﷺ من أراد أن يصحّي ورأى هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى يضحّي، أخرجه مسلم وغيره، فلعل ابن عمر لم يأخذ شعره وأظفاره حتى ضحّى فحلق شعره وأخذ أظفاره، وفي الحديث إشارة إلى استحباب التشبه بالصالحين.

الجذع من الضأن: هو ذوات الصوف من العنم التي له ألية، كما في "صح العنار" وغيره، والجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - عد أهل اللغة من الشاة ما تمت له ستة وطعت في الثانية، ومن اليعر ابن ستة، ومن الإبل ابن أربع سنين، وفي اصطلاح الفقهاء الجذع من الضأن ما تمت له ستة أشهر، وهو المرجح عند الحنفية، وقال بعضهم: ما تمت ستة أشهر، وقيل: ستة أو سبعة، والتقييد بالضأن، لأن الجذع من الإبل واليعر والعنم لا يجزئ، بل لا يجزئ منها إلا الثني، كذا في "الهداية" و"الباية" [٤٧، ٤٦/١٢] وغيرهما. إذا كان عظيماً: أي عظيم الخفة بحيث لو خلط بالثنايا اشتبه على الناظر من بعيد، كذا فسره صاحب "الهداية" وغيره.

في الهدي: أي في هدي الحاج وأضحية يوم الأضحية. جاءت الآثار: أي بأجزاء الجذع من الضأن وردت الأحبار، ففي سنن ابن ماجة [رقم: ٣١٣٩] عن هلال مرفوعاً: يجوز الجذع من الضأن أضحية، وفي جامع الترمذي [رقم: ١٤٩٩] عن أبي هريرة مرفوعاً: نعمت الأضحية الجذع من الضأن، وفي سنن أبي داود [رقم: ٢٧٩٩] وابن ماجة [رقم: ٣١٤٠] عن مجاشع مرفوعاً: الجذع يوفي بما يوفي منه الثني، وفي صحيح مسلم [رقم: ٥٠٨٢] عن جابر: لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يُفسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن، وهذه الآثار وغيرها قال الجمهور بجواز الجذع من الضأن لا من غيره، وحلوا التقييد المذكور في رواية مسلم على الأفضل، والمعنى: يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يُفسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن، وجوزوا الجذع من الضأن مع وجود غيره، وحكى ابن المنذر وغيره عن ابن عمر والزهري أن الجذع لا يجزئ مطلقاً من الضأن كان أو من غيره، وبه قال ابن حزم، وعزا لجماعة من السلف، كذا في "شرح مسند الإمام" لبعض الأعلام.

والخصي من الأضحية يُحزى مما يحزى منه الفحل. وأما الحلاق فنقول فيه بقول عبد الله بن عمر: إنه ليس بواجب على من لم يحج في يوم النحر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة. قال محمد: وهذا نأخذ لا يضحي عما في بطن المرأة.

باب ما يكره من الضحايا

٦٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن الحارث أن عبيد بن فيروز أخبره أن البراء

والخصي: أي مقطوع الخصيتين يحزى مما يحزى منه الفحل أي غير المقطوع؛ لما قد ثبت أن النبي ﷺ ذبح بكيتين موجهين، أخرجه أحمد [رقم: ٢٥٨٨٥، ٢٢٠/٦] وأبو داود [رقم: ٢٧٩٥] وابن ماجة [رقم: ٣١٢٢] وغيرهم من لم يحج: وأما الحاج فيجب عليه الحلق أو القصر.

لا يضحي: أي لا يجب عليه أن يضحي عما في حل المرأة؛ لأنه لم يخرج إلى الآن إلى دار الأحكام، وأما بعد خروجه من بطن الروحة فقد اختلف أصحابنا وغيرهم فيه، فمنهم من قال: يجب الأضحية عن نفسه وعن أولاده الصغار، ومنهم من قال: لا يجب إلا عن نفسه، والمسألة مبسطة في كتب الفقه.

عمرو: هو ابن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، مولاهم أبو أمية المصري، وثقه ابن معين واليسائي وغير واحد، مات ١٤٨هـ، وقيل: ١٤٩هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣١، ٣٢].

عبيد بن فيروز: ضبطه القاري بفتح الفاء وسكون الباء وضم الراء وسكون الولا في آخره زاء، وذكر السيوطي أن عبيد بن فيروز أبو الضحاك الكوفي وثقه النسائي وأبو حاتم. [الإسعاف ص: ٢٨] وقال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث، وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد، فسقط لمالك ذكر سليمان، ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يعرف عبيد إلا بهذا الحديث، وروى عن سليمان جماعة منهم شعبة والبيهقي عن عمرو. [توضيح الحواشي: ٣٤/٢] البراء: هو بفتح الباء وتثنية الراء المفتوحة وبالذال، ابن عارب - بكسر الزاء المعجمة - ابن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي، أول مشاهده الحنفية، نزل الكوفة ومات بها في أيام مصعب بن الزبير ٧٢هـ، كذا في "جامع الأصول".

ابن عازب سأل رسول الله ﷺ: ماذا يُتَقَى من الضحايا؟ فأشار بيده، وقال: أربع - وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول: يدي أقصر من يده - وهي العرجاء البين ^{بفتح الباء} ظَلْعُهَا، والعوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، العجفاء التي لا تُنْقِي. ^{سابقة أو مصل أو شرماً}

قال محمد: وبهذا نأخذ، فأما العرجاء فإذا مشت على رجلها فهي تجزئ، وإن كانت لا تمشي لم تجزئ، وأما العوراء فإن كان بقي من البصر ^{لذ المرعى أو المدح} الأكثر من نصف البصر ^{فإن لا أكثر حكم الكل} أجزأت، وإن ذهب النصف فصاعداً لم تجزئ، وأما المريضة التي فسدت لمرضها، والعجفاء التي لا تنقي فإنهما لا يجزئان.

باب لحوم الأضاحي

٦٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الله بن واقد

سأل رسول الله: هذا الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم أيضاً من طريق عبيد. ماذا يتقى: أي يُحْتَسَب، قال الباجي: دل هذا على أن للضحايا صفات يُتَقَى بعضها، ولو لم يعلم أنها يُتَقَى منها شيء لسئل هل يُتَقَى من الضحايا شيء؟ فأشار بيده: في رواية: أشار بأصبعه، وقال البراء: أصبعي أقصر من أصبع رسول الله ﷺ - وهو يشير بأصبعه - ويقول: لا تجوز من الضحايا أربع، أورده ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٩٣/٣] العرجاء: بفتح العين وسكون الراء، البين ظلمها، بفتح الظاء وسكون اللام أي عرجها، "والعوراء" التي ذهبت إحدى عينيه - ويلحق به العمياء بدلالة النص - البين عورها، أي الظاهر، فإن كان به مانع حفر لا يمنع الإبصار فلا بأس به، والمريضة البين مرضها أي التي تبين أثر المرض عليها، وهو شامل لكل مرض، وقال الشافعي: المراد به الجرباء، قال العيني: هذا تقييد للمطلق وتخصيص للعموم، والعجفاء بفتح العين مؤنث أعرج بمعنى الضعيفة التي لا تمشي - بضم التاء وكسر القاف - أي التي لا تقي لها، وهو بكسر الون وسكون القاف إلخ، وقيل: الشحم، كذا قال الزرقاني [٩٣/٣] والعيني، فهي تجزئ: لما يدل عليه قوله ﷺ: البين ظلمها وفيه أن ظهور العرج لا يتوقف على أن تصل إلى حد عدم المشي، بل مع المشي إذا لم تقدر على اللحوق بنفسها مع أبناء جنسها فهي عرجاء بين عرجها. عبد الله بن واقد: هو عبد الله بن واقد بن عبد الله ابن عمر العمري اللدي، وثقه ابن حبان، مات ١١٩ هـ، قاله السيوطي. [الإسعاف: ص: ٢٥]

أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ هي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث.
قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرت ذلك لعمر بنت عبد الرحمن فقالت: صدق،
سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: دفأ ناس من أهل البادية حضرة الأضحى في زمان
رسول الله ﷺ، فقال: ادخروا ثلاث وتصدقوا بما بقي،.....

بعد ثلاث: اختلف في أول الثلاثة التي كان الأذكار فيها جائزاً، فقيل: أولها يوم النحر فمن صحى فيه جاز له أن
يمسك يومين بعده، ومن صحى بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة، وقيل: أولها يوم يصحى، فلو صحى من آخر
أيام النحر جاز له أن يمسك ثلاثاً بعدها، وحكى البيهقي عن الشافعي قال: كان النبي عن أكل لحوم الأصاحي
بعد ثلاث للتزبيد، وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَائِلَ وَالْمُعْتَرِ﴾ (الشع ٣٦)، قال المهلب: هو
الصحيح؛ لما أخرجه البخاري [رقم: ٥٥٧٠] عن عائشة قالت: "كنا نملح الصحية فقدم به على النبي ﷺ بالمدينة،
فقال: لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام، ولست بعرجة، ولكن أراد أن يطعم منه، كذا في "شرح المسند".

صدق: أي ابن عمر فيما أخبر به، أو عبد الله بن واقد فيما نقله. **سمعت عائشة:** كأها أشارت إلى أن حجر
النهي الذي رواه عبد الله بن واقد عن جده وإن كان صادقاً لكنه مسووح بذليل حجر عائشة، قال الحازمي في
"كتاب الناسخ والمنسوخ" بعد ما أحرص أحاديث النبي عن أكل لحوم الأصاحية فوق ثلاث من طريق ابن عمر
وعلي وغيرهما: ممن ذهب إلى هذه الأخبار علي بن أبي طالب وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وغيرهم
في ذلك حاشية العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورأوا جواز ذلك، وتحسبوا في ذلك بأخبار تدل على
سبح ذلك، ثم ذكر أصحاباً ندل على التنسخ من طريق جابر وأبي ريدة وعائشة، ونقل عن الشافعي أنه قال:
حديث علي عن النبي ﷺ في النهي، وحديث عبد الله بن واقد متفقان، وفيهما دلالة أن علياً سمع النبي عن
رسول الله ﷺ، وأن النهي بلغ عبد الله بن واقد، ودلالة أن الرحصة من النبي ﷺ لم يبلغ علياً ولا عبد الله، ولو
بلغتهما ما حدثا بالنهي، والنهي مسووح.

دف: بتشديد الفاء وفتح الدال أي حاء، قال أهل اللغة: الدافة قوم يسيرون جماعة سيرا ليس بالشديد، كذا قال
ابن حجر. **ادخروا:** بتشديد الدال المهملة أي أحسوا اللحوم إلى ثلاث ليال وتصدقوا بما بقي بعد ذلك.
وتصدقوا بما بقي: فيه إشارة إلى أن النهي عن الأكل فوق ثلاث كان حاصراً بصاحب الأضحية، فأما من أهدي
له أو تصدق عليه فلا، وقد جاء في حديث الزبير عند أحمد وغيره، قلت: يا نبي الله! أرأيت قد بقي المسلمون أن
يأكلوا لحماً تسكهم فوق ثلاث، فكيف نصنع بما أهدي إلينا؟ قال: أما ما أهدي إليكم فتأكلهم

فلما كان بعد ذلك قيل: يا رسول الله! لقد كان الناس ينتفعون في ضحاياهم، يُجْمَلُونَ منها الوَدَكُ وَيَتَّخِذُونَ منها الأسقية، قال رسول الله ﷺ: وما ذاك؟ - أو ^{يدعون} كما قال - قالوا: نَهَيْتَ عن إمساك لحوم الأضاحي بعد ثلاث؟ فقال رسول الله ﷺ: ^{من حلوها جمع سقاء أي القرعة} إنما نهيتكم من أجل الدافّة التي كانت دَفَّتْ حضرة الأضحي، فكلوا وتصدقوا وأذخروا. ^{شك من الراوي}

٦٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أنه أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال بعد ذلك: كلوا وتزودوا وأذخروا. ^{الأمر للاحتياط}

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بالأذخار بعد ثلاث والتزود، وقد رخص في ذلك رسول الله ﷺ بعد أن كان نهى عنه، فقلوه الآخر ناسخ للأول، فلا بأس بالأذخار ^{لنأخر} والتزود من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٦٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن جابر بن عبد الله أخبره أن رسول الله ﷺ كان ينهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال بعد ذلك: كلوا وأذخروا وتصدقوا. ^{في نسخة}

فلما كان بعد ذلك: أي في العام الذي بعد عام النهي كما ورد في حديث سلمة بن الأكوع عند البخاري، وورد عند أحمد وغيره ما يدل على أن حكم السح صدر أيضاً في حجة الوداع، ولعله إنما حطب به هالك ليشيع حكم السح ولا يبقى فيه ريب. قيل: الظاهر أنهم أرادوا توسيع الأمر، فذكروا له ذلك، وقيل: إنهم فهموا أن النهي كان بسبب خاص، وهو الدافّة، وترددوا في أنه هل احتص الحكم به أم صار عاماً؟ فذكروا للنبي ﷺ ما ذكروا، ففتح النبي ﷺ بالرحضة. وما ذاك: أي ما الذي منعه من ذلك؟

من أجل الدافّة: أي من أجل الجماعة التي جاءت إليكم لتوسّعوا عليهم.

وأذخروا: والأمر فيه وكذا في التزود للإباحة. وقد رخص: فهو من قبيل نسخ السنة بالسنة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بأن يأكل الرجل من أضحيته ويدّخر ويتصدق، وما نحبّ له أن يتصدق بأقل من الثلث وإن تصدّق بأقل من ذلك جاز.

باب الرجل يذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى

٦٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن عباد بن ثميم أن عويمر بن أشقر ذبح أضحيته قبل أن يغدو يوم الأضحى، وألّه ذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فأمره أن يعود بأضحية أخرى.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كان الرجل في مصر يُصلي العيد فيه،

صيغة المجهول صفة للمصر

بأن يأكل الرجل: بل يستحب له ذلك كما فعله النبي ﷺ. **ويتصدق:** لقوله تعالى: ﴿ذَكِّرُوا مِنْهَا وَآطَعُوا أَمْرًا﴾ (المائدة: ٣٦) ذلك جاز: وكذا لو لم يتصدق بشيء.

قبل أن يغدو: أي قبل أن يذهب صباحاً إلى المصلي. **عويمر:** هو عويمر - بضم العين وكسر الميم مصغراً - ابن أشقر - بفتح الألف وسكون الشين العجمة بعدها قاف - ابن عوف الأنصاري، وقيل: ابن أشقر بن عدي بن حساء بن مبدول بن عمرو بن عزم بن مازن بن النجار الأنصاري المازني، شهد بدرًا، وروى عنه عباد بن ثميم المازني مرسلًا، كذا قال ابن الأثير في "جامع الأصول"، وقال ابن عبد البر في "شرح الموطأ": لم يختلف عن مالك في هذا الحديث، وظاهره الانقطاع؛ لأن عباداً لم يدرك ذلك الوقت، ولذا رجم ابن معين أنه مرسل، لكن سمع عباد بن ثميم يحكي، وقد صرح به في رواية عبد العزيز الدراوردي عن يحيى بن سعيد عن عباد أن عويمر بن أشقر أخبره. **وأنه ذكر ذلك:** الظاهر أنه معروف، والصميان يعددان إلى عويمر أي أن عويمراً ذكر ذبحه قبل الصلاة لرسول الله ﷺ، فأمره أن يذبح بأخرى، وذهب القاري إلى أنه مجهول والصمير للشان.

بأضحية أخرى: وقع في رواية ابن ماجة [رقم: ٣١٣٨] وابن حبان: أن النبي ﷺ أذن عويمراً أن يضحي بمذبح من المعر، وهو محمول على الخصوصية أو على كونه منسوخاً بلبيل ما في قصة أبي بردة المروية في الصحاح أن النبي ﷺ أحاز له بمذبة، وقال: لن يخرج عن أحد بعدك. **وبهذا نأخذ:** قال شارح "المستدرك": في الحديث أن الأضحية إنما تذبح بعد فراغ الإمام من صلاة العيد سواء ذبح أو لم يذبح، وسواء كان قبل الخطبة أو بعدها، لكن بعدها أحب وإن أقرأ صلاة العيد لعذر إلى العيد حاز أن يصحّي بعد مضي وقت الصلاة، وهذه المراجعة إنما هي يوم النحر خاصة، وفي الثاني والثالث يجوز الذبح قبل الصلاة، وهذا كله لأهل الأمصار، وأما أهل القرى فيجوز لهم =

فذبح قبل أن يصلي الإمام فإنما هي شاة لحم، ولا يجزئ من الأضحية، ومن لم يكن في مصر وكان في بادية أو نحوها من القرى النائية عن المصر فإذا ذبح حين يطلع الفجر أو حين تطلع الشمس أجزأه، وهو قول أبي حنيفة صحة مصر يوم النحر الصادق.

باب ما يُجزئ من الضحايا عن أكثر من واحد

٦٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمارة بن صياد أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا أيوب صاحب رسول الله ﷺ أخبره قال: كنا نُضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته، ثم تباهى الناس بعد ذلك، فصارت مباحة. قال محمد: كان الرجل يكون محتاجاً فيذبح الشاة الواحدة يضحي بها عن نفسه، ...

= بعد طلوع فجر يوم النحر ولو قبل طلوع الشمس، وهذا كله مذبح أبي حنيفة وأصحابه، وقال مالك: وقت ذبح الأضحية إنما يدخل بعد الحطة والصلاة وذبح الإمام، وقال الشافعي: إذا مضى من يوم البحر بعد طلوع الشمس مقدار ما يصلي فيه صلاة العيد والخطبتين بعدها، ويستوي في ذلك عنده أهل المصر والبادية. فإنما هي شاة لحم: [أي شاة ذبحت لأكل اللحم لا لتقرب النحر] يشير إلى ما ورد عن النبي ﷺ: من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن نسك قبل الصلاة فتلك شاة لحم، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٠٠] وغيره. النائية: في نسخة: الغالة أي البعيدة. عمارة: بضم العين وفتح الميم، هو عمارة بن عبد الله بن صياد - بفتح الصاد ونشيد الباء - الأنصاري، أبو أيوب المدني، وقد يُنسب إلى جده صياد، وأبوه هو الذي قيل عنه: إنه الدجال، وثقه ابن معين والنسائي، مات بعد ١٣٠ هـ، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ٣٠].

أيوب: خالد بن زيد الأنصاري. فصارت مباحة: أي ثم صارت الأضحية مقاهرة يتفاحرون بها ويذبحون لكل نفس واحدة فأكثر. كان الرجل إلخ: لما كان أثر أبي أيوب دالاً على أن الشاة الواحدة تجزئ عن الرجل وأهل بيته أو أنه معمول على ما إذا كان الرجل محتاجاً إلى اللحم أو فقيراً لا يجب عليه الأضحية فيذبح الشاة الواحدة عن نفسه، ويُطعم اللحم أهل بيته أو يُشركهم في الثواب، فذلك جائز، فأما الاشتراك في الشاة الواحدة في الأضحية الواحدة فلا، فإن الاشتراك خلاف القيلس. وإنما جوز في البقر والإبل لورود النص من طرق متكررة أنهم اشتركوا في عهد رسول الله ﷺ في البقرة والإبل ولا نص في الشاة فيبقى على الأصل، وأما ما أخرجه الحاكم عن أبي عقيل زهرة ابن سعيد -

فياكل ويطعم أهله، فأما شاة واحدة تُذبح عن اثنين أو ثلاثة أضحية فهذه لا يجزئ، ولا يجوز شاة إلا عن الواحد، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ بالحدّية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

قال محمد: وهذا نأخذ، البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة في الأضحية

- عن حده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ ودعت به أمه ربيب بنت حميد إليه وهو صغير فمسح رأسه، ودعا له، قال: كان رسول الله ﷺ يضحي بالشاة الواحدة عن جميع أهله، قال الحاكم: صحيح الإسناد، فلا يدلّ على وقوعه عن الجماعة، بل معناه أنه كان يضحي ويجعل ثوابها له لأهل بيته، وهذا كما ورد أنه صحى كئيباً عن أمته، وهذه الأخبار ذهب مالك وأحمد والليث والأوزاعي إلى جواز الشاة عن أكثر من واحد، كذا ذكره العيني في "السياسة شرح الهداية" [١٥/١٢ - ١٧].

مع رسول الله: أي حين حصروا لها ورفضوا إحرار العمرة هناك ودعوا الهدايا. بالحدّية: بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتخفيف الباء، كذا قال الشافعي وأهل اللغة وبعض أهل الحديث، وقال أكثر المحدّثين: تشديد الباء، وهما وجهان مشهوران، قال صاحب "مطالع الأموار": هي قرية ليست بكبيرة، وسميت بئر هناك عند مسجد الشجرة على نحو مرحلة من مكة، وكان الضحاة الذين يبيعوا تحت الشجرة يبيع الرصوان يوم الحدّية ألفاً وأربع مائة، وقيل: ألفاً وخمسمائة، وقيل: غير ذلك، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للبووي.

البدنة: بفتح الباء والدال، يُجمع على بدن - بضم الدال وسكوها - هي من النحر والإبل، سميت بذلك لعظم أديمها، ذكره الدميري في "حياة الحيوان"، وقال البووي في "التهذيب": حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه، فالمراد بها البعير ذكراً كان أو أنثى، وأكثر أهل اللغة أطلقوه على الإبل والبقرة. عن سبعة: وكذا عن ستة وثلاثة وخمسة بالطريق الأولى، ولا يجوز عن ثمانية لحديث جابر في قصة الحدّية، أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفي لفظ لمسلم [رقم: ٢٩٤٠]: أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والنحر كل سبعة منا في بدنة، وفي رواية أبي داود [رقم: ٢٨٠٧]: قال النبي ﷺ: النقرة عن سبعة والخزور عن سبعة، وأما ما أخرجه الحاكم عن جابر: "نحرنا يوم الحدّية سبعين بدنة، البدنة عن عشرة"، وأخرج الترمذي [رقم: ٩٠٥] - وقال: حسن غريب - والنسائي [رقم: ٤٣٩٢] عن ابن عباس قال: "كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فحصر الأضحية فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي الخزور عشرة"، فمحمول على الاشتراك في القيمة، لا في التصحية، على أن البيهقي قال: حديث جابر في اشتراكهم في الخزور سبعة أصح، كذا ذكره ابن حجر في "تخرّيج أحاديث الهداية" والعيني في "السياسة" [١٦/١٢].

والهدي متفرقين كانوا أو مجتمعين من أهل بيت واحد أو غيره، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

باب الذبائح

٦٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً كان يرعى لِقْحَةً له بأحد، فجاءها الموت فذكّاها بشظاظ، فسأل رسول الله ﷺ عن أكلها، فقال: لا بأس بما كلوها.

٦٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن رجل من الأنصار أن معاذ بن سعد

والهدي: هدي الحاج المحصر وغيره لحديث جابر فإنه نص فيه، والأصححة بمعا. متفرقين: إجماع. سواء كان السبعة متفرقين من الأجائب أو مجتمعين. أو غيره: من بيوت متعددة، وفيه إشارة إلى الرد على ما حكاه بعض أصحابنا عن مالك أنه جَوَزَ اشتراك أهل بيت واحد وإن زادوا على السبعة، ولم يُجَزَّ اشتراك أهل بيتين وإن كانوا أقل. والذي يفهم من "موطأ يحيى" وشرحه أنه يجوز الاشتراك في القرب والإبل والغنم في الأحر بأن يذبحه أحد منهم ويُشركهم في الأحر، وفي هدي التطوع لا في الأضحية الواجبة والهدي الواجب، وحمل حديث جابر على الاشتراك في الأحر، فإن المحصر بعدو لا يجب عليه هدي فكان الهدي الذي تحروه تطوعاً، لكن لا يغلَى على ناظر كتب الحديث أن صريح بعض الأحاديث تردّه.

أن رجلاً: أي من الأنصار من بني جارية كما في "موطأ يحيى"، قال ابن عبد البر: هو مرسل عند جميع رواة "الموطأ"، ووصله أبو العباس محمد بن إسحاق السراج من طريق أيوب، واليزار من طريق جرير بن حازم كلاهما عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً. لقحة: بكسر اللام وفتحها: ناقة ذات لبن، كذا ذكره السيوطي في "التنوير" [٣٩/٢]. بأحد: بضمين، جبل عظيم يقرب المدينة. فجاءها الموت: أي قرب موتها، وجاءت مقدماته. بشظاظ: بكسر الشين المعجمة وإعجام الظائنين: العود المحذّ الطرف، وفسر في بعض طرق الحديث بالوتد، كذا في "التنوير" [٣٩/٢]. فسأل رسول الله ﷺ: في رواية: فأتى النبي ﷺ. فسأله فأمره بأكلها.

كلوها: أمر بإباحة، إشارة إلى إباحة أكل ما ذبح بالخلد. أخبرنا نافع: أي مولى ابن عمر عن رجل من الأنصار إجماع، روى البحاري هذا الحديث عن القدي عن معمر بن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترعى غنماً يسلم، فأبصرت نشاة موتاً، فكسرت حجراً فذبحتها -

أو سعد بن معاذ أخيره: أن جارية لكعب بن مالك كانت ترعى غنماً له ^{جبل بالمدية} بسَلْع فأصيبت منها شاة، فأدركتها، ثم ذبحتها بحجر، فسُئِل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: ^{حاشاه مقتلات الموت الحاربة} لا بأس بها كلوها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، كل شيء أفرى الأوداج وأمر الدم فذبحت به فلا بأس بذلك إلا السنّ والظفر والعظم، فإنه مكروه أن تذبح بشيء منه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب أنه كان يقول: ما ذُبح به إذا بَضَعَ، فلا بأس به إذا اضْطُرَّت إليه.

بصيغة المجهول

= فقال كعب لأهله: لا تأكلوا حتى آتي النبي ﷺ فأسأله، فأتاه أو بعث إليه من سأله، فأمره بأكملها، ثم روى من طريق جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أحر عبد الله بن عمر: أن جارية لكعب بن مالك ترعى غنماً، الحديث، وابن كعب المذكور في الرواية الأولى هو عبد الله بن كعب، جزم به المزني في "الأطراف"، وروح الخافظ ابن حجر أنه عبد الرحمن بن كعب، وقال الدار قطني: رواه الليث عن نافع سمع رجلاً من الأنصار يخبر عبد الله، وقيل فيه: عن نافع عن ابن عمر، ولا يصح، والاختلاف فيه كثير، وقد اختلف فيه على نافع وأصحابه، وقال الخافظ في "مقدمة فتح الباري": هو كما قال.

أو سعد بن معاذ: قال الزرقاني: كذا وقع على الشك، وذكر معاذ بن سعد بن مندة وأبو نعيم في الصحابة، قاله في "الإصابة" [شرح الزرقاني: ١٠٧/٣] **كلوها:** يُمسِط من الحديث جواز ذبيحة المرأة بلا كراهة.

أفرى الأوداج: الإفرء القطع، والأوداج جمع ودج - بفتحين - وهي عروق تحيط بالخلق، والإهمار الإساءة، كذا ذكره العيني، وفي هذا التعبير إشارة إلى ما ورد: أمر الدم بما شئت، متفق عليه من حديث عدي، وفي رواية ضما من حديث رافع: ما أمر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، وفي رواية ابن أبي شيبة عن المسيّب بن رافع: كل ما أفرى الأوداج إلا سناً أو ظفراً. **أن تذبح:** بصيغة المجهول أو المعروف المحاطب.

إذا يصح: يفتح الباء وتشديد الصاد وتخفيفها أي قطع. **إذا اضْطُرَّت إليه:** بصيغة المجهول المحاطب، الظاهر أنه محمول على ذكاة الاضطرار، فإن ذكاة الاختيار هو قطع الأوداج، وذكاة الضرورة حرج في اليدين أينما كان وهو لا يحلّ عبد القدرة على ذكاة الاختيار، بل بحالة عدم القدرة عليه، بمعنى قوله: ما ذبح به إلخ: أن ما يُذبح به =

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بذلك كله على ما فسرتُ لك، وإن ذبح بسن أو ظفر منزوعين فأفري الأوداج وأفري الدم أكل أيضاً، وذلك مكروه، فإن كانا غير منزوعين فإنما قتلها قتلاً فهي ميتة لا تؤكل، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

منزوعين عن موضعها
من عاترين في موضعها هو ليس بذبح شرعي

— إذا قطع موضعاً من مواضع الحيوان فلا بأس به إذا اضطر إليه، وإن لم يضطر إليه لا يجوز ذلك، وحمله الزرقاني على أن معنى الضبع قطع الخلقوم والودجين، وأن قوله: "إذا اضطررت إليه" متعلق بتعميم مستفاد من كلمة "ما" أي ما ذبح به إذا قطع الأوداج، وإن كان غير حديد فلا بأس به إذا اضطررت إليه وإلا فالمستحب الحديد المشحوذ لحديث: وليحدّ شعرته.

أكل أيضاً: لعموم الأحاديث التي مر ذكرها، ولأن كلاً من السن والظفر، وكذا القرن والعظم آلة جارحة تخرج الدم فيحصل ما هو المقصود، وذكر العيني [البنية: ٥٥٨/١١، ٥٥٩] أن حلة أكل ما ذبح بالسن وغيره مذهب مالك أيضاً، وقال الشافعي وأحمد: للمذوح به ميتة لحديث رافع بن خديج مرفوعاً: أكل الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً، سأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم، وأما الظفر فمُدى الحيشة، أخرجه الأئمة الستة، وهو محمول عندنا على غير المنزوع، فإن الحيشة كانوا يفعلون كذلك إظهاراً للحلالة.

وذلك مكروه: أي ذلك الفعل يعني الذبح بالسن والظفر مكروه، أما السن فلائه عظم وهو زاد إخواننا من الجن، فيجب الاحتراز عن تنجيسه، ولهذا منع عن الاستنحاء به، وذلك متصور في الذبح، وأما الظفر فلائن فيه تشبهاً بالحيشة.

فإنما قتلها قتلاً: قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٨٠/٢]: وقد روي في هذا عن ابن عباس ما قد حدثنا به سليمان بن شعيب حدثنا الحبيب بن ناصح حدثنا أبو الأشعث عن أبي رجاء العطاردي قال: خرجنا حجاجاً فصاد رجل من القوم أرنباً فدفعها لظفره، فشواها فأكلوها ولم أكل معهم، فلما قدمنا المدينة سألت ابن عباس، فقال: "لعلك أكلت معهم؟" فقلت: لا، قال: "أصبحت إنما قتلها حقاً"، أفلا يرى أن ابن عباس قد بين في حديثه هذا المعنى الذي حرّم به أكل ما ذبح بالظفر أنه الخلق؛ لأن ما ذبح به فإنما ذبح بكف فهو مخلوق، فدل ذلك على أنه إنما لم يحرّم الذبح بالظفر المركب في الكف لا المنزوع، وكذلك ما هي عنه مع ذلك من الذبح بالسن، فإنما هو على السن المركبة في الفم؛ لأن ذلك يكون عصاً، فأما السن المنزوعة فلا، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

باب الصيد وما يكره أكله من السباع وغيرها

٦٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع.

٦٤٣ - أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

قال محمد: وهذا نأخذ، يكره أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب

السباع: جمع سبع بضم الباء وإسكانها: الحيوان للفرس، ذكره الدميري. **الخولاني:** ينتح الخاء نسبة إلى حولان، قبيلة بالشام، اسمه عائد الله، ذكره السمعاني. [الأنساب: ٤١٩/٢] **أبي ثعلبة:** هو جرهم، وقيل: حروم، وقيل: ابن ناشب، وقيل: ابن ناشم، وقيل: اسمه عمرو بن حروم، وقيل: غير ذلك، كان ممن بايع تحت الشجرة وأرسله رسول الله ﷺ إلى قومه فأسلموا، ونزل الشام، ومات في رمن معاوية، وقيل: في رمن عبد الملك ٧٥هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٢٩١٦، ١٨٣/٤]، ونسبته إلى خشين - بضم الخاء للمحمة وفتح الشين للمحمة - قبيلة من قضاة، ذكره السمعاني. [الأنساب: ٣٧١/٢] **عبيدة بن سفيان:** ينتح العين ثقة وثقة السامي والعجلي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٨]. **الحضرمي:** ينتح الخاء وسكون الضاد نسبة إلى حضر موت من بلاد اليمن، ذكره السمعاني.

كل ذي ناب: هو الذي يفترس بأنيابه ويعضو كالأسد والذئب والفهد وغير ذلك، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم، وعن بعض أصحاب مالك مباح، وبه قال الشعبي وسعيد بن جبيرة لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمٌ﴾ [الأعام: ١٤٥]، وكذا لا يجوز قتل مخلب من الطير - بكسر الميم - هو للظائر كالظفر للإنسان كالظفر للشاهين والعقاب، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم.

وقال مالك والليث والأوزاعي: لا يجرم من الطير شيء، وقد ورد النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير من حديث ابن عباس، أخرجه مسلم [رقم: ٤٩٩٤] وأبو داود [رقم: ٣٨٠٣] والبخاري، وحالده ابن الوليد أخرجه أبو داود، وعلي بن أبي طالب أخرجه أحمد في "مسنده"، وحار أخرجه الكرخي في "مختصره"، وورد من حديث أبي ثعلبة عند الأئمة الستة [البخاري رقم: ٥٥٣٠، ومسلم رقم: ٤٩٩٠، والنووي رقم: ١٤٧٧، والسنائي رقم: ٤٣٢٥، وأبو داود رقم: ٣٨٠٢، وابن ماجه رقم: ٣٢٣٢] وأبي هريرة عند مسلم [رقم: ٤٩٩٢] وغيره: النهي عن ذي ناب من السباع، وهذه الروايات حجة على من حكم بحلها، وألحق أصحابنا سباع البهائم سباع الطير، كذا في "الساية" للنعبي [٥٧٨، ٥٧٧/١١].

من الطير، ويكره من الطير أيضا ما يأكل الجليف مما له مِخْلَبٌ أو ليس له مِخْلَبٌ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا وإبراهيم النخعي.

باب أكل الضَبِّ

٦٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عبد الله بن عباس، عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيتَ ميمونة زوج النبي ﷺ، فأبى بضَبٍّ مَحْثُودٍ فَأَهْوَى إِلَيْهِ رسول الله ﷺ يده، فقال بعض النسوة اللاتي كنَّ في بيت ميمونة: ^{منهوي} **أَحْبِرُوا** رسولَ الله ﷺ بما يريد أن يأكل منه، فقلن: هو ضَبٌّ، فرفع يده، فقلت: أحرام هو؟ قال: لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي، فأجذني أعافه. قال: فاجتررته فأكلتُ ورسول الله ﷺ ينظرُ.

٦٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنه قال: نادى رجل رسولَ الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في أكل الضب؟.....

من الطير أيضا: لدخوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحَرُمُ عَلَيْهِمُ الْحَيْلَ﴾ (الأعراف: ١٥٧). الجليف: بكسر الجيم وفتح الباء جمع جيفة. وهو قول: أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي أنه يعني الصحابة كانوا يكرهون ما يأكل الجليف، وعن مجاهد أنه سئل عنه فقابه، ذكره ابن حجر في "التهذيب".

الضب: بفتح الضاد وتشديد الباء: حيوان معروف بري، يقال له: سوسمار، كونه باللغة الأردنية. **خالد بن الوليد:** هو ابن حنيفة ابن عباس، أبو سفيان المخزومي، أسلم بعد الحديبية وقبل الفتح، وشهد غزوة مؤتة، مات بمحصر ٢١ هـ، وقيل: بالمدينة، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٢]. أنه دخل إلخ: قال ابن عبد البر: كذا قال يحيى وجماعة من رواة "الموطأ"، وقال ابن بكير عن ابن عباس وخالد: لهما دخلا مع رسول الله ﷺ. [شرح الزرقاني: ٤/٤٥٧] **فأهوى إليه:** أي أمال إليه يده للتناول للأكل. **أخبروا:** أي سئواله اسمه ليعرف حله وحرمة.

فقلن: منهن ميمونة كما عند الطبراني وبقية النساء لم يسمين، كذا ذكره ابن حجر وغيره. **أحرام هو:** أي أعرضت عن أكله لحرمة؟ **أعافه:** بفتح الحاء أي تنسى أكرهه. **ورسول الله إلخ:** الواو حالية، والغرض منه بيان تقريره ﷺ على أكله الدال على حله، فإنه لو كان حراما لمصلحة عن أكله.

قال: **لست بأكله ولا مُحَرَّمه.**

قال محمد: قد جاء في أكله اختلاف، فأما نحن فلا نرى أن يؤكل.

لست بأكله: أي لا أحرمه، ولكن لا أكله لا لتحريمه بل لما مرَّ. **في أكله اختلاف:** أي وردت في حوازي أكله وعدمه أحاديث مختلفة، فإن حديث ابن عمر وكذا حديث خالد المذكورين سابقاً يدلان على الحل من غير كراهة، وحديث عائشة وعلي المذكورين لاحقاً يدلان على النهي والكراهة، وإذا تعارضت الأخبار في الحل وعدمه رُجِّحت أخبار عدمه احتياطاً، قال بعض الأعلام في "شرح مسند الإمام": أخرج أبو دلود [رقم: ٣٧٩٦] عن عبد الرحمن بن شبل: "أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحم الصب"، وفي إسناده إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخيري عنه، قال الحافظ: وحديث ابن عياش عن الشاميين مقبولة، وهؤلاء ثقات شاميون، ولا يلتفت إلى قول الخطابي: ليس إسناده بذلك، وهذا تمسك أبو حنيفة وأصحابه، وقالوا باستناع أكل الصب، وقد وردت أحاديث في أكل الصب بعضها تشتمل على النهي لعل المسح، وبعضها على أن النهي **لأنه** لم يأكل منه ولم ينه عنه، فمن الأول ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعنى والطبراني بإسناد رجاله ثقات عن عبد الرحمن بن حصة: "كنا عند النبي ﷺ في سفر، فسرنا أرضاً كثيرة الصباب فأصبنا صنّاً ودعنا، فيها القُدْر يغلي إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: إن أمة من بني إسرائيل قُتِلَتْ وإني أخاف أن تكون هي، فاكفوها، فكأناها، وفي رواية: "وإن حيا".

ومن الثاني ما أخرجه مسلم [رقم: ٥٠٤٤] عن أبي سعيد أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني في غائط مضى وإنه عام طعام أهلي، فلم يجبه، فقلنا: عاودوه فعاوده، فلم يجبه ثلاثاً ثم ناداه في الثالثة، وقال: يا أعرابي! إن الله لعن على سبط من بني إسرائيل، فمسحهم دواب يذنون على الأرض فلا تدري لعل هذا منها، فليست أكلها ولا أهملها، وعند أبي داود والنسائي من حديث ثابت بن ودبة نحو ذلك. فلما كانت الأحاديث في الصب كما ترى اختلف العلماء في أكله، فمذهب من حرمه حكاية عياض عن قوم، ومنهم من كرهه وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ونقله ابن المنذر عن علي، ومنهم من قال بإباحة أكله، وهو قول الجمهور، وقالوا: في الأحاديث التي وردت النهي فيها لعل المسح ليس فيها ما يدل على الحرم بأن الصب ممسوخ، وإنما توقف في ذلك، وهذا لا يكون إلا قبل أن يعلم الله بيه أن الممسوخ لا ينسل، ولهذا أجاب الطحاوي، ثم أخرج عن ابن مسعود: سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير وهي مما مسخ، قال: إن الله لا يهلك قوماً أو يمسح قوماً فيجعل لهم مسلاً، فلما علم أن الممسوخ لا ينسل له وكان **لأنه** يستقذره فلا يأكله ولا يحرمه وأكل على ما دلته دل على الإباحة، وتكون الكراهة تنزيهية في حق من يتقذره، ورجح الطحاوي إباحة أكله، ونقل الشيخ يري زاده في "شرح الموطأ" لحمد عن العيني أنه قال: الأصح أن الكراهة عند أصحابنا تنزيهية لا تحريمية للأحاديث الصحيحة أنه ليس بخرام.

٦٤٦ - أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عائشة، أنه أهدى لها صَبَّ، فأناها رسول الله ﷺ فسألته عن أكله فنهاها عنه، فجاءت سائلة فأرادت أن تُطعمها إياه، فقال لها رسول الله ﷺ: **أُطْعِمَيْهَا مِمَّا لَا أُكَلِّين؟**

٦٤٧ - أخبرنا عبد الجبار، عن ابن عباس الهمداني، عن عزيز بن مرثد، عن الحارث،

عن عائشة: هذه الرواية منقطعة، فإن النخعي لم يسمع من عائشة شيئاً كما ذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٢٥، ١/١٧٦]، وقد وجدنا هذا الحديث في "مسند الإمام أبي حنيفة" الذي جمعه الخصمكي، وفي "مسند" الذي جمعه الخوارزمي هكذا: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكذا أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢/٢٩٠] ونقل عن محمد أنه احتج بهذا الحديث على كراهة أكل الصب وقال: قد دلَّ ذلك على أن رسول الله ﷺ كره لنفسه ولغيره أكل الصب فبذلك نأخذ، ثم أحاب عنه الطحاوي بقوله: قيل له: ما في هذا دليل على ما ذكرت، فقد يجوز أن يكون كره أن يُطعمه السائل لأهلاً إنما فعلت ذلك من أجل أنها عاقته، ولو لا أنها عاقته لما أطعمته إياه فأراد النبي ﷺ أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله إلا من حرم الطعام كما قد روي أنه عي عن أن يُتصدق بالتمر الردي.

فجاءت سائلة: في رواية الطحاوي، فجاء سائل. **أُطْعِمَيْهَا:** من باب الإطعام مع همة الاستفهام للرحم والملام. **الهمداني:** بالفتح نسبة إلى همدان، فيلة. **عن عزيز:** على وزن فعل - ثلاثين معجمتين بينهما باء تحتية مثناة لوها عين مهمله - ابن مرثد - بفتح الميم والثاء للثنية بينهما راء مهمله ساكنة - عن الحارث عن علي بن أبي طالب إلخ، هكذا وجدنا العبارة في كثير من النسخ، وفي بعضها عن أبي عباس مكان عن ابن عباس، وفي بعضها مكانه عن ابن عيسى - تشديد الياء للثنية التحتية بعد العين المهمله آخره شين معجمة - والذي أظن أن هذا كله تصحيف، والصحيح عبد الجبار بن عباس الهمداني.

قال في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٣٥٣، ٣/٢٩٨]: عبد الحارث بن العباس الشامي الهمداني الكوفي، وشيخه جليل باليمن، روى عن أبي إسحاق السبيعي وعدي بن ثابت وسلمة بن كهيل وفيس بن وهب وعون وعثمان ابن العيرة الثقفي وغريب بن مرثد المشرقي وعدة، وعنه ابن المبارك وإسماعيل بن محمد بن حنادة ومسلم بن قتيبة وإبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، وأبو أحمد الزبيري والحسن بن صالح ووکیع وغيرهم، قال عبد الله ابن أحمد عن أبيه: أرجو أن لا يكون به بأس، وكان بشيع، وقال ابن معين وأبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال الزائر: أحاديثه مستقيمة، وقال العجلي: صويلح، لا بأس به. وفي "أساب السمعاني" [٣/٣٩٥] بعد ذكر أن الشامي نسبة إلى شبام بلدة - باليمن بكسر الشين المعجمة بعدها باء موحدة - =

عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه غي عن أكل الضبّ والضبع.
قال محمد: فتركه أحب إلينا، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب ما لفظه البحر من السمك الطافي وغيره

٦٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر

= المشهور بالنسبة إليها عبد الجبار بن عباس الشامي الحمداي من أهل الكوفة، يروي عن عون بن أبي حنيفة وعطاء بن السائب، وروى عنه ابن أبي زائدة والكوفيون، كان عالياً في التشيع، وفيه أيضاً بعد ما ذكر المشرقى وصبطه بفتح الميم وسكون الشين المعجمة وكسر الراء للمهمله في آخره قاف، نسبة إلى مشرق بطن من همدان، والمشهور بالنسبة إليه عريب بن مرثد المشرقى الحمداي، يروي المقاطيع، روى عنه عبد الجبار بن العباس الشيباني. ومنه يُعلم أن شيخ عبد الجبار اسمه عريب لا عزيز فليحذر هذا المقام. وأما الحارث فهو ابن عبد الله الأعور الحمداي الكوفي، روى عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وعنه الشعبي وأبو إسحاق السبيعي وعطاء بن أبي رباح وجماعة، كذبه الشعبي على ما أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه" وأبو إسحاق وعلي بن المدين وغيرهم، وثقته يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان غالباً في التشيع، وأما في الحديث، مات ٦٥هـ، وقال أحمد بن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي وثقني عليه، قيل له: قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث، وإنما كان كذبه في رأيه، قال الذهبي: النسائي مع تعنته في الرجال قد احتج به، والجمهور على توثيقه مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه يكذب في حكاياته لا في الحديث، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٢١٠، ٤٧٠/١، ٤٧١].

والضبع: هو كالشع وزناً، ويقال له: كفتار [بالفارسية] وهو حلال عند الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وكرهه مالك، والمكره عنه ما يأثم أكله ولا يُقطع بتحريمه، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يجل أكله، وبه قال سعيد بن المسيب والثوري محتجّين بأنه ذو ناب، كذا ذكره الذميري، وقد ورد النهي عن أكله في روايات عديدة أخرجهما الترمذي وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وغيرهم، كما بسطه العيني في "الباية" [١١/٥٨٠، ٥٨١] مع الجواب عما استدلل به المحالفون.

لفظه البحر: أي رماه على الساحل ونحوه. **الطافي:** يقال: طفا الشيء فوق الماء يطفو طفوفاً إذا علا، ومنه السمك الطافي، وهو الذي يموت في الماء ويعلو على الماء ولا يرسب، كذا في "المغرب" وغيره. **عبد الرحمن:** قال القاري: قيل: ليس لعبد الرحمن هذا حديث غير هذا في "الموطأ"، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

عَمَّا لَفْظَهُ الْبَحْرُ، فَتَهَا عَنْهُ، ثُمَّ انْقَلَبَ فِدْعًا بِمَصْحَفٍ فَقَرَأَ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾، قَالَ نَافِعٌ: فَأَرْسَلَنِي إِلَيْهِ أَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ فَكَلَّهُ.

(المائدة: ٩٦)

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيَقُولُ ابْنُ عَمْرِو الْآخَرُ نَأْخِذُ، لَا بَأْسَ بِمَا لَفْظَهُ الْبَحْرُ وَمَا حَسَرَ عَنْهُ الْمَاءُ
بِكسر الحاء أي الماء
إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ الطَّافِي، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقْهَانَا صَلَّى.

عَمَّا لَفْظَهُ الْبَحْرُ: أي رماء البحر على الساحل، من أكلت الثمرة ولفظت الثواة أي رميتها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَلْقَظُ مِنْ فَوَاقٍ إِلَّا لَدُنْهِ رَجِيبٌ عَيْنٌ﴾ (ق: ١٨)، وإطلاق اللفظ على الملقوظ؛ لأنه مرمر من القم. **ثُمَّ انْقَلَبَ:** انصرف إلى بيته، ورجع إلى أهله كما يُعلم مما ذكره السيوطي في "الدر المنثور": أخرجه ابن عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن عساكر عن نافع أن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل ابن عمر عن حيتان ألقاها البحر، فقال: أمانة هي؟ قال: نعم، فيها، فلما رجع عبد الله إلى أهله أخذ المصحف فقرأ سورة المائدة فأتى على هذه الآية ﴿وَطَعَامُهُ﴾ (المائدة: ٩٦) فقال: طعامه هو الذي ألقاه فألقته فمره يأكله، وبه يظهر ما في كلام القاري حيث فسر "انقلب" بقوله: "أي رجع عن قوله". **وطعامه:** [بعده: ﴿فَمَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ وَحُزْمًا عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (المائدة: ٩٦)] قال أبو هريرة: طعامه ما لفظه ميتاً، أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم مرفوعاً وموقوفاً، وقال أبو بكر الصديق: صيده ما حوت عليه وطعامه ما لفظه عليك، أخرجه أبو الشيخ، وفي رواية عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم عنه: صيد البحر ما بصطاده بأيدينا، وطعامه ما لائه البحر، ومثله أخرجه البيهقي وغيره عن ابن عباس، وفي الباب آثار أخر مذكورة في "الدر المنثور". **فأرسلني إليه:** إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة **ليس به بأس:** بيان للمرسى به أي بهذا الحكم.

حسر عنه: انكشف عنه الماء ونصب. **يكره من ذلك الطافي:** لما أخرجه أبو داود [رقم: ٣٨١٥] وابن ماجه [رقم: ٣٢٤٧] عن يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: ما ألقى البحر أو جرر عنه فكلوه" وما مات فيه وطعم فلا تأكلوه، وأعله البيهقي بإسناد صحيح بن سليم وقال: إنه كثير الوهم سيئ الخط، وقد رواه غيره موقوفاً، ورواه العيني بأنه أخرج له الشبان وهو ثقة، وراد الرفع، وأخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: ما اصطدعوه وهو حي فكلوه، وما وجدعوه ميتاً طافياً فلا تأكلوه، وفي رواية الطحاوي في "أحكام القرآن: ما حرر عنه البحر فكل، وما ألقى فكل، وما وجدعوه ميتاً طافياً فوق الماء فلا تأكل.

قول أبي حنيفة: وهو قول حار وعلي وابن عباس وسعيد بن المسيب وأبي الشعثاء والنخعي وطاوس والزهري، ذكر عنهم ذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وغيرهما، وأخرج الدارقطني والبيهقي بإسناد الطائي عن أبي بكر وأبي أيوب، ومنه قال الشافعي ومالك وأحمد وبعض التابعين أخذوا من إطلاق حديث: هو الظهور مؤدء وجلل مبدته -

باب السمك يموت في الماء

٦٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد الجاري بن الجار قال: سألت ابن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضاً، ويموت صرداً - وفي أصل ابن الصواف: يكسر الحاء جمع الحوت ^{بفتح الحاء أي برداً} ويموت برداً - قال: ليس به بأس. قال: وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقول ^{مكان: ويموت صرداً} مثل ذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا ماتت الحيتان من حرّ أو برد أو قتل بعضها بعضاً فلا بأس بأكلها، فأما إذا ماتت ميتة نفسها فطفت يكره من السمك، فأما سوى ذلك ^{علت على الماء} فلا بأس به.

باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ^{معى الذبح}

٦٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا نُجِرَت النَّاقَةُ

= وحديث: أحلت لنا ميتتان ودمان، أما الميتتان فالسمك والحراد، وأما الدمان فالكبد والطحال، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٣٣١٤] وأحمد [رقم: ٥٧٢٣، ٩٧/٢] وعبد بن حميد والدارقطني [رقم: ٢٥، ٢٧١/٤] وابن مردويه وغيرهم، وأجاب عنه أصحابنا بأن ميتة البحر ما لفظه البحر أو انحسر الماء منه ليكون موته مضافاً إلى البحر، لا ما مات فيه حتف أنفه من غير أفة وطفاً على الماء، كذا في "الناية" [٦٠٩/١١] و"الدرية".

سعيد الجاري إله: هكذا وجد في نسخ عديدة، وفي موطأ يحيى عن سعيد الجاري مولى عمر بن الخطاب، وذكره السمعاني في اسمه سعد يعرباء، حيث ذكر أن الجاري نسبة إلى الحار بلدية على الساحل بقرب المدينة البوية، والمنسب إليها سعد بن بول الجاري، كان عاملاً عمر، روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر، وعنه زيد بن أسلم، وكذا سماه ابن الأثير الحزري في "جامع الأصول". أصل ابن الصواف: أي في نسخة "الموطأ" لابن الصواف وهو من المشايخ، أو قتل بعضها: مصدر مضاف معطوف على حرّ أو فعل ماضٍ وما بعده فاعل معطوف على فعل سابق. ميتة نفسها: بكسر الميم أي ماتت من غير أفة جارحة، بل بموته نفسه. الجنين: هو الولد ما دام في بطن أمه.

فَذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِهَا ذَكَاةُهَا إِذَا كَانَ قَدْ تَمَّ خَلْقُهُ وَتَبَتَّ شَعْرُهُ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا ذُبِحَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ.

٦٥١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَسِيطٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ذَكَاةُ مَا كَانَ فِي بَطْنِ الذَّبِيحَةِ ذَكَاةُ أُمِّهِ إِذَا كَانَ قَدْ نَبَتَ شَعْرُهُ وَتَمَّ خَلْقُهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ، فَذَكَاتِهِ فِي ذَكَاةِ أُمِّهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ،

مَا فِي بَطْنِهَا: فِي "مَوْطَأٍ يَجِيءُ": فَذَكَاةُ مَا فِي بَطْنِهَا فِي ذَكَاتِهَا. ذَكَاتُهَا: لِأَنَّهُ جَرَى مِنْهَا، فَذَكَاتُهَا ذَكَاةُ لَحْمِهَا جَمِيعَ أَجْزَائِهَا. فَإِذَا خَرَجَ: حَمْلُهُ الْقَارِي عَلَى خُرُوجِهِ حَالَةَ الْحَيَاةِ حَيْثُ قَالَ: فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا أَيْ حَيًّا ذُبِحَ أَيْ اتَّفَقَ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ أَيْ دَمُ الْمَذْبُوحَةِ مِنْ جَوْفِهِ أَيْ جَوْفِ الْجَنِينِ الشَّامِلِ لِحَلْقِهِ وَأَوْدَاجِهِ، وَالظَّاهِرُ مَا ذَكَرَهُ الزُّرْقَانِيُّ حَيْثُ قَالَ: فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ ذُبِحَ أَيْ نَدِبًا كَمَا يَفِيدُهُ السِّيَاقُ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ، فَذُبِحَ إِثْمًا هُوَ لِإِنْقَاتِهِ مِنَ الدَّمِ لَا لِتَوَقُّعِ الْحُلِّ عَلَيْهِ، وَهَذَا جَاءَ بِمَعْنَاهُ مَرْفُوعًا، رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: ذَكَاةُ الْجَنِينِ إِذَا أَشْرَ ذَكَاةُ أُمِّهِ، وَلَكِنَّهُ يُذْبَحُ حَتَّى يَنْصَابَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّمِ، وَيُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَفَعَهُ: ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ أَشْرَ أَوْ لَمْ يَشْرَ، لَكِنْ فِيهِ مَبَارَكٌ بِنِ مَحَمَّدٍ ضَعِيفٌ، وَلِتُعَارِضَهُمَا لَمْ يَأْخُذْ بِهِمَا الشَّافِعِيُّ، فَقَالُوا: ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ مَطْلَقًا، وَأَمَّا الْحَنَفِيُّ فَقَالُوا: وَلَا مَطْلَقًا، وَمَالِكٌ أَلْفَى الثَّانِي لَضَعْفِهِ وَأَخَذَ بِالْأَوَّلِ لِاعْتِنَاؤِهِ بِالْمَوْقُوفِ، فَقَبِلَ بِهِ حَدِيثُ: ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ. [شرح الزُّرْقَانِيُّ: ١٠٩/٣]

إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ: يَعْنِي إِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ الذَّبِيحَةِ حَيًّا مَيِّتَ فَإِنْ كَانَ تَامَ الْخَلْقُ نَابَتِ الشَّعْرُ يُوَكِّلُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامَ الْخَلْقُ فَهُوَ مُضَعَفٌ لَا يُوَكِّلُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَاللِّثَّ وَأَبُو ثَوْرٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ مَحْلَةً مَطْلَقًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُوَكِّلُ مَطْلَقًا، وَبِهِ قَالَ زُهْرٌ وَالْحَسَنُ بْنُ زَيْدٍ، فَإِنْ خَرَجَ حَيًّا ذُبِحَ اتَّفَاقًا، وَدَلِيلٌ مِنْ قَالَ بِالْحُلِّ مَطْلَقًا أَوْ مَقِيدًا بِشَمَامِ الْخَلْقَةِ حَدِيثُ: ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ، رَوَاهُ أَحَدُ عَشَرَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ. الْأَوَّلُ: أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ بِالْفَلْظِ الْمَذْكُورِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُ وَابْنُ حِبَانَ وَأَحْمَدُ. الثَّانِي: جَابِرٌ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبُو يَعْلَى. الثَّالِثُ: أَبُو هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَفِي سَنَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَظِيُّ مَثْنً عَلَى ضَعْفِهِ، وَالدَّارِ قُطَنِي وَفِي سَنَدِهِ عُمَرُو بْنُ قَيْسٍ ضَعِيفٌ. الرَّابِعُ: ابْنُ عُمَرَ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْحَاكِمُ وَالدَّارِ قُطَنِي وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ. الْخَامِسُ: أَبُو أَيُّوبَ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الْحَاكِمُ. السَّادِسُ: ابْنُ مَسْعُودٍ، أَخْرَجَ حَدِيثَهُ الدَّارِ قُطَنِي، وَرِجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ. السَّابِعُ: ابْنُ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهُ الدَّارِ قُطَنِي. الثَّامِنُ: كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، حَدِيثُهُ عَبْدِ الطَّلْحَانِيِّ. التَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ: أَبُو أُمَامَةَ وَأَبُو الدَّرْدَاءُ، حَدِيثُهُمَا عِنْدَ الزُّبَيْرِ وَالطَّلْحَانِيِّ. الْخَادِي عَشْرَ: عَلِيٌّ، حَدِيثُهُ عِنْدَ الدَّارِ قُطَنِي، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: لَمْ يَرَوْا أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَنِينَ لَا يُوَكِّلُ -

فأما أبو حنيفة فكان يكره أكله حتى يخرج حياً فيذكي، وكان يروي عن حماد عن
 إبراهيم أنه قال: لا تكون ذكاة نفس ذكاة نفسين.
يذبح أبو حنيفة ابن أبي سليمان

باب أكل الجراد

٦٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الجراد، فقال: في نسخة: أمروا وَدِدْتُ أَنْ عِنْدِي قَفْعَةٌ مِنْ جَرَادٍ فَأَكُلَ مِنْهُ.
 قال محمد: وهذا نأخذ، فجرادٌ ذكي كله لا بأس بأكله إن أخذ حياً أو ميتاً،

= إلا باستثناء الذكاة إلا عن أبي حنيفة ولا أحسب أصحابه وافقوه، وفيه نظر، فقد وافقه من أصحابه رفر
 والحسن وشيخ شيخه إبراهيم النخعي، واختار هذا القول أيضاً ابن حزم الظاهري، وقال: لا يترك القرآن وهو
 قوله تعالى: ﴿أَحْرَمْتُ عَلَيْكُمْ الْحَيْثُ﴾ (الثالثة: ٣) بالخير للمذكور.

وأجاب في "المبسوط" بأن حديث ذكاة الجنين ذكاة أمه لا يصح، وفيه نظر، فإن الحديث صحيح وضعف بعض
 طرقه غير مضى، وذكر في "الأسرار" أن هذا الحديث لعله لم يبلغ أبا حنيفة فإنه لا تأويل له ولو بلغه لما حالقه،
 وهذا حسن، وذكر صاحب "العناية" وغيرها أنه روي ذكاة الجنين ذكاة أمه، بالنصب فهو على التشبيه أي
 كذكاة أمه كما يُقال: لسان الوزير لسان الأمير، وفيه نظر، فإن المحفوظ عن أئمة الشأن الرفع، صرح به
 المنذري، وبوضحه ما ورد في بعض طرق أبي سعيد الخدري: قال السائل: يا رسول الله! إنا ننحر الإبل والناقة
 ومذبح البقر فنجد في بطنها الجنين أفلقناه أم نأكله؟ فقال: كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه، وبالجملة فقول
 من قال بموافقة الحديث أقوى، هذا ملخص ما ذكره العيني في "النهاية".

لا تكون إلخ: هذا استبعاد بمجرد الرأي، فلا عيرة به بمقابلة النصوص، ولعلها لم تبلغه أو حملها على غير معناها.
 الحراد: يفتح الحميم حيوان معروف، ذكر الترمذي في "توادره" أنه حُلِقَ من العظيمة التي فصلت من خلق آدم، ومن
 ثم ورد أن أول الخلق هلاكاً الجراد، أحرجه أبو يعلى وغيره، والكلام فيه مبسوط في "حياة الحيوان".

قَفْعَةٌ: يفتح القاف وسكون الغاء، فعين مهملة، شيء شبيه بالزنبيل، قاله القاري.

وهذا نأخذ: قال الدميري في "حياة الحيوان": قالت الأئمة الأربعة بجملة سواء مات حتف أنفه أو بذكاة أو
 باصطياد مجوسي أو مسلم قطع منه شيء أو لا، وعن أحمد إذا قتلته اليد لم يؤكل، وعن مالك إن قطع رأسه حلّ
 وإلا فلا، والدليل على عموم حله حديث: أحلت لنا ميتتان ودمان الكبد والطحال والسملك والحراد، رواه
 الشافعي والبيهقي والدارقطني. ذكي كله: أي مذبوح كله أي في حكمه.

وهو ذكي على كل حال، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

باب ذبائح نصارى العرب

٦٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد الديلي، عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن ذبائح نصارى العرب، فقال: لا بأس بها، وتلا هذه الآية: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَبِإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٥١).

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية.

نصارى العرب: دبح الكتابي حلال، حربياً كان أو دميماً، عربياً كان أو غيره.

عن عبد الله: قال الخافظ ابن حجر العسقلاني في "الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف": هذا مقطوع؛ لأن ثوراً لم يلق ابن عباس، وإنما أخذه عن عكرمة فحذفه مالك، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس قال: "كلوا ذبائح بني تغلب وتروحووا لنساءهم".

ذبائح نصارى العرب: أي العرب الذين تصبروا، ومنهم قوم معروفون بـ "بني تغلب"، وإنما سئل عنه وإن كان إطلاق قوله تعالى: ﴿وَعَطَّامُ الْإِيْنِ أَوْتُوا الْكِتَابَ جَلَّ لَكُمْ﴾ (مائدة: ٥) أي ذبائحهم عاماً؛ لأن نصارى العرب ليسوا من أهل الكتاب حقيقة، فإهم ليسوا من بني إسرائيل الذين هم أهل التوراة والإنجيل فكان مظنة أن لا يحل ذبائحهم، فأجاب ابن عباس بأنه لا بأس بما أخذ من عموم الآية، وقرأ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَبِإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ إشارة إلى أن الخطأ في هذه الآية إلى العرب، وغرضه سبحانه وتعالى منه أن من تولى اليهود والنصارى من العرب وأخذ بشرائعهم وعمل حسب عملهم فهو منهم، فنصارى العرب إذا تدبوا بدين النصارى صاروا منهم حكماً وإن لم يكونوا منهم حقيقة، فدخلوا في عموم الآية المذكورة، وبهذا ظهر سحافة ما قال الزرقاني: لعل مراده تلاوتها لغا وإن حاز أكل ذبائحهم لكن لا ينبغي للمسلم أن يتخذهم ذبائحين؛ لأن في ذلك موالة لهم. [شرح الزرقاني: ١٠٨/٣] فإن هذا التوجيه يقتضي أن يكون قراءة الآية أمراً على حدة.

وتلا هذه الآية: تماماً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِكَ يَعْشَوْنَ أُولَئَاءَ يَعْشَوْنَ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَبِإِنَّهُمْ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٥١).

باب ما قتل الحجر

بسم الله عليه

٦٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع قال: رميت طائرين بحجر وأنا بالجوف، فأصبتهما، فأما أحدهما فمات، فطرحه عبد الله بن عمر، وأما الآخر فذهب عبد الله يذكيه بقذوم فمات قبل أن يذكيه فطرحه أيضاً.

قال محمد: وهذا نأخذ، ما رمي به الطير، فقتل به قبل أن تدرك ذكاته لم يؤكل، إلا أن يحرق أو يضرع، فإذا حرق أو بضرع فلا بأس بأكله، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

باب الشاة وغير ذلك تُذكي قبل أن تموت

٦٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن أبي مرة أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحها فتحرك بعضها، فأمره بأكلها،

بعد دعائها

بالجوف. بضم الحيم وضم الراء وسكون الراء، موضع بقرب المدينة. فطرحه: لأنه صار ميتة فإن الحجر أصابه بقله. بقذوم: يفتح القاف وصم الدال: آلة مشهورة للمحار. أن تدرك: بصيغة المخول، فما بعده مرفوع، أو بالمعروف مما بعده منصوب. إلا أن يحرق: من الحرق بمعنى القطع وهو بالراء المهملة، وفي بعض النسخ: يحرق بالمعجمة، وفي بعضها حرق بالمعجمة آخره فاء.

أبي مرة: بضم الميم وتشديد الراء هو مولى أم هانئ، ويقال: مولى عتيق بن أبي طالب. عن شاة: قال القاري: هي كانت مريضة أو مضروبة ونحوها، وهذا مجرد احتمال لا يشفي العليل، وحقيقة الواقعة في المتردية، فهي رواية عند ابن عبد البر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال: "كانت عناق كريمة، فكرهت أن أدنعها فلم ألبث أن ترددت فذنعها، فركضت برجليها" فتحرك بعضها فأمره أبو هريرة أن يأكلها، ذكره الزرقاني (١٠٨/٣).

فأمره بأكلها: أي لأن الحركة دليل الحياة فيكون مذكي، وبواقفه ما أخرجه ابن جرير عن علي قال: "إذا أدركت ذكاة الموقوفة والمتردية والطليحة وهي تتحرك يداً أو رجلاً فكلها".

ثُمَّ سَأَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْمِئْتَةَ لَتَتَحَرَّكُ، وَهَاهَا.

فلا يعيد دعها

قَالَ مُحَمَّدٌ: إِذَا تَحَرَّكَتْ تَحَرَّكَتْ أَكْبَرَ الرَّأْيِ فِيهِ وَالظَّنُّ أَنَّهُا حَيَّةٌ أَكَلْتُ، وَإِذَا كَانَ تَحَرَّكُهَا شَيْئاً بِالْإِحْتِلَاجِ، وَأَكْبَرَ الرَّأْيِ وَالظَّنُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُا مِئْتَةٌ لَمْ تَوْكُلْ.

بالضرب الأعمى

باب الرجل يشتري اللحم فلا يدري أَذْكِيٌّ هُوَ أَمْ غَيْرُ ذِكِيٍّ

٦٥٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نَاساً مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَأْتُونَ بِلُحْمَانِ فَلَا نَدْرِي هَلْ سَمَوْا عَلَيْهَا

بأن السوال

أَمْ لَا؟ قَالَ: فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَوْا اللَّهُ عَلَيْهَا،

عند الأكل

وَهَاهَا: أَيُّ عَنْ أَكْلِهَا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَافَقَ زَيْدًا عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ خَالَفَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَلِيهِ الْأَكْثَرُ. [شرح الزرقاني: ١٠٨/٣، ١٠٩] أَنَّهُ حَيَّةٌ: أَيُّ كَانَتْ حَيَّةً قَبْلَ الدَّبْحِ.

فَلَا يَدْرِي: أَيُّ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ اللَّحْمَ مِنَ الْخِيَوَانِ الْمَذْبُوحِ الشَّرْعِيٍّ أَمْ لَا. عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ إِنْ: [هو عروة بن الزبير بن العوام] لَمْ يَخْتَلَفْ عَنْ مَالِكٍ فِي إِرْسَالِهِ، وَتَابِعَهُ الْحَمَادَانِ وَابْنُ عَيْنَةَ وَيَعْقِبُ الْقَطَّانُ عَنْ هِشَامٍ، وَوَصَلَهُ الْحَمَارِيُّ فِي "الذَّبَالِخِ" مِنْ طَرِيقِ أَسَامَةَ بْنِ حَقِصِ الْمَدِينِيِّ، وَفِي "التَّوْحِيدِ" مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ سَلِيمَانَ الْأَحْمَرِ، وَفِي "الْبُيُوعِ" مِنْ طَرِيقِ الطَّفَاوَيْيِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سَلِيمَانَ، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ الدَّارِ قُطَيْبِيُّ: وَإِرْسَالُهُ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ يَعْنِي لِأَنَّ رَوَاتِهِ أَضْبَعُ وَأَحْفَظُ، وَأَحْيَبُ بَأَنَ الْحُكْمِ لِلْوَصْلِ إِذَا زَادَ عَدَدُ مَنْ وَصَلَ عَلَى مَنْ أُرْسِلَ وَاحْتَفَتْ بِقُرْبَةِ تَقْوَى الْوَصْلِ كَمَا هَهُنَا، إِذْ عُرْوَةُ مَعْرُوفٌ بِالرَّوَايَةِ عَنْ عَائِشَةَ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَقَالَ: إِنَّ هِشَامًا حَدَّثَهُ عَنْ عَلَى بْنِ أَبِي الْجَوْهَيْنِ مَرْسَلًا وَمَوْصُولًا، كَذَا فِي "شرح الزرقاني" [١٠٥/٣].

فَقِيلَ: عَبْدُ الْحَمَارِيِّ فِي الذَّبَالِخِ: إِنَّ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، وَفِي آخِرِهِ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانُوا أَيُّ الْقَوْمِ السَّائِلُونَ حَدِيثِي عَمْدَ الْكَفْرِ. إِنَّ نَاساً: عِنْدَ النَّسَائِيِّ: إِنَّ نَاساً مِنَ الْأَعْرَابِ. يَأْتُونَنَا بِلُحْمَانِ: بضم اللام جمع لحم، وَفِي رَوَايَةٍ: يَأْتُونَنَا. سَمَوْا اللَّهُ عَلَيْهَا: قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي "حَوَاشِي الْمَشْكَاةِ": هَذَا مِنْ أَسْلُوبِ الْحَكِيمِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُمْ: لَا تَقْتَمُوا بِذَلِكَ، وَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ وَالَّذِي يَهْكُمُ الْآنَ أَنْ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ. [شرح الزرقاني: ١٠٦/٣] وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّ تَسْمِيَتَهُمْ عَلَى الْأَكْلِ قَائِمَةٌ مَقَامَ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الدَّبْحِ، بَلْ طَلَبُ التَّسْمِيَةِ الَّتِي لَمْ تَعُدْ وَهِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الْأَكْلِ، وَاسْتَدْلُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ دَهَبٍ إِلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الدَّبْحِ =

ثم كلوها، قال: وذلك في أول الإسلام.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة إذا كان الذي بأيها مسلماً أو من أهل الكتاب، فإن أتى بذلك مجوسي وذكر أن مسلماً ذبحه أو رجلاً من أهل الكتاب ^{من اليهود والنصارى} لم يصدق ولم يؤكل بقوله.

باب صيد الكلب المعلم

٦٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: في الكلب المعلم: كل ما أمسك عليك، وإن قتل أو لم يقتل.

= ليس بشرط للحل حتى لو ترك التسمية عامداً حل، فإنه لو كانت التسمية شرطاً لما أمرهم النبي ﷺ بالأكل عند الشك فيها، وأجاب عنه العيني وغيره من أصحابنا: أن هذا الحديث دليل لنا، فإنهم لما سألوا عن حالة اللحم الذي شك في التسمية فيه علم أنه كان من المعروف عندهم اشتراط التسمية وإلا لما سألوه، وإنما أمرهم بالأكل إشعاراً بأن الظاهر من حال الذابح المسلم أن لا يدع التسمية، فكانه قال: إنكم لتسم عامورين لحصول التيقن والتجسس لإبرائه إلى الوسوسة والهرج، فسموا الله عند الأكل، وكلوا ولا تلقوا أنفسكم في الشك والوسوسة. قال: الضعيف راجع إلى مالك كما صرح به في "موطأ يحيى"، قال مالك: وذلك في أول الإسلام.

في أول الإسلام: كأنه يشير إلى أنه لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على عدم وجوب التسمية عند الذبح، فإنه كان في أول الإسلام قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِشْقٌ﴾ (الأعام: ١٢١)، وقال ابن عبد البر: هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يُعرف وجهه، والحديث نفسه يردّه؛ لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل، فدل على أن الآية كانت قد نزلت، وأيضاً اتفقوا على أن الآية مكّية، وأن هذا الحديث بالمدنية، وأن المراد أهل ياديتها. أقول: في الوحه الأول نظر، فإن الآية لا تدل على التسمية عند الأكل بل على التسمية عند الذبح فلا دلالة لسياق الحديث على ما ذكره، والحق أن سياق الحديث لا يثبت ما أثبتوه من عدم اشتراط التسمية بل اشتراطه كما ذكرنا. مجوسي: وكذا الثوري وغيره من الكهفار غير أهل الكتاب. لم يصدق: أي ذلك الكافر في قوله، ولم يؤكل المذبوح بمجرد قوله، فإن قول الكافر غير مقبول في باب الذبائح والخل والحرمه.

في الكلب المعلم: بصيغة المفعول من التعليم، وهو الذي إذا رُحِر امرح، وإذا أرسل أطاع، والأصل في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمُ الطَّيَاطُ وَمَا عَلَّمْتُمُ مِنَ الْحَوَارِجِ مَكَلِّينَ يُعَلِّمُونُ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُوا عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (المائدة: ٤). وإن قتل: لكن إذا لم يقتل وأدركه صاحبه حيّاً يحتاج إلى التذكية.

قال محمد: وبهذا نأخذ، كل ما قُتل وما لم يُقتل إذا ذُكِّيت ما لم يأكل منه، فإن أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه، وكذلك بلغنا عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رضي الله عنهم.

باب العقيدة

٦٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم،

ذُكِّيت. متعلق بـ "ما لم يقتل" أي دبحته. **فلا تأكل:** وهو أصح قولي الشافعي؛ لما في "الصحيح": وإن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، ورخص بعضهم في الأكل، منهم ابن عمر وسلمان الفارسي وسعد، وبه قال مالك والشافعي في رواية، والمسألة مسوقة بتفاريعها ودلائلها في "الهداية" [٣١٤/٧] وشروحها.

بلغنا عن ابن عباس: فإنه قال: آية المعلم من الكلاب أن يُمسك صيده فلا يأكل منه حتى يأتيه صاحبه، وقال أيضاً: إذا أكل الكلب فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه، أخرجهما ابن جرير، ذكره السيوطي في "الدر المنثور"، ويوافقه من المرفوع حديث عدي بن حاتم عند الأئمة الستة [البحاري رقم: ٥٤٧٥، ومسلم رقم: ٤٩٧٣، والترمذي رقم: ١٤٧٠، والنسائي رقم: ٤٢٧٢، وأبو داود رقم: ٢٨٤٨، وابن ماجه رقم: ٣٢٠٨] وفيه قال النبي ﷺ: إن أكل فلا تأكل، فإنما أمسك على نفسه، وبخالفه حديث أبي ثعلبة الخشني عند أبي داود [رقم: ٢٨٥٢] والنسائي وابن ماجه قال رسول الله ﷺ: إذا أرسلت كليلك المعلم وذكرت اسم الله عليه مكل، قال: وإن أكل؟ قال: وإن أكل، وهو حديث معلول أصله البيهقي، كذا ذكره الخافظ في "التلخيص".

باب العقيدة: هي الذبيحة عن المولود يوم السابع، وقد اختلف فيه، فعند مالك والشافعي هو سنة مشروعة، وقال أبو حنيفة: هي مباحة ولا أقول: إنها مستحبة، وعن أحمد وروائين: أشهرها ألفا سنة، والثانية ألفا واحدة، واختارها بعض أصحابه، وهي عن العلامة شاتان، وعن الجارية واحدة، وقال مالك: عن العلامة أيضاً شاة، وهو في اليوم السابع بالاتفاق، ولا يحس رأس المولود بدم العقيدة بالاتفاق، وقال الشافعي وأحمد: يستحب أن لا تُكسر عظام العقيدة بل يطبخ أحزاهما نفاذاً لسلامة المولود، كذا في "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة". وقد ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة تدل على مشروعيتهما واستحبابهما، من ذلك حديث عائشة: "أمرنا رسول الله ﷺ أن ننعق عن الغلام شاتين، وعن الجارية بشاة"، أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي، واللفظ لابن ماجه [رقم: ٣١٦٣]، ومن ذلك حديث سمرة مرفوعاً: الغلام مرقى بعقيقته، يذبح عنه في اليوم السابع، ويُحلق رأسه ويسمى، أخرجه أحمد [رقم: ٢٠٢٠١، ١٧/٥] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٥٢٢، وابن ماجه رقم: ٣١٦٥، وأبو داود رقم: ٢٨٣٧] =

عن رجل من بني ضمرة عن أبيه أن النبي ﷺ سئل عن العقبة، قال:

= والحاكم والبيهقي من حديث الحسن عن سمرة، وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق، وفي رواية لم: "ويسمى"، قال أبو داود [رقم: ٢٨٣٧]: "يسمى" أصح و"يُدعى" غلط من ممام، ومن ذلك حديث أم كرز مرفوعاً: عن العلامة شاذان عن الخارية شاة، أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان، وله طرق عند الأربعة والبيهقي. ومن ذلك حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه: "كنا في الجاهلية إذا وُلِدَ لأحد غلام دبح شاة ولطح رأسه بدمها، فلما جاء الله الإسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخه برععران"، أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عائشة، ومن ذلك حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ عَقَّ عن الحسين والحسن كبشاً، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٧١] والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد، ورواه البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة: "اليوم السابع وسمّاها، وأمر أن يحاط عن رؤسهما الأدي"، وصححه ابن السكيت بأتم من هذا، وفيه: وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقبة ويجعلونها على رأس المولود، فأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم حلقاً، ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة، وسنده صحيح.

والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والظري في "المعجم الصغير" من حديث قتادة عن أنس، والبيهقي من حديث فاطمة، والترمذي والحاكم من حديث علي، هذا ملخص ما أورده الحافظ ابن حجر في "التلخيص الخبير"، وقال تلميذه شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المصري في كتاب "ارتياح الأكباد بأرباب فقد الأولاد" بعد ذكر حديث: العلامة مرقس عقيقته ذكر البيهقي عن سليمان بن شرحبيل حدثنا يحيى بن حمزة قال: قلت لعطاء الخراساني: ما مرقس عقيقته؟ فقال: يحرم شعاعة ولده، وكذا قال الإمام أحمد: إنه مرقس عن الشعاعة لوالديه، واستحسنه الخطابي حيث قال: تكلم الناس في هذا، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد: إن هذا في الشعاعة يريد أنه إذا لم يحقّ عنه فمات طفلاً لم يشفع في والديه، وقيل: معناه أنه مرقس بشعره. وفي الباب أخبار وأحاديث أخر أيضاً مذكورة في مطاها وهي كلها تشهد بمشروعية العقبة، بل بعضها يدل على الوجوب، وبه استدل من قال به، لكن أكثرها يدل على خلافه، فإن لم يكن واحداً فلا أقل من أن يكون مستحباً بل مسموحاً، ولعلها لم تبلغ إمامنا حيث قال: إنها مباحة وليست بمستحبة، ولعل لكلامه وجهاً لست أحصله، وستطلع على زيادة التفصيل عن قريب.

رجل من بني ضمرة قال ابن عبد البر: لا أعلمه رُوي معنى الحديث عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود والنسائي، قال: وأصل العقبة كما قال الأصمعي وغيره: الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد، وسميت الشاة التي تذبح عنه عقبة؛ لأنه يُحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح، قال أبو عبيد: فهو من تسمية الشيء باسم غيره إذا كان معه أو من سبه. قال ابن عبد البر: =

لا أحبّ العقوق، فكأنه إنما كره الاسم، وقال: من وُلد له ولدٌ فأحبّ أن ينسك...
ضم السين أي يذبح النبي ﷺ

- وفي هذا الحديث كراهية ما يفتح معناه من الأسماء، وكان رسول الله ﷺ يحب الاسم الحسن، قال: وكان الواجب بظاهر هذا الحديث أن يقال لذبيحة المولود: سبيكة، ولا يقال: عقبة، لكني لا أعلم أحداً من العلماء مال إلى ذلك، ولا قال به وأظنهم تركوا العمل به لما صح عندهم في غيره من الأحاديث من لفظ العقبة، كذا في "تنوير الحوالك على موطأ مالك" [٤٦، ٤٥/٢] للسيوطي، وقال الزرقاني في "شرحه" [١٢٧، ١٢٦/٣]: لعل مراد ابن عبد البر من العلماء: المهتدون، وإلا فقد قال ابن أبي الدم عن أصحابهم الشافعية: يستحب تسميتها نسكة أو ذبيحة، ويكره تسميتها عقبة كما يكره تسمية العشاء عتمة.

لا أحبّ العقوق: قال الخطابي في "شرح سنن أبي داود": ليس فيه توهين لأمر العقبة ولا إسقاط لوجوبها، وإنما استبشع الاسم، وأحب أن يسميه بأحسن منه كالنسكة والذبيحة. **فكأنه** **إح:** هذا قول بعض الرواة يعني أنه لم يرد بقوله: "لا أحبّ العقوق" كراهة العقبة بدليل أنه رغب إليه بقوله: من وُلد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل، بل إنما كره الاسم أي إطلاق لفظ العقبة، فإنه ينشأ عن العقوق، وهو مستعمل في العصيان وترك الإحسان، ومنه عقوق الوالدين، وهذا كما كرهه النبي ﷺ تسمية العشاء بالعتمة، وتسمية المدينة النبوية بـ"يثرب"، وحيث لا يمكن أن يستدل به أحد على نفي مشروعية النسكة للمولود، أو على نفي استحبابها، أو على أنها كانت من عمل جاهلية ثم نسخ، كيف وهناك أخبار كثيرة قد مرّ نبذ منها تدل على مشروعيتها والترغيب إليها.

فأحبّ أن ينسك: استدل به جماعة من أصحابنا الخفيفة منهم صاحب "البدائع" وغيره على أن العقبة ليست بسنة؛ لأنه علق العن بالمشيئة، وهذا أمانة الإباحة وردّه علي القاري بقوله: لا نفى أن المشيئة ينفي الفرضية دون السنية، وأقول: هذا الحديث نظير حديث: من أراد منكم أن يصحّي فلا يأخذ من أطعمته وشعره شيئاً حتى يصحّي، أخرجه الجماعة [مسلم رقم: ٥١١٨، والترمذي رقم: ١٥٢٣، والنسائي رقم: ٤٣٦١، وأبو داود رقم: ٢٧٩١، وابن ماجة رقم: ٣١٤٨] إلا البخاري، وقد استدل الشافعية على عدم وجوب الأضحية بأنه علق الأضحية على الإرادة والمشيئة ولو كان واجباً لما فعل كذلك، وأحباب عه أصحابنا منهم صاحب "المداية" [١٥٦/٧] و"النهاية" وغيرهما بأنه ليس المراد به التحيير بين الترك والفعل، بل القصد فكأنه قال: من قصد منكم أن يضحي، وهذا لا يدل على نفي الوجوب كما في قوله: من أراد الصلاة فليتوضأ، وقوله: من أراد الجمعة فليغتسل، ولم يرد هناك التحيير، فكذا هذا.

إذا عرفت هذا فلنقابل أن يقول: مثل ذلك في هذا الحديث بأنه ليس المراد بقوله: "من أحبّ" أو "من شاء" كما في بعض الكتب التحيير والتعليق على المشيئة، بل المراد به القصد، وحيث فلا يكون له دلالة على نفي الوجوب أيضاً فصلاً عن نفي السنية أو الاستحباب، وأيضاً لنقابل أن يقول: ليس المراد بالحبّ الحب الطبيعي والمشيئة التحبيرية، بل المراد به الحب الشرعي، فالنهي من وُلد له ولد فأحبّ أن ينسك عن ولده اتباعاً للشرعية فليفعل، -

عن ولده فليفعل.

- وحيد لا دالة له على نفي السنية على أنه لو سلمنا أنه دال على نفي السنية فليس له دالة على نفي الاستحباب الشرعي بوجه من الوجوه، فإنه معلق بالمشيئة الشدة إذ لا حرج في تركه فلا يشت به الإباحة المرفة عن الاستحباب، ومع عزل النظر عن ذلك كله نقول: هذا الحديث إن دلَّ على نفي الاستحباب والسنية دلَّ عليه بإشارته، وغيره من الأحاديث دلَّ على الاستحباب بعبارة بل بعضها يدل على الوحوب والاستئذان كما مر ذكرها.

ومن المعلوم أن العبارة مقدّمة على الإشارة، ومن النصوص الدالة على الاستحباب ما أخرجه الطبراني في "معجمه الأوسط" في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس أنه قال: "سبع من السنة في الصبي يوم السابع: يستمى، ويختن، ويُمَاط عنه الأذى، ويثقب أذنه، ويعق عنه، ويُحلق رأسه ويلطّخ بدم عقيقته، ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة". فإن قلت: فيه رواد بن الجراح وهو ضعيف كما ذكر ابن حجر، قلت: لا بأس، فإن الضعيف يكفي في فصائل الأعمال. فإن قلت: كيف يقول: ويُمَاط عنه الأذى مع قوله يُلطّخ بدم؟ قلت: لا إشكال فيه، فلعل إمطة الأذى يقع بعد التلطيخ، والواو لا يستلزم الترتيب قاله الحافظ في "التلخيص".

فإن قلت: ذكر في هذا الحديث التسمية والجمهور على منعها؟ قلت: قد ذكر ذلك في بعض الأخبار المرفوعة أيضاً، ففي "سنن أبي داود" من طريق همام قال: حدثنا قتادة عن الحسن الصري عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: كل علام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويُدَمي، فكان قتادة إذا سُئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أوداحها ثم توضّع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يعسل رأسه بعد ويحلق. قال أبو داود: هذا وهم من همام. ويُدَمي.

ثم أخرج من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً: كل علام رهينة بعقيقته يُذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويستمى، ثم قال أبو داود: "يستمى" أصبح، كذا قال سلام بن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن دعغل وأشعث عن الحسن، وقد ردّ عليه الحافظ في "التلخيص" بقوله: قال أبو داود: "ويُدَمي" غلط من همام، قلت: يدل على أنه ضلعها أن في رواية يزر عنه ذكر الأمرين التسمية والتسمية، وفيه أهم سألوا قتادة عن هيئة التسمية فذكرها لهم، فكيف يكون تحريفاً من التسمية، وهو يصعب أنه سأل عن كيفية التسمية، ولعل هذا هو مشأ ذكر ابن عباس التسمية من حملة السنن، وإنما لم يأخذ الجمهور بهذا لما مرّ من حديث عبد الله بن بريدة أنه كان من أعمال الجاهلية وترك ذلك في الإسلام، ولرواية ابن ماجه [رقم: ٣١٦٦] من حديث يزيد المزني أن رسول الله ﷺ قال: يعق عن العلام ولا يمس رأسه بدم.

فليفعل: وفي رواية أبي داود [رقم: ٢٨٤٢] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: فليسك على العلام شأنان مكافئتان وعن الحارثية شاة.

٦٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه لم يكن يسأله أحد من أهله عقيدة إلا أعطاه إياه، وكان يعقّ عن ولده بشاة شاة عن الذكر والأنثى.

٦٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه أنه قال: وزنتُ فاطمة بنت رسول الله ﷺ

لم يكن يسأله إلخ: أي لم يكن يسأله أحد من أهل بيته ذبيحة عقيدة ليذبح بها في يوم العقيدة إلا أعطاه إياه، وكان ابن عمر يعقّ عن ولده - بفتحين أو بضم الأول - أي من أولاده الذكور والإناث بشاة شاة قياساً على الأضحية واتباعاً لما روي أن النبي ﷺ ذبح عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً، وبه قال مالك، وقال غيره: عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ بطرق عديدة قولاً كما مرّ ذكرها، واختلف في فعله فروي عنه في عقيدة الحسنين الواحد، وروي الاثنان، فالمرجح يكون هو التعدد للعلام، ولهذا قال ابن رشد المالكي: من عمل به فما أخطأ بل أصاب لما صححه الترمذي عن عائشة: "أن النبي ﷺ أمر أن يُعقّ عن العلام شاتان، وعن الجارية بشاة"، نقله الزرقاني [١٢٩/٣]، وقال القاري: لا يخفى أن الاكتفاء بواحد لا ينافي فضل التعدد. إلا أعطاه إياه: ذكر الصمير اعتباراً لما يُذبح منه، وفي رواية أعطاه.

جعفر بن محمد إلخ: هو الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق الهاشمي المديني بن محمد المعروف بـ"الباقر" بن علي المعروف بـ"زين العابدين" بن حسين بن علي بن أبي طالب، كان من سادات أهل البيت وعُباد أتباع التابعين، وُلِدَ ٨٠هـ، ومات ١٤٨هـ بالمدينة، روى عن أبيه وعطاء وعروة وجاعة، وعنه مالك وأبو حنيفة ويحيى بن سعيد الأنصاري والشعبة والسميعان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ١٠]. وأبوه محمد الباقر ثقة فاضل، سمي بالباقر؛ لأنه تفرّج في العلوم أي توسّع، مات بالمدينة ١١٨هـ، وقيل: ١١٩هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٦١٥١، ٢٩٣/٣] و"جامع الأصول".

أنه قال: هذا حديث مرسل، فإن محمداً الباقر لم يدرك ذلك، ولا لقي فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وكذلك رواه أبو داود في "المراسيل"، وأخرجه البيهقي فزاد عن أبيه عن جده، ورواه الترمذي والحاكم من حديث محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي قال: عقّ رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة، وقال: يا فاطمة! احلّقي رأسه، وتصدّقي بزنة شعره فصّة، فورّناه، فكان ورنه درهماً أو بعض درهم، وعند الحاكم من حديث علي: أمر رسول الله ﷺ فاطمة، فقالت: زني شعر الحسين وتصدّقي بوزنه فصّة وأعطي القائلة رُحْلَ العقيدة، ذكره الحافظ في "التلخيص".

وزنت فاطمة: قال ابن عبد البر: أهل العلم يستحثّون ما فعلته فاطمة مع العقيدة أو دولها.

شعر حسن وحسين عليهما السلام وزينب وأم كلثوم فتصدقْتُ بوزن ذلك فضةً.

٦٦١ - أخبرنا مالك، أخبرني ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن حسين أنه قال: وزنتُ فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين فتصدقْتُ بوزنه فضةً.

قال محمد: أما العقيدة فبلغنا أنها كانت في الجاهلية وقد فعلت في أول الإسلام

شعر حسن وحسين: روى أحمد عن علي قال: لما وُلد الحسن سمّيته حرباً، فعاد رسول الله ﷺ فقال: أروي أني ما سمّيتهم؟ قلنا: حرباً، قال: بل هو حسن، فلما وُلد الحسين، فذكر مثله، فقال: بل هو حسين. فلما وُلد محسن ذكر مثله، فقال: بل هو عيسى، ثم قال: سمّيتهم بأسماء ولد هارون، شير وشير ومشر، وإسناده صحيح، ومحسن - بضم الميم وكسر السين المشددة - مات صغيراً، وربيب بنت قاطمة وُلدت في حياة جدّها، وكانت لبيبة عاتلة، تزوّجها عبد الله ابن عمّها جعفر فولدت له علياً وأم كلثوم وعوناً وعاسماً ومعمداً، وأم كلثوم بنت فاطمة وُلدت قبل وفات جدّها ﷺ وتزوّجها عمر بن الخطاب، فولدت له زيدا ورقية، ثم تزوّجها بعد موته عون بن جعفر، ثم مات فتزوّجها أخوه محمد بن جعفر، ثم مات فتزوّجها أسوها عبد الله بن جعفر فماتت عنده فتزوج أختها زينب، وكان وزن فاطمة شعر الحسن والحسين بأمر أبيها ﷺ، ووزن شعر ربيب وأم كلثوم يحتمل أن يكون بأمره، ويحتمل أنها قاست ذلك على أمره لها في الحسن، كذا في "شرح الزرقاني" [١٢٧/٣].

أنه قال: هذا أيضاً مرسل ووصله بعضهم، فقال: عن ربيعة عن أنس، وهو خطأ، والصواب ما في "الموطأ"، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١٢٨/٣] **أما العقيدة الخ:** كأنه يشير إلى عدم مشروعية العقيدة الآن أو إلى كراهته كما تفيد عبارته في "الجامع الصغير" حيث قال: لا يُقَالُ لا عن الغلام ولا عن الحارّة، وحاصل كلامه هنا أنه بلغه أن العقيدة كانت في الجاهلية وفعلت في ابتداء الإسلام، ثم صار منسوخاً، وأن مشروعية الأصحى نسخت كل ذبح كالقله، ومشروعية صوم رمضان نسخت كل صوم كان قبله، ونسخت فرضية غسل الجنابة كل غسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كان قبلها، وبلاغه الأول قد أخرجه في "كتاب الآثار" [ص: ٣٥٧] عن إبراهيم ومحمد بن الحنفية حيث قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: كانت العقيدة في الجاهلية قلماً جاء الإسلام فحُضت، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة.

وبلاغه المشتغل على حديث السبخ أخرجه الدارقطني [رقم: ٣٩، ٢٨١/٤] ثم البيهقي في "سننهما" عن السيب ابن شريك عن عقة بن القبطان عن الشعبي عن مسروق عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: نسخت الزكاة كل صدقة، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخت الأصحى كل ذبح، وضعفاه، -

ثم نَسَخَ الأضحى كل ذبح كان قبله، ونَسَخَ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله،

قال الدار قطني: المسيب بن شريك وعقبة متروكان، ورواه عبد الرزاق في "مصنفه" في أواخر النكاح موقوفاً على علي عليه السلام، كذا ذكره العيني في "البناءة" والزبلي وابن حجر في "تخرجهما" لأحاديث الهداية، وذكر الذهبي في "ميزان الاعتدال" [رقم: ٨٥٥٠، ٤٢٩/٦] والحافظ ابن حجر في "لسان الميراث" [رقم: ٧٧٥٠] حديث علي مرفوعاً من رواية الدار قطني في ترجمة المسيب بن شريك بن سعيد الكوفي وذكرنا أن يحيى قال في حقه: ليس بشيء، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مسلم وجماعة: منروك، وقال عمود بن غيلان: ضرب ابن معمر وأحمد وأبو خيثمة على حديثه، وقال الساجي: متروك الحديث، له مناكير. إذا عرفت هذا كله فاعلم أن في المقام أبحاثاً عديدة:

الأول: أنه ماذا أريد من كون العقيدة في الجاهلية وكونها متروكة مرفوضة في الإسلام؟ إن أريد أنها كانت واجبة ولازمة في الجاهلية، وكان أهل الجاهلية يوجبونها على أنفسهم فلما جاء الإسلام رفض وجوه وزومه فهذا لا يدل على نفي الاستصحاب أو المشروعية أو السبية، بل على نفي الضرورة فحسب، وهو غير مستلزم لعدم المشروعية أو الكراهة، وإن أريد أنها كانت في الجاهلية مستحبة أو مشروعة، فلما جاء الإسلام رفض استحبابها وشرعيتها فهو غير مسلم، فهذه كتب الحديث الملتزمة من أحاديث مشروعية العقيدة واستحبابها، كما ذكرنا بدءاً منها. الثاني: الأحاديث الدالة على استحبابها وشرعيتها لا شك أنها واقعة في الإسلام وهي معارضة لما بلغه من قول النخعي وابن الحنفية، ومن المعلوم أن أحاديث النبي ﷺ أحق بالأخذ من قول غيره كائناً من كان. الثالث: أنه لو كان مطلق مشروعية العقيدة مرتفعة عن الإسلام لما عاق النبي ﷺ عن الحسن والحسين، فإن ادعى أن ذلك كان في بدء الإسلام احتيج إلى ذكر ما يدل على رفع كونه مشروعة بعد ما كان مشروعة في الإسلام وإذ ليس فليس.

الرابع: أنه لو كانت مشروعتها المطلقة مرتفعة لما احتارها أصحاب النبي ﷺ بعده، وقد اختاروها كما مر من رواية نافع عن ابن عمر، وفي "موطأ يحيى": مالك عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان يعنى عن بيته الذكور والإناث بشاة شاة.

الخامس: أن مراد ابن الحنفية وإبراهيم من كون العقيدة مرفوضة يحتمل أن يكون رفض عقيدة الجاهلية فلأنهم كانوا يذبحون ذبيحة ويلطخون صوفه في دمه، ويضعونها على رأس الصبي حتى تسيل عليه قطرات الدم، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعلوا مكان الدم برعفران ونحوه، وعلى هذا لا يدل كلامهما على نفي مشروعتها المطلقة بل على نفي الطريقة الخاصة، وبالجمله الحكم بغير مشروعتها في الإسلام مطلقاً غير صحيح، وترك الأحاديث الصريحة المرفوعة والموقوفة الواردة في هذا الباب بقول محتمل غير متأصل غير صحيح. السادس: أن البلاغ الثاني لا يثبت من طريق محتج به حتى يحتاج به.

ونسخ غسل الجنابة كلَّ غُسل كان قبله، ونسخت الزكاة كل صدقة كان قبلها،
 قال القاري: لم أعرفه
 كذلك بلغنا.

= السابع: بعد تسليم ثبوته ظاهره يدل على مسوحية وجوب العقيدة ونحوها فإن معناه نسخ الأضحى لزوم كل ذبح كان قبله كالعقيدة، وكالعترة وكالرحبة، وكانت في الحاهلية فإنهم كانوا إذا ولدت الناقة أو الشاة ذبحوا أول ولد، فأكل وأطعم، وكان بعضهم ينذر بأنه إذا بلغ شاته كذا ذبح من كل عشرة شاة، وكانوا يذبحون شاة لتعظيم شهر رجب، ويدل عليه ضمّه بنسخ صوم شهر رمضان كل صوم كان قبله، فإنه كان صوم يوم عاشوراء وأيام البيض فرضاً، فلما نزل صوم رمضان نسخ وجوب ذلك على ما بسطه الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ"، فكما أن نسخ صوم رمضان لما قبله لم يدل إلا على عدم لزومه، لا على عدم مشروعيته وانتفاء فضيلته، كذلك نسخ الأضحى كل ذبح كان قبله لا يدل على انتفاء استحبابه ومشروعته.

وقال صاحب "البدائع": ذكر محمد في "الجامع الصغير": ولا يعق لا عن العلام ولا عن الحارقة، وأنه إشارة إلى الكراهة؛ لأن العقيدة كانت فضيلة ونسخ الفصل، فلا يبقى إلا الكراهة بخلاف الصوم والصدقة فإنما كانتا من الفرائض، فإذا نسخت الفريضة يحوز التعلل لهما، ورده القاري بقوله: فيه بحث؛ لأن الفضيلة إذا انتفت بقي الإباحة؛ لأن النسخ ما توجّه إلا إلى زيادة، وهذا على تقدير أنه كان فضيلة، وإلا فالظاهر من ذكرها مع الصوم والصدقة أنها على موالهما في كونها واجبة، فليتأمل في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام، وانظم ما ذكرنا في هذا البحث في سلك نظائره التي لم يقف عليه الأعلام.

كل صدقة: قال القاري: هذا أيضاً غير معروف، قلت: هو ما روي عن ابن عباس أن قبل فرض الزكاة كانت صدقة الفاضل من المال فرضاً حتى نسخ، أخرجه ابن حرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وغيرهم على ما في "الدر المنثور".

كتاب الديات

٦٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره عن الكتاب الذي كان رسول الله ﷺ كتبه لعمر بن حزم في العقول، فكتب أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعيت جذعاً مائة من الإبل،.....
 في قطع الأنف يمنع الجهم عن القطع

كتاب الديات: جمع دية - بالكسر - كجدة، أصلها ودية كوعدة، يقال: ودى القاتل المقتول إذا أعطى دية، وهو اسم لضمآن يحب بمقابلة الأدمي أو طرف منه، سمي به؛ لأنه يؤدي عادة؛ لأنه قل ما يجري العقو فيه حرمة الأدمي، والقيمة اسم لما يُقام مقام الفالت، وفي قيامه مقام الفالت قصور لعدم للمائلة بينهما، فلذلك لا يسمى قيمة، وضمآن المال يُسمى قيمة، ولا يسمى دية، كذا ذكر العيني [البنية: ١٣/١٦٠] وغيره.

أباه: أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم المدني. **أخبره:** قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وروي مسنداً من وجه صالح، ورواه معمر بن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن حده، ورواه الزهري عن أبي بكر عن أبيه عن حده عن عمرو بن حزم. [شرح الزرقاني: ٢٠٧/٤] **لعمر بن حزم:** هو أبو محمد، وقيل: أبو الصحاك عمرو بن حزم - بالفتح - ابن زيد بن لؤذان - بالفتح - ابن عمرو بن عبد عوف بن غنم ابن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي المدني، أول مشاهده مع رسول الله ﷺ الحديق واستعمله رسول الله ﷺ على بجران باليمن، وبعث معه كتاباً فيه الفرائض والسنن والصدقات والجروح والديات، وكتابه هذا مشهور، أخرجه أبو دلود والنسائي وغيرهما مرفقاً، وأكملهم له رواية النسائي في الديات، وكانت وفاته بالمدينة ٥١هـ أو ٥٣هـ أو ٥٤هـ على الاختلاف، كذا في "تدقيق النووي".

العقول: بضم العين جمع عقل بمعنى الدية. **أن في النفس:** أي في قتل الرجل المسلم إذا كان ذكراً مائة من الإبل، ومن الذهب ألف دينار، ومن الفضة عشرة آلاف درهم، وقال الشافعي: من الورق اثنا عشر ألفاً، وبه قال أحمد وإسحاق؛ لما أخرجه أصحاب السنن عن ابن عباس: "أن رجلاً من بني عدي قُتل، فحبل رسول الله ﷺ دية اثنا عشر ألفاً"، ولنا - وهو قول الثوري - ما روى البيهقي من طريق الشافعي قال: قال محمد بن الحسن: بلغنا عن عمر أنه فرض من الذهب في الدية ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم، حدثنا بذلك أبو حنيفة عن أبيه عن الشعبي عن عمر. ودية المرأة عندنا نصف دية الرجل في النفس وما دونها، وهو قول الثوري والليث وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن سيرين لما أخرجه البيهقي عن معاذ مرفوعاً: دية المرأة على النصف من دية الرجل، وفيه خلاف مالك وأحمد، كذا ذكر القاري.

إذا أوعيت: في "موطأ يحيى": إذا أوعى وهو من الوعى، يقال: وعى واستوعى من الاستيعاب وهو أخذ الشيء كله أي إذا استوصلت قطعاً بحيث لم يبق منه شيء، وفي بعض النسخ: أوعيت بالياء الموحدة وهو بمعناه.

وفي الجائفة ثلث النفس، وفي المأمومة مثلها، وفي العين **خمس**، وفي اليد **خمس**، وفي الرجل **خمس**، وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السن **خمس** من الإبل، وفي الموضحة **خمس** من الإبل.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعام من فقهاءنا.

باب الدية في الشفتين

٦٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه قال: في الشفتين الدية، فإذا قُطعت السفلى ففيها ثلث الدية.

قال محمد: ولنا نأخذ بهذا، الشفتان سواء، في كل واحدة منهما نصف الدية، ألا ترى أن المختصر والإبهام سواء ومنفعتهما مختلفة، وهذا قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعام من فقهاءنا.

وفي الجائفة: هي الطعة التي بلغت الحنوف، فإن لم تمتد فيها ثلث الدية وإن تعدت إلى جانب آخر ففيها ثلثا الدية، والمأمومة ويقال لها: الآمة - بالمد وتشديد الميم - الشفة الواصلة إلى أم الرأس الذي فيه الدماغ، وكذا في "المغرب" وغيره. وفي العين **خمس**: أي من الإبل، وهي نصف دية النفس، وكذا في اليد الواحدة والرجل الواحدة والشفة الواحدة، ففي الطرق الموصولة عن عمرو بن حزم عد أي داود والنسائي وغيرهما، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي الشفتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصلب الدية، وفي العيون الدية.

وفي كل إصبع: أي وإن كان مختصراً كما يفيد رواية ابن عباس مرفوعاً: هذه وهذه سواء، يعني المختصر والإبهام، فيكون في كل منها عشر من الإبل، وهو خمس نصف الدية، ففي الأصابع الخمس يكون نصف الدية. وفي السن: أي في كل سن من الأسنان سواء كان من الرباعية أو الأضراس. وفي الموضحة: هي قسم من الشحاج، وهي التي توضح العظم أي تظهر وتكشفه، فإن كسرت شعث هاشمة. في الشفتين الدية: أي دية نفس كاملة، وقد جاء ذلك مرفوعاً عن النسائي في رواية كتاب عمرو بن حزم. ففيها ثلث الدية: قال الزرقاني: [شرح الزرقاني: ٢١٨/٤] إلى العليا، لكن لم يأخذ بهذا مالك ولا الشافعي ومن وافقهما فقالوا: فيهما نصف الدية. [شرح الزرقاني: ٢١٨/٤] المختصر والإبهام سواء: أي في حكم الدية مع أن منعتهم مختلفة فإن منعة المختصر أقل، فعلم أنه لا اعتبار لها.

باب دية العمد

القتل العمد

٦٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب قال: مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد إلا أن تشاء.

قال محمد: وبهذا نأخذ.

٦٦٥ - أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً، ولا ما جنى المملوك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

مضت السنة: أي السنة النبوية وسنة الصحابة، وقد روي ذلك موقوفاً ومرفوعاً، فأخرج الدار قطني [رقم: ٢٧٦، ١٧٧/٣] والبيهقي من حديث عمر موقوفاً: العمد والعمد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة، وفي إسناده عبد الملك بن حسين، وهو ضعيف، قال البيهقي: الخفوظ أنه عن عامر الشعبي قوله، وروي أيضاً عن ابن عباس، وروى البيهقي عن أبي الزناد عن الفقهاء من أهل المدينة نحوه، وأخرج الدار قطني والطبراني في "مستد الشاميين" من حديث عبادة مرفوعاً: لا تعملوا على العاقلة من دية المتحرف شيئاً، وإسناده واهٍ، فيه محمد بن سعيد المصلوب كذاب، والحاثر بن نهران مكر الحديث، كذا في "التلخيص الجبر".

لا تحمل شيئاً: أي لا تجب عليهم أدائها، بل هي على القاتل. **إلا أن تشاء:** أي تشاء العاقل تعمل الدية **عبد الرحمن:** هو صدوق، فقيه، مدني، تهر في حفظه لما قدم بغداد، مات ٧٤هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٨٦١، ٣١٨/٢] **عن أبيه:** هو أبو الزناد - بكسر الزاي - عبد الله بن ذكوان. **لا تعقل العاقلة عمداً:** أي لا تحمل العاقلة دية القتل العمد كما إذا قتل عمداً يجب فيه القصاص، وسقط فيه القصاص بشبهة مثل ما إذا قتل الأب ابنه، وكذا لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح بل هي في مال القاتل، وكذا لا تعقل دية قتل اعترف به القاتل، وكذا ما جنى المملوك لا يعقل عنه عاقلة مولاه، بل هو على رقبته. وقال صاحب "القاموس": قول الشعبي: "لا تعقل العاقلة عبداً ولا عمداً، ليس يتحدث كما توهم الجوهري، ومعناه: أن يجي الحر على العبد لا يعد على الحر" كما توهم أبو حنيفة؛ لأنه لو كان المعنى كما توهمه لكان الكلام لا تعقل العاقلة عن عبد، ولم يكن ولا تعقل عبداً. فسال الأصمعي: كلّمت في ذلك أبا يوسف وكان بحضرة الرشيد =

باب دية الخطأ

٦٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار أنه كان يقول: في دية الخطأ عشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة.

= فلم يفرق بين عقلته وعقلت عنه حتى فهمته، وردده القاري بأن عقلته يُستعمل بمعنى عقلت عنه، وسياق الحديث وهو قوله: "لا تعقل العاقلة عمداً ولا عدواً"، وسياقه وهو قوله: "ولا صلحاً ولا اعتراضاً" يدلان على ذلك، فإن معناه عن عمد وعن صلح وعن اعتراض، وبأن قول ابن عباس: "ولا ما حنى المملوك" صريح في الأمر الذي فهمه الإمام، والأحاديث يفسر بعضها بعضاً، وبأن قوله: "ليس يحدث" مردود عليه بأن المقطوع والموقوف أيضاً من أقسام الحديث وهو موقوف، له حكم الرفع إذ لا يقال مثله بال رأي.

دية الخطأ: قال المؤلف في "كتاب الآثار" [ص: ٢٩٦، ٢٩٧]: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة ألوح: قتل خطأ، وقتل عمد، وشبه العمد. وقتل الخطأ: أن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره، ففيه الدية أحماساً، والعمد: إذا تعمدت صاحبك فصرته بسلاح ففي هذا قصاص إلا أن يصلحوا أو يعفو، وشبه العمد: كل شيء تعمدت ضربه بسلاح أو غيره، ففيه الدية معظلة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس، وشبه العمد في الخراجات كل شيء تعمدته بسلاح فلم يستطع فيه القصاص، ففيه الدية معظلة، قال محمد: وهذا كله يأخذ إلا في خصلة واحدة، ما صرته به من غير سلاح، وهو يقع موقع السلاح وأشد، ففيه القصاص أيضاً، وهو قول أبي حنيفة الأول.

أخبرنا ابن شهاب: كذا في نسج عديدة، والذي في "موطأ يحيى": مالك أن ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة بن أبي عبد الرحمن كانوا يقولون: دية الخطأ إلخ. **دية الخطأ:** هي واجبة على العاقلة عندنا وعند الشافعي وأحمد والثوري وإسحاق والنخعي وحماد والشعبي وغيرهم، وعن ابن سيرين وابن شبرمة وأبي ثور وقائدة والزهري والمارث وأحمد في رواية أنه على القاتل، كذا ذكره العيني في "البنية" [١٦٥/١٣].

عشرون بنت مخاض: هي الباقية التي طعمت في السنة الثانية سميت بها؛ لأن أمها في الغالب يصير ذات مخاض - بالفتح - وهو وجع الولادة، والتي دخلت في السنة الثالثة تسمى بنت لبون - فتح اللام - ؛ لأن أمها في الغالب تصير ذات لبن مرة أخرى، والحقة - بكسر الحاء وتشديد القاف - التي دخلت في الرابعة؛ لكونها مستحقة للحمل والركوب، والجذعة - بفتح الحاء - التي دخلت في الخامسة.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود، وقد رواه ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: دية الخطأ أحماس، عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة أحماس، وإنما خالفنا سليمان بن يسار في الذكور فجعلها من بني اللبون، وجعلها عبد الله بن مسعود من بني مخاض، وهو قول أبي حنيفة مثل قول ابن مسعود.

باب دية الأسنان

٦٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أن أبا غطفان أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في الضرس؟ فقال:
جمع س بالكسر
 مهملة مصر

ولسنا نأخذ بهذا: أي بما ذكره سليمان، ذكر صاحب "المداية" [٧٢/٨] والعيني في "شرحها": أن الصحابة أجمعوا على أن دية الخطأ مائة من الإبل، واحتلفوا في أسنانها، فقال بعضهم: خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون ابن لبون، وخمس وعشرون بنت مخاض، وقال عثمان وزيد: ثلاثون جذعة، وثلاثون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون، ذكر ذلك أبو يوسف في "كتاب الخراج"، وإنما أخذنا بقول ابن مسعود؛ لأنه أحق وأنه رفعه إلى النبي ﷺ.

وقد رواه: أخرج روايته أحمد وأصحاب السنن، والبرار والدارقطني والبيهقي، ووسط الدارقطني في "السنن" الكلام في طريقه، ورواه من طريق أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، وفيه عشرون بنو لبون، وقال: هذا إسناد حسن، وقواه بما أخرجه عن إبراهيم النخعي عنه على وقفه، وتعقبه البيهقي بأن الدارقطني وهم فيه، وقد رأته في "جامع الثوري" عن منصور عن إبراهيم عنه، وعن أبي إسحاق عن علقمة عنه، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن يزيد بن هارون عن سليمان التيمي عن أبي غلب عن أبي عبيدة عنه، وعبد الجهم بنو مخاض، كذا ذكره الحافظ في "التلخيص". **وإنما خالفنا:** قد وافقته رواية عن ابن مسعود، وإليه ذهب الشافعي.

أبا غطفان: هو يفتحات قيل: اسمه سعد بن طريف، أو ابن مالك الرزي - يضم الميم وشد الراء - المدني من الثقات، كذا في "التقريب" [رقم: ٨٣٠٢، ٤/٢٥٠]. **يسأله ما في إلخ:** أي من الدية إذا قلت خطأ. **الضرس:** هو الفتح قسم من الأسنان. قال أكمل الدين البازي في "الغاية شرح المداية": السن اسم جنس يدخل تحته اثنان وثلاثون، أربع منها ثانيا، وهي الأسنان المتقدمة، اثنان فوق، واثنان أسفل، ولثلاث رباعيات وهي ما يلي الثانيا، ومثلها أتياب -

إن فيه حمساً من الإبل، قال: فردني مروان إلى ابن عباس، فقال: فلم تجعل مقدّم الفم مثل الأضراس؟ قال: فقال ابن عباس: ^{أبو عطفان} لولا أنك لا تعتبر إلا بالأصابع عقلها سواء. قال محمد: ويقول ابن عباس نأخذ، عقل الأسنان سواء، وعقل الأصابع سواء، في كل إصبع عشر من الدية، وفي كل سن نصف عشر الدية، وهو قول أبي حنيفة ^{عشر من الإبل} ^{حس من الإبل} والعامّة من فقهاءنا.

- وهي ما يلي الرباعيات، ومثلها أضراس ثلثي الأنياب واثنان عشر سمّاً تسمى بالطواحين، من كل جانب ثلاث فوق، وثلاث أسفل، وبعدهن أسنان أخر هي آخر الأسنان، وتسمى النواحد، وهي في أقصى الأسنان وتسمى أسنان الخلد؛ لأنها تمت بعد البلوغ وقت كمال العقل.

إن فيه: أي في كل واحد من الأضراس. فلم تجعل: أي لأي شيء تجعل مقدّم الفم أي الأسنان المقدمة مثل الأضراس حيث تحكم بحس من الإبل في كل صرس كما هو في كل سن مقدم مع اختلاف المنفعة، والقياس أن يجب في الصرس أقل مما يجب في المقدم. لولا أنك لا تعتبر: أي لو لم تكن تقيس الأسنان إلا بالأصابع لكان كافياً لك، فإن عقل الأصابع سواء مع اختلاف المنفعة والمقدار، فكذا الأسنان.

عقل الأسنان سواء: قد ورد ذلك مرفوعاً من حديث ابن عباس في "مسند الزوار" بلفظ: التية والضرس سواء، والأضراس كلها سواء، وعنه مرفوعاً: أصابع الرجل واليد سواء، والأسنان سواء، التية والضرس سواء، وهذه وهذه يعني المختصر واليهصر، أخرجه أبو داود [رقم: ٤٥٥٩] والترمذي [رقم: ١٣٩٢] وابن ماجه [رقم: ٢٦٥٢] وابن حبان، وأبو داود [رقم: ٤٥٦٤] وابن ماجه [رقم: ٢٦٥٣] من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: الأصابع والأسنان سواء، في كل أصبع عشر من الإبل وفي كل سن حس، كذا في "التلخيص" وغيره، ويؤيده إطلاق حديث: في السن حس من الإبل، ولعل هذه الأحاديث لم تلغ عمر حيث قضى في الأضراس بغير عير، ومعاوية حيث قضى في الأضراس بحمسة أبعرة حمسة أبعرة، قال سعيد بن المسيب: فالدية تنقص في قضاء عمر، وتزيد في قضاء معاوية فلو كسبنا لعلنا لعلنا في الأضراس بعيرين بعيرين، كما في "موطأ" يحيى: "مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب.

وعقل الأصابع سواء: روي ذلك عن النبي ﷺ من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجه أبو داود والنسائي، وابن عباس أخرجه الترمذي، وعبد الله بن عمرو أخرجه ابن ماجه، وبه قال علي وابن عباس والعامّة، وروي عن عمر أنه قضى في الإهام ثلاثة عشر إبلاً، وفي التي تليها اثني عشر، وفي الوسطى عشرة، وفي التي تليها تسعة، وفي المختصر ست، وروي عنه كقول العامّة، كذا في "البيان" [١٨٤/١٣].

باب أرش السن السوداء والعين القائمة

هو بالفتح دية الجراحات

٦٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيّب كان يقول: إذا

أصيبت السن فاسودّت ففيها عقلها تاماً.

دية السن كاملة

قال محمد: وهذا نأخذ، إذا أصيبت السن فاسودّت أو احمرت أو اخضرت فقد تم

عمر وعوه من عو فلع

عقلها، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٦٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت

كان يقول: في العين القائمة إذا فُقت مائة دينار.

مجهول من الفأ وهو الشق

قال محمد: ليس عندنا فيها أرش معلوم، ففيها حكومة عدل، فإن بلغت الحكومة

مقدار مقرر شرعا

مائة دينار أو أكثر من ذلك كانت الحكومة فيها، وإنما نضع هذا من زيد بن ثابت؛

لأنه حكم بذلك.

فاسودّت: أي تغير لونها بالصدمة إلى أي لون كان. فقد تم عقلها: أي وجب تمام دينها فهو مثل فلعها لقوات

حسن المنفعة. حكومة عدل: قال القاري: تفسير حكومة العدل: أن يقوم الغني عليه عبداً بلا هذا الأثر، ثم يقوم

عبداً ومعه هذا الأثر، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية، هو حكومة العدل، وهذا تفسير الحكومة عند

الطحاوي، وبه أخذ الحلواني، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وكل من يحفظ عنه العلم، كذا قال ابن المنذر،

وقال بعض المشايخ في تفسيرها: أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن تترأ الجراحة فيجب ذلك على

الجاني. وإنما نضع هذا: أي نحمل هذا القول من زيد على أنه حكومة اتفاقية، لا تقديرية شرعية.

باب النَّفَرِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى قَتْلِ وَاحِدٍ

٦٧٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ نَفَرًا - حَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً - بِرَجُلٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ وَقَالَ: لَوْ نَمَالًا عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ قَتَلْتُهُمْ بِهِ.

قَالَ عُمَرُ: وَهَذَا نَأْخُذُ، إِنْ قَتَلَ سَبْعَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ رَجُلًا عَمْدًا قَتَلَ غِيلَةً أَوْ غَيْرَ غِيلَةٍ ضَرَبُوهُ بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى قَتَلُوهُ قَتْلًا بِهَ كُلِّهِمْ،
أو أقتل من ذلك
فللحمية أو غلابة
بصعقة القهول

النفر: هو يفتح تحت من الثلاثة إلى العشرة من الرجال، كذا في "المعرب"، والمراد به ههنا ما فوق الواحد.
أن عمر إله: قال الزرقاني: رواية سعيد عنه متصلة؛ لأنه رآه وصحح بعضهم سماعه منه، ورواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ "الموطأ" سواء، وهذا مختصر من أثر وصله ابن وهب، ورواه من طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي والبيهقي. قال ابن وهب: حدثني جرير بن حازم أن المعيرة ابن حكيم الصنعاني حدث عن أبيه: أن امرأة بصعاء غاب عنها زوجها، وترك في حجرها ابناً له من غيرها علماً، يقال له: أصيل، فالتفت المرأة بعد زوجها حليلاً، فقالت له: إن هذا العلام يقضحنا فاقتله فأبى فامتعت منه مطاوعها، فاجتمع على قتل العلام الرجل ورجل آخر والمرأة وحادتهما، فقتلوه، ثم قطعوه أعضاء، وجعلوه في عيبة - بفتح العين. وعاء من آدم - فوضعه في ركبة - شد تحته: بر التي لم تطو في ناحية القرية ليس فيها ماء - فأحد حليها، فاعترف ثم اعترف بالفون. فكذب يعلى - وهو يومئذ أمير - فشأهم إلى عمر، فكذب عمر بقتلهم جميعاً، وقال: والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين. [شرح الزرقاني: ٢٣٨/٤]

برجل قتلوه: أي بسبب قتل رجل اسمه أصيل أي في قصاصه. **قتل غيلة:** بالإضافة، وهو بالكسر أي عديعة وسر. وقوله: "لو نَمَالًا عليه" أي تعاون عليه، وأصله المعاونة في ملء الدلو، ثم عم، وصعاء - بالمد - قصة اليمن، كذا في "البنية". **قتلهم به:** أي نقصاصه، وهذا الأثر قد أخرجه الشافعي أيضاً من طريق مالك، والبحاري من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وكذا ابن أبي شيبة والدارقطني، وفي رواية معوية بن حكيم عن أبيه: أن أربعة قتلوا صبياً، فقال عمر مثله. أخرجه عبد الرزاق بطوله، وسمى الغلام المقتول أصيلاً، وفي الباب عن ابن عباس قال: لو أن مائة قتلوا رجلاً قتلوا به، أخرجه عبد الرزاق. وعن المعيرة أنه قتل سبعة برجل، أخرجه ابن أبي شيبة، وعن علي مثله، كذا في "تفريع أحاديث الهداية" للزبيدي [٣٥٤، ٣٥٣/٤]، وغيره.
عمداً: قيد به؛ لأنه لا قصاص في الخطأ. **بأسياهم:** بالفتح جمع سيف، ومثله كل عُدَّة.

وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا رحمهم الله.

باب الرجل يرث من دية امرأته، والمرأة ترث من دية زوجها

٦٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن عمر بن الخطاب كُشد الناس بمخى: من

كان عنده علم في الدية أن يخبرني به، فقام الضحَّاك بن سفيان، كتب إلي رسول الله ﷺ من أبيه في باب توريتها من الإسناد

قول أبي حنيفة: وبه قال الشافعي ومالك وأحمد، وأكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وقال ابن الزبير والزهرى وابن سيرين وابن أبي ليلى ودلود وابن المنذر وأحمد في رواية: لا يُقتلون بل يجب عليهم الدية، وهو القياس؛ لأن القصاص ينشأ عن المائلة، ولا مائلة بين الواحد والجماعة، وما ذهبنا إليه استحسان بأثر عمر وغيره، والوجه فيه أن القتل بغير حق لا يكون عادة إلا بالتغالب واجتماع نفر من الناس، فلو لم يجب القصاص فيه انسداد باب القصاص، وفاتت الحكمة المقصودة من شرعية، كذا ذكره العيني.

ابن شهاب أن عمر: قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من أصحاب مالك، ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر إخط، وروايته عن عمر بخبري يجرى المتصل؛ لأنه قد رآه وصحح بعضهم سماعه منه، وفي طريق هشيم عن الزهرى عن سعيد قال: جاءت امرأة إلى عمر تسأله أن يورثها من دية زوجها، فقال: ما أعلم لك شيئاً فشدت الناس، الحديث. وفي طريق معمر عن الزهرى عن سعيد أن عمر قال: ما أرى الدية إلا للعصية؛ لأهم يقتلون عنه، فهل سمع أحد منكم عن رسول الله ﷺ شيئاً في ذلك؟ فقال الضحَّاك بن سفيان الكلبي، وكان رسول الله ﷺ استعمله على الأعراب إخط الحديث. [تأويل الخوالت: ٣/٧٠] **نشد الناس:** أي طلب من الناس حين كان بمخى في حجة. **الضحَّاك:** هو الضحَّاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبي بكر بن كلاب بن ربيعة الكلبي العامري الضَّبَّاني - بكسر الضاد المعجمة وفتح الموحدة المحففة - عداؤه في أهل المدينة، وكان ينزل بسجد ولاه النبي ﷺ على من أسلم من قومه، وكان من شجعان الصحابة، كذا ذكره ابن الأثير في "جامع الأصول".

كتب إلي إخط: ذكر الزيلعي وابن حجر في "تخريجي أحاديث الهداية" [٣٥٢/٤] وغيرهما أن هذا الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وإسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرج له الدارقطني شاهداً من رواية المغيرة بن شعبة، وفي رواية ابن شاهين من طريق ابن إسحاق عن الزهرى قال: حدثت عن المغيرة أنه قال: حدثت عمر بقصة أشيم، فقال: التي على هذا بما أعرف، فنشدت الناس في الموسم، فأقبل رجل يقال له: زرار، فحدثه عن رسول الله ﷺ بذلك، وفي رواية أبي يعلى بإسناد حسن عن المغيرة أن زراراً بن حري قال لعمر: إن رسول الله ﷺ كتب إلي الضحَّاك أن يورث امرأة أشيم الضباني من دية زوجها.

في أشيم الضَّبَّابي أن ورث امرأته من دِيَّتِهِ، فقال عمر: ادْخُلِ الْخِبَاءَ حَتَّى آتِيكَ، فلما نزل أخبره الضَّحَّاك بن سفيان بذلك، فقضى به عمر بن الخطاب. ^{بالكسر أي الحيلة}

قال محمد: ^{عمر بالنزول} وبهذا نأخذ، لكل وارث في الدية والدم نصيب، امرأة كان الوارث أو زوجاً أو غير ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الجروح وما فيها من الأَرَشِ

٦٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب قال: في كل نافذة، في عضو من الأعضاء ثلث عقل ذلك العضو. ^{حراصة لعد}

قال محمد: في ذلك أيضاً حكومة عدل، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب دية الجنين

٦٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب:

أشيم: يفتح الألف وسكون الشين للمعجمة وفتح الياء المثناة التحتية، كما ضبطه ابن الأثير.

الضَّبَّابي: ذكر السيوطي والسمعي أن الضَّبَّابي - بالكسر - نسبة إلى ضباب بن عامر بن صعصعة، وإلى محلة بالكوفة، والفتح نسبة إلى ضباب بن من بني الحارث، ومن قريش. أن ورث. أمر من التورث، وأن بالفتح فسكون بيان للمكتوب. حتى آتيك أي فأتق وأسمع منك مرة أخرى. فقضى به عمر: أي حكم بتورث الزوجة من دية الزوج، وفي "موطأ يحيى" بعده: قال ابن شهاب: وكان قتل أشيم خطأ. والدم أي في طلب القصاص في العمد. قول أبي حنيفة: وفي تورث الزوجة من دية الزوج خلاف مالك، وفي كونه مستحقاً للقصاص خلاف ابن أبي ليلى، ذكره القاري.

ثلث عقل ذلك العضو: في "موطأ يحيى" بعد هذه الرواية قال مالك: كان ابن شهاب لا يرى ذلك، وأنا لا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمراً مجتمعاً عليه، ولكني أرى فيه الاحتياط ليجتهد الإمام في ذلك، وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا، الجنين: هو الولد ما دام في بطن الأم، محي به لكونه محتفظاً، ومادة هذا اللفظ دل على الاحتفاء، ومنه الجن والجنون والجنة - بالفتح - والحنة بالقسم، فإن في كل منها معنى الاحتفاء.

أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يُقتل في بطن أمه بِعَرَّةٍ عبدٍ أو وليدة، فقال الذي ^{محول معة للجنين} ^{حكم} قضى عليه: كيف أغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا تطق، ولا استهل،.....
معروف أو محول

أن رسول الله ﷺ: قال ابن عبد البر: هذا مرسل عند رواة "الموطأ"، ووصله مطرف وأبو عاصم النبيل كلاهما عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة. والحديث عند ابن شهاب عنهما جميعاً عن أبي هريرة، فطائفة من أصحابه يحدثونه عنه هكذا، وطائفة يحدثون عنه عن سعيد وحده عن أبي هريرة، وطائفة عنه عن أبي سلمة وحده عن أبي هريرة، ومالك أرسل عنه حديث سعيد هذا، ووصل حديث أبي سلمة واقتصر فيه على قصة الجنين دون قتل المرأة. [شرح الزرقاني: ٢١٥/٤]

بعرة عبد أو وليدة: أي أمة هو صفة العرة، ويروى بالإضافة وهو أحسن. والقرة بضم الغين وتشديد القاء، هو خيار المال كالفرس والبعير النحيب والعبد والأمة العسدة، وسمي بدل الجنين به؛ لأن الواجب عبد، والعبد يسمى غرة، وقيل: لأنه أول مقدار ظهر في باب الدية، وغرة كل شيء أوله، كذا في "البيان" [٢١٨/١٣].

قضى عليه: أي بالقرعة، وفي رواية للبخاري [رقم: ٥٧٥٨]: فقال ولي المرأة التي غرمت، ولولها هو ابنها مسروح، رواه عبد الغني. والأكثر على أن القاتل زوجها حمل من النابغة الهذلي، وللطبراني أنه عمران بن عويمر أخو مليكة المرأة المقتولة، فيحتمل تعدد القاتلين، كذا قال الحافظ ابن حجر. قال الزرقاني: فيه دلالة قوية لقول مالك وأصحابه ومن وافقهم: إن العرة على الجنائي لا على العاقلة كما يقوله أبو حنيفة والشافعي وأصحابهما؛ لأن المفهوم من اللفظ أن المقضي عليه واحد معين وهو الجنائي. ولقائل أن يقول: يعارض هذه الدلالة الروايات الأخرى الصريحة، ففي رواية أبي داود والترمذي والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت إحداها الأخرى، الحديث، وفيه: فقضى فيه غرة وجعله على عاقلة المرأة. وفي رواية ابن أبي شيبة عن جابر أن النبي ﷺ جعل في الجنين عرة على عاقلة القاتلة، وفي روايته من مرسل ابن سيرين جعل العرة على العاقلة، وأخرجه الدارقطني مطولاً، وزيادة التفصيل في "تخريج أحاديث الهداية".

كيف أغرم: أي أضرم، وللبزار من حديث ابن عباس قالوا: كيف نديه وما استهل؟ وله من حديث حابر فقالت العاقلة: أي ندي من لا شرب ولا أكل؟ الحديث. وهذا أيضاً من مؤيدات من أوجب الدية على العاقلة، وهذا كله صريح في أن العرة هو دية الجنين، لا دية المرأة كما ظنه قوم، وقد بسط الكلام في رده الضحاوي في "شرح معاني الآثار". **من لا شرب:** كأنه تعجب من إيجاب الدية، فلما عوض عن النفس الحية، فقال: كيف ندي الجنين الذي لم يشرب ولم يأكل ولم يستهل؟ من الاستهلال وهو رفع الصوت عند الولادة، وبالجمل لم يوجد فيه أثر الحياة، فمثل ذلك يُطَلّ - بتحتية مضمومة وشد اللام - أي يُهدر ويُبطل، وفي رواية: بطل بالموحدة وطاء مهملة مفتوحين وحقة اللام من البطلان.

ومثْلُ ذَلِكَ يَطْلُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ**.

سعد بن السبي

٦٧٤ - **أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُذَيْلٍ اسْتَبَيَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَطَرَحَتْ حَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ.**

بضم الهاء قبله تشاكنا

في نسخة: حبياً

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ، إِذَا ضَرَبَ بَطْنَ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ فَالْقَتَ حَنِينًا مَيْتًا فَفِيهِ غَرَّةٌ عَبْدٍ

إِنَّمَا هَذَا: أي هذا السامع المانقض للحكم المبان من إخوان الكهان - بضم الكاف وتشديد الهاء - جمع كاهن، زاد مسلم [رقم: ٤٣٩١]: من أحل سمعه الذي سمع فيه، ووجه ذمه أنه أراد يسجعه دفع الحكم الشرعي.

أَنَّ امْرَأَتَيْنِ: وكافا ضربتين، فهي رواية أحمد وغيره عن عويمر الهذلي: كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها: أم عفيف بنت مسروح من بني سعد بن هذيل نعت حمل بن مالك من النافعة، فصرت أم عفيف مليكة. ولليهي وأبي نعيم في "كتاب المعرفة" عن ابن عباس نسمة الصارية أم عفيف، وكذا في "سنن أبي داود" وهما واحدة، كذا ذكره ابن حجر. **فَرَمَتْ:** نحر أو بعمود فسطاط أو مسطح أي خشية على اختلاف الروايات.

فَطَرَحَتْ: أي ألقت الأخرى حنينها ميتاً. **الْحُرَّة:** قيد به؛ لأن جنين الأمة إن كانت حاملاً من زوجها فيه نصف عشر قيمة الأم في الذكور وعشر قيمته في الأنثى، ولو لم يعلم ذكوره ولا أنوثته يؤخذ بالمتقين، هذا عندنا، وقال الشافعي: فيه عشر قيمة الأم مطلقاً؛ لأنه حرء منها، وضمان الأجزاء يؤخذ بمقدارها من الأصل، فلا يختلف ضمانه بالذكورة والأنوثة كما في جنين الحرّة، وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر والحسن والنخعي والزهري وقتادة وإسحاق. ولنا أنه يدل لنفسه ولا يعتبر كونه حرءً وإلا لم يجب ضمانه إلا إذا نقص الأصل كما هو في سائر الأجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الأم، كذا في "الهداية" [٢٢٤/١٣، ٢٢٥].

مَيْتًا: قيد به؛ لأنه لو أُلْقِيَ حياً ثم مات ففيه الدية كاملة؛ لأنه أنقلب حياً بالضرب السابق، وإن أُلْقِيَ ميتاً ثم ماتت الأم فعليه دية بقتل الأم وغرة بإلقائها، وإن ماتت الأم بالضربة ثم خرج الجنين حياً، ثم مات فعليه دية في الأم ودية في الجنين، وإن ماتت ثم أُلْقِيَ حياً ميتاً فعليه دية في الأم، ولا شيء في الجنين عندنا وعند مالك؛ لأن موت الأم أحد سببي موت الجنين فلا يتقين موته بالضرب خلافاً للشافعي وأحمد والظاهرية، كذا في "الهداية" [٢٢٤، ٢٢٣/١٣]. **فَفِيهِ غَرَّةٌ عَبْدٍ:** قال الزرقاني: احتج الشافعي بقوله في الحديث: "كيف أغرم" إلخ على أن المضمون الجنين؛ لأن العضو لا يعترض فيه هذا، وقال أبو حنيفة وأصحابه: تخص بها الأم؛ لأنها بمنزلة قطع عضو، وليست بدية؛ إذ لم يعتبر فيها الذكر والأنثى، وكذا قال الظاهرية، واحتج إمامهم داود بأن الغرة =

أو أمة أو خمسون ديناراً، أو خمس مائة درهم نصف عشر الدية، فإن كان من أهل الإبل أخذ منه خمس من الإبل، وإن كان من أهل الغنم أخذ منه مائة من الشاة نصف عشر الدية.

« لا يملكها الجنين فتورث عنه، ويرد عليه دية المقتول خطأ فإنه لم يملكها وهي تورث عنه، قاله أبو عمر. [شرح الزرقاني: ٢١٦/٤] أقول: هذا الذي نسب إلى أبي حنيفة ليس بصحيح، ففي "الهداية" وغيرها: ما يجب في الجنين موروث عنه؛ لأنه بدل نفسه فبرئته ورثته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته، فألقت ابنه ميتاً فعلى عاقلة الأب غرة ولا يرث منها. وفي "شرح معاني الآثار" [١١٢/٢] للطحاوي بعد ذكر الآثار: فلما حكم النبي ﷺ مع دية المرأة بالعره ثبت بذلك أن العرة دية الجنين لا لها، فهي مورثة عن الجنين كما يورث ماله لو كان حياً فمات، وهذا قول أبي حنيفة وعمر وأبي يوسف. ثم وجوب العرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة، وقال الشافعي: في ثلاث سنين كمائر ديات قتل النفس، ولنا ما روي عن محمد قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ جعل على العاقلة سنة، ذكره في "الهداية" وهو وإن لم يهدم عفرجوا أحاديثه، لكن قد ذكر جمع من المشايخ أن بلاعات محمد في حكم المسدقة، وله وجه وهو أن دية الجنين لها شيئان: شبه بالنفس من حيث إنه حي بحياة نفسه، وشبه بالعضو من حيث إنه متصل بالأم فعملها بالشبه الأول في حق الثوروث، وبالثاني في حق التأجيل، وبدل العضو إذا كان نصف العشر يجب في سنة فكذا هذا، والتفصيل في "الهداية" وحواشيها.

أو خمسون ديناراً: أي إن لم يعط العرة فعليه خمسون ديناراً، نصف عشر الدية من الذهب، وهو ألف دينار، أو خمس مائة درهم، وهو نصف عشر الدية من الفضة أي عشرة آلاف درهم أو خمس من الإبل، وهو نصف عشر الدية من الإبل أي مائة إبل ومائة من العنم، بذلك جاءت الأخبار والآثار على ما بسطه الزيلعي وغيره، ففي رواية الطبراني من طريق سلمة بن مسم عن أبي المليح عن أبيه قال: كان فينا رجل يقال له: حمل من مالك، فذكر القصة، وفيه فقال رسول الله ﷺ: دعني من رحل الأعراب، فيه غرة عبد أو أمة أو خمس مائة أو فرس أو عشرون ومائة شاة، وفي رواية الزائر عن بريدة: أن امرأة حدثت امرأة، فقضى رسول الله ﷺ في ولدها بخمس مائة، وهي عن الحنف، ولابن أبي شيبة من طريق أسلم عن عمر أنه قَوَّم الغرة بخمسين ديناراً، ولأبي داود عن إبراهيم النخعي أنه قال: الغرة خمس مائة درهم، قال: وقال ربعة: هي خمسون ديناراً، وإبراهيم الحري بإسناد صحيح عن الشعبي قال: الغرة خمس مائة، وفي رواية عبد الرزاق عن قتادة: الغرة خمسون ديناراً.

من أهل الإبل: أي الذي يجب عليه العرة. **نصف عشر الدية:** بيان لخمس إبل ومائة شاة.

باب الموضحة في الوجه والرأس

٦٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار أنه قال في الموضحة في الوجه: إن لم تُعَبَّ الوجهَ مثل ما في الموضحة في الرأس.

قال محمد: الموضحة في الوجه والرأس سواء، في كل واحدة نصف عشر الدية، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

باب البئر جبار

٦٧٦ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: جَرْحُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ،

الموضحة: هي التي تظهر العظم وتقطع اللحم. **إن لم تعب:** من العيب، وفيه إشارة إلى أنها إن كانت تعيب يزداد عقلاً كما في "موطأ يحيى": مالك عن يحيى ابن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار يذكر أن الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس إلا أن تعيب الوجه، فيزداد في عقلاً ما بينهما وبين عقل نصف الموضحة في الرأس، فيكون فيها خمسة وسبعون ديناراً. **ما في الموضحة:** وهو خمس من الإبل على ما مرَّ. **في الوجه والرأس:** قيد بهما لأن الموضحة وغيرها من الشجاج من الماشية والمقلعة وغيرها مختصة بالوجه والرأس، وما كانت في غيرهما يستى حراقة، فلو تحققت الموضحة وغيرها في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد لا يكون له أرض مقدر، وإنما يجب حكومة عدل؛ لأن التقدير بالتوقيف من الشارع، وهو إما ورد فيما يختص بهما، وتفصيله في كتب الفقه.

جبار: بضم الجيم وفتح الباء المخمعة: هو الذي لا عزم فيه. **جرح العجماء جبار:** هذا الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة [البخاري رقم: ٦٩١٢، ومسلم رقم: ٤٤٦٥، والترمذي رقم: ٦٤٢، وأبو داود رقم: ٤٥٩٣، والنسائي رقم: ٢٤٩٧، وابن ماجه رقم: ٢٦٧٣] وغيرهم، وفي رواية ثم: **العجماء جبار:** وفي بعضها: **العجماء جرحها جبار:** وفي بعضها: **الرجل جبار** بكسر الراء. وفي آثار صاحب الكتاب "أخبرنا أبو حنيفة حدثنا حماد عن إبراهيم: أن رسول الله ﷺ قال: **العجماء جبار:** والفلب جبار، والرجل جبار، والبعدن جبار، وفي التكرار الخمس. وفسر الرجل بقوله: إذا سار على الدابة فتلخت برجلها وهي تسير، فقتلت رجلاً أو جرحته، فذلك قدر ولا يجب شيء على عاقلة ولا على غيرها، وذكر في تفسير البئر والعجماء والمعدن كما ذكره بها. =

والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس.

قال محمد: وبهذا نأخذ. والجبار الهدر، والعجماء الدابة المنفلتة تجرح الإنسان أو تعقره، والبئر والمعدن، الرجل يستأجر الرجل يحفر له بئراً ومعدناً، فيسقط عليه من البئر معنى القطع
فيقتله فذلك هدراً. وفي الركاز الخمس،

= وفي "شرح الزرقاني" [٢٣٤/٤]: الجرح يفتح الجيم على المصدر لا غير، فأما بالضم فهو الاسم، والعجماء بالفتح تأنيث أعجم، ويقال لكل حيوان غير الإنسان ولين لا يفصح، والمراد ههنا البهيمة، وقال أبو عمر ابن عبد البر: حراحتها حنايتها، وأجمع العلماء على أن جنايتها فتلأوا وحرجها بلا سبب فله لأحد أنه هدراً لا دية فيه ولا أرض فيه أي فلا يختص الهدر بالجرح بل كل الإلتفات ملحقة بها، وقال عياض: إنما فيه بالجرح؛ لأنه الأغلب، أو هو مثال شبه به على ما عدها.

والبئر: بكسر الباء بعدها ياء مهموزة وغير مهموزة. **والمعدن:** يفتح الميم وكسر الدال مكان يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد المعدنية من الذهب والفضة والنحاس وغير ذلك، من معدن المكان إذا أقام به. **الركاز:** بكسر الراء اسم المال المركوز المدفون في الأرض. **الدابة المنفلتة:** المنفردة الخارجة من يد صاحبها غير تصرفه، وقيد به احترازاً عن الدابة التي لها مائق أو قائد أو راكب عليها، فعطيت أو حرحت فإن الضمان هناك واجب على تفصيل مذكور في كتب الفقه. **الرجل يستأجر:** يأخذه أخيراً لحفر البئر أو المعدن.

فيسقط عليه: أي يسقط البئر أو المعدن على الحافر فيقتله. **فذلك هدراً:** لأنه لا ضمان فيه لعدم التسبب والباشرة منه. **وفي الركاز الخمس:** المستخرج من المعدن إما أن يكون من خلق الله تعالى كالذهب والفضة وغيرهما من المعدنية المنفوقة في الأرض وهو المعروف باسم المعدن، وإما أن يكون شيئاً فيه من الأموال بفعل الإنسان، وهو الكثير وبمعهما الركاز. إذا عرفت هذا فاعلم أن جمعاً من الأئمة منهم الشافعي وغيره حلوا الركاز على الكنز، وحصوا وجوب الخمس به، وحكموا بأنه لا خمس في المعدن، وليس فيه إلا الزكاة، وأصحابنا حلوا الركاز على المعنى الأعم، ولا يتوهم عدم إرادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد إعادة أنه جبار أي هدراً لا شيء فيه، وإلا لتناقض، فإن الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المتعلق في ضمن الركاز ليختلف بالسلب والإيجاب، إذ المراد به أن إهلاكه للأجير الحافر غير مضمون، لا أنه لا شيء في نفسه أصلاً وإلا لم يجب فيه شيء أصلاً حتى الزكاة وهو بخلاف الإجماع، فحاصله أنه أثبت للمعدن بخصوصه حكماً، ونص على خصوصه اسماً، ثم أثبت له حكماً مع غيره، فغير بالاسم الذي يعمهما، كذا حققه في "فتح القدير"، وبه يظهر ما في تفسير "صاحب الكتاب" الركاز ههنا، وقد مرّ نيزاً مما يتعلق بهذا المقام في كتاب الزكاة.

والركاز ما استخرج من المعدن من ذهب أو فضة أو رصاص أو نحاس أو حديد أو زبيق، ففيه الخمس، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٦٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن حزام بن سديد بن مُحِيصَةَ أَنَّ نَاقَةَ لِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطًا لِرَجُلٍ فَأُفْسِدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ عَلَى أَهْلِ الْحَائِطِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنْ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَالضَّمَانُ عَلَى أَهْلِهَا.

باب من قتل خطأ ولم تُعرف له عاقلة

صبغة الجمهور

٦٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد أن سليمان بن يسار أخبره أن سائبَةَ كان

عند الله من دكون

أعتقه بعضُ الحُجَّاجِ، مع الحجاج

حزام: بالخاء المهملة، ثم زاء معجمة، ابن سعيد على وزن كبير، هكذا رأيته في نسخ متعددة من هذا الكتاب والذي في "جامع الأصول" للحريري، و"تقريب ابن حجر" [رقم: ١١٦٣، ٢٥٨/١] و"إسعاف" للسيوطي [ص: ١٠] في اسمه ونسبه: حزام - بفتح الحاء المهملة بعدها راء مهملة - ابن سعد - يسكون العين - ويقال: حرام بن ساعدة بن محبصة الأنصاري المدني، تابعي، ثقة، قليل الحديث، مات ١١٣ هـ بالمدينة.

مُحِيصَة: بضم الميم فتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية المكسورة. **حفظها بالنهار:** أي من أن تصد على حائطهم. **على أهلها:** أي مالك المواشي لقصور الحفظ من قبله، وفيه حجة للشافعي وأحمد وأكثر أهل الحجاز أن صاحب المثلثة يضمن ما أفسدت ليلاً لا نهاراً، وذكر أصحابنا أن ما روينا مطلق ومتفق عليه مشهور، وهذا مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعي، وردّه القاري أن المرسل حجة عند الجمهور على أن المطلق قابل للتقييد.

عاقلة: قال القاري: العاقلة أهل الديوان، وهم أهل الرايات، وهم الجيش الذي كُتب أساميهم في الديوان وفُرض لهم العطاء فلَوَحِدَ الدية من عطايهم متى خرجت، سواء خرجت في ثلاث سنين أو أقل أو أكثر، وقال مالك والشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم: الدية على العشرة، وهم العصبات، واختلف في الأباء والبنين، فقال الشافعي وأحمد في رواية: ليس آباء القتلى وإن علواً وأنأؤهم وإن سفلوا من العاقلة، وقال مالك وأحمد في رواية: تدخل في العاقلة، وهو قولنا عند عدم أهل الديوان، وروى ابن أبي شيبة عن الشعبي عن إبراهيم قال: أول من فرض العطاء عمر بن الخطاب وفرض فيه الدية كاملة، والتفصيل في كتب الفقه.

أن سائبَةَ: قال السيوطي: هو عبد يحنق بأن يقول له مالكة: أنت سائبة، فيحنق ولا ولاء للمعتق.

فكان يُلْعَبُ مع ابن رجل من بني عابد، فقتل السائبة ابنَ العابدي، فجاء العابديُّ أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب، فطلب دية ابنه، فأبى عمر أن يديه، وقال: ليس له مولى، فقال العابديُّ له: أرايت لو أن ابني قتلَه؟ قال: إذن تُخْرِجُونَا دِيَّتَهُ، قال العابديُّ: هو إذن كالأرقم إن يترك يلقم^{أخبرني} وإن يُقتل يُنَقَمَ.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا نرى أن عمر عليه السلام أبطل دية عن القاتل، ولا نراه أبطل ذلك؛ لأن له عاقلة، ولكن عمر لم يعرفها فيجعل الدية على العاقلة، ولو أن عمر لم ير له مولى، ولا أن له عاقلة لجعل دية من قتل في ماله أو على بيت المال،

فكان يلعب: أي كان العبد السائبة يلعب مع ابن الرجل من بني عابد بالبهاء الوحدة. من بني عابد: القاري: كسر الموحدة وبالذال المهملة نسبة إلى عابد بن عبد بن عمر بن مخزوم، وبكسر المشاة التحتية والذال المعجمة نسبة إلى عائذ بن عمر بن بني شيان، ذكره السيوطي، وفي "موطأ يحيى": من بني عائذ، وضبطه الزرقاني [٢٤٤/٤] بتحتية وبذال معجمة. العابدي: في "موطأ يحيى": العائذي، وكذا فيما بعده.

فطلب دية ابنه: يعلم منه أن القتل كان خطأ. فأبى عمر أن يديه: أي فأنكر عمر عليه السلام عن أن يجعل له دية؛ لأن القاتل ممن لا مولى له. قال: إذن: أي قال عمر: لو كان كذلك وجب عليك وعلى قومك أن تعطوا دية. كالأرقم: هو الحية التي فيها بياض وسواد كأنه رقم أي نقش، وقيل: الحية التي فيها حمرة وسواد، وهذا مثل لمن يجتمع عليه شران لا يدري كيف يصنع فيهما، ومعناه هو كالأرقم إن تركته يلقمك أي يجعلك لقمة ويأكلك، وإن قتله أخذ منك عوضه نفقة، وكانوا في الجاهلية يرمعون أن الجن تطلب بنار الجنان، وهو الحية الدقيقة، وربما مات قاتلها، وربما أصابه جمل فضربروا لهذا مثلاً، كذا في "حياة الحيوان" للدميري.

لا نرى: أي لا نظن، وفي نسخة: ألا ترى. أبطل دية إخ: حاصله أن ما حكم به عمر لها من عدم وجوب دية المقتول ابن العابدي لم يكن بسبب أن القاتل لم يكن له مولى ولا له عاقلة، حتى يجب عليهم دية، فإنه لو كان كذلك لحكم بوجوب الدية في مال القاتل إن كان غنياً، أو في بيت المال إن كان مسكيناً، ولم يحكم بطلان دية رأساً، بل كان ذلك؛ لأنه كان له مولى وعاقلة، ولكنه لم يعرفه، فإن القاتل كان معتقاً لبعض الجحاح، ولم يعرف من هو وأين هو، وحيث يحكم بعدم لزوم الدية حتى يعرف العاقلة فيحكم عليهم بأداء الدية. فيجعل: أي حتى يجعل غاية للتعفي. في ماله: أي في مال القاتل إن كان موسراً. على بيت المال: هذا إذا كان القاتل معسراً.

ولكنه رأى له عاقلة ولم يعرفهم؛ لأن بعض الحجاج أعنته ولم يعرف المعتق ولا عاقلته، فأبطل ذلك عمر ^{عمر} حتى يُعرف، ولو كان لا يرى له عاقلة لجعل ذلك عليه في ماله أو على المسلمين في بيت مالهم. ^{لا عيه ولا مكانه} ^{بش معقه أو عاقله} ^{من يدو الأمر}

باب القسامة

٦٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار وعراك بن مالك الغفاري أنهما حدثاه أن رجلاً من بني سعد بن ليث أحرى فرساً، فوطئ على إصبع رجل من بني جُهينة فنزف منها الدم فمات، فقال عمر بن الخطاب للذين ادّعى عليهم: ^{أي الخوي} ^{أسره حرباً وسوا} ^{حاجر فرسه} ^{بصبة الفحول} ^{أفكروا من البين} ^{لمرة الاستنهام} ^{المدعين} أتخلفون خمسين ميمناً ما مات منها؟ فأبوا وتخرجوا من الأيمان، فقال للآخرين:

باب القسامة: هو بفتح القاف مصدر قسم يقسم، وقيل: اسم مصدر، وفي الشرع: اسم للأيمان يُقسم بها على أهل حلة أو دار وحدها قتل، يقول كل منهم: بالله ما قتلنا ولا علمت له قاتلاً، وقد يطلق على القوم الحالفين. وسببها: وجود القتل في الحلة وما في معناه. وركبها: قولهم: بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً. وشرطها: أن يكون القاسم رجلاً عاقلاً، والنساء لا تدخل في القسامة عند أكثر أهل العلم خلافاً للمالك. وحكمها: القضاء بوجوب الدية بعد الحلف سواء كان الدعوى في القتل العمد أو الخطأ، هذا عند أكثر أهل العلم، وقال مالك والشافعي في القديم وأحمد: إن كان الدعوى في القتل العمد إذا حلف الأولياء بعد يمى أهل الحلة أهم يستحقون القود، كذا في "البيان" وغيره، والتفصيل في كتب الفقه.

وعراك: بكسر العين المهملة وفتح الراء المخففة كما مرّ ذكره في كتاب الزكاة، لا يفتح العين وتشديد الراء كما ظهّر القاري، ونسبته الغفاري - بكسر الغين - نسبة إلى بني غفار قبيلة. **حبيبة:** بالتصغير قبيلة يمسب إليها الجهمي. **فنزف منها:** يقال: نزف الدم - بفتح الراء - أي سال. **فقال عمر:** أي بعد إنكارهم أنه مات بسببه. **وتخرجوا:** أي امتنعوا عنها وظنوا فيها حرجاً. **فقال للآخرين:** هذا يدل على عود الحلف على المدعين بعد تخليف المدعى عليهم، وقد اختلف فيه بين الأئمة، فذهب الشافعي وأحمد إلى أنه يبدأ بأيمان المدعين حيث لا يبيح، فإن نكلوا حلف المدعى عليهم بخمسين ميمناً ويرون، وكذلك قال مالك في البداية بأيمان المدعين، وهو قول الجمهور، وذهب أصحابنا وأهل العراق إلى أنه ليس في القسامة إلا أيمان المدعى عليهم، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.

احلفوا أنتم، فأبوا ففُضي بشرط الدية على السعديين.

بكلوا عه

٦٨٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن،

احلفوا: على أنه مات بسببه. ففُضي: حكم عمر بنصف الدية.

على السعديين: بنصها على المذمعي عليهم من بني سعد، وهذا بظاهره مشكل، لأنه إن ثبت عنده كون القتل بسببه يجب أن يحكم بكل الدية وإن لم يثبت يلزم أن لا يحكم بشيء، فما معنى إيجاب الشرط؟ وحوابه: أنه حكم مصلحة ورقعاً للتراجع واستطابة للأنفس لا على وجه القضاء. قال مولانا ولي الله الهدّث الدهلوي في رسالة تدوين مذهب عمر المدرجة في كتابه "إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" بعد ذكر هذا الأثر: قال مالك: ليس العمل على هذا، وقال الشافعي نحواً من ذلك، قلت: إن البداية إما بالمذمعي عليهم فأظن أن عمر كان عنده أنه يجوز أن يبدأ بمولاء وهؤلاء، فالبدية بالمذمعي عليهم هو القياس والبداية بالمذمعي محوّل عن القياس احتياطاً لأمر القتل، وأما قضاؤه بنصف الدية على السعديين فيجري فيه ما قاله البعوي في حديث جرير ابن عبد الله: بعث رسول الله ﷺ سرية إلى حثعم فاعتصم ناس منهم بالسجود فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر بنصف العقل، الحديث، فقال أي البعوي: أمر بنصف الدية استطابة لأنفس أهلهم أو رجراً للمسلمين في ترك التثبت عند وقوع الشبهة، والأوجه عندي أنه على طريق الصلح يشهد له كتاب عمر إلى أبي عبيدة بن الجراح: واحرص على الصلح إذا لم يستن لك القضاء.

أبو ليلى: هو أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري، ويقال: اسمه عبد الله تابعي صغير ثقة، كذا في "شرح الموطأ" للزرقاني [٢٤٥/٤] وفي "إسعاف الميطأ" للسيوطي [ص: ٤٥]: أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري المدني عن سهل بن أبي حنيفة عن رجال من كبراء قومه حديث القسامة، وعنه مالك، وقال ابن سعد: اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن، وكذا هو في المسند. وفي "تقريب التهذيب" [رقم: ٨٣٣٠، ٢٦٣/٤]: أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الأنصاري المدني يقال: اسمه عبد الله ثقة.

وقد أحط القاري حيث ظن أن أبا ليلى هذا هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي المشهور بابن أبي ليلى، أو والده حيث قال: قال صاحب "الشكاة" في أسماء رجاله: إن عبد الرحمن بن أبي ليلى سمع أباه وخلقا كثيراً من الصحابة، وعنه الشعبي ومجاهد وهو في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة وتابعيها، ويطلق أبو ليلى على الوالد وولده، وهذا مبي على الغفلة عن كتب الرجال، فإن ابن أبي ليلى المشهور هو عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو المراد بابن أبي ليلى إذا أطلق في كتب الحديث، واسم أبي ليلى يسار - ويقال: داود - صحابي، وإذا أطلق ابن أبي ليلى في كتب الفقه فالمراد به هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، كما بسطه ابن الأثير في "جامع الأصول" وغيره، وأبو ليلى المذكور ههنا ليس هو أبو ليلى المذكور واهد عبد الرحمن، ولا هو عبد الرحمن بل هو غيره.

عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومُحِبِّصَة خرجا إلى خير من جهد أصابهما، فأُتِيَ مُحِبِّصَة فَأُخْبِرَ أن عبد الله بن سهل قد قُتِلَ، وطُرِحَ في فقير أو عين، فأتى يهود، فقال: أنتم قتلتموه؟ فقالوا: والله ما قتلناه، ثم أقبل حتى قدم على قومه، فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وحويصة، - وهو أخوه أكبر منه - وعبد الرحمن بن سهل فذهب ليتكلم، وهو الذي كان بخير، فقال له رسول الله ﷺ: **كَبُرَ كَبِيرٌ، يريد السن فتكلم حويصة، ثم تكلم مُحِبِّصَة،**

سهل بن أبي حثمة: هو أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو يحيى سهل بن أبي حثمة - بفتح الحاء وسكون الاء الثالثة - الأنصاري المدني، واسم أبي حثمة عبد الله، وقيل: عامر بن ساعدة بن عامر بن عدي صحابي صغير بايع تحت الشجرة، وشهد المشاهد إلا بدرأ، قاله ابن أبي حاتم، وقال ابن القطان: هذا لا يصح، وذكر ابن حبان والوافدي وأبو جعفر الطبري وابن السكن والحاكم وغيره: أنه كان ابن ثمان سنين حين مات النبي ﷺ، وذكر الذهبي أنه مات في خلافة معاوية، كذا في "تذيق التهذيب" [رقم: ٣١٠٢، ٤٣٨/٢] و"تقريب التهذيب" [رقم: ٢٦٥٣، ٨٥/٢، ٨٦] و"جامع الأصول" وغيرها. **كبراء قومه:** قال الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري": هم حبيصة وحويصة ابنا مسعود، وعبد الرحمن وعبد الله ابنا سهل.

عبد الله بن سهل: هو وأخوه عبد الرحمن الذي يدر الكلام حضرة النبي ﷺ في ذكر حديث قتل عبد الله، فقال له رسول الله ﷺ: **كَبُرَ كَبِيرٌ،** إتيان لسهل بن زيد بن كعب بن عامر بن عدي الأنصاري، أما عبد الله فقتل بخير، وبسببه كانت القسامة، وأما عبد الرحمن فشهد بدرأ وأحدًا والخنذق والمشاهد كلها، واستعمله عمر بن الخطاب في خلافته على البصرة، وهما ابنا أخي حويصة وحبيصة ابني مسعود من كعب بن عامر بن عدي الخارثي الخزرجي، شهد حبيصة المشاهد كلها وهو أصغر من حويصة وقد أسلم قبله، فإن إسلامه كان قبل الهجرة، وعلى يده أسلم حويصة، كذا ذكره ابن الأثير الحرري في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" [رقم: ٢٩٩٦، ٢٧٠/٣].

حبيصة: ضبطه ابن الأثير بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر الياء للثلاثة التحتية المشددة بعدها صاد مهملة. **إلى خير:** عند مسلم: خرجوا إلى خير في زمن رسول الله ﷺ وهي يومئذ صلح وأهلها يهود. **من جهد:** بفتح الجيم وضمه أي فحط وفقر أصابهما. **في فقير:** قال النووي: هو البئر القريبة القفر، الواسعة الفم، وقيل: الخفيرة التي تكون حول النحل، وفي "موطأ يحيى": قال مالك: الفقير هو البئر. **فذهب ليتكلم:** أي حبيصة، وإنما يدر لكونه حاضرًا في الواقعة، وفي رواية لمالك: فذهب عبد الرحمن ليتكلم. **يريد السن:** أي يريد رسول الله ﷺ من قوله: **كَبُرَ كَبِيرٌ** كبير السن، وفيه إرشاد إلى الأدب يعني أنه ينبغي أن يتكلم الأكبر سنًا أولاً.

فقال رسول الله ﷺ: إما أن يذؤوا صاحبكم، وإما أن يؤذؤوا بحرب، فكتب إليهم رسول الله ﷺ في ذلك فكتبوا له: إنا والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحبيصة وعبد الرحمن: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ قالوا: لا، قال: فتحلف لكم يهود، قالوا: لا، ليسوا بمسلمين. فَوَدَّاهُ رسول الله ﷺ من عنده، فبعث إليهم بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار. قال سهل بن أبي حثمة: لقد ركضتني منها ناقة حمراء. ^{كيف نقل الإمام أعطي دية}

قال محمد: إنما قال لهم رسول الله ﷺ: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ يعني بالدية ليس بالقود، وإنما يدل على ذلك: أنه إنما أراد الدية دون القود قوله.....

إما أن يذؤوا: يفتح الباء وضم الدال المحففة من الدية يعني إما أن يعطوا دية صاحبكم المقتول، وإما أن يغربوا ويُعلموا بحرب من الله ورسوله، والضميران لليهود أي يهود خير الذين وحد القتل فيهم، وفي كثير من نسخ هذا الكتاب إما أن تذؤوا، وإما أن تؤذؤوا - بصيغة الخطاب - وحيث أن الخطاب لبعض اليهود الحاضرين والأول أظهر. فكتب: أي أمر رجلاً من أصحابه بكتابه. والله ما قتلناه: زاد في رواية: ولا علمنا قاتله.

لحويصة إلخ: هذا ظاهر في عود الحلف إلى المدعين بعد تخليف المدعي عليهم وهو محصوص من حديث البية على المدعي واليمين على من أنكر، وإليه ذهب جمع من الأئمة، واستدل أصحابنا بعموم ذلك الحديث، وقالوا: ليس اليمين في القسامة إلا من جانب المدعي عليهم، وذكر الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١١٠/٢] ناصراً لهم أن قوله ﷺ للأصناف: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؟ إنما كان على النكير منه عليهم كأنه قال: أتدعون وتأنحون؟ وذلك أنه قال لهم: أفترنكم يهود خمس يميناً بالله ما قتلنا، فقالوا: كيف نقبل لئمان قوم كفار؟ فقال لهم: تحلفون وتستحقون؟ أي أن اليهود وإن كانوا كفاراً فليس عليهم فيما تدعون عليهم غير إيمانهم، فلا يجب على اليهود شيء بمجرد دعواكم. ثم أخرج الطحاوي عن عمر أنه استحلف المدعي عليهم، وأوجب عليهم الدية. وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه.

تحلفون: في "موطأ يحيى": تحلفون همزة الاستفهام. قالوا: لا: أي لأننا لم نشاهده وإنما نقول بالظن.

من عنده: وفي رواية للبخاري [رقم: ٦٨٩٨] ومسلم [رقم: ٤٣٤٨]: فوداه بمائة إبل من الصدقة، وحُتم باحتمال أنه اشتراها من إبل الصدقة وقال في "المفهم": رواية "من عنده" أصح. قال سهل إلخ: ذكر ذلك ليتين ضبطه للواقعة. يعني بالدية: أي يريد استحقاق الدم بالدية لا بالقصاص.

في أول الحديث: إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب، فهذا يدل على آخر الحديث، وهو قوله: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم؛ لأن الدم قد يستحق بالدية كما على ما هو المراد به.

يُستحق بالقود؛ لأن النبي ﷺ لم يقل لهم: تحلفون وتستحقون دم من ادّعيتم فيكون هذا على القود، وإنما قال لهم: تحلفون وتستحقون دم صاحبكم، فإنما عني به تستحقون دم صاحبكم بالدية؛ لأن أول الحديث يدل على ذلك، وهو قوله: إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب، وقد قال عمر بن الخطاب: القسامة توجب العقل، ولا تُشيط الدم في أحاديث كثيرة، فهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

في أول الحديث إحد: يعني أن قول النبي ﷺ في أول الحديث: إما أن تدوا صاحبكم، وإما أن تؤذنوا بحرب يدل على أن الواجب هنا الدية لا القود؛ لعدم علم القاتل بعينه، فهذا دليل واضح على أن المراد بقوله في آخر الحديث: تستحقون دم صاحبكم، خطأً للأخصار استحقاق الدية لا القصاص، كيف ولو كان كذلك لقال تستحقون دم من ادعيتهم عليه؛ لأن المسنق في القصاص إنما هو دم القاتل المدعى عليه لا دم المقتول، فلما قال: دم صاحبكم صار هذا دليلاً آخر على أن المراد الدية الذي هو بدل دم المقتول. تدوا صاحبكم: بصيغة الخطاب خطاب لليهود، وإضافة صاحبكم لأدق ملاسة، والظاهر فيه وفي فريته العيوبية كما مر.

لأن الدم: أي كما يُطلق استحقاق الدم في القصاص كذلك يُطلق على استحقاق الدية. فقوله: تستحقون دم صاحبكم لا ينافي هذا المعنى، وإنه وإن كان يشمل المعنى الآخر أيضاً لكن صدر الحديث دل على تعيين المراد.

لأن النبي إحد: الظاهر أنه دليل آخر؛ لكون المراد باستحقاق دم صاحبكم استحقاق الدية فلو كان عرف الفصل لكان أولى. لم يقل لهم: أي حتى يكون ظاهراً في القود. لأن أول الحديث: هذا عود إلى الدليل الأول ولو لم يسنعن به لما لكان أحسن. على ذلك: أي على وجوب الدية، وهذا يظهر أن قوله ﷺ في بعض طرق حديث القسامة: يترككم اليهود بأيمانها، ليس المراد منه البراءة مطلقاً، كما احتاره الشافعي ومالك وأحمد والليث وأبو ثور حيث قالوا: لا تجب الدية إذا حلف المدعى عليهم بل البراءة من القصاص، وقد ثبت عن عمر فيما أخرجه الطحاوي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم أنه جمع بين القسامة والدية، كما بسطه العيني وغيره.

وقد قال عمر: استشهاد على وجوب الدية في القسامة دون القود. ولا تشيط - من أشاط الدم أبطله، وشاط دمه بطل من باب ضرب، وأشاطه السلطان أي أبطله وأهدره، كذا في "المغرب".

أحاديث كثيرة: أي هذا الذي أفاده عمر وارد في أحاديث كثيرة.

كتاب الحدود في السرقة

باب العبد يسرق من مولاه

٦٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعبد له، فقال: اقطع هذا فإنه سرق، فقال: وماذا سرق؟ فقال: سرق امرأة لأمراتي ثمنها ستون درهماً، قال عمر: أرسله ليس عليه قطع، خادمكم سرق متاعكم.

قال محمد: وبهذا نأخذ.

كتاب الحدود: الحد عقوبة مقدرة شرعاً تجب حقاً لله، سمي به؛ لكونها زاجرة ماسة عن ارتكاب المعاصي.

في السرقة: قال القاري: هي في اللغة أخذ الشيء على سبيل الخفية، وفي الشرع أخذ مكلف خفية قدر وزن عشرة دراهم مضروبة جيدة، ووزن كل عشرة سبع مثاقيل كما في الزكاة، أو ما يبلغ قيمته. وقال الحافظ: قال الحسن ودาวود: ليس للسرقة نصاب معين لإطلاق الآية، ولما روى الشيخان [البخاري رقم: ٦٧٨٣، ومسلم رقم: ٤٤٠٨] عن أبي هريرة مرفوعاً: لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الخيل فيقطع يده. وأجيب بأنه قال البخاري: قال الأعمش: كانوا يرون أنه يبيض الحديد، والحبل كانوا يرون أن منه ما يساوي دراهم، وقال مالك وأحمد: نصاب السرقة ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وقال الشافعي والأوزاعي والليث: ربع دينار.

عمرو: ينتح العين، ابن الحضرمي - يفتح للمهلهة - اسمه عبد الله بن عمار، وهو ابن أخي العلاء بن الحضرمي، قُتل أبوه في السنة الأولى من الهجرة كافراً، قال في "الإصابة": ومقتضى موت أبيه أن يكون له عند الوفاة النبوية نحو تسع سنين، كما ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٩٣/٤] **مرآة:** يكسر الميم وسكون الراء على وزن مفتاح: آلة نظر الوجه. **ليس عليه قطع:** أي لا تجب عليه بسرقة قطع اليد، فإنه خادمكم سرق متاعكم، والخادم إذا سرق متاع مولاه لا يجب عليه القطع. وقد أخرج هذا الأثر الشافعي أيضاً من طريق مالك والدارقطني [رقم: ٣١١، ١٨٨/٣] من طريق سفيان عن الزهري، ذكره في "التلخيص".

وبهذا نأخذ: المسألة تختلف فيها بين الأئمة على ما هو مبسوط في "الهداية" و"النهاية"، فعندنا من سرق من أبويه أو ولده أو دي رحم محرم منه كالأخ والأخت والعم والخال لا يُقطع، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر والحرقلي -

إنما رجل له عبدٌ سرق من ذي رحم محرم منه، أو من مولاه، أو من امرأة مولاه، أو من زوج مولاته فلا قطع عليه فيما سرق، وكيف يكون عليه القطع فيما سرق من أخته، أو أخيه، أو عمته، أو خالته، وهو لو كان محتاجاً زَمناً، أو صغيراً، أو كانت محتاجة ^{كيف نصيب عليه القطع} الأخت وعموها ^{والخال أن السارق} أجبر على نفقتهم فكان لهم في ماله نصيب، فكيف يقطع من سرق ممن له في ماله نصيب؟ وهذا كله قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

مال للسارق منه

— من أصحاب أحمد: يقطع السارق من أبويه، وكذا من الجد وإن علا، وكذا من الولد، وفي السرقة من ذي رحم محرم غير قرابة الولاد خلاف الأئمة الثلاثة، فعندهم يقطع، والوجه لنا أن في مثل هذه القرابات يكون بسط في الأموال، والدخول في الخرز بهر إذن خلاف غيرها من القرابة البعيدة، وكذلك السرقة من مال سيده أو سيده أو زوجة سيده أو زوج سيده، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر: يجب القطع بسرقة العبد من مال سيده أو من زوجة سيده أو من زوج سيدها، وقال داود: يقطع بسرقة مال السيد أيضاً.

دي رحم: أي ذي قرابة للعبد ومحرمه. **زَمناً:** الزمن يفتح الأول وكسر الثاني، مرد برجا مائة وبملا شدة وآفت رسيده [في الفارسية]، كذا في "المتحجب". **أجبر على نفقتهم:** الظاهر أجبروا على نفقته فكان له في ماله نصيب.

في ماله نصيب: أي لكل واحد من السارق ومن سرق منه ممن ذكر في مال الآخر.

فكيف يقطع إلخ: يشير إلى أصل كلي، وهو أن السارق إذا سرق من مال له فيه نصيب أو شركة أو حق، والسارق من رجل له أي للسارق في ماله أي ذلك الرجل نصيب بوجه من الوجوه لا يجب القطع، ويتفرّع عليه مروع كثيرة مذكورة في كتب الفقه، ويؤيده ما في "النسابة" و"التلخيص" أن ابن أبي شيبة أخرج عن وكيع عن المسعودي عن القاسم أن رجلاً سرق من بيت المال، فكتب فيه سعد إلى عمر، فقال: لا قطع عليه، ما من أحد إلا وله فيه حق. وأخرج عبد الرزاق في "مصنعه" أن علياً أتى برجل سرق من المعتم فقال: له فيه نصيب وهو خائن، فلم يقطعه، وكان قد سرق معترفاً. وفي "سنن ابن ماجه" [رقم: ٢٥٩٠] بسند ضعيف عن ابن عباس: أن عبداً سرق من الحصن، فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطعه، وقال: مال الله يسرق حصه بعضا

باب من سرق ثمراً أو غير ذلك مما لم يُحرَزْ

٦٨٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين أن رسول الله ﷺ

قال: لا قطع في ثمر معلق، ولا في حريسة جبل، فإذا آواه المراح أو الجرين فاقطع فيما بلغ ثمن المصح. ^{لعدم كونه محرراً} ^{على الشجر}

قال محمد: وهذا نأخذ. من سرق ثمراً في رأس النخل، أو شاة في المرعى فلا قطع عليه، فإذا أتى بالثمر الجرين أو البيت، وأتى بالغنم المراح، وكان لها من يحفظها، فجاء سارق سرق من ذلك شيئاً يساوي ثمن الجن، ففيه القطع،
^{قطع وشمع في الجرين}

ما لم يُحرَزْ: أي لم يُحفظ، والحز على نوعين: أحدهما: أن يكون بالمكان المعد لحفظ الأموال كالدور والصندوق والخانوت وغيرها. وثانيهما: أن يكون بصاحب المتاع، فإذا سرق ملاً محرراً وجب القطع وإلا لا. **عبد الله الخ:** هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث بن عامر بن نوفل المكي القرشي النوفلي، روى عن أبي الطفيل وأبي بكر بن حزم، وعنه شعبة ومالك وأسم، ثقة، عالم بالمتناسك، كذا في "كاشف الغم" [رقم: ٢٨٤٦، ٩٩/٢] و"التقريب" [رقم: ٣٤٣٠، ٢٣١/٢]. أن رسول الله ﷺ قال ابن عبد البر: لم يختلف رواة "الموطأ" في إرسال هذا الحديث في "الموطأ"، ويتصل معناه من حديث عبد الله بن عمرو وغيره. [شرح الزرقاني: ١٨٣/٤] **ولا في حريسة جبل:** قال ابن الأثير الجري في "النهاية": أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع؛ لأنه ليس بحرس، والحريسة فعيلة بمعنى معولة، أي أن لها من يحرسها ويحفظها، ومنهم من يجعل الحريسة السرقة نفسها، يقال: حرس يحرس حرساً إذا سرق أي ليس فيما يسرق من الماشية بالجبل قطع.

فإذا آواه: عذ الحزمة من الإيواء، والثرأح - بضم الميم - مبيت الغنم والإبل الذي تروح إليه في الليل، والجرين - بفتح الجيم - موضع يحفظ فيه الثمار وفيه لث وتشر غير مرتب أي فإذا جمعت الماشية في المراح والثمار بعد القطع في الجرين فسرق منها شيء لزم القطع لوجود الحز، قال ابن العربي: اتفقت الأمة على أن شرط القطع أن يكون المسروق محرراً ممنوعاً من الوصول إليه بمنع خلافاً لقول الظاهرية: لا قطع في كل فاكهة رطبة ولو محرزها، وليس مقصود الحديث ما ذهبوا إليه بديل قوله: **فإذا آواه:** **الجن:** بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس. **المرعى:** بفتح الميم أي موضع الرعي. **وكان لها الخ:** قال القاري: كذا في الأصل، والظاهر أنه أو كان لها أي لكل من المذكورات.

والخن كان يساوي يومئذ عشرة دراهم، ولا يقطع في أقل من ذلك وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

٦٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أن غلاماً سرق ودياً من حائط رجل، فعرّسه في حائط سيّده،
الحائط بمعنى الساتر ذلك الودي

يساوي يومئذ: أي في عهد رسول الله ﷺ: قال العيني في "اللباية" [٥/٧]: اختلفوا في ثمن الخس الذي قطع به رسول الله ﷺ: فقيل: كان عشرة دراهم، وقيل: ثلاثة دراهم، وقيل: خمسة دراهم، فقال الشافعي ومالك: أقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم، والأحد بالثيقن أولى غير أن الشافعي قال: كانت قيمة الدينار على عهد الرسول اثني عشر درهماً، والثلاثة ربعها، واحتج بما روى الثرمذي عن عائشة: "أن النبي ﷺ كان يقطع في ربع دينار"، واحتج مالك بما روي عن نافع عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ قطع سارقاً في ثمن قيمته ثلاثة دراهم"، ولنا أن الأحد بالأكثر في هذا الباب أولى احتياطاً للدرء والحدود تندرع بالشهات.

عشرة دراهم: هذا منقول عن إبراهيم النخعي وابن عباس وغيرهما، ففي "كتاب الآثار" للمصنف أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: لا يقطع يد السارق في أقل من ثمن الخن، وكان ثمنها عشرة دراهم. قال: قال إبراهيم أيضاً: لا يقطع في أقل من ثمن الخس وكان ثمنه يومئذ عشرة دراهم، ولا يُقطع في أقل من ذلك، وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٢، ٩١/٢] من طريق محمد بن إسحاق عن أيوب عن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال: كان قيمة الخس الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم، وأخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو مثله، وأخرج من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد وعطاء عن أيمن الحبشي قال: قال رسول الله ﷺ: أدّ ما يقطع فيه السارق من الخس. قال: وكان يقوم يومئذ بدنيار. وأخرج من طريق شريك عن منصور عن عطاء عن أيمن بن أم أيمن عن أم أيمن قالت: قال رسول الله ﷺ: لا تقطع يد السارق إلا في حشفة، وقومت على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم. ومثله مخرج عبد النسائي وأبي داود والحاكم عن ابن عباس، وعبد النسائي عن أيمن، وعبد الله بن أبي شيبه وغيره، والبسيط في "تخرّيج أحاديث الهداية" للربيعي وابن حجر.

يحيى بن حبان [خ]. في رواية الطحاوي من طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان أن عبداً وكان لعمه واسع بن حبان، واسمه قيل، كما في "الشميد" [١١٩/١٤ - ١٢١]. ودياً. يفتح الواو وكسر الدال وتشديد الباء: حصن من السحل يُقطع منه فيعرس، كذا في "المعرس".

فَخَرَجَ صَاحِبُ الْوَدِيِّ يَلْتَمِسُ وَدِيَّهَ فَوَجَدَهُ، فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ **مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ**، فَسَحَنَهُ وَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ، فَاَنْطَلَقَ سَيِّدُ الْعَبْدِ ^{بطله} إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ.

فاستعدى: أي صاحب الودي على العبد عند مروان، يقال: استعدى فلان الأمير على فلان أي استعان، فأعاده عليه أي نصره، والاستعداد طلب المعونة، كذا في "المغرب". **مروان بن الحكم:** وهو أمير المدينة من جهة معاوية. **وأراد قطع يده:** أي حبس مروان ذلك العبد وقصد قطعه. **سيد العبد:** أي واسع بن حبان، كما في رواية. **يقول لا قطع إلخ:** هذا الحديث أخرجه أحمد [رقم: ١٥٨٤٢] والأربعة [النسائي رقم: ٤٩٦١، وابن ماجة رقم: ٢٥٩٣، والترمذي رقم: ١٤٤٩، وأبو داود رقم: ٤٣٨٨]، وصححه ابن حبان من طرق عن مالك وغيره عن يحيى بن سعيد. قال ابن العربي: فإن كان فيه كلام فلا يُلْتَفَتُ إليه. وقال الطحاوي: تلقت الأئمة منه بالقول. وقال أبو عمر بن عبد البر: هذا حديث منقطع؛ لأن محمداً لم يسمعه من رافع، وتابع مالكاً عليه سفيان الثوري والحمادان وأبو عوانة ويزيد بن هارون وغيرهم. ورواه سفيان بن عيينة عن يحيى عن محمد عن عمه واسع عن رافع. وكذا رواه حماد بن دليل المدائني عن شعبة عن يحيى بن سعيد به، فإن صح هذا فهو متصل مسند صحيح، لكن قد خولف ابن عيينة في ذلك، ولم يتابع عليه إلا ما رواه حماد بن دليل، فقيل: عن محمد عن رجل من قومه، وقيل: عنه عن عمه له، وقيل: عنه عن أبي ميمونة عن رافع، وخولف عن حماد أيضاً، فرواه غيره عن شعبة عن يحيى عن محمد عن رافع، والظاهر أن مثل هذا الاختلاف غير قادح في ثبوت أصل الحديث، وله شاهد عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو، وعند ابن ماجة من حديث أبي هريرة، وإستناد كل منهما صحيح، كذا في "شرح الزرقاني" [١٩٣/٤].

وذكر الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٧، ٩٦/٢]: أن قوماً منهم أبو حنيفة ذهبوا إلى أنه لا يُقَطَّعُ في شيء من الثمر والكر والفواكه الرطبة مطلقاً سواء أخذ من حائط صاحبه أو من منزله بعد ما قطعه وأحرزه فيه، وقالوا أيضاً: لا قطع في حريد النخل ولا في عشبته؛ لأن رافعاً لم يسأل عن قيمة الودي وعما كان فيه من الجريد والخشب، وخالفهم في ذلك آخرون منهم أبو يوسف، فقالوا: هذا الذي حكاه رافع محمول على الثمر والكر المتأخذين من الخواطر التي ليست بحرز، فأما ما كان من ذلك مما قد أحرز فحكمه حكم سائر الأموال، ويجب القطع على من سرق منه قدر المقدار الذي يجب فيه القطع، واحتجوا في ذلك بحديث: فإذا آواه المراح أو الحرين، وأجاب عنه صاحب "اغنية" [١٤٣/٤] من قبل أبي حنيفة أن قوله: فإذا آواه الجرس مخرج على العادة، فإن عادتهم كان على أقم لا يضعون في الحرين إلا الياس، فلا يفيد القطع إلا في الياس وهو كذلك عنده أيضاً لا في الفواكه الرطبة، وفيه نظر طاهر.

والكثير الجمار. قال الرجل: إن مروان أخذ غلامي وهو يريد قطع يده، فأنا أحب
 أن تمشي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله ﷺ، فمشى معه حتى أتى مروان،
 فقال له رافع: أخذت غلاماً هذا؟ فقال: نعم، قال: فما أنت صانع؟ قال: أريد قطع
 يده، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر ولا كثر، فأمر مروان
 بالعبد فأرسل.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قطع في ثمر معلق في شجر ولا في كثر - والكثير الجمار -
 ولا في ودي ولا في شجر، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الرجل يسرق منه الشيء يجب فيه القطع

فيه السارق بعد ما يرفعه إلى الإمام

٦٨٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن صفوان بن عبد الله بن أمية.....

والكثير: هو يفتحتين: الجمار بضم الجيم وتشديد الميم في آخره راء مهملة. قال الجوهري: هو شحم النخل، وفي
 "المغرب": حمر شعره: جمعه على فقاء، ومنه الجمار للنخلة، وهو شيء أبيض لين يخرج من النخلة، ومن قال:
 الجمار هو الودي، وهو النافق من الحل، فقد أخطأ. قال الزرقاني [١٩٢/٤]: هذا التفسير مدرج، ففي رواية
 شعبة: قلت لجهنم بن سعيد: ما الكثير؟ فقال: الجمار. أخذت: استفهام تخلف حرفه، وفي "موطأ" يحيى يذكره.
 والكثير: إعادة للتفسير السابق تنبيهاً على الموافقة. ولا في ودي: أي ولا قطع في ودي، ولا في شجر.

فيه: أي يهب المسروق منه ذلك الشيء للسارق ويعفو عنه. بعد ما يرفعه: أي بعد ما يجره الإمام عن الفصية،
 فالضمير رافع إلى ما يفهم من السابق، أو رافع إلى السارق أي يأتي به إلى الإمام، وهو الأنسب لما يأتي.

صفوان: هو صفوان - بالفتح - ابن عبد الله بن صفوان بن أمية الحمصي المكي من التابعين. قال العجلي: ثقة،
 وحده صفوان صاحب الفصية، هو ابن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جح القرشي صحابي من المؤلفة،
 مات أيام قتل عثمان، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٩] و"التقريب" [رقم: ٢٩٣٦، ١٤٢/٢].

قال: قيل لصفوان بن أمية: إنه من لم يهاجر هلك، فدعا بهراحته، فركبها حتى قدم على رسول الله ﷺ، فقال: إنه قد قبل لي: إنه من لم يهاجر هلك، فقال له رسول الله ﷺ: ارجع أبا وهب إلى أباطح مكة، فنام صفوان في المسجد متوسداً رداءه، فجاءه سارق فأخذ رداءه، فأخذ السارق فأتى به رسول الله ﷺ، فأمر رسول الله ﷺ بالسارق أن تُقطع يده، فقال صفوان: يا رسول الله! إني لم أُرِدْ هذا، هو عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ: فهلاً قبل أن تأتيني به.

قال محمد: إذا رفع السارق إلى الإمام أو القاذف، فوهب صاحب الحدّ حده لم ينبح للإمام أن يعطل الحد، ولكنه يمضيه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

قيل لصفوان إ.ح. هو جد الراوي، قال ابن عبد البر: رواه جمهور أصحاب مالك هكذا مرسلًا، ورواه أبو عاصم النبيل وحده عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن جده صفوان فوصله، ورواه شهاب بن سوار عن مالك عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أبيه: إنه من لم يهاجر كان قتله ظن أن الحجرة مفروضة ولم يسمع حديث: لا حجرة بعد الفتح. إلى أباطح مكة: أي إلى واديها، جمع أبطح بالفتح. في المسجد متوسداً: [أي جعله تحت رأسه كالوسادة] أي في المسجد النبوي كما قاله الزرقاني [١٨٧/٤]، وقال القاري: أي في مسجد المدينة أو مسجد مكة، والحديث رواه أبو داود والسنائي [رقم: ٤٨٨١] وابن ماجه وأحمد في "مسند" من غير وجه عن صفوان: أنه طاف بالبيت وصلى ثم لفّ رداءه فوضعه تحت رأسه فأخذه، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: إن هذا سرق رداي، فقال: اذهب به، فاطلعه، فقال صفوان: ما كنت أريد أن تُقطع يده في رداي قال: فلو كان قبل أن تأتيني به. أقول: قد راجعت السنن فليس في سنن أبي داود وابن ماجه ذكر لما ذكره بل فيهما نام في المسجد من غير ذكر الطواف وغيره، وكذا في روايات متعددة للسنائي، بل في بعضها تصريح بمسجد النبي ﷺ وما ذكره إنما هو رواية من طريق واحد للسنائي. رداءه: وفي رواية أبي داود وغيره: كنت نائماً في المسجد على حبيصة لي ثمن ثلاثين درهماً. فأخذ السارق: معروف وما بعده معقول به، أو محمول وما بعده مفعول ما لم يسم فاعله. فأتى به: أي أتى صفوان بالسارق إلى رسول الله ﷺ. لم أُرِدْ هذا: أي لم أقصد قطع يده عليه. هو عليه صدقة: أي الرداء المسروق على السارق صدقة. أن تأتيني به: أي لو لا تصدقت قبل أن ترمعه لي فكان ذلك نافعاً، وأما الآن فلا. أو القاذف: أي من فذّب أحداً ووجب عليه حد القذف.

باب ما يجب فيه القطع

٦٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى عبد الله بن عمر، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قَطَعَ في مَحَنٍ قيمته ثلاثة دراهم.

٦٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَتْ إِلَى مَكَّةَ، وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَمَعَهَا غُلَامٌ لِبَنِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَأَنَّهُ بُعِثَ مَعَ ثَيْنِكَ الْمُرَاتَيْنِ

ما يجب فيه القطع: أي ذكر مقداره، وقد اختلف فيه، فذهب الحسن وداود الظاهري والخوارزمي وابن بنت الشافعي إلى أن يقطع في القليل والكثير لعموم الآية، وقال ابن أبي ليلى: لا تقطع في أقل من خمسة دراهم، وقال مالك وأحمد: تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وروي عن مالك خمسة دراهم، وهو المروي عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وعبد الشافعي التقدير بربع دينار، كذا ذكره العيني في "إنباء" [٥/٧]، وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٤، ٩٣/٢] بعد ذكر الأحبار المختلفة لذلك بعضها على القطع في ثلاثة دراهم، وبعضها في ربع دينار، وبعضها في عشرة دراهم: إن الله عزَّ وجلَّ وحلَّ قال في كتابه: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (النساء: ٣٨) أجمعوا على أن الله لم يمس بذلك كل سارق، وإنما عني به خاصاً من السارق لمقدار من المال المعطوف، فلا يدخل فيما قد أجمعوا أن الله عني خاصاً إلا ما قد أجمعوا، وقد أجمعوا أن الله قد عني عشرة دراهم، واختلفوا في سارق ما هو دونها فهو ممن عني الله؟ قال قوم: هو منهم، وقال قوم: ليس منهم، فلم يميز لنا لما اختلفوا في ذلك أن تشهد على الله أنه عني ما لم يُجمعوا أنه عنه، وجاز لنا أن نشهد فيما أجمعوا أن الله عنه، فجعلناه سارق العشرة مما فوقها داخلاً في الآية، وجعلناه ما دون العشرة خارجاً من الآية، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

أن النبي إ: قال ابن عبد البر: هذا الحديث أصح حديث روي في ذلك. [شرح الزرقاني: ١٨٢/٤]

عبد الرحمن: هو ابن سعد بن زبارة. **ومعها مولاتان إ:** قال الزرقاني: لم أقف على اسم هؤلاء الثلاثة.

[شرح الزرقاني: ١٨٤/٤] **وأنه بعث إ:** قال القاري ضمير "أنه" للشأن، و"بعث" بصيغة المجهول، ويرد مراحل

- بكسر الحيم وفتح الميم - نوع يرد من اليمن. وفي "موطأ يحيى": فبعثت مع المولاتين يرد مرجل، وقال الزرقاني:

هو بالميم والهاء الذي عليه تصاوير الرجال أو الرجال كما أفاده أبو عبيد المروزي، ومع تصوير الحيوان إنما هو إذا

تم تصويره، وكان له ظل دائم، وهذا مجرد وشي في الرد لا ظل له وليس بنام. [شرح الزرقاني: ١٨٤/٤] =

يُردّ مَراجِل قد خيَِطت عليه حرقةُ حضراء، قالت: فأخذ الغلام البُرد ففتق عنه
 فاستخرجه، وجعل مكانه لبداً أو قرّوةً وخاط عليه، فلما قَدَمنا المدينة دفعنا ذلك
 البُرد إلى أهله، فلما فتقوا عنه وجدوا ذلك اللبّد ولم يجدوا البرد، فكلّموا المراتين
 فكلمنا عائشة التي بعث إليه **عائشة** السرقة كما كانت، أو كتبنا إليها وأقمنا العبد، فسُئل عن ذلك، فاعترف فأمرت
 به عائشة فُقطعت يده، وقالت عائشة: القطع في ربع دينار فصاعداً.
من الذهب

٦٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عَمْرَةَ ابنة عبد الرحمن:
 أن سارقاً سرق في عهد عثمان أترجةً فأمر بها عثمان أن تُقَوَّم من القوم فُقَوِّمَتْ بثلاثة دراهم
 من صَرَفٍ اثني عشر دراهمًا بدينار، فقطع عثمان يده.

قال محمد: قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد: فقال أهل المدينة: ربع دينار،
 في مقداره

= وظاهره أن عائشة بعثت الرد مع المولتين إلى المدينة أو عمرة ليدفع ذلك في المدينة إلى شخص.
قد خيَِطت: أي كالثلفة له ويُعمل الرد تحقيماً فيها. **فتق**: أي شق ونقض مخيطة الخرقه واستخرج الرد.
لبداً: بكسر فسكون، ما يتلبد من شعر أو صوف، والقروة - بالفتح - ما يُلبس من جلد العم، وهذا شك من
 الراوي، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٨٤/٤] **فلما قَدَمنا**: بصيغة المتكلم مع الغير، وكنا دفعنا على ما في
 بعض النسخ، وهي التي شرح عليها القاري، وفي بعضها الأول بصيغة المتكلم مع الغير، والثانية دفعنا بصيغة الماضي
 الغائب بإرساخ الضمير إلى المولتين، وفي "موطأ يحيى": فلما قدمنا المدينة دفعنا، كلاهما بصيغة الماضي الغائب للمؤنث.
أو كتبنا إليها: أي إلى عائشة، وظاهره أن عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة، ويحتمل أنها لم يشافهاها، بل
 كتبها بالقضية مع كونها في المدينة، و"أو" ههنا للشك من الراوي. **عن أبيه**: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن
 حزم. **أترجة**: قال القاري: يضم الهزلة وسكون التاء الفوقية وتشديد الجيم، أفضل الثمار المأكولة. وفيها لغات
 أترجة بزيادة النون، وأترجة مخمها وترجة بخذف الهزلة ذكره عياض، وفي "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر:
 قال مالك: الأترجة هي التي يأكلها الناس، وقال ابن كنانة: كانت أترجة من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها
 الطيب، ورد عليه بأنها لو كانت من ذهب لم تقوّم. **فُقَوِّمَتْ بثلاثة دراهم**: وكان الأترج في تلك الأيام غالي
 القيمة. **من صرف** **إلخ**: أي كان الصرف في ذلك الأيام ما يكون الدينار وأثنا عشر درهماً في متساويين، فيكون
 ثلاثة دراهم وربع دينار متساويين. **ربع دينار**: حقيقة أو حكماً كسرقة ما يبلغ ثلثه ثلاثة دراهم.

وروا هذه الأحاديث، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن النبي ﷺ، وعن عمر، وعن عثمان، وعن علي، وعن عبد الله بن مسعود، وعن غير واحد. فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

هذه الأحاديث. المذكورة سابقاً عن عائشة وعثمان وابن عمر. ورووا ذلك إجماعاً. فمن ذلك ما أخرجه النصف في "كتاب الآثار" [ص: ٣١٢] قال: أخبرنا أبو حنيفة حدثنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: لا يقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم، وأخرج عن إبراهيم مثله كما مر ذكره. وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٩٤/٢] من طريق المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عبد الله بن مسعود قال: لا يقطع اليد إلا في الدينار أو عشرة دراهم. وأخرج عن ابن جريج قال: كان قول عطاء على قول عمرو بن شعيب: لا يقطع اليد في أقل من عشرة دراهم. وفي "مسند الإمام" الذي جمعه الحسكفي: أبو حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: كان يقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم، وفي رواية: إما كان يقطع في عشرة دراهم.

قال شارح "المسند": بهذا يظهر الرد على الترمذي حيث قال: قد روي عن ابن مسعود: لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم، وهو مرسل، رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، والقاسم لم يسمع من ابن مسعود. فظهر من كلامه أمران: الأول: أن في الحديث انقطاعاً، والثاني: أنه موقوف. والثابت في "المسند" ما ينفي كلا الأمرين ولو كان موقوفاً فله حكم الرفع. ومن ذلك حديث ثبت أخرجه الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في "الخلافيات"، وحديث ابن عباس في قيمة ابن عبد الطحاوي والحاكم وأبي داود، وقد مر ذكرهما، ومن ذلك ما أخرجه النسائي [رقم: ٤٩٥٦] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان لمن أئمن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم، وفي رواية ابن أبي شيبة: قال: قال رسول الله ﷺ: لا يقطع يد السارق دية من أئمن، قال عبد الله بن عمرو: وكان لمن أئمن عشرة دراهم. وأخرجه أحمد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: لا يقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم. وكذا إسحاق بن راهوية في "مسنده"، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة مرفوعاً: ما بلغ من أئمن قطع يد صاحبه، وكان لمن أئمن عشرة دراهم. وأخرج أيضاً عن القاسم قال: أتني عمر برجل سرق ثوباً، فقال لعثمان: فقومه، فقومه ثمانية دراهم، فلم يقطعه. والكلام في هذا المقام طويل مذكور في "النهاية" و"فتح القدير" وغيرهما.

فإذا جاء الاختلاف: يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده ولم يعرف المتقدم والمتأخر يعرف الناسخ والمنسوخ، أخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم؛ لأن الحدود =

باب السارق يسرق وقد قُطعت يده أو يده ورجله

أو أو حاله

٦٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قديم، فنزل على أبي بكر الصديق عليه السلام وشكا إليه أن عامل اليمن ظلمه. قال: فكان يصلي من الليل، فيقول أبو بكر: وأبيك ما لي بك سارق. ثم افتقدوا حلياً لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر، فجعل الرجل يطوف معهم، ويقول: اللهم عليك بمن يبت أهل هذا البيت الصالح، فوجدوه عند صائغ المنطوق زعم أن الأقطع بالنصير جاءه به، فاعترف به الأقطع، أو شهد عليه. فأمر به أبو بكر، فقطعت يده اليسرى،

= تندري بالشبهات، ولا يثبت إلا بما لا شك فيه، وهذا التقرير أحسن من رد أحاديث ربع دينار وثلاثة دراهم، كما فعله بعض أصحابنا، فإنه أمر مشكل جداً.

عن أبيه: أي القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. أن رجلاً: قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية": هذه الرواية منقطعة، وقد روي موصولاً أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة، وفيه: فشكى إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرفة، وهذا على شرط البحاري، وفيه: قال ابن جرير: كان اسمه جر أو حير، وذكر في "التلخيص" أن القصة رواها - مثل ما روى مالك - الدار قطن من طريق أيوب عن نافع وسعيد بن منصور من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن صقية بنت أبي عبيد، وعند الرزاق عن معمر عن نافع عن ابن عمر. أقطع اليد إ: أي مقطوع اليد اليمنى والرجل اليسرى.

عامل اليمن: هو يعلى بن أمية، كما في رواية عبد الرزاق. وأبيك: قال الزرقاني [١٨٨/٤]: قسم على معي ورب أبيك، أو كلمة جرت على لسان العرب ولا يقصدون به القسم، وكان أبو بكر يقول ذلك تعجباً: ما لي بك أي ليس لي بك سارق؛ لأن قيام الليل يناهي السرفة. ثم افتقدوا: في "موطأ يحيى": فقدوا عقداً لأسماء.

ويقول: أي كان ذلك الرجل وكان هو السارق في الواقع إظهاراً لبراءته داعياً: اللهم عليك أي حله بالعقوبة من يبت من التبت أي أغار لئلا على أهل هذا البيت الصالح أي بيت أبي بكر الصديق. زعم: أي قال الصالح: إن الأقطع جاء به عنده. أو شهد: بصيغة المجهول شك من الراوي. فقطعت يده اليسرى: هذا قال الشافعي: إن الثالثة بقطع اليد اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمنى، وفي الخامسة يده اليمنى. ويوافقه ما أخرجه أبو داود [٤٤١٠] وغيره عن جابر: أن رسول الله ﷺ حيء يسارق، فقال: اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله إنا سرق، فقال: فاقطعوه، فقطع. -

قال أبو بكر: والله لدُعَاؤِهِ على نفسه أشدُّ عندي عليه من سرِّقته.

يقوله: اللهم عليك

قال محمد: قال ابن شهاب الزهري: يُروى ذلك عن عائشة أنها قالت: إنما كان الذي سرق حلياً أسماء أقطع اليد اليمنى، فقطع أبو بكر رجله اليسرى، وكانت تنكر أن يكون أقطع اليد والرجل، وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا ونحوه من أهل بلاده.

هذا الخبر

— ثم جيء به في المرة الثانية فقال: ائتوه، فقالوا: إنما سرق، فقال: اقطعوه، فقطع، ثم جيء به في الثالثة، فقال: ائتوه، فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق، فقال: اقطعوه كذلك في الرابعة، فلما جيء به في الخامسة، قال: ائتوه، فقتلناه واجترأه وأتقناه في البئر، وقال النسائي: هو حديث منكر. وأخرج النسائي [رقم: ٤٩٧٧] عن الحارث قال: أتني النبي ﷺ بلس، فقال: ائتوه، فقالوا: إنما سرق، فقال: اقطعوا يده، ثم سرق، فقطع رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر حتى قطعت قوائمه الأربع، ثم سرق في الخامسة، فقال أبو بكر: كان رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال: ائتوه. قال ابن المصنف في "فتح القدير" [٣٨٣/٥]: ههنا طرق كثيرة متعددة لم تسلم من الطعن، ولذا قال الطحاوي: وتبعنا هذه الآثار فلم نجد له أصلاً، وفي "الميسوط": الحديث غير صحيح وإلا لاحتج به أحد في مشاورة علي، ولئن سلم يعمل على الانتساح؛ لأنه كان في الابتداء تغليظ في الحدود.

أشد: قال الزرقاني: لأن فيها حظاً للنفس في الحملة بخلاف الدعاء عليها، أو لما في ذلك من عدم المبالاة بالكبائر. [شرح الزرقاني: ١٨٨/٤] أنها قالت: يخالفه ما أخرج عبد الرزاق عنها من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: كان رجل أسود يأتي أبا بكر فيدنيه ويقرئه القرآن حتى نعث ساعياً أو قال سرياً، فقال: أرسلني معه، فقال: بل امكث عندنا، فأبى فأرسله واستوصى به غيره، فلم يحب إلا قليلاً حتى جاء وقد قطعت يده، فلما رآه أبو بكر فاضت عيناه، فقال: ما شأنك؟ فقال: ما زدت على أنه كان يوليني شيئاً من عمله فحُنتُ مريضة واحدة، فقطع يدي، فقال أبو بكر: تجدون الذي قطع يد هذا يكون أكثر من عشرين مريضة، والله لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه، ثم أدناه، فكان يقوم الليل هيقاً، فإذا سمع أبو بكر صوته قال: بالله لرجل قطع يد هذا لقد اجترأ على الله، قال: فلم يلبث إلا قليلاً حتى فقد آل أبي بكر حلياً لم ومتاعاً، فقال أبو بكر: طرق الحى الليلة، فقام الأقطع فاستقبل القملة ورفع يده الصبيحة والأخرى التي قطعت، فقال: اللهم أظهر علي من سرقهم أو نحوهم، فما انصف النهار حتى عثروا على المشاع عنده، فقال أبو بكر: إنك لقليل العلم بالله وأمره به فقطعت يده، كذا ذكره في "التلخيص".

أن يكون أقطع: أي عن أن يكون الذي قطعه أبو بكر. ابن شهاب أعلم: يشير إلى ترجيح رواية الزهري على عبد الرحمن. بلاده: هي المدينة وما حولها.

وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب أنهما لم يزيدا في القطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، فإن أتى به

وقد بلغنا إلخ: قال المصنف في "كتاب الآثار" [ص: ٣١٣]: أخبرنا أبو حنيفة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي قال: إذا سرق السارق قُطعت يده اليمنى، فإن عاد قُطعت رجله اليسرى، فإن عاد ضمته السجى حتى يحدث خيراً، إني أستحيي على الله أن أدعه ليس له يد يأكل، أو يستحيي بها ورجل يمشي عليها، ومن طريقه رواه الدارقطني. وروى عبد الرزاق عن معمر عن جابر عن الشعبي قال: كان علي لا يقطع إلا اليد والرجل، وإن سرق بعد ذلك سجنه. ورواه ابن أبي شيبة حدثنا حاتم ابن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: كان علي لا يريد على أن يقطع السارق يداً ورجلاً فإذا أتى بعد ذلك قال: إني أستحيي أن أدعه لا يظهر لصلاة، ولكن احبسوه. وأخرج البيهقي عن عبد الله بن سلمة عن علي مثله.

وأخرج ابن أبي شيبة أن بحدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن السارق فكتب إليه بمثل قول علي، وأخرج عن سماك أن عمر استشارهم في سارق فاجتمعوا على مثل قول علي، وأخرج عن مكحول أن عمر قال: إذا سرق السارق اقطعوا يده، ثم إن عاد فاقطعوا رجله، ولا تقطعوا يده الأخرى وذروه يأكل بها، ويستحيي، ولكن احبسوه عن المسلمين. وقال سعيد بن منصور: حدثنا أبو معشر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه قال: حضرت علياً أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق، فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟ فقالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين، قال: قتلته إذا وما عليه القتل، بأي شيء يأكل الطعام، وبأي شيء يتوضأ للصلاة، بأي شيء يعتسل من الخبابة، بأي شيء يقوم إلى حاجته، فردّه إلى السجن أياماً، ثم استخرجه، فاستشار أصحابه، فقالوا له مثل قولهم الأول، فقال لهم مثل ما قال، فجلده جلدًا شديدًا ثم أرسله.

وقال سعيد أيضاً: حدثنا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عائد قال: أتى عمر بأقطع اليد والرجل قد سرق، فأمر بقطع رجله، فقال علي: قال الله ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (البقرة: ٢١٧)، فُقطعت يد هذا ورجله، فلا ينبغي أن تقطع رجله فتدعه وليس له قائمة يمشي عليها، إما أن تمزّره وإما أن تسودعه في السجن، فاستودعه السجن. قال ابن حجر: قد رواه البيهقي أيضاً وإسناده جيد، وإسناد رواية سعيد الأولى ضعيف، قال ابن المصنف في "الفتح" [٣٨٤/٥]: هذا كله ثبت ثبوتاً لا مردّ له، فبعد أن يقع في زمن رسول الله ﷺ مثل هذه الحوادث التي غالباً تتوفر النواهي إلى نقلها، ولا خير بذلك عند علي وابن عباس وعمر من الأصحاب للملازمين، بل أقل ما في الباب أن كان ينقل ثم أُمم غايوا بل لا بد من علمهم بذلك، وبذلك تقتضي العادة فامتناع علي بعد ذلك إما لضعف الروايات المذكورة في الإتيان على أربعة، وإما لعلمه أن ذلك ليس جلدًا مستمرًا، بل هو على رأي الإمام.

بعد ذلك لم يقطعاه وضمناه، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا رحمهم الله.

باب العبد يَأْبِقُ ثُمَّ يسرق

بكسر الراء

٦٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبداً لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق، فبعث به ابن عمر إلى سعيد بن العاص ليقطع يده، فأبى سعيد أن يقطع يده، قال: لا تُقَطَّعْ يَدُ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ، فقال له عبد الله بن عمر: أ في كتاب الله وجدت هذا: إن العبد الآبق لا يقطع يده؟ فأمر به ابن عمر فُقَطِّعَتْ يَدُهُ.

قال محمد: تُقَطَّعْ يَدُ الْآبِقِ وَغَيْرِ الْآبِقِ إِذَا سَرَقَ، ولكن لا ينبغي أن يقطع السارق أحدًا إلا الإمام الذي يحكم؛ لأنه حد لا يقوم به إلا الإمام، أو من ولاه الإمام ذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمهم الله.

بعد ذلك: أي بعد قطع اليد البعني والرجل اليسرى. وضمناه: أي أخذنا منه ضمان المال. قول أبي حنيفة: عدم القطع بعد قطع اليد والرجل، والتضمن عند عدم القطع، وأما عند القطع فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة خلافاً للشافعي وغيره، والمسألة مبرهنة في كتب الأصول. يَأْبِقُ: بكسر الباء من باب يهرب، وفتحة من باب يفرح أي يهرب من سيده. إلى سعيد: كان أميراً على المدينة من جهة معاوية، وهو صحابي، وكان معه يوم موت رسول الله ﷺ تسع سنين، وكانت وفاته سنة ٥٣ هـ، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٨٥/٤]

فأمر به ابن عمر: لعل سعيداً ظن أن العبد الآبق لا يُقَطَّعُ يده من السرقة مطلقاً من سيده سرق أو من غيره، وذلك؛ لأن الغالب على العبد الآبق الخوع والخلاص، ولا قطع على من سرق ضمن الجماعة كما ورد به الخبر، ورأى ابن عمر خلافه، فأمر بقطع يده لقوة دليل ما ظنه من دون أمر سعيد، وهذا موافق لما اختاره الشافعي ومالك وغيرهما أن للسيد أن يقيم الحد على عبده بلا إذن الإمام، وقال أصحابنا: ليس له ذلك، وقال الترمذي: القول الأول أصح؛ لموافقته حديثاً رواه. إذا سرق: أي من مال غيره، وأما إذا سرق من مال سيده فلا، لما مرّ سابقاً. ولاه الإمام: أي نائبه والأمير من جهته.

باب المختلس

٦٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن رجلاً اختلس شيئاً في زمن مروان بن الحكم، فأراد مروان قطع يده، فدخل عليه زيد بن ثابت فأخبره أنه لا قطع عليه. قال محمد: وهذا نأخذ، لا قطع في المختلس وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب المختلس: الاختلاس أخذ الشيء بسرعة ظاهراً على غفلة لئلا كان أو غاراً. مروان: حين كان أمير المدينة. قطع يده: ظناً منه أنه في حكم السرقة.

لا قطع عليه: لحديث جابر مرفوعاً: ليس على المختلس والمتهب والخائس قطع، أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم وابن حبان والبيهقي وغيرهم. وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن عوف، رواه ابن ماجه بإسناد صحيح، وآخر من رواية الزهري عن أنس أخرجه الطبراني في "الأوسط"، ورواه ابن الجوزي من حديث ابن عباس، وضعفه، كذا في "التلخيص الخبير" [٦٥/٤]. لا قطع في المختلس: فإن القطع إنما ورد في السرقة، وأخذ الشيء على سبيل الخفية معتبر في حقيقتها، وليس ذلك في الاختلاس.

أبواب الحدود في الزنا

باب الرجم

٦٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله ابن عباس أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: الرجم في كتاب الله تعالى حقّ على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت عليه اليّنة أو كان الحبل أو الاعتراف.

إقرار الراوي

باب الرجم: أي رجم الزاني بالحجارة حتى يموت. **يقول:** هذا مختصر من حطية حطها عمر في المدينة بعد الفراغ من حجته، أمرحها البخاري وغيره بطلوها. **حق:** أي ثابت حكماً وإن نسحت آيته تلاوة، وهي "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم" فالمراد بالشيخ والشيخة المحصن والمحصنة وإن كان شاباً ستاً، قال السيوطي: حط لي في نسخ هذه الآية تلاوة نكحة حسنة وهو أن سبه التحفيف على الأمة بعدم اشتهاه تلاوتها وكتابتها في المصحف وإن كان حكمها باقياً؛ لأنه أثقل الأحكام وأشدّها وأغلظ الحدود، انتهى كلامه في "الإتقان في علوم القرآن". وفيه أيضاً: أخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال: كان زيد ابن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف فمرأ على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة"، فقال عمر: لما نزلت آيتُ النبي ﷺ فقلت: أكتبها؟ فكانه كره ذلك، قال: ألا ترى إلى أن الشيخ إذا زنا ولم يحصن جُلّد، وأن الشاب إذا زنا وقد أحصن رجم.

قال الحافظ في "الفتح": يُستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الطاهر من عمومها، وقال أبو عبيدة: حدثنا إسماعيل بن جعفر عن المبارك بن فضالة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش قال: كانت سورة الأحزاب تعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم: (إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) وقال: حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن مروان بن عثمان عن أبي أمامة بن سهل أن حالته قالت: لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم: (إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) فقصينا من اللذة.

إذا أحصن: أي كان الزاني محصناً - وهو ففتح الصاد وبكسره - مأخوذ من الإحصان، بمعنى الشئ، وهو عبارة عن كونه حراً عاقلاً بالغاً مسلماً وطنياً بتكاح صحيح، وفي اشتراط الإسلام خلاف الشافعي وأحمد، والبسط في كتب الفقه. **قامت عليه اليّنة:** أي شهدت على الزنا الشهود، وهم أربعة رجال. **أو كان الحبل:** قال القسطلاني في "إرشاد الساري": بفتح الحاء وسكون الباء أي الحمل، أي وجدت المرأة الحليلة من زوج أو سيد حبلى ولم تذكر =

٦٩٢ - **أخبرنا مالك،** حدثنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: لما صَدَرَ عمر بن الخطاب من مِئِ أناخ بالأبطح، ثم كَوَّم كَوْمَةً من بطحاء ثم طرح عليه ثوبه، ثم استلقى ومدَّ يديه إلى السماء^{راحت}، فقال: اللَّهُمَّ كَبِّرْتَ سَنِي، وَضَعَفْتَ قُوَّتِي، وَانْتَشَرْتَ رَعِيَّتِي، فاقْبِضْني إِلَيْكَ غَيْرَ مُضَيِّعٍ وَلَا مُفْرِطٍ. ثم قدم المدينة، فخطب الناس فقال: أيها الناس! قد سُنَّتْ لَكُمْ السُّنَنُ، وفُرِضَتْ لَكُمْ الفرائض^{في آخر ذي الحجة}، وَتُرِكْتُمْ عَلَى الواضحة - وَصَفَّقَ بإحدى يديه على الأخرى - إِلَّا أَنْ لَا تَضَلُّوا...

= شبهة ولا إكراهها، وقال السيوطي في "الدباج بشرح صحيح مسلم بن الحجاج": هذا مذهب عمر بن الخطاب وحده، وأكثر العلماء أنه لا حد عليها عمرد ظهور الخيل مطلقاً.

صدر عمر إلخ: أي رجع من حجه وكان آخر حياته في سنة ثلاثة وعشرين التي قُتل فيها. **بالأبطح:** واد بين مكة ومنى يسمى بالغصّب. **كوم:** بتشديد الواو من التكوين وهو الجمع. **بطحاء:** بفتح هي صغار الحصى، والكومة بالفتح وبالضم القطعة أي جمع قطعة من الحصى وألقى عليه رداءه واستلقى على فقاها واضعاً رأسه عليها. **كبرت سني:** أي طال عمري، يقال: كُبر في القدر والرتبة من باب كرم وكبر في السن من باب علم، كذا في "المغرب". **وضعت قوتي:** أي أعضائي في سكوتي وحركتي. **وانتشرت رعيّتي:** أي كثرت وتفرقت في البلاد رعيّتي التي أقوم بسياستها وتديرها. **فاقبضني إليك:** هذا دعاء بالموت وهو جائز إذا خاف الفتنة في الدين، وإلا فمهمي عنه، وقد بسط الأخبار في هذا الباب الحافظ السيوطي في "شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور" فلتطالع، فإنه كتاب منفرد في بابيه لم يصف مثله لا قبله ولا بعده.

غير مضع: أي لما أمرتني وشرعتني، من التصنيع. "ولا معرط" اسم فاعل من الإفراط بمعنى الزيادة أي اقبضني إليك حال كوني غير مبتلى بالفتنة في الدين بأن أنقص في شيء أو أزيد شيئاً. **فخطب:** أي يوم الجمعة كما في رواية البخاري. **قد سنّت:** بصم السن وتشديد النون المفتوحة أي شرعت لكم الشرائع أو السنن النبوية. **وتركم:** بصيغة المجهول أي ترككم نيككم على الطريقة الواضحة الظاهرة المسهلة البيضاء. **وصفّق:** قال القاري: من التصفيق أي ضرب عمر بإحدى يديه على الأخرى، وكانت العرب تعضرب إحدى اليدين على الأخرى إذا أراد أن يبه عيره، وربما فعله إذا صاح على شيء أو تعجب من شيء. **إلا:** قال القاري: بكسر الهمزة وتشديد اللام أي لكن أن لا تضلّوا بالناس. وإن "شرطية والباء للتعديّة، ولا يبعد أن يكون ألا للتفيه وأن زائدة.

بالتاس يمينا وشمالاً، ثم إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم، أن يقول قائل: لا نجد حديثاً
 في كتاب الله، فقد رَجَمَ رسول الله ﷺ ورجمنا، وإني والذي نفسي بيده! لولا أن يقول
 الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبناها: الشيخ والشبيحة إذا زنياً فارجموهما
 البتة، فإننا قد قرأناها. قال سعيد بن المسيّب: فما انسلخ ذو الحجة حتى قُتل عمر.
 ٦٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ
 وأخبروه أن رجلاً منهم وامراً زنياً، فقال لهم رسول الله ﷺ:

بالتاس يمينا: أي بالانتقال عن الطريق الوسط الواضح. ثم إياكم: أي احذروا عن أن تهلكوا بسبب العفلة عن
 آية الرجم. أن يقول: يمنع الحزمة وسكون النون: بيان للهلاك.
 لولا أن يقول إلخ: قال الزركشي في "البرهان": ظاهره أن كتابتها جائزة، وإنما منعه قول الناس، والظاهر في
 نفسه قد يقوم من خارج ما يمنع، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثالثة. وقد يُقال: لو كانت الثالثة لآدر
 عمر، ولم يرج على مقالة الناس؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً. وبالحيلة فهذه الملازمة مشككة، ولعله كان
 يعتقد أنه خير واحد والقرآن لا يثبت به وإن ثبت الحكم، ورده السيوطي في "الإتقان" بأن قوله: لعله كان يعتقد
 أنه خير واحد مردود، فقد صح أنه تلقاً من رسول الله ﷺ، والأظهر في هذا المقام ما قاله الزرقاني وغيره أن مراد
 عمر من هذا الكلام المبالغة والحث على العمل بالرجم؛ لأن معنى الآية باق وإن لم يبق لعقلها.
 ذو الحجة: أي الذي حطب فيه الخطية المذكورة.

أن اليهود: كانوا جاؤوا من حير. ذكر ابن العربي عن الطبري والتعلي عن المفسرين قالوا: انطلق قوم من قريظة
 والنضير منهم: كعب بن الأشرف وكعب بن أسعد وسعيد بن عمرو ومالك بن الصيف وكنانة بن أبي الحقيق
 وشاس بن فيس ويوسف بن عازوراء، وكان محبتهم هذه الواقعة إلى رسول الله ﷺ في السنة الرابعة في ذي
 القعدة، والرجل الذي زنى معهم لم يسم، والمرأة اسمها بصرة بالصم، وعبد أبي داود [رقم: ٤٤٥٠] من حديث
 أبي هريرة: زنى رجل من اليهود بامرأة، فقال بعضهم لبعض: ادعوا بنا إلى هذا النبي، فإنه بُعث بالتحصيف، فإن
 أفتانا بفتيا دون الرجم فليأمننا، واحتججتنا بما عند الله وقتلنا: فتيا نبي من أنبيائك، قال: فأتوا النبي ﷺ وهو جالس
 في المسجد في أصحابه، فقالوا: يا أبا القاسم! ما ترى في رجل وامرأة زنيا؟ كذا ذكره الحافظ ابن حجر
 والفسطاطي في "شرح صحيح البخاري". [فتح الباري: ٢٠٥/١٢، وإرشاد الساري: ٢٥٦/١٤]

ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهما ويُجْلَدَان، فقال لهم عبد الله بن سلام: كذبتُم إن فيها الرجم، فأثَرُوا بالتوراة، فنشروها، فجعل أحدهم يده على آية الرجم، ثم قرأ ما قبلها وما بعدها، فقال عبد الله بن سلام: أرفع يدك، فرفع يده، فإذا فيها آية الرجم، فقال: صدقت يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. في نسخة: صدق

ما تجدون: قال القسطلاني: "ما" مبتدأ من أسماء الاستفهام، و"تجدون" جملة في محل الخبر، وللمبتدأ والخبر معمول للقول، وإنما سأهم إلزاماً لهم بما يعتقدونه في كتابهم الموافق للإسلام وإقامة للحجة عليهم وإظهاراً لما كتموه وبطلوه من حكم التوراة، فأرادوا تعطيل نصها ففضحهم الله؛ وذلك إما موحي من الله إليه أنه موحود في التوراة، وإما بإخبار من أسلم منهم كعبد الله بن سلام. **نفضحهما:** أي نحد في التوراة في حكم الزانيين أن نخلصهما، ويُجلدان، وليس فيها رجم، وفي رواية: قالوا: نسحج وجوههما ونخزيهما، وفي رواية: قالوا: تسود وجوههما ونحشمهما، ونخالف بين وجوههما ويطاف بهما. **عبد الله بن سلام:** هو من أحرار اليهود وكان قد أسلم.

فجعل إلخ: قصداً للإحفاء عن الخطرة النبوية. **أحدهم:** قال الحافظ ابن حجر: هو عبد الله بن صوريا. [فتح الباري: ٢٠٦/١٢] **فيها آية الرجم:** وفي رواية للشيخين [الحارثي رقم: ٦٨١٩، ومسلم رقم: ٤٤٣٧]: فإذا آية الرجم تحت يده، وعند أبي داود من حديث أبي هريرة ذكر لفظ الآية: المحصن والمحصنة إذا زنيا وقامت عليهما البينة رَجُماً، وإن كانت المرأة حبلى تربص بها حتى تضع ما في بطنها، وعنده أيضاً من حديث جابر: قالوا: إنا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجه مثل الميل في المكحلة رجماً، وفي رواية البزار: قال النبي ﷺ: **فما معكم أن ترجوهما؟** قالوا: ذهب سلطاننا، فكرها القتل. زاد في حديث البراء: نجد الرجم، ولكنه كثير في أشرفنا، فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أخذناه بالحد، فقلنا: ثعلوا نجتمع على شيء نقيم على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم.

فرجما: أي اليهوديان، الزاني والزانية، وهذا صريح في أن الإسلام ليس بشرط في الإحصان كما ذهب إليه الشافعي وأحمد وأبو يوسف في رواية، وعبد أبي حنيفة ومحمد والمالكية الإسلام شرط، واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك، وأخباراً عن رحم اليهوديين بأن ذلك كان في ابتداء الإسلام بحكم التوراة، ولذلك سأهم عن ما فيها، ثم نزل حكم الإسلام بالرحم باشتراط الإحصان، واشتراط الإسلام فيه بقوله ﷺ: **من أشرك بالله فليس محصن،** أخرجه إسحاق بن راهويه في "مسنده" عن ابن عمر مرفوعاً، وأخرجه الدارقطني في "سننه" وقال: الصواب أنه موقوف. وأخرج الدارقطني وابن عدي عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية، فقال رسول الله ﷺ: لا تتزوجها فإنما لا تحسنك، وفيه القطع وضعف. وأورد عليهم أن سياق قصة رجم اليهود -

قال ابن عمر: فرأيت الرجل يجنأ على المرأة يقبها الحجارة.

^{اليهودي الراي}

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، أيما رجل حرّ مسلم زنى بامرأة وقد تزوج بامرأة قبل ذلك حرة مسلمة وجامعها ففيه الرجم، وهذا هو المحصن، فإن كان لم يُجامعها إنما حرة مسلمة ^{الولو حالية} ^{حرة مسلمة} تزوجها ولم يدخل بها أو كانت تحته أمة يهودية أو نصرانية لم يكن بها محصناً، ولم يرجم وضرب مائة، وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا. ^{في نسختة أو يهودية} ^{مائة حادثة}

باب الإقرار بالزنا

٦٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا نبي الله! اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر - وهو أفقههما - ...

= شاهد بأن الرجم كان ثابتاً في الإسلام ولم يكن الإسلام في الإحصان شرطاً عند ذلك، ولا يمكن أن يكون حكم النبي ﷺ بالتوراة خلاف شرعه؛ لأنها صارت منسوخة، وإنما سألهم لإلزاماً عليهم، فالصواب أن يُقال: إن هذه القصة دلّت على عدم اشتراط الإسلام، والحديث المذكور دلّ عليه، والقول مقدم على الفعل مع أن في اشتراطه احتياطاً وهو مطلوب في باب الحدود، كما حققه ابن القيم في "فتح القدير" [٢٢٤/٥ - ٢٢٨] وهو تحقيق حسن إلا أنه موقوف على ثبوت الحديث المذكور من طريق يُحتج به.

يجنأ: في موطن يجي: "يجني نفتح الباء وإسكان الحاء المهملة وكسر النون أي يجمل، قال ابن عبد البر: كذا رواه أكثر شيوخنا، وقال بعضهم: يجني بالجم، والصواب عند أهل العلم بجأ بالجم والهمز أي يجمل. يقبها: بمحضها من حجارة الرمي أن تقع عليها حتاً لها. أو كانت تحته إلخ: وكلنا إذا تزوج يهودية أو نصرانية. رجلين: لم يعرف الخافض اسميهما، وكذا اسم العسيف ومزنيته، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٦٠/٤]

فقال أحدهما: وفي رواية للشيخين [رقم: ٢٨٢٧، ومسلم رقم: ٤٤٣٥]: فقام رجل من الأعراب فقال: أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله. اقض بيننا: أي أحكمم بيننا بما حكم به الله في الكتاب. وهو أفقههما: قال الخافض زبي الدين العراقي: يُحتمل أن الراوي كان عارفاً بما قل أن يتحاكما قوصف الثاني بأنه أفقه من الأول مطلقاً، ويُحتمل في هذه القصة الخاصة بحسن أدبه في استدعائه أولاً وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه.

أجل يا رسول الله! فاقض بيننا بكتاب الله واذن لي في أن أتكلم، قال: تكلم، قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا - يعني أجيراً - فزني بامرأته. فأخبروني أن علي ابني جلد مائة، فاندبت منه بمائة شاة وجارية لي، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني إنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وإنما الرجم على امرأته، فقال رسول الله ﷺ: أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكم بكتاب الله تعالى: أما غنمك وجارياتك فرداً عليك، وجلد ابنه

قسم الشاكك

أن أتكلم: أي فآيس القصة عصرتك. يعني أجيراً: هذا تفسير مدرج من مالك كما يفسح عنه "موطأ يحيى"، فإن فيه بعد سوق الحديث من غير هذا التفسير: قال مالك: والعسيف الأجير. بامرأته: أي امرأة الرجل الحاضر الذي تكلم أولاً. فأخبروني: أي بعض أهل العلم، وفي رواية يحيى وابن القاسم: فأخبرني بالإفراد، قال ابن عبد البر: هو الصواب. على ابني جلد مائة: هكذا في بعض النسخ، وعليها شرح القاري حيث قال: فأخبروني - أي بعض أهل العلم - أن على ابني جلد مائة؛ لأنه غير محصن. "فاندبت منه بمائة شاة وجارية لي" أي بعقتها، أو بتسليمها إلى حصمه. "ثم إنني سألت أهل العلم" أي الكراء منهم عن جواز الافتداء. "أن على ابني جلد مائة" أي حداً "وتغريب عام" أي سياسة، وفي كثير من النسخ المصححة: فأخبروني أن على ابني الرجم، فاندبت إلخ وهو الموافق لموطأ يحيى، وروايات "الصحيحين" والترمذي وغيرهم.

وفي رواية: فسألت من لا يعلم فأخبرني أن على ابني الرجم فاندبت منه، وهو مقتضى قوله: ثم سألت أهل العلم، فإنه يقتضي أن المحرم الأول كان حكماً بالرجم فاندبت منه، ثم سأل عن أهل العلم فأخبروه بالجلد، وتأويل أن سؤاله عنهم كان عن الافتداء لا يوافق السوي، وفي الحديث دليل على أن الصحابة كانوا يفتنون في زمنه ﷺ، وفي بلد، وذكر ابن سعد من حديث سهل: أن الدين كانوا يفتنون على عهده ﷺ عمر وعثمان وعلي وأبي ومعاذ وزيد من ثابت. وفيه أن الحد لا يقبل الفداء، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والشرب، قاله القسطلاني.

وتغريب: نفيه من البلد وإحراجه. بكتاب الله: قال النووي: يحمل أن المراد بحكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتَحَصَّنَ اللَّهُ تَعَالَى سَبِيلًا﴾ (النساء: ١٥)، وعسر رسول الله ﷺ السبيل بالرحم في الحصن في حديث عادة عند مسلم، وقيل: هو إشارة إلى آية (الشيخ والشيخه إذا زنيا فارحومهما) وهو مما تسخت تلاوته وبقي حكمه، كذا في "تنوير الخوالك" [٤١/٣]. فرد عليك: أي مردود عليك لا ينوب عن الحد. وجلد ابنه: [لأنه كان غير محصن] قال الزرقاني: هذا يتضمن أن ابنه كان بكراً وأنه اعترف بالزنا، فإن إقرار الأب لا يقبل، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه كما في رواية أخرى: إن ابني كان أجيراً لامرأة هذه وابني لم يحصن. [شرح الزرقاني: ١٦٨/٤]

مائة وعِزَّتْهُ عاماً، وأمر أنيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر، فإن اعترفت رَجَمَهَا، فأعترفت فرجها. أخرجها من البلد

٦٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يعقوب بن زيد، عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله ابن أبي مليكة أنه أخبره أن امرأة أتت النبي ﷺ فأخبرته أنها زنت وهي حامل، فقال لها رسول الله ﷺ: حتى تضعي، فلما وضعت أتته، فقال لها: اذهبي حتى تُرضعي، فلما أرضعت أتته فقال لها: اذهبي حتى تستودعيه فاستودعته، ثم جاءته فأمر بها فأقيم عليها الحد.

وأمر أنيساً: هو أنيس - بضم الهمزة - ابن الضحاك الأسلمي، وقال ابن عبد البر: ويقال: إنه أنيس بن مرثد، قال ابن الأثير: الأول أشبه بالصحة لكثير الناقلين له، ولأن النبي ﷺ كان يقصد أن لا يؤمر في القبيلة إلا رجلاً منهم، فيؤمرهم من حكم عيهم، وكانت المرأة أسلمية، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي.

فإن اعترفت: قال النووي: هو محمول عند العلماء على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قتلها بابنه وأن لها عليه حد القذف، فتطالب أو تغفر إلا أن تعترف بالزنا. ورجها: أي حكم رسول الله ﷺ بارجها، أو رجها أنيس بعد ما أخبره به.

يعقوب: هو يعقوب بن زيد بن طلحة القرشي التيمي الصدوق المدني، وأبوه زيد بن طلحة تابعي صغير، وظنه الحاكم صحابياً، وليس كذلك، كما سطره الحافظ في "الإصابة"، وحده عبد الله بن عبد الله بن أبي مليكة بالتصغير، ويقال: اسمه زهير التيمي المدني، ثقة من التابعين، مات ١١٧هـ، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٦٦/٤]

أنه أخبره: قال ابن عبد البر: هكذا قال يحيى، فجعل الحديث لعبد الله بن أبي مليكة مرسلًا عنه، وقال القسبي وابن القاسم وابن بكير: مالك عن يعقوب بن زيد عن أبيه زيد بن طلحة بن عبد الله بن أبي مليكة، فجعلوا الحديث لزيد بن طلحة مرسلًا. [شرح الزرقاني: ١٦٦/٤] أن امرأة: أي من جهة كما في سنن أبي داود، ومسلم من عامد، وهو بطل من جهة بكسر الهمزة. وهي حامل: أي من الزنا، كما في رواية لمسلم [رقم: ٤٤٣٢]. اذهبي: لعدم جواز رجم الحلي. فلما وضعت: عند مسلم: فلما وضعت أتته بالصبي في حرقه وقالت: هذا ولدته. تستودعيه: أي تجعله عند من يحفظه. الحد: أي الرجم، كما في رواية لمسلم.

٦٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن رجلاً اعترف بالزنا على نفسه على عهد رسول الله ﷺ، وشهد على نفسه أربع شهادات فأمر به فحُذِنَ قال ابن شهاب: فمن أجل ذلك يُؤخذ المراء باعترافه على نفسه.

٦٩٧ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا رسول الله ﷺ بسوط فأبى بسوط مكسور، فقال: فوق هذا،

أخبرنا ابن شهاب: هذا مرسل، وهو موصول في "الصحيحين" وغيرهما. **رجلاً:** قال الزرقاني [١٦٥/٤]: هو ماعز بن مالك الأسلمي باتفاق، وبه صرح في كثير من طرق الحديث، واسم المرأة التي زنا بها فاطمة بنت هزال، وقيل: منيرة، وحكى ابن سعد في "طبقاته" أن اسمها مهيرة.

وشهد على نفسه إ: هذه القصة أي قصة رجم ماعز محرقة في "الصحيحين" والسنن وغيرهما بطرق متفرقة بالأنفاط مختلفة، ففي بعضها: أنه شهد على نفسه أربع شهادات فأعرض عنه ثلاثة، ثم قال له النبي ﷺ بعد الرابعة: أبك حنون؟ ثم قال لأهله: أبشكي أم به حنة؟ فقالوا: لا، وإنما قال ذلك لما اشتبه عليه الحال، فإنه دخل منتفش الشعر ليس عليه رداء يقول: زينت فارجمي، كما عند مسلم عن جابر، وعنده من حديث بريدة: جاء ماعز فقال: يا رسول الله! طهرني، فقال: وبك، ارجع فاستغفر الله وتب، فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله! طهرني، فقال مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال: فيم أظهرك؟ قال: من الزنا، فسأل: أبه حنون؟ فأخبر أنه ليس بمحنون، فقال: أشرب حمراً؟ فقام رجل فاستسكه، فلم يجد منه ريح حمراء، فقال رسول الله ﷺ: أرزيت؟ قال: نعم. [مسلم رقم: ٤٤٣١] والروايات عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي وأحمد وإسحاق وابن أبي شيبة وغيرهم متوافقة على ذكر أربع شهادات في قصة ماعز، وكذا عند البراء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة في قصة العامدية الخبيثة أنها أقرت أربع مرات، فقال رسول الله ﷺ: ادهي حتى نلدي. وقد بسط كل ذلك الزيلعي وابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية".

يؤخذ المراء: أي إذا كان مكلفاً عاقلاً بالغاً غير محجور عليه. أن رجلاً: قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة الرواة مرسلًا، ولا أعلمه يُسند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه، وقد روى معمر بن يحيى عن أبي كثير عن النبي ﷺ مثله سواء، أخرجه عبد الرزاق، وأخرج ابن وهب في "موطئه" عن كريب مولى ابن عباس مرسلًا نحوه، كذا في "التنوير" [٤٣/٣]. **فدعا رسول الله:** أي طلبه ليحلده؛ لأنه كان غير محصن.

فوق هذا: أي في الإيلام والإيداء، فإن المكسور يخف به الإيلام.

فَأَتَى بِسَوْطٍ حَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ: بَيْنَ هَذَيْنِ، فَأَتَى بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ فَلَانٌ،
فَأَمَرَ بِهِ فَجُلِدَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهَوْا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، فَمَنْ أَصَابَهُ
مِنَ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرْ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مِنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمُ عَلَيْهِ كِتَابَ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

٦٩٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ
الصَّدِيقِ عليه السلام: أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍّ، فَأَحْبَلَهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ زَنَى
وَلَمْ يَكُنْ أَحْصَنَ، فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، فَجُلِدَ الْحَدَّ ثُمَّ نُفِيَ إِلَى قَدِّكَ.

لَمْ تَقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ: يفتح الثاء المثناة والميم والراء أي طرفه، قال الجوهري: وثمرة السياط عقد أطرافها، وقال
أبو عمر: أي لم يُعْتَمَن ولم يُلَيْن، والتمررة الطرف. **بَيْنَ هَذَيْنِ**: أي لا المكسور ولا الحديد بل الوسط.
قَدْ رُكِبَ بِهِ: نصبة المجهول أي استعمل ذلك السوط في الركوب، "فلان" من اللين، فإن السوط إذا استعمل
وركب به ذهب طرفه. **هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ**: جمع قاذورة، كل فعل وقول يُستفحج كالكذب وشرب الخمر وغيرهما
أي هذه السيئات. **فَإِنَّهُ مِنْ يُبْدِ لَنَا**: وفي بعض نسخ "موطأ يحيى": "ييدي" بخلاف الياء وإشغالها من الإبداء وهو
الإظهار. والصفحة بالفتح الجواب والوجه والناحية أي من يُظْهِرُ لَنَا معاشر الحكام ما فعله أقامنا عليه حدًّا، وفيه
إشارة إلى أن الأحب لم يرتكب السيئات قوات الحدود أن يستتر ولا يظهر ويتوب إلى الله، فإذا أظهر عند
الحكام وحسب عليهم إنفاذ الحد، ولا تنفع عند ذلك شفاعة الشافعين.

كِتَابَ اللَّهِ: أي حده الوارد فيه أو في سنة تبيه فإنه أيضاً مه. **قَدِّكَ**: يفتح القاء المهمل وكاف تلذذ بيها وبين
المدينة يومان، وبينها وبين خير دون مرحلة، قاله الزرقاني [شرح الزرقاني: ١٧٥، ١٧٤/٤] وهذا وما مرَّ في
حديث العسيف: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَّبَهُ عَامًّا"، وما سيأتي عن عمر: أنه حلد الزاني وعُزِّرَ، استند جمع من العلماء،
فقالوا بالجمع بين الجلد والنفي في غير المحسن، وأن النفي جزء من حدِّه وحده بمجموعهما، وبه قال الشافعي
وأحمد والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح وابن المبارك وإسحاق، وهذا في الحر، وفي العبد ثلاثة أقوال
لِلشافعي: في قول يعرب سنة أشهر، وفي قول سنة، وفي قول لا يعرب أصلاً، بل يجلد خمسين. وقال مالك:
يُجمع بينهما في الرجل دون المرأة والعبد، كذا ذكره العيني. ويوافقهم ما أحرجه مسلم من حديث عباد مرفوعاً:
الكر بالكر مائة جلدة وتعريب عام، وللبخاري من حديث زيد بن خالد: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ فِيمَنْ زَنَا =

٦٩٩ - أخبرنا مالك، حدثني يحيى بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: إن رجلاً من أسلم أتى أبا بكر، فقال: إن الأخير قد زنى، قال له أبو بكر: هل ذكرت هذا لأحد غيري؟ قال: لا، قال أبو بكر: ثب إلى الله عز وجل، واستر بستر الله، فإن الله يقبل التوبة عن عباده. قال سعيد: فلم تقر به نفسه حتى أتى عمر بن الخطاب، فقال له كما قال لأبي بكر، فقال له عمر كما قال أبو بكر. قال سعيد: فلم تقر به نفسه حتى أتى النبي ﷺ، فقال له: الأخير قد زنى، قال سعيد: فأعرض عنه النبي ﷺ قال: فقال له ذلك مراراً، كل ذلك يُعرض عنه.....
 للنبي ﷺ ذلك قصصاً

= ولم يخص بجلد مائة وتعريب عام". وأخرج الترمذي [رقم: ١٤٣٨] وغيره عن ابن عمر: أن النبي ﷺ ضرب وعرب، وأن عمر ضرب وعرب، وأن أبا بكر ضرب وعرب. وعند ابن أبي شيبة عن مولى عثمان أن عثمان جلد امرأة في زنا، ثم أرسل بها إلى مولى يقال له: المهدي إلى عيم نفاها إليه. وفي الباب أخبار أخرى أيضاً مبسطة في "تخريج أحاديث الهداية" و"التلخيص الحبير" وغيرهما.

ومذهب الحنفية في ذلك أن النبي أمر ليس بداحل في الحد بل هو سياسة معوضة إلى رأي الإمام، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، ولهم في الجواب عن هذه الأخبار مسائل: الأول: القول بالنسخ ذكره صاحب "الهداية" وغيره، وهو أمر لا سبيل إلى إثباته بعد ثبوت عمل الخلفاء به مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال. والثاني: أنها محمولة على التعزير بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب: أن عمر غرب ربيعة بن أمية بن حلف في الشراب إلى حير فلفح بمرقل فتتصر، فقال عمر: لا أعرب بعده مسلماً. وأخرج محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٣٠٨، ٣٠٩] وعبد الرزاق عن إبراهيم قال: قال ابن مسعود في البكر عني بالبكر: يُجلدان ويُغيبان سنة، قال: وقال علي: حسبهما من الفتنة أن ينفيا، فإنه لو كان النبي حداً مشروعاً لما صدر عن عمر، وعن علي مثله، فعلم أنه أمر سياسة منوط بمصلحة. والثالث: أنها أخبار آحاد لا تجوز بها الزيادة على الكتاب وهو موافق لأصولهم لا يُسكت حصصهم، وسطه في "فتح القدير" وغيره.

أن رجلاً: قال السيوطي: هو ماعز بن مالك بالفاق من الحفاظ. [تتوير الخوالت: ٣/٣٩٩] الأخير: بكسر الهمزة وفصل الهزة: أي الأرذل الذي يريد به نفسه ويعيبه، قاله ابن عبد البر. فلم تقر به: يفتح التاء وكسر القاف وتشديد الراء: أي لم تظمن لنفسه بكلام الصديق، كذا قال القاري، وفي "موطأ يحيى"، فلم تقرره بنفسه.

حتى إذا أكثر عليه، نعت إلى أهله، فقال: **أَيْشَتَكِي؟** أبه جنة؟ قالوا: يا رسول الله!

إنه لصحيح. قال: **أَبْكَرُ أَمْ ثَيْبٌ؟** قال: ثَيْبٌ، فأمر به فرجِمَ.

٧٠٠ - **أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
في عقله وبلده غير محصن عصى

إذا أكثر عليه: أي بالمرّة الرابعة، فقد الطحاوي [٨٠/٢] من طريق الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي بكر: أن النبي ﷺ ردّ ماعزاً أربع مرات، وفي رواية أخرى عنده عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال لَمَاعِزٍ: **أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ؟** قال: وما بَلَغَكَ عني؟ قال: **بَلَغَنِي أَنَّكَ أَتَيْتَ جَارِيَةَ آلِ فُلَانٍ**، فَأَتَرَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجِمَ.

وفي رواية له عن جابر: أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فحدثه أنه قد زنى، فأعرض عنه رسول الله ﷺ فتشكى بشقه الذي أعرض قبله، فأخبره أنه زنى وشهد على نفسه أربع مرات فدعاه رسول الله ﷺ فقال: **هَلْ بَكَ جَوْنٌ؟** قال: لا، قال: **فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟** قال: نعم، فأمر به فرجِمَ بالمصلّي، فلما أذلقته المحاربة فرحت أدرك بالحرّة قتل بها رحماً. وعنده من حديث بُرَيْدَةَ بَعُودٍ، وفي آخره: قال بُرَيْدَةُ: كنا أصحاب رسول الله ﷺ نتحدث أن ماعزاً لو جلس في رحله بعد اعترافه ثلاث مرات لم يطلبه، وإنما رجمه عبد الرابعة.

قال الطحاوي [٨١/٢]: ثبت بذلك كله أن الإفراق بالزنا الذي يوجب الحد أربع مرات، فمن أقر كذلك حد ومن أقر أقل من ذلك لم يحد، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وقد عمل بذلك علي في شراحة الهمدانية حيث ردّها أربع مرات، وأجاب الطحاوي عن حديث العسيف، وقوله ﷺ فيه لأَنْتِيسَ: أغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها حيث لم يذكر فيه أربع مرات بأنه يجوز أن يكون أنيس قد علم الاعتراف الذي يوجب الحد الزنا على التعريف بما علمهم النبي ﷺ في ماعز وغيره، فحاطبه بعد علمه أنه قد علم الاعتراف الذي يوجب الحد.

أَيْشَتَكِي: أي هو مبتلى بشكاية ومرص أذهب عقله أم به الحنة - بكسر الحيم وتشديد الون - أي الجنون.

أبه جنة: قال ابن عبد البر: فيه أن الجنون لا حدّ عليه، وهو إجماع، وأن إظهار الإنسان ما يأتيه من الفواحش جَوْنٌ لا يفعله إلا المجانين وأنه ليس من شأن ذوي العقول كشف ذلك والاعتراف به عند السلطان وغيره، وأن حد الثيب غير حد المكر، ولا خلاف فيه، لكن قتل من العلماء رأى على الثيب الجلد والرحم معاً، روي ذلك عن علي وعادة، وتعلق به داود وأصحابه، والجمهور على أنه يُرْجِمُ ولا يجلد. وقال الخوارزمي: لا رجم مطلقاً، وإنما الحد الجلد للثيب والمكر، وهو خلاف إجماع أهل السنة والجماعة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٦٤/٤]

أنه بلغه: هكذا وحدناه في السجح الحاضرة، وفي "موطأ يحيى": مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ إِبْرَاحَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي شَرْحِهِ: لَا خِلَافَ فِي إِسْنَادِهِ فِي "الْمَوْطَأِ" =

قال لرجل من أسلم يُدعى هَزَالاً: يا هَزَال! لو سترته بردائك لكان خيراً لك، قال يحيى: فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هَزَال، فقال: هَزَالُ جدِّي، والحديث صحيحٌ حقٌّ.

ثابت بلا شبهة

قال محمد: وهذا كله نأخذ. ولا يُحدِّ الرجل باعترافه بالزنا حتى يقر أربع مرات في أربع مجالس مختلفة، وكذلك جاءت السنة: لا يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه بالزنا حتى يُقر أربع مرّات، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. وإن أقر أربع مرات ثم رجع قبل رجوعه وخلي مسيله.

- كما ترى وهو مستند من طرق صحاح، ثم أخرج من طريق النسائي عن عبد الله بن صالح عن الثيث عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن ابن هَزَال عن أبيه.

هَزَالُ: هو يفتح هاء وتشديد الزاء المعجمة بعد الألف لام، ابن ذئاب بن يزيد بن كليب الأسلمي، وهو الذي كانت له حارية وقع عليها ماعز، فقال له هَزَال: انطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبره فعسى أن ينزل قرآن، فأثابه فكان ما كان، فقال له النبي ﷺ: يا هَزَال! لو سترته بتوبك أي لم تخرّضه على إفشاء السر، لكان خيراً. وأنه نعيم من هَزَال - بصم النون - قيل: له صحيفة، وقيل: لا، وابنه يزيد تابعي ثقة، كذا ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة" [رقم: ٥٣٦٩، ٣٧٠/٥، ٣٧١] و"جامع الأصول". **مجالس مختلفة:** قيد به؛ لأن المجلس الواحد له أثر في توحيد المتعمّد. **جاءت السنة:** المرفوعة وكذا الموقوفة كما مرّ.

قول أبي حنيفة: وكذا أحمد في التبريع، وخالف فيه الشافعي ومالك فقالا باكتفاء الإقرار مرة اعتباراً بسائر الحقوق، وفي اشتراط اختلاف المجالس بخلاف أحمد وابن أبي ليلى، ولنا: ما ورد في بعض طرق قصة ماعز من التبريع في أربع مجالس، كذا في "اللباية" [٢٦٢/٦ - ٢٦٤]. ثم رجع: أي قبل حده أو في وسطه.

قبل رجوعه: لأنه وقع فيه شبهة والحدود تندري بالشبهات، وفيه خلاف الشافعي: والتفصيل في كتب الفقه. **وخلي مسيله:** بصيغة المجهول من التحلية أي تركّ دونه.

باب الاستكراه في الزنا

٧٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبداً كان يقوم على رقيق الخمس، وأنه

استكراه جاريةً من ذلك الرقيق، فوقع بها، فجلده عمر بن الخطاب ونفاها، ولم يجلد

أي وطئها لأنه كان غير محصن

الوليدة من أجل أنه استكراهها.

أي الحاربة

٧٠٢ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة

أصببت مستكراهة بصداقها على من فعل ذلك.

أي وطئها بالاكراه أي مهر مثلها

قال محمد: إذا استكراهت المرأة فلا حدّ عليها، وعلى من استكراهها الحدّ، فإذا

أي بالزنا

وجب عليه الحدّ بطل الصداق، ولا يجب الحدّ والصداق في جماع واحد، فإن دُرئ

أي على المكره

عنه الحدّ بشبهة وجب عليه الصداق، وهو قول أبي حنيفة، وإبراهيم النخعي،

والعامة من فقهاءنا.

كان يقوم: أي يخدم رقيق الخمس الذي هو حق الإمام من العينة، ويدير حوائجهم بتولية من عمر بن الخطاب.

ونفاها: أي أخرجها من البلد حرراً. استكراهها: فإنه لا حد على المكره، إنما هو بالرضا.

عبد الملك: هو أحد خلفاء بني أمية، ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص، تُويع له بالخلافة يوم موت أبيه،

وذلك ٦٥هـ خمس وستين، وهو أول من سُمي بـ "عبد الملك" في الإسلام، وكانت في زمن خلافته وفاته

مذكورة في "مرآة الجنان" للبايعي وغيره، وكانت وفاته على ما في "حياة الحيوان" ٨٦هـ ست وثمانين.

ولا يجب الحد إلخ: احتراز عما إذا وقع جماع ثان، ولم يحدّ فيه بشبهة يجب فيه مهر المثل لعظم حظر منافع

المضغ، وأما إذا وجب الحدّ فلا يجب شيء من الضمان كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان، وتفصيله في

كتب الفقه. بشبهة: سواء كانت الشبهة في الحبل أو في الفعل كما هو معضل في كتب الفروع.

باب حد المالك في الزنا والسكر

٧٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره، عن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال: أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قریش، فجلدنا ولانده من ولائد الإمارة خمسين خمسين في الزنا.
هو نصف حد الحر أي يسير

٧٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني: أن النبي ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن؟

في الزنا والسكر: أي بشرب المسكر، قال القاري: احتراز عن نحو القتل والسرقة، فإنه لا فرق بينهما بين الأحرار وبين المالك. **والسكر:** هم بالضم مصدر وفتحتين: كل شراب أسكر، وقيل: عصير الرطب، وقيل: نقي التمر إذا علا ولم يطبخ، كذا ذكر المعين.

عبد الله بن عياش: بشد تخية وشين معجمة، ابن أبي ربيعة، اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي القرشي الصحابي، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٧٨/٤] **أمرني إلخ:** كذا رواه ابن حريج وابن عينة وغيرهما عن يحيى بن سعيد به، وروى معمر عن الزهري أن عمر بن الخطاب جلد ولائد من الخمس أيكراً في الزنا، وهذا كله أصح وأثبت مما روي عن عمر أنه سئل عن الأمة كم حدّها؟ فقال: ألقت فروقها وراء الدار، وأراد بالفروقة القناع أي ليس عليها قناع ولا حجاب لحروجها إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه، لا تقدر على الامتناع منه، فلا تكاد تقدر على الامتناع من الزنا، فلا حدّ عليها؛ إذ لا حجاب لها ولا قناع، وإنما عليها الأدب، وتجلد دون الحد، وهكذا قال طائفة: لا حد على الأمة حتى تزوج، وعليه تأولوا حديث زيد وأبي هريرة: "إذا زنت ولم تحصن"، كذا ذكره ابن عبد البر.

في فتية: بالكسر جمع فتى أي في جماعة أحداث من قریش. **ولانده:** جمع وليدة بمعنى الجارية.

ولم تحصن: قال النووي: قال الطحاوي: لم يذكر هذه اللفظة أحد من الرواة غير مالك. وأشار بذلك إلى تضعيفها، وأنكر الحفاظ عليه، وقالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، فحصل أن هذه اللفظة صحيحة وليس فيها حكم مخالف؛ لأن الأمة تُجلد نصف جلد الحرة سواء أحصنت أو لم تحصن، كذا في "التنوير" [٤٤/٣] وقال القسطلاني في "إرشاد الساري" [٢٥٢/١٤]: "تقيدها بـ"أحصنت" لا بالاحصان ليس بقيده، وإنما هو حكاية حال، والمراد بالاحصان ههنا ما هي عليه من عفة لا الإحصان بالتزوج؛ لأن حدّها بالجلد سواء تزوجت أم لا."

فقال: إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم بيعوها ولو بضعفين. قال ابن شهاب: لا أدري أبعده الثالثة أو الرابعة. والضعف: الحبل.

فاجلدوها: أي نصف جلد الحرق؛ لقوله تعالى في كتابه: ﴿وَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَيُّ الْفِتْيَاتِ مِنْهُنَّ أَنْتُمْ بِعَاحِشَةٍ مَعَهُنَّ نَصُفٌ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (نساء ٢٥) وقد اختلف السلف ومن بعدهم في تفسير الإحصان الواقع في الآية؛ فجمع منهم فسروه بالإسلام، منهم ابن مسعود، فأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير والطبراني أنه مثل عن أمة زنت وليس لها زوج، قال: اجلدها خمسين، قال: إنما لم تحسن، قال: إسلامها إحصانها. ومنهم ابن عمر، أخرج عبد الرزاق عنه أنه قال: إذا كانت الأمة ليس بدات زوج فزنت جلدت نصف ما على المحصنات، وأخرج نحوه ابن جرير عن إبراهيم. وجمع فسروه بالزواج، منهم ابن عباس ومجاهد وغيرهما، فإن عندها لا تحب الأمة حتى تتزوج، أخرجه ابن المنذر وابن جرير وسعيد بن منصور والبيهقي وابن حزيمة وابن أبي شبة وعبد الرزاق. والبسط "في الدر المنثور".

فاجلدوها: ظاهر الحديث أن الخطاب إلى الملاك، فيفيد جواز إقامة السيد على عبده وأمه الحق، وبه قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حالاً للحنفية، واستثنى مالك القطع في السرقه، كذا في "إرشاد الساري" [٢٥٣/١٤] وما يوافق الجمهور ما أخرجه الترمذي [رقم: ١٤٤١] مرفوعاً: يا أيها الناس! أقيموا الحدود على أرقالكم، من أحصى منهم ومن لم يحسن، وأخرج أيضاً مرفوعاً: إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها بكتاب الله، وفي رواية لأبي داود [رقم: ٤٤٧٣]: أقيموا الحدود على ما ملكت أيماكم، وأجاب أصحابنا عن هذه الأحاديث على ما في "غاية البيان" وغيره بأنها محمولة على التسبب بأن يكون المولى سبباً في حد عبده بالمزانية إلى الإمام، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما أخرجه ابن أبي شبة عن الحسن، قال: أربعة إلى السلطان: الصلاة والزكاة والحدود والقصاص. وأخرج عن عبد الله بن جرير قال: الجمعة والحدود والزكاة والقيء إلى السلطان، وكذا عن عطاء الخراساني. وأدعى بعضهم في هذا الرفع إلى رسول الله ﷺ، وليس بصحيح كما بسطه العمري في "النائية". ولعل المنصف بعد إحاطة الكلام من الجواب يعلم أن قول الجمهور قول مصور.

ثم بيعوها. الأمر للندب عبد الشافعية والحنفية والجمهور، وزعم أنه للوجوب ولكنه نسخ، ذكره القسطلاني. [إرشاد الساري. ٢٥٣/١٤] **ولو بضعفين:** فعيل بمعنى المفعول، وهو الحبل المضمر، أي وإن كان البيع بحبل، وذكره للمبالغة في التفسير عن الأمة الزانية لما في ذلك من الفساد، كذا في "إرشاد الساري" [٢٥٣/١٤].

لا أدري: قد ورد في "جامع الترمذي" وغيره من حديث أبي هريرة ذكره بعد الثالثة. **أبعد:** همزة الاستفهام أي هل ذكر "ثم بيعوها ولو بضعفين" بعد الثالثة أو الرابعة. **والضعف الحبل:** قال القاري: يحتمل أن يكون من كلام الزهري، أو من تفسير غيره. أقول: لا، بل هو من كلام مالك كما يشهد به "موطأ يحيى".

قال محمد: وبهذا نأخذ، يُجلد المملوك والمملوكة في حد الزنا نصف حد الحرّة خمسين جلدة، وكذلك القذف وشرب الخمر والسكر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. ٧٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن عمر بن عبد العزيز أنه جلد عبداً في فرية ثمانين. قال أبو الزناد: فسألتُ عبد الله بن عامر بن ربيعة، فقال: أدركتُ عثمان بن عفان والخلفاء هلُمَّ جرّاً، فما رأيت أحداً ضرب عبداً في فرية أكثر من أربعين. قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يُضرب العبد في الفرية إلا أربعين جلدة نصف حد الحرّ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب وسئل عن حدّ العبد في الخمر، فقال: بلغنا أنّ عليه نصف حدّ الحرّ، وأنّ علياً وعُمَر وعثمان وابن عامر الرواية جلدوا عبيدهم نصف حدّ الحرّ في الخمر.

وكذلك القذف: أي يُحدّ فيه نصف حد الحر أربعون جلدة. **والسكر:** هو إما بالضم معطوف على شرب الخمر أي في السكر الحاصل من غير الخمر؛ فإن الخمر شرهه مطلقاً موجب للحد أسكر أو لم يسكر، وإما بفتحين معطوف على الخمر أي شرب شراب مسكر مطلقاً أو نوعاً خاصاً كما مر. **عمر بن عبد العزيز:** هو أحد الخلفاء الراشدين أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، كان على صفة من العلم والزهد والتقوى والعدل والشفقة وحسن السيرة لاسيما في أيام ولايته، ولي الخلافة بعد سليمان بن عبد الملك بن مروان سنة تسع وتسعين، ومات سنة إحدى ومائة، ومات به كثيرة، وقد عدّ من أعظمّين على رأس المائة، كذا في "جامع الأصول". **فرية:** بكسر الفاء وسكون الراء بمعنى الكذبة والافتراء، يقال: هذا فرية بلا مرية، والمراد به القذف. **ثمانين:** أحداً من ظاهر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُدْحَفَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَخَبَّرُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (البقرة: ٢٥)، فإنه ليس فيه تفصيل بين الحر والعبد. **هلُمَّ جرّاً:** أي من عهد عثمان إلى عهد عمر بن عبد العزيز. **أكثر من أربعين:** لأنهم حصّصوا الآية بالأحرار؛ لقوله تعالى في حد الزنا: ﴿فَمَنْ تَبَيَّنَتْ مِنْهُمَا مَعْصِيَةٌ فَتُضْرَبُ بِهَا عَلَى الْمُدْحَفَاتِ مِنْ الْعَذَابِ﴾ (النساء: ٢٥)، ومن المعلوم أنّ العبد كالأمة، وأن حد القذف كحد الزنا. **وابن عامر:** أي عبد الله بن عامر، وفي "موطأ يحيى" مكانه: وابن عمر.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، الحد في الخمر والسكر ثمانون، وحدّ العبد في ذلك أربعون، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الحد في التعريض

٧٠٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمّة بنت عبد الرحمن أن رجلين في زمان عمر استبّا، فقال أحدهما: ما أبي بزان ولا أمي بزانية، فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب، فقال قائل: مدّح أباه وأمه، وقال آخرون: وقد كان لأبيه وأمه مدح سوى هذا، نرى أن تجلده الحدّ فجلده ثمانين. ولا حد عليه

قال محمد: قد اختلف في هذا على عمر بن الخطاب أصحاب النبي ﷺ، فقال بعضهم: لا نرى عليه حدّاً، مدّح أباه وأمه، فأخذنا بقول من درأ الحد منهم، ومن درأ الحد وقال: ليس في التعريض جلد على بن أبي طالب ﷺ، وبهذا نأخذ وهو قول أي دفع أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. أي حد القذف

وحّد العبد: فإن حدّ العبد نصف حدّ الحرّ مطلقاً.

في التعريض: أي الإشارة بالقذف من غير تصريح. **استبّا:** أي سبّ كل واحد منهما الآخر.

فاستشار: أي جمعاً من العلماء والصحابة. **سوى هذا إجماع:** أي قعدوله إلى هذا في مقام السبّ دليل على التعريض سبباً أو يخصصه بالزنا. **فأخذنا:** أي احتياطاً مع كون التعريض مشتملاً على شبهة، والحدود تقدر بالشبهات كما ورد به الخبر، ففي "جامع الترمذي" [رقم: ١٤٢٤] من حديث عائشة مرفوعاً: ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة، قال الخافظ ابن حجر: وأخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي، وقال: كونه موقوفاً أقرب إلى الصواب. وفي الباب عن علي: ادعوا الحدود، أخرجه الدارقطني. وعن أبي هريرة: ادعوا الحدود ما استطعتم، أخرجه أبو يعلى. ولأن ماحه [رقم: ٢٥٤٥]: ادعوا الحدود ما وحدتم له مدفعاً. وفي "شرح القاري": قال مالك وأحمد في رواية: يجب الحد في التعريض عملاً بقول عمر ومن وافقه. ولنا: ما روى البخاري [رقم: ٥٣٠٥] -

باب الحد في الشرب

٧٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره قال: خرج علينا عمر بن الخطاب، فقال: إني وجدت من فلان ربح شراب، فسألته، فزعم أنه شرب طلاء، وأنا سائل عنه.....

= ومسلم [رقم: ٣٧٦٦] من حديث أبي هريرة أن أعرابياً قال: يا رسول الله! إن امرأتى ولدت غلاماً أسود، فقال: هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألواها؟ قال: حر، قال: فهل فيها من أوراق؟ قال: نعم، قال: فأى أتاها ذلك؟ قال: لعله نزع عرق، قال: فكذلك هذا الولد لعله نزع عرق، وترجم عليه البخاري بـ"باب إذا عرض بنفي الولد". وما روى أبو داود [رقم: ٢٠٤٩] والسنائي [رقم: ٣٤٦٤] من حديث ابن عباس: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله! أن امرأتى لا تمنع يد لأمس، فقال: "غرمها" أي طلقها، قال: أحاف أن تتبعها نفسي، قال: فاستمع لها، وفي رواية: فأمسكها. وقوله: لا تمنع يد لأمس كناية عن زناها، ولأن الله فرق بين التعريض بالخطية في العدة، فأباحه، وبين التصريح فمعه، حيث قال: ﴿وَلَا حُنَاقَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَزَّيْتُمْ بِهِ مِنَ جُعَلِ النِّسَاءِ﴾ (نقرة: ٢٣٥) فيفرق هنا أيضاً، ولأن الله أوجب الحد بالقتل بصرح الزنا، فلم يمكن لنا إيجابه بكتابه إيجاباً لها به دلالة، لأن الكناية دون التصريح؛ لما فيها من الإجمال.

في الشرب: أي شرب الخمر أو غيره من المسكرات، والفرق بينهما أن الحد في الخمر غير موقوف على السكر بالإجماع فيحد في قليله وكثيره، وفي غيره من المسكرات إنما يحد عدناً إذا أسكر خلافاً للأئمة الثلاثة، كما بسطه المحقق في "البنية" [٣٥٤/٦]. **خرج علينا:** وفي رواية الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٨٩/٢] من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن السائب بن يزيد: أن عمر صلى على جنازة، فلما انصرف أخذ بيد ابن له، ثم أقبل على الناس فقال: إني وجدت من هذا ربح الشراب، وإني سائل عنه، فإن كان سكر جلدناه، قال السائب: فرأيت عمر جلد ابنه بعد ذلك ثماني سوطاً.

فلان: قال الزرقاني: هو ابنه عبيد الله - مصغراً - كما في البخاري، ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري عن السائب فسماه عبيد الله [شرح الزرقاني: ١٩٦/٤]، وبه يظهر ما في قول القاري: قيل: فلان كناية عن ابنه وله ثلاثة أولاد، وكل منهم مسمى بعبد الرحمن، وهم عبد الرحمن الأكبر وله صحبة، وعبد الرحمن الأوسط وهو الذي جلد في الخمر، وعبد الرحمن الأصغر وهو المعروف بـ"الخير" بفتح الباء. **طلاء:** بكسر أوله ممدوداً، ما طبخ من العصور حتى يعلظ وشبه بطلاء الإبل، وهو القطران الذي يُطلى به في الحرب، كذا في "مقدمة فتح الباري". أنا سائل عنه: أي عما شرب، كما في "موطأ يحيى" عن كفيته: هل هو مسكر أم لا؟

فإن كان يُسكر جلدته الحد، فجُلده الحد.

٧٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ثور بن زيد الدثيلي: أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل، فقال علي بن أبي طالب: أرى أن تضربه ثمانين، فإنه إذا شربها سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افتري أو كما قال. فجُلد عمر في الخمر ثمانين.

رأى عقله

أي كذب وقذف

فجلده الحد: قال الصائب: فرأيت عمر جلد ابنه بعد ذلك ثمانين، أخرجه الطحاوي [٨٩/٢]

استشار: إما احتاج إليه، لأن النبي ﷺ لم يقدر فيه حداً مضبوطاً، بل كان يصرّب شارب الخمر على عهده بالحريد والنعال وغير ذلك، وكذلك كان في عهد أبي بكر وصدر من عهد عمر، وكان أحياناً أبو بكر يجلده أربعين، وكذلك عمر في صدر إمارته حتى استشار واعتقد رأيهم على ثمانين، كما أخرجه البخاري وغيره. وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٨٩/٢] بعد ما أخرج الآثار في التقدير ثمانين من طريق عبد الرحمن بن صحر الأرميقي عن حميل بن كريب عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: "من شرب حراً فاحلوه ثمانين"، وقال: هذا الذي وجدنا فيه التوقيف عن رسول الله ﷺ، فإن كان ذلك ثماناً فقد ثبت به الثمانون، وإن لم يكن ثماناً فقد ثبت عن أصحاب رسول الله ﷺ ما قد تقدم منا ذكره في هذا الباب من إجماعهم على الثمانين ومن استنبطهم من أحف الحدود، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعمر.

وقال ابن عبد الو: الجمهور من علماء السلف والخلف على أن الحد في الشرب ثمانون، وهو قول الثوري والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأحد قولي الشافعي، واتفق إجماع الصحابة في زمن عمر على ذلك، ولا يخالف لهم، وعلى ذلك جماعة من التابعين، والخلاف في ذلك كالشذوذ المحجوج بالجمهور، وقد قال ابن مسعود: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وقال النبي ﷺ: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين". وذكر العيني في "عمدة القاري" [٤١٣/٢٣]: أن مذهب الشافعي وأهل الظاهر هو الحد بالأربعين، وهو قول عثمان والحسن بن علي وعبد الله بن جعفر.

فإنه إذا شربها: استنبط لطيف من علي بن علي جعل حدّه كحدّ القذف بأن الشرب مفض إلى السكر، وهو مفض إلى المذنبان المفضي إلى القذف، فيسعى أن يقرّر فيه ما يقرّر في القذف. وعند مسلم [رقم: ٤٤٥٢]: أن عمر لما استشار الناس قال له عبد الرحمن بن عوف: أخفّ الحدود ثمانون، فأمر به عمر. ولعل كلا منهما أشار بما وضع لديه من التوجيه، واتفقا على مقدار الحد، وقد أخرج البخاري عن علي أنه جلد الوليد في خلافة عثمان أربعين، ثم قال جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إليّ. **هذى:** من المذهبان أي خلط كلامه، وتكلّم بما لا يعني.

باب شرب البتّع والغُبَيْراء وغير ذلك

٧١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن البتّع، فقال: كل شراب أسكر فهو حرام.

٧١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن النبي ﷺ سئل عن الغُبَيْراء، فقال: لا خير فيها، ولهي عنها. فسألت زيدا ما الغُبَيْراء؟ فقال: السُّكْرَكَةُ.
لأنه مسكر أي غريماً

باب تحريم الخمر وما يُكره من الأشربة

٧١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي وُعلة المصري،

البتّع: بكسر الموحدة وقد تُفتح، وسكون الفوقية، وتفتح، ثم عين مهمله، هو شراب العسل. وكان أهل اليمن يشربونه كما زاد في رواية عبد البخاري، قال ابن حجر في "المقدمة": لم ألق على اسم السائل، لكنني أظنه أبا موسى الأشعري كما عند البخاري في "المغازي" عن أبي موسى أنه ﷺ بعثه إلى اليمن، فسأله عن أشربة تُصنع لها، فقال: ما هي؟ قال: البتّع والمزّر. **فهو حرام**: طاهره شرب قليل كل مسكر وكثيره، أسكر لو لم يُسكر، وقد ورد التصريح بذلك عند أبي داود والنسائي وغيرهما، وهو مذهب الأئمة الثلاثة وعنده من أصحابنا بل الجمهور. وذهب بعض قدماء أصحابنا إلى أن الخمر وهي التي من عصر العنب يحرم قليله وكثيره، وغيره من المسكرات يحرم قدر المسكر منه دون القليل، وهو أمر يخالفه الأحاديث الصحيحة الصريحة على ما لا يخفى على ماهر الفن. **أن النبي ﷺ**: قال ابن عبد البر: أسنده ابن وهب عن مالك عن زيد عن عطاء عن ابن عباس، وما علمت أحداً أسنده عن مالك غيره. **الغُبَيْراء**: قال الثرقاني: يضم الغين المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون التحتية، فراء، وألف ممدودة نيبة الدرة، وقيل: نيبة الأرز، وبه جزم ابن عبد البر. **فألت**: السائل هو مالك كما صرح في "موطأ يحيى". **السُّكْرَكَةُ**: قال في "مجمع البحار": السكركة - يضم سين وكاف أولاً وسكون راء - هو الغبيراء، وهو نوع من الخمر يتخذ من الدرة، وهي حمر الحشّة، وهو لفظ حبشي، فعُرِّت، وقيل: السفرق.

عن أبي وُعلة: هكذا وجد في نسخ عديدة، وهو ابن وُعلة كما في "موطأ يحيى"، وفي رواية ابن وهب عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن وُعلة السبائي من أهل مصر، وفي "جامع الأصول": ابن وُعلة هو عبد الرحمن بن وُعلة السبائي، تابعي، ووُعلة بفتح الواو وسكون العين وفتح اللام. وذكر السمعاني في "الأنساب" [٢٠٩/٣، ٢١٠] =

أَنَّهُ سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعَصَّرُ مِنَ الْعَنْبِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^{أي من حله وحرمته} رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَهَا؟ قَالَ: لَا، فَسَاوَهُ إِنْسَانٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: بِمَ سَارَوْتَهُ؟ قَالَ: أَمَرْتَهُ بِبَيْعِهَا، فَقَالَ: إِنْ الَّذِي حَرَّمَ شَرَبَهَا حَرَّمَ بِعِهَا. قَالَ: فَفَتَحَ الْمَرَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا.

٧١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: إِنَّا نَبْتَاعُ مِنَ ثَمَرِ النَّخْلِ وَالْعَنْبِ وَالْقَصَبِ، فَنَعَصِّرُهُ خَمْرًا فَنَبِيعُهَا؟.....
 أي مشري أي نصب السكر

= أن السبائي نسبة إلى ساء يفتح السين المهملة والباء المشدودة من تحت بواحدة وفتحها وهو سباء بن يشجب بن عرب بن فسطان، وهم رهط يتسبون إليه عامتهم من أهل مصر، ثم قال: منهم عبد الرحمن بن أميعة بن وعلة، يروي عن ابن عمر وابن عباس كان شريفاً عَصَرَ، وفي "إسعاف السيوطي" [ص: ٢٧]: وثقه النسائي وابن معين والعجلي.

أَهْدَى رَجُلٌ: قال الزرقاني: هو كيسان الثقفي، كما رواه أحمد من حديثه. [شرح الزرقاني: ٢٠٣/٤]

رَاوِيَةَ خَمْرٍ: أي مزادة. وأصل الراوية العبري يعمل الماء، والهاء فيه للمبالغة، ثم أطلقت على كل دابة يحمل عليها الماء، ثم على المزادة فقط، وهو وعاء كبير من الجلد يحمل على العر والثور، وفي رواية أحمد: كان ينحري في الخمر، وأنه أقبل من الشام، فقال: يا رسول الله! إلي جئت بك بشراب جيد، وعنده أيضاً من حديث ابن عباس: كان للنبي ﷺ صديق من ثقيف أو دوس فلقبه يوم الفتح برأوية خمر يهديها إليه، وظاهره أن تحريم الخمر كان سنة ثمان قبل الفتح، وقيل: كان سنة أربع، وقيل: سنة ست، ثم لا يظن أن النبي ﷺ شرب الخمر قبل تحريمه، فإن الله قد صانته عنه، وهو لم يشرب خمر الحنة في ليلة المعراج، بل كان يهدي ما أهدي إليه أو يتصدق، كذا في "فتح الباري" وغيره. **هل علمت:** في رواية يحيى: أما علمت؟

قَالَ لَا: أي ما علمت بحرمته، فأهديته إليك لجهلي بذلك. **فساوه:** أي كلم هذا المهدي إنسان حاضر عند ذلك شيئاً سرّاً، وفي رواية أحمد [رقم: ٢٠٤١، ٢٣٠/١]: عن ابن عباس: فأقبل الرجل على غلامه، فقال: معها، ولابن وهب: فسار إنساناً. **فقال له:** أي للرجل السار أو المهدي، وهو الموافق لرواية ابن عباس عند ابن مردويه. ثم **ساروته:** أي بأي شيء نكلمته حصة. **ففتح:** يستمد منه وجوب إزاحة الخمر ونحوه.

المرادتين: قال في "النهاية" [٣٢٤/٤]: يفتح الميم، ظرف يُحمل فيه الماء كالثقيرة والراوية. **أن رجلاً:** في "موطأ" يحيى: أن رجلاً من أهل العراق قالوا له: يا أبا عبد الرحمن. وهو أي العراقي بالكسر إقليم معروف منه الكوفة والبصرة وغيرهما. **فنبعها:** تعلمهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فلم يبيعهم تحريم الخمر أو يلعنهم ذلك، وظنوا أن الخمر إنما هو الشراب دون البيع، فليس كل ما لا يحل أكله وشربه يحرم بيعه.

فقال له عبد الله بن عمر: **إني أشهدُ اللهَ عليكم وملائكته، ومن سمع من الجنِّ والإنس أني لا أمركم أن تبتاعوها، فلا تبتاعوها، ولا تعصروها، ولا تسقوها، فإنها رجسٌ من عمل الشيطان.**

قال محمد: وهذا نأخذ، ما كرهنا شربه من الأشرية الخمر والسكر ونحو ذلك فلا خير في بيعه ولا أكل ثمنه.

٧١٤ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يُتَّب منها حُرْمها في الآخرة فلم يُسْفها.

٧١٥ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس ابن مالك أنه قال: كنتُ أسقي أبا عبيدة بن الجراح
أحد العشرة

أشهد الله إلح: أتى بذلك لزيادة التأكيد. **تبتاعوها:** أي الخمر، وفي رواية يحيى: لا أمركم أن تبيعوها. **رجس:** بالكسر أي نجس، وفيه اقتباس من الآية. **والسكر:** قال العيني في "البنية" عند قول صاحب "المداية": ومن أقر بشرب الخمر والسكر إلح: هو بفتح الحاء، تقيع الثمر إذا غلا واشتد ولم يطبخ، كذا فسره الناطقي في "الأحسان"، وقال في "ديوان الأدب": السكر حر النيد، وقال في "المجمل": السكر شراب أسكر، وقال في "المعرب": السكر عصير الرطب. والمراد ههنا ما ذكره الناطقي، وإنما خصه بالذكر مع أن الحكم في سائر الأشرية كذلك؛ لأن السكر كان الغالب في بلادهم. **فلا خير:** ينفي الجنس فيدل على حرمة. **حُرْمها:** بصيغة المجهول من الحرمان، قال البغوي والخطابي: معناه لا يدخل الجنة؛ لأن الخمر شراب أهل الجنة، فإذا حُرْم شرها عُلِم أنه لا يدخلها، وقال ابن عبد البر: هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة؛ لأن الله أخبر أن في الجنة أغماراً من حر لذة للشاربين، وأنهم لا يصدعون عنها ولا يمزفون، فلو دخلها وقد علم أن فيها حرماً وأنه حُرْمها عقوبة له لزم وقوع الهم والحزن له، والجنة لا حزن فيها، وإن لم يعلم بذلك لم يكن عليه ألم فلا يكون عقوبة، فلهذا قال بعض من تقدم: إن شارب الخمر لا يدخل الجنة أصلاً، وهو مذهب غير مرضي. ويحمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها، ولا يشرب الخمر فيها إلا أن يعفو الله عنه كما في سائر الكبائر، فمعناه: جزاءه أن يحرم دخول الجنة إلا أن يُعفى عنه، وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ولا يشرب فيها حرماً ولا تشهيها نفسه، وإن علم وجوده فيها، كذا في "فتح الباري" [٣٩/١٠، ٤٠].

وأبا طلحة الأنصاري وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وعمر، فأتاهم آت، فقال: إن الخمر قد حرّمت، فقال أبو طلحة: يا أنس! قم إلى هذه الجوار، فاكسرها، فقمتم إلى مهراس لنا فضربناها بأسفله حتى تكسرت.

أي الجوار في ساحة الكسرت

قال محمد: النقيع عندنا مكروه، ولا ينبغي أن يشرب
أي لا يخل

وأبا طلحة: هو زوج أم أس أم سليم، اسمه زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري النحاري، مشهور بكهنته من كبار الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، مات سنة أربع وثلاثين، كذا في "التقريب" [رقم: ٢١٣٩، ٤٣٤/١].

وأبي: هو أبي - بضم الميم - بضم المعزة وفتح الباء الموحدة وشد الياء المثناة التحتية - ابن كعب بن قيس الأنصاري النحاري، أبو المنذر من فضلاء الصحابة، وسيد القراء، مات سنة تسع عشرة أو سنة اثنين وثلاثين، وقيل غير ذلك، كذا في "التقريب" [رقم: ٢٨٣، ١٠٦/١]. من فضيخ: قال الكرماني في "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري" [١٤٢/٢٠]: الفصيخ الشدج، والفضيخ شراب يتخذ من البسر من غير أن تمسه النار، وقيل: أن يفضخ البسر ويصّب عليه الماء ويُترك حتى يعلى، وقيل: هو شراب يؤخذ من البسر والنثر كليهما، ويؤيد هذا التفسير الأخير ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٥٥٨٤] عن أنس: أن الخمر حرّمت والخمر يومئذ البسر والنثر. وعبد مسلم [رقم: ٥١٣٦]: كنت أسقيهم من مزادة فيها حليط بسر وعمر.

فأتاهم آت: قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه. [فتح الباري: ٤٧/١٠] يا أنس: في رواية للبخاري: قم يا أنس! فأمرتها، قال: فأمرتها. هذه الجوار: بكسر الجيم جمع حرّة بالفتح وتشديد الراء، وهو الطرف من الخرف والطين يوضع فيه الماء وغيره من الأشربة. وفيه دلالة إلى أن حر الواحد حرة، فإنهم أخذوا به في نسخ الحكم السابق، وهو حلّ الخمر، وعملوا على وقفه من دون انتظار تعدد المخبرين.

إلى مهراس: قال الزرقاني: بكسر الميم وسكون الهاء فـراء فـاء ألف فـ سين مهملة، حجر مستطيل يقر ويدق فيه، ويتوضأ به، وقد استعمل للحشية التي يذق فيها الحب، فقيل له: مهراس على التشبيه بالمهراس من الحجر أو الصخر الذي يُهرس فيه الحبوب وغيرها. [شرح الزرقاني: ٢٠٥/٤] وفي "تجمع البحار": هو حجر يشال به شدة الرحال، سمي به، لأنه يُهرس به أي يذق. وأراد ههنا حجراً كان لهم يذفون به ما يحتاجون إليه، وهو في غير هذا الموضع صخرة منفورة يكون فيها الماء ولا يقله الرجال، يسع كثيراً من الماء. النقيع: قال في "المغرب": أتقع الزبيب في "الحاية" ونقعته ألقاه فيها ليطلق وغرح منه الحلاوة، وزبيب متقع بالفتح مخففاً، واسم الشراب نقيع. وفي "النهاية" حاشية الهداية: ما يتخذ من الزبيب شيان: نقيع وبس، أما النقيع فهو ما يُتخذ بأن يُترك في الماء أياماً حتى يستخرج الماء حلاوته، فما دام حلواً يخلّ بالإحماض، وإن غلا فاشتد وقذف بالزبد فيه بخلاف، وأما البس فهو الذي من ماء الزبيب إذا طبع أدق طحينة. عندنا مكروه: أي حرام غير مشروع، فإن عند محمد كل مكروه حرام.

من البسر والزبيب والتمر جميعاً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إذا كان شديداً يسكر. وإن لم يسكر لا يحرم.

باب الخليطين

٧١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا الثقة **عندي**، عن بكر بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن حباب الأسلمي، عن أبي قتادة الأنصاري أن النبي ﷺ هب عن شرب التمر والزبيب جميعاً، والزهو والرطب جميعاً.

٧١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن النبي ﷺ هب أن ينبذ البسر والتمر جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً.

البسر: بضم الباء وسكون السين التمر قبل إرطائه، وبعد ما يصح يسمى رطباً، بضم الراء وفتح الطاء.

باب الخليطين: هو عبارة عن نقيع الزبيب ونقيع التمر يُخلطان فيطبخ بعد ذلك أدق طبخة ويترك إلى أن يغلي ويشتد، كذا في النهاية. **الثقة عندني**: قال الزرقاني: قيل: هو حمزة بن بكر أو ابن هبة، فقد رواه الوليد بن مسلم عن عبد الله بن هبة. [شرح الزرقاني: ١٩٩/٤] **حباب**: بضم الحاء المهملة وجمة الباء، الأسلمي المدني الأنصاري، وثقه ابن حبان، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٨٣٥، ٣١٣/٢] و"الإسعاف" [ص: ٢٦].

هب عن شرب: في رواية يحيى: هب أن يشرب. **والزهو**: قال القاري: بالفتح وسكون الهاء، الملون من البسر على ما في "المغرب". **هب أن ينبذ**: قد روى البخاري [رقم: ٥٦٠٣] ومسلم هذا الحديث من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: **هب النبي ﷺ** أن يجمع بين التمر والزهو والتمر والزبيب، ولينبذ كل واحد منهما على حدة. وعند مسلم [رقم: ٥١٥٢] عن أبي سعيد مرفوعاً: من شرب منكم النبيذ فليشر به رطباً، أو تمرًا قرءاً، أو بسرًا قرءاً، وبظاهر هذه الأحاديث ذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله إلى تحريم النبيذ الذي جُمع فيه بين الخليطين، وإن لم يكن المتحد منهما مسكراً، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله الآخر: لا يحرم ما لم يسكر، كذا ذكره القاري، وفي "البيان" وغيره: أن هذا النهي إرشادي، كان في زمن الجذب والقبض، فأما في زمان السعة فلا بأس به، لما أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن ثُمس الجندب بن سفيان عن النبيذ البسر والزبيب يخلطانه، فقيل لأبي طلحة: إن رسول الله ﷺ هب عن ذلك، فقال: إنما هو في ذلك الزمان، كما هب عن الإقرا بن الصمري. وأخرج أبو داود [رقم: ٣٧٠٧] عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان ينبذ له نبيذ يلقى فيه تمر، ويلقى فيه زبيب، وفي الباب آثار وأخبار أخرى.

باب نبذ الدباء والمزفت

٧١٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ خطب في بعض مغازيه. قال ابن عمر: فأقبلت نحوه فانصرف قبل أن أبلغه، فقلت: ما قال؟
 أي في بعض غزواته
 قالوا: لمي أن يُنبذ في الدباء والمزفت.
 أي الأصحاب الحاضرون بصيغة المجهول

نبذ الدباء: هو يضم الدال المهملة وتشديد الباء، هو القرع، وكانوا يبدون فيه، والمزفت المطلي بالزفت، وهو القار، وقد ورد النهي عن الانتباه في هذه الأوعية، وفي الختم - وهو يفتح الحاء - الجرة الخضر، وفي القير وهو الوعاء يتحد من أصل النحلة المنقر. وإنما هي عنه؛ لأن هذه الظروف يشتد فيها النبذ ولا يشعر بذلك صاحبها، قال مالك وأحمد وإسحاق: إن النهي عن الانتباه في هذه الأوعية باق، وروي ذلك عن عمر وابن عباس. وذهب أكثر أهل العلم - منهم الحنفية والشافعية - إلى أن الخطر كان في الابتداء ثم صار مسوحاً، ونسكوا في ذلك بأحاديث صريحة كما بسطه الحارمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ" ومن تلك الأحاديث حديث ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "كُتبت هيتكم عن الأشرية في الظروف فاشربوا في كل وعاء عر أن لا تشربوا مسكراً". وفي الباب عن ابن مسعود وجابر وعبد الله ابن عمر وأبي سعيد الخدري وغيرهم، والتفصيل في شروح "المداية" ولم يذكر المؤلف ههنا مذهبه، ولا مدعى شيخه.

وقد صرح به في "كتاب الآثار" [ص: ٢١٩] حيث أخرج عن أبي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: "كُتبت هيتكم عن ريارة القور مرورها، ولا تقولوا: هجرأ، فقد أذن محمد في ريارة قمر أمه، وكُتبت هيتكم عن لحوم الأضاحي أن تمسكوها فوق ثلاثة أيام، فامسكوها ما ندلكم، وتروءوا، فإما هيتكم ليوسع موسعكم على فقيركم، وعن النبذ في الدباء والختم والمزفت فاشربوها في كل طرف، فإن الظرف لا يحمل شيئاً ولا يهرم ولا تشربوا المسكر". وقال بعد روايته قال محمد: وبه تأخذ، وهو قول أبي حنيفة. ثم أخرج عن أبي حنيفة عن إسحاق بن ثابت عن أبيه عن علي بن حسين عن رسول الله ﷺ: أنه غزا غزوة تبوك، فمر يقوم يرفتون، فقال: ما هؤلاء؟ فقال: أصابوا من شراب لهم، قال: ما ظروفهم؟ فقالوا: الدباء والختم والمزفت، فنهاهم أن يشربوا فيها، فلما مرهم راحوا من غزوتهم شكوا إليه التحمة، فأذن لهم أن يشربوا فيها، ونهاهم أن يشربوا المسكر، ثم قال: وبه تأخذ، وهو قول أبي حنيفة.

فأقبلت نحوه: أي توجهت إليه لأسمع خطته. **فانصرف:** أي فرغ من الخطبة قبل أن أصل إليه.
فقلت: أي سألت عن حاضري الخطبة.

٧١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه أن النبي ﷺ هُي أن ينذ في الدِّبَاء والمزَقَّة.

باب نبذ الطلاء

٧٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن محمود بن لبيد الأنصاري، عن عمر بن الخطاب حين قَدِم الشام شكى إليه أهل الشام وباء الأرض أو ثقلها، وقالوا: لا يصلح لنا إلا هذا الشراب قال: اشربوا العسل، قالوا: لا يصلحنا العسل. قال له رجل من أهل الأرض: هل لك أن أجعل لك من هذا الشراب شيئاً لا يسكر؟ قال: نعم، فطبخوه حتى ذهب ثلثاه، وبقي ثلثه، فأَتَوْا به إلى عمر بن الخطاب، فأدخل أصبعه فيه، ثم رفع يده فتبعه يتمطط، فقال: هذا الطلاء مثل طلاء الإبل، فأمرهم أن يشربوه.

أي في العلق

وباء الأرض: الوباء كل مرض عام من طاعون وغيره. أو ثقلها: في رواية "يحيى": وثقلها بالوأو أي ثقل مائها. هذا الشراب: إشارة إلى لبذ معهود فيما بينهم. اشربوا العسل: لأن فيه شفاءً من كل داء بص القرآن. طلاء الإبل: أي الفطران الذي يطلى به الإبل للحرب. فأمرهم أن يشربوه: [قال الزرقاني: كان عمر اجتهد في تلك الحالة، ثم رجع عنه حيث حدَّ ابنه في الطلاء كما مرَّ. (شرح الزرقاني: ٢٠٦/٤)] هذا صريح في حل الطلاء، وهو العصير العتي الذي طبخ، فذهب ثلثاه وصار غليظاً ما لم يسكر، وقد روي عنه بطرق كثيرة، وعن غيره شربه وإباحته، فأخرج ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن إسحاق عن عمر بن ميمون قال: قال عمر: إنا نشرب هذا الشراب الشديد ليقطع به لحوم الإبل في بطونها أن يؤدبنا، وروي عن معمر عن عاصم عن الشعبي: كتب عمر إلى عماله: أما بعد! فإننا جاعنا أشربة من الشام كأنها طلاء الإبل، قد طبخ فذهب ثلثاه فأمر من قنك أن يصطعموه، وروي من طرق أخر نحوه. وأخرج عن أنس: أن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. وأخرج عن أنس وعلي وغيرهما شربه. وبهذا الآثار ذهب أبو حنيفة ومحمد في رواية وغيرهما. وقال محمد - في رواية - ومالك والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور وإسحاق وعمر بن عبد العزيز -

فقال عبادة بن الصامت: أحللتها والله، قال: كلا والله! ما أحللتها، اللهم إني لا أحل لهم شيئاً حرّمته عليهم، ولا أحرّم عليهم شيئاً أحلّته لهم.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بشرب الطلاء الذي قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه، وهو لا يُسكر، فأما كلُّ معتقٍ يُسكر فلا خير فيه.

أي لا يهل

= وبجاهد وقنادة وغيرهم بحرمته أخذاً من حديث "ما أسكر كثيره فقليله حرام"، وهو حديث مخرج في كتب معتمدة بالفاظ متقاربة من رواية جمع من الصحابة، منهم عبد الله بن عمر وحديثه عند النسائي وابن ماجة وعبد الرزاق، وحائر حديثه عند أبي داود والترمذي وابن ماجة وابن حبان، وسعد بن أبي وقاص حديثه عند النسائي وابن حبان، وعلي حديثه عند الدارقطني، وعائشة حديثها عند أبي داود والترمذي وابن حبان وأحمد والدارقطني، وعبد الله بن عمر حديثه عند إسحاق بن راهويه والطارقي، وحوات بن حبر حديثه عند الحاكم والطبراني والدارقطني والعقيلي، ويريد بن ثابت حديثه في "معجم الطبراني"، والتفصيل في "نصب الراية" و"الباية".

ما أحللتها: أي ما أحللت ما هو حرام، بل حكمتُ بهل ما هو حلال.

وهذا نأخذ: هكذا ذكر في "كتاب الآثار" (ص: ٣٦٣) أيضاً، والمشهور عنه في كتب أصحابها أنه كرهه، وعنه أنه توقّف، وقال: لا أحرمه ولا أبيحه لتعارض الأخبار والآثار.

وبقي ثلثه: قد به؛ لأن الطلاء الذي ذهب أقل من ثلثه لا يهل كما قال في "الجامع الصغير": محمد، عن يعقوب عن أبي حيفة قال: الخمر حرام قليلها وكثيرها، والسكر: وهو الي من ماء التمر ولقيع الزبيب إذا اشتدّ حرام، والطلاء: وهو الذي ذهب أقل من ثلثه من ماء العنب، وما سوى ذلك من الأشربة فلا بأس به، وبه يظهر أن لا تدافع بين كلمات الفقهاء حيث حكم بعضهم على الطلاء بالحرم، وبعضهم بالحلّة، فإن الطلاء يُطلق على أمرين: أحدهما حلال، والآخر حرام، كما حققه الفقيه حسن الشربلاني في رسالته "نزهة ذوي النظر لخامس الطلاء والتمر". **وهو لا يسكر:** أي مطلقاً قليله وكثيره، كذا قال القاري.

معتق. قال القاري: بتشديد الفوقية المفتوحة أي قسم.

كتاب الفرائض

٧٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن قبيصة بن ذؤيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرَضَ للجدِّ الذي يَفْرِضُ له الناس اليوم.

قال محمد: وهذا نأخذ في الجدِّ، وهو قول زيد بن ثابت، وبه يقول العامة. وأما أبو حنيفة فإنه كان يأخذ في الجدِّ بقول أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فلا يورث الإخوة معه شيئاً.

٧٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة،

الفرائض: أي السهام المقررة في الميراث. قبيصة: بالفتح، واسم أبيه مصر، هو قبيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي المدني من أولاد الصحابة ولد في العهد البوي، وروى عن جمع من الصحابة، قال مكحول: ما رأيت أحداً أعلم منه بالشام، مات ٨٦هـ، كذا في "جامع الأصول". الذي يفرض: أي من مقاسمة الأخ الواحد النصف والاثني بالثلث، فإن زادوا فله الثلث. وهذا نأخذ: لما كان الجد يشبه الأب في أحكام، ويشبه الأخ في أحكام، ولم يوجد نص يفيد تقدير سهم الجد مع الإخوة، وهل هو بحسب الإخوة كالأب أم يقاسمهم؟ اختلف فيه الصحابة ومن بعدهم اختلافاً قاحشاً، فذهب أبو بكر الصديق إلى الحب، ولم ينقل عنه خلافه، ولهذا أخذ به أبو حنيفة، وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وأبي هريرة وعمران بن حصين، وبه قال قتادة وجابر بن زيد وشريح وعطاء وعبد الله بن عتبة بن مسعود رضي الله عنه وعروة وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين. وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت: يرثون مع الجدِّ، وبه قال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وعلمقة والأسود والنخعي والثوري مع اختلاف فيما بينهم في كيفية القسمة، وروى عن عمر في هذه المسألة قضايا مختلفة يناقض بعضها بعضاً. والبسط في "ضوء السراج شرح الفرائض السراجية" وغيره من كتب الفرائض.

فإنه كان يأخذ إلخ: وبه يفتي عبد الحنفية كما في "السراجية" و"سكب الأنهر" وغيرهما، وقال السرخسي: الفتوى على قولهما. فلا يورث الإخوة إلخ: أي بل عندهم الجدُّ بحسب الإخوة لأب وأم أو لأب كالأب، وأما الإخوة لأم فيحبهم الجد اتفاقاً. عثمان بن إسحاق: هو من التابعين، وثقه ابن معين، وخرشته القرشي العامري المدني بالحاء المحجمة بعدها راء مهملة، بعدها شين معجمة مفتوحات، كذا في "التفريب" [رقم: ٤٤٤٩، ٤٣٣/٢].

عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدّة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من شيء، وما عَلِمْنَا لك في سُنّة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجمي حتى أسأل الناس، قال: فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السُّدُس، فقال: هل معك غيرُك؟ فقال محمد بن مسلمة: فقال مثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدّة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله من شيء وما كان القضاء الذي قُضي به.....
أي عن ولد أمها للموتى السابق

جاءت الحدة إلخ: روى هذا الحديث معمر ويونس وأسماء بن زيد وابن عيينة وجماعة عن ابن شهاب عن قبيصة، ولم يدخلوها بينهما أحداً. وأخى ما ذكره مالك، وقد تابعه عليه أبو أويس، كذا قال ابن عبد البر. (شرح الزرقاني: ١٤٣/٣) وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب الخبير": هذا الحديث أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من هذا الوجه، وإسناده صحيح ثقة رجاله إلا أن صورته مرسل، فإن قبيصة لا يصح له سماع من أبي بكر الصديق، ولا يمكن شهوده للقصة، قاله ابن عبد البر: وقد احتفل في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح، فيبعد شهوده القصة، وقد أعلمه عبد الحق تعالاً لابن حرم بالانقطاع، وقال الدار قطني في "العلل" بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري: يشبه أن يكون الصواب قول مالك ومن تبعه. ثم ذكر القاضي حسين أن التي جاءت إلى الصديق أمّ الأم، والتي جاءت إلى عمر أم الأب، وفي رواية ابن ماجه ما يدل عليه، وذكر أبو القاسم ابن مندة في "المستخرج من كتب الناس للتذكرة": أن هذا الحديث روي أيضاً من حديث معقل بن ياسر وبريدة وعمران بن حصين. **تسأله ميراثها:** أي عن ولد ابنتها، قال ابن عبد البر: فيه أن الصديق لم يكن له قاض يفصل الأحكام، بل كانت ترجع إليه، يؤيده ما في "الوسائل إلى معرفة الأوائل" للسيوطي أن أول من مضى الأمصار واستقصى القضاء في الأمصار عمر بن الخطاب. **في كتاب الله:** أي ليس لك في كتاب الله مقدار سهم معين.

وما عَلِمْنَا: نفى العلم، لا الوجود الواقعي الانتشار الأخبار وتفرقها. **حتى أسأل الناس:** أي أسأل الصحابة عما يحكم لك. **حضرت:** أي حضرت واقعة أعطاهما فيها السُّدُس. **فقال هل معك:** أي أبو بكر قاصداً لزيادة الثبوت. **محمد بن مسلمة:** هو من فصلاء الأنصار وأخبار الصحابة، مات بعد الأربعين، ذكره في "التقريب" (رقم: ٦٣٠٠، ٣١٨/٣). **فأنفذه:** من الإنفاذ، بالدال للمعجمة أي أعطى السُّدُس لها.

قُضي به: بصيغة الجھول أو بصيغة المعلوم أي ما كان القضاء الذي قضى رسول الله ﷺ وحليته أبو بكر من السُّدُس (لا تفكر، وهو أم الأم، وما يجوز في أن أزيد في السهام المقدرة من عند نفسي حتى أزيد على السُّدُس.

إِلَّا لَعَتْرِكَ، وما أنا بزائد في الفرائض من شيء، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعما فيه فهو بينكما وأيتكما خلّت به فهو لها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا اجتمعت الجدتان أم الأم وأم الأب فالسدس بينهما، وإن خلّت به إحداهما فهو لها، ولا ترث معها جدة فوقها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

باب ميراث العمة

٧٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أنه كان يسمع

فإن اجتمعما إلخ: قال السيوطي في "الوسائل إلى معرفة الأوائل": أول من ورث جدّين عمر بن الخطاب فجمع بينهما. فهو بينكما: أي السدس مشترك على السوّة. أم الأم احتراز عن الخلة العائدة أم أب الأم وإن علّت، وإلها من ذوي الأرحام. جدة فوقها: لأن الخلة العدى تحب بالقرى من أيّ جهة كانت أي من جهة الأب أو الأم، هذا هو مدب علي وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت، وفي رواية أخرى عنه: أن القرى إن كانت من قل الأب والعمدى من جهة الأم فهما سواء، فيكون الحب حيث في أقسام ثلاثة فقط، وبه قال مالك والشافعي في أصح قوليه، والأدلة مبسطة في كتب الفرائض.

ميراث العمة: هي والخالة من ذوي الأرحام، وهم من لا سهم لهم مقدراً وليسوا بعصبات، وأكثر الصحابة على أنهم يرثون عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات، سهم عمر وعلي وابن مسعود وأبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن عباس في رواية، وتابعهم في ذلك علقمة والنجمي وشريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد وطاوس وعبيدة السلماني ومسروق وجابر بن زيد وابن أبي ليلى وعيسى بن أبان، وبه قال أصحابنا، وقال زيد بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة عنه: لا ميراث للزوي الأرحام بل يوضع المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات في بيت المال، وتابعهما في ذلك سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومالك والشافعي، كذا في "شرح السراحي" للسيد الشريف، والعلاء الحارثي. أخبرنا محمد: قال السيوطي في "الإسعاف" [ص: ٣٥]: محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري قاضي المدينة، روى عن أبيه والزهرري، وعنه مالك وابنه عبد الرحمن وشعبة والسفيانان، وثقه السائي وأبو حاتم، مات ١٣٢هـ.

أباه كثيراً يقول: كان عمر بن الخطاب يقول: عجباً للعمة ثورث ولا ترث.
قال محمد: إنما يعني عمر هذا فيما نرى أنها ثورث؛ لأن ابن الأخ ذو سهم ولا ترث؛
 لأنها ليست بذات سهم، ونحن نروي عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
 وعبد الله بن مسعود، أنهم قالوا في العمة والخالة إذا لم يكن ذو سهم ولا عصبية: ...

أباه: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم الأنصاري المدني. **ثورث:** أي يرث أبناء أعمامها.
إنما يعني إلخ: لما كان ظاهر قول عمر مشيراً إلى أن العمة لا ترث مطلقاً، وهو مخالف لما روي عنه وعن غيره
 من توريث العمة وغيرها من ذوي الأرحام أراد أن يبين معنى كلامه بحيث لا يخالف ما روي عنه وعن غيره،
 بأنه ليس مراد عمر من قوله: "لا ترث" نفى الإرث مطلقاً، بل إنما يعني أي يريد عمر من قوله: "إن العمة
 ثورث" أي أن أبناء أعمامها يرثون على جهة العصوبة، فهم من أصحاب السهام المقدرة المقررة، ولا ترث هي من
 أبناء أعمامها، وكذا من بناته على جهة العنصرية أو العصبية؛ لأنها ليست بصاحبة فرض وسهم مقدر.
فيما نرى. بصيغة المجهول أو المعروف أي بنظر.

أقم قالوا إلخ: أخرج أبو داود [رقم: ٥١٢٢] والنسائي [رقم: ٢٦١٠] عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:
إن أحت القوم منهم. وأخرج الدارمي في "سننه" من طريق عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري أن عمر بن
 الخطاب التمس من يرث ابن الدحداحة فلم يجد وارثاً، فدفع ماله إلى أحواله. وأخرج من طريق ابن جريج عن
 عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت: الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له،
 وأخرج أيضاً من طريق الشعبي عن زياد قال: أتى عمر بن الخطاب في عمّ لأم وخالة، فأعطى العم الثلثين والخالة
 الثلث، وأخرج عن الحسن أن عمر أعطى الخالة الثلث والعمّة الثلثين، وأخرج عن غالب بن عباد عن قيس
 التيهامي قال: أتى عبد الملك بن مروان في خالة وعمّة، فقام شيخ وقال: شهدت عمر أعطى الخالة الثلث والعمّة
 الثلثين. وأخرج عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود قال: الخالة بمنزلة الأم، والعم بمنزلة الأب، ويست
 الأخ بمنزلة الأخ، وكل ذي رحم بمنزلة رحمه التي يُدلى بها إذا لم يكن وارث ذو قرابة.

فهذه الآثار شاهدة على توريث ذوي الأرحام، وهو الظاهر من إطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى
 بَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأفقال: ٧٥) ويوافقه ما أخرجه أبو داود [رقم: ٢٩٠١] والنسائي وابن ماجه [رقم:
 ٢٦٣٤] والحاكم وصححه وابن حبان من حديث المقدم بن معد يكره مرفوعاً: أنا وارث من لا وارث له،
 والخال وارث من لا وارث له. قال الحافظ في "التلخيص": حكى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه حديث حسن،
 وفي الباب عن عمر رواه الترمذي بإسناد: الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له. وعن
 عائشة رواه الترمذي والنسائي والدارقطني، وروح الدارقطني والبيهقي وقته.

فَلِلْخَالَةِ الثَّلَاثُ، وَلِلْعَمَةِ الثَّلَاثَانُ. وحديث يرويه أهل المدينة لا يستطيعون ردّه أن ثابت بن الدحداح مات ولا وارث له، فأعطى رسولُ الله ﷺ أبا لبابة بن عبد المنذر - وكان ابن أخته - ميراثه. وكان ابن شهاب يورث العمة والخالة وذوي القربات بقرباتهم، وكان من أفقه أهل المدينة وأعلمهم بالرواية.

٧٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر، عن عبد الرحمن بن حنظلة بن عجلان الزُرقي أنه أخبره عن مولى لقريش كان قديماً يقال له: ابن مؤس، قال: كنت جالساً عند عمر بن الخطاب، فلما صَلَّى صلاة الظهر.....

فَلِلْخَالَةِ الثَّلَاثُ: هذه إذا اجتمعتا، وإلا فيعقد كل منهما. **وحديث:** أي وهناك حديث آخر دال على تورث ذوي الأرحام. **يُرويه:** أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣٩٦/٢] من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه وأبى حبان قال: توفي ثابت بن الدحداح، وليس له أصل يُعرف، فقال رسول الله ﷺ لعاصم بن عدي: هل تعرف له فيكم نسباً؟ قال: لا، "فدعا رسول الله ﷺ أبا لبابة بن عبد المنذر ابن أخته فأعطاه ميراثه". **لا يستطيعون:** أي لا يستطيع المحالفون رده لكونه صحيحاً ثابتاً.

ولا وارث له: أي من أصحاب الفروض والعصبات. **ابن شهاب يورث إلخ:** تأييد آخر على مدّعه، وأما ما أخرجه أبو داود في "المراسيل" والدارقطني [رقم: ٩٥، ٩٨/٤] عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً أن رسول الله ﷺ قال: سألت الله عن ميراث العمة والخالة فسأرتي جبريل أن لا ميراث لهما. وأخرجه النسائي من مرسل زيد بن أسلم، ووصله الحاكم بذكر أبي سعيد، وفي إسناده ضعف، ووصله الطبراني أيضاً من حديث أبي سعيد في ترجمة محمد بن الحارث المخزومي شيخه، وليس في الإسناد رجل يُنظر حاله غيره، ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وضعفه، والحاكم بسند ضعيف من حديث عبد الله بن عمر، وكذا ذكره الحافظ في "التلخيص". فعلى تقدير ثبوته محمول على أنه لا سهم لهما مقدر أو يحتمل أن يكون ذلك متقدماً.

الزُرقي: بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة نسبة إلى بني زريق نطش من الأنصار، ذكره السمعاني [الأنساب ١٤٧/٣] قال ابن الأثير في "جامع الأصول": عبد الرحمن بن حنظلة الزُرقي، روى عن مولى لقريش، يقال له: ابن مؤس، بكسر الميم وسكون الراء وبالسین المهملة. **ابن مؤس:** بكسر الميم وسكون راء مهملة بعدها سين مهملة، كتبا ضبطه في "المعني"، وقال: كان مولى لقريش.

قال: يا يرفأ! هَلُمَّ ذلك الكتاب - لكتاب كان كتبه في شأن العمة - يُسأل عنه ويستخير الله هل لها من شيء؟ فأتى به يرفأ، ثم دعا بتور فيه ماءً أو قدح، فَمَحَا ذلك الكتاب فيه، ثم قال: لو رضىك الله أقرّك، لو رضىك الله أقرّك. ^{أي أحضر فالك للكتاب} ^{أي للعمة} ^{منع الماء طشت} ^{كرره للتأكيد}

باب النبي ﷺ هل يورث؟

٧٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا تقسم ورثتي ديناراً، ما تركتُ بعد نفقة نسائي ومؤونة عاملي فهو صدقة. ^{أي خدمي}

٧٢٦ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن نساء النبي ﷺ حين مات رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان بن عفان ^{أي عمر عائشة}

يا يرفأ: بفتح التحتية وإسكان الراء وبالفاء آخره ألف، مخضرم مولى لعمر بن الخطاب وحاجبه، وكان أدرك الجاهلية ولا يعرف له صحبة، وحج مع عمر في خلافة أبي بكر، قاله الكرمانى وابن حجر.

لكتاب: أي قال عمر: ذلك المكتوب قد كان كتبه. كان كتبه: لعنه كتب فيه شيئاً مفدراً برأيه.

يسأل عنه: بصيغة المجهول "ويستخير الله" نالء أي يطلب عمر علمه من الله في ظهور أمرها هل للعمة من شيء؟ كذا قال القاري. وفي "موطأ يحيى": فسأل - بالمتكلم للصوب - جواباً للأمر، ويستخير الناس أي عن حكمها، ولما جاء به يرفأ تغير ما كان رأه من سؤال الناس، فصم على محوه، فمحاها، قاله الرقاني. [شرح الرقاني: ١٤٩/٣] أو قدح: بالثك من الراوي، أو المراد طلب ما ينسر منهما. لو رضىك الله: بكسر الكاف خطأ إلى العمة أي لو رضى الله تقدير المسهم لك لأنثك في كتابه كما أقر سهام أصحاب السهام فيه، وقيل: خطاب إلى المكتوب أي لو رضى الله لك لأقرك، ولم يلهم في قلبي بالحق.

هل يورث: نقل ابن عبد البر عن جمع من أهل البصرة منهم ابن علية أن هذا من خصائص النبي ﷺ، ونقل القاسمي عياض عن الحسن البصري أنه عام في جميع الأشياء، وقد ورد في الأحاديث ما يشهد لذلك، فأخرج الطبراني والنسائي في "المسنن الكبرى" بإسناد على شرط مسلم مرفوعاً: إنا معاشر الأنبياء لا نورث، وفي الباب اختيار آخر مبسوط في كتب التحريج. لا تقسم: بفتح التاء، وفي نسخة بالتحية مرفوعاً، وفي نسخة مجزوماً، وفي نسخة: "لا يقتسم" من الافتعال بالوجه الأربعة، والرواية بالخزم على التثني، وبالرفع على الخبر، كذا ذكره السيوطي [تويز الخوالك: ١٥٥/٣] وغيره. عاملي: قال القاري: المراد به الخليفة بعده.

إلى أبي بكر يسألن مبرأتهنَّ من رسول الله ﷺ، فقالت لهن عائشة: أليس قد قال رسول الله ﷺ: لا نورث، ما تركنا صدقةً.

باب لا يرث المسلم الكافر

٧٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، عن عمر بن عثمان بن عفان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر.

أليس قد قال إلخ: وهذا احتج أبو بكر على فاطمة حين طلبت الميراث، وعلى العباس وعلي حين طلبا الميراث. لا نورث: أي نحن معاشر الأنبياء ما تركناه صدقة بالرفع، وأما قول الشيعة: إن "ما" نافية و"صدقة" مفعول، فتحريف للكلم عن مواضعه، ويؤكد قوله: "لا نورث"، ولا يقتسم ورثتي ديناراً، وغير ذلك. وهل هذا إلا كما حكاه صاحب "الإشاعة" في أشرطة الساعة أنه تبا رجل وسمى نفسه بـ"لا"، وحرف حديث لا بني يعدي بأن لفظ بني مرفوع حبر، والمراد بلا نفسه، وقال: إن سيكم أخبر بنبوي. علي بن حسين: هو زين العابدين بن سيد الشهداء. عمر بن عثمان: قال ابن عبد البر: هكذا قال مالك، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون: عمرو بن عثمان، ورواه ابن بكير عن مالك على الشك، فقال عن عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان، وقال ابن القاسم فيه: عن عمرو بن عثمان، والثابت عن مالك: عمر كما رواه يحيى وأكثر الرواة، ولا خلاف في أن لعثمان ولداً يسمى بعمر وآخر مسمى بعمر، وإنما الاختلاف في هذا الحديث هل هو لعمر أو لعمر؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون: عمرو بن عثمان، ومالك يقول: عمر، وقد وقفه على ذلك الشافعي ويحيى بن سعيد القطان. فأبي أن يرجع، وقال: هو عمر، والحق أن مالكاً لا يكاد يقاس به غيره في الحفظ والإنقاذ، لكن العلق لا يسلم منه أحد، وأبي أهل الحديث أن يكون في هذا الإسناد إلا عمرو، وقال العراقي: لا يلزم من تفرّد مالك من بين الثقات باسم هذا الراوي مع أن كلا منهما ثقة نكارة المين ولا شذوذه، بل المين على كل حال صحيح، غاية أن يكون هذا السند منكراً أو شاذاً لمخالفة الثقات لمالك في ذلك.

أسامة: بالضم، ابن زيد - مثنى رسول الله ﷺ - المذكور باسمه في القرآن - ابن حارثة بن شراحيل الكلبي، وله مناقب حمة، مات ٥٤ هـ بالمدينة، وقيل: بوادي القرى، كذا في "الإسعاف" [ص: ٦]. لا يرث المسلم الكافر: ثمنه: ولا لكافر المسلم، هكذا عند جميع أصحاب الزهري واحتصره مالك، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١٥٢/٣]

قال محمد: وهذا نأخذ، لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم. والكفر ملة واحدة، يتوارثون به وإن اختلفت مللهم، يرث اليهود النصراني والنصراني اليهودي، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٢٨ - **أخبرنا مالك،** عن ابن شهاب، عن علي بن حسين قال: **وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ.**

وهذا نأخذ: أما عدم إرث الكافر من المسلم فأمر مجمع عليه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ رِزْقًا يُغْنِي عَنْهُمْ وَاللَّهُ يُغْنِي عَنْهُمْ وَاللَّهُ يُغْنِي عَنْهُمْ وَاللَّهُ يُغْنِي عَنْهُمْ﴾ (البقرة: ٢٦١)، وأما عكسه وهو عدم إرث المسلم من الكافر، فمذهب علي وعمامة الصحابة، ومذهب معاذ بن جبل ومعاوية والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن حسين ومسروق إلى إرثه أخذاً من حديث: **الإسلام يعلو ولا يعلى،** أخرجه الطبراني في "الأوسط"، والبيهقي في "الدلائل" من حديث عمر مرفوعاً، والدارقطني من حديث عائذ بن عمرو، وأسلم بن سهل في "تاريخ واسط" من حديث معاذ، كذا ذكره الحافظ في "الدرية". والجواب أن المذكور في الحديث نفس الإسلام وعلوه بحسب الحجة أو القهر، كذا في "شرح السراجية" للسيد، وقال ابن عبد البر: الذي عليه سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن المسلم لا يرث من الكافر، وقد ثبت ذلك مرفوعاً بنقل الثقات، فكل من حالفه محجوج به.

الكافر: أي غير المرتد، وأما المرتد فيرث منه المسلم عندهما جميع ماله ما اكتسبه في حال الردة أو قبله دون العكس؛ لأن المرتد لا يقر على دينه بل يحرم على الإسلام أو يقتل، فيعتبر في حكم الإسلام فيما يتنعم به وارثه لا فيما يتنعم هو به، وعند أبي حنيفة للمسلم يرث منه ما كسبه في حال إسلامه، وما كسبه في ردته يكون فيثاً للمسلمين، والمسألة منسوبة في كتب الفقه. **والكفر ملة واحدة:** قال السيد في "شرح السراجية": الكفار يتوارثون بينهم وإن اختلفت مللهم؛ لأن الكفر ملة واحدة عندنا، وذكره المزني عن الشافعي، وأبو القاسم عن مالك، وقال ابن أبي ليلى: اليهود والنصارى يتوارثون، ولا توارث بينهم وبين الخوارج، وذهب بعض الفقهاء إلى عدم التوارث بين اليهود والنصارى أيضاً. **مللهم:** بكسر الميم وفتح اللام الأولى، جمع ملة بمعنى الدين.

عقيل: بالفتح؛ لأنه كان عند موت أبي طالب كاهناً كافراً وأسلم زمن الحديبية، وقيل: تأخر إسلامه إلى فتح مكة، وهاجر في أول سنة ثمان، وطالب مات كافراً قبل بدر، وأما علي وكذا جعفر فكانا مسلمين عند ذلك، فلذلك لم يرثاه. وهذه الرواية نص على موت أبي طالب على الكفر، ويدل عليه غيره من الروايات الصريحة، ومن حالف فيه فهو محجوج بها.

باب ميراث الولاء

٧٢٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن

عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أن أباه أخبره أن

أبو بكر بن عبد الرحمن

العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة: ابنين لأمٍّ ورجلاً لعلّة، فهلك أحد الابنين

أحد الأخوين لأب وأم

يبدل بيان الثلاثة أي ولأم واحدة

اللذين هما لأم، وترك مالا وموالي، فورثه أخوه لأمه وأبيه، وورث ماله وولاء

أي مقبوض بالفتح الميت

مواليه، ثم هلك أخوه وترك ابنه وأخاه لأبيه، فقال ابنه: قد أحرزت ما كان أبي

مجان لورثته

الذي كان من أم أخرى

أي من إغالك

أي أهدئت

أحرزت من المال وولاء الموالي، وقال أخوه: ليس كله لك، إنما أحرزت المال، فأما

أي العلاتي

ولاء الموالي فلا، أرأيت لو هلك أخي اليوم أليست أرثه أنا؟ فاختصما إلى عثمان بن

استفهام إنكاري

أي أخو بني

عفان ففضى لأخيه بولاء الموالي.

ميراث الولاء: هو ولاء العتاقة، وهو ما يورث من الميت بعد موته من ماله، ومولى العتاقة من آخر العصباء السبية. **هلك:** أي مات وقتل يوم بدر كافرين. **لعلّة:** بفتح العين وتشديد اللام هي الضرة.

أخوه لأمه وأبيه: أي أخوه العيني، لا العلاتي؛ لكونه محبواً بالعبي. **أي أحرزت:** لكون الأخ محبواً بالأس.

ولاء الموالي فلا: أي بل أنا مستحق له. **لو هلك:** أي لو مات أخي الأول الذي ورث ماله وولاء مواليه منه أبوك اليوم بعد موت أخيه لأب وأم الذي هو أبوك لكنت أرثه أنا دونك؛ لأن الأخ وإن كان لأب مقدم على ابن الأخ وإن كان لأب وأم.

فاختصما إلى عثمان: أي في عهد خلافته، والمتخاصمان ابن العاص بن هشام وابن ابنه الآخر، قال الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة في رجال الأربعة" [ص: ٢٠٣] في هذه القصة إشكالاً؛ لأن العاص قتل يوم بدر كافراً، فكيف يموت في زمن عثمان، ويتحاكم إليه في إرثه، والذي يرفع الإشكال أن يكون التحاكم في إرث متأخر إلى زمن عثمان، لكن من يموت يوم بدر كافراً لا يتحاكم في إرثه إلى عثمان في خلافته، وفيه سهو ظاهر، نيه عليه الزرقاني [١١٩/٤] وغيره، فإنه لم يتخاصم إلى عثمان في الإرث العاص بن هشام، وإنما ذكر في الخبر أنه مات وخلف شقيقين، وواحداً لأم أخرى، والذي يتخاصم إلى عثمان إنما هو ابن العاص الذي كان من أم أخرى وابن ابنه الذي مات أبوه، وقد كان أبوه ورث شقيقه ماله وولاء مواليه لموته بلا ولد، فاختصما في ولاء الموالي دون الإرث، ولا ذكر فيه لموات العاصي أصلاً فلا إشكال. **لأخيه:** أي لأخ المتوفى العلاتي دون ابنه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الولاء للأخ من الأب دون بني الأخ من الأب والأم، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٧٣٠ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن أباه أخبره أنه كان جالساً عند أبان بن عثمان، فاحتصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج، وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج، يقال له: إبراهيم بن كليب، فماتت فورثها ابنها وزوجها، وتركت مالاً وموالي، ثم مات ابنها، فقال ورثته: لنا ولاء الموالي، وقد كان ابنها أحرزه، وقال الجهنيون: ليس كذلك، إنما هو موالي صاحبنا، فإذا مات ولدها، فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم، ففضى أبان بن عثمان للجهنيين بولاء الموالي.

قال محمد: وبهذا أيضاً نأخذ، إذا انقضى ولدها الذكور رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من موابيها إلى عصبته، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٣١ - أخبرنا **مالك**، أخبرني مخبر، عن سعيد بن المسيّب: أنه سئل عن عبد له ولد

دون بني الأخ إلخ: لأن الولاء وإن كان أثر الملك لكنه ليس مال، ولا له حكم المال حتى لا يجوز الاعتياض به بالمال، فلا يجري فيه سهام الورثة المقدرة بل هو سبب يورث به بطريق العصوبة، فيعتبر الأقرب فالأقرب. أحرزه: أي أعتقه وورثه، فتحس نرثه بعد موته كالمال. **الجهنيون:** أي عصات المرأة من جهينة. **موالي صاحبنا:** أي المرأة المتوفاة التي كانت من جهينة. **مات بعد ذلك:** أي بعد انقضاء أولاد المعتقة الذكور. **أخبرني:** وفي رواية بجي: مالك أنه يلعن عن سعيد. **مخبر:** قال القاري في "شرحه": أي محدث أو ناقل وهو عكرمة، وكان مالك بكركه، ولدا يعر عنه في "الموطأ" برجل ومخبر، وإنما كان يكتم اسمه لكلام سعيد بن المسيّب فيه، وقد احتج العلماء وأصحاب السنن بعكرمة، وقد صفوا في الذبّ عنه وعما قيل فيه، وهو مولى ابن عباس أحد فقهاء مكة، سمع ابن عباس وغيره من الصحابة، وروى عنه خلق كثير. له ولد: قال القاري: يفتحين أو يضم فسكون أي أولاداً.

من امرأة حرة لمن ولاؤهم؟ قال: إن مات أبوهم وهو عبدٌ لم يُعتَقْ، فولأؤهم لموالي أمهم.
 قال محمد: وبهذا نأخذ، وإن أعتق أبوهم قبل أن يموت جرّ ولاعهم، فصار ولايتهم لموالي أبيهم، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا في نسخة: ولاؤهم.

باب ميراث الحميل

٧٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب قال: أبي عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما وُلد في العرب.
 قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يورث الحميل الذي يُسمى وتُسمى معه امرأة، فنقول: هو ولدي، أي اصنع

امرأة حرة: أي كانت أمة لقوم، فصارت حرة بالعتق. لمن ولاؤهم: أي لموالي أمهم أم لموالي أبيهم؟ لموالي أمهم: لأن الأولاد أحرار ببيعة الأم، فولأؤهم لموالي الأم، وإذا أعتق أبوهم حرّ موالى الأب ولاعهم لكون موالى الأب أقوى من موالى الأم. جرّ ولاعهم: أي إلى مواليه وإن كان مولاه امرأة، فإنه ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقته أو أعتق من أعتقته، أو دهرن أو دير من ديرن، أو كاتين أو كاتين من كاتين، أو جر ولاء معتقهن أو معتق معتقهن، كما هو مبسوط في كتب الفرائض. ميراث الحميل: على وزن فعل، قال المطرزي في "المغرب": الحميل في حديث عمر بن الخطاب الذي يُحمل من بلده إلى دار الإسلام، وتفسيره في الكتاب: أنه صبي مع امرأة تحمله، وتقول: هذا ابنى. وفي كتاب الدعوى: الحميل عندنا كل سبب كان في أهل الحرب. أخبرنا بكير: في رواية يحيى: أخبرنا الثقة عن سعيد بن المسيب. أن يورث: أي يجعل أحداً من الأعاجم غير العرب من الروم والترك والفرس والهند وغيرها وارثاً بمجرد دعوى القرابة وإقرار بعضهم لبعض، فأما إذا ثبت ذلك ببيّنة فذلك كالملود في بلاد العرب، وأما الملود في العرب فإنما يورث: لأنه معروف النسب.

يسمى: أي من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام. هو ولدي إخ: الأنساب على قسمين: منها ما ثبت بمجرد الإقرار من دون حاجة إلى البيّنة، وهو ما لم يكن فيه تحميل الغير كإقرار الرجل لرجل أنه ابنه، فالإقرار بهذا النسب يُثبت النسب، ويُعطل المقرّ له من الورثة، وهذا إذا كان المقرّ له مجهول النسب، وأما إذا كان معروف النسب فلا يُعتبر به. ومنها ما لا تثبت بمجرد إقرار المقر، وهو ما فيه تحميل النسب على الغير كالإقرار لرجل أنه أخوه، فإنه يتضمن تحميل النسب على أبيه بكونه ابنه، والإقرار بأنه عمه يتضمن تحميل النسب على الجد بأنه ابنه ونحو ذلك، ففي هذه الصور إن صدّق ذلك الغير الذي حمل النسب إليه فذاك، وإلا فلا يعتبر إقراره إلا بالشهادة العادلة، =

أو تقول: هو أخي، أو يقول: هي أختي، ولا نسب من الأنساب يورث إلا بينة إلا
 الوالد والولد فإنه إذا ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه فهو ابنه، ولا يحتاج في هذا إلى بينة
 إلا أن يكون الولد عبداً فيكذبه مولاه بذلك، فلا يكون ابن الأب ما دام عبداً حتى
 يصدقه المولى، والمرأة إذا ادعت الولد وشهدت امرأة حرة مسلمة على أنها ولدته،
 وهو بصدقها وهو حر، فهو ابنها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا صلى الله عليه وسلم
 أي ذلك الولد

فصل الوصية

٧٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ما
 حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده مكتوبة.

= فظهر أن لا يورث مجرد الإقرار بالنسب إلا بالشهادة أو في الإقرار بالبنوة. نعم، المقر له بالنسب المتضمن لعمله
 على العير إذا لم يثبت نسبه بإقرار الغير ولا بالشهادة، ومات المقر على إقراره يرث عبداً المقر إذا لم يكن له أصحاب
 الفروض ولا العصبات لا السبية ولا النسبة ولا ذؤو الأرحام ولا مولى المولاة كما هو مشروح في كتب الفرائض.
 وهو حر: أي والحال أن ذلك الولد حر.

فصل الوصية: هكنا في بعض النسخ، وفي بعضها: باب الوصية، وهو المناسب لكلمات صاحب الكتاب سياقاً
 وسباقاً، فإنه لم يترجم فيه لا قبله ولا بعده في موضع تفصيل، ويحتمل أن يكون الفصل على هذه النسخة بالاضاد
 المعجمة، فيكون المعنى هذا ذكر فضل الوصية ثم الوصية، قال المقاري: بالاضاد المعجمة، ولا يبعد أن يكون
 بالمهمل. وهذا بعيد جداً، بل الظاهر الموافق لكثير من نسخ هذا الكتاب وغيره المناسب للمقام هو الوصية
 بالمهمل، وذكر العيني أن الوصية والوصايا بتشديد الياء في الأول، وكسر الواو في الثاني مصدران، ثم سمي
 بالوصية المأل للموصى به، ومعناها في الشريعة: تمليك مضاف إلى ما بعد الموت سواء كان في المنافع أو الأعيان
 [البناية: ٣٨٧/١٣] ولها شرائط وأركان وأحكام مبسطة في كتب الفقه.

ما حق: ما نافية، امرئ مسلم، كذا في أكثر الروايات ولا مفهوم له، فإن الوصية تصح من الذمي، وسقط في
 رواية مسلم. له شيء صفة لامرئ، يوصي فيه صفة لشئ، يبيت ليلتين صفة ثانية لمسلم وحرها ما دل عليه
 الاستثناء، ويحتمل أن يكون خبره "بيت" بتأويله بالمصدر أي ما حقه يتوخته إلا وهو على هذه الصفة. =

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذا حسن جيل.

باب الرجل يوصي عند موته بثلاث ماله

٧٣٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن أباه أخبره أن عمرو بن سليم الزُرقي أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب: إن ههنا غلاماً يَفَاعاً من غَسَّان

= وفي رواية لمسلم [رقم: ٤٢٠٧]: بيت ثلاث ليال، وكان ذكر الهلثين أو الثلاث لرفع الحرج. وفي الحديث دليل على أن الأشياء ينبغي أن تُضبط بالكثافة، واستدل به على جواز الاعتماد على الخط، ولو لم يفتن ذلك بالشهادة، وعص أحمد ومحمد بن نصر ذلك بالوصية لثبوت ذلك فيها. وأحباب الجمهور بأن الكتابة دُكرت لما فيها من ضبط المشهود به، واحتجوا في الإشهاد بقوله تعالى: ﴿شَهِادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ﴾ (آل عمران: ١٠٦). واحتج بعضهم بظاهر هذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية، وبه قال عطاء والزهري والظاهرية وابن حريز وغيره، وذهب الجمهور إلى استحبابها حتى ينسب ابن عبد البر إلى الإجماع سوى من شذ، كذا في "شرح الزرقاني" [٧٢/٤].

هذا: أي نفس الوصية أو كتابتها. **حسن جيل:** أي مستحب ليس بواجب.

الزُرقي: بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة، نسبة إلى بني زريق قبيلة من الأنصار. **قيل لعمر:** هذه الرواية مرسلة؛ لأن عمرواً لم يلق عمر، قاله الطحاوي. **إن ههنا:** أي بالمدنية، "غلاماً يَفَاعاً من غَسَّان" - بفتح الغين وتشديد السين المهملة - قبيلة من الأزد، واليفاع بفتح الياء المثناة التحتية بعدها فاء بمعنى اليفاع، وهو الذي راهق البلوغ، ولم يتعلم وحجمه أيفاع، قاله في "المغرب". وفي رواية أخرى لمالك المذكورة في "موطأ يحيى" عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أن غلاماً من غَسَّان حضرته الوفاة بالمدنية ووارثه بالشام، فذكر ذلك لعمر، فقيل له: إن فلاناً يموت أفيوصي؟ قال: فليوص، قال يحيى: قال أبو بكر: وكان الغلام ابن عشر سنين أو اثني عشر سنة، فأوصى بئر جشم فباعها أهلها بثلاثين ألف درهم.

قال الزرقاني في "شرحه" [٧٥/٤]: فيه صحة وصية الصبي المميز، وبه قال مالك، وقيد بما إذا عقل ولم يخلط، وأحمد وقيد بابتساع وعنه عشر، والشافعي في قول روجه جماعة ومال إليه السبكي، ومعها الحنفية والشافعي في الأظهر عنه، وذكر البيهقي عنه أنه علق القول به على صحة أثر عمر، وهو صحيح، فإن رجاله ثقات وله شاهد. وذكر العيني في "النباتة" [٤٥٥/١٣] أن وصية الصبي جائزة عند الشافعي في قول مالك وأحمد والشعبي والنجدي وعمر بن عبد العزيز وشريح وعطاء والزهري وإبليس، وغير جائزة عندنا وعند الشافعي في قول أصحاب الطواهر، وهو قول ابن عباس والحسن والمجاهد، وأجاب أصحابنا عن أثر عمر بوجوه: أحدها: -

ووارثه بالشام، وله مال، وليس هنا إلا ابنة عم له، فقال عمر: مروه، فليوص لها، فأوصى لها بمال يقال له: بئر جشهم. قال عمرو بن سليم: فبعت ذلك المال بثلاثين ألفاً بعد ذلك، وابنة عمه التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم.

راوي هذا الحديث

٧٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: جاءني رسول الله ﷺ عام حجة الوداع يعودني من جمع اشتدّي، فقلت: يا رسول الله! بلغ مني الوجع ما نرى، وأنا ذو مال ولا يرثني

معتقون اسم لكل مرض

ما ذكره في "المهذبة" [٢٦٧/٨] أن العلامة الذي أمره عمر بالوصية كان بالغاً، وسمى بغاً بجازاً تسمية للشبه باسم ما كان عليه لقرنه منه. وثانيهما: ما ذكره أيضاً أن وصية بغاع كانت في تجهيزه وأمر دفعه وذلك حائز عدنا. وردّهما الإثنائي في "غاية البيان" بأن الراوي صرح بأنه أوصى لابنة عم له عمال، فكيف يحتمل أن يكون الإبقاء في أمر التجهيز والدفن؟ وصح في الرواية أنه كان علماً لم يحتمل، ثم ذكر الإثنائي في الخواب ما ملخصه: أن من أدرك عصر الصحابة كسعيد بن المسيّب والحسن والشعبي والشافعي الذين يعتدّ بحلافهم في إجماع الصحابة روى عنهم أصحابنا أنهم قالوا: لا وصية لمرأق، ققي رأي الصحابي، وهو ليس بحجة عند الخصم، فكيف يفتح به على غيره، والقياس يؤيده ما ذهبنا، فإن الوصية تبرع والصبي ليس من أهله. وذكر ابن حرم أن ابن عباس حالف عمر فيما ذهب إليه.

ووارثه بالشام: أي وهو مريض مرض الموت. جشهم يضم الجيم وفتح الشين المعجمة. عن عامر: قال في "التقريب" [رقم: ٣٠٨٩، ١٧٠/٢]: نفع، مات ١٠٤ هـ. أنه قال: أخرج هذه القصة البخاري ومسلم وأبو داود والسنائي والترمذي وابن أبي شيبة وابن حزيمة وأحمد والطبرسي وابن حبان وابن الجارود وغيرهم، ذكره السيوطي. عام حجة الوداع: أي سنة عشر هكذا اتفق عليه أصحاب الزهري إلا ابن عيينة، فقال: في فتح مكة، أخرجه الترمذي وغيره، واتفقوا على أنه وهم منه، قال الحافظ ابن حجر: وجدت لابن عيينة مستنداً عند أحمد واليزار والطبراني والبخاري في "التاريخ" وابن سعد من حديث عمرو القاري: أن رسول الله ﷺ قدم مكة فحلف سعداً مريضاً حيث خرج إلى حنين، فلما قدم من الحمرانة معتمراً دخل عليه وهو معلوب، فقال: يا رسول الله! إن لي مالا وإن لأورث كلاله فأأوصي عني؟ الحديث، ففعل ابن عيينة انتقل دمه من حديث إلى حديث، ويمكن الجمع بأنه وقع له ذلك مرتين، فعام الفتح لم يكن وارث من الأولاد وعام حجة الوداع كانت له بنت فقط.

إلا ابنة لي، أ فأصدق بثلاثي مالي؟ قال: لا، قال: فبالشطر؟ قال: لا، قال: فبالثالث؟
بالفتح مسكون المصنف الاستعانة للاستحسان

ثم قال رسول الله ﷺ: **الثالث، والثالث كثير، أو كبير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله تعالى إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك، قال: قلت: يا رسول الله! أخلف بعد أصحابي؟ قال: إنك لن تخلف فتعمل عملاً صالحاً تبتغي به وجه الله تعالى إلا ازدادت به درجة ورفعة، ولعلك أن تخلف حتى ينتفع بك أقوام، ويضر بك آخرون. اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم،.....**

إلا ابنة لي: أي من الولد، أو من خواص الورثة، أو من النساء، وإلا فقد كان له عصابات، فإنه من رهرة، وكانوا كثيراً، قاله النووي. [شرح الزرقاني: ٧٦/٤] وقال الحافظ في "فتح الباري" [٤٦٢/٥]: زعم بعض من أدركنا أن هذه البيوت اسمها عائشة، فإن كان محفوظاً فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عند البخاري، وهي تابعة عمرت حتى روى عنها مالك، وماتت ١١٧ هـ. لكن لم يذكر أحد من السابرين لسعد ابنة تسمى بعائشة غير هذه، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى، وله بنات أخرى متأخرات الإسلام بعد الوفاة النبوية، فالظاهر أنها أم الحكم، ولم أر من جوز ذلك.

كثير أو كبير: بالشك من بعض الرواة، قال الحافظ: والمحموط في أكثر الروايات بالثلاثة، وفيه أشار إلى أن الثالث رخصة، والأحب الوصية بما دونها. [فتح الباري: ٤٥٩/٥] **إنك:** بكسر الهمزة استينافاً، وبالفتح أي لأنك. "أن" بفتح الهمزة وسكون التاء. "تذر" بفتح الذال المعجمة أي تترك ورثتك أي البنت وعصاته أغنياء أي بما يروثونه منك خير من أن تذرهم عالة - جمع عائل بمعنى المحتاج - يتكففون الناس أي يسألونهم بأقاربهم.

أجرت بها: بصيغة المجهول المحاطب أي أعطى لك آخرها. **ما تجعل:** أي اللقمة التي تجعلها في فم الزوجة. **أخلف:** بصيغة المجهول المتكلم أي أبقى بسبب المرض خلفاً يحكمه بعد أصحابي الذين معك، فإنهم يرجعون إلى المدينة معك، ذكر ذلك غسراً وكانوا يكرهون المقام بمكة بعد ما هاجروا منها وتركوها لله.

لن تخلف: يعني أن كونك خلفاً لا يضرك مع العمل الصالح. **حتى ينتفع:** قد وقع ذلك أي الذي تروى رسول الله ﷺ فشفى سعد من ذلك المرض، وطال عمره حتى انتفع به أقوام من المسلمين، واستنصر به آخرون من الكفار، حتى مات ٥٥ هـ على المشهور، وقيل غير ذلك. **امض:** من الإمضاء أي أتم لهم. **ولا تردهم:** أي ترك الهجرة وعدم تمامها.

لكن البائس سعد بن خولة، يرثي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة.

قال محمد: الوصايا جائزة في ثلث مال الميت بعد قضاء دينه، وليس له أن يوصي بأكثر منه، فإن أوصى بأكثر من ذلك فأجازته الورثة بعد موته فهو جائز، وليس لهم أن يرجعوا بعد إجازتهم، وإن ردوا رجع ذلك إلى الثلث؛ لأن النبي ﷺ قال: الثلث أي من الثلث، فلا يجوز لأحد وصية بأكثر من الثلث إلا أن يجيز الورثة، وهو قول أي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

لكن البائس: الذي عليه أثر التوس وهو الخاجة. يرثي له: يفتح الياء وسكون الراء أي يتوجع ويحزن: وهذا مُدرج من كلام سعد، وقيل: من كلام الزهري، ذكره السيوطي. [توير الخواثل: ٢٣١/٢] أن مات بمكة: أي سبب أنه مات بمكة في حجة الوداع، وقيل: عام الفتح، وقيل: لم يهاجر. بعد قضاء دينه: لأن قضاءه فرض فهو مقدم على المستحب.

أن يوصي بإخ: اختلف في الوصية: فأكثر أهل العلم على أنها مشروعة مستحبة غير واجبة إلا طائفة، مروى عن الزهري أنه جعل الوصية حقاً مما قل أو كثر، وكذا حكى عن أبي مخنف، وقال أصحاب الظاهر ومسروق وقتادة وابن جرير: هي واجبة في حق الأقربين الذين لا يرثون، وقال بعضهم: هي واجبة في حق الوالدين والأقربين؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ١٨٠)، والجمهور على أنه منسوخ بأية الموارث، وبحديث مشهور: إن الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٧٠] والترمذي [رقم: ٢١٢١] وابن ماجة [رقم: ٢٧١٤] وغيرهم، ثم اختلفوا في الزيادة على الثلث، فذهب الشافعي ومالك وأحمد وابن شزيمة والأوزاعي وأصحاب الظاهر إلى أنه لا يجوز وإن لم يكن له وارث، وعندنا أنه قال الحسن وشريك وإسحاق بن راهويه يجوز إذا لم يكن له وارث، وكذا إذا كان وارث فأجازته بعد موته؛ لأن الامتناع لحق الورثة فعند قتلهم أو إجازتهم يرتفع المنع، كذا حقق في "النباية" [٣٩٩/١٣].

بعد موته: قيد به؛ لأنه لا معتبر لإجازتهم في حال حياته؛ لأنها قبل ثبوت الحق؛ لأن الحق يشت بعد الموت، فكان لهم أن يردوا بعد وفاته، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور والثوري والحسن بن صالح وشريح وظلوس والحكم والظاهرية، وروى عن ابن مسعود، وقال ابن أبي ليلى والزهري وعطاء وحامد وربيعة: ليس لهم أن يرجعوا عن الإجازة سواء كان قبل الموت أو بعده، كذا ذكره العيني رحمه الله. [النباية: ٣٩٣/١٣]

كتاب الأيمان والنذور وأدنى ما يجزئ في كفارة اليمين

٧٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يكفر عن يمينه بإطعام عشرة

مساكين، لكل إنسان مدًّا من حنطة، وكان يُعتق الجوار إذا وكَّد في اليمين.

٧٣٧ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار قال: أدركت

الناس وهم إذا أعطوا المساكين في كفارة اليمين أعطوا مدًّا من حنطة بالمد الأصغر،

ورأوا أن ذلك يجزئ عنهم.

٧٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر قال:

كان يكفر: الأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (البقرة: ٨٨)، أي متتابعات كما في قراءة، فحرف الله بين الإطعام والكسوة والتحرير، وأوجب على العاشر منها الصيام، وهذا هو مذهب الجمهور، وكان ابن عمر يفصل بأن من حلف مؤكداً ثم حث فعليه عتق رقبة أو كسوة العشرة، ومن لم يؤكد فعليه الإطعام، فإن عجز فالصيام؛ لكون التحرير والكسوة أكثر مؤونة وأعظم قيمة فينباسب الأعظم بالأعظم حرماً، والأحف بالأحف، ولهذا كان إذا كفر عن يمينه غير مؤكداً أطعم وإذا وكَّد اعتق، والمراد بالتأكيد تكرير اليمين مرة بعد أخرى في أمر واحد، ولعل هذا الحكم منه إرشادي مبني على مصلحة شرعية، وإلا فظاهر الكتاب التحجير بين الثلاثة مطلقاً.

مد: بضم الميم وتشديد الدال المهملة ربع الصاع، ووافقه في ذلك أسماء ست أبي بكر، أخرجه عنها ابن مردويه، وابن عباس أخرجه عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ، ورشد بن ثابت أخرجه عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ، وأبو هريرة أخرجه عنه ابن المنذر، وخالفهم في ذلك جماعة فقالوا: ينصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير كصدقة الفطر، منهم عمر أخرجه عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وأبو الشيخ، وكذلك أخرجه عنه علي، وكذلك أخرجه عبد بن حميد عن ابن عباس، وإليه ذهب أصحابنا، والآثار مبسوطة في "الدر المنثور". أدركت الناس: يعني الصحابة وأجلة التابعين.

بالمد الأصغر: قال القاري: وهو مد النبي ﷺ كما صرح به الإمام مالك، والمد الأكبر مد هشام بن إسماعيل المحزومي وكان عاملاً على المدينة لثني أمية.

من حلف بيمين فوقّها ثم حنث، فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين،
أي كثر الحلف أي نفس به
 ومن حلف بيمين ولم يؤكدها فحنث، فعليه إطعام عشرة مساكين، لكل مسكين
 مدٌّ من حنطة، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام.

قال محمد: إطعام عشرة مساكين غداء وعشاءً، أو نصف صاع من حنطة، أو صاع
يفتح العين طعام الصبح
 من تمر أو شعير.

٧٣٩ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن يرفأ
 مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال عمر بن الخطاب: يا يرفأ! إني أنزلت مال الله
 مني بمنزلة مال اليتيم إن احتجت أخذت منه، فإذا أيسرت رددته، وإن استغنيت
أي مال بيت المال
 استعفت، وإني قد وليت من أمر المسلمين أمراً عظيماً، فإذا أنت سمعني أحلف على
من الاستعفاء طلب العفة
 يمين، فلم أمضها فأطعم عني عشرة مساكين خمسة أصوع مجهول من التولية بر بين كل مسكينين صاع.
 ٧٤٠ - أخبرنا يونس بن أبي إسحاق، حدثنا أبو إسحاق،

يمين: المراد باليمين للمقسم عليه أي حلف على أمر. أو كسوة: لكل مسكين ثوب يستر عامة بدنه. وعشاء: يفتح العين طعام المساء. الحنفي: نسبة إلى بني حنيفة قبيلة. بمنزلة مال اليتيم: أي في حكمه الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ عَيًّا فَلْيَسْتَفِئْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: ٦)، فإن وقعت في حاجة أخذته لنفسك، ثم رددت فيه مثله إذا حصل في الغاء وإن لم تقع استعفت عنه ولم أخذه، فإنه مال المسلمين. فإذا أنت: أي قد وليت أمراً عظيماً فربما أغفل بسبب كثرة أشعالي وشدة أفكاري فأحلف على شيء ولا أبره شعلاً بالأمر العظيم، فإذا وقعت عليه فكفر عني. فلم أمضها: من الإمضاء أي لم أفعل حسبه بل أحث فيه. أصوع: يفتح الألف وضم الواو جمع الصاع. كل مسكينين: أي لكل مسكين نصف صاع. يونس: قال السمعاني في "كتاب الأنساب" [٢١٨/٣] عند ذكر السبيعي بعد ما ضبطه بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الباء المنقوطة بالتثنية من تحت بأخوه عين مهملة: نسبة إلى سبيع بن مهران، والكوفة محلة معروفة بالسبيع لنزول هذه القبيلة بها، ومن العلماء المنسوبين إلى هذه المحلة أبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن عبد الله ابن علي بن أحمد السبيعي الهمداني، مولده ٢٩٩ هـ في خلافة عثمان، رأى علياً وأسامة وابن عباس والبراء بن عازب -

عن يسار بن غير، عن يرفاً غلام عمر بن الخطاب أن عمر قال له: ^{بسم الله} إنَّ عليَّ أمراً من أمر الناس جسيماً فإذا رأيته قد حلفتُ على شيء فأطعم عني عشرة مساكين، كل مسكين نصف صاع من بُرٍّ. ^{أي عطيماً} ثم حثَّه ^{أي حمله}.

٧٤١ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن منصور بن المعتمر، عن شقيق بن سلمة، عن يسار بن غير أن عمر بن الخطاب أمر أن يُكفَّرَ عن يمينه بنصف صاع لكل مسكين. ^{نصفه المجهول}

٧٤٢ - أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عبد الكريم، عن مجاهد قال: في كل شيء من الكفَّارات فيه إطعام المساكين نصف صاع لكل مسكين. ^{هو ابن مالك البجلي}

باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله

٧٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن عمته أنها حدثته عن جدته:

- ويريد بن أرقم وأبا حنيفة وابن أبي أوفى، وروى عنه الأعمش والثوري ومصور، مات ١٢٧هـ. وابنه يونس ابن أبي إسحاق السبيعي كنيته أبو إسرائيل، يروي عن أبيه، مات ١٥٩هـ. وفي "التقريب" [رقم: ٧٨٩٩، ١٣٨/٤]: يونس من أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي صدوق بهم قليلاً، مات ١٥٢هـ. على الصحيح. **يسار**: بفتح الياء، قال الخافظ في "التقريب" [رقم: ٧٨٠٣، ١٢٣/٤]: يسار بن غير المدني مولى عمر بن الخطاب، ثقة، نزل الكوفة. **من الكفَّارات**: ككفارة الظهار وكفارة فطر رمضان وكفارة حلق الرأس في الإحرام. **إلى بيت الله**: أي إلى مسجد من المساجد ليطلق الحديث الوارد، ولا عند الإطلاق يراد به الكعبة المعلقة أو المسجد الحرام، ولذا قال علماؤنا: إنه إذا قال: علي المشي إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو عمكة يجب حج أو عمرة ماشياً، وبه قال مالك وأحمد والشافعي في قول، والقياس أن لا يجب شيء؛ لأنه التزم المشي، وهو ليس بقربة مقصودة، والدرعاً ليس بقربة مقصودة غير لازم، وجه الاستحسان: أن هذه العبارة كناية عن إيجاب الإحرام شرعاً كما لو قال: علي الإحرام بعمرة أو حجة ماشياً، كذا قال القاري.

عن عمته: قال الزرقاني: قال ابن الخناء: هي عمرة بنت حزم عمه جدَّ عبد الله بن أبي بكر، وقيل: لما عمته بمجاهدة ونعته الخافظ بأن عمرة صحابية قديمة، روى عنها حابر الصحابي، فرواية عبد الله عنها مقطوعة؛ لأنه لم يدرَكها، فالأظهر أن المراد عمته الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم، والأصل الحمل على الحقيقية، وعلى مدعي العمة المجازية بيان الرواية التي دعوا فيها خصوصاً مع ما لزم عليها من القطاع السند، والأصل خلافه. [شرح الزرقاني: ٧٥/٣]

أما كانت جعلت عليها مشياً إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه، فأفنى ابن عباس ابتها أن تمشي عنها.

٧٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي حبيبة قال: قلت لرجل وأنا حديث السن: ليس على الرجل - يقول: علي المشي إلى بيت الله ولا يُسمي نذراً - شيء، فقال الرجل: هل لك إلى أن أُعطيك هذا الجرو لجرو قفأ في يده، وتقول: علي مشي إلى بيت الله تعالى؟ فقلت: نعم، فقلته، فمكثت حيناً حتى عقلت، فقبل لي: ^{أي رماني} إن عليك مشياً.

مسجد قباء: بضم القاف وبالد موضع معروف بقرب المدينة. **أن تمشي عنها:** لأن الأصل أن الإتيان إلى قباء مرغّب فيه، ولا خلاف في أنه قرية لمن قرب منه، ومذهب ابن عباس قضاء للمشى عن الميت، ولم يأخذ بقوله في المشي الأئمة الأربعة، ولذا قال مالك: لا يمشي أحد عن أحد، وقال ابن القاسم: أنكر مالك أحاديث المشي إلى قباء ولم يعرف المشي إلى قباء ولم يعرف المشي إلا إلى مكة خاصة، قال ابن عبد البر: يعني لا يعرف إيجاب المشي للمخالف والناذر، وأما المتطوع فقد روى مالك أنه **عليه السلام** كان يأتي إليها راكباً ومشياً، وأن إتيانه مرغّب فيه، كذا ذكر الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٥/٣] **عبد الله بن الحارث:** المحدث مولى زبير بن العوام، روى عن أبي أمامة ابن سهل بن حبيب وعن عثمان، ذكره البخاري عن ابن مهدي، وروى عنه بكير بن الأشج ومالك، وأبو حنيفة في "مسنده" عنه سمعت أبا الدرداء، فذكر الحديث في فضل من قال: لا إله إلا الله، قال ابن الجلاء: هو من الرجال الذين اكتفى في معرفتهم برواية مالك عنهم، كذا في "شرح الزرقاني" [٧٦، ٧٥/٣].

وأنا حديث السن: قال الباجي: يريد أنه لم يكن فقه الحديث لحداثة سعه، وقال ابن حبيب عن مالك: كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم، واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى عن لفظ الدر لم يجب عليه شيء.

هذا الجرو: الجرو بثلاث الجيم: الصغير من كل شيء كما في "القاموس". **قفأ:** بكسر القاف وتشديد الثاء المثناة وقد يفتح القاف: حيار. **فقلت نعم:** قال الباجي: ما كان ينبغي ذلك للرجل فرمياً حمله اللجاج على أمر لا يمكنه الوفاء به، وكان ينبغي أن يعلمه بالصواب، فإن قبل وإلا حطه على السؤال، ولعله اعتقد فيه أنه إن لم يلزمه هذا القول ترك السؤال، وإن لزم دعت الضرورة إلى السؤال عنه.

حتى عقلت: أي صرت ذا عقل وفقه. **إن عليك:** أي لزم عليك المشي إلى بيت الله بقولك.

فجئت سعيد بن المسيّب فسألته عن ذلك، فقال: عليك مشيٌ فمشيت.

قال محمد: وهذا نأخذ، من جعل عليه المشي إلى بيت الله لزمه المشي إن جعله نذراً أو غير نذر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

باب من جعل على نفسه المشي ثم عجز

عن المشي راجلاً

٧٤٥ - أخبرنا مالك، عن عروة بن أذينة أنه قال: خرجت مع جدّة لي عليها مشيٌ إلى بيت الله حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها.....
أي عن المشي

عليك مشي: قال مالك: وهذا هو الأمر عندنا، وبه قال ابن عمر وطائفة، وروي مثله عن القاسم بن محمد، والمعروف عن سعيد بن المسيّب خلاف ما روى عنه ابن أبي حنيفة، وأنه لا شيء عليه حتى يقول: عليّ نذر المشي إلى بيت الله، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٧٦/٣]

لزمه المشي: أي مع الحج أو العمرة سواء أطلق لفظ النذر أو لم يطلق، وسواء قال: عليّ المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة أو إلى مكة أو بمكة، وسواء قال ذلك في مكة أو في خارجها، فيلزم في هذه الصور أحد النسكين مائشياً؛ لأنه تعوّل بإيجاب أحد النسكين به، فصار فيه محازاً لغوياً حقيقة عرفية مثل ما لو قال: عليّ حجة أو عمرة، بخلاف ما إذا قال: عليّ الذهاب إلى مكة، أو الذهاب لله، أو عليّ السفر إلى مكة أو الركوب إليها أو المسير إليها أو نحو ذلك، فإنه لا يلزمه فيها شيء؛ لعدم تعارف بإيجاب النسكين بها وعدم كون السفر ونحوه قرينة مقصودة، وكذا إذا قال: عليّ المشي إلى بيت الله وأراد به مسجداً من المساجد، وكذا في عليّ المشي إلى بيت المقدس أو إلى المدينة المنورة، وكذا في عليّ الشّد أو الحرولة أو السعي إلى مكة أو المشي إلى أستان الكعبة أو ميزابها أو أسطوانتها أو إلى الصفا والمروة أو عرفات. واختلفوا في عليّ المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام، فعنده لا يلزمه شيء وعندهما يلزم أحد النسكين. فإن قلت: إذا كان قوله: عليّ المشي إلى بيت الله ونحوه مثل عليّ حجة أو عمرة يلزم أن لا يلزمه المشي، بل يستوي فيه المشي والركوب؛ قلت: تقديره عليّ حجة أو عمرة مائشياً، فإن المشي لم يهدر اعتباره شرعاً، كذا ذكره ابن المصمّم في "فتح القدير" [١٧١/٥].

عروة بن أذينة: بضم الهزّة على التصغير لقب، اسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمرو الليثي، كان عروة شاعراً عزلاً خيراً ثقة، وليس له في "الموطأ" غير هذا الحديث، ولجده مالك بن الحارث رواية عن علي، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره.

إلى عبد الله بن عمر ليسأله، وخرجت مع المولى، فسأله، فقال عبد الله بن عمر: سأل المولى عن ابن عمر مرها فلتركب ثم لتمش من حيث عجزت.

قال محمد: قد قال هذا قوم، وأحب إلينا من هذا القول ما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

٧٤٦ - أخبرنا شعبة بن الحجاج، عن الحكم بن عتبة، عن إبراهيم النخعي، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، أنه قال: من نذر أن يمش ماشياً، ثم عجز فليركب وليحج ولينحر بدنة. وجاء عنه في حديث آخر: ويهدي هدياً. أي عن علي عليه السلام فبهذا تأخذ، يكون الهدى مكان المشي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان عليّ مشي، فأصابني خصاصة، أي وجع الخصاصة

وخرجت مع المولى: أي لأتمع جواب ابن عمر بلا واسطة. **لتمش:** أي إذا قدرت فلتقص المشي من حيث أعت. **قال هذا قوم:** أي ذهب إلى ما أفتى به ابن عمر جمع من العلماء. **شعبة:** بضم الشين، ابن الحجاج - بتشديد الحيم الأولى بعد الحاء للفتوحة - ابن الورد العنكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، مات ١٦٠هـ، وشيحه الحكم - بفثنتين - ابن عتبة - بضم العين وسكون التاء المشاة النوقية بعدها باء موحدة، على ما في نسخ هذا الكتاب أو عتية - بضم العين مصغراً على ما ضبطه الخافظ في "التقريب" [رقم: ١٤٥٣، ٣١٠/١] - ثقة ثبت من أجلة أصحاب إبراهيم النخعي.

ولينحر بدنة: أي لينذح بدنة إبلاً أو بقرة. **مكان المشي:** أي من دون عود المشي عند القدرة، والقياس أن لا يخرج عن عهدة النذر إذا ركب، بل يجب عليه إذا قدر المشي، كما لو نذر الصوم متتابعاً وقطع التتابع، لكن ثبت ذلك نصاً في الحج، فوجب العمل به، وهو ما أخرجه أبو داود [رقم: ٣٢٩٦] بسند حجة من حديث ابن عباس أن أعت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت، فأمرها رسول الله ﷺ أن تركب وتهدي هدياً، وفي رواية أخرى له [رقم: ٣٢٩٧]: أن أعت عقبة نذرت أن تحج ماشية فقل: إنها لا تطيق، فقال رسول الله ﷺ: إن الله لغني عن مشي أعتك فلتركب وتهدي بدنة إلا أنه عملاً بإطلاق الهدى من غير تعيين بدنة لقوة روايته، والتفصيل في "فتح القدير".

فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح وغيره، فقالوا: عليك هدي، فلما قدمت المدينة سألت فأمرؤني أن أمشي من حيث عجزت مرة أخرى، فمشيت.
قال محمد: وبقول عطاء نأخذ، يركب وعليه هدي لركوبه وليس عليه أن يعود.

باب الاستثناء في اليمين

٧٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر قال: من قال: والله، ثم قال: إن شاء الله، ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث.
قال محمد: وبهذا نأخذ إذا قال: إن شاء الله ووصلها بيمينه.....

فأمرؤني: إيتاؤهم مثل إيتاء ابن عمر. **من قال إبح:** هذا موقوف على ابن عمر عند مالك وجماعة من أصحاب نافع، ورفع أبو يونس السخيتاني، رواه الشافعي وأصحاب السنن وابن حبان وألحاكم من طريقه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: من استثنى فإن شاء مصى وإن شاء ترك من غير حنث. هذا لفظ النسائي [رقم: ٣٧٩٣]، ولفظ الترمذي [رقم: ١٥٣١]: فقال: **إن شاء الله فلا حنث عليه.** ولفظ الباقرين سوى أحمد فقد استثنى، قال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه عن أبيوب، وقال ابن علية: كان أبيوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه، وقال البيهقي: لا يصح رفعه إلا عن أبيوب، وتابعه على رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأبيوب بن موسى. وفي الباب عن أبي هريرة مرفوعاً: من حلف على يمين فقال: **إن شاء الله لم يحنث**، أخرجه الترمذي [رقم: ١٥٣٢] واللفظ له، والنسائي وابن ماجه وابن حبان، كذا أورده الحافظ في "التلخيص".

وصلها بيمينه: المراد بالوصل أن لا يُعَدَّ في العرف متفصلاً كالانفصال بسكوت أو كلام حتى لا يضر قطعه بنفسه أو سعال ونحو ذلك، واحتراز به عما إذا قال ذلك منفصلاً، فإنه بعد الفراغ رجوع عن اليمين، ولا يصح ذلك. فإن قلت: الحديث بإطلاقه لا يفصل بين المتصل والمنفصل؟ قلت: الدلائل الدالة من البصوص وغيرها على لزوم العقود هي التي توجب الاتصال، فإن جواز الاستثناء متفصلاً يفضي إلى إخراج العقود كلها من المقصود من البيوع والأكحة وغيرها، وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى، كذا ذكره العيني. وذكر صدر الشريعة في الاستدلال على امتناع التراخي حديث: **فليكثر عن يمينه**، فإنه أوجب الكفارة فلو حاز بيان التعبير أي الاستثناء مترادفاً لما وجبت الكفارة في يمين أصلاً لجواز أن يقول مترادفاً: **إن شاء الله** فيسقط يمينه. والمسألة خلافية بيننا وبين الشافعية مبسوطة بأدلتها في كتب الأصول.

فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الرجل يموت وعليه نذر

٧٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس أن سعد بن عُبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال: إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه، قال: **اقضه عنها**.
أحد القضاء من الأصار

قال محمد: ما كان من نذر أو صدقة أو حج قضاه عنها أجراً ذلك إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

فلا شيء عليه: أي لا يجب عليه البرء لأنه علق المقسم به على مشيئة الله تعالى وهي غير معلومة، نعم، لو قال: إن شاء الله فحرد التوكيد من غير قصد التعليق يعمد بمياً.

أن سعد: هكذا رواه مالك وتابعه الليث ويكر بن والي وغيرهما عن الزهري، وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد، أخرج جميع ذلك النسائي. وأخرجه أيضاً من رواية الأوراعي وابن عيينة عن الزهري على الوجهين، وابن عباس لم يدرك القصة. فإن أم سعد عمرة بنت مسعود، وقيل: بنت سعد بن قيس الأنصارية الخزرجية من المهاجرات، ماتت واليها ﷺ غالب في غزوة دومة الجندل، وكانت في الربيع الأولى سنة خمس، وكان سعد بن عبادته عند ذلك معه وابن عباس كان حين ذلك مع أبيه بمكة، فترجع رواية من زاد عن سعد، ويحتمل أنه أحده عن غيره، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" [٤٨٩/٥].

قال اقضه: أي استحباباً لا وجوباً، خلافاً للظاهرية تعلقاً بظاهر الأمر، قائلين سواء كان محال أو بدل، وأصحنا حصوه بالعادات المالية دون البدنية الخاصة؛ لقول ابن عباس: "لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد"، أخرجه النسائي في "سننه الكبرى"، ونحوه عن ابن عمر، أخرجه عبد الرزاق في "مصفه". ورفقوا بين ما إذا أوصى المتوفى بإيفاء النذر يجب على الورثة ذلك من ثلث ماله، وإن لم يوص لا يجب عليه، فإن أوصى نزعاً فالمرجو من سعة فضل الله أن يكون مقبولاً.

أجزأ ذلك: أي سقط عن ذمة الناذر ذلك إن شاء الله، وهذا تعليق للإحراء عند عدم الوصية، ويؤيده ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٦٦٩٩] عن ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن أخي نذرت أن تحج وإلها ماتت قبل أن تحج، فقال: لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ قال: نعم، قال: فاقض، فبسط الله أحق بالقطاء.

باب من حلف أو نذر في معصية

٧٥٠ - أخبرنا مالك، حدثنا طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد، عن عائشة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه.

قال محمد: وهذا نأخذ، من نذر نذراً في معصية ولم يسم فليطع الله وليكفر عن يمينه، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٧٥١ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: أتت امرأة إلى ابن عباس فقالت: إني نذرت أن أغر ابني، فقال: لا تنحري ابتك، وكفري عن يمينك، فقال شيخ عند ابن عباس جالس: كيف يكون في هذا كفارة؟
أي أصبح
أي فانه نذر معصية

طلحة بن عبد الملك: الألبى - بفتح الفمزة - وثقه أبو داود والنسائي وجماعة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٠].
من نذر إغ: قال الزرقاني: هذا الحديث رواه القعني ويحيى بن بكير وأبو مصعب وسائر رواة "الموطأ" عن مالك مستنداً، وأخرجه البخاري عن شيخه أبي عاصم الضحاك بن مخلد وأبي نعم الفضل بن دكين، والترمذي والنسائي عن قتية بن سعيد الثلاثة عن مالك به، وتابعه عبيد الله عن طلحة عند الترمذي. [شرح الزرقاني: ٨٢/٣]
فليطعه: أي وجوباً، فإن المباح يصير واحداً بالنذر؛ لقوله تعالى: ﴿وَتُؤْتُوا نَذْرَكُمْ﴾ [الص: ٢٩].
فلا يعصه: كما إذا نذر ترك الكلام مع أبيه، أو ترك الصلاة، أو حلف على ذلك فإنه يجب عليه أن لا يأتي بالمعصية بل بخلاف ما نذر به وما حلف عليه، ويتوافق ما أمره به. ولم يسم: أي لم يعين تلك المعصية بل قال: عليّ معصية ربي ونحو ذلك، وكأنه حمل قوله ﷺ: من نذر أن يعصيه فلا يعصه على نذر المعصية غير مسماة وليس بظاهر، فإن الظاهر أن مراده ﷺ الإطلاق سمي أو لم يسم. **وليكفر عن يمينه:** هذا على تقدير أنه حلف بظاهر، وأما إذا لم يحلف بل اكتفى على كلمة النذر فلا كلمة النذر نذر بصيغة تثنى متوحجبه؛ لأن النذر عبارة عن إيجاب المباح، وهو مستلزم لتحريم الحلال، وهو معنى اليمين، فيلزم ما يلزمه في اليمين إذا حثت. وفي المسألة تفصيل واختلاف مبسوط في كتب الأصول. **وكفري عن يمينك:** [سمي النذر يميناً؛ لأن حكمه حكم اليمين] أي بكفارة اليمين، وفي رواية عن ابن عباس: ينحر مائة من الإبل مقدار دية النفس، وروي عنه أيضاً: ينحر كشتاً -

قال ابن عباس: رأيت أن الله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ بَنَاتِهِمْ﴾ ثم جعل فيه من الكفارة ما قد رأيت؟
(أي أخرجني)

قال محمد: ويقول ابن عباس تأخذ. وهذا مما وصفت لك أنه من حلف أو نذر نذراً في معصية فلا يعصين، وليكفرون عن عيئنه.

٧٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه،

= أخذنا من فداء إسماعيل على نبينا ﷺ، وروى قوله الأول عن عثمان وابن عمر، وروى الأحران عن علي، كذا ذكره ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٨١/٣]

والذين يظاهرون: غرضه إثبات أن لا تنافي بين المعصية ووجوب الكفارة، فإن الظهار أمر فيجب عرفاً وشرعاً، وقد قال الله تعالى في حق المظاهرين: ﴿وَبَنَاتِهِمْ يَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَرُؤُوسِ اللَّهِ عَمَلٌ غَوِيٌّ﴾ (النسوة: ٢٠) ثم جعل فيه الكفارة في الآية التالية وهو تحرير ربة: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَبَاةً شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (المائدة: ٤١) ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاطْعَامُ سَلْسِ مَسْكِينًا﴾ (النسوة: ٤١) فكذا نذر المعصية وإن كان مجموعاً شرعاً يلزم فيه كفارة اليمين، وبه طهر الجواب عن كلام ابن عبد البر حيث قال: لا معنى للاعتبار في ذلك بكفارة الظهار؛ لأن الظهار ليس بشيء، وبدر المعصية جاء فيه نص النبي ﷺ. وذلك؛ لأن الظهار وإن لم يكن نذراً لكنه مشترك به في كونه معصية فإذا جاز وجوب الكفارة في الظهار جاز في النذر بالمعصية وهما متساويان في ورود الهي عنه صراحة أو إشارة.

ويقول ابن عباس: وأخرج صاحب الكتاب في "كتاب الآثار" [ص: ٢٣٧] في مثل هذا عن مسروق وابن عباس أنهما أمرا بذهاب الكبش وقال: به تأخذ. وهذا مما وصفت: أي هذا من هروغ ما ذكرت لك من الحكم الكلي.

وليكفرون عن عيئنه: وبه قال أحمد في رواية، وفي رواية عنه: يلزمه في هذه الصورة ذبح الشاة. وقال مالك والشافعي: لا يلزمه شيء، كذا في "رحمة الأمة". ابن سهيل: هكذا وجدنا في بعض النسخ، وفي بعضها سهيل بن أبي سهيل بن أبي صالح، وفي نسختين مصححتين: أخبرنا ابن أبي صالح، وهو الصحيح لموافق لما في رواية يحيى: مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه إلخ، ولعل لفظ الابن على سهيل في النسخة الأولى من ربادات الساج، فإن هذه الرواية لسهيل بن أبي صالح لا لاسه ولا لسهيل بن أبي سهيل بن أبي صالح، وهو سهيل - يضم السين مصحراً - ابن أبي صالح، أبو يزيد اللدي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال الحاكيم: أحد أركان الحديث قد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول والشواهد، وروى عنه مالك، وهو الحكم في شيوع المدينة، الناقد لهم وأرخ وقاته ابن فافع ١٣٨هـ، وأبو صالح رحمه ذكوان السمان الزيات المدني. قال أبو حامد: ثقة صالح، يفتح خديته، وقال أبو داود: سألت ابن معين عن كان ثبت في أبي هريرة؟ فقال: ابن المسيب، وأبو صالح، وابن سيرين، والأعرج، مات ١٠١هـ، كذا في "تذويت التهذيب" [رقم: ٣١٣٠، ٤٤٧/٢].

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليُكفّر عن يمينه وليفعل.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب من حلف بغير الله

٧٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ سمع عمر بن الخطاب وهو يقول: لا وأبي، فقال رسول الله ﷺ: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حائفاً فليحلف بالله ثم ليبرز أو ليصمت.

فليكفر عن يمينه: أي بعد الحنث، فإنه لو قدم الكفارة ثم حنث لا يجوز عندنا؛ لأن سب وحبوب الكفارة هو الحنث لا إرادته ولا اليمين، فإنه عقد للبر لا للحنث، ولا يجوز تقديم الشيء على سبه، وذهب الشافعي إلى إجزاء التكفير بالمال قبل الحنث، وأما الصوم فلا يجزئ في ظاهر مذهبه، وفي وجه يجوز تقديمه أيضاً، وبه قال مالك وأحمد كذا في "البيان" [١٣٧/٦].

وقال الزرقاني: ظاهر هذا الحديث إجزاء التكفير قبل الحنث، ومع ذلك أبو حنيفة وأصحابه، والعصب أنهم لا تحب الزكاة عندهم إلا بتمام الحول، وأجازوا تقديمها قبله من غير أن يرووا مثل هذه الآثار، وأبو من تقدم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية، والجمعة في السنة ومن حالفها محجوج بها، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٨٥/٣] وهذا كلام صدر عن الغفلة عن أصول الحنثية فإن الحول عندهم إما هو سبب لوجوب أداء الزكاة لا لوجوبه، وسببه ملك النصاب، وقالوا: لا يجوز تقديم الزكاة على ملك النصاب، ويجوز بعد ملكه على الحول بخلاف الحنث، فإنه سبب لوجوب الكفارة لا لوجوب أدائه حتى يجوز تقديمه، وجعل اليمين سبباً غير معقول، وما ذكره من كون ظاهر الحديث المذكور جواز التقديم غير مقبول، فإن الواو لطلق الجمع لا للترتيب على الأصح، فمن أين يُفهم منه التقديم؟ وفي المقام كلام طويل ليس هذا موضعه.

حلف: كان ذلك من عادة أهل الجاهلية فنهى عنه في الإسلام حتى ورد: من حلف بغير الله فقد أشرك، أخرجه أحمد [رقم: ٥٣٧٥، ٦٩/٢] والترمذي [رقم: ١٥٣٥] والحاكم. **بغير الله:** من الكلمة والقرآن والنبي وغير ذلك. **سمع عمر:** في رواية: كان ذلك في سفر غزاة لا وأبي: حلف بالأب حسبما اعتادوه. **تحلفوا بآبائكم:** التحصيص يذكر الآباء إما بحسب المورد أو بناء على أن الحلف به كان غالباً عندهم وإلا فالحكم عام.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي لأحد أن يخلف بأبيه، فمن كان حالفاً فليخلف بالله ثم ليبرر أو ليصمت.

باب الرجل يقول ماله في رتاج الكعبة

٧٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرني أيوب بن موسى من وُلد سعيد بن العاص، عن منصور بن عبد الرحمن الحنفي، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت فيمن قال: مالي في رتاج الكعبة: يُكْفَرُ ذلك بما يُكْفَرُ اليمين.

قال محمد: قد بلغنا هذا عن عائشة رضي الله عنها وأحب إلينا أن يفي ما جعل على نفسه، فيتصدق بذلك ويُمسك ما يقوته، فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

ثم ليبرر: من بررت في يمينه إذا صدق فيه وفعل على حسبه. أو **ليصمت.** بضم الميم على الرواية المشهورة، وحكي بالكسر أي ليسكت.

أخبرني أيوب إ.ج: في "موطأ يحيى" وشرحه للرزقاني [٩١/٣]: مالك عن أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد ابن العاصي المكي الأموي ثقة، مات ١٣٢هـ، عن منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث العبدري الحنفي - بفتح الحاء والهمزة - نسبة إلى أبي حنيفة الكعبة المكي ثقة، أخطأ ابن حزم في تضعيفه عن أمه صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدري لها رؤية، وحدثت عن عائشة وغيرها من الصحابة. وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب": هذا الحديث أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن، ورواه أبو داود وغيره عن عمر بن قنبر. **عن أبيه:** هكذا في كثير من نسخ هذا الكتاب وتعالفه رواية يحيى.

في رتاج الكعبة: بكسر الراء بمعنى الباب، يقال: جعل فلان ماله في رتاج الكعبة أي نذر لها هدياً، كذا في "المعرب" وغيره. **فيتصدق:** لأنه جعله في رتاج الكعبة عبارة عن التصديق به في سبيل الله. **ما يقوته:** أي قدر ما يكفيه لتلا يحتاج إلى المذلة والمسألة. **فإذا أفاد:** أي حصل مالا آخر كافياً.

باب اللغو من الأيمان

٧٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لغو اليمين: قول الإنسان: لا والله، وبلى والله.
قال محمد: وهذا تأخذ، اللغو ما حلف عليه الرجل، وهو يرى أنه حق، فاستبان له بعد أنه على غير ذلك، فهذا من اللغو عندنا.

اللغو إلخ: اختلفوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كَسَبْتُمْ قُلُوبُكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٥) على أقوال: الأول: أنه أن تحلف على شيء وأنت غضبان، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس. الثاني: هو الحلف على المعصية مثل أن لا يصلي ولا يصنع الخير، أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير. الثالث: أن تحرم ما أحل الله لك، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس. الرابع: أن تحلف على الشيء ثم تنسى فلا يؤخذ الله فيه، ولكن يجب الكفارة إذا تذكر، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي حاتم عن النعمان. الخامس: وهو محار أصحابنا أن اللغو هو أن تحلف على الشيء ظاناً أنه صادق وهو في الواقع كاذب فلا مواخذة فيه، لا كفارة ولا إثمًا وهو للمروي عن إبراهيم، أخرجه عبد بن حميد، وعن ابن عباس، أخرجه ابن جرير وابن المنذر، وعن عائشة، أخرجه ابن أبي حاتم والبيهقي، وعن أبي هريرة أخرجه ابن جرير. السادس: هو كلام الرجل في بيته، وفي المزاح والمزول: لا والله وبلى والله من غير قصد اليمين، أخرجه وكيع والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبخاري وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي عن عائشة، وسعيد بن منصور والبيهقي عن ابن عباس، وأبو الشيخ عن ابن عمر، وروى نحوه مرفوعاً من حديث عائشة أخرجه ابن جرير وابن حبان وابن مردويه والبيهقي، والآثار مسبوطة في "الدر المنثور".

فهذا من اللغو: فلا يجب فيه كفارة ولا إثم، وأما إذا حلف على ماض كاذباً عمداً ففيه الإثم دون الكفارة، وفيه خلاف للشافعي، وإذا حلف على مستقبل ولم ير عمداً ففيه الكفارة والإثم، وهو المسمى باليمين المسعفة.

كتاب البيوع في التجارات والسلم

في نسخة: أرواب

باب بيع العرايا

- ٧٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها.
- ٧٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد ^{أي أخاه له} أخبره، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة.....

والسلم بفتحين نوع من البيوع: بيع آجل بعاجل بشروط مذكورة في موضعها.

بيع العرايا: قد ورد في الأحاديث المتع عن بيع المزابنة - وهو بيع التمر على النخل بتمر يحدو مثل كبله عرصاً - عند البخاري ومسلم من حديث جابر وأبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس وابن عباس عند البخاري، ومن حديث أبي هريرة عند مسلم والترمذي، ومن حديث ابن عمر عند الشيخين، وحديث زيد عند الترمذي، وحديث سعد عند أبي داود والنسائي، وحديث رافع عند النسائي، وإنما هي عنه؛ لأنه يتضمن الرها من جهة النسبة، ومن جهة عدم التساوي حرماً، فإن الخرص والتخمين أمر غير قطعي، ومن ثم هي عن الغافلة وهو بيع الخطة في سبلها مثل كيلها حرصاً من الخطة، وورد من حديث زيد وأبي هريرة وسهل بن سعد الرخصة في بيع العرايا، وفي بعض الروايات هي رسول الله ﷺ عن المزابنة ورخص في العرايا أن يباع عرصها يأكلها أهلها رطاً. وقد اختلفوا في تفسيرها اختلافاً فاحشاً، ومذهب الختفي في ذلك أن المزابنة يجمع صورها منهى عنه، والعريّة المرخص فيها ليس من صور البيع حقيقة بل هو من صور الهبة والعطية، وهو قريب من معناه العلوي، فإن العريّة بمعنى العطية يفتح العن وكسر الراء المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، ويجمع على عرايا. وقال الشافعي: يجوز ذلك فيما دون خمسة أوسق، وبه قال أحمد، وفي خمسة أوسق له قولان: في قول يجوز، وفي قول لا، وهو قول أحمد، واختلف عن مالك أيضاً في خمسة أوسق، وهذا الاختلاف بناء على وقوع الشك في رواية أبي هريرة، وريادة التفصيل في "الساية" وغيرها. وقد عقد الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٩٦/٢] هذه المسئلة باباً، وحقق فيه قول الختفي عما لا مزيد عليه، لكن أكثر ما ذكره مطبوع فيه عبد المصنف والحق مع الجماعة.

بخرصها. بالفتح معنى التقدير والتخمين.

أوسق أو في خمسة أوسق. شك داود لا يدري أقال خمسة أو فيما دون خمسة.

قال محمد: وهذا نأخذ. وذكر مالك بن أنس

أوسق: بالفتح فسكون فصم، جمع وسق - بفتحين - وهو مقدار ستين صاعاً.

أو في خمسة أوسق: قال شارح "المسند": اختلفوا في أن هذه الرخصة يقتصر على مورد النص، وهو الحل أم يتعدى إلى غيرها على أقوال: أحدها: اختصاصها بالنخل، وهو قول أهل الظاهر على قاعدتهم في ترك القياس. الثاني: تعديها إلى العنب بجامع ما اشتركا فيه من إمكان الحرص، فإن ثمرتها متميزة بمجموعة في عناقيدها، بخلاف سائر الثمار، فإنها متفرقة مستترة بالأوراق، وهذا قال الشافعي. الثالث: تعديها إلى كل ما يبس ويذخر من الثمار، وهذا هو المشهور عند المالكية، وجعلوا ذلك علة في عمل النص، وأتوا به الحكم. والرابع: تعديها إلى كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة، وهذا قول محمد بن الحسن، وهو قول للشافعي.

ووقع في حديث أبي هريرة عند البخاري: "أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق"، فاعتبر من قال بجواز العرايا بمفهوم العدد، وصموا ما زاد عليه، واختلفوا في جواز الخمسة للشك المذكور، والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فما دونهما، وعند الشافعية فيما دونهما لا في الخمسة وهو قول الخنابلة وأهل الظاهر. فمأخذ المنع أن الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ بما يتيقن ويُلبى ما وقع فيه الشك، والسبب فيه أن النبي ﷺ عن بيع الزبائنة هل وقع متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا أو النبي ﷺ عن المزبنة وقع مفروقاً مع الرخصة، فعلى الأول: لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم.

وعلى الثاني: يجوز للشك في قدر التحريم، ويرجح الأول بما عند البخاري [رقم: ٢١٨٤]: قال سالم: أحبرني عبد الله عن زيد بن ثابت: "أن النبي ﷺ رخص بعد ذلك لصاحب العرية"، قال ابن عبد البر: وقال آخرون: لا يجوز إلا في أربعة أوسق؛ لوروده في حديث جابر فيما أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن حزم وابن حبان والحاكم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أدن لصاحب العرايا أن يبيعوها بخفضها يقول: **الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة**. قال الحافظ: هذا يتعين للمصير إليه، وأما حديثاً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح، وهذا كله عند غيرنا، وأما عند أصحابنا الخفية فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقاً، وهو بخلاف الظاهر.

داود لا يدري: أي شيخ مالك: أي ذلك قال أبو سفيان؟ **وذكر مالك إلخ:** تفصيل المقام وتنقيحه على ما في "فتح الباري" [٤٨٣/٤] و"شرح مسند الإمام" للحصكفي وغيره أنهم اختلفوا في تفسير العرية المرخص بها على أقوال: الأول: أن العرية عطية لمر الحل دون الرقية، وقد كانت العرب إذا دهمتهم سنة تطوع أهل النخل عن نخل معاً، ويعطيهم من ثمر النخلة، فإذا وهب رجل ثمرته ثم تأذى بدخوله عليه رخص للنواصب أن يشتري رطبها من الموهوب له بثمر بابس مثل كبله حرصاً. وهذا هو المشهور من مذهب مالك، وشرطه عنده أن يكون البيع =

أن العرية إنما تكون أن الرجل يكون له النخل،

— بعد بدو الصلاح، وأن يكون بشم مؤجل إلى الجذاذ لا حال ثلثا يلزم الرضا بالنسيئة وأن لا تكون هذه المعاملة إلا مع المعري المالك خاصة. قال ابن دقيق العيد: يشهد لهذا التفسير أمران: أحدهما: أن العرية مشهورة في ما بين أهل المدينة متفائلة بينهم، وقد نقل مالك هكذا. الثاني: ما وقع في بعض طرق رواية زيد رخص لصاحب العرية، فإنه يشعر باحتصاصه بصفة تميرها عن غيره. القول الثاني: أن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في حائط رجل له نخل كثير، فيتأذى صاحب النخل الكثير من دخول صاحب القليل، فيقول له: أنا أعطيتك حرص نخلك ثمرًا، فرخص لهما ذلك وهذا رواية عن مالك. والقول الثالث: أنها نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينظروا لها، فرخص لهم أن يجمعوها بما شاؤوا من الثمر، روى أحمد من حديث زيد، وهو وإن خالف فيما ذكره مالك من أن المراد بصاحب العرية وأهلها، لكنه محتمل، فإن الموهوب له صار بأهله صاحبًا لها، وعلى هذا لا ينقيد البيع بالواهب بل هو وغيره سواء، وحكي عن الشافعي تنقيده للموهوب له بالمساكين وهو اختيار المزي تلميذ الشافعي، ومستنده ما ذكره الشافعي في "مختلף الحديث" عن محمود بن لبيد قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ قال: قلائ وفلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب ينحصر، وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه، وعندهم فصل ثمر، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من الثمر يأكلونها رطبًا.

قال الشافعي: قوله: "يأكلونها رطبًا" يدل على أن المشتري العرية يشتريه ليأكلها رطبًا، وأنه ليس له رطب يأكلها غيرها، ولو كان المراد عن صاحب العرية صاحب الحائط كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره، ولم يفتقر إلى بيع العرية، قال ابن المنذر: هذا لا أعرف أحدًا ذكره غير الشافعي، وقال السبكي: لم يذكر الشافعي إسناده وكل من حكاه إما حكاة عن الشافعي ولم يجد البيهقي له سندًا، قال: ولعل الشافعي أحذه من "سير الواقدي"، وعلى تقدير صحته فليس قيد الفقير في كلام الشارع. واعتبرت الحائلة هذا القيد مضمناً إلى ما اعتده مالك فعندهم لا يجوز بيع العرية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع، أو لحاجة المشتري إلى الرطب. والقول الرابع: ما قاله الشافعي أن العرايا أن يشتري الرجل ثمر النخلة أو أكثر بخرصه من الثمر بأن يحرص الرطب ويقدر كم يقص إذا يس، ثم يشتري ثمره ثمرًا، فإن تعرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع.

وللعرية صور، منها: أن يقول رجل لصاحب الحائط: بعني ثمر هذه النخلة أو نخلات معينة فيحرصها ويبيعه ويقض منه الثمن ويسلم إليه النخلات، فينتفع برطبها. ومنها: أن يهب صاحب الحائط فيتصرف الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب ثمرًا ولا يجب أكلها رطبًا، فيبيع ذلك الرطب من الواهب أو غيره بخرصه ثمر يأخذه معجلًا، وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور. ومنع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العرية على الحقة، وهي أن يعري الرجل رجلاً ثمر نخلة من نخله ولا يسلمه، ثم يظهر له ارتضاع تلك الحقة، فرخص له أن يخبس ذلك، ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب بخرصه ثمرًا. وحمله على ذلك لعدم النهي —

فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يلقطها لعباله، ثم يشقل عليه دخوله حائطه، فيسأله أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بمكيلتها ثمراً عند صرام النخل، فهذا كله لا بأس به عندنا؛ لأن الثمر كله كان للأول وهو يعطي منه ما شاء، فإن شاء سلم له ثمر النخل وإن شاء أعطاها بمكيلتها من الثمر؛ لأن هذا لا يجعل بيعاً.
 أي للموهوب له
 أي لصاحب الحقة
 أي قدر شاء
 ولو جعل بيعاً.....

— عن المزانية وعن بيع الثمر بالتمر. قال ابن نجيم في "البحر الرائق": أصحابنا حرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه: الأول: إطلاق البيع على الهبة. والثاني: قوله: رخص خلاف ما قرروه؛ لأن الرخصة إنما تكون بعد ممنوع، والمنع إما كان في البيع دون الهبة. الثالث: التقييد بخمسة أوسق أو ما دونه؛ لأنه على مدعنا لا فائدة له، فإن الهبة لا تنقيد، وقيل: لألهم لم يفرقوا في الرجوع بالهبة بين ذي رحم وغيره، وبأنه لو كان الرجوع جائزاً فليس إعطاؤه الثمر بدل الرطب، بل هو تجديد هبة؛ لأن الهبة الأولى لم تكمل بعدم القبض. ومهم من قال: إذا تعارض المحرم والمباح قدم المحرم، وهو مردود بأن الرخصة متصلة بالنهي، وقد ثبت في البحاري أنه لم ينع عن بيع المزانية ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا، فيبطل القول بالنسخ.

فيطعم الرجل: أي يهب رجلاً ثمرة واحدة فما فوقها. **يلقظها:** يضم القاف أي يأخذها الرجل الموهوب له لعباله. **يشقل:** أي يشق على مالك النخل دخول الموهوب له الثمر في يستأنه مرة بعد أخرى لصرم الثمر الموهوب. **فيسأله:** أي فيسأل الواهب الموهوب له أن يتجاوز الموهوب له عن تلك الثمرة للواهب على أن يعطيه الواهب بقدر كيلها ثمراً عند الصرام — بالكسر — أي قطع ثمر النخل. **عند:** متعلق بالإعطاء وهذا قيد احترازي، فإنه لو أعطى من الثمر مقدار كيلها في الحال لا يجوز. **كله لا بأس به** **إخ:** حمل كلام مالك على ما اختاره أبو حنيفة أن العربية ليس يبيع بل هو من فروع الهبة، وليس كذلك فإن مذهب مالك في ذلك معروف من أنه قاتل بالرخصة في بعض صور المزانية وهو بيع العربية، وهو بيع عنده حقيقة لا مجازاً، والدليل عليه تنقيده بقوله: عند صرام الحقل، فإن صورة العطية غير مقيدة عنده بهذا القيد ولا عند غيره.

هذا لا يجعل بيعاً: أي هذا العطاء ليس يبيع حقيقة بل مجازاً. **ولو جعل بيعاً** **إخ:** قد شيد الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٩٦/٢] أركانه، فإنه بعد ما عرج بطرقه من حديث زيد بن ثابت وابن عمر وجابر وسهل بن أبي حنيفة وأبي هريرة النخعي عن المزانية، والرخصة في بيع العرايا قال: فقد حاءت هذه الآثار عن رسول الله ﷺ، وتواترت الرخصة في بيع العرايا، وقيلها أهل العلم جميعاً، ولم يختلفوا في صحة بيعها، وتنازعوا في تأويلها، فقال قوم: العرايا أن الرجل يكون له النخل والصلتان في وسط الحقل الكثير لرجل آخر. قالوا: وقد كان أهل المدينة —

= إذا كان وقت الثمار خرجوا بأهلهم إلى حوائطهم، فيجيء صاحب النخلة والتحلين بأهله فيصر ذلك بأهل الحبل الكثير، فرخص رسول الله ﷺ لأهل النخل الكثير أن يعطي صاحب النخلة أو التحلين غرضاً ما له من ذلك ثمراً ليصرف هو وأصحابه عنه، ويخلص ثمر الحائط كله لصاحب النخل الكثير، وقد روي هذا القول عن مالك. وكان أبو حنيفة فيما سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر أنه سمعه عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف عنه قال: معنى ذلك عندما أن يعري الرجل الرجل ثمر نخلة من نخلة، فلا يسلم ذلك إليه حتى يندو له، فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه مكانه حرصه ثمراً، وكان هذا التأويل أشبه وأولى مما قال مالك؛ لأن العرية إنما هي العطية. وفيه ما لا يخفى، فإن العرية وإن كان يستعمل معنى العطية إلا أنه ليس بمقتصر عليه، فقد ذكروا أن العرية فعلة بمعنى مفعولة أو بمعنى فاعلة، فمن جعلها مفعولة، قال: هي من عري الحبل إذا أفردوا عن الحبل بيع ثمارها رطباً، وقيل: من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه؛ لأن صاحبها يتردد إليها، ومن جعلها فاعلة جعلها مشتقة من قولهم: عريت النخلة - فتحت العين وكسر الراء - فكأنها عريت عن حكم أخواتها على أنه لو سلم أن العرية بمعنى العطية ليس إلا فهو لا يستلزم أن يكون بيع العرايا عبارة عن العطية بل العرية بنفسها بمعنى العطية، وبيعها غير الهبة، كما مر في القول الأول من الأقوال المذكورة سابقاً.

ثم قال الطحاوي: فإن قال قائل: ذكر في حديث زيد: "أن النبي ﷺ هي عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العرايا"، فصار العرايا في هذا الحديث أيضاً هي بيع ثمر تمر؟ قيل له: ليس في الحديث من ذلك شيء، إنما فيه ذكر الرخصة في العرايا مع ذكر النبي عن بيع الثمر بالتمر، وقد يفرق الشيء بالشيء، وحكمهما مختلف، وفيه أن هذا التقرير إن عني في خصوص هذه العبارة، فمادام يقول فيما أخرجه عن جابر: أن رسول الله ﷺ هي عن بيع الثمر حتى يطعم، وقال: لا يباع منه شيء إلا بالدرهم والدنانير إلا العرايا، فإن رسول الله ﷺ رخص فيها، وما أخرجه عن عمرو بن دينار الشيباني قال: بعث ما في رؤوس علي عالة وسق، إن زاد فلهم وإن نقص فعليهم، فسألت ابن عمر عن ذلك، فقال: "هي رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرايا"، وما أخرجه عن جابر: "هي رسول الله ﷺ عن المزاولة إلا أنه رخص في العرايا". وما أخرجه عن سهل: "أن رسول الله ﷺ هي عن بيع الثمر بالتمر إلا أنه رخص في العرية أن يباع غرضها من الثمر يأكلها أهلها رطباً".

فهذه العبارات وأمثالها صريحة في أن بيع العرايا داخل في المزاولة وبيع الثمر بالتمر، وأن الرخصة فيه بعد النهي عن المزاولة مطلقاً، والشرم أن الاستثناء في هذه مقطوع، فمع عدم صحته في بعضها التزم أمر غير ملتزم، ومنفص إلى إخلال الكلم. ثم قال الطحاوي: فإن قال قائل: قد ذكر الشوكيف في حديث أبي هريرة على خمسة أوسق، وفي ذكر ذلك ما يعني أن يكون حكم ما هو أكثر من ذلك كحكمه؟ قيل له: ما فيه ما يعني شيئاً، وإنما يكون كذلك لو قال: لا يكون العرية إلا في خمسة أوسق، إنما فيه أن رسول الله ﷺ رخص في خمسة أوسق أو فيما -

ما حلَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يبيع الثمار إلى أجل.

باب ما يكره من بيع الثمار قبل أن يَبْدُو صلاحها

أي يظهر صلاحها

٧٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ غي عن

بيع الثمار حتى يَبْدُو صلاحها، غي البائع والمشتري.

٧٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة أن

رسول الله ﷺ غي عن بيع الثمار حتى ينحو من العاهة.

أي الأفة

= دون خمسة أوسق، فذلك يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ رخص فيه لقوم في عرية لهم هذه مقدارها، فنقل أبو هريرة ذلك، وأخير بالرخصة فيما كانت. وفيه أن مثل هذا الاحتمال المحض لا يُسمع ما لم يدل عليه دليل، وإلا لبسدت الأحكام واحتل النظام، ولا ريب في أن الظاهر الذي يجب التصير إليه إلا إذا خالفه دليل معارض له ما قاله القائل. ثم قال: فإن قال قائل: ففي حديث ابن عمر وحابر: إلا أنه رخص في العرايا، فصار ذلك مستثنى من بيع الثمر بالتمر فثبت بذلك أنه بيع ثم يثمر؟ قيل له: قد يجوز أن يكون قصد بذلك إلى المعرى له فمَرَّص له أن يأخذ ثمراً بدلاً من تمر في رؤوس النخل؛ لأنه يكون في معنى البائع، وذلك له حلال، فيكون الاستثناء لهذه العلة. وفيه أن هذا عدول عن الحقيقة الظاهرة من غير حجة، وأمثال هذه التأويلات قولها كثناء بيت وهم قصر. ثم قال: فإن قال قائل: لو كان تأويل هذه الآثار ما ذهب إليه أبو حنيفة لما كان لذكر الرخصة فيها معنى؟ قيل له: بل له معنى صحيح، ولكن قد اختلف فيه، فقال عيسى بن أبان: معنى الرخصة في ذلك أن الأموال كلها لا يملك بها إبدالا إلا من كان مالكها ولا يبيع رجل ما لا يملك ببدله، فالمعري لم يكن مَلِك العرية؛ لأنه لم يكن قبضها، والتمر الذي يأخذ بدلاً منها قد جعل طيباً له، فهذا هو الذي قصد بالرخصة إليه. وفيه أن هذا تكلف تستيشعه الطبايع السليمة، فإن ملك المعري للبدل على التقدير المذكور ليس على سبيل البيع لا حقيقة ولا حكماً، لا شرعاً ولا عرفاً، بل ليس له ملكه؛ لكون العبة مشروطة بالنقص، فلا يذهب وهم أحد إلى عدم جوازه، فضلاً عن أن يذكر لفظ الرخصة فيه. هذا ما ظهر في الوقت، وفي المقام كلام لا يسعه المقام.

ما حلَّ إجماع: لدخول الربا فيه من جهة النسبة واحتمال عدم التساوي. يبدو صلاحها: بأن يصلح لتناول الناس وعلى الثوب. أبو الرجال: لقب به؛ لأنه كان له عشرة أولاد رجال وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن، كذا قال الزرقاني. أن رسول الله ﷺ: هذا مرسل، وصله ابن عبد البر من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة، ذكره السيوطي في "التنوير" (١٢٥/٢).

قال محمد: لا ينبغي أن يُباع شيء من الثمار على أن يُترك في النخل حتى يبلغ إلا أن يجرم أو بصفر أو بجزءه، فإذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على أن يترك حتى يبلغ، فإذا لم يجرم أو بصفر أو كان أخضر أو كان كقرى فلا خير في شرائه
أي إن كان

لا ينبغي أن يباع: لا خلاف للعلماء في جواز بيع الثمار بعد بدو الصلاح، واختلفوا في تفسيره، فعندنا هو أن يأمن العامة والفساد، وعند الشافعي ظهور الصلاح بظهور النضج ومبادئ الحلاوة، وقيل: بدو الصلاح إذا اشتراها مطلقاً يجوز عندنا، وعبد الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز، والبيع بشرط القطع قبل بدو الصلاح يجوز فيما ينتفع به اتفاقاً، وبشرط الترك لا يجوز بالاتفاق. والبيع بعد بدو الصلاح على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يبيعه قبل أن يصير منتفعاً بها بأن لم يصلح لتناول بني آدم وعلف الدواب، فقال شيخ الإسلام: لا يجوز، وذكر القدوري والأسبغاني يجوز. والثاني: ما إذا باعه بعد ما صار منتفعاً به إلا أنه لم ينشأ عظمها فالبيع جائز إذا باع مطلقاً أو بشرط القطع، وبشرط الترك فاسد؛ لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه بيع لأحد المتعاقدين. والثالث: ما إذا باعه بعد ما تنهى عظمه، فالبيع جائز عند الكل إذا باعه مطلقاً أو بشرط القطع، وبشرط الترك لا يجوز في القياس، وهو قولهما، ويجوز في الاستحسان، وهو قول محمد والشافعي ومالك وأحمد. واختلف أصحابنا في البيع قبل بدو الصلاح، فعمامة مشايخنا على أنه لا يجوز، وهو قول شمس الأئمة السرخسي وخواهر زاده والجمهور، وقال بعضهم: يجوز؛ لكونه منتفعاً به في الحال أو المآل إلا أن يشترط تركه على الشجر. والتفصيل في "الباب" وغيرها.

كان كذلك: أي أحد من الصور المذكورة.

كقرى: يضم الكاف والغاء المقنونة والراء المشددة المفتوحة: طلع النخل. **فلا خير في شرائه:** أي لا يجوز شراؤه بهذا الشرط، وهذا بالاتفاق. وإنما الخلاف في المبيع قبل بدو الصلاح مطلقاً من غير اشتراط قطع ولا نضج، فمقتضى الأحاديث المذكورة البطلان، وبه قال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء، وهو قول مالك، ووافق في قوله الثاني أبا حنيفة في جواز البيع، قال في "شرح المسند": استدلل أبو حنيفة فيما ذهب إليه بما أخرجه مرفوعاً: من باع نخلاً مؤثراً فشرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع، فجعله للمشتري بالشرط، فدل على جواز بيعه مطلقاً، وقال: لا يصلح لأصحاب الشافعي الاستدلال بأحاديث الباب، فإنهم تركوا ظاهرها في إحالة البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع ولم يفهم ذلك من الحديث مع أن له معارضات أخر، وحديث التأثير لا معارض له، فتعين العمل به. ويقال في أحاديث البهي: إنه للإرشاد على العربة بدليل ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٢١٩٣] عن زيد قال: كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار، فإذا جدّ الناس وحصر تقاضيتهم قال للمبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، أصابه مراض، أصابه فقام عاهات يحتجون بها، فقال رسول الله ﷺ: لما كثرت الخسومات عنده: لا تأبوا حتى يبدو صلاح الثمر، كالشورة.

على أن يترك حتى يملغ. ولا بأس بشرائه على أن يُقطع ويباع. وكذلك بلغنا عن الحسن البصري أنه قال: لا بأس ببيع الكفري على أن يُقطع، فهذا نأخذ.

٧٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن زيد بن عبد الله بن ذكوان
ثابت: أنه كان لا يبيع ثماره حتى يطلع الثريا يعني يبع النخل.
أي يبع ثماره

باب الرجل يبيع بعض الثمر ويستثني بعضه

٧٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه أن محمد بن عمرو بن حزم باع حائطاً له يقال له: الأفراق بأربعة آلاف درهم، واستثنى منه بثمان مائة درهم تمرأ.
أي بثمان مائة درهم تمر
بفتح الحزة وسكون الفاء

٧٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثني منها.

٧٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة بن عبد الرحمن، عن القاسم بن محمد أنه كان

يبيع ويستثني منها.

في نسخة: يبيع ثمارها

وباع: قال القاري: هذا قيد اتفاقي؛ لكثرة وقوعه. **حتى يطلع الثريا:** بالضم التاء المثناة وفتح الراء المهملة وتشديد الهاء المثناة التحتية النجم المعروف؛ لأنها تنحرف من العانة حينئذ، وعند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا طلع النجم صباحاً رفعت العانة عن كل ملدة، والنجم الثريا، وعند أحمد [رقم: ٥٠١٢، ٤٢/٢] والطحاوي [١٩٣/٢] والبيهقي عن ابن عمر: لم يرسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يؤمن عليها العانة، قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا طلعت الثريا. قال الزرقاني: طلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف، وذلك عند اشتداد الحرّ وابتداء بضح الثمار، وهو المعتبر في الحقيقة وطلوع النجم علامة له. [شرح الزرقاني: ٣٢٦/٣] عن أبيه: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حرم الأنصاري، وقد مرّت تراجم عمرو بن حرم وأبي بكر وابنه عبد الله وغيرهم في مواضع متفرقة. صاحب القصة محمد بن عمرو بن حرم جدّ عبد الله، قال ابن حبان في "الثقات": كتبه أبو عبد الملك، ولد سنة عشر في العهد النبوي، ومات يوم الحرّة سنة ثلاث وستين، روى عنه ابنه أبو بكر وغيره.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه إذا استثنى شيئاً من جملته ربعاً أو خمساً أو سدساً.

باب ما يكره من بيع التمر بالرطب

٧٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيداً....

شيئاً من جملته: يأخذ من الكسور كالثلث وغوه، وأما إذا استثنى شيئاً مجهولاً فلا يجوز لجهالة المبيع نهية المستثنى، وقد ورد في رسول الله ﷺ عن الشيء في البيع إلا أن تعلم، أخرجه الترمذي [رقم: ١٢٩٠] وغيره. ويجوز أيضاً إذا استثنى غللاً معينة معدودة؛ لأن الباقي معلوم ومشاهدة فلا تقضي الجهالة إلى المنازعة، وأما إذا باع ثماراً واستثنى أرطالاً معلومة، فإن كانت محدودة حاز، فإن الباقي يُعرف بكيله على الفور، وإن كانت على الشجر فعند الشافعي وأحمد لا يجوز، خلافاً لمالك وأبي حنيفة في رواية الحسن عنه، وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز؛ لأن الأصل أن ما يجوز إيراد العقد عليه انفراداً يصح استثنائه بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان، فإنه لا يجوز بيعه فكذا استثنائه، كذا في "الغداية" [١٢٠/٥، ١٢١] وشروحاتها.

عبد الله بن يزيد: قد أخرجه الشافعي وأحمد وأصحاب السنن الأربعة وابن حزيمة والحاكم والدارقطني والبيهقي والبخاري كلهم من حديث زيد بن عياش أنه سأل سعد بن أبي وقاص، الحديث. وذكر الدارقطني في "العلل" أن إسماعيل بن أمية وداود بن الحصين والصحاح بن عثمان وأسامة بن زيد وافقوا مالكاً على إسناده. وذكر ابن المديني أن أباه حدثه عن مالك عن داود بن الحصين عن عبد الله بن يزيد عن زيد أبي عياش قال، وسماع أبي من مالك قديم، قال: فكان مالكاً كان علقه عن داود، ثم لقي شيعه عبد الله بن يزيد، فحدثه مرة عن داود، ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيعه، ورواه البيهقي من حديث ابن وهب عن سليمان بن ملال عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن سلمة عن النبي ﷺ مرسل، وهو مرسل قوي، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "التلخيص الخبير".

أن زيداً: قد أعلّ أبو حنيفة هذا الحديث من أجله، وقال: مداره على زيد بن عياش وهو مجهول، وكذا قال ابن حزم، وتعقبهما بأن الحديث صحيح، وزيد ليس بمجهول، قال الزرقاني: زيد كنيته أبو عياش واسم أبيه عياش المديني، تابعي، صدوق، نقل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص، وقيل: إنه مولى بني مخزوم. [شرح الزرقاني: ٣/٢٣٤]، وفي "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٥٢٨، ٢٥١/٢، ٢٥٢] لابن حجر العسقلاني: زيد بن عياش أبو عياش الزرقاني، ويقال: المخزومي، روى عن سعد، وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أسيس، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وصححه الترمذي وابن حزيمة وابن حبان حديثه المذكور، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الحاكم في "المستدرک": هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك وأنه محكم في كل ما يرويه؛ إذ لم يوجد =

أبا عيَّاش مولى لبي زهرة أخبره أنّه سأل سعد بن أبي وقاص عمّن اشترى البيضاء بالسُّلْت، فقال له سعد: أبهما أفضل؟ قال: البيضاء، قال: فنهائي عنه، وقال: إني سمعتُ رسول الله ﷺ سئل عمّن اشترى النمر بالرطب، فقال: أينقص الرُّطْبُ إذا بيع؟ قالوا: نعم، فنهى عنه.

لعدم التماثل

قال محمد: وهذا نأخذ، لا خير في أن يشتري الرجل

= في روايته إلا الصحيح حصراً في رواية أهل المدينة، والشبان لم يخرجاه لما خشيا من جهالة زيد. وفي "فتح القدير شرح الهداية" [٢٩٧/٣٠] قال صاحب "التنقيح": زيد بن عياش أو عياش الأزرق المدني ليس به بأس، ومشايخنا ذكروا عن أبي حنيفة بأنه مجهول، وروى طعنه بأنه ثقة، وروى عنه مالك في "الموطأ" وهو لا يروي عن مجهول، وقال المنذري: كيف يكون مجهولاً وقد روى عنه ثقتان عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أيّس، وهما مما احتج بهما مسلم في "صحيحه"، وقد عرفه أئمة هذا الشأن، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال، وقال ابن الجوزي في "التحقيق": قال أبو حنيفة: إنه مجهول، فإن كان هو لم يعرفه فقد عرفه أئمة النقل. وفي "غاية البيان شرح الهداية": نقلوا تضعيفه عن أبي حنيفة، ولكن لم يصح ضعفه في كتب الحديث، فمن ادعى فعله البيان. وفي "البنية" للعبسي [٢٨٦/٨] عند قول صاحب "الهداية": زيد بن عياش ضعيف عند الثقلة: هذا ليس بصحيح، بل هو ثقة عند الثقلة. وفي "التلخيص الخبير": قد أعلّ هذا الحديث جماعة منهم الطحاوي والطبري وابن حزم وعبد الحق بجهالة زيد، والجواب: أن الدارقطني قال: إنه ثقة ثبت، وقال المنذري: وروى عنه اثنتان ثقتان، وقد اعتمده مالك مع شدة تحريه، وصححه الترمذي والحاكم، وقال: لا أعلم أحداً طعن فيه. وبالجملّة فالجهالة عن زيد مرتفعة، جهالة العين وجهالة الوصف كلاهما يتصرّح النقاد.

زهرة: بصم الزاي قليلة ينسب إليها الزهري. البيضاء: أي الشعر كما في رواية، ووهم وكيع، فقال عن مالك: الدرّة ولم يقله غيره، والعرب تطلق البيضاء على الشعر، والسمراء على البر، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٣٤/٣] بالسُّلْت: بضم السين وسكون اللام ضرب من الشعر لا قشر له يكون في الحجاز، قاله الجوهري. فنهائي عنه: أي عن بيع أحدهما بالآخر للتفاوت في المنفعة. فقال: أي لمن حوله من الصحابة كما في رواية. وهذا نأخذ: وبه قال أحمد والشافعي ومالك وغيرهم، وقالوا: لا يجوز بيع النمر بالرطب لا متفاضلاً ولا متماثلاً بدأً بيد كان أو نسيئة، وأما النمر بالنمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متماثلاً لا متفاضلاً بدأً بيد لا نسيئة، وفيه خلاف أبي حنيفة حيث جَوَّز بيع النمر بالرطب متماثلاً إذا كان بدأً بيد؛ لأن الرطب نمر، وبيع النمر بالنمر جائز متماثلاً من غير اعتبار الجودة والرداءة، وقد حكى عنه أنه لما دخل بغداد سأله عن هذا، وكان أشداء =

قفيز رطب بقفيز من تمر، يداً بيد؛ لأن الرطب ينقص إذا جف فيصير أقل من قفيز،
أي يبدل به الرما
لذلك فسد البيع فيه.

- عليه لمخالفته الحرم، فقال: الرطب إما أن يكون تمرًا أو لم يكن تمرًا، فإن كان تمرًا جاز؛ لقوله ﷺ: **التمر بالتمر مثلاً مثل**، وإن لم يكن تمرًا جاز؛ لحدِيث: إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم. فأوردوا عليه الحديث، فقال: مداره على زيد بن عياش وهو مجهول، أو قال: ممن لا يقبل حديثه، واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك: كيف يقال: إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث، وهو يقول: زيد ممن لا يقبل حديثه.
قال ابن الممام في "الفتح" [٢٩/٧، ٣٠]: رد تردده بأن ههنا قسمًا ثالثًا، وهو أنه من جنس التمر، ولا يجوز بيعه بالآخر كاختطبة المقلية بغير المقلية لعدم تسوية الكيل بهما، فكذا الرطب والتمر لا يسويهما الكيل، وإنما يسوي في حال اعتدال البديلين، وهو أن يبع الآحر، وأبو حنيفة يمتنع، ويعتمر التساوي حال العقد، وعروض النقص بعد ذلك لا يمنع من المساواة في الحال إذا كان موجه أمرًا حليًا، وهو زيادة الرطوبة بخلاف المقلية بعيرها، فإنه في الحال يحكم بعدم التساوي لاكتناز أحدهما، وتخلل الآخر. ورد طعنه في زيد بأنه ثقة كما مر، وقد يجاب أيضًا بأنه على تقدير صحة السند، فالمراد النهي نسبية، فإنه ثبت في حديث أبي عياش هذا زيادة نسبية، أخرجها أبو داود، وعن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعدًا يقول: هي رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسبية.

وأخرجه الحاكم والطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٨٥/٢] ورواه الدارقطني، وقال: اجتماع هؤلاء الأربعة أي مالكًا وإسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وآخر على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل على ضغطهم للحديث، وأنت تعلم أن بعد صحة هذه الزيادة يحب قولها؛ لأن المدعى المحتار عند المحدثين هو قول الزيادة وإن لم يروها الأكثر إلا في زيادة تفرد بها بعض الحاضرين في المجلس، فإن مثله مردود كما كتبناه في "تحرير الأصول"، وما نحن فيه لم يثبت أنه زيادة في مجلس واحد، لكن يبقى قوله في تلك الرواية الصحيحة: **أينقص** الرطب إذا جف، عرياناً عن الفائدة إذا كان انتهى عنه للنسبة. وهذا غاية التوجيه في المقام مع ما فيه من الإشارة إلى ما فيه، وللطحاوي كلام في "شرح معاني الآثار" مبني على ترجيح رواية النسبة وهو خلاف جمهور المحدثين وخلاف سياق الرواية أيضًا، ولعل الحق لا يتجاوز عن قولهما وقول الجمهور.

قفيز رطب: القفيز مكيال يسع اثنا عشر صاعاً، كذا في "المنتخب".

يداً بيد: أي وإن كان قبضاً بقبض، وإن كان أحدهما نسبية فظاهر عدم جوارحه لحرمة النساء في الأموال الربوية.

باب ما لم يقبض من الطعام وغيره

٧٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن حكيم بن حزام ابتاع طعاماً أمر به عمر بن الخطاب

للتاس، فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه، فسمع بذلك عمر بن الخطاب أي بشره أي اشترى أي يقبضه من البائع أي يبعه عليه، وقال: لا تبع طعاماً ابتعته حتى تستوفيه.

٧٦٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه.

قال محمد: أي اشترى وبهذا نأخذ. وكذلك كل شيء يبع من طعام أو غيره فلا ينبغي أن يبيعه

الذي اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قال عبد الله بن عباس، قال: أما الذي فهم عنه لا يجوز بيعه قبل القبض

رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، وقال ابن عباس: ولا أحسب كل أي صاحب الكتاب

شيء إلا مثل ذلك، فيقول ابن عباس نأخذ، الأشياء كلها مثل الطعام، أخرجه البخاري وغيره

حكيم بن حزام: قال الزرقاني: بمهملة وزاء معجمة، ابن حويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين، أسلم يوم الفتح، وصحب، وله أربع وسبعون سنة، وعاش إلى سنة أربع وخمسين أو بعدا. [شرح الزرقاني: ٣/٣٥٧] قال يبيع: بصيغة النهي، وفي رواية: "فلا يبيعه".

وبهذا نأخذ: اختلفوا في هذه المسألة فقال مالك: يجوز جميع التصرفات في غير الطعام قبل القبض لورود التحصيل في الأحاديث بالطعام، وقال أحمد: إن كان المبيع مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً لم يجز بيعه قبل القبض، وفي غيره يجوز، وقال زفر وعمد والشافعي: لا يجوز بيع شيء قبل القبض طعاماً كان أو غيره لإطلاق الأحاديث. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى جواز بيع غير الثقول قبل القبض، لأن النهي معلول بضرر انقاسخ العقد لخوف الهلاك، وهو في العقار وغيره نادر، وفي الثقلات غير نادر، كذا في "البنية" [٢٤٨/٨].

وكذلك قال عبد الله الخ: قال السيد مرتضى في "عقود الجواهر المنية في أدلة الإمام أبي حنيفة": أبو حنيفة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: لئنا عن بيع الطعام حتى يقبض، قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثل الطعام، لا يجوز بيعه حتى يقبض، كذا أخرجه الحارثي من طريق إسماعيل بن يحيى عنه، وأخرجه الأئمة الستة باللفظ: الذي فهم عنه رسول الله ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، قال: ولا أحسب كل شيء إلا مثله.

لا ينبغي أن يبيع المشتري شيئاً اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قول أبي حنيفة عليه السلام إلا أنه رخص في الدور والعقار والأرضين التي لا تحول أن تُباع قبل أن تقبض، أما نحن فلا نجيز شيئاً من ذلك حتى يقبض.

بالضم جمع دار
لعموم الروايات

٧٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله ﷺ، فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه.

متعلق بالانتقال

قال محمد: إنما كان يُراد بهذا القبض لئلا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه فلا ينبغي أن يبيع شيئاً اشتراه رجل حتى يقبضه.

أي هذا الأمر بالانتقال

باب الرجل يبيع المتاع أو غيره نسيئة

ثم يقول: انقلدني وأضع عنك

٧٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن بسر بن سعيد، عن أبي صالح بن عبيد

نصم الماء فمكول السبي

والعقار: بالفتح كل ملك ثابت كالدار والتخل، كذا في "النساج". فبعث علينا: أي بعث إلينا رجلاً يأمرنا بانتقال المشتري من المكان الذي اشترى فيه. إنما كان: يعني ليس المقصود من هذا عدم حواز البيع في مكان الشراء، فإن الأمكنة كلها مساوية في ذلك، بل المقصود منه تحصيل القبض التام حتى لو حوز البيع هناك تسارع الناس إلى البيع قبل القبض في ذلك المكان.

نسيئة: كحطينة وزناً أي على التأخير والتأجيل. القلدي: من القلد أي أعطي الثمن معطلاً، وأنقص منك شيئاً مما وجب عليك. أبي صالح بن عبيد: بالضم مصعراً مولى السفاح - بفتح السين المهملة وتشديد الفاء - لقب لأوّل خلفاء بني العباس، وهو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس. هكذا وحدا العارة في نسخة شرح عليها القاري، وفي "موطأ يحيى": مالك عن أبي الزناد عن بسر بن سعيد عن عبيد بن أبي صالح مولى السفاح. وفي "جامع الأصول" أبو صالح عبيد بن أبي صالح مولى السفاح، تابعي، روى عن زيد بن ثابت، وروى عنه -

مولى السَّفَّاح أنه أخبره: أنه باع بَرًّا من أهل دارِ نَخْلَةٍ إلى أجل، ثم أرادوا الخروج إلى كوفة فسألوه أن يَتَّقُدُوهُ، وَيَضَعَ عنهم، فسأل زيد بن ثابت، فقال: لا أمرك أن تأكل ذلك ولا تؤكِّله.

قال محمد: وبهذا نأخذ. من وجب له دين على إنسان إلى أجل، فسأل أن يضع عنه ويعجل له ما بقي لم ينبغ ذلك؛ لأنه يجعل قليلاً بكثير ديناً، فكانه يبيع قليلاً نقداً ^{أي للدين} بكثير ديناً. وهو قول عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، وهو قول ^{أي للدين} أبي حنيفة.

— يسر من سعيد. وفي "كتاب الثقات" لابن جبان: عبيد بن عازقة عداه في أهل المدينة، وروي عن زيد بن ثابت، وروى عنه نسر بن سعيد.

أنه باع برًّا: ففتح الباء وتشديد الراء المعجمة، عن ابن دريد: هو المتاع من الثياب خاصة، وعن الليث: ضرب من الثياب، وعن ابن الأثيري: ورحل حسن البرّ أي حسن الثياب، وقال محمد في "السمو الكبير": هو عند أهل الكوفة ثياب الكتان والقطن، لا ثياب الصوف والخز، كذا في "شرح القاري" عن "المغرب". **دار نخلة:** قال الزرقاني: نخلة بالمدينة فيه البرّاقون. [شرح الزرقاني: ٣/٣٩٧] **فسألوه:** أي طلب أهل دار نخلة من البائع، وهو أبو صالح عبيد أن يعطوه الثمن نقداً، ويحطّ هو بعض الثمن عنهم. **أن تأكل ذلك:** أي الثمن الذي تأخذه عنهم معطلاً ولا تؤكِّله لهم ما تحطه عنه، يعني لا يجوز لك هذا أن تضع بعض الثمن، وتأخذ عوضه ما بقي معطلاً، فإنه يكون كمن اشترى مائة مؤجلة بخمسين معجلة فيدخل النساء والتفاضل في الجنس الواحد.

فكانه يبيع إلخ: هذا إذا أراد المعاوضة والمقابلة، وإن أراد كل واحد التبرع فلا بأس به.

وعبد الله بن عمر: أخرجه عنه مالك في "الموطأ". **قول أبي حنيفة:** وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك، وأجازوه ابن عباس ورآه من المعروف، وحكاها اللحمي عن ابن القاسم من المالكية، وعن ابن المسيب والشافعي القولان، واحتج الغيز بحمر ابن عباس: لما أمر رسول الله ﷺ بإخراج بني النضير، قالوا: لنا على الناس ديون لم نعمل، فقال: ضموا وتمحلوا. وأجاب المانعون باحتمال أن هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا، كذا في "شرح الزرقاني" ٣/٣٩٨.

باب الرجل يشتري الشعر بالحنطة

٧٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث فني علف دابته فقال لغلामه: خذ من حنطة أهلك فاشتر به شعيراً ولا تأخذ إلا مثلاً بمثل.

بلا زيادة ونقصان

قال محمد: ولسنا نرى بأساً بأن يشتري الرجل قفيزين من شعر بقبفيز من حنطة يداً بيد. والحديث المعروف في ذلك عن عبادة بن الصامت أنه قال: قال رسول الله ﷺ: بشرط التقاض في المجلس فيما يؤخذ به ذلك الحكم

عبد الرحمن بن الأسود: هو ممن وُلد على عهد رسول الله ﷺ ويقال: إن له صحة وكان أبوه من المستهزين برسول الله ﷺ، كما قال ابن حبان في "كتاب الثقات"، وذكر ابن الأثير الجرجري في "أسد العابة" [رقم: ٣٢٧١، ٤٢٢٣/٣، ٣٢٤] عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زهرة القرشي الرمزي: كان ذا قدر كبير بين الناس، وهو ابن خال النبي ﷺ، أدرك النبي ﷺ ولا تصح له رؤية ولا صحة، روى عنه سليمان بن يسار ومروان وغيرهما. **فني:** بفتح الفاء وكسر الين أي قُذد وعدم علف دابته بفتححتين. **ولا تأخذ إلخ:** أخرجه مالك عن سعد بن أبي وقاص وابن معقيب أيضاً، ومناه على أن البر والشعر جنس واحد، وقال مالك: هو الأمر عندنا - أي باللمنة - أن البر والشعر جنس واحد لتقارب المنفعة، وهذا قال أكثر الشافعيين، وقد يكون من جنس الشعر ما هو أطيب من خبز الحنطة، وهذا خلاف الجمهور، قال الزرقاني: لم يتفرد به مالك حتى يشنع عليه بعض أهل الظاهر - والله حسيه - ويقول: فقط أفقه من مالك، فإنه إذا رميت له لقمتان: إحداهما شعر، فإنه يذهب عنها ويقل على لقمة البر. [شرح الزرقاني: ٣/٣٦٣، ٣٦٤]

والحديث المعروف: هذا الحديث روي من طرق جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة بعضها مطولة وبعضها مختصرة على ما يسطه الزيلعي في "تفريح أحاديث الهداية" [٣٥/٤] والعيني في شرحها والسيوطي في "الدر المنثور" وغيرهم. فأخرج السنة [البحاري رقم: ٢١٣٤، ومسلم رقم: ٤٥٥٩، والترمذي رقم: ١٦٤٣، والنسائي رقم: ٤٥٥٨، وأبو داود رقم: ٣٣٤٨، وابن ماجه رقم: ٢٢٥٣] ومالك والشافعي وعبد الرزاق وعبد بن حميد والبيهقي من حديث عمر مرفوعاً: الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء، والشعر بالشعر ربا إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء. وأخرج مسلم والنسائي والبيهقي وعبد بن حميد من حديث أبي سعيد الخدري: **الذهب بالذهب مثلاً مثلاً يداً بيد، والفضة بالفضة مثلاً مثلاً يداً بيد، والبر بالبر مثلاً مثلاً يداً بيد، والشعر بالشعر مثلاً مثلاً يداً بيد، والملح بالملح مثلاً مثلاً يداً بيد.**

الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والفضة بالفضة مثلاً بمثل، والحنطة بالحنطة مثلاً بمثل، والشعر بالشعر مثلاً بمثل. ^{الوحي حالة} ولا بأس بأن يأخذ الذهب بالفضة والفضة أكثر، ولا بأس بأن يأخذ الحنطة بالشعر والشعر أكثر بدأً بيد، في ذلك أحاديث كثيرة معروفة. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

- وأخرج البخاري [رقم: ٢١٧٥] ومسلم [رقم: ٤٠٥٤] والترمذي [رقم: ١٢٤١] والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعاً: لا تبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل. وحديث عبادة أخرجه الجماعة إلا البخاري، وفي الباب عن أبي الدرداء أخرجه مالك والنسائي، وبلال عند الطبراني والطحاوي، وأبي هريرة عند مسلم، ومعمّر بن عبد الله عند مسلم، وأبي بكر عند الزبيري، وعثمان عند مسلم والطحاوي، وهشام بن عامر عند الطبراني، والبراء وزيد بن أرقم عند البخاري ومسلم، وقضالة بن عبيد عند الطحاوي وأبي داود، وابن عمر عند الطحاوي والحاكم، وأبي بكرة عند البخاري ومسلم، وأنس عند الدارقطني.

الذهب بالذهب: نازع على أن المعنى بيع الذهب بالذهب، أو بالنصب أي بيعوا الذهب. وقد ورد في كثير من الروايات في هذا الحديث ذكر الأشياء الستة: الذهب والفضة والملح والتمر والر والشعر، وهذا الحديث أصل في باب الربا، وقد أغرب الظاهرية حيث لم يجرموا الربا إلا في هذه الأشياء الستة دون غيرها، وغيرهم من العلماء متفقون على أن الحكم معلول، ومتعد إلى غيرها حسب تعذّي العلة، واختلفوا في العلة، فعند مالك هي الأذخار والاقتيات والطعم، وعند الشافعي الطعم والشمعة، وعندنا القدر والجنس، فعندنا إذا اتحد القدر - أي الكيل والوزن - والجنس حُرّم التفاضل والنساء، وإذا اختلف الجنس حُلّ التفاضل وحرم النساء. وقد عرف تفصيل ذلك في كتب الفقه. **ولا بأس بإخ:** من ههنا كلام صاحب الكتاب.

في ذلك: أي في جواز التفاضل عند اختلاف الجنس أخبار كثيرة، ففي حديث عبادة عند الأربعة [أبو داود رقم: ٣٣٥٠، والترمذي رقم: ١٢٤٠] ومسلم [رقم: ٤٠٦٣] في آخره: إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان بدأً بيد. وفي رواية الترمذي [رقم: ١٢٤٠] في آخر حديثه: بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم بدأً بيد، وبيعوا الر بالتمر كيف شئتم بدأً بيد، وبيعوا الشعر بالتمر كيف شئتم بدأً بيد. قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون أن يباع الر بالر إلا مثلاً بمثل، والشعر بالشعر إلا مثلاً بمثل، فإذا اختلف الأصناف فلا بأس أن يباع متفاضلاً إذا كان بدأً بيد، وهذا قول أكثر أهل من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال الشافعي: الحجة في ذلك قول النبي ﷺ: يبيعوا الشعر بالر كيف شئتم بدأً بيد، وقد كره قوم من أهل العلم أن يباع الحنطة بالشعر إلا مثلاً بمثل، وهو قول مالك بن أنس، والقول الأول أصح.

باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك

قبل أن يقبضه

الثلث شيئاً آخر

٧٧٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار: كانا يكرهان أن يبيع الرجل طعاماً إلى أجل بذهب، ثم يشتري بذلك الذهب ثمراً قبل أن يقبضها.

قال محمد: ونحن لا نرى بأساً أن يشتري بها ثمراً قبل أن يقبضها إذا كان الثمر بعينه، ولم يكن ديناً. وقد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئاً، وقال: لا بأس به. وهو قول أبي حنيفة والعامية وفقهائنا.

باب ما يكره من التجش وتلقي السلع

٧٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى

لا نرى بأساً: أي يجوز عندنا ذلك؛ لأن المنهي عنه إنما هو بيع ما لم يقص لا الشراء بما لم يقص ولا الشراء بالدين، وقد ذكر مالك الكراهة أيضاً عن ابن شهاب وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مثل قول ابن المسيب وابن يسار وقال: إنما لموا عن أن لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري بالذهب ثمراً قبل أن يقص الذهب من بالعه الذي اشترى منه الحنطة، فأما أن يشتري بالذهب التي باع بها إلى أجل من غير بالعه، ويحبيل الذي اشترى منه الثمر على غريمه الذي باع منه الحنطة فلا بأس به، وهو قد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا بأساً. ولعل كراهتهم كانت للثمة لا لأمر شرعي. ولم يكن ديناً فإنه إن كان ديناً لا يجوز؛ لأنه يبيع الكالئ بالكالئ وقد نهى عنه. هذا القول: أي قول ابن المسيب وغيره.

من التجش: يتحتج، ويؤوى بسكون الجيم، وقيل: بالتحريك اسم، وبالسكون مصدر، قاله العيني، وقال أيضاً: هو مكروه لإجماع الأربعة. وتلقي السلع: أي استقبال التجار قبل أن يدخلوا البلد. السلع: بالكسر فالفتح: جمع سلعة، وهي المتاع.

عن تلقي السلع حتى قبض الأسواق، وفي عن النجش.

قال محمد: وهذا نأخذ، كل ذلك مكروه، فأما النجش فالرجل يحضر فيزيد في

عند الشايع

التمن ويعطي فيه ما لا يريد أن يشتري به لئسمع بذلك غيره فيشتري على سومه،

فهذا لا ينبغي. وأما تلقي السلع فكل أرض كان ذلك يضر بأهلها فليس ينبغي أن

لا يوصله إلى الضرر

يفعل ذلك بها، فإذا كثرت الأشياء بها حتى صار ذلك لا يضر بأهلها فلا بأس بذلك

أي بالنجش

أي حلك الأرض

إن شاء الله.

قبض الأسواق: أي تنزل في الأسواق، وتدخل في البلاد، وورد في رواية عن ابن مسعود: "أنه عليه السلام هي أن تلقي

الحطب"، أخرجه الترمذي [رقم: ١٢٢٠] وغيره. وفي عن النجش: إنما هي عنه وكذا عن التلقي؛ لكونه

متضمناً للرجل. فأما النجش فالرجل إحد: قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن الناجش عاصي بعمله. ونقل ابن

المزدر عن طائفة من أهل الحديث فساد البيع في صورة النجش، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك،

والمشهور عند الحنابلة كذلك إذا كان ذلك موافقاً للبيع أو صعبه، والأصح عند الحنابلة والشافعية صحة البيع مع

الإثم، والنجش لا يتم إلا بأمر: منها: أن لا يريد الناجش شراؤه. ومنها: أن يزيد في التمن ليقندي به السوام

أكثر مما يعطون لو لم يسمعوا سومه. وأما موافقة البيع وجعله الجعل على الناجش على ذلك فليس بشرط إلا أنه

يزيد في التمن، وقد ابن العربي وابن عبد البر وابن حزم التحريم في النجش بأن يكون الزيادة فوق ثمن المثل، فلو

أن رجلاً رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد ليمتها إلى قيمتها لم يكن ناجشاً بل يؤجر على ذلك، ووافقه على

ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وهو المفهوم من كلام صاحب "النهاية حاشية الهداية" حيث قال: أما إذا كان

الراغب يطلب السلعة من صاحبها بدون قيمتها، فراد رجل في التمن إلى أن يبلغ قيمتها فلا بأس به وإن لم يكن

له رغبة في ذلك، وكذا في "شرح مسند الإمام الأعظم".

ويعطي فيه إحد: أي يظهر إعطاؤه أكثر، وكذا إذا مدح السلعة فوق الحد ليعثر المشتري.

فيشتري على سومه: أي يشتري العير على ما قاله الناجش به فيغتر به. يضر بأهلها: بأن كان فيه حطب وغلاء.

إن شاء الله: قيد الحكم به لعدم وجود ما يدل على ذلك نصاً، وإنما حكم به؛ لأن النهي بالتلقي معلول لإجماع

القائلين بالإصرار والعمر، وهو مفقود في صورة عدم الضرر، وظاهر أحاديث النهي عن التلقي الإطلاق، وبه

أخذ الشافعي وغيره سواء ضرر به أهل البلد أم لا، وتعلق قوم بظاهرها، فقالوا بطلان البيع بالتلقي. وللطحاوي

في "شرح معاني الآثار" [١٨٥/٢، ١٨٦] في هذه المسألة كلام بغير، فإنه أخرج أولاً من حديث ابن عباس: -

باب الرجل يُسَلِّم فيما يُكَال

مجهول من الكيل

٧٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا بأس بأن

يبتاع الرجل طعاماً إلى أجل معلوم بسعر معلوم إن كان لصاحبه طعام أو لم يكن،
أي يشتري بالكسر أي مقدار معلوم وهو البائع

« لا تستقبلوا السوق ولا تلتق بمصكم لبعض، ومن حديث ابن عمر: "ففي رسول الله ﷺ أن يتلقى السلع حتى تدخل الأسواق"، ومن حديث أبي سعيد: لا تلتقوا شيئاً من البيع حتى يقدم سوقكم، ومن حديث أبي هريرة: لا تلتقوا الركبان، وقال: احتج قوم بهذه الآثار، فقالوا: من تلقى شيئاً قبل دخوله السوق، واشتره فشرأوه باطل، وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: كل مدينة يضرب التلقي بأهلها فالتلقي فيها مكروه والشراء حائز، وكل مدينة لا يضرب التلقي بأهلها فلا بأس به فيها، ثم أخرج من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: "كنا نتلقى الركبان فشتري منهم الطعام جزافاً فهنا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى نحوله من مكانه". وبسند آخر عنه: "كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فبيعت عليهم من بينهم أن يبعوه حيث اشتروه". وقال: ففي هذه الآثار إباحة التلقي، وفي الأول النهي، فأولى بنا أن نعمل ذلك على غير التضاد، فيكون ما نهي عنه من التلقي لما في ذلك من الضرر على غير المتلقيين من المقيمين في الأسواق، ويكون ما أباح من التلقي هو الذي لا ضرر فيه على المقيمين. ثم أخرج لإبطال قول من قال بالبطالان من حديث أبي هريرة مرفوعاً: لا تلتقوا الجلب فم تلتقاه واشترى منه شيئاً فهو باختيار إذا أتى السوق، فلعلم منه أن البيع مع التلقي صحيح مع الإثم، فإنه إن كان باطلاً لم يكن للجهار فيه معنى.

يسلم: من الإسلام يقال: أسلم في كذا إذا قدم له وأجل ذلك الشيء، فالثمن المعجل يسمى رأس المال، والبيع المأجل المسلم فيه، ومعطي الثمن رب السلم، وصاحب المبيع المسلم إليه، والقبض يأتي عن حواجز هذا العقد، لأنه داخل تحت بيع ما ليس عنده إلا أنه حوِّز لورود الشرع بذلك، فورد مرفوعاً: من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، أخرجه الستة. [البخاري رقم: ٢٢٤٠، ومسلم رقم: ٤١١٨، والترمذي رقم: ١٣١١ والنسائي رقم: ٤٦١٦، وأبو داود رقم: ٣٤٦٣، وابن ماجه رقم: ٢٢٨٠] وفي الباب أحاديث كثيرة، وآية المدائنة في سورة البقرة دالة على جوازه كما نقل عن ابن عباس، وله شروط مذكورة في كتب الفروع وجمعوها في قوائم: إعلام رأس المال ببيان جنسه وقدره وصفته وتجليه قبل الافتراق، وإعلام المسلم فيه ببيان الجنس والنوع والقدر والوصف، وتأجيله لأجل معلوم والقدرة على تحصيله.

إن كان لصاحبه: أي سواء كان عنده ذلك الطعام المسلم فيه أو لم يكن بشرط أن يكون ممكن التحصيل.

ما لم يكن في زرع لم يند صلاحه أو في ثمر لم يند صلاحه، فإن رسول الله ﷺ نهي
عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يند صلاحها.
أي لم يظهر

قال محمد: هذا عندنا لا بأس به، وهو السلم يسلم الرجل في طعام إلى أجل معلوم
بكيل معلوم من صنف معلوم، ولا خير في أن يشترط ذلك من زرع معلوم أو من
نخل معلوم، وهو قول أبي حنيفة أي برعا ووصفا لا احتمال الفساد بالعادة **عليه السلام**.

باب بيع البراءة

٧٧٣ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه باع
غلاماً له بثمان مائة درهم بالبراءة. وقال الذي ابتاع العبد لعبد الله بن عمر: بالعبد
داء لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل: باعني عبداً وبه داء،
أي ابن عمر

ما لم يكن في زرع **إخ:** يؤيده ما في رواية أبي داود [رقم: ٣٤٦٧] عن ابن عمر: لا تسلفوا في التحل حتى يند
صلاحه. وما عند الطبراني من حديث أبي هريرة: لا تسلموا في ثمرة حتى يأمن عليها صاحبها. وبه أخذ أصحابنا
حيث شرطوا في جواز السلم كون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى محل الأجل وفيما بينهما، خلافاً للشافعي
فيما إذا كان موجوداً عند حلول الأجل فقط، وذلك؛ لأن القدرة على التسليم بالتحصيل، فلا بد من الاستمرار،
ولذا قالوا: لو أسلم في حنطة جديدة تخرج من زرعه فسد، وفي مطلقة صح، وتفصيله في كتب الفقه.
وهو السلم: أي هذا العقد هو المسعى بالسلم وبالسلف أيضاً. **بكيل معلوم:** هذا في المكيلات، وفي الموزونات
بوزن معلوم، وفي المذروعات بذراع معلوم، وفي المعدودات المتقاربة بعدد معلوم، فإن السلم حائز في كل منها
ولا يجوز فيما يتفاوت تفاوتاً فاحشاً، وفيما لا يمكن تعييه بالبيان.

بيع البراءة: أي البيع يشترط البراءة من كل عيب من جانب البائع. **أنه باع:** هكذا في نسخة عليها شرح
القاري، وظاهره أن البائع هو سالم بن عبد الله بن عمر، وألفاظ الرواية تأتي عنه، فالصحيح ما في "موطأ يحيى":
مالك عن يحيى عن سالم بن عبد الله: أن عبد الله بن عمر باع غلاماً له ... الحديث. وقال الذي: أراد بذلك
الرد على ابن عمر بخيار العيب. **بالعبد داء:** أي مرض لم تذكره في عند البيع ولم تشترط البراءة منه.

فقال ابن عمر: بعته بالرءاة، فقضى عثمان على ابن عمر، أن يحلف بالله: لقد باعه وما به داء يعلمه، فأبى عبد الله بن عمر أن يحلف، فارتجع الغلام فصيحاً عنده العبد،
 بابة والواو حالبة أي امتنع من الحلف
 فباعه عبد الله بن عمر بعد ذلك بألف وخمسة مائة درهم.

قال محمد: بلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال: من باع غلاماً بالرءاة فهو بريء من كل عيب، وكذلك باع عبد الله بن عمر بالرءاة ورآها براءة جائزة. فيقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر فأخذ، من باع غلاماً أو شيئاً،

بالرءاة: أي بشرط الرءاة من كل عيب. **فارتجع الغلام:** أي من المشتري إلى ابن عمر بسبب العيب لما امتنع ابن عمر من الحلف. **فصيح:** أي صيح عن المرض عند ابن عمر. **بلغنا عن زيد إنا:** قد ذكر الشمني وغيره من أصحابنا أن الذي اشترى العبد من ابن عمر وجرى معه ما جرى كان ريد بن ثابت، وهذا البلاء الذي ذكره صاحب الكتاب يقال له، فإنه لو كان مذنب ريد في ذلك الرءاة المطلقة لما حاصم مع ابن عمر عبد عثمان بعد ما ذكر الرءاة من كل عيب إلا أن تكون عنه روايتان في ذلك مقدمة ومؤخرة، لكن الكلام في ثبوت كون المشتري المذكور هو زيد بن ثابت وتخاصمه مع ابن عمر، وقد ذكره من علماء الشافعية الراعي وغيره أيضاً، قال الحافظ في "تخريج أحاديثه": أخرجه مالك في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد عن سالم عن أبيه، ولم يسم زيد بن ثابت، وصححه البيهقي، وأخرجه يزيد بن هارون عن يحيى، وابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عنه، وعبد الرزاق من وجه آخر عن سالم ولم يسم أحد منهم المشتري، وتعيين هذا المهم ذكره في "الخاوي" للماوردي، وفي "الشامل" لأن الصاغ غير إسماعيل، وزاد أن ابن عمر كان يقول: تركت اليمين فعوضني الله عنها.

نأخذ: أي يكونه موثقاً للقياس لا بقول عثمان، وقد اختلف العلماء فيه فذهبوا أنه إذا شرط الرءاة من كل عيب، وقيل المشتري ليس له أن يرد عيب سواء سمى البائع جملة العيوب أو لم يسم، وسواء علم عيوبه أو لم يعلم بعضها؛ لأن في الإبراء معنى الإسقاط، والجهالة في الإسقاط لا تعصى إلى المنازعة، ويدخل فيه الرءاة عن العيب الموحود وقت العقد، والحادث قبل القصص عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية عنه، وقال محمد: لا يدخل فيه الحادث، وهو قول رفر والحسن والشافعي ومالك وأبي يوسف في رواية، وللشافعي في شرط الرءاة أقوال: في قول: يبرأ مطلقاً، وفي قول: لا يبرأ عن عيب ما؛ لأن في الرءاة معنى التملك، وتقليك المجهول لا يصح، وبه قال أحمد في رواية، وفي رواية عنه: يبرأ عما لا يعلمه دون ما يعلمه، وفي قول للشافعي وهو الأصح عندهم، وهو رواية عن مالك: لا يبرأ في غير الحيوان، ويبرأ في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه، كذا في "السنينة" [١٣٦/٨].

وتبرأ من كل عيب ورضي بذلك المشتري وقبضه على ذلك فهو بريء من كل عيب علمه أو لم يعلمه؛ لأن المشتري قد برأه من ذلك. فأما أهل المدينة قالوا: يبرأ البائع من كل عيب لم يعلمه، فأما ما علمه وكنهه فإنه لا يبرأ منه، وقالوا: إذا باعه ^{أي لم يبه للمشتري} يبيع الميراث برئ من كل عيب علمه أو لم يعلمه إذا قال: ابتعتك ببيع الميراث، فالذي يقول: أتبرأ من كل عيب وبين ذلك أخرى أن يبرأ لما اشترط من هذا، وهو قول أبي حنيفة وقولنا والعامة.

باب بيع الغرر

٧٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو حازم بن دينار، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الغرر.

وتبرأ من كل عيب: بأن قال: أبيع وأنا بريء من كل عيب فيه. بريء من كل عيب: لحديث. المسلمون على شروطهم، أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٩٤] والحاكم من حديث أبي هريرة، والترمذي والحاكم من حديث عمرو، والدارقطني والحاكم من حديث أسد، وابن أبي شبة مراسلاً عن عطاء، وفي رواية الترمذي زيادة: إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، كذا في "التلخيص". قد برأه: أي البائع أي قل براءة. وقالوا: الطاهر أن الصمير راجع إلى أهل المدينة، وقال القاري: أي والحال أن فقهاءنا قالوا. وبين ذلك: أي أوضح الإبراء العام الذي هو معاد بيع الميراث.

بيع الغرر: يعنيتين ما يعثر به، وهو الخطر بمعنى أنه لا يدري أيكون أم لا، كذا في "المغرب". أن رسول الله ﷺ: هذا حديث مرسل بالثقاق رواية مالك، ورواه أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وهو مسكوك، والصحيح ما في "الموطأ"، ورواه ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد، وهو خطأ، وليس ابن أبي حازم سمعه إذا حثفه غيره، وهذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة، ومعلوم أن ابن المسيب من كبار رواة، كذا قال ابن عبد البر. وذكر في "التلخيص": "أن النهي عن بيع الغرر"، أخرجه مسلم وأحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة، وابن ماجه وأحمد من حديث ابن عباس، وفي الباب عن سهل بن سعد عند الدارقطني والطبراني، وأسد عند أبي يعلى، وعلي بن أحمد وأبي داود، وعمران بن حصين عند ابن أبي عاصم، وابن عمر عند البيهقي وابن حبان.

قال محمد: وهذا كله نأخذ، بيع الغرر كله فاسد، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

٧٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: لا ربا

في الحيوان، وإنما نهي عن الحيوان عن ثلاث: عن المضامين والملاقيح، وحبل الحيلة.

أي نسخة من
أي ثلاث صور
جميع مصون
جميع ملقوح

والمضامين ما في بطون إناث الإبل، والملاقيح ما في ظهور الجمال.

أي من الأولاد

كله: أي جميع أقسامه كبيع الطير في الهواء، وقسمك في الماء، ولن صرع ونحو ذلك مما هو مسوط في كتب الفقه.

لا ربا: أي ليس المتعاضل فيه بحسه أو بغير حسه ربا؛ لعدم كونه موروثا ولا عدديا متقاربا، وسيجيء تفصيل

هذا فيما سيأتي. **في الحيوان:** قال الزرقاني: المختلف حسه كمتحد وبيع بدأ بيد، فإن بيع إلى أحل واختلفت

صفاته حاز وإلا مع عند مالك، وأحازه الشافعي مطلقا، وهو ظاهر قول ابن المسيب؛ لأنه **﴿لَا رِبَا﴾** أمر بعض

أصحابه أن يعطي بغيراً في بعرين إلى أحل، فهو محصص لعموم حرمة الربا، وأحيب بحمله على مختلف الصفة

والمافع جمعاً من الأدلة، ومعه أبو حنيفة اتفقت الصفات أو اختلفت؛ لقوله تعالى: **﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾** (البقرة: ٢٧٥)،

وهذه زيادة، وسيجيء تفصيل هذا البحث عن قريب إن شاء الله.

وإنما نهي: ذكر ابن حجر في "التهذيب" "أن النهي عن بيع المضامين والملاقيح"، أخرجه إسحاق بن راهويه

والنزار من حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً، وفي إسناده ضعف، وفي الباب عن عمران بن

حصين، وهو في البيوع لابس أي عاصم، وعن ابن عباس في "الكبير" للطبراني والبراء، وعن ابن عمر أخرجه

عبد الرزاق، وإسناده قوي. **وحبل الحيلة:** يفتحان فيهما، وعلط من سكن الباء، قاله ابن حجر. **والمضامين:**

هذا التفسير من مالك كما ذكره الزرقاني [٣/٣٧٤] أو من ابن المسيب على ما ذكره شارح "المسند".

ظهور الجمال: جمع جمل، وهو ذكر الإبل؛ لأنه يلقح الباقه، ولذا سميت النحلة التي يلقح بها الثمار فحلاً، قال

الزرقاني: وافق الإمام على هذا التفسير جماعة من الأصحاب، وعكسه ابن حبيب فقال: المضامين ما في الظهور،

والملاقيح ما في البطون، وزعم أن تفسير مالك مقلوب، وتعقب بأن مالكا أعلم منه بال لغة. [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٤]

وفي "تهذيب الأسماء واللغات" للزوي في حرف الضاد المعجمة: قال أبو عبيدة معمر بن النخعي فيما رآه في "غريب

الحدِيث" له وهو أول من صنّف غريب الحديث عند بعض العلماء، وعند بعضهم الضر بن شميل، قال: المضامين ما

في أصلاب الفحول، وكذلك قاله صاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام، وكذلك ذكره الجوهري وغيره، وقال

صاحب "الحكم": للمضامين ما في بطون الحوامل كأنهن تضمنه، وقال الأزهري في "شرح ألفاظ المختصر": للمضامين

ما في أصلاب الفحول، سميت بذلك؛ لأن الله أودعها ظهورها، فكأنها ضمتها. وحكى صاحب "مطالع الأنوار"

عن مالك أنه قال: المضامين الأجنة في البطون، وعن ابن حبيب من أصحابه: هو ما في ظهور الإبل الفحول. =

٧٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ هي عن بيع حبل الحبل.

- وفيه أيضاً في حرف اللام: واحد الملاقح عند صاحب "صحيح اللغة" ملقوحة، وكذلك قال أبو عبيد القاسم بن سلام والأزهري وغيرهم: إن الملاقح الأجنة في بطون الأمهات، واحدها ملقوحة؛ لأن أمها لقحتها أي حملها فاللاقح الحامل، ولم يخصها الأزهري وابن فارس بالإلّيل وعصها أبو عبيد والموهري بالإلّيل. ويظهر من هذا كله أنهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقح التي هي عن بيعها في الحديث بعد ما اتفقوا على أن المراد بها ما في البطون من الأجنة وما في أصلاب الفحول من النطف التي تكون مائة للأولاد، ولم تقع بعد في الرحم، ففسر بعضهم الأول بالأول والثاني بالثاني، وعكس بعضهم ولكل وجهة وماسبة، وكان هذان البيعان من بيع الجاهلية يبيعون ولد الناقة قبل أن تولد، وقيل أن تقع نطفة الفحل في البطن، وإنما هي عنها؛ لأن فيهما غرراً وبيع ما ليس عنده، وما لا يقدر على تسليمه. ولقد أعجب علي القاري حيث فسر قوله: ما في ظهور الجمال بقوله: من الوبر، وأراد به الشعر الذي على الظهر، ولعلمي ما ذكرنا ظاهر على كل من له مهارة في فنون الحديث وغيره فكيف حفي على هذا المتبحر؟ ولا عجب، فإن لكل عالم زلة، ولكل حواد كسوة.

أخبرنا نافع: كذا أخرجه الستة من حديث نافع عن ابن عمر، ذكره العيني. **حبل الحبل:** بفتح الباء والحاء فيهما، ورواه بعضهم بسكون الباء في الأول، قال القاضي عياض: هو غلط، والصواب الفتح، والأول مصدر حبلى المرأة، والحبل مختص بالأدميات ويقال في غيرهن من الحيوانات: الحمل، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوانات: حبل إلا ما جاء في هذا الحديث، والحبل جمع حابل كطلمة وظلام، وقيل: أهاء للسلعة. واختلفوا في المراد بحل الحبل المشي عنه فقيل: هو البيع بضمن مؤجل إلى أن تلد الناقة، ويولد ولدها، وهذا تفسر ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم، وقيل: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وبه قال أبو عبيد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وهو أقرب إلى اللغة، والبيع فاسد على كلا المعنيين، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات".

وفي "شرح المسند": قال ابن التين: يحصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين؟ وعلى الأول: هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع حين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال، فعلة النهي إما جهالة الأجل أو أنه غير مقدور تسليمه أو أنه بيع معدوم أو مجهول، وحكي صاحب "التهكم" في تفسيره قولاً خامساً: أنه بيع ما في بطون الأنعام، وهو أيضاً من بيع العرر، لكن هذا إما فسر به ابن المسيب بيع المضامين كما رواه مالك، وفسر به غيره بيع الملاقح، وحكي عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحنبل الكرم، وحبلى أي حملها وثمرها قبل أن يبلغ الإدراك، كما هي عن بيع ثمر النخلة حتى تزهي، وهو قول شاذ.

وكان يبعاً يتناعه الجاهلية يبيع أحدهم الجزور إلى أن تُتَّحَ الناقة، ثم تُتَّجَّ التي في بطنها.
 قال محمد: وهذه البيوع كلها مكروهة، ولا ينبغي؛ لأنها غرر عندنا، وقد نهي
 رسول الله ﷺ عن بيع الغرر.
 أي فاسده غير حار، أي لا يجوز

باب بيع المزابنة

٧٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ هي عن
 بيع المزابنة. والمزابنة بيع الثمر بالثمر، وبيع العنب بالزبيب كثيراً.
 ٧٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ
 نهي عن بيع المزابنة والمخاطلة. والمزابنة اشتراء الثمر بالثمر، والمخاطلة اشتراء الزرع
 بالخطئة، واستكراء الأرض بالخطئة.

وكان يبعاً: هذا تفسير من ابن عمر، كما ذكره ابن عبد البر. يبيع أحدهم إلخ: بيان لأنواع أهل الجاهلية
 الجزور: خنث الحليم وصمم الزاء: الناقة: نتج: قال السيوطي: بضم أوله وفتح ثالثة فعل لازم الساء للمفعول أي
 نلذ الناقة [توير الخوالك: ١٥٠/٢] الناقة: قال الفاري. أي المبيعة. وهذا قيد محل عتق، والظاهر هو الإطلاق.
 بيع المزابنة: قال السيوطي في "توير الخوالك" [١٢٨/٢]: راد ابن بكير: والمخاطلة. والمزابنة مشتقة من الزب،
 وهو المحاصصة والمدافعة. والمخاطلة من الخطل وهو الخرب وموضع الزرع، قال ابن عبد البر: تفسير المزابنة في
 حديث ابن عمر وأبي سعيد. وتفسير المخاطلة في حديث أبي سعيد إما مرفوع أو من قول الصحابي الراوي، فيسلم
 له الأمر؛ لأنه أعلم به. بيع الثمر بالثمر: الأول بالناء المتلثة المفتوحة مع الميم كذلك، وهو رطب النحل، والثاني
 بفتح التاء المثناة فوقية: اليابس، وكذا الفرق بين العنب بكسر الأول وفتح الثاني والزبيب، فالأول رطب،
 والثاني يابس. أخبرنا مالك: قال السيوطي: أخرجه الخطيب في رواته من طريق أحمد بن أبي طيبة عيسى بن
 دينار الخرجاني، عن مالك عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة به موصولاً. [توير الخوالك: ١٢٩/٢]
 أن رسول الله: هذا مرسل عند جميع رواة "الموطأ"، وكذا عند بقية أصحاب ابن شهاب، وقد روى النهي
 جماعة من الصحابة: منهم حابر وابن عمر وأبو هريرة ورافع بن خديج وكنهه سمع منه ابن المسيب، كما قال
 ابن عبد البر. [شرح الرقاعي: ٣٣٦/٣]

قال ابن شهاب: سألت عن كرائها بالذهب والورق، فقال: لا بأس به.

٧٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا داود بن الحصين، أن أبا سفيان مولى ابن أحمد أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: نهي رسول الله ﷺ عن المزابنة والمخافلة. والمزابنة اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر، والمخافلة كراء الأرض.

قال محمد: المزابنة عندنا اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً لا يُدرى الثمر الذي أعطي أكثر أو أقل، والزبيب بالعنب لا يُدرى أيهما أكثر، والمخافلة اشتراء الحب في السنبيل بالحنطة كيلاً لا يُدرى أيهما أكثر، وهذا كله مكروه، ولا ينبغي مباشرته، وهو قول أبي حنيفة والعمامة وقولنا.

باب شراء الحيوان باللحم

٧٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن سعيد بن المسيب قال: نهي عن بيع الحيوان باللحم. قال: قلت لسعيد بن المسيب: رأيت رجلاً اشترى شاة بعشر شياه - أو قال شاة - فقال سعيد بن المسيب: إن كان اشتراها لينحرها.....

سألت: في نسخة: أي ابن المسيب. لا بأس به: سيجيء تفصيل ما يتعلق بهذا المقام في "باب المعاملة والمزارعة". ابن أحمد: في نسخة: ابن أبي أحمد، وهو الصحيح الموافق لما مر في غير موضع في رؤوس النخل: هذا التقيد وقع من الصحابة وهو اتفاق عند الجمهور كما أن قيد الكيل اتفاقي، فإنه متى كان خرافاً بلا كيل فهو أولى بالبيع، وعن هذا لم يخوروا بيع الرطب المخلود من الحل بتمر محذوف، ودل عليه حديث زيد بن عياش عن سعد، وقد مر البحث فيه. كله مكروه: أي منهي عنه لعدم التساوي المشروط في الأموال الربوية. والعمامة وقولنا: وهو قول الجمهور سلباً وإيجاباً، بل قول الكل. شارقاً: قال الرزقاني. يثني معجمة وألف وراء مهلة وفاء. المسة من الورق، والجمع الشرف. [شرح الرزقاني] ٣٧٦، ٣٧٥/٣ لينحرها: أي ليدعها، وفي نسخة: لينحرها.

فلا خير في ذلك. قال أبو الزناد: وكان من أدركت من الناس يتهون عن بيع الحيوان باللحم، وكان يكتب في عهود العمال في زمان أبان وهشام يتهون عن ذلك.

٧٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ^{مروء بن عوف} ^{جمع عامل}

وكان من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة والشتاتين.

٧٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب أنه بلغه أن ^{منع لهم وكسر السير القمار}

رسول الله ﷺ هي عن بيع الحيوان باللحم.

قال محمد: وهذا نأخذ. من باع لحماً من لحم الغنم بشاة حية لا يدرى اللحم أكثر ^{أي الغنم البع}

فلا خير في ذلك: أي لا يجوز إذ كانه اشترى الحيوان بلحم، فإن لم يرد نحرها حارة؛ لأن الظاهر أنه اشترى حيواناً بمحوال فيوكل إلى تيته وأمانته، ولا ربا في الحيوان، كما مر عنه، قاله إسماعيل القاضي المالكي نقله عنه الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٦] **عهود:** بالضم جمع عهد أي دوائر أحكامهم. **زمان أبان:** [أي ابن عثمان ابن عفان] هو زمان عبد الملك بن مروان. **وهشام:** أي ابن إسماعيل المحزومي. وسأيت ذكره في "باب عهدة الثلاث والسنة". **عن ذلك:** أي عن بيع الحيوان باللحم.

أنه بلغه: لم يذكره في "موطأ يحيى"، وإنما فيه عن زيد بن أسلم عن ابن المسيب أن رسول الله، الخديث. قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت، وأحسن أسانيد مرسل سعيد هذا، ولا خلاف عن مالك في إرساله، ورواه يزيد بن مروان عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد. وهذا إسناد موضوع لا يصح عن مالك. [شرح الزرقاني: ٣/٣٧٥] وقال الحافظ في "التلخيص": أخرجه أبو داود في "التراسيل" ووصله الفار فطني في "الريب" عن مالك عن الزهري عن سهل، وحكم بتصحيحه، وصوب الرواية المرسلة التي في "الموطأ"، وتبعه ابن عبد البر وابن الجوزي، وله شاهد من حديث ابن عمر عند الزبارة، وفيه ثابت بن رهر ضعيف، وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة. وقد احتفل في صحة جماعه منه، أخرجه الحاكم والبيهقي وابن حزيمة.

وهذا نأخذ: احتفلوا فيه فحوز أبو حيفة وأبو يوسف والمزني لتعبد الشافعي بيع اللحم بالحيوان سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساوياً لما في الحيوان أو لا، بشرط التعجيل، أما بالنسيئة فلا؛ لامتناع السلم في الحيوان واللحم وذلك؛ لأنه باع موروثاً بما ليس بموزون؛ إذ الحيوان ليس بموزون عادةً، ولا يُعرف قدر ثقله بالوزن؛ لأنه يثقل بعسبه تارة ويخفها أخرى، واتحاد الحسن مع اختلاف المقدارية لا يمنع التفاضل، وإنما جمع النساء فقلاً به. وقال محمد: إن باعه بلحم غير جسسه كلحم البقر بالشاة الحية ولحم الخزور بالقررة الحية يجوز =

أو ما في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكروه لا ينبغي. وهذا مثل المزابنة والمخالفة،
لاحتيال الربا
 في تحقيق شبهة الربا

وكذلك بيع الزيتون بالزيت ودهن السمسم بالسمسم.
يكسر السمسم

باب الرجل يساوم الرجل بالشئ فيزيد عليه أحد

٧٨٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيع

- كيف ما كان، وإن كان من جنسه كل لحم شاة مشاة حية، فشرطه أن يكون اللحم المفز أكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون لحم الشاة بمقابلة مثله من اللحم، وبقي اللحم بمقابلة السقط، وهو ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والجلد والأكارع، ولو لم يكن كذلك يتحقق الربا، إما لزيادة السقط إن كان اللحم المفز مثل لحم الحيوان، أو لزيادة اللحم إن كان لحم الشاة أكثر، فصار كييع الحل أي دهن السمسم بالسمسم، والزيتون بدهنه، فإنه لا يجوز إلا على ذلك الاعتبار، ولو كانت الشاة مذبوحة مسلوحة إذا تساوبا وزناً حاز اتفاقاً إذا كانت مفصولة عن السقط وإن كانت يسقطها لا يجوز إلا على الاعتبار المذكور.

وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان أصلاً في متحد الجنس، ولو باعه بلحم من غير جنسه، فقال مالك وأحمد: يجوز، وللشافعي قولان، والأصح: لا، لعدم النهي. ولا ينفى أن السمع وارد بالنهي مطلقاً، فمعه قوي، ومنه ضعيف، فمن القوي رواية مالك وأبي داود في "المراسيل" - ومرسل سعيد بن المسيب حجة بالاتفاق - وأخرجه ابن حزيمة عن أحمد بن حفص السلمي: حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج، عن قتادة عن الحسن بن سمرة، وقال البيهقي: إسناده صحيح، ومن أثبت صحاح الحسن عن سمرة فهو عنده موصل، ومن لم يثبت فهو عنده مرسل جيد، والمرسل عندنا حجة مطلقاً، وأسند الشافعي إلى رجل مجهول من أهل المدينة: أنه ﷺ هي أن يباع حي ميت، وأسند أيضاً عن أبي بكر الصديق أنه نهى عن بيع اللحم بالحيوان، وبسنده إلى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهم كرهوا ذلك، كذا حققه ابن الممام في "فتح القدير" [٢٦، ٢٥/٧] وكانه أشار إلى ترجيح ما وافقته الروايات الحديثة.

لا يبيع. بالخرم على النهي، وفي رواية: لا يبيع بالخير مراداً به النهي. قال الباجي: أي لا يشتري، وقال ابن حبيب: إنما النهي للمشتري على البائع، وقال الباجي: ويحتمل حمله على ظاهره، فيمنع البائع أيضاً أن يبيع على بيع أخيه إذا ركن المشتري إليه، وقال عياض: الأول حمله على ظاهره، وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص ليزيده في شراء سلعة الآخر الراكن إلى شرائها، وقال الأبي: البيع حقيقة إنما هو إذا انعقد الأول فلما تعددت الحقيقة حمل على أقرب أحاز إليها، وهو المراكنة، وإذا كانت العلة ما يؤدي إليه من الضرر فلا فرق بين السوم على سوم غيره، والبيع على البيع، كذا في "شرح الزرقاني" [٣/٤١٤ - ٤١٦]. وهذا يظهر أن ما احتاره صاحب الكتاب =

بعضكم على بعض.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يبيعي إذا ساوم الرجل الرجل بالشيء أن يزيد عليه غيره فيه حتى يشتري أو يدع.
أي يتركه يشتريه الآخر

باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري

٧٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال:

- من حمل هذا الحديث على السوم على سوم غيره ليس على ما يبيعي، فإن البهي عنه مباد حديث. لا يسوم الرجل على سوم أخيه، وفي رواية: لا يستام الرجل، أخرجه المصنف في "كتاب الآثار" [ص: ٣٤٤] والشبهان وغيرهم من حديث أبي هريرة، والدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر. وأما حديث الباب فقد أخرج نحوه الشبهان من حديث أبي هريرة ومسلم من حديث عصة فلا ضرورة فيه على حمله على السوم، وإن كان ذلك صحيحاً ساء على أن البيع من الأضداد يُطلق على الشراء أيضاً، بل هو محمول على ظاهره المتعارف، فكما أن الشراء على الشراء مكروه كذلك البيع على البيع.

على بعض: راد ابن وهب والقعي وعبد الله بن يوسف في هذا الحديث عن مالك بسنده: ولا تلقوا السلع حتى كهبط لها إلى الأسواق، قال ابن عبد البر. هي زيادة محفوظة من حديث مالك وغيره عن نافع عن ابن عمر.

[شرح الرقائي: ٤١٥/٣] **إذا ساوم:** السوم والاستيام تشخيص قيمة شيء وتقديرها عند البائعية. **أن يزيد عليه:** [أي على ذلك الرجل القاصد للشراء المساوم] إنما يُكره هذا إذا تراوس الرجلان على السلعة، التائع والمشتري، وركب أحدهما إلى الآخر، فساومه آخر بالزيادة، لأن فيه إصراراً، وأما إذا ساوم الرجل ولم ينج قلب البائع إليه فلا بأس للآخر أن يساوم بالزيادة، لأن هذا بيع من يرد وهو حائر، كذا في "شرح الطحاوي".

أخبرنا نافع: قال الرقائي: أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به، وتابعه يحيى القطان وأبوب واليث في "الصحيحين"، وعبد الله بن حرج عبد مسلم، كلهم عن نافع نحوه، وتابعه نافعاً عبد الله بن دينار عن ابن عمر عبد الشَّيْخَيْن، وجاء أيضاً من حديث حَكِيم بن حرام عبد الحارثي. [شرح الرقائي: ٣٩٦/٣] وذكر الحفاظ في "تخریج أحاديث الهداية" أنه جاء من حديث حمزة، أخرجه النسائي وابن ماجه ونحوه لأبي داود عن أبي بردة، والنسائي عن عبد الله بن عمرو. وقال السيوطي: هذا أحد الأحاديث التي رواها مالك في "الموطأ" ولم يعمل به. قال مالك بعد روايته: ليس لهذا الحديث عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به. وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن هذا الحديث ثابت وأنه من أثبت ما نقل العلول، وأكثرهم استعملوه وجعلوه أصلاً من أصول الدين في البيوع، وردّه مالك وأبو حنيفة وأصحابهما، ولا أعلم أحداً ردّه غير هؤلاء. -

المُتَبَاعَانِ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا.....
أي في القول والردة

= وقال بعض المالكيين: دفعه مالك بإجماع أهل المدينة على ترك العمل به، وذلك عنده أقوى من حرم الرجال، وقال بعضهم: لا تصح هذا الدعوى؛ لأن سعيد بن المسيب وابن شهاب زوي عهدهما العمل به، وهما من أجل فقهاء المدينة، ولم يرو عن أحد ترك العمل به نصاً إلا عن مالك، وربيعة يخلف عنه، وقد كان ابن أبي ذئب وهو من فقهاء المدينة في عصر مالك ينكر على مالك اختياره ترك العمل به. [توير الخوالك: ١٦١/٢]

المُتَبَاعَانِ: أي كل واحد من البائع والمشتري، وفي رواية للصحيحين [البخاري رقم: ٢١١٠، ومسلم رقم: ٣٨٥٣] **البيعان: ما لم يتفرقا:** احتملوا في تأويله على أقوال: الأول: أن معناه التفرق بالأقوال، وهو قول إبراهيم الحلي وسفيان الثوري في رواية وربيعة الرأي ومالك وأبي حنيفة ومحمد فقالوا: المراد به أنه إذا قال البائع بعته، وقال المشتري اشتريت، فقد تفرقا بالأقوال، ولا شيء لهما بعد ذلك خيار، ويتم البيع، ولا يقدر المشتري على رد البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار الشرط. الثاني: أن المراد التفرق بالأبدان فلا يتم البيع بدونهما، وبه يلزم البيع، وهو قول ابن المسيب والزهري وعطاء بن أبي رباح وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والأوراعي والليث بن سعد وابن أبي مليكة والحسن البصري وهشام بن يوسف وإليه عبيد الرحمن وعبد الله بن حسن القاضي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد ومحمد بن حنبل الطبري وأهل الطاهر، وحد التفرق أن يعيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه، قاله الأوراعي، وقال الليث: أن يقوم أحدهما، وقال آخرون: هو افتراقهما من مجلسهما، أو نقلهما.

وحجتهم في ذلك بأنه ورد في الخبر لفظ "المتباعين" واسم البيع لا يجب إلا بعد البيع، وسئلهم في ذلك من الصحابة: ابن عمر، فإنه حمل الحديث على التفرق بالأبدان، وأثبت به خيار المجلس، فكان إذا اشاع بيعاً وهو فاعد، قام ليحب له، أحرجه الترمذي [رقم: ١٢٤٥] وغيره. وأبو هريرة الأسلمي فإن رحل من رحلتين احتصمنا إليه في فرس بعد ما تابعنا وكان في سبعة، فقال: لا أراكما افتراقتما، وقال رسول الله ﷺ: **البيعان بالخيار ما لم يتفرقا**، حكاه الترمذي [رقم: ١٢٤٦] وأخرجه أبو داود [رقم: ٣٤٥٧] والطحاوي وغيرهما. والقول الثالث: أن معناه التفرق بالأبدان، لكن لا على ما فهمه أصحاب القول الثاني، قال عيسى بن أبان: معناه أن الرجل إذا قال لرجل: قد بعته عندي هذا بألف درهم، فلم يحاطب بذلك القول أن يقتل ما لم يعارق صاحبه، فإذا افترقا لم يكن له بعد ذلك أن يقبل، قال: ولو لا أن هذا الحديث جاء ما علمنا ما يفتع للمحاطب من القول، فلما جاء هذا الحديث علمنا أن افتراق أبدانها بعد المخاطبة بالبيع يقطع القول.

قال: وهذا أولى ما حل عليه هذا الحديث؛ لأننا رأينا الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف، فكانت تلك الفرقة إنما يجب بها فساد عقد متقدم ولا يجب بها صلاحه، وهذه الفرقة المروية في خيار المتباعين إذا جعلناها على ما ذكرنا فسد ما ما كان تقدم من عقد المحاطب، وإن جعلناها على ما قالت الفرقة الثانية يتم ما =

الإبّيع الخيار.

قال محمد: وهذا نأخذ،

— بخلاف فرقة الصرف، ولم يكن لما أصل فيما اتفقوا عليه، وهذا التفسير مروى أيضاً عن أبي يوسف رحمهما الله، هذا ملخص ما في "شرح معاني الآثار" للطحاوي [١٨٨/٢ - ١٩٠]، وشرحه المسمى بـ "غلب الأفكار في تنقيح معاني الآثار" للعيني، ولعل المتصف غير المتعصب يستيق بعد إحاطة الكلام من الجوانب في هذا البحث والمتأمل فيما ذكرنا وما سنذكره أن أولى الأقوال هو ما فهمه الصحابيّان الجليلان، وفهم الصحابي وإن لم يكن حجة لكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة، وإن كان كل من الأقوال مستند إلى حجة.

إلا بيع الخيار: أي إلا بيع شرط فيه الخيار إلى ثلاثة أيام، فإنه يبقى فيه الخيار بعد تفرق الأقوال أيضاً، وكذا بعد تفرق الأبدان، وهذا أحد المعاني التي ذُكرت فيه وهو مشترك بين الفاتلين بالتفرق قولاً وبين الفاتلين بالتفرق بدناً، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق. وثانيتها: أن معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار شهما في المجلس فيلزم نفس البيع ولا يكون فيه خيار، وهذا مختص بالفاتلين بالتفرق بدناً الذين يحتجون بهذا الحديث لإثبات خيار المجلس. وثالثتها: قال النووي: وهو أصحها أي على رأيهم أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس يعني ثبت شهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتحايروا في المجلس، ويختاروا إمضاء البيع قبلهم البيع نفس التخيير، ولا يدوم إلى المفارقة. [شرح مسلم: ٦/٢]

وهذا نأخذ: فيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير: وهو قول أبي حنيفة تصريح بأهم ما لم ينزكا هذا الحديث بالقياس ولم يدع العمل به كما هو المشهور على الألسنة، بل إنهما حملا الحديث على ما حمل عليه النحوي، وأخذاه واحتجاً به في إثبات خيار القول فيما إذا أوجب أحد المتبايعين، فإن الآخر حينئذ الخيار في أن يقبله أو يردّه ما لم يتفرقا قولاً، فإذا تفرقا قولاً ونم الكلام من الخائنين إيجاباً وقبولاً فلا خيار له إلا في بيع الخيار الذي يكون فيه شرط الخيار لأحدهما أو لهما إلى ثلاثة أيام، كما هو مذهب أبي حنيفة أو أزيد منه إلى شهر كما هو مذهب غيره، وقد أورد البيهقي في "سننه" - قاصداً التشنيع على أبي حنيفة - من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عيينة أنه حدث الكوفيّين عن حديث: **البيع بالخيار**. قال: فحدثوا به أبها حنيفة، فقال: إن هذا ليس بشيء أرأيت إن كانا في سفينة إلخ، قال ابن المديني: إن الله سائله عما قال.

قال السيد مرتضى الحسيني في "عقود الجواهر المبيّنة في أدلة الإمام أبي حنيفة": هذه حكاية منكورة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركبان، وشُحنت به كتب أصحابه وخالفوه من شدة ورعه وزهده ومخافته من الله وشدة احتياظه في الدين، وعلى تقدير صحة الحكاية لم يُرد نقوله: هذا ليس بشيء الحديث، وإنما أراد أنه ليس هذا الاحتجاج بشيء يعني تأويله بالتفرق بالأبدان، فلم يرد الحديث، بل تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال، ولهذا قال: أرأيت لو كانا في سفينة، أو تأويل المتبايعين بالمساومين، وهو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول، بل وافقه عليه شيخ إمامه الذي يُقتدى به وشيخه من قبل والثوري والنخعي وغيرهم.

وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه

وتفسيره عندنا لما ورد على قوله: "وهذا نأخذ" أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس، والخفية ليسوا بقائلين به فكيف يصح قوله: وهذا نأخذ؟ أشار إلى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفرق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفرق القولي ومثبتي خيار المجلس نقضاً ودفعاً. أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفرق القولي بوجوه: الأول: أنه تفسير مخالف للمتبادر، والجواب عنه على ما في "شرح معاني الآثار" [١٩٠/٢] و"فتح القدير" [٢٣٩/٦] وغيرها أن التفرق كثيراً ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾ (آية: ٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَفَرَّقَا فَعَبِيَ اللَّهِ كَلًّا مِنْ شَيْءٍ﴾ (نساء: ١٢٠)، والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج: طلقتك، والمرأة فيلت، وقوله ﷺ: افرقت بنو إسرائيل على شتين وسعين فرقة، واستعرق أمي على ثلاث وسعين فرقة. الثاني: أن الخبر ورد بلفظ للتبايعين واليتبعين، وهذا اللفظ لا يُطلق إلا بعد حصول التفرق القولي وتمام العقد، فلا يكون الخبر إلا بعده وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بد أن يحمل التفرق على التفرق البديني.

والجواب عنه على ما في "المداينة" [٧/٥] وشروحها أن هذا إغفال مهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساومين أيضاً قد يسميان متبايعين لمناسبة القرب وقد قال ﷺ: لا يبيع الرجل على بيع أخيه، فقد سمى قرب البيع بيعاً، فيمكن أنه سمى غير التفرقين قولاً في هذا الحديث للمتبايعين لقرابتهما منه، وأيضاً للتبايع بالحقيقة إنما يكون من مباشر العقد، لا قبله ولا بعده، فإن كلاً منهما بعد الفراغ وقبل المباشرة متبايع مجازاً باعتبار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إنما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإيجاب وقصد الآخر تلفظ القول، ولم يتفرغ بعد. والثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر، وعمل على وفقه كما مر ذكره، فلا يعتبر به، وأجاب عنه الزيلعي وغيره بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي لخصم التأويل، واختياره لأحد التأويلين ليس بحجة ملزمة على غيره، ولا يجمع عن اختيار تأويل يغايره، وفيه نظر ظاهر عندي، فإنه بعد تسليم ما حقق في "الأصول" لا شبهة في أن تأويل الصحابي أقوى وأحرى بالقبول من تأويل غيره، وتقليده أولى من تقليد غيره.

وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار": قد يجوز أن يكون ابن عمر أشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النبي ﷺ ما هي؟ فاحتملت عنده الفرقة بالأبدان على ما ذكره أهل هذه المقالة، واحتملت عنده الفرقة بالأبدان على ما ذهب إليه عيسى بن أبان، واحتملت عنده الفرقة بالأقوال على ما ذهب إليه الآخرون ولم يحضره دليل يدل أنه بأحدها أولى منه مما سواه سها، ففارق بالعه يدينه احتياطاً، ويحتمل أيضاً أن يكون فعل ذلك؛ لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم إلا بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بعيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وفعل مخالفه. وهو ليس بشيء فيما يظهر لي، فإن مثل هذه الاحتمالات لو اعتبرت لم يحصل الحرم بكون فعل واحد من الصحابة أمراً مذهباً له لحواز أن يكون عمله احتياطاً، وظاهر سياق قصة ابن عمر المروية في الكتب تشهد شهادة ظاهرة على أنه كان مذهبه له، وهو الذي نسب إليه أصحاب الاختلاف، وذكروه في معرض الخلاف، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يدل =

قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، قال: ما لم يتفرقا

« على أن رآه كان الفرقة بخلاف ما ذهب إليه أن البيع يتم لها، وذلك أن سليمان بن شعيب قال: حدثنا بشر أن بكر حدثني الأوراعي حدثني الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر أنه قال: "ما أدرت الصفقة حيا فهو من مال المتاع"، فهذا ابن عمر قد كان يذهب فيما أدرت الصفقة حيا فهلكت بعدها أنه من مال المشتري، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الصفقة يتم بالأقوال قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك، وأن المبيع يتنقل بذلك من ملك البائع إلى المشتري حتى يهلك من ماله إذا هلك.

وعندي فيه ضعف ظاهر، فإنه ليس فيه التصريح بنفي خيار المجلس ولزوم البيع قبل التفرق البدني، وعاية ما فيه الإطلاق وتقييده بالهلاك بعد التفرق سهل لاسيما إذا علم أنه كان مذهبه ذلك أنه لا يلزم البيع إلا بعد الفرقة، وإذا حار ذكر الاحتمال في ذلك الأثر جاز فيه بالطريق الأول مع أنه لا لزوم بين كونه ملكا للمشتري وبين انتفاء خيار المجلس، فإن حصول الملك لا ينفي خيار الرؤية وخيار العيب، فيجوز أن لا ينفي خيار المجلس أيضاً. والرابع أن هذا التفسير يخالف ما قضى به أبو برزة، وسببه إلى الذي رحمهم الله كما أخرجه الطحاوي [١٩٠/٢] واليهيقي أنهم احتصموا إليه في رجل باع جارية فباع معها البائع، فلما أصبح قال: لا أرضي، فقال أبو برزة: إن الذي رحمهم الله قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكأنا في حياء شعر، وأخرجا أيضاً عن أبي الوضي: براءاً مراً، فباع صاحبه لما من رجل فرساً فأقاعا في منسركنا يوماً وليشأ، فلما كان العد قام الرجل يسرح فرسه فقال صاحبه: إنك قد بعته، فاحتصموا إلى أبي برزة، فقال: إن شئتما قصيتُ بيكما بقضاء رسول الله رحمهم الله، سمعته يقول: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وما أراكما تفرقما.

وأجاب عنه الطحاوي بقوله: في هذا الحديث ما يدل على أهمها كانا تفرقا بأداهما لأن فيه أن الرجل قام يسرح فرسه، فقد تحيى بذلك من موضع إلى موضع فلم يراع أبو برزة ذلك، وقال: ما أراكما تفرقما، أي لما كنتما متناحرين أحدهما يدعي البيع والآخر يُكرهه لم تكونا تفرقما الفرقة التي يتم بها البيع. ولي فيه نظر: أما أولاً: فلا في هذا فتاويل إن صح في الأثر الثاني لم يصح في الأثر الأول. وأما ثانياً: فلا في احتمال أن يكون أبو برزة يقل أن الافتراق إنما يكون بعبودية أحدهما من الآخر، لا بمجرد القيام والاصراف فلا يلزم عليه رعاية النسخ. وأما ثالثاً: فلا في حمل التفرق الواقع في كلام أبي برزة على التفرق القولي مما سأى عنه المصنف السليم، وكيف يقل أنه حكم بمحرد التحاصم بعدم التفرق القولي، ولم يقلل من المدعي بيته ولا من المدعى عليه حلفاً والحيلة فلا شبهة في أن ابن عمر وأبو برزة ذهبا إلى التفرق البدني وتأويل كلما قلما مما يأتي عنه المساق والسباق غير مرضي، عاية ما في الباب أن لا يكون قولهما ومذهبهما حجة على غيرهما، وهو أمر آخر قد عرفت ما عليه. وأما أصحاب التفرق القولي، فأوردوا تأييداً فمسيوهم وبطلان ما ذهب إليه مخالفهم وجوها عديدة، منها: أن إثبات خيار المجلس وحمل التفرق على التفرق البدني يخالف قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ آمَنُوا وَفُتُوا بِالْعُثُودِ﴾ (المائدة ١)، وهذا عقد قبل التحير =

عن منطق البيع إذا قال البائع: قد بعثت^{أي للمائع} فله أن يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، فإذا قال المشتري: قد اشتريت^{أي ابتاع} بكذا وكذا فله أن يرجع ما لم يقل البائع: قد بعث. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

- وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالطَّبَاطِئِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٢٩)، وبعد الإيجاب والقبول يصدق «تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» من غير توقف على التحجير، فقد أباح الله الأكل قبله، وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (البقرة ٢٨٢)، فإنه أمر بالتوثق بالشهادة كيلا يقع التحايد للمبيع، والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول، فلو تبث الخيار وعدم اللزوم بعده لزم إبطال هذه الصوص، وفيه ما ذكره ابن الهمام في "فتح القدير" [٢٣٩/٦] من أننا مع تمام العقد قبل الافتراق والتحجير. ويقول: العقد الملزم إنما يعرف شرعاً، وقد اعتبر الشرح في كونه ملزماً اختيار الرضى بعد الإيجاب والقبول بالأحداث الصحيحة، وكذا لا تتم التجارة عن التراضي إلا به شرعاً، فإنما أباح الأكل بعد الاختيار والبيع وإن صدق بعد الإيجاب والقبول لكن التام منه متوقف على الافتراق أو الاختيار. ومنها: أن إثبات خيار المجلس يعارضه حديث النبي عن بيع العر، فإن كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أم المفسد؟ ومنها: أنه خيار محمول العاقبة فيبطل كخيار الشرط إذا كان كذلك. وفيهما ما فيهما، فإنه مقبوض خيار الرؤية وخيار التعيين وغير ذلك.

ومنها ما ذكره الطحاوي [١٩٠/٢] أن حديث: من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه يدل على أنه إذا قصه حل له بعه، وقد يكون قابضاً له قبل افتراق يده وملكه، وأقره السيد المرتضى في "عقود الجواهر"، وعندي هو ضعيف، فإن هذا الحديث وأمثاله ساكنة عن ما وقع فيه البحث، فيقيد بالنقض والافتراق مع أنه لا يدل إلا على حرمة البيع قبل الاستيعاء، لا على شوت حوارته بعده متصلاً وإن معت عنه مواع أخر. وفي المقام كلام مبسوط، مظهره الكتب المسبوبة، وفيما ذكرناه كفاية لأولى القطعة. وقد شيد الطحاوي [١٩٠/٢] أركان المسألة بالنظر والقياس وقال: إذا قد رأينا الأموال تثبت بعقود في أئذان وفي أموال وعساف وأصناف، فكان ما يملك من الأصناف هو التكا، فكان ذلك يتم بالعقد لا بقرعة بعده، وكان ما يملك به المافع هو الإحارات، فكان ذلك أيضاً مملوكاً بالعقد، لا بالقرعة بعد العقد، بالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال المملوكة سائر العقود من البيوع وغيرها يكون مملوكة بالأقوال لا بالقرعة، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. وفيه أيضاً ما فيه، فإن كثيراً من الأحكام كخيار الرؤية وخيار التعيين وخيار العيوب ثابته في البيع دون أمثاله، فللمصمم أن يقول: ليكن خيار المجلس من هذا القبيل

عن منطق: أي عن منطق ما يتعلق به من إيجاب وقبول وشرط **قد اشتريت:** قال في "المداية" [٥/٥]: إذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده. وهذا خيار القول، لأنه لو لم يشت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رضاه وإذا لم يعد حكمه بدون قبول الآخر فلملوحب أن يرجع لخلوه عن إبطال حق الغير، وإما يمتد إلى آخر المجلس؛ لأن المجلس جامع للمتمرفقات، فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعا للسر وتحقيقاً للمسر.

باب الاختلاف في البيع بين البائع والمشتري

٧٨٥ - أخبرنا مالك، أنه بلغه أن ابن مسعود كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: **أَيُّمَا بَيْعَانِ تَبَاعَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ أَوْ يَتَرَادَّانِ.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا اختلفا في الثمن **تخالفا** وترادا البيع - وهو قول أبي حنيفة

البائع والمشتري أي في قدره في سعة وبراقة

في البيع: أي في الثمن وغيره مع الاعتراف بأصله. **بلغه:** وصله الشافعي والترمذي من طريق ابن عينة عن محمد بن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود، وقال الترمذي: مرسل، وعون لم يدرك ابن مسعود، كذا في "التبوير" [١٦٢/٢] **كان يحدث إلخ.** قال ابن عبد البر: جعل مالك حديث ابن مسعود كالمفسر لحديث ابن عمر في الخيار؛ إذ قد يختلفان قبل الافتراق، والتراد إذا يكون بعد تمام البيع فكأنه عنده مسح؛ لأنه لم يدرك العمل عليه، وقد ذكر له حديث ابن عمر، فقال: لعله لما ترك ولم يعمل به، لكن حديث ابن مسعود منقطع لا يكاد يتصل، أخرجه أبو داود وغيره بأسانيد مقطعة. [شرح الزرقاني: ٣/٣٩٦]

أيما بيعان: [قال الكرماني: ريدت "ما" على "أي" لزيادة التعميم] البيع يفتح الباء ونشد الباء المكسورة البائع، وفيه تغليب أي البائع والمشتري. **تخالفا:** لكون كل منهما مدعيا من وجه، ومنكراً من وجه فإن نكل أحدهما ثبت دعوى الآخر، وإن خالفا ففسخ البيع، وهذه الزيادة أي ذكر التحالف وإن لم يقع في حديث ابن مسعود فيما أخرجه الشافعي والنسائي والدارقطني، ولم يقع في روايتهم ذكر التراد أيضاً، ووقع عند الترمذي وابن ماجه وأحمد ومالك والطبراني وأبي داود والحاكم والبيهقي والنسائي والدارقطني من طريق آخر ذكر التراد دون التحالف، لكنه ورد في ما أخرجه عبد الله بن أحمد في ريادات "المسند" من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن حديثه، والطبراني والدارمي من هذا الوجه، فقال: عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً: **إذا اختلف الشاهدان والسلعة قائمة ولا تبينة لأحدهما على الآخر تخالفا.** قال الحافظ ابن حجر في "التلخيص": **تفرد بهذه الزيادة وهي قوله: "والسلعة قائمة"** ابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن الفقيه، وهو ضعيف سقى الحفظ، وأما قوله: **"تخالفا"** فلم يقع عند أحد منهم، وإنما عندهم: **فالقول ما قال البائع أو يترادان البيع.**

قول أبي حنيفة: إذا اختلف الشاهدان، فادعى أحدهما ثمناً، وأدعى البائع أكثر منه أو ادعى البائع بقدر من المبيع وأدعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهما البينة فبطل له بها، وإن أقام البينة فالبينة المثبتة للزيادة أولى، ولو لم يكن لأحدهما بينة قبل للمشتري: إما أن ترصى بالثمن الذي ادعاه البيع وإلا فسحنا البيع، وقيل للبائع. إما أن تسلم ما ادعاه المشتري وإلا فسحنا، فإن لم يتراضيا استحلل الحاكم كلاهما على دعوى الآخر، وفسخ البيع. هذا إذا كان المبيع قائماً، وإن كان هالِكاً ثم اختلفا، لم يتخالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والقول قول المشتري: =

والعامة من فقهاءنا - إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإن كان المشتري قد استهلكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول أبي حنيفة، وأما في قولنا فيتحالفان ويتراذان القيمة.

أي قيمة المالك

باب الرجل يبيع المتاع بنسيئة فيفلس المتاع

٧٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث

ابن هشام أن رسول الله ﷺ قال: **أيُّما رجل باع متاعاً، فأفلس الذي ابتاعه**

أي المشتري

ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجده بعينه فهو أحق به، وإن مات
أي من المشتري

- لأن التحالف بعد القبض على خلاف القياس ثبت بالصص، وقد ورد بلفظ: **البيعان** إذا اختلفا والمبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع وتراذاً، وعند محمد تحالفاً ويعصح البيع على قيمة المالك لو حوّل الدعوى والإنكار من الطرفين. والمسألة مبسطة بدلائلها وتقاريفها في "الهداية" وشروحها.

قائماً: أي موجوداً بنفسه لا هالِكاً. **قد استهلكه:** أي لا يتحالفان بل يقضي بالبيعة على البائع وبالحلف على المشتري. **فيفلس المتاع:** أي فيفسد المشتري مفلساً فيعجز عن أداء الثمن. **أن رسول الله:** قال ابن عبد البر: هكذا هو في جميع "الموطآت" مراسلاً، ولجميع الرواة عن مالك إلا عبد الرزاق، فإنه وصله عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر عن أبي هريرة، وكذا رواية أصحاب الزهري عنه مختلفة في إرساله ووصله، ورواية من وصله صحيحة، فقد رواه عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر عن أبي هريرة وبشر بن غنيك وهشام بن يحيى كلاهما عن أبي هريرة مرفوعاً، الثلاثة في الفلاس دون ذكر حكم الموت، والحديث محفوظ لأبي هريرة لا يرويه غيره فيما علمت. [شرح الزرقاني: ٤٠٦/٣] **أيما:** مركب من "أي" وهي اسم بنوب مناب الشرط، ومن "ما" المبهمة الزائدة، وهي من المقحّمات التي يُستعنى بها عن تفصيل غير حاضر، أو تطويل غير محل، قاله الطيبي.

فوجده بعينه: أي فوجد البائع متاعه بعينه عند المشتري المفلس. **فهو أحق به:** أي البائع أحق بأخذ ذلك الشيء بدينه من سائر الغرماء. **وإن مات إلخ:** هذا الحديث صحيح ثابت من رواية الحجازيين والبصريين، وهو نص في الفرق بين الحي والميت، وأجمع على القول به فقهاء المدينة والحجاز والبصرة والشام، وإن اختلفوا في بعض فروعه، وهو مذهب مالك وأحمد، وسر الفرق أن دمة المشتري عيّنت بالفلس، فصار البيع بمنزلة من اشترى سلعة فوجد بها عبأً قلّه ردّها واسترجاع شيء، ولا ضرر على بقية الغرماء ببقاء دمة المشتري، وفي الموت وإن عيّنت الذمة أيضاً لكنها ذهبت رأساً، فلو اختص البائع بسلعة عظم الضرر على سائر الغرماء لخرب ذمة الميت، ومذهب الشافعي أن البائع أحق بمتاعه في الموت أيضاً لحديث أبي داود [رقم: ٣٥٢٣]، وابن ماجه [رقم: ٢٣٦٠] =

المشتري فصاحب المتاع فيه أسوة للغرماء.

في نسخة الغرماء

قال محمد: إذا مات وقد قبضه فصاحبه فيه أسوة للغرماء، وإن كان لم يقبض المشتري فهو أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفي حقه، وكذلك إن أفلس المشتري ولم يقبض ما يشتري، فالبايع أحق بما باع حتى يستوفي حقه.

باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه فيعَبْنُ فيه

أو يُسَعِّرُ على المسلمين

٧٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رجلاً...

« وغيرهما عن أبي المعتمر عمرو بن باع عن عمر بن حنظلة الرقفي قال: أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس، فقال: قضى رسول الله أما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بماله إذا وجدته بعينه ورده بأن أبا المعتمر مجهول الحال فيكون حديث التعريق أرجح وبأنه يحتمل أن يكون في الروايع والنقصوب ونحو ذلك، فإنه لم يذكر فيه البيع، ومذهب الحنفية في ذلك أن صاحب المتاع ليس بأحق لا في الموت ولا في الحياة؛ لأن المتاع بعد ما قبضه المشتري صار ملكاً حالصاً له والبايع صار أجنبياً منه كسائر أمواله، فالغرماء شركاء البايع فيه في كلتا صورتين، وإن لم يقبض فالبايع أحق باحتصاصه به، وهذا معنى واضح لولا ورد النص بالرق، وسلفهم في ذلك علي عليه السلام، فإن فتادة روى عن حنظلة بن عمرو عن علي أنه قال: هو أسوة الغرماء إذا وجدته بعينه، وأحاديث حنظلة عن علي ضعيفة، وروى مثله عن إبراهيم النخعي، ومن المعلوم أن كل أحد يوجد من قوله ويرد إلا الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا عزة للرأي بعد ورود نصه، كذا حققه ابن عبد البر والرقفي [٤٠٦/٣].

المشتري: أي الأفلس الذي لم يرد النص أسوة للغرماء: أي هو مساوٍ لهم، وأحد الشركاء معه يأخذ مثل ما يأخذون ويحرم عما يحرمون. إذا مات: أي المشتري وأحال أنه قبض المبيع.

فهو أحق: أي صاحب المتاع وهو البايع. ولم يقبض إلخ: وإن قبض فهو أسوة للغرماء.

فيعَبْنُ: نصبة المجهول، يقال: عبه فهو معبون أي خذعه وحصل له نقصان. أو يسعر: [معروف غالب من السعير، وهو تقدير سعر على التجار] قال الفاري: "أو" لتوزيع الباب فهو عطف على "يشتري".

أن رجلاً: لم يسم الرجل في هذه الرواية، ولأحمد [رقم: ١٣٣٠٠، ٢١٧/٣] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٢٥٠، والسنائي رقم: ٤٤٨٥، وأبو داود رقم: ٣٥٠١، وابن ماجه رقم: ٢٣٥٤] وأخاذه من حديث أس -

ذكر لرسول الله ﷺ أنه يُخَذَّعُ في البيع، فقال له رسول الله ﷺ: من بايعته فقل: لا خلافة. فكان الرجل إذا باع فقال: لا خلافة.

قال محمد: نرى أن هذا كان لذلك الرجل خاصة.

٧٨٨ - أخرنا مالك، أخرنا يونس بن يوسف، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب مرَّ على حاطب بن أبي بلتعة وهو يبيع زبيلاً له بالسوق، فقال له عمر: إِمَّا أن تزيد في السعر، وإما أن ترفع من سوقنا.

- أن رجلاً من الأنصار كان يبيع على عهد رسول الله ﷺ، وكان في عُقْدته - أي رأيه وعقله - ضعف، وكان يتعاضد، فأتوا إلى النبي ﷺ، فسأله عن البيع، فقال: إني لا أصبر عن البيع، فقال: إذا بايعت فقل: لا خلافة. ووقع في رواية الحاكم والطبراني والشافعي والدارقطني أن ذلك الرجل حيّان - بالفتح وتشديد الهاء - ابن منقذ - بدل معجمة بعد قاف مكسورة - ابن عمرو الأنصاري، ووقع عند ابن ماجه والبحاري في "التاريخ" أن القصة لوالده منقذ بن عمرو، وحمله ابن عبد البر لأصح، كذا في "التلخيص".

فقل لا خلافة: بالكسر أي لا نقصان ولا عين أي لا يلزمي حديثك، زاد في رواية البحاري في "التاريخ" والحاكم والخميري وابن ماجه [رقم: ٢٣٥٥]: وأنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاثة ليال. وقال الثوري: لقته هذا القول ليلفظ به عند البيع ليطمع به صاحبه على أنه ليس من ذوي البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة، ليرى له ما يرى لنفسه، وكان الناس في ذلك الزمان إخواناً لا يعيبون أحدهم للمسلم، وينظرون له أكثر ما ينظرون لأنفسهم. **نرى:** أي نظن أن هذا الحكم خاص به، ولثني ﷺ أن يخص من شاء بما شاء. قال البوي: اختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً به، وأنه لا خيار بقين، وهو الصحيح، وعليه الشافعي وأبو حنيفة، وقيل: للمعوي الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة. [شرح مسلم ٧/٢] وقال ابن عبد البر: قال بعضهم: هذا خاص بهذا الرجل وحده، وجعل له الخيار ثلاثة أيام اشترطه أو لم يشترطه لما كان فيه من الخرص على السابعة مع ضعف عقله ونسائه، وقيل: إنما جعل له أن يشترط الخيار لنفسه ثلاثاً مع قوله: لا خلافة.

يونس بن يوسف: ابن حماس - بالكسر - من عباد أهل المدينة، ثقة، قال ابن حبان: هو يوسف بن يونس. ووهب من قلبه، كذا في "التقريب" [رقم: ٧٩٢١، ١٤٢/٤]. **حاطب بن أبي بلتعة:** يفتح الموحدة وسكون اللام وفتح الفوقية والمهملة، عمرو بن عمر اللخمي حليف بين أسد شهد بدرًا، ومات في ٣٠هـ، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني ٣/٣٧٠] **أن تزيد:** أي بأن تبيع بمثل ما يبيع أهل السوق، وقال القاري: إن "لا" ههنا محذوفة أي بأن لا تزيد، ولا حاجة إليه. **أن ترفع:** أي متاعه لئلا يضطر بأهل السوق ويغيرهم.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يسعر على المسلمين، فيقال لهم: يبيعوا كذا وكذا بكذا وكذا، ويجبروا على ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الاشتراط في البيع وما يُفسده

٧٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله ابن مسعود اشترى من امرأته النّفَقِيّة جارية واشترطت عليه أنك إن بعته ففيها لي بالثمن الذي تبعها به، فاستفتي في ذلك عمر بن الخطاب، فقال: لا تُقرّبها وفيها شرط لأحد.

قال محمد: وبهذا نأخذ كل شرط اشترط البائع على المشتري، أو المشتري على البائع ليس من شروط البيع، وفيه منفعة للبائع أو المشتري، فالبيع فاسد.

فيقال لهم: أي لا يجوز له التسعر بسعر معين عليهم. **ويجبروا:** فإن قال ذلك على سبيل المشورة لا بأس به.

أمراته النّفَقِيّة: بمحتجين، نسبة إلى ثقب قبيلة، وهي زينب بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب بن الأسعد بن غاضرة، صحابة، لها رواية عن النبي ﷺ وعن زوجها، وروى عنها ابن أخيها وسر بن سعيد، كذا في "استيعاب ابن عبد البر". **تبعها به:** أي في ذلك الوقت، وإن كان راداً على نفسها في الحال.

فاستفتي: أي سأل ابن مسعود عن حكم هذا العقد. **كل شرط إلخ:** الضابط فيه على ما في "الهداية" [١١٦/٥] وشروحا: أن كل شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق يفسد البيع إذا لم يكن متعارفاً، ولم يرد به الشرع كشرط الأهل في الثمن والثمن وشرط الخيار، ولم يكن متضمناً للتوثق كالشرط بشرط الكفيل بالثمن فإنه جائز. وذلك كمن اشترى حصة على أن يطبخها البائع أو ثوباً على أن يخلطه أو عبداً على أن لا يبيعه المشتري بعد ذلك، أو لا يبيعه إلا منه ونحو ذلك. فإن كان مقتضى العقد لا يفسد كشرط لذلك للمشتري وتسليم الثمن ونحو ذلك، وكذا إذا لم يكن فيه نفع لأحد المتبايعين، أو فيه نفع للمعقود عليه وليس من أهل الاستحقاق، كمن باع ثوباً أو حيواناً سوى الرقيق على أن لا يبيعه ولا يهبه، وكذا إذا كان متعارفاً كما إذا اشترى بعين بشرط أن يخلطه البائع، والفروع مبسطة في كتب الفروع.

وفي منفعة: أي وإلّا كان في ذلك الشرط.

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

٧٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لا يظن الرجل وليدةً إلا وليدته، إن شاء باعها، وإن شاء وهبها، وإن شاء صنع بها ما شاء.

قول أبي حنيفة: لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: لا يخل بيع ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك، أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٠٤] والترمذي [رقم: ١٢٣٤] والنسائي [رقم: ٤٦٣١]، وبه قال الشافعي إلا أنه حصه عما سوى شرط العتق، واستثنى البيع مع شرط العتق منه وهو رواية عن أبي حنيفة بدليل حديث بريرة في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٤٥٦، ومسلم رقم: ٣٧٨٣]: أن النبي ﷺ أمر أن تشتريها عائشة، وتشترط الولاء لمواليها، فإنما الولاء لمن أعتق. وسيجيء هذا الحديث مع ما له وما عليه، وبه تعلق ابن أبي ليلى فقال: البيع جائز والشرط باطل مطلقاً، وقال ابن شبرمة: البيع والشرط جائزان، مستنداً بما روي عن جابر: بعثت من النبي ﷺ ناقة وشرط لي حملها إلى المدينة، أخرجه الحاكم وغيره. ونحن نقول: شرط جابر لم يكن في صلب العقد، وحديث النهي العام يقدم على حديث بريرة الخاص، لتقدم الثاني على المبيح. وزيادة تفصيل هذه المسألة في "فتح القدير".

إلا وليدته: كأنه أراد أنه لا يظن الرجل حارية إلا حارية له مملوكة ملكاً صحيحاً إن شاء باعها أو وهبها، وإن لم يشأ لم يفعل، وصنعها ما شاء من العتق والتدبير وغير ذلك، والحارية التي ليست كذلك لا يخل وطلوها، فإنما إما مملوكة للغير كحارية الزوجة والوالدين، أو مملوكة له ملكاً فاسداً كما إذا اشتراها بالبيع بشرط أن لا يبيعها ولا يهبها ونحو ذلك، فلا يخل وطئها لأنها مملوكة ملكاً صحيحاً، ولا يجوز له بيعها وشرائها والتصرف فيها بل يجب الإقالة من العقد السابق. وعلى هذا يوافق هذا الأثر ترجمة الباب مطابقة ظاهره، وجعل صاحب الكتاب هذا الأثر تفسيراً لقولهم: إن العبد لا يخل له أن يتسرى أي يأخذ حارية وبطأها، وحمله على معنى أن لا يظن الرجل إلا وليدته التي يملك فيها التصرفات ما شاء، وهذا مختص بالحر، فإن العبد المملوك للغير إن ملك حارية كما إذا كان مأموراً لا يجوز له هبتها، فلا يخل له وطلوها وإن أدن لها المولى. وهذا المعنى وإن كان يمكن استنباطه لكنه أحسن عما ترحم به الباب إلا أن يكون غرضه منه مجرد ذكر الإشارة إليه.

ثم وجدت في "شرح معاني الآثار" ما يوافق ما فهمته، ففيه: حدثنا همد حدثنا أبو عسان حدثنا زهير عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لا يخل فرج إلا فرج إن شاء صاحبه باعه وإن شاء وهبه وإن شاء أمسكه لا شرط فيه، حدثنا محمد بن النعمان حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يشتري الرجل الأمة على أن لا يبيع ولا يهب، فقد أبطل عمر بيع عبد الله، وتابعه -

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهذا تفسير: أن العبد لا ينبغي أن يتسرى؛ لأنه إن وهب لم يجوز هبته، كما يجوز هبة الحر، فهذا معنى قول عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب من باع نخلاً مؤبّراً أو عبداً وله مال

٧٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: من باع نخلاً قد أبرت، فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع.

- عبد الله على ذلك. ثم وجدت في "الدر المنثور" للسيوطي في تفسير سورة المؤمنون عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (المؤمن: ٥)، أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر: أنه سئل عن امرأة أحلت حاربتها لزوجها، فقال: لا يحل لك أن تطأ رجلاً إلا إن شئت بعته، وإن شئت وهبت، وإن شئت أعتقت. وأخرج عبد الرزاق عن سعيد بن وهب قال: قال رجل لابن عمر: إن أمي كان لها جارية فإما أحلتها لي أطوف عليها، فقال: لا يحل لك إلا أن تشتريها أو تقبها لك. وعلى هذا يفيد الأثر أمراً آخر، وهو إبطال تحليل الفروج وعارياتها، وهبتها، وعدم جواز الوطء بنحو ذلك.

أن يتسرى: من التسري وهو أخذ الحارية للوطء.

مؤبّر: من التأبير، وهو التشقيق والتلقيح، يعني شق طلع النخلة بشيء لبذر فيه شيئاً من طلع النخل الذكر، ليكون ذلك أجود، وهو خاص بالنخل، وكان أهل المدينة يفعلونه فبهامهم رسول الله ﷺ ثم أحاره، قاله البوي [شرح مسلم: ١٠/٢] وغيره. **من باع نخلاً:** مؤبّراً حصص النخل مع أن غيره في حكمه؛ لكثرته في المدينة، وظاهر القيد بالتأبير يقتضي أنه لو لم يكن مؤبّراً فليس كذلك على طريق مفهوم المحالفة، وبه قال مالك والشافعي: إن الثمرة للمشتري مطلقاً إذا لم تؤبر، وعندنا القيد اتفاقي، والحكم غير مختلف، واستدل الطحاوي به في "شرح معاني الآثار" [١٩٥/٢] على جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وقد مر تفصيله.

فتمرها إيج: لأن العقد إنما وقع على ربة النخل، والاتصال وإن كان حلقة لكنه ليس للقرار بل للقطع، بخلاف بيع العرصة يدخل فيه البناء. **إلا أن يشترطها المبتاع:** أي المشتري بأن يقول: اشتريت النخلة بشعرها، وكلما إذا قال: اشتريت العبد بماله، فإنه يدخل فيه المال لكن لا بد أن يكون المال معلوماً عند الشافعي وأبي حنيفة للاحتراز عن الغرر، وظاهر مذهب المالكية والحنابلة والظاهرية الإطلاقي، ويستفاد من أمثال هذه الأحاديث أن الشرط الذي لا ينافي العقد لا يفسد، كما في "شرح المسند".

٧٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب قال: من باع عبداً وله مال، فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة أي ما أقاده الحديثان.

باب الرجل يشتري الجارية ولها زوج أو تُهدى إليه

٧٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية، فوجدها ذات زوج فردّها.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا يكون بيعها طلاقاً فإذا كانت ذات زوج فهذا عيب أي عيب العيب في نسخة: طلاقاً تردّ به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٧٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن عبد الله بن عامر أهدي لعثمان بن عفان جارية من البصرة ولها زوج، فقال عثمان:

قال من باع إخ: هذا موقوف في رواية نافع، ورفع سالم عن أبيه، أخرجه البخاري ومسلم، ورواه النسائي من طريق سالم عن أبيه عن عمر مرفوعاً وفيه ضعف. وله مال إخ: استدل به المالكية على أن العبد يملك، وقال أحمد والشافعي في القديم: يملك إذا ملكه سيده مالاً، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلاً، واللام للاختصاص والارتفاع، كذا في "شرح المسند".

اشترى إخ: في بعض النسخ: أن عبد الرحمن بن عوف قال: إنه اشترى. فوجدها إخ: أي ظهر له بعد الشراء أنها ذات زوج. بيعها طلاقاً: أي لا يكون بيع الجارية المتزوجة طلاقاً وفرقة من زوجها، كما قاله بعض العلماء.

فهذا عيب: قال في "المعيط" وغيره: النكاح والذين عيب في العبد والجارية، وعند الشافعي إن كان الدين عن شراء أو استقراض بعير إذا المولى فليس بعيب؛ لأن يتأخر إلى ما بعد العتق. عيب الله: قال الزرقاني: هو ابن عامر بن كريب بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، ولد في العهد النبوي، وأتي به إليه ففضل عليه، قال ابن حبان: له صحة، وآله ابن حنبل عثمان بن عفان البصرة ٢٩هـ، وافتتح حراسان وكerman، مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وخمسين، وأبوه صحابي من مُسلمة الفتح. [شرح الزرقاني: ٣/٢٢٣]

لن أَقْرَبَهَا حَتَّى يَفَارِقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرْضَى ابْنُ عَامِرٍ زَوْجَهَا ففَارَقَهَا.

باب عَهْدَةُ الثَّلَاثِ وَالسَّنَةِ

٧٩٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَانَ بْنَ عَشْمَانَ

وَهْشَامَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُعَلِّمَانِ النَّاسَ عَهْدَةَ الثَّلَاثِ وَالسَّنَةِ، يُخْطَبَانِ بِهِ عَلَى الْمَنْرِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: لَسْنَا نَعْرِفُ عَهْدَةَ الثَّلَاثِ وَلَا عَهْدَةَ السَّنَةِ

لن أَقْرَبَهَا: أَي لَمْ أَطَاهَا لِحُرْمَتِهَا عَلَيَّ **فَفَارَقَهَا**: أَي طَلَقَهَا فَحَلَّتْ لِعَشْمَانَ بَعْدَ الْعَهْدَةِ.

باب عهدة الثلاث والسنة: قَالَ مَالِكٌ: مَا أَصَابَ الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ مِنْ حِينَ يُشْتَرَى مِنْ تَقْضِي الثَّلَاثَةِ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ، وَإِنْ عَهْدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْخُنُونِ وَالْجَدَامِ وَالرَّصِ، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَقَدْ بَرِيَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ كُلِّهَا. قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: إِنَّمَا يَقْضَى هُمَا إِنْ شَرَطَا أَوْ اعْتِدَا فِي رِوَايَةِ أَهْلِ مِصْرَ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَى الْمَدَنِيُّونَ عَنْهُ يَقْضَى هُمَا مَطْلَقًا. [شرح الزُّرْقَانِيُّ: ٣/٣١٨] وَفِي "كِتَابِ الْحَجَّجِ" وَهُوَ مِنْ تَصَانِيفِ عِيْسَى بْنِ أَبَانَ الْقَاصِي، مِنْ تِلَاْمِزَةِ الْمُؤَلِّفِ وَصَاحِبِهِ عَلَيَّ مَا ذَكَرَهُ الْكُفَوِيُّ فِي "طَبَقَاتِ الْحَنَفِيَّةِ" - وَقِيلَ: مِنْ تَأْلِيفَاتِ الْمُؤَلِّفِ مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ - إِذَا اشْتَرَى الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ بِغَيْرِ الرِّبَاةِ فَقَضَى مَا اشْتَرَى فَأَصَابَ الْعَبْدَ شَيْءٌ، أَوْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ خُنُونٍ أَوْ جَدَامٍ أَوْ بَرَصٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، لَمْ يَقْدِرِ الْمُشْتَرِي عَلَى أَنْ يَرُدَّ الْعَبْدَ مَا حَدَثَ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ حَدَثَ عِنْدَهُ فَكَيْفَ يَرُدُّهُ بِأَمْرِ حَدَثَ عِنْدَهُ. وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ: مَا أَصَابَ الْعَبْدَ أَوْ الْخَلَارِجَةَ بَعْدَ الْمُشْتَرَى فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَرُدُّهُ، فَإِذَا مَضَتْ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ خُصَالٍ: الْجُبُونِ وَالْجَدَامِ وَالرَّصِ، فَإِذَا أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي السَّنَةِ مِنْ حِينَ يَشْتَرِيهِ رَدَّهُ بِذَلِكَ، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ، فَقَدْ بَرِيَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ كُلِّهَا. **وهشام**: هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هِشَامَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمَغُورَةِ الْمَخْزُومِي، وَآلِي الْمَدِينَةِ لِعَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي "كِتَابِ الثَّقَاتِ".

يُخْطَبَانِ بِهِ عَلَى الْمَنْرِ: قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: فَالْعَمَلُ بِهِ أَمْرٌ قَائِمٌ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَالْقَضَاءُ مِنْذُ أَدْرَكْنَا يَقْضُونَ بِهِمَا. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَقَّةٍ مَرْفُوعًا: "عَهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثٌ". وَلَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ عَقْبَةٍ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ مَرْفُوعًا: عَهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. وَفِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ خِلَافًا. [شرح الزُّرْقَانِيُّ: ٣/٣١٨] **لَسْنَا نَعْرِفُ**: يَعْنِي فِي الشَّرْعِ بِالطَّرِيقِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْعَمَلُ، فَإِنَّ عَهْدَةَ الثَّلَاثِ وَالسَّنَةِ إِنْ كَانَ مِنْ فُرُوعِ حِبَارِ الْعَيْبِ، فَلَيْسَ بِمُتَكَرِّرٍ، وَإِلَّا فَلَمْ يَشْتَ إِلَّا حِبَارَ الشَّرْطِ، أَوْ حِبَارَ الْعَيْبِ، أَوْ حِبَارَ الرُّوِيَةِ، أَوْ حِبَارَ التَّعْيِينِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، قَالَ فِي "كِتَابِ الْحَجَّجِ": لَوْ كَانَ عِنْدَكُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَفْسُورٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ =

إلا أن يشترط الرجل خيار ثلاثة أيام، أو خيار سنة فيكون ذلك على ما اشترط، وأما في قول أبي حنيفة فلا يجوز الخيار إلا ثلاثة أيام.

باب بيع الولاء

٧٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الولاء وهيبته.

لكونه ليس مال

= لو عن أحد من أصحابه لاحتجتم به، وإنما هذا رأي منكم اصطلحتم عليه، وليس يقبل هذا منكم إلا بالحجة والبرهان، وكيف مرقم بين الرقيق في هذا وبين الدواب، وهو حيوان يحدث فيهما شيء كما يحدث في الحيوان. **إلا أن يشترط:** يشير إلى أن العهدة المنقولة إن كانت بالشروط يدخل في خيار الشرط، فيعتبر ما شرطاً، لكن لا تفصيل له بالثلاث والسنة، وإلا فلا. **على ما اشترط:** سواء كان خيار شهر أو سنة أو أكثر، وبه قال أبو يوسف ومحمد، واستدل لما يحدث: **السلعون على شروطهم**، وذكر صاحب "الهداية" [٣٢/٥] في دليلهما: أن ابن عمر أجاز الخيار إلى شهرين، وقال في "العبادة" [٥٠١/٥]: فما حديث ابن عمر أن النبي ﷺ أجاز الخيار إلى شهرين، وقال الأثراري: روى أصحابنا في شروح "الجامع الصغير": أن ابن عمر أجاز الخيار إلى شهرين، كذا ذكره محر الإسلام، وقال العتاي: إن ابن عمر باع بشرط الخيار شهراً، وقال في "المختلغ": روي أنه باع حارية وجعل للمشتري الخيار إلى شهرين، وهذا كله لم يثبت بإسناد صحيح، كذا في "النبأ" [٨٠/١٠]، وقد يستدل بما بأن الخيار إنما شرع للحاجة إلى الفكر والتأمل وقد غس الحاجة إلى الأكثر قصار كالتأجيل في الثمن.

فلا يجوز الخيار إلخ: وبه قال زفر والشافعي وأحمد، وحجتهم حديث حبان بن منقذ، وقد مر ذكره من قبل. **بيع الولاء:** قال القاري: يفتح الواو والمد لغة، بمعنى المقاربة والمناصرة. وشرعاً: عبارة عن عصوبة متواخية عن عصوبة النسب يرث منها المعتق، وقد ورد: الولاء لمن أعنت، رواه أحمد والطبراني عن ابن عباس، وفي رواية: الولاء لحمه كالحمة النسب، لا يباع ولا يوهب، رواه الطبراني عن عبد الله بن أبي أوفى والحاكم والبيهقي عن ابن عمر.

أن رسول الله ﷺ إلخ: هكذا أخرجه أبو حنيفة عن عطاء بن يسار عن ابن عمر، وعند الشيعين وغيره من طريق ابن دينار، عن ابن عمر، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، واعتنى أبو نعيم بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار، فأورد عن خمسة وثلاثين نقلاً عنه، وأخرجه أبو عوانة في "صحيحه" من طريق عبيد الله بن عمرو بن دينار وعمرو بن دينار كلهم عن ابن عمر، وعند الدارقطني في "عرائب مالك": عن عبد الله بن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه، وظاهره أن ابن دينار لم يسمع هذا الحديث من ابن عمر وليس كذلك، ففي "مسند الطيالسي": أن شعبة قال له: سمعت ابن عمر يقول هذا؟ فحلل بسماعه، وفي الباب أخبار كثيرة، والتفصيل في "شروح المسند".

قال محمد: وهذا نأخذ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٧٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، عن عائشة زوج النبي ﷺ

أرادت أن تشتري وليدة فتعتقها، فقال أهلها: نبيعتك على أن ولأها لنا، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: لا يمتنع ذلك، أي مالكوها المكاتبون

.....
أي شرطهم

وهذا نأخذ: وبه قال الجمهور سلفاً وحلقاً إلا ما روي عن ميمونة أنها وهبت سليمان بن يسار لابن عباس، وروى عبد الرزاق عن عطاء حواز أن يأذن السيد لعهده أن يوالي من شاء، وجاء عن عثمان حواز بيع الولاء، وكذا عن عروة وابن عباس. ولعلمهم لم يبلغهم الحديث وقد أنكر ذلك ابن مسعود في زمان عثمان، وقال: أبيع أحدكم نسبه؟ أخرجه عبد الرزاق، كذا في "فتح الباري" [٤٩/١٢]. **وليدة:** أي حارية، هي بريرة، ففتح الباء وكسر الراء الأولى كما صرح به أبو حنيفة في روايته عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وكانت مكانية لقوم من الأنصار، وقيل: لبي هلال، والحديث مروي في "الصحاحين" والسنن وغيرها، وفي بعض الروايات: أنها جاءت إلى عائشة تستعين بها في كتابتها، وفي بعضها عن عائشة: جاءت بريرة فقالت: كانت أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعني، فقالت: إن أجروا أن أعدها لهم ويكون ولأك لي فعلت، فأبوا ذلك إلا أن يكون الولاء لهم. وظاهره يدل على حواز بيع المكاتب إذا رضي بذلك، ولو لم يحضر نفسه، وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وابن جرير وابن المنذر، ومعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عحرت نفسها، واستأنتها بعائشة يدل على ذلك، وهو يحتاج إلى دليل، وذهب جمع من العلماء إلى حواز بيع المكاتب إذا وقع الفراضي بذلك، كذا في "شرح المسند".

أن ولأها لنا: أي بشرط أن يكون ولأوك لنا لا لها.

لا يمتنع ذلك: أي لا يمتنع من الشراء شرطهم، فإن الشرط باطل شرعاً، وظاهره أن البيع بالشرط الفاسد جائز، والشرط باطل، وبه قال قوم، وحصة قوم بشرط العتق، وقد مر البحث فيه، ولطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٠٤/٢] كلام طويل محصله ما بعد روايات هذه القصة: أن الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع، بل في أداء عائشة الكتابة إليهم بدليل رواية عروة عن عائشة جاءت بريرة فقالت: إني كاتبته أهلي على تسع أواق فأعني، ولم يكن قصت من كتابتها شيئاً، فقالت لها عائشة: أرحمني إلى أهلك، فإن أجروا أن أعطيهم ذلك جميعاً، ويكون ولأوك لي فعلت، فذهب فأبوا، وقالوا: إن شأيت أن تخصب عليك فلنفع، ويكون ولأوك لنا، فذكرت عائشة لرسول الله ﷺ فقال: لا يمتنع ذلك - أي لا ترجعين هذا المعنى عما كنت نويت في عتاقها من الثواب - اشترىها فأعتقها، فكان ذكر الشراء هنا ابتداء من رسول الله ﷺ ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة. =

فإنما الولاء لمن أعتق.

قال محمد: وبهذا نأخذ الولاء لمن أعتق، لا يتحول عنه، وهو كالنسب، وهو قول أي في اللزوم
أي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب بيع أمهات الأولاد

٧٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر بن الخطاب:
إنما وليدٌ وُلدت من سيِّدها فإنَّه لا يبيعها ولا يهبها
أي حاضرة

- وغير حفي على الماهر العارف بطرق القصة أن ما أُولِّها به ليس بصحيح، وأن كثيراً من الطرق دالة على أن ذكر
البيع كان جرى قبل ذلك وأن الشرط كان في البيع، ورواية عروة مختصرة، والحديث يفسر بعض طرقه بعضاً.
لمن أعتق: أي وشرط غير الملتحق يكون الولاء له باطل شرعاً. **لا يتحول عنه:** أي لا ينتقل منه، لا بالشرط
ولا بسبب من أسباب الانتقال.

أمهات الأولاد: هي الإماء اللاتي يطأها مولاهما وتلد منه ويدعي نسبه. **قال:** قال عمر: هذا موقوف على
عمر، وعند الدار قطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً: إذا ولد الرجل أمه ومات عنها فهي حرة، وقال
الدار قطني: الصحيح وقفه على ابن عمر عن عمر، وكذا قال البيهقي وعبد الحق، وقال ابن دقيق العيد: المعروف
فيه الوقف، والذي رفعه ثقة، وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً: **لما أمة وُلدت من سيِّدها فهي حرة عن دبر مه،**
أخرجه أحمد [رقم: ٢٩١٢، ٣١٧/١] وابن ماجه [رقم: ٢٥١٥] والدار قطني [رقم: ٢٤، ١٣٢/٤] والبيهقي،
وله طرق، وفي إسناده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جداً وعنه أنه قال رسول الله ﷺ في مارية التي استولدها
النبي ﷺ: **أعتقها ولدها،** أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٥١٦] والبيهقي، وفي سننه ضعيف.

وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال: سمعت عبيدة السلماني قال: سمعت علياً يقول: اجتمع
رأبي ورأبي ابن عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن، ثم رأيت بعد ذلك أن يبعن، فقلت له: رأيتك ورأيت عمر في
الجماعة أحب إلينا من رأيتك وحدك. وأخرج نحوه البيهقي، وأخرج عبد الرزاق بسند حسن رجوع علي عن
البزاز، وقال الخطابي: يحتمل أن يكون بيع أمهات الأولاد مباحاً في زمن الرسول ﷺ ولحقه في آخر حياته،
فلم يشتهر ذلك النبي، فلما بلغ عمر أجمعوا على النهي، وبما يدل على الإباحة في العهد السوي حديث جابر: كنا
نبيع أمهات الأولاد والنبي ﷺ حي لا نرى بذلك بأساً، أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه والبيهقي وابن حبان
وأبو داود وابن أبي شيبة، كلها في "التلخيص الحبير" للمحافظ ابن حجر.

ولا يُورَثُها، وهو يستمتع منها فإذا مات فهي حُرَّة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ونقدا

٧٩٩ - أخبرنا مالك، ^{لما كان أبو عمر نسا} أخبرنا صالح بن كيسان أن الحسن بن محمد بن علي، أخيره

أن علي بن أبي طالب باع جَمَلًا له يُدعى عُصْبَقِيرًا بعشرين بَعِيرًا إلى أجل.

٨٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر اشترى راحلة بأربعة

أَبْعَرَةٍ مضمونة عليه، يُوقِيها إياه بالرَبْذَةِ.

^{يورد أفعلة مع بعير}

قال محمد: بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف هذا.

ولا يورثها: قال القاري: بالتشديد والتخفيف أي لا يعطيها الإرث من ماله. وهو يستمتع منها أي ينتفع بها في حياته بالخدمة والوطء. وبهذا نأخذ: وبه قال الأئمة الثلاثة، خلافاً لبشر بن غياث وداود الظاهري ومن تبعه، وذكر ابن حزم أن جواز البيع مروى عن أبي بكر وعلي وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير وزيد بن ثابت وغيرهم، كذا في "البيان" [١٤٣/٨، ١٤٤].

نسيئة ونقداً: قال شارح "المسند": لم يختلف العلماء في حوار بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان يداً بيد، وإذا كان نسيئةً فمن أحمد ثلاث روايات: إحداهما: الجواز مطلقاً، وثانيها: المنع مطلقاً، وثالثها: إن كانت من حس واحد لم يجر بيع بعضها ببعض، وإن كان من حسين حازت النسيئة، وهو قول مالك والشافعي، ومنع أبو حنيفة وأصحابه وأحمد في رواية النسيئة مطلقاً. الحسن: هو الحسن بن محمد المعروف بابن الخمية بن علي بن أبي طالب كما ذكره الزرقاني [٣٧١/٣]، لا الحسن بن محمد الباقري بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب كما ظنه القاري، وقد اشتبه أحمد الحمدي، وأحمد العليين بالآخر.

أخبره أن علي: فيه انقطاع، فإن الحسن لم يدرك علياً. راحلة: أي ناقه قوية ترحل عليها. مضمونة: أي ثابتة في دمه ابن عمر إلى أجل. يوقِيها. من التوقية أو الإيماء أي يعطي ابن عمر تلك الأبيرة. "إياه" أي الثالع. بالرَبْذَةِ: بفتح الراء المهملة والياء الموحدة فذال معجمة: قرية قريب المدينة.

خلاف هذا: أي خلاف ما دل عليه الأثران المذكوران.

٨٠١ - أخبرنا ابن أبي ذؤيب، عن يزيد بن عبد الله بن فسيط، عن أبي حسن البزار، عن رجلٍ من أصحاب رسول الله ﷺ عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه غي عن بيع البعير بالبعيرين إلى أجل، والشاة بالشاتين إلى أجل. وبلغنا عن النبي ﷺ: غي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

في نسخة: أنه غي.

ابن أبي ذؤيب: بصيغة التصغير ذكره ابن حبان في "ثقات التابعين" حيث قال: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب الأسدي المحازي، يروي عن ابن عمر، روى عنه ابن أبي نجيح، ومن قال: إنه ابن أبي ذؤيب فقد وهم، وذكر في "تهذيب التهذيب" أنه إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب، وقيل: أبي ذؤيب، روى عن ابن عمر وعطاء ابن يسار، وعنه ابن أبي نجيح، وثقه الدارقطني، وأبو زرعة، وابن سعد. وأما ابن أبي ذؤيب فهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذؤيب المدني، روى عن عكرمة ونافع وحلق، وعنه معمر وابن المبارك ويحيى القطان، ذكره الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٥٠٥٦، ٥٢/٣].

يزيد بن عبد الله: قال ابن حجر في "التقريب" [رقم: ٧٧٤١، ١١٤/٤]: يزيد بن عبد الله بن فسيط مصرى، ابن أسامة التليي أبو عبد الله المدني الأعرج ثقة، مات سنة ١٢٢ هـ. البزار: بتشديد الزاء المعجمة آخره راء مهملة نسبة إلى بيع البزور، كما أن البزار بالمعجمتين نسبة إلى بيع البز أي الثياب، ذكره السمعاني. قال ابن حبان في "ثقات التابعين": أبو الحسن البزار يروي عن علي: لا يصلح الحيوان بالحيوان نسيئة، روى عنه أبو العيس. أنه غي: وعند عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عن علي: أنه كره بيعاً ببعيرين نسيئة، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عنه فهذا يخالف ما أخرجه مالك عن علي. وجاء عن ابن عمر أيضاً ما يخالف ما رواه عنه، فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه أنه سأل ابن عمر عن بيع ببعيرين إلى أجل فكرهه، قال الحافظ في "التلخيص": يمكن الجمع بأنه كان يرى فيه الجواز وإن كان مكروهاً على التنزيه.

وبلغنا إلخ: هذا البلاغ قد أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢/٢١١، ٢١٢] نظرقه من حديث سمرة وابن عمر وابن عباس وجابر، وجعله ناسخاً لما جاء في الجوار، وأخرج عن ابن مسعود: السلف في كل شيء إلى أجل مسمى ما خلا الحيوان، وكذا أخرجه عن حذيفة، وفي "شرح المسند": استدلوا في ذلك بما أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١٢٣٧، والنسائي رقم: ٤٦٢٠، وأبو داود رقم: ٣٣٥٦، وابن ماجه رقم: ٢٢٧٠] من حديث الحسن، عن سمرة: "أن النبي ﷺ غي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة"، وصححه الترمذي، وقال غيره: رجاله ثقات، ورواه ابن حبان [رقم: ٥٠٢٨، ٤٠١/١١] والدارقطني [رقم: ٢٦٧، ٧١/٣]، ورجاله ثقات أيضاً، وأخرجه الترمذي أيضاً من حديث جابر بإسناد لئ. واحتج من أجازة بحديث ابن عمر: =

باب الشركة في البيع

بكسر الشين أي الاشتراك

٨٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب أن أباه أخبره قال: أخبرني أبي قال: كنت أبيع البز في زمان عمر بن الخطاب، وإن عمر قال: لا يبيعه في سوقنا أعجمي، فإنهم لم يفقهوا في الدين، ولم يقيموا في الميزان والمكيال. قال يعقوب: فذهبت إلى عثمان بن عفان، فقلت له: هل لك في غنيمة باردة؟ قال: ما هي؟ قلت: بز، قد علمت مكانه، يبيعه صاحبه برخص لا يستطيع يبيعه، أشتريه لك ثم أبيعك لك، قال: نعم، فذهبت فصفقت بالبز، ثم جئت به، فطرحته في دار عثمان، فلما رجع عثمان فرأى العكوك في داره، قال: ما هذا؟ قالوا: بز جاء به يعقوب،

أي أهل بيت عثمان

بالميم على العدل

- "أن النبي ﷺ أمر أن يجهز جيشاً، فقصدت الإبل فأمره أن يأخذ في قلائص الصدقة، فكان يأخذ البعير بالعيرين إلى إبل الصدقة، أخرجه أبو داود [رقم: ٣٣٥٧] والدارقطني [رقم: ٢٦٣، ٧٠/٣]، قال الحافظ: إسناده قوي، "و جاء أنه ﷺ استسلف نعراً نكراً" - المكر: الصعير من الإبل، والرباعي بالفتح: ما له ست سنين، قاله ابن حجر - أو قضى رباعياً، أخرجه البخاري. وأخرجه عبد الرزاق: أن رافع بن خديج اشترى نعراً سعيراً فأعطى أحدهما، وقال: آتيتك بالأخر غداً، وهو قول ابن المسيب وابن سيرين، وحيث تعارضت الأدلة في بيع الحيوان بالحیوان نسبية يقدم الحظر فرجح الأدلة السابقة.

أخبرني أبي: هو يعقوب المدني مولى الخرفة، مقبول، وابنه عبد الرحمن الحرفي، سببه إلى حرقة - بضم الحاء المهملة وفتح الراء المهملة بعدها قاف - بطن من همدان، وقيل: من جهة، وهو الصحيح، وابنه أبو شبل العلاء مولى الخرفة، مات ١٣٢ هـ، ذكرهما ابن حبان في "الثقات"، كذا في "التقريب" [رقم: ٤٠٤٦، ٣٥٧/٢]، ورقم: ٥٢٤٧، ١٢٩/٣] و"الأنساب" [٢٠٥/٢]. البز: بفتح الواو معجمة: أي الثياب.

لا يبيعه: بصيغة الخبر مراداً بما الهي، وفي نسخة: لا يبيعه بالنهي. **لم يفقهوا:** أي لم يعرفوا مسائل الشرع في المعاملات كالعرب. **هل لك:** أي هل لك ميل إلى منفعة زائدة؟ **علمت مكانه:** أي عرفت موضعاً يباع فيه. **برخص:** أي بسعر أرخص من سعر السوق. **لا يستطيع يبيعه:** أي لأنه عجمي لا يقدر على بيعه بالسوق أو لعير ذلك. **فصفقت:** أي اشترته من الصفقة وهو العقد.

قال: ادعوه لي، فحئت، فقال: ما هذا؟ قلت: هذا الذي قلت لك، قال: **أَنْظَرْتَهُ؟** قلت: **كَفَيْتُكَ** ولكن رآه **حَرَسُ** عمر، قال: نعم، فذهب عثمان إلى حرس عمر، فقال: إن يعقوب يبيع بزّي **فلا تمنعوه**، قالوا: نعم، حئت بالبزّ السوق، فلم ألبث حتى جعلتُ منه في **مِزْوَدٍ** وذهبت به إلى عثمان وبالذي اشتريتُ البزّ منه **فقلت**: **عُدّ** الذي لك **وعاء المراد** أي بذلك الثمن أي بالغ البر من ذلك الرجل أي لم أمكث فاعتدّه وبقي مال كثير، قال: **فقلت** لعثمان: هذا لك، أما إني لم أظلم به أحداً، قال: جزاك الله خيراً، وفرح بذلك، قال: **فقلت**: أما إني قد علمتُ مكان يبيعها مثلها أو أفضل، قال: وعائد أنت؟ قال: قلت: نعم، إن شئت، قال: قد شئت، قال: **فقلت**: فإني باعُ خيراً فأشركني، قال: نعم بيني وبينك.

قال محمد: وهذا نأخذ لا بأس بأن يشترك الرجلان في الشراء بالنسيئة، وإن لم يكن لواحد منهما رأس مال على أن الربح بينهما، والوضيعة على ذلك،

أنظرته: أي أبصرته وتأمّله ما فيه نقص. **كفيتك**: أي صرت لك كافياً عن هذه اللوثة. **ولكن رآه**: أي ألقاه في الربح والشك عاقبة أن يمنعوه. **حرس**: بفتحين جمع الحارس، أي حفاظ عمر في السوق للماتعين عن بيع العجمي. **فلا تمنعوه**: أي من البيع في السوق. **فقلت**: قال القاري: قلت أي لباتعه: **عُدّ** الذي لك أي من ثمنه فاعتدّه بتشديد الدال أي فعده وأخذّه، وبقي مال كثير أي زائد على قدر ثمنه.

قال: أي يعقوب، **فقلت** لعثمان. "أما" حرف تنبيه، "قد علمت مكان بيعها" أي مكاناً تباع فيه الثياب مثلها أي بمثلها في الفائدة أو أفضل أي أنفع مما بعته. "قال عثمان: وعائد أنت" أي أراجع أنت إلى مثل هذه الصفقة الثانية؟ وهل تريد أن تشتري البزّ بالسعر الرخص، وتبيعه بالنفع؟ "قال" يعقوب: "قلت: نعم إن شئت أنت يا عثمان، "قال" عثمان: "قد شئت" أنا مثل هذه المراجعة، "قال" يعقوب: "قلت" لعثمان: "إني باعُ" - طالب خير - لعمري وفائدة. "فأشركني" مفتاح المعزة أي اجعلني لك شريكاً فيما يحصل من الربح، "قال" عثمان: "نعم" أنت شريكي في الربح "بين وبينك" أي الربح بيني وبينك على التناصف.

في الشراء بالنسيئة: أي شراء مال من غير نقد ثمنه بل موعلاً. **والوضيعة**: وزن فعيلة بمعنى الخسران والنقصان، يقال: وضع في تجارتها إذا خسروا ولم يربحوا، وبيع الوضيعة بخلاف بيع المراجعة، كذا في "المعرب" وغيره، يعني لا بد أن يشترط الاشتراك في النقصان كما اشترط الاشتراك في الربح، فإن شرط الربح دون الوضيعة فالشركة قاسدة.

قال: وإن ولي الشراء والبيع أحدهما دون صاحبه، ولا يفضل واحد منهما صاحبه في الربح، فإن ذلك لا يجوز أن يأكل أحدهما ربح ما ضمن صاحبه، وهو قول أبي حنيفة ^{أي ذلك العقد} والعامة من فقهاءنا.

باب القضاء

٨٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يمنع أحدكم جاره أن يعرّز خشبة في جداره، قال: ثم قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين؟ والله لأرْمينَّ بها بين أكتافكم.

ولي الشراء: من الولاية أي باشر وعمل. ولا يفضل: أي لا يزيد واحد في الربح الآخر بل يستويان. أن يأكل إيج: بيان لسبب عدم الخواز، أي سبه أن لا يأكل أحدهما ربح ما ضمنه الآخر، أو يدل من ذلك أي لا يجوز ذلك وهو أن يأكل.

باب القضاء: أي بعض ما يتعلق بقضاء القاصي. لا يمنع: بصيغة النهي مراداً به النهي، وفي رواية: بالنهي. أن يعرّز: أي يركز فوق جداره، أو في وسط جداره. خشبة: مفتحتين والتتوين بصيغة الواحد، وفي رواية "خشبة" بالضمير بصيغة الجمع، قال الخافظ في "التلخيص": هذا الحديث متفق عليه، ورواه الشافعي وأبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح، وأبو حنيفة، وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن حارية عبد أبي ماجة، وقال عبد العتي بن سعيد: كل النسل يقولون: خشبه بالجمع إلا الطحاوي، فإنه يقوله بلفظ الواحد، قلت: لم يقله الطحاوي إلا ماقلاً عن غيره، قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى، يقول: سألت ابن وهب عنه، فقال: سمعت من جماعة "خشبة" على لفظ الواحد، قال: وسمعت روح بن الفرخ، يقول: سألت أبا زيد والشارح بن مسكين ويونس عنه، فقالوا: خشبة بالنصب والتتوين، ورواية مجمع يشهد لمن رواه بالجمع.

في جداره: قال الزرقاني: النهي للترزية، فيستحب أن لا يمنع عند الجمهور ومالك وأبي حنيفة والشافعي في الجديد جمعاً بينه وبين قوله ~~فلا~~: لا يغل لأمري من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس منه، رواه الحاكم، وقال الشافعي في القدم وأحمد وإسحاق وأصحاب الحديث: يجوز إن امتنع واشترط بعضهم تقديم استئذان الخار لرواية أحمد: من سأله جاره، وكذا لابن حبان، قال البيهقي: لم يجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا ينكر أن يخصها، وقد حمله الراوي على ظاهره، وهو أعلم بما حدث به، يشير إلى قول أبي هريرة: -

قال محمد: وهذا عندنا على وجه التوسع من الناس بعضهم على بعض، وحسن الخلق، فأما في الحكم فلا يجيرون على ذلك. بلغنا أن شريحاً اختصم إليه في ذلك، فقال للذي وضع الخشبة: ارفع رجلك عن مطية أخيك. فهذا الحكم في ذلك، والتوسع أفضل. ^{في نسخة: عنه}

باب الهبة والصدقة

٨٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المري، عن مروان بن الحكم أنه قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: **مَنْ وَهَبَ هِبَةً.....**

= مالي أراكم عنها - أي عن هذه المقالة - معرضين، ففي "الترمذي" لما حدثهم بذلك طأطأوا رؤوسهم، فقال: والله لأرmeen أي لأصرحن بهذه المقالة بين أكتافكم، روياء بالقوقية جمع كفف، وبالتون جمع كنف بفتحها، بمعنى الجانب، قال ابن عبد البر: أي لأشيعن هذه المقالة فيكم، ولأقرعكم بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه، فيستيقظ من غفلته، أو الضمير للخشبة أي إن لم تقلوا هذا الحكم وتعملوا به لأجعل الخشبة بين رقابكم كارهين، وأراد به المبالغة، قاله الخطابي. وبهذا التأويل حرم إمام الحرمين، وقال: إن ذلك وقع من أي هربة حين كان بلي إمارة المدينة، لكن عند ابن عبد البر من وجه آخر: لأرmeen ها بين أعينكم وإن كرهتم، وهذا يرجح التأويل الأول. [شرح الزرقاني: ٤١/٤]

وهذا عندنا: أي هذا الخبر عندنا محمول على التدب والأولوية لاستحياب التوسع على الناس، وحسن الخلق فيما بينهم الذي مقتضاه عدم المنع، فأما في الحكم الشرعي الظاهر الذي يتعلق بالقضاء فليس فيه حرج، فإن منع فله المنع، وإن لم يمنع فهو أحسن. **اختصم:** بصيغة المجهول، أي تخاصم بعضهم بعضاً عنده.

رجلك: كتابة عن رفع الخشبة عن الحدار. **عن مطية:** أي مركبه. وهذا من قبيل الأمثال الداللة.

المري: نسبة إلى مرة، بطن من غطفان. **من وهب هبة:** أي شيئاً موهوباً، أو الممنوع من فعل هبة على طريق التحريد بقصد صلة رحمه، أي قرابة، وأوجهه للفقير على وجه الصدقة في سبيل الله فلا يجوز للواهب الرجوع فيه، ومن وهب هبة مجردة لقصد الثواب دون الصلة والتصدق يجوز له الرجوع، وهذا في "الموطأ" موقوف على عمر، قال الخافظ في "التلخيص": ورواه البيهقي من حديث ابن وهب عن حنظلة عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه، قال: ورواه عبيد الله بن موسى عن إبراهيم عن حنظلة مرفوعاً، وهو وهم، وصححه الحاكم وأبو حزم، وروى الحاكم من حديث الحسن بن سبرة مرفوعاً: إذا كانت الهبة لذي رحم حرم لم يرجع، وأخرجه الدارقطني [رقم: ١٨٤، ٤٤/٣] ومن حديث ابن عباس بسند ضعيف.

لصلة رحم، أو على وجه صدقة، فإنه لا يرجع فيها، ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب، فهو على هبته، يرجع فيها إن لم يرضَ منها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من وهب هبةً لذي رحم محرم، أو على وجه صدقة، فقبضها الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيها، ومن وهب هبةً لغير ذي رحم محرم وقبضها، فله أن يرجع فيها إن لم يشب منها، أو يزد خيراً في يده، أو يخرج من ملكه إلى ملك غيره. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

أي من تلك الهبة
الشيء الموهوب
صعقة وريادة
الموهوب له
أي الموهوب له

لا يرجع: أي لا يجوز له ولا يعمل برحومه. **يرى:** بصيغة المعروف أي بظن الواهب، أو بصيغة المجهول.

الثواب: أي الجزاء والمكافأة الدنيوية والعبودية. **من وهب هبة إلخ:** تفصيله بحث نظهر فوائد قيوده، على ما في "الهداية" وشروحه: أن الهبة لا تخلو إما أن تكون مقبوضة أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة تجوز للواهب الرجوع فيها، ويعمل برحومه؛ لأن الهبة غير المقبوضة لا تقيد ملكاً كما قال الشعبي: لا تجوز الهبة حتى تقبض، والصدقة تجوز قبل أن تقبض، ويدل على اشتراط القبض حديث غلة أبي بكر الصديق كما سيأتي. وإن كانت مقبوضة، فلا تخلو إما أن يكون لذي رحم محرم، أي لذي قرابة المحرمية، كالأصول والفروع، وإما أن يكون لغيره سواء كان أجنبياً محضاً، أو كان ذا قرابة، ولم يكن محرماً، كـ"بي الأعمام"، أو كان محرماً ولم يكن ذا رحم كالأخ الرضاعي، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه؛ لأن المقصود صلة الرحم، وقد حصل.

وكذلك في هبة أحد الزوجين الآخر ويدل عليه حديث سرة مرفوعة: إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها، أخرجه الحاكم، وقال: على شرط البخاري، والدارقطني [رقم: ١٨٤، ٤٤/٣] والبيهقي في "سننهما"، وضعفه ابن الجوزي بالكلام في أحد رواه عبد الله بن جعفر وحطاه ابن دقيق العيد، وقال: هو على شرط الترمذي، وإن كان الثاني فإن كان على سبيل الصدقة على الفقير يُقتصد بها وجه الله فحسب فلا رجوع أيضاً، وإلا فله الرجوع إلا أن يمنع مانع، نحو أن يعرض عنها الموهوب له، بحيث لا تنقلب الهبة لازمة، وكذا إذا زاد الموهوب له في الموهوب خيراً، كالغرس والبناء، وكذا إذا خرج من ملكه بالبيع أو الهبة، وكذا إذا هلك الموهوب أو مات أحدهما، وفي المسألة أبحاث استدلالاً واختلافاً مذكور في مظانها.

إن لم يشب: مجهول من الإثبات بمعنى العود والرجوع أي إن لم يعرض.

باب النُّحْلَى

٨٠٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: إِنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ وَكَدِّكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْهُ.

٨٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ نَحَلَهَا جُذًا عَشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ

باب النحلي: تضم البنون على وزن العمري والرقبي والكبري والصغرى بمعنى العطية، يقال: نخلته بمعنى أعطيته ووهبته. **إن أباه** هو بشير بن سعد بن جلاس بن زيد بن مالك الخزرجي الأصبهاني أبو النعمان، شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد بعدها والعقبة الثانية، وهو أول من تابع أبا بكر الصديق يوم السقيفة، وقتل مع خالد بن الوليد بعد انصرافه من الهمامة يوم عرس التمر ١٢هـ، وابنه النعمان - بضم النون - ولد قبل وفاة النبي ﷺ بست سنين، وقيل: ثمان سنين، قال ابن عبد البر: لا يصحح بعض أهل الحديث سماعه من رسول الله ﷺ وهو عدي صحيح، استعمله معاوية على حمص، ثم على الكوفة، واستعمله عليها بعده ابنه يزيد، ولما مات معاوية بن يزيد دعا الناس إلى خلافة ابن الزبير بالشام، فقتله أهل حمص سنة أربع وستين، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" [رقم: ٤٥٩، ٣٩٨/١، ٣٩٩] وابنه محمد أبو سعيد من ثقات التابعين، ذكره في "التقريب" [رقم: ٦٣٥٦، ٣٢٧/٣] وغيره.

فقال قال الزرقاني: روى هذا الحديث عن النعمان بن بشير عدد كثير من التابعين، منهم عروة بن الزبير عند مسلم وأبي داود والنسائي، وأبو الطحى عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أبي عوانة، والشعبي في "الصحيحين" [شرح الزرقاني: ٥١/٤] **فارجعته** أمر وحب عند طائفة والتوري وأحد في رواية وإسحاق والبخاري، فإقم قالوا: بحسب التسمية في اللمة بين الأولاد، وقالوا: لو وهب من غير تسمية فهي باطلة، وعند الجمهور هو أمر تدب، والتفاضل مكروه، ولا يطل الغيبة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٢/٤] **كان نخلها جذاذ** بكسر الجيم وضمها وبدالين مهملتين، وقيل: بمعجمتين، بمعنى القطع، قاله القاري. وفي "موطأ يحيى": جاذ عشرين وسقًا، قال الزرقاني: هو صفة للشر من جذ إذا قطع، يعني أن ذلك يحد منها، وقال الأصمعي: هذه أرض جاذ مائة وسق أي يحد ذلك منها فهو صفة للسجل التي وهبها لمرثا، يريد نخلًا يحد منها عشرون وسقًا، والوسق ستون صاعًا. [شرح الزرقاني: ٥٤/٤]

بالعالية، فلما حضرته الوفاة، قال: **والله يا بنية!** ما من الناس أحبُّ إليَّ غنىً بعدي منك، ولا أعزُّ عليَّ فقراً منك، وإني كنت نَحَلْتُكَ من مالي جُذاذَ عشرين وسقاً فلو كنت جَذَذْتِه، ^{أي أشتق وأصعب} واحترته كان لك، فإنما هو اليوم مال وارث، وإنما هو أخوك وأختك، ^{أي قطعت} فافتسموه على كتاب الله عز وجل، قالت: يا أبت، والله لو كان كذا وكذا لتركنه، ^{أي ملأ أرضك} إنما هي أسماء، فمن الأخرى؟ قال: ذو بطن بنتٍ خارجة أراها جارية، فولدت جارية.

٨٠٧ - **أحبرنا مالك**، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري أن عمر بن الخطاب قال: ما بال رجالٍ يَنَحِلُّونَ أبناءَهُم لَحْلاً، ^{أي يعطون}

بالعالية: قال القاري: أي بقية من العوالي حول المدينة، وفي "موطأ يحيى": بالعابة بمعجمة وموحدة: موضع على بريد من المدينة. **أحب إلي**: أي بالنسبة إلى بقية الورثة. **واحترته**: بإسكان الحاء المهملة والراء المعجمة بينهما فوقية مفتوحة أي حذته وجمعه أي قطعه. **كان لك**: لأن الحياة والقبض شرط الملك في الهبة. **وارث**: أي من يرث مني؛ لأنه داخل في تركتي، وغير خارج من ملكي، وهذا يصح على أن الهبة لا تفيد الملك إلا بحوزة مقبوضة، وهو مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، والأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: تصح الهبة والصلقة من غير قبض، وروي ذلك عن علي من وجه لا يصح، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٥٥/٤]

وإنما هو أخوك: كذا في بعض النسخ، وعليه شرح القاري، وفسره بمحمد بن أبي بكر، وفي "موطأ يحيى": **وإنما هو** - أي الوارث لما تركته - أخوك وهو الظاهر، والمراد بهما إيهاء محمد وعبد الرحمن، وأختك وهي أسماء بنت أبي بكر وأم كلثوم التي كانت في بطن زوجته حبيبة بنت خارجة بن زهد بن أبي رهير الأصبغ، وولدت بعد وفاته، قال الزرقاني: يريد به من يرثه بالبنوة؛ لأنه ورثه معهم روحته أسماء بنت عميس وحبيبة وأبو قحافة. [شرح الزرقاني: ٥٥/٤] **على كتاب الله**: أي حسب الفرائض المذكورة في الكتاب. **لو كان كذا**: كناية عن شيء كثير، أزيد مما وهبه لها. **فمن الأخرى**: أي التي ذكرتها بقولك: أختك. **ذو بطن**: أي الكائنة في بطن بنت خارجة. **أراها**: أي أظنها إنما أتت، قبل ذلك لرؤيا رأها، وعد هذا من كراماته. **فولدت**: أي بنت خارجة بعد موت أبي بكر. **القاري**: تشديد الياء صفة لعبد الرحمن، نسبة إلى قارة قبيلة. **لحلاً**: بالضم فسكون: عطية، قاله الزرقاني [٥٥/٥]، أو بكسر ففتح جمع ثلعة معن المنحول، أي عطاء، قاله القاري.

ثم **يُمسكونها**، قال: فإن مات ابنُ أحدَهم قال: مالي بيدي ولم أعطه أحدًا، وإن مات ^{عمر بن الخطاب} ^{أي الموهوب له} هو قال: هو لابني قد كنت أعطيته إياه. من نحل نحلة فلم يحزها الذي نحلها حتى ^{أي الأب الموهب} تكون إن مات لورثته فهي باطل.

٨٠٨ - **أخبرنا مالك**، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قال: من نحل ولدًا له صغيراً لم يبلغ أن يحوز نحلة فأعلن بها، وأشهد عليها، فهي جائزة، وإن وليها أبوه.

قال محمد: وهذا كله نأخذ، ينبغي للرجل أن يسوي بين ولده في النحلة، ولا يفضل بعضهم على بعض، فمن نحل نحلة ولدًا أو غيره فلم يقبضها الذي نحلها حتى مات الناحل والمنحول، فهي مردودة على الناحل، وعلى ورثته، ولا يجوز للنحول ^{أي العلية} ^{إن كان ميتا} ^{إن كان حيا} ^{الولو عمي أو}

يُمسكونها: من الإمساك، أي لا يقتضونه للموهوب له. هو **لابني**: أي لحرمة بنية ورثته مع أن الحبة بدون القبض غير مفيدة للملك. **من نحل**: أي أعطى نحلة - بالكسر - أي عطية ومنحلاً لم يحزها - يضم الحاء المهملة بعدها زاء معجمة - من الحوز أي لم يجمعها ولم يقبضها الذي نحلها، بصيغة الجهول أي الذي أعطيتها وهو الموهوب له، حتى تكون أي النحلة إن مات لورثته أي الواهب، فهي - أي تلك النحلة - باطل، لا تفيد ملكاً بل هو مشترك بين الورثة. لم يبلغ: أي لم يصل إلى حد أن يحوز ويقبض الموهوب له، بأن لم يبلغ سن التمييز. وأشهد عليها: بيان للإعلان وهو أمر مستحب. وإن وليها أبوه: الظاهر أن "إن" مشددة مكسورة، واسمها "وليتها"، وخبره "أبوه"، أي إن ولي هذه النحلة هو أبوه الواهب، فإن قبضه يتوب مناب قبض الصغير، ويحتمل أن يكون "إن" وصلية و"ولي" فعل ماض وفاعله أبوه أي من أعطى للصغير نحلة، فأعلن بها، فهو جائزة، وإن كان وليها الأب. أن يسوي: قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٢٥/٢]: اختلف أصحابنا في السوية فقال أبو يوسف: يسوي فيها الأثني والذكر، وقال محمد بن الحسن: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث للذكر مثل حظ الأنثيين، ثم رجح قول أبي يوسف بأن قوله **﴿سَوَّاهُمْ﴾** ^{سَوَّاهُمْ} ^{في العطية} كما تحوز أن يسويوا لكم في الرّ داليل على أنه أراد التسوية بين الإناث والذكور. بين ولده: يقتضيان أو يضم قسكون أي أولاده. ولا يجوز: أي لا يجوز للموهوب له ذلك الموهوب أن يتصرف فيه.

حتى يقبضها إلا الولد الصغير، فإن قبض والده له قبض، فإذا أعلنها وأشهد بها فهي جائزة لولده **ولا سبيل للوالد إلى الرجعة فيها ولا إلى اغتصابها بعد أن أشهد عليها.** أي أحلها له حراً وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

باب العمري والسكنى

٨٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: **أيما رجل أعمر عمري له ولعقبه فإنها للذي يعطاها لا ترجع إلى الذي أعطاها؛ لأنه أعطى عطاء وقعت الموارث فيه.**

ولا سبيل إرجاع: لعلم حوار رجوع الواهب من ذي الرحم اغرم إلا أن يكون العقد السابق مما اشتمل على أمر موع، كما في قصة النعمان وأبيه.

باب العمري والسكنى: العمري: - بضم العين علي ورن الكرى - أن يجعل داره له مدة عمره، فإذا مات المَعمر له ترد على العمر بكسر الميم، وصورته أن يقول: أعمرتك داري هذه أو هي لك عمري أو ما عشت أو مدة حياتك، أو ما حييت، فإذا مات فهي رد علي، وهو جائز عند الجمهور، وشرط الرد باطل، بل هي في حكم أهبة فهي للمعمر له حياً ولورثته بعده، ولا يرد إلى العمر الواهب عند أصحابنا، وبه قال الشافعي في الجديد، ونقل ذلك عن ابن عمر ابن عيسى وعلي وعن شريح وبجاهد وطاوس والثوري. وقال مالك والليث والشافعي في القديم: العمري ثلثك المانع لا العين، ويكون للمعمر له السكنى، فإذا مات عادت إلى المعمر، فإن قال: لك ولعقبك كان سكانها لهم، فإذا انقرضت عاد إلى المعمر. وعن جابر: **أيما أجاز له رسول الله ﷺ العمري أن يقول: هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى المعمر، وكان الزهري يفتي به، أخرجه مسلم [رقم: ٤١٩١]** فهذا قول ثالث مألوف، وقال أصحابنا: غيره من الأحاديث مطلقة، فتعمل بالمطلق والمقيد جميعاً. وأما السكنى: - بالضم - مثل أن يقول: داري لك سكنى، أو تسكنها ونحو ذلك، فهي عارية للمانع لا هبة، فرد بعد موته إلى المعمر كذا في "النهاية" [٥٥٩/١٢] وغيرها.

أيما: مركب من "أي" مضاف إلى ما بعده ومن "ما" الزائدة. **ولعقبه:** أي ورثته، وهو يفتح العين وكسر القاف، ويجوز إسكانها مع فتح العين وكسرهما، أولاد الإنسان ما تناسلوا، ذكره النووي. [شرح مسلم: ٣٨/٢]

لأنه أعطى إرجاع: هذا مدرج من قول أبي سلمة، بين ذلك ابن أبي شهاب، عن أبي سلمة، عن جابر فيما أخرجه مسلم، وقال محمد بن يحيى الذهلي: إنه من قول الزهري، ولمسلم [رقم: ٤١٩٦] من طريق جابر =

٨١٠ - **أحبرنا مالك**، أخبرنا نافع: أن ابن عمر **وَرَّثَ** حفصة دارها، وكانت حفصة قد أسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت، فلما ^{ميت عنه} توفيت بنت زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر المسكن، ورأى أنه له.

قال محمد: وبهذا نأخذ، العمري هبة فمن أعمر شيئاً فهو له، والسكنى له عارية ترجع إلى الذي أسكنها، وإلى وارثه من بعده. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، ^{أي في حال حياته} والعمري إن قال: هي له ولعقبه أو لم يقل: ولعقبه فهو سواء.

= قال: جعل الأنصار يعمرّون المهاجرين، فقال النبي ﷺ: **المسكن عليكم أموالكم ولا تفسدوها**، فإنه من أعمر عمري مبي لمدى أعمارها حياة ولعقبه وللطحاي في "شرح معاني الآثار" روايات كثيرة في هذا الباب.

وَرَّثَ حفصة: أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب دارها أي بعد موتها. **ورأى أنه له**: أي ظن أنه حقه إرثاً من أخته حفصة، دلّ هذا على أن السكنى عنده عارية ترجع إلى المغطي وإلى ورثته بعد موته وبعد موت من أعطى له السكنى، وأما العمري فعنده ألقاً له ولعقبه بعده، ليس فيه ردّ ولا رجوع، أخرجه الطحاوي [٢٢٨/٢] عنه.

هبة: أي شرعاً، لورود الأحاديث الكثيرة بما يفيد ذلك، وأما ما نقل عن ابن الأعرابي أنه قال: لم يختلف العرب في أن العمري والرقي والمنحة والعرية والسكنى، ألقاً على ملك أربابها ومنافعها لمن جعلت له، ونقل إجماع أهل المدينة على ذلك، فردّه العيني بأن دعوى الإجماع غير صحيحة لاختلاف كثير من الصحابة فيه، وكونه عند العرب تمليك المنافع لا يضر إذا نقلها الشارع إلى تمليك الرقة كما في الصلاة.

فهو سواء: أي في كون ذلك الشيء للمعمر له ولعقبه بعده، ذكر لفظ عقبه أم لم يذكره، لإطلاق كثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب.

كتاب الصرف وأبواب الربا

٨١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا تتبعوا

الورق بالذهب، أحدهما غائب والآخر ناجز، فإن استنظر^{أي قد}ك إلى أن يلج^{أي يدخل} بينه فلا تُنظره.

إنني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا.

٨١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: قال عمر

ابن الخطاب: لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تتبعوا الورق بالورق إلا

مثلاً بمثل، ولا تتبعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز، وإن استنظر^{وكذا العكس}ك

حتى يلج بينه فلا تُنظر، إنني أخاف عليكم الربا.

٨١٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال:

لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض، ولا تتبعوا

الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُوا بعضها على بعض،

الصرف. هو بيع النقود والأثمان بخسها. **وأبواب الربا.** أي أنواعه وطرقه المنهي عنها فهو معطوف على

الصرف، وليس في بعض النسخ الواو. **الورق.** بكسر الراء والسكون: القصة. **استنظر** أي استمهلك البائع

أو المشتري وطلب منك التأخير. **فلا تنظره** من الإلتظار، أي لا تمهله. **والرماء.** هو يفتح الراء المهملة بعده

ميم: الربا، وهو تعسير من ابن عمر على ما هو الظاهر لاتفاق نافع وابن دينار عليه، قاله الزرقاني. [شرح

الزرقاني: ٣/٣٤٧] **استنظر** أي طلب منك النظرة إلى المهلة.

عليكم الربا. زاد في "موطأ يحيى" بعده: والرماء الربا. **إلا مثلاً بمثل** أي إلا حال كونهما متماثلين أي

المتساويين وزناً من غير اعتبار الخودة والرذاعة. **ولا تشفوا** قال الزرقاني: يضم القوقية وكسر الشين المعجمة

وضم الفاء المشددة، من الإشفاف، أي لا تعصوا، والشف هو الزيادة، وفيه دليل على أن الزيادة وإن قلت حرام؛ لأن الشفوف الزيادة القليلة، ومه شفاقة الإناء لبقية الماء. [شرح الزرقاني: ٣/٣٤٤]

ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز.

٨١٤ - أخبرنا مالك، حدثنا موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما.

٨١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه أخبره: أنه التمس صَرَفًا مائة دينار، وقال: فدعاني طلحة بن عبيد الله، فقال: ^{أي أخبر ابن شهاب} فتراوَضنا حتى اصْطَرَفَ مني، فأخذ طلحةُ الذهبَ يُقَلِّبُها في يده،
^{أحد العشرة المِثْرة}

غالباً بناجز: بنون وجيم وراء معجمة أي موجلاً بخاضر بل لابد من التقاض في المجلس، ولا خلاف في منع الصرف الموحى إلا في دينار في دمة أحد صرفه الآن، أو في دينار في دمة وصرفه في دمة أخرى يتقاضان معاً، فذهب مالك إلى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الدمة وأن يتأخرا في المجلس، وأجاز أبو حنيفة الصورتين معاً وإن لم يحل ما في الدمة فيهما لمراعاة براءة الدم، وأجاز الشافعي الأولى دون الثانية، قاله القاضي عياض.

موسى بن أبي تميم: المدني، قال أبو حاتم: ثقة ليس به بأس، ذكره السيوطي [الإسعاف ص: ٣٩]، وقال الزرقاني: ليس له في "الموطأ" مرفوعاً إلا هذا الحديث الواحد. [شرح الزرقاني: ٣/٣٤٤]

لا فضل بينهما: أي لا زيادة لأحدهما على الآخر مع التقاض، فإن اختلفت الحسنان حلّ التفاضل مع حرمة الثناء، كما في رواية علي عند ابن ماجة [رقم: ٢٢٦١] والحاكم، فمن كانت له حاجة يورق فليصرفها بذهب، ومن كانت له حاجة بذهب فليصرفها بورق، والصرف هاء وهاء.

مالك بن أوس: قال ابن الأثير في "جامع الأصول": مالك بن أوس بن الحدثان بن عوف بن ربيعة، أبو سعيد النصرى، من بني نصر بن معاوية، اختلف في صحبته، وأبوه صحابي، قال ابن عبد البر: الأكثر على إثباتها، وقال ابن مندة: لا يثبت، روى عن العشرة المِثْرة وغيرهم، مات بالمدينة سنة اثنتين وتسعين. والحدثان يفتح الحاء والدال المهملتين، والنصرى يفتح النون.

أنه التمس: أي طلب صرفاً أي بيع الصرف: بيع مائة دينار من ذهب عنده بالفضة.

فتراوَضنا: يأسكان الضاد المعجمة، يقال: تراوَض البائع والمشتري إذا جرى بينهما حديث البيع والشراء، والزيادة والنقصان، فيرتضي أحدهما عما يرتضي به الآخر. اصطَرَف: أي أخذ طلحة مني ما كان عندي صرفاً. يقلبها: من التقليب أي يجعل ظهره بظناً وبطنه ظهراً.

ثم قال: **حتى يأتيني خازني من الغابة، وعمرُ بن الخطاب يسمع كلامه، فقال: لا،**
أي اسر إلى أبيه
والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال: قال رسول الله ﷺ: الذهب بالفضة ربا إلا
في نسخة: بالورق
هَاء وهَاء، والتمر بالتمر ربا إلا هَاء وهَاء، والشعير بالشعير ربا إلا هَاء وهَاء.

٨١٦ - **خيرنا مالك**. أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، **أو عن سليمان بن**
يسار أنه أخبره أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من وري أو ذهب بأكثر من
وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعتُ رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل،
أي سواء في القدر
قال له معاوية: ما نرى به بأساً، فقال له أبو الدرداء: من يعزوني من معاوية،

من الغابة. قال الزرقاني: يعين معجمة فالف موحدة، موضع قرب المدينة به أموال لأهلها، وكان لطلحة بها
مال نخل وغيره، وإنما قال ذلك لطلحة؛ لظنه جوازه كسائر السور، وما كان ثلعه حكم المسألة، قال المازري:
وإنه كان يرى جواز المواعدة في الصرف، كما هو قول عندنا، أو أنه لم يقضها وإنما أحد يقبّلها. [شرح
الزرقاني: ٣/٣٥٠] **تأخذ منه**: أي عوض الذهب في المجلس. **ثم قال**: أراد به الاستناد بالسنة على ما أفاء به.
إلا هَاء وهَاء. [في "موطأ" يحيى] بعده: **والر بالبر ربا إلا هاء وهاء** قال النووي: فيه لعنان الله والقصر، والمند
أفصح وأشهر، وأصله هاء، فأبدلت الله من الكاف، ومعه أحد هذا، ويقول لصاحبه مثله.

إلا هاء وهاء. أي في جميع الأحوال إلا أن يقال من الخائنين: أحد هذا، أحد هذا، ويحصل التقاضي.
أو عن سليمان. الشك لعله من صاحب الكتاب، فإن في رواية يحيى الأندلسي عن عطاء بن يسار من دون شك.
سقاية. بالكسر هي البرادة: الإناء التي تبرد فيها الماء، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٤٦] **ما نرى به بأساً** أي
يحتل هذا البيع، وإنما قال ذلك؛ إما لأنه حمل غي الفضل على التسبوك الذي به التعامل وقيم المتلفات، ورأى
جوازه في الأئمة المصنوعة من الذهب والفضة ونحوهما، وإما لأنه كان لا يرى ربا الفضل، كما كان مذهب ابن
عباس أولاً أحدًا من حديث: **لا ربا إلا ما نرى** من أن الربا إنما هو في تأجيل أحدهما وتعجيل الآخر، لا في
الفضل حالاً، وقد قال قوم به، وحالهم الجمهور بشهادة الأعيان الصحيحة، ولا حجة بقول أحد مخالف
للكتاب والسنة كائناً من كان، وقد ثبت في بعض الروايات رجوع ابن عباس عن هذه الفتيا بعد ما وصلت إليه
الروايات، كما بسطه الحازمي في "كتاب التأسيس والتسويح". **من يعزوني** بكسر الهمزة والفتحة أي من يلومه
على فعله ولا يلومني على فعله، أو من يقوم بعزري إذا حازبته بضعه أو من يصبرني، يقال: عذرنه إذا نصرتَه.

أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكَنُكَ بَارِضٍ أَنْتَ هَا، قَالَ: فَقَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَخْبَرَهُ، فَكُتِبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنْ لَا يَبِيعَ ذَلِكَ إِلَّا مِثْلًا ^{لِللَّيْلِ} ^{أَيُّ بَارِضٍ الشَّامِ} ^{أَيُّ النَّعَبِ وَالْعَصَةِ مِثْلًا} مِثْلَ أَوْ وَزْنًا يَوْزَنُ.

٨١٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُرَاطِلُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، قَالَ: فَيَفْرُغُ الذَّهَبَ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ، وَيُفَرِّغُ الْآخَرَ الذَّهَبَ فِي كِفَّتِهِ الْآخَرَى، قَالَ: ثُمَّ يَرْفَعُ الْمِيزَانَ، فَإِذَا اعْتَدَلَ لِسَانُ الْمِيزَانِ، أَخَذَ وَأَعْطَى صَاحِبَهُ. ^{أَيُّ مَالٍ صَاحِبِهِ} ^{أَيُّ مَالٍ} قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا كُلُّهُ نَأْخُذُ عَلَى مَا جَاءَتْ الْأَثَارُ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقَهَائِنَا.

باب الربا فيما يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ

٨١٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّنَادِ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رِبَا إِلَّا فِي ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ أَوْ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ.

أَخْبَرَهُ: أَيُّ أَحْبَرِهِ أَنَا بِالْحَدِيثِ، وَيَخْبِرُنِي هُوَ عَنْ رَأْيِهِ وَيَقُولُ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَلَا رَأْيَ بَعْدَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفِيهِ زَجَرٌ عَظِيمٌ عَلَى مَنْ يَرِدُ الْحَدِيثَ بِالرَّأْيِ أَوْ يَقَالُهُ بِهِ، وَلَقَدْ عَظُمَتْ هَذِهِ الْبَلِيَّةُ فِي الْأَزْمَةِ الْمُنَازَعَةِ فِي الطَّرَافِ الْمَقْلُودَةِ، إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ حَدِيثٌ خَالَفَ لِمَذَاهِبِهِمْ رِقْوَهُمْ بِرَأْيِهِمْ وَقَالُوهُ بِرَأْيِ أَئِمَّتِهِمْ، فَاللَّهُ يَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُهُمْ. لَا أَسَاكَنُكَ: فِيهِ جَوَازٌ أَنْ يَهْجُرَ الْمَرْءُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ وَلَمْ يَطْعَمْ وَصَدَرَ مِنْهُ أَمْرٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، لَا لِلْبُخْضِ وَالْعَادِ وَالْهَوَى بَلْ لَوَجْهِ اللَّهِ خَاصَّةً، وَيَشْهَدُ لَهُ نَصُوصُ كَثِيرَةٍ ذَكَرَهَا السُّيُوطِيُّ فِي رِسَالَتِهِ "الزَّجَرُ بِالْمَحَرِّ". فَأَخْبَرَهُ: أَيُّ عَمَّا جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاوِيَةَ. أَوْ وَرْنَا يَوْزَنُ: شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ وَمَعْنَاهَا وَاحِدٌ. يُرَاطِلُ: مَنْ رَطَلَتْ الشَّيْءَ كَصَرٍّ: وَزَنَتْهُ يَدُكَ لِتَعْرِفَ وَزَنَهُ تَقْرِيْبًا، قَالَهُ الْقَارِي. فَيَفْرُغُ: [بَيَانٌ لِكَيْفَةِ الْمِرَاطِلَةِ] بِالنَّشْدِيدِ وَالنَّحْفِيفِ أَيُّ يَقْلِقُهُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ بِكَسْرِ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ، وَجَاءَ ضَمُّ الْكَافِ، وَهُوَ أَحَدُ جَانِبَيْهِ الَّذِي يُوَضَعُ فِيهِمَا الْأَشْيَاءُ وَتَوَزَنُ. فَإِذَا اعْتَدَلَ: بِأَنْ لَمْ يَرْتَفِعْ أَحَدُ الْكِفَتَيْنِ عَنِ الْآخَرَى بَلْ اسْتَوَيَا. هِيْمَا يِكَالُ أَوْ يَوْزَنُ: أَيُّ يَبَاعُ بِالْكَيْلِ كَالْحَفْظَةِ أَوْ الْوِزْنِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

قال محمد: إذا كان ما يُكال من صنف واحد، أو كان ما يوزن من صنف واحد، فهو مكروه أيضاً إلا مثلاً بمثل، يداً بيد، بمنزلة الذي يؤكل ويشرب، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٨١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ:

التمر بالتمر مثلاً بمثل، فقيل: يا رسول الله! إن عاملك على خير - وهو رجل من بني

عدي من الأنصار - يأخذ الصاع بالصاعين، قال: ادعوه لي، فدُعِيَ له، فقال

رسول الله ﷺ: لا تأخذ الصاع بالصاعين، فقال: يا رسول الله! لا يعطوني الحنيط بالجمع

إلا صاعاً بصاعين، قال رسول الله ﷺ: بع الجمع بالدرهم واشتر بالدراهم حنيطاً.

٨٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد المجيد بن سهيل والزهرى،

من صنف واحد: وإن لم يكن مأكولاً ولا مشروباً كالجصّ والورق ومعهما، فإن علة حرمة الربا عندنا هو القدر والجنس، فإذا وحدا حرم الربا، وإذا وجد أحدهما حل الفضل وحرم النساء والمساواة عندا فیها مبسوطة في "الهداية" وشروحها. **إلا مثلاً بمثل:** أي متساوياً في الكيل والوزن. **يدا بيد:** أي قضاً بقبض في المجلس.

قال: **إخ:** هذا حديث مرسل في "الموطأ" ووصله داود بن قيس عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ، الحديث، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣/٣٣١]

فدعي له: بالجهول أي طلب ذلك العامل عنده. **لا يعطوني:** أي أصحاب التمر وملاكه، أي لا يعطوني الحنيط

بالجمع إلا بالتفاضل، ولا يعطوني بالمساواة، قال الحافظ في "التلخيص": الحنيط - بالفتح - نوع من التمر، وهو

أجوده، والجمع بإسكان الميم ثم ردي، يُخلط لردائه، وعامل غير صاحب القصة هو سواد بن غزيرة، حكى ذلك

عن الفار قطني، وذكره الخطيب في "مهماته" قال: وقيل: مالك بن صعصعة. **قال رسول الله ﷺ:** علمه صورة

لا تدخل فيه الربا مع حصول المقصود. **والزهرى** هكذا وجدنا في نسخ عديدة من هذا الكتاب، وكذا هو في

نسخة عليها شرح القاري، وظاهره أن لمالك في هذه الرواية شيعين رويها عن ابن المسيب: أحدهما: عبد المجيد،

وثانيهما: الزهرى، والذي يظهر أن التواتر الداخلة على الزهرى من زلة الناسخ، وهو صفة لعبد المجيد نفسه، وهو شيخ لمالك في هذه الرواية لا غيره، واحتلفوا في تسميته، فقيل: عبد المجيد كما في الكتاب، وقيل: عبد الحميد، -

عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير، فجاء بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: **أَكُلْ تمر خير** هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله، ولكن الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: **فلا تفعل، بَعْ تمرك بالدراهم، ثم اشترِ بالدراهم جنيباً**،
 من الجمع
 أي من الجمع

- وليس بصحيح، ففي "موطأ يحيى" وشرحه للزرقاني: مالك عن عبد الحميد بالمهملة ثم الميم، كذا رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف، وقال جمهور رواة "الموطأ": عبد الحميد يحيم تليها حيم وهو المعروف، وكذا ذكره البحاري والعقيلي، وهو الصواب والحق الذي لا شك فيه، والأول غلط، قاله أبو عمر، ابن سهيل بالتصغير زوج الثريا بنت عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ثقة حجة، له مرفوعاً في "الموطأ" هذا الحديث الواحد عن سعيد بن المسيّب إلخ. [شرح الزرقاني: ٣/٣٣٢] وفي "إسعاف السيوطي" [ص: ٢٧، ٢٨]: عبد الحميد بن سهيل ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو محمد المدني عن عمه أبي سلمة وسعيد بن المسيّب وأبي صالح ذكوان، وعنه مالك والدروردي وآخرون، وثقة النسائي وابن معين. ومثله في "التقريب" [رقم: ٤١٥٩، ٣٧٨/٢] و"الكاشف" [رقم: ٣٤٧٠، ٢/٢٠٠] وغيرهما.

وعن أبي هريرة قال ابن عبد البر: ذكر أبي هريرة لا يوجد في غير رواية عبد الحميد، وإنما المخطوط عن أبي سعيد كما رواه قتادة عن ابن المسيّب عنه، ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد. وقال أيضاً في "الاستذكار": الحديث محفوظ عن أبي سعيد وأبي هريرة. وهذا بناء على كون راوي الزيادة أي عبد الحميد ثقة فلا تكون زيادته شاذة. **استعمل رجلاً**: أي جعله عاملاً، قال الزرقاني: هو سواد - بحقة الولو - ابن غزيرة بمحمتين بوزن عطية كما سماه الدروردي عن عبد الحميد عبد أبي عوانة والدارقطني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٣٣]

بتمر جنيب: هكذا هو في رواية الشيخين وجماعة، وذكر جمع من الخفية منهم صاحب "المداية" و"النهاية" و"العناية" وغيرهم في بحث المزانية في هذا الحديث: أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ رطباً، فقال: **أو كل تمر خير** هكذا؟ وبناؤه عليه ما ذهب إليه أبو حنيفة من جواز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل من غير اعتبار نقصان الرطب عند الخفاف؛ لأنه ﷺ سماه تمرًا والتمر يجوز بيعه بمثله، ولا وجود لما ذكروه في شيء من الطرق كما حققه الزيلعي والعيني. **أكل تمر**: بمزة الاستفهام، أي هل كل تمره جنيب كما أثبت به عندي؟

ولكن الصاع: أي نأخذ الصاع من الحبيب. **بع تمرك إلخ**: أشار إليه بما يحتب به عن الربا مع حصول المقصود، وبه احتج جماعة من فقهاءنا وغيرهم على جواز الحيلة في الربا، وهو عليها هروءاً، والحق أن العبرة في أمثال هذا على الثبة، وإنما لكل امرئ ما سوى، ونقل ابن القيم في "إغاثة اللهفان" عن شيخه أنه لا دلالة للحديث على ما ذكروه لوجوه: -

وقال في الميزان مثل ذلك.

قال محمد: وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٢١ - أخبرنا مالك، عن رجل أنه سأل سعيد بن المسيّب عن رجل يشتري طعاماً

من الجار بدينار ونصف درهم، أ يعطيه ديناراً أو نصف درهم طعاماً؟ قال: لا،
 ولكن يعطيه ديناراً ودرهماً، ويُرَدُّ عليه البايع نصف درهم طعاماً.
هجرة الاستهلاك ذلك للمشتري أي بقدره طعاماً

قال محمد: هذا الوجه أحب إلينا، والوجه الآخر يجوز أيضاً إذا لم يعطه من الطعام
 الذي اشترى أقل مما يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول، فإن أعطاه منه أقل مما
 يصيب نصف الدرهم منه في البيع الأول، لم يجوز وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

— أحدها: أنه ﷺ أمره أن يبيع سلعته الأولى ثم يتناع بثلثها سلعة، ومعلوم أن ذلك يقتضي البيع الصحيح، ومن
 وحد البيعان الصحيحان فلا ريب في حوازه. الثاني: أنه ليس فيه عموم وليس فيه أنه أمره أن يتناع من المشتري،
 ولا أمره أن يتناع من غيره، ولا ينقد ولا يغيره. الثالث: أنه إنما يقتضي حصول البيع الثاني بعد انقضاء الأول،
 وهو بعيد عما راموه. وفي المقام أبحاث طويلة ومقالاتها الكتب المسبوطة.

وقال في الميزان إلخ: أي قال فيما يوزن إذا احتج إلى بيع بعضه بعض مثل ذلك القول الذي قال في التمر
 المكمل، أي يباع غير الحيد الثورون ثمن، ثم يشتري به موروب جيد، وهذا القول قال البيهقي: الأشبه أنه من
 قول أبي سعيد، يعني قوله: وكذلك الميزان، كما في رواية. عن رجل أنه سأل. في "موطأ يحيى" وشرحه: مالك
 عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم الخزاعي، قال أبو حاتم: شيخ مدني صالح، وذكره ابن حبان في "الثقات": أنه
 سأل سعيد بن المسيّب، فقال: إني رجل أبتاع الطعام يكون من الصكوك - جمع صك - بالجار - بالجهم
 الساحل المعروف - فرمنا اتعت منه بدينار ونصف درهم، أ فأعطي بالنصف طعاماً؟ فقال سعيد: لا، ولكن أعط
 أنت درهماً، وأخذ بقيته طعاماً. وبه يُعلم الرجل المهيم. من الجار حمله القاري على الشريك في التحارة، والذي
 يظهر من "موطأ يحيى" وشرحه، أنه اسم موضع قريب المدينة.

ويُرَدُّ عليه: ليكون بيعاً ثانياً، وإسقاطاً للدين. والوجه الآخر. هو الذي منعه ابن المسيّب. مما يصيب: أي من
 مقدار يقابل نصف الدرهم في البيع الأول. منه أقل: أي ذلك الطعام الذي اشتراه. لم يجز. لكونه مؤدياً إلى الربا.

باب الرجل يكون له العطايا أو الدّين على الرجل

فبيعه قبل أن يقبضه

٨٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع جميل المؤذن يقول لسعيد بن المسيّب: إني رجلٌ اشتري هذه الأرزاق التي يُعطِيها الناس بالجار فأبتاعُ منها ما شاء الله، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون عليّ إلى ذلك الأجل، فقال له سعيد: أتريد أن توفّيهم من تلك الأرزاق التي ابتعت؟ قال: نعم، فنهاه عن ذلك.

قال محمد: لا ينبغي للرجل إذا كان له دينٌ أن يبيعه حتى يستوفيه؛ لأنه غرر فلا يدري يخرج أم لا يخرج، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٨٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا موسى بن ميسرة أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيّب فقال: إني رجلٌ أبيع الدّين، وذكر له شيئاً من ذلك، فقال له ابن المسيّب: لا تبع إلّا ما آوَيْتَ إلى رحلك.

العطايا: أي من الإمام في بيت المال أو غيره. فبيعه أي ذلك العطاء أو الدين. جميل المؤذن: هو جميل - بفتح الجيم - ابن عبد الرحمن للمؤذن المدني، أمه من ذرية سعد القرطبي، سمع ابن المسيّب وعمر بن عبد العزيز، وعنه مالك بواسطة يحيى وبلا واسطة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣/٣٥٨، ٣٥٩] بالجار: قال القاري: بتخفيف الراء مدنية بساحل البحر بينه وبين المدينة يوم وليلة، كذا في "النهاية"، وقال الزرقاني [٣/٣٥٩]: موضع بساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس بصكاك وهو الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر برزق من الطعام لمستحقه. فأنتاع: أي اشترى إلى أجل في الثمن. أبيع الطعام: أي الذي اشترته وهو مضمون عليّ من جهة الثمن. توفّيهم: أي أصحاب الأرزاق الذين باعوه أولاً. فنهاه عن ذلك: قال الزرقاني: قال مالك: وذلك رأيي أي خوفاً من التساهل في ذلك حتى يشترط القبض من ذلك الطعام أو يبيعه قبل أن يستوفيه فتمنع من ذلك سداً للتربعة التي يتخاف منها المتطرق إلى محذور. [شرح الزرقاني: ٣/٣٥٩] لا ينبغي إيج: استنباط هذا الحكم من الأثر المذكور غير ظاهر. إلا ما آوَيْت: من الإيواء. "إلى رحلك" بالفتح أي منزلك أي لا تبع إلّا ما قبضته فلا يكون البيع بالغرر.

قال محمد وبه نأخذ، لا ينبغي للرجل أن يبيع ديناً له على إنسان إلا من الذي هو

عليه؛ لأن بيع الدين غرر لا يدرى يخرج منه أم لا، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام ^{معروف أو مجهول}

باب الرجل يكون عليه الدين فيقضي أفضل مما أخذه

٨٢٤ - **أخبرنا مالك**، **أخبرنا حميد بن قيس المكي**، عن مجاهد قال: استسلف عبد الله ^{أي يؤدي الدين} **بن عمر** من رجل دراهم، ثم قضى خيراً منها، فقال الرجل: هذه خير من ذراهمي ^{أي أحدها}

التي أسلفتك، قال ابن عمر: قد علمت ولكن نفسي بذلك طيبة.

٨٢٥ - **أخبرنا مالك**، **أخبرنا زيد بن أسلم**، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع أن ^{أي نحوها حراً} **رسول الله ﷺ** استسلف من رجل

إلا من الذي: أي من المدين؛ لأنه ليس فيه عرر.

فقال الرجل كأنه حشي أن يكون ذلك ربا. **أبي رافع** هو مولى رسول الله ﷺ، وكان أولاً مولى العباس

فوهه لرسول الله ﷺ فاعتقه، اسمه على الأشهر أسلم القسطنطي، وقيل: إبراهيم أو ثابت أو هرمر أو مسان أو صالح

أو يسار أو عید الرحمن أو يزيد أو قرامان، توفي في خلافة عثمان، وقيل: في خلافة علي وهو الصواب، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب" وغيره.

استسلف: أي أخذ سلفاً وقرضاً، وفيه دليل للمجهور في تجويز ثبوت الحيوان في اللقمة فرضاً، ولمن ذهب إلى

تجويز السلف فيه؛ لأنه يصير معلوماً ببيات الجنس والسن والصفة وبعد ذلك يتبع التفاوت إلا اليسر، ومعه

أصحابنا قائلين بأن التفاوت في الحيوانات فاحش في المالية باعتبار المعاني الباطنية، فلا يمكن توصيفه حيث لا يفصلي

إلى المازعة، ولا ثبوته في اللقمة ولا أداء مثله، وهذا معنى دقيق قوي يجب اعتباره لولا ورود النصوص بخلافه،

وقد مر بعض ما يتعلق بهذا المقام فيما مر، وأجاب الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢١١/٢] عن حديث

الاباب وأمثاله باحتمال أن يكون هذا قبل تحريم الرما ثم حرم الرما، وحرم كل قرض حر منقعه، وردت الأشياء

المستقرضة إلى مثلها، فلم يجز القرض إلا في ما له مثل، وقد كان أيضاً يجوز قبل بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ثم

نسخ، وبسط ذلك بسطاً بسيطاً لا يرجع حاصله إلا إلى الحكم بالنسخ بالاحتمال وبالرأي، والأولى أن يقال

ترجح أحاديث الحرمة على أحاديث الجواز. **من رجل**: في "مسند أحمد" ما يعيد أنه أعرجي، وفي "أوسط

الطبراني" عن العرباض ما يفهم أنه هو، وبهم من "سنن السائي" والحاكم أنه غيره.

بَكَرًا فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكَرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا جَمَلًا رَبَاعِيًّا خِيَارًا، فَقَالَ: ^{أي عدا أبو رافع} ^{أي في إبل الصدقة} ^{أي حيداً حسناً} أَعْطَهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ خِيَارَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قِضَاءً.

قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، لا بأس بذلك إذا كان من غير شرط اشترط عليه، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٨٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: من أسلف سلفاً فلا يشترط ^{أي استقرض قرضاً} ^{أي عدا فلان} إِلَّا قِضَاءَهُ.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي له أن يشترط أفضل منه ولا يشترط عليه أحسن منه ^{أي لا يخلش أسلف} ^{أي في الكمية} ^{أي في الكمية} فإن الشرط في هذا لا ينبغي، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

بَكَرًا: قال السيوطي: بالفتح، الصغير من الإبل كالغلام من آدميين. [تنوير الحوالك: ١٦٨/٢] أن يقضي: أي يؤدي الرجل الذي استلف منه بكره من إبل الصدقة، قال النووي: هذا مما يستشكل فيقال: كيف قضى من إبل الصدقة أحود من الذي يستحقه العرم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز ثمره منها؟ والحواب: أنه رضي الله عنه افترض لنفسه فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيراً رباعياً ممن استحقه، فملكه بثمنه وأوفاه مئزره بالزيادة من ماله، ويدل عليه أن في "صحيح مسلم" [رقم: ٤١١٠]: قال: اشترؤا فأعطوه إياه. والرباعي من الإبل بالفتح ما استكمل ست سنين ودخل في السابعة، كذا في "تنوير الحوالك" [١٦٨/٢].

أعطه إياه: أي أعطه الرباعي لذلك العرم. فإن خيار الناس إلخ: أي فإن خيار الناس عند الله وأكثرهم ثواباً أحسنهم قضاء للديون الذين يتبرعون بالفضل ولا يحسون. ويقول ابن عمر: لا حاجة إليه بعد رواية المرفوع، وكان الأحسن أن يقول: وهذا الحديث نأخذ أو يقول رسول الله ﷺ نأخذ، ولعله إنما لم يقله لكون بعض ما في الحديث من جواز قرض الحيوان مخالفاً له. لا بأس بذلك: أي بقضاء دينه أفضل مما أخذه.

غير شرط اشترط: أي حالة المدينة والعقد لئلا يكون رياءً، فإن كل قرض جرّ به منفعة فهو حرام، كما وردت به الأحبار. إلا قضاؤه: إلا قضاء مثله من دون زيادة ونقصان.

باب ما يكره من قطع الدراهم والدنانير

٨٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه قال: قطع الورق والذهب من الفساد في الأرض.

قال محمد: لا ينبغي قطع الدراهم والدنانير لغير منفعة.

باب المعاملة والمزارعة في النخل والأرض

٨٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن حنظلة الأنصاري أخبره أنه سأل رافع بن خديج عن كراء المزارع فقال: قد نهي عنه، قال حنظلة:.....

قطع الورق والذهب الظاهر أن مراده من قطعهما نقص شيء منهما لتصير أحف وزناً من الدراهم المتعارفة، وفي معناها غشها؛ لأنه نوع سرقة بل أكبر لسرية ضررها إلى العامة، وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله في حقهم: ﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَهُمْ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَبِعْضُكُمْ فِي آيَاتِهِمْ فَسادٌ﴾ (النساء: ٢٣) كذا ذكره القاري في "شرحه". وقال أيضاً: مراد محمد من قطعهما كسرهما، وإبطال صورهما وجعلهما مصلوعاً وظروفاً. وقال يري زاده في "شرحه": لم نعلم ما المراد من القطع في قول ابن المسيب غير أن ابن الأثير قال: كانت للقبائل ما في صدر الإسلام عدداً ولا وزناً، فكان بعضهم يقص أطرافها فهو عنه. وقال شارح "المسند": أظن أن قول ابن المسيب: قطع الورق - بكسر القاف وفتح الطاء المهملة - جمع قطعة، وهي التي تنخذ من الذهب أو الورق فلساً صغيرة ليرفق التعامل بها كما هو الرائج في زماننا كالدواوين في الحرمين والتماسيات في اليمن، وإنما عدّها من الفساد في الأرض؛ لأنه ربما لا يلاحظ المتعامل بها أموراً واجبة في التفاضل والمماثل. لا ينبغي. أي لا يحل؛ لما فيه من الضرر العام.

أن حنظلة: هو ابن فيس بن عمرو بن حصن الزرقني الأنصاري التابعي الكبير، قيل: وله صحبة، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٥٧/٣] المزارع: جمع مزرعة بالفتح: موضع الزرع. قد نهي عنه ظاهره مع كراهتها مطلقاً، وإليه ذهب الحسن وطاوس والأصم، ومن حجتهم حديث "الصحيحين" [البحاري رقم: ٢٣٤١، ومسلم: ٣٩٢١] وغيرهما مرفوعاً: من نكح له رصاً فليزرعها، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز فليسحبها أحاد المسلم ولا يزرعها، فإن لم يفعل فليسك. وتناول مالك وأصحابه أحاديث المنع على كراهتهما بالطعام أو بما تبيته، =

فقلتُ لرافع: بالذهب والورق؟ قال رافع: لا بأس بكرائها بالذهب والورق.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بكرائها بالذهب والورق وبالحنطة ^{الأرض المروعة} كيلاً معلوماً وضرباً معلوماً ما لم يُشترط ذلك مما يخرج منها، فإن اشترط مما يخرج منها كيلاً معلوماً ^{أي صنفاً معيهاً} فلا خير فيه. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. وقد سئل عن كرائها سعيد بن

جبير بالحنطة كيلاً معلوماً فرخص في ذلك فقال: هل ذلك إلا مثل البيت يُكرى.

٨٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ ^{أي أحازه}

حين فتح خيبر،

= وأحازوا كراءها بما سوى ذلك؛ لحديث أحمد [رقم: ١٧٣٠٦، ١٤١/٤] وأبي داود [رقم: ٣٣٩٥] عن رافع مرفوعاً: من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بثلث ولا ربع ولا طعام مسقى، وتأولوا النهي عن المخالفة بأنما كراء الأرض بالطعام وحملوه من باب الطعام بالطعام نسيئة، وأحاز الشافعية والحنفية كراءها بكل معلوم من طعام أو غيره لما في "الصحيح" عن رافع بعد قوله: أما بالذهب والفضة فلا بأس به؛ إذا كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ على اللاديات وأقبال الحداول فيهلك هذا ويسلم هذا، فلهذا زجر عنه، وأما بشيء معلوم مصموم فلا بأس به. فيين أن علة النهي الغرور، وأحاز أحمد كراءها بجرة مما يزرع فيها، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٥٧/٣، ٤٥٨].

بالذهب والورق: أي هل يجوز ذلك أم لا؟ وبالحنطة: أي وغوها من الشعير والذرة من اللثليات. فلا خير فيه: أي لا يحمل ذلك فعله لا يخرج منه إلا ذلك القدر المعهود بهذا الشرط لكونه فاسداً يفسد العقد، نعم كرائها بثلث ما يخرج أو ربعة ونحو ذلك من الكسور جائز كما سيأتي. إلا مثل البيت إلخ: أي ليس ذلك إلا مثل كراء البيت بالذهب والفضة والحنطة المعلومه وغير ذلك، فكما جاز ذلك جاز هذا.

أن رسول الله ﷺ: مرسل أرسله جميع رواة "الموطأ" وأكثر أصحاب ابن شهاب، ووصله منهم طائفة منهم صالح بن أبي الأحضر، فزاد عن أبي هريرة، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٤٤٥/٣]

حين فتح خيبر: بوزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون وتغل على ثمانية بُرد من المدينة إلى جهة الشام، وكان فتحه في صفر سنة سبع عند الجمهور، وفي "الصحيحين" عن ابن عمر: لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها فسألوه أن يقرهم بما على أن يكفوه العمل، وهم نصف الثمر، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٤٥/٣]

قال لليهود: **أَقْرُكُمْ** ما أَقْرَكُمْ الله على أَنْ الثمرَ بيننا وبينكم، قال: **وكان رسول الله ﷺ** ^{الذين كانوا يحبر} يبعث عبد الله بن رَواحة، فيحرص بينه وبينهم. ثم يقول: إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلي، قال: فكانوا يأخذونه. ^{أي ابن المسب}

٨٣٠ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رَواحة فيحرص بينه وبين اليهود، قال: فجمعوا حُلِيًّا من حُلِيٍّ نسائهم، فقالوا: هذا لك، وخفف عتاً، وتجاوز في القسمة، فقال: يا معشر اليهود! والله إنكم لمن أبعض خلق الله إلي، وما ذاك بحاملي أن أحيف عليكم، أما الذي عرضتم

أَقْرَكُمْ: أي أتيحكم على نخل حبر على أن تعملوا فيها، والتمر بيننا وبينكم أي على الناصف كما في رواية "الصحيحين" [رقم: ٢٣٣٨، ومسلم رقم: ٣٩٦٧] وغيرهما **أَقْرَكُمْ** ما أَقْرَكُمْ الله: أي إلى ما شاء الله، وقد كان عازماً على إخراج اليهود من جزيرة العرب، فذكر ذلك لليهود منتظراً القضاء والوحي فيهم إلى أن حصرنه الوفاء فأحلى اليهود بعده عمر من جزيرة العرب إلى الشام، قال القرطبي: يحتمل أنه حدّ الأهل فلم ينقله الراوي. **وكان إلخ**: هذا هنا ليس للاستمرار فإنه إما عنه عاماً واحداً، فإن عبد الله بن رَواحة - بالفتح - ابن ثعلبة بن امرئ القيس الأنصاري من أهل بصرى، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان، كما ذكره ابن الأثير وغيره. **فيحرص**: أي يقدر ما على التحيل من الثمار حرصاً وتحنيناً، ويفصل حصص النبي ﷺ وحصص اليهود حرصاً، ويقول: إن شئتم فلكم كله وتضمون نصيب المسلمين، وإن شئتم فلنا كله وأضمن مقدار نصيبكم، فأخذوا الثمرة كلها، وفي رواية: أنه حرص عشرين ألف وسق فأدوا عشرة آلاف وسق، قال ابن عبد البر: الحرص في المساقاة لا يجوز عند جميع العلماء؛ لأن المساكين شريكان لا يقتسمان إلا بما يجوز به بيع الثمار بعضها ببعض وإلا دخلته المزانية، قالوا: وإنما بعث رسول الله ﷺ من يحرص على اليهود لإحصاء الزكاة؛ لأن المساكين ليسوا شركاء معينين، فلو ترك اليهود وأكلها وطبوا والتصرف فيها أضر ذلك سهم المسلمين، قالت عائشة: إنما أمر رسول الله ﷺ بالحرص لكي تُحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتُفترق.

أن رسول الله ﷺ: هذا مرسل في "الموطأ"، وموصول بطرق عن جابر وابن عباس عند أبي داود وابن ماجه. **حلياً**: بصم الحياء وكسر اللام وشد الياء: جمع، أو بفتح الحاء وسكون اللام: مفرد. **والله إنكم**. أي وإن كنتم أبعض خلق الله إلي لكونكم - مع كونكم من أهل الكتاب - لم تسلموا، لكن لا يحملني هذا البعض على أن أحيف أي أجور وأظلم عليكم - من الحيف بمعنى الحور - فإن الظلم لا يحمل على أحد ولو كان كافراً.

من الرِّشوة فإنها سُحَّتْ وإِنَّا لَا نَأْكُلُهَا، قالوا: بهذا قامت السموات والأرض.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بمعاملة النخل على الشطر، والثلث، والرَّبع، ^{بالتفريع أي الصدق} وبمزارعة الأرض البيضاء على الشطر، والثلث، والرَّبع، وكان أبو حنيفة يكره ذلك ويذكر أن ذلك هو المخابرة التي نهي عنها رسول الله ﷺ.

لا نأكلها: لحرمتها. وفيه تعريض على اليهود، فإنهم كانوا آكلين للسحت والرشوة، كما أخبر به الكتاب. **بهذا:** أي هذا العدل الذي نعمله، أو بهذا الامتناع عن أكل السحت قامت السماوات بعز عمد، والأرض استقرت على الماء، ولولاه لفسدتا. قال ابن عبد البر: فيه دليل على أن الرشوة عند اليهود أيضاً حرام، ولولا حرمته عندهم ما عبرهم الله بقوله: ﴿أَكَلُوا لِلسَّحْتِ﴾ (الثلاثة: ٩٦) وهو حرام عند جميع أهل الكتاب. [شرح الزرقاني: ٤٤٨/٣]

لا بأس بمعاملة إ: المعاملة بلغة أهل المدينة عبارة عن دفع الأشجار الكروم أو النحل وغير ذلك إلى من يقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم معلوم من ثمرها، ويقال له: المساقاة أيضاً، وهو عقد جائز عندهما، وعليه الفتوى، وبه قال أحمد وأكثر العلماء، ويشترط ذكر المدة المعلومة وتسمية جزء مما يخرج مشاع إلا أن الشافعي خصه بالنخل والكرم في قوله الجديد، وعمم في كل شجر في قوله القديم، وحديث في ذلك حديث معاملة حير وغير ذلك، والمزارعة عبارة عن عقد على الأرض البيضاء أي الخالية عن الزرع ببعض معين مما يخرج عنه، وبما رواه قال الجمهور، وروي عند ابن أبي شيبة وغيره عن علي وابن مسعود وسعد وجماعة من التابعين فمن بعدهم، وقد ورد في بعض روايات معاملة حير العقد على الزرع أيضاً. وأما أبو حنيفة فحكم بفسادها مستدلاً بالنهي عن المخابرة، ورد ذلك من حديث جابر عند مسلم، ورید من ثابت عند أبي داود، ورافع بن خديج عند مسلم، وغيره، كذا في "البنية" [٥٠٩/١١ - ٥١١].

ويذكر: والجواب عن حديث معاملة حير بأن ما فعل النبي ﷺ ليس بعقد مساقاة بل هم كانوا عبيداً له، والذي قدر لهم كان نفقة لهم، وتعقب بأنهم لو كانوا عبيداً لما صح إحلاؤهم إلى الشام، وقد يقال: إنه منسوخ بالنهي عن المخابرة، وفيه أن الظاهر أن الأمر بالعكس، فإن المعاملة التي وقعت في العهد النبوي دام عليها عمل أبي بكر وعمر إلى وقت الإحلاء، ولو كان منسوخاً لقصوها، والجمهور حملوا حديث النهي عن المخابرة على ما إذا تضمن على الغرر، كما ورد في النهي عن كراء الأرض. وفي المقام تفصيل ليس هذا موضعه.

باب إحياء الأرض بإذن الإمام أو بغير إذنه

- ٨٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قال النبي ﷺ: من أحبب أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق.
أي في إغلاؤه
- ٨٣٢ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: من أحبب أرضاً ميتة فهي له.
- قال محمد: وبهذا نأخذ، من أحبب أرضاً ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه فهي له،

إحياء الأرض: أي الموات التي لا يُعرف مالكيها ولا يُتفق لها. وإحيائها تحصيل النفع منها بالزراعة وغيره.

قال: قال النبي: هذا مرسل باتفاق رواة "الموطأ"، واختلف أصحاب هشام، فطائفة رواه مرسلًا كمالك، وطائفة: عنه عن أبيه عن سعيد بن زيد، وطائفة: عنه عن وهب بن كيسان عن حابر، وطائفة: عنه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع عن جابر، وهو حديث مقبول تلقاه فقهاء المدينة وغيرهم، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٥/٤]

وذكر الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٢٨٨/٤] وغيره: أن هذا الحديث رؤي من طريق تسعة من الصحابة باللفاظ متقاربة: ١- ابن عباس عند الطبراني وابن عدي، ٢- وعائشة عند الحارثي وأبي يعلى الموصلي وأبي داود الطيالسي والدارقطني وابن عدي، ٣- وسعيد بن زيد عند أبي داود والترمذي والنسائي والبيهقي، ٤- وجابر عند الترمذي والنسائي وابن حبان وابن أبي شيبة، ٥- وعبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني، ٦- وقضالة بن عبيد عبد الطبراني، ٧- ومروان عند أبيه، ٨- وصحابي آخر عنده أيضاً، ٩- وسمرة عند الطحاوي.

أرضاً ميتة: قبل: بالتشديد، ولا يقال بالتحفيف، فإنه إذا حُف حُفَّت منه تاء التأنيث، والميتة الموات بالفتح والموتان مفتحتين: الأرض الخراب التي لم تعمر، سميت بذلك تشبيهاً لها بالميتة في عدم الانتفاع.

وليس لعرق: بالكسر، قال الخطابي في "شرح سنن أبي داود": من الناس من يرويه بإضافته إلى الظالم، وهو الغارس الذي غرس في غير حقه، ومنهم من يجعل الظالم بعتاً للعرق، ويريد به الغراس والشجر، وجعله ظالماً؛ لأنه نبت في غير محله، واختار الأزهري وابن فارس ومالك والشافعي كونه بالتأنيث كما بسطه النووي في "تهذيب الأسماء واللغات". **فهي له:** لأنه مال مباح غير مملوك سفت يده إليه فيملكه كما في الاحتطاب والاصطياد من غير اشتراط إذن الإمام، وبه قال أبو يوسف والشافعي وأحمد وبعض المالكية، ونقل عن مالك أنه إن كان قريباً من العامر في موضع يتسامح الناس فيه افتقر إلى إذن الإمام وإلا فلا، واحتجهم بإطلاق الأحاديث -

فأما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام، قال: وينبغي للإمام إذا أحيها أن يجعلها له وإن لم يفعل لم تكن له. أي لا يملكه الذي أحيها للذي أحيها

باب الصلح في الشرب وقسمة الماء

أي المشترك

٨٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال في سيل مهزور ومذنب: يُمسك حتى يبلغ الكعنين ثم يُرسل الأعلى على الأسفل.

قال محمد: وبه نأخذ؛ لأنه كان كذلك الصلح بينهم لكل قوم ما اصطلحوا وأسلموا عليه من عيوغهم وسيوهم وأغارهم وشرهم.

أي نصيبهم من المياه

- الواردة في هذا الباب، وأما أبو حنيفة فاشتراط في كونه له إذن الإمام، واستدل له بإحدى عادي الأرض لله - ورسوله ثم لكم من عني، فمن أحصى شيئاً من موات الأرض فله رقتها، أخرجه أبو يوسف في "كتاب الخراج" فإنه أضافه إلى الله ورسوله، وكل ما أضيف إلى الله ورسوله لا يجوز أن يختص به إلا بإذن الإمام، وذكر الطحاوي أن رجلاً بالبصرة قال لأبي موسى: أقطعت أرضاً لا تضر بأحد من المسلمين، ولا أرض عراج، فكتب أبو موسى إلى عمر، فكتب عمر إليه: أقطعه له فإن رقاب الأرض لنا، كذا في "البتاية" [٢٨١/١٢ - ٢٨٤].

في الشرب: هو بالكسر عبارة عن نصيب الماء. عبد الله بن أبي بكر: أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، قال ابن عبد البر: لا أعلمه يحصل بوجه من الوجه مع أنه حديث مدني مشهور مستعمل عندهم، وسئل البزار عنه فقال: لست أحفظ عن رسول الله ﷺ هذا اللفظ حديثاً يثبت، وهو تقصير شديد من مثلهما، فله إسناد موصول عن عائشة عند الدارقطني في "الغرائب" والحاكم وصحاحه، وأخرجه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن. واختلفوا في معنى الحديث، فقيل: معناه يرسل صاحب الحائط الأعلى جميع الماء في حائطه حتى إذا بلغ الماء إلى كعبي من يقوم فيه أغلق مدخل الماء، وقيل: يسقي الأول حتى يروي حائطه ثم يمسك بعد ريه ما كان من الكعنين أي أسفل ثم يرسل، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٧/٤].

مهزور ومذنب: بفتح الميم وإسكان الهاء وضم الزاي وسكون الواو آخره راء، "مذنب" بضم الميم وفتح الذال وياء ساكنة، وكسر التون بعده ياء؛ وادبان يسيلان بالمطر بالمدينة يتنافس أهل المدينة في سيلهما، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٧/٤] لكل قوم إلخ: أي ليس فيه حد معين شرعاً بل الأمر مفوض إلى آراء الشركاء. وأسلموا: أي اتفادوا أو اتفقوا عليه.

٨٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن يحيى، عن أبيه أَنَّ الضحَّاك بن خليفة ساق خَلِيجاً له حتى النهر الصغير من العُرَيْض، فأراد أن يمرَّ به في أرض محمد بن مسلمة، لأبي محمد بن مسلمة، فقال الضحَّاك: لِمَ تمنعني وهو لك منفعة ^{أي بذلك الخليج} تشرب به أولاً ^{وإن بالخدمة} وآخر، ولا يضرك؟ فأبى، فكلَّم فيه عمر بن الخطاب ^{أي لأبي سب}، فدعا محمد بن مسلمة ^{أي عمر} فأمره أن يُخلِّي سبيله فأبى، فقال عمر: لم تمنع أخاك ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أولاً وآخر ولا يضرك؟ قال محمد: لا والله، فقال عمر: والله ليمُرَّنَّ به ولو على طنك، فأمره عمر أن يُجرِّيه.

٨٣٥ - أخبرنا مالك أخبرنا عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه أنه كان في حائط جدّه

عن أبيه: هو يحيى بن عماره من أبي حسن المازني. الضحَّاك بن خليفة: ابن ثعلبة الأنصاري الأشهلي، شهد غزوة بني النضير، وليست له رواية، وكان يتهم بالفساق، ثم تاب وأصلح، كذا في "الإصابة" [رقم: ٤١٨٢، ٣٨٤/٢] وغيره. خَلِيجاً: بالفتح: النهر الصغير يُقطع من النهر الكبير. حتى النهر الصغير: ليس هذا في "موطأ" يحيى، ولعله النهر الصغير تفسيراً للخليج. فأبى: أي امتنع منه ومنعه منه. وهو لك منفعة: قال الباجي: يحتمل أنه شرط له ذلك، ويحتمل أن يريد أن ذلك حكم الماء على ما مر أن الأعلى أولى حتى يروى.

ن يخلِّي إلخ: أي يتركه بما يفعله من إجراء الخليج. لم تمنع أخاك: أي في الإسلام أو في الصحة. أن يجرِّيه: أي مر عمر الضحَّاك أن يجري خَلِيجه في أرض ابن مسلمة ولو لم يرض به. قيل: إن عمر لم يقض على محمد بذلك، وإنما حلف على ذلك ليرجع إلى الأفضل ثقة أنه لا يمتنع، وقيل: هو على سبيل الحكم، وقال مالك: كان قال: تحدث للناس أقضية بقدر ما يُحدثون من الفحور، فلو كان الشأن معتدلاً في رماننا كاعتداله في زمن عمر أبت أن يُقصي له بإجراء مائه في أرضك؛ لأنك تشرب به أولاً وآخر، ولا يضرك، ولكن فسد الناس استحقوا التهمة، فأخاف أن يطول الزمان ويسى ما كان عليه حري الماء، فيدعي به حارك في أرضك، كذا في "شرح الموطأ" للباجي. عن أبيه: أي يحيى بن عماره من أبي حسن المازني.

نه: ضمير للشأن: "كان في حائط" أي بستان. "جده" أي جد يحيى، وهو أبو حسن ثميم بن عبد عمرو لأنصاري الصحابي، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٣/٤] وقد مرت ترجمته وترجمة ابن ابنة وابن ابن ابنة.

رَبِيعٌ لعبد الرحمن بن عوف، فأراد عبد الرحمن أن يحوِّله إلى ناحية من الحائط هي أرفق لعبد الرحمن وأقرب إلى أرضه، فمنعه صاحب الحائط، فكلم عبد الرحمن عمرَ ^{أحد العشرة الشرا} ^{أي أرض ابن عوف} ابن الخطاب رضي الله عنه فقضى لعبد الرحمن بتحويله.

٨٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال، عن عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن أن رسولَ الله ﷺ قال: لا يُمنع نَقْعٌ بر.

قال محمد: وبهذا نأخذ، بما رجل كانت له بئر فليس له أن يمنع الناس منها أن يستقوا منها لشفاهم وإبلهم وغنمهم، وأما لزرعهم ونخلهم فله أن يمنع ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

ربيع: على وزن فعيل: النهر الصغير. أن يحوِّله: من التحويل أي يصرف ريعه في جهة أخرى من حائط أي حسن. هي أرفق: أي تلك الجهة أرفق وأسهل سقياً. فقضى: أي حكم بتحويله لعبد الرحمن؛ لأنه حمل حديث: لا يمنع أحدكم حاره على ظاهره، وعنده إلى كلِّ ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار حاره وأرضه، وقال مالك: ليس العمل على حديث عمر هذا، ولم يأخذ به مالك، وروي عنه أنه إن لم يضر قضى عليه. والمشهور من منعه مالك وأبي حنيفة عدم القضاء بشيء من ذلك إلا بالرضا لحديث: لا يخل مال امرئ مسلم إلا على طيب نفس منه، وروي أصبغ عن ابن القاسم: لا يؤخذ بقضاء عمر على محمد بن مسلمة في الخليج، ويؤخذ بتحويل الربيع؛ لأن مجراه ثابت لابن عوف في الحائط، وإنما حوله لناحية أخرى أقرب إليه وأرفق لصاحب الحائط، وهذا قول الشافعي في القديم، وفي قوله الجديد: لا يُقضى بشيء من ذلك، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٣/٤، ٤٤]

أن رسول الله ﷺ إلخ: مرسل وصله أبو قرّة موسى بن طارق وسعيد الجمحي عن مالك به سنداً عن عائشة. لا يمنع: بصيغة المجهول: "والنقع" بفتح النون وسكون القاف، قال بعض الرواة عن مالك: أي فضل مائها، يقال: ينقع به أي يروي به، قال الباجي: ويروى وهو ماء، وهو معناه. أن يستقوا: أي من أن يستقوا من تلك البئر لشفاهم ودوابهم، وهو جمع شفة - بالفتح - وهو شرب بي آدم يشفتهم وأصله شفه، ولذا صغر بـ"شفه" وجمع بـ"شفاه"، يقال: هم أهل الشفة أي لهم حق الشرب بشفاهم، قاله العين. وأما لزرعهم: أي إن قصدوا أن يستقوا منها لزرعهم وأشجارهم. فله: أي لصاحب الماء أن يمنع من ذلك سواء أضر به أو لم يضر؛ لأنه حق حاسي ولا ضرورة في ذلك، ولو أبيع ذلك لانقطعت منفعة الشرب. وهذا بخلاف مياه البحار والأنهار الكبار -

باب الرجل يُعتِقُ نصيباً له من مملوك أو يُسَيِّبُ سائبةً

أي حصة من مملوك مشترك

أو يُوصِي بعَتق

٨٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه أن أبا بكر سَيَّبَ سائبةً.

قال محمد: قال رسول الله ﷺ في الحديث المشهور: "الولاء لمن أعتق"، وقال عبد الله

ابن مسعود: لا سائبة في الإسلام، ولو استقام أن يعتق الرجل سائبة فلا يكون لمن

أعتقه ولاؤه لاستقام لمن طلب من عائشة أن تعتق، ويكون الولاء لغيرها، فقد طلب

أي ولأه المعتق سائبة وهم موال بريرة

- والأودية غير المملوكة لأحد، فإن للناس فيها حق الشرب وسقي الدواب والأشجار وغير ذلك؛ لحديث: الناس شركاء في ثلاثة: الماء، والكأ، والدار، أخرجه ابن ماجه [رقم. ٢٤٧٢] من حديث ابن عباس، والطبراني من حديث ابن عمر وغيرهما. وأما إذا كان الماء محرراً في الأولي، وصار مملوكاً له بالأحرار ففيه حق المنع. والمسألة تفاريعها مبسطة في "المهابة" وشروحها.

أو يُسَيِّبُ سائبة: قال في "المغرب": السائبة كل ناقة تسبب للذئب أي قتل لترعي حيث شاءت، ومنه صبي مسيب أي مهمل ليس معه رقيب، وبه سمي والد سعيد بن المسيب، وعنده سائبة أي معتق لا ولأه بينهما.

سَيَّبَ سائبة: لا خلاف في حواز العتق بلفظ أنت سائبة، أو بشرط أن لا ولأه بينهما، ولرومه، وإنما كره جماعة من العلماء العتق بلفظ السائبة لاستعمال الكفار لها في الأنعام المسيبة للأصنام، واحتلوا في ولأه، فذهب مالك إلى أنه لا يُوالي أحداً وأن ميراثه للمسلمين، وعقله إن حق عليهم وهو مدعج جمع من السلف والخلف، وذهب جمع من المالكية والشافعية والحنفية إلى أن ولأه لمعتقه، كذا في "شرح الررقاني".

قال رسول الله ﷺ: استدلال على أن ولأه السائبة للمعتق لا لغيره، بالحديث المشهور عبد أهل الحديث: الولاء لمن أعتق من غير تخصيص بعد دون عبد، ويقول ابن مسعود: "لا سائبة في الإسلام" أي لا حكم لها على ما كان في الجاهلية من سقوط حق المعتق في الولاء، وبأنه لو صح أن يكون ولأه السائبة لغير معتقه لا له لصح أن يشترط شارط على المالك يعتق عبده بشرط أن لا يكون الولاء للمعتق بل له، فإنه لا فرق بين ذلك وبين هذا، وقد دلت قصة بريرة كما مر ذكرها على أنه لا يجوز ذلك، وأنه لو صح ذلك لصح انتقال الولاء عن المعتق يماً وهمة، وهو ناطل بالنصوص الواردة، وقد مر ذكرها.

لا سائبة في الإسلام: أي إما كان عادة أهل الجاهلية. فقد طلب: بالمجهول والمعروف، أي مولى بريرة.

ذلك منها، فقال رسول الله ﷺ: **الولاء لمن أعتق، وإذا استقام أن لا يكون لمن أعتق** ردا عليهم وإبطالا لشروطهم
 ولاء استقام أن يُستثنى عنه الولاء فيكون لغيره، واستقام أن يهب الولاء ويبيعه، وقد
 نهي رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته. والولاء عندنا بمنزلة النسب وهو لمن أعتق
 إن أعتق سائبة أو غيرها.

وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٣٨ - **أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من أعتق**
شركاً له في عبده وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد، فُؤم قيمة العدل، ثم أعطي
شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما أعتق. أي للمعتق
أي قيمة حصصهم
 وفي رواية: عتق

بمنزلة النسب: فلا يباع ولا يوهب ولا ينتقل. **وهو لمن أعتق:** أي سواء فيه إعتاقه سائبة أو غير سائبة.
شركاً: بكسر الشين، وفي رواية للبخاري: شقصاً على ورثته، وفي أخرى عنده نصيباً، والكل بمعنى واحد.
في عبده: وكذا في أمة كما في رواية عبد مسدد: في "مستده": من أعتق شركاً له في مملوك، وأصرح منه ما في
 رواية الدار قطني والطحاوي: عبداً وأمة، وشذ ابن راهويه فقال تخصيص الحكم في العبد، وقال: لا تقوم في
 عتق الإناث، قال القاضي عياض: أنكره عليه حدائق الأصول؛ لأن الأمة في هذا المعنى كالعبد.

ما يبلغ ثمن العبد: أي قدر قيمة بقية العبد، كما في رواية الثعالبي: وله مال يبلغ قيمة أنصباء شركائه، فإنه
 يضمن لشركائه أنصباهم ويعتق العبد. **قوم:** مجهول من التقويم. "قيمة العدل" بالفتح أي الوسط من غير زيادة
 ولا نقصان، وبوضحه رواية مسلم: لا وكس ولا شطط. **ثم أعطي:** بصيغة المجهول أو المعروف فما بعده مرفوع
 أو منصوب. **عليه العبد:** أي على ذلك المعتق الضامن فالولاء كله له.

وإلا: أي إن لم يكن له مال عتق منه ما عتق - بفتح العين في الأول، ويجوز الفتح والضم في الثاني قاله
 الدراوردي، وردّه ابن التين بأنه لم يقله غيره، وإنما يقال: عتق بالفتح، وأعتق بضم الهزعة، ولا يعرف عتق بضم
 أوله - وهذه الجملة من المرفوع الموصول عند مالك، وزعم جماعة أنه مدرج تعلقاً بما في "صحيح البخاري"
 [رقم: ٢٤٩١] عن أيوب: قال نافع: وإلا فقد عتق منه ما عتق. قال أيوب: لا أدري شيء قاله نافع أم هو في
 الحديث، والصحيح أنه ليس مدرج كما حققه في "فتح الباري" [١٩٤/٥].

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أعتق شقصاً في مملوك فهو حرّ كله، فإن كان الذي ^{لأن العتق لا يتحرر} أعتق موسراً ضمن حصّة شريكه من العبد، وإن كان معسراً سعى العبد لشركائه ^{أي قدر قيمته} في حصصهم، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ. وقال أبو حنيفة: يعتق عليه بقدر ما أعتق، والشركاء بالخيار: إن شاؤوا أعتقوا كما أعتق، وإن شاؤوا ضمّوه إن كان موسراً، وإن شاؤوا استسعوا العبد في حصصهم، فإن استسعوا أو أعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم، وإن ضمّوا المعتق كان الولاء كله له، ورجع على العبد ^{فلم يبق عتق الكل له} بما ضمن واستسعاه به.

٨٣٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر أعتق ولد زنى وأمه.

أي والدته التي روت

وبهذا نأخذ: وبه قال أبو يوسف وقادة والثوري والشافعي وهو مروي عن عمر وعمره، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد إلا أن مبيي الحكم عندهما على أن العتق لا يتحرر إلا بعتاق البعض إعتاق كله، وهو مذهب الشافعي في ما إذا كان للمالك واحداً وكان المعتق معسراً، أما لو كان موسراً يبقى ملك الساكت كما كان حتى يجوز له بيعه وهبته، وبه قال مالك وأحمد. وأما أبو حنيفة فقال بالتحريز فخير الساكت بين الإعتاق والاستسعاء والتضمين إن كان المعتق موسراً، وبين الأولين إن كان معسراً، كذا في "البيان" [٣٣/٦]. واستدل الطحاوي [٦٢/٢، ٦٣] لمدحهما وقال: إنه أصح القولين بأحاديث مرفوعة دالة على مدحهما، واستدل به بما أخرجه عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان لنا غلام سبي وبين أمي وأخي الأسود فأرادوا عتقه وكنت يومئذ صغيراً، فذكر الأسود ذلك لعمر فقال: أعتقوا أنفسكم، فإذا بلغ عبد الرحمن فإن رغب فيما رغبتم أعتق وإلا ضمّكم. **شقصاً:** بالكسر أي نصيباً في مملوك مشترك. **أعتق موسراً:** أي إذا مال ويسار بقدر على أداء الضمان. **وإن كان معسراً:** أي فقيراً غير قادر على الضمان. **وكذلك بلغنا:** قد ورد ذلك من طرق عدّة من الصحابة، منهم أبو هريرة عند الأئمة الستة، وابن عمر عندهم، وحابر عبد الطمراني وعمرهم، كما بسطه الزيلعي في "نصب الراية" [٢٨٢/٣] وأخرجه الطحاوي [٦٢/٢] من طرق عديدة. **ضمّوه:** أي المعتق أي جعلوه ضمناً وأخذوا الضمان منه. **استسعوا:** أي طلبوا من العبد السعاية فيؤديهم من المال مقدار حصصهم ليعتق كله. **الولاء بينهم إلخ:** لأن العتق وقع منهم جميعاً. **واستسعاه به:** بيان للرجوع أي طلب منه السعاية بقدر ما أداه.

قال محمد: لا بأس بذلك وهو حسن جميل، بلغنا عن ابن عباس أنه سئل عن عبيدين: أحدهما لبغية والآخر لرشدة أيهما يعتق؟ قال: أغلاهما ثمناً بدينار. فهكذا نقول، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: **توفي** عبد الرحمن بن أبي بكر في يوم نامّه، فأعتقت عائشة رقاباً كثيرة.

قال محمد: وهذا نأخذ. لا بأس أن يُعتق عن الميت، فإن كان أوصى بذلك كان الولاء له، وإن كان لم يُوصِ كان الولاء لمن أعتق، ويلحقه الأجر إن شاء الله تعالى.

وهو حسن جميل: أي عتق ولد الزنا وأمه، وكذا عتق العبد الفساق أو الأراذل، وأحسن منه عتق الصالحين ذوي الأساب. **لبغية:** مفتاح الباء وكسر العين المعجمة وتشديد الباء، أي زانية، أو بكسر الباء وسكون العين وفتح الباء، مصدر بمعنى الزنا وهما نسختان، قاله القاري. **لرشدة:** بكسر الراء وسكون الشين: أي صالحة. **بدينار:** أي ولو كان التزايد بدينار. **قول أبي حنيفة:** وبه قال الجمهور: إن الأول أن يعتق ما كان منه أكثر، وقد أخرج الشيخان وغيرهما عن أبي ذر: سئل رسول الله ﷺ عن أفضل الرقاب قال: **أكثرها ثمناً**، وأنفسها عدلها، وفي رواية: أغلاها ثمناً. **توفي:** في طريق مكة سنة ٥٣هـ، وقيل: بعدها. **رقاباً:** أي مملوك كثيرة عن أبيها عبد الرحمن. **أن يعتق عن الميت:** فإن العتق من أفضل أنواع الصدقة، والصدقة بجميع أقسامها وكذا العبادات المالية والهدنية ثوابها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمغفرته، ورفع درجاته، به وردت الأحاديث وشهدت به الآثار، كما بسطه السيوطي في "شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور" وغيره في غيره، وورد في العتق عن الميت آثار من أحسنها ما أخرجه النسائي عن واثلة قال: كنا عند النبي ﷺ في غزوة تبوك، قلنا: إن صاحباً لنا قد مات، فقال رسول الله ﷺ: **أعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار.**

الولاء له: أي للميت فينتقل إلى ورثته؛ لأنه هو العتق حقيقة بالوصية. **إن شاء الله تعالى:** متعلق بلحق الأجر، والظاهر أنه مجرد الترك واختيار الأدب في تعليق الأحكام على المشيئة الإلهية لا للشك في الحكم، فإنه لا شبهة في وصول الأجر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه، وأوصل ثوابه إليه وإن لم يوص. نعم، إن كان الإعتاق أو شيء من الصدقات واجباً على الميت فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك ويحكم ببراءة دمه عن ذلك الواجب، وإن لم يوص وتبرع الوصي بأداء ما وجب عليه يحكم ببراءة الدمة إن شاء الله تعالى منه ومنه.

باب بيع المدبر

٨٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت أعتقت جارية لها

باب بيع المدبر: هو مفعول من التدبير، وهو تعليق العتق بالموت بأن يقول: إذا مت فانت حر، أو أنت حر عن دبر مني، ونحو ذلك، واحتلفوا في حواز بيعه وهتته ونحوهما من التصرفات الموجبة لنقل مملوك من مالك إلى مالك بعد ما اتفقوا على حواز الاستخدام والإحارة والوطء والتزويج ونحو ذلك، فعندنا لا يجوز بيعه وإحراجه من ملكه لكونه مستلزماً لإبطال حق الحرية الثابت للمدبر جرمًا، وبه قال مالك وعامة العلماء من السلف والخلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين، وهو المروي عن عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت، وبه قال شريح وقنادة والثوري والأوزاعي.

وقال الشافعي وأحمد وداود بخواز البيع وغيره، هذا في المدبر المطلق، وأما المدبر المقيد - وهو من علق عتقه بالموت على صفة كان يقول: إن مت من مرضي هذا أو سوري هذا فانت حر - فيجوز بيعه عندنا أيضًا؛ لأن سبب الحرية لم يبعد في الحال للتردد في وقوع تلك الصفة، كذا في "البنية" [١٤٣/٨]. واحتج الخويزون لبيع المدبر المطلق بآثار مفيدة لذلك: منها أثر عائشة المذكور في هذا الباب أنها باعت مدبرها التي سحرها، ورواه الشافعي والحاكم أيضًا، وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي أيضًا، وإسناده صحيح، قاله الخافض في "التلخيص". والخواب عنه على ما في "نصب الراية" [٣٨٦/٣] وغيره من وجهين: الأول: إنا نحمله على بيع الخدمة والمفوعة. والثاني: أنا نحمله على المدبر المقيد، وعندنا يجوز بيعه إلا أن يبتوأ أنها كانت مدبرة مطلقة وهم لا يقدرون على ذلك. ومنها حديث جابر: أن رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره، فقال رسول الله ﷺ: من يشتريه مني؟ فاشتراه بجم بن النعام، أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٢١٤١، ومسلم رقم: ٢٣١٣] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٢١٩، والنسائي رقم: ٢٥٤٦، وأبو داود رقم: ٣٥١٨] وابن حبان [رقم: ٣٣٤٢، ١٣١/٨] وغيرهم.

قال الإنشائي في "عناية البيان": هو محمول على المدبر المقيد أو على اشتاء الإسلام حين كان يباع الحر أو على بيع الخدمة لا الرقبة توفيقاً بين حديثنا: المدبر لا يباع وحديثه، ولأن من قبل الشافعي قد أجمعوا على عدم حواز بيعه، ولما نشأ الشافعي حوزة، فصار هذا حرقاً للإجماع فيه. ورواه العمري في "البنية" بأنه كيف يوفق بين حديثنا وحديثه، وحديثنا لم يطلع إلى الصحة وحديثه صحيح، وكون قول الشافعي حرقاً للإجماع نحو غير مسلم، فإن الشافعي لم ينفرد به بل هو مذهب جابر وعطاء ووافقه أحمد وإسحاق وداود، وحوز المالكية بيع المدبر إذا كان على سيده دين، ولا مال سواه، وعليه حملوا حديث جابر، ففي رواية النسائي [رقم: ٥٤١٨] في ذلك الحديث: "وكان عليه دين" فلا يبعد إلا حواز بيعه عند الدين، لا حواز بيعه مطلقاً. وهذا القول أقرب إلى الإنصاف والمعقول.

عن دُبُرِ منها، ثم إن عائشة رضي الله عنها بعد ذلك اشتكت ما شاء الله أن تشتكي، ثم إنه أي مرضت لهما دخل عليها رجلٌ سِنْدِي، فقال لها: أَنْتِ مَطْبُوءَةٌ، فقالت له عائشة: ويلك، من طَبِئ؟ قال: امرأةٌ مِنْ نَعْتِها كذا وكذا، فَوَصَفَها، وقال: إِنَّ فِي حَجَرِها الآنَ صَبِيًّا قد أي من سحري بال، فقالت عائشة: ادعوا لي فلانةَ جاريةً كانت تخدمُها، فوجدوها في بيت جيران أي في هذا الوقت لهم في حَجَرِها صبيٌّ، قالت: الآنَ حتى أغسل بولَ هذا الصبيِّ، فغسلته ثم جاءت، فقالت لها عائشة: أسحرتني؟ قالت: نعم، قالت: لَمْ؟ قالت: أَحَبِبت العنقَ، قالت: فوالله لا تَعْتَقِينَ أبداً، ثم أمرت عائشة ابنَ أختها أن يبيعَها من الأعرابِ ممن يسيء أي بأي سحري ملكَها، قالت: ثم ابْتِغ لي بشمها رَقَبَةً ثم أعتقها، فقالت عمرة: فَلَبِثْتُ عائشة أي لشدة: ابن أخيها أي اشتري لي أي جارية أخرى أي في حارة أخرى أي في حارة أخرى شاء الله من الزمان، ثم إنما رَأَتْ في المنام أن اغتسلي من آبار ثلاثة يَمُدُّ بعضها بعضاً فإنك تُشَفِّينَ، فدخل على عائشة إسماعيلُ بنُ أبي بكر وعبد الرحمن بن سعد بن زُرَّارة، فذكرت لهما عائشة الذي رأت، فانطلقا إلى قَنَاة،

مداها

عن دبرِ منها: يضمّتين: أي عن عقيها أو بعد موفا أي جعلتها مديرة. سندي: بكسر السين: نسبة إلى السند ملكة معروفة كاهن. أنت مطبوءة: أي مسحورة، يقال: طبه أي سحره، وفي رواية: أن عائشة مرضت فظاول مرصها، فذهب بنو أخيها إلى رجل فذكروا له مرضها، فقال: إنكم تحموني خير امرأة مطبوءة، فذهبوا يظفرون، فإذا جارية لها سحرها، وكانت قد درها، الحديث. من نعتها: أي من وصفها كذا وكذا، وذكر وصفها. قالت: الآن: أي أحصر الآن فلتنصر حتى أغسل البول. أسحرتني: بجمزة الاستعظام وصيغة الخطاب. أحببت: أي أردت أن تموت حتى أعتق. لا تعتقين: أي زجراً وعقوبة لك، فمن عجل بالشئ قبل أوانه عوفب محرماته. من الأعراب: أي البدوي: "من يسيء ملكتها" أي يشق عليها بكثرة خدمتها وقلة راحتها، يقال: فلان حسن الملكة - فبفتح - أي حسن الصنع إلى ممالكه، وسئى الملكة أي يسيء صحبة المالك، كذا في "النهاية". فلبثت: أي في ذلك المرض بسبب السحر. قنافة: القنافة بحري الماء تحت الأرض، كذا في "المعرب"، وفي "النهاية": القن: الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة يُستخرج ماؤها ويسبح على وجه الأرض، كذا قال الفاري.

فوجدنا آباراً ثلاثة بُمدُّ بعضها بعضاً، فاستَقَوْا من كل بئر منها ثلاث شُحْبٍ حتى ملؤوا الشُّحْبَ من جميعها، ثم أتوا بذلك الماء إلى عائشة، فاغتسلت فيه فشُقِّيتُ.

قال محمد: أما نحن فلا نرى أن يباع المدبر، وهو قول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٨٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: من اعتق وليدة عن دُبرٍ منه، فإنَّ له أن يبطأها وأن يزوّجها، وليس له أن يبيعها ولا أن يهبها، وولدها بمنزلتها.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الدعوى والشهادات وادعاء النسب

٨٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان عتبة بن أبي وقاص

آباراً ثلاثة: أي متقاربة متصلة يصل المدد من بعضها إلى بعض. ثلاث شُحْبٍ: قال القاري: بضمين جمع شُحْبٍ بالفتح فسكون، وهي القرية البالية. أن يُباع المدبر: وذلك لما أحرجه الدار قطني [رقم: ٥٠، ١٣٨/٤] من رواية عبيدة بن حسان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حرٌّ من ثلث المال. قال الدار قطني: لم يستدع غير عبيدة، وهو ضعيف، وإنَّما هو عن ابن عمر من قوله، وأخرجه أيضاً عن علي بن ظبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: المدبر من الثلث. وعلي ضعيف، والموقوف أصح، كما بسطه الزيلعي في "نصب الرابة" [٢٨٥/٣] والعين. من اعتق وليدة: أي علق عتقها بموته ودرها. وولدها بمنزلتها: فإن الحمل يتبع أمه في الرق والحرية، وكذا الولد. قول أبي حنيفة: حلالاً للشافعي، فإنه قال: إن المدبرة إذا ولدت من نكاح أو زنى لا يصير ولدها مدبراً، وإن الحامل إذا دبرت صار ولدها مدبراً، وعن جابر بن زيد وعطاء لا ينمعه ولدها في التدبير حتى لا يعتق بموت سيدها، كذا ذكر القاري.

عتبة بن أبي وقاص: هو بضم العين وسكون التاء، ابن أبي وقاص مالك الزهري، مات على شركه، كما جزم به -

عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنِيَّ، فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، قَالَتْ: . . .
 أي حادثة أي حارية

= الدمياعلي. قال الحافظ في "الإصابة": ولم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن منده، واشتد إنكار أبي نعيم عليه، وقال: هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ يوم أحد، ما علمت له إسلاماً، وفي "مصنف عبد الرزاق": أنه ﷺ دعا على عتبة حين كسر رباعيته أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافراً، فكان كذلك، وروي عن سعد بن أبي وقاص، كما أخرجه ابن إسحاق عنه: ما حرصتُ على قتل رجل قط حرصي على قتل أخي عتبة لما صبح برسول الله ﷺ، ولقد كفاني منه قول رسول الله: **اشتد عظم الله على من دمي وحه رسول، و"زمعة"** - الذي ادعى عتبة ابن جاريته - بفتح الراء للمعجمة وسكون الميم وقد فتحت: ابن قيس العامري والد سودة أم المؤمنين، وانه عبد القرشي العامري أخو سودة، كان من سادات الصحابة من مُسلمة الفتح، ولم تسم الوليدة في رواية، وانها المحاصم فيه كان من صغار الصحابة، اسمه عبد الرحمن.

وأصل القصة أنه كانت لهم في الجاهلية إماء ترتين، وكانت سادقتن تأتيهن في خلال ذلك، فإذا أتت أحدهن بولد رعا يدعيه السيد، ورعا يدعيه الرائي، فإن مات السيد، ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء ورثه الحق به إلا أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة، وإن كان أنكره السيد لم يلحق به، وكان لزمعة بن قيس أمة تربي، وكان يطأها زمعة أيضاً، فظهر بها حمل كان يظن أنه من عتبة أخي سعد، فأوصى عتبة إلى أخيه قبل موته أن يستلحقه به، فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام ففره بالشبه، فأحتج بوصية أخيه واستلحقه، فلما تخاصم عبد بن زمعة مع سعد أبطل رسول الله ﷺ دعوى الجاهلية، وقال: **الولد للفراش** أي لصاحب الفراش وهو الزوج والسيد، وللعاهر الزاني الحجر، بفتحيتين على الأشهر أي الخيبة والحسران، ولا حق له في الولد بالوطء المحرم، وإن كان مشابهاً له صورة وصدر منه الدعوى، يقال: فلان في فيه الحجر والثراب كتابة عن حرمانه، وقيل: المراد بالحجر الرحم بالحجارة، وفيه ضعف فليس كل زان يُرجم، وقيل: هو بفتح الأول وسكون الجيم أي المبع، وظاهر الحديث بإطلاق لفظ الفراش ووروده في مورد خاص: وهو ولد حارية زمعة يقتضي أن يكون الولد للفراش مطلقاً، سواء كانت المستفرشة أمة وصاحب الفراش سيداً أو المستفرشة روجة وصاحب الفراش روحاً من غير احتياج إلى ادعائهما.

واختلف العلماء في ولد الأمة بعد اتفاقهم على أن ولد الزوجة للزوج، وإن أنكره أو لم يشبهه بعد إمكان الوطء لقيام العقد مقامه، فذهب الشافعية وغيرهم إلى أن ولد الأمة يلحق بسيدتها أقر أو لم يقر بعد ثبوت وطئها، فإن الأمة تشتري لوجوه كثيرة فلا تكون فراشاً إلا بعد ثبوت الوطء، وقال الحنفية: لا تكون فراشاً إلا بولد استلحقه قبل، فما تلده بعده فهو له وإن لم يلقه، وأما الولد الأول فلا يكون له إلا إذا أقر به، وفي الحديث مباحث ومذاهب مسبوطة في "فتح الباري"، و"شرح الزرقاني" [٢٤/٤] وفيما ذكرناه منهما كفاية هما وسيأتي بعض ما بقي.

عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ: أي أوصى عند موته إلى أخيه سعد أحد العشرة المبشرة. **مَنِيَّ:** أي من ماني وهو ابن.

فلما كان عام الفتح أخذه سعدٌ، وقال: **ابن أخي** قد كان عهد إلي أخي فيه، فقام إليه عبد بن زَمْعَة، فقال: **أخي** وابن وليدة أبي وُلِدَ على فراشه، فتساوفا إلى رسول الله ﷺ، فقال سعد: يا رسول الله! ابن أخي قد كان عهد إلي فيه أخي عتبة، وقال عبد بن زَمْعَة: **أخي** ابن وليدة أبي، وُلِدَ على فراشه، فقال رسول الله ﷺ: هو لك يا عبد بن زَمْعَة، ثم قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر، ثم قال لسودة بنت زَمْعَة: احتجبي منه لما رأى من شبهه بعتبة، فما رآها حتى لقي الله عز وجل.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الولد للفراش وللعاهر الحجر. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

ابن أخي: أي هذا ابن أخي عتبة فانا أحق به. **أخي:** أي هو أخي وابن جارية أبي. **فتساوفا:** أي ساقى كل منهما صاحبه إلى رسول الله ﷺ وندافعا عنده. **أخي:** أي هو أخي وابن جارية أبي.

هو لك: زاد القمي عبد البحاري وغيره: هو **أحوك** با عد بن زمعة، يضم الدال على الأصل، ويروى بالنصب والو، منصوب على الوجهين، وسقط في رواية السنائي أداة النداء، حتى على ذلك بعض الخفية أن المراد أنه هو لك، وأنه عبد لابن زمعة، لأنه ابن أمة أبيه لا أنه أخقه به، قال القاضي عياض: وليس كما زعم، فإن الرواية بـ"يا" وعلى تقدير إسقاطها فـ"عبد" عَم، والعَم يحدف منه حرف النداء مع أن رواية القمي صريحة في رد هذا الزعم، وظاهر الحديث بقيد الاستلحاق، وإن لم يدع السيد، ولم يقل به الحقيقة مع أن الأح لا يصح استلحاقه عبد الجمهور؛ لكونه منصفاً على الإقرار على العبر من دون تصديقه، ولذا قالت طائفة: إنه ﷺ قضى بعلمه أنه أخوه؛ لأن زمعة كان والد زوجته، وفراشه كان معلوماً عنده لا بمجرد دعوى عبد على أبيه، وكان النبي ﷺ من حصائص الحكم بعلمه، وللفطحوي في "شرح معاني الآثار" [٦٦/٢] كلام طويل محصله: أن معنى هو لك، أي يدك تمنع من سواك كالقطة، أو عبدك لا أنه أحوك، وإلا لما أمر النبي ﷺ بسودة بالاحتجاب منه، وردّ بأن ظاهر الروايات بل صريح بعضها نص في الحكم بالأخوة، والأمر بالاحتجاب إما كان احتياطاً للشبهة؛ لما أنه رأى في ذلك الولد مشاهة عتبة ابن أبي وقاص، وفي المقام أبحاث طويلة مذكورة في "شرح الموطأ" لابن عبد البر والزرقي وغيرهما.

لسودة: هي أم المؤمنين، سودة - بالفتح - بنت زمعة بن قيس بن زيد بن عمرو بن ليث بن عدي بن الحار تزوجها رسول الله ﷺ بعد موت حذيفة قبل عائشة، وفيل: بعدها، وكانت امرأة ثقبلة فاستت عند رسول الله ﷺ بهم بطلاقها، فنالت: لا تظلفي وإني وهبت يومي لعائشة، وكانت وفاقا في آخر زمان عمر، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب". **احتجبي منه:** أي من عبد الرحمن بن وليدة زمعة والد سودة.

باب اليمين مع الشاهد

٨٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.

قال محمد: وبلغنا عن النبي ﷺ خلاف ذلك، وقال: ذكر ذلك ابن أبي ذئب.....
أي خلاف ما مر

عن أبيه: أي محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في "الموطأ" ووصله عن مالك جماعة فقالوا: عن جابر، منهم عثمان بن خالد وإسماعيل بن موسى، وأسندته عن جعفر عن أبيه عن جابر جماعة. [شرح الزرقاني: ٤٧٦/٣] وفي "التلخيص الحبير": ذكر ابن الجوزي في "التحقيق" عدد من روى هذا الحديث، فرادوا على عشرين صحابياً، وأصح طرقه حديث ابن عباس، أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والشافعي، وزاد فيه عن عمرو بن دينار أنه قال: إنما كان ذلك في الأموال، وإسناده جيد، فإله النسائي. ثم حديث أبي هريرة أخرجه الشافعي وأصحاب السنن وابن حبان وإسناده صحيح، قاله أبو حاتم. وحديث جابر: قضى رسول الله ﷺ بالشاهد الواحد وبيمين الطالب، أخرجه أحمد والترمذي [رقم: ١٣٤٥] وابن ماجه والبيهقي من رواية جعفر عن أبيه عنه، وقال الدارقطني: كان جعفر ربما أرسله وربما وصله، وفي رواية ابن عدي وابن حبان من طريق إبراهيم بن أبي حنيفة - وهو ضعيف - عن جعفر عن أبيه عن جابر مرفوعاً: أتاني حبريل وأمرني أن أقضي باليمين مع الشاهد. وهذه الأحاديث ذهب الجمهور منهم الأئمة الثلاثة إلى القضاء بشاهد واحد وبيمين المدعى.

خلاف ذلك: وهو أنه لا يجوز عود اليمين إلى المدعى، ففي "مصنف ابن أبي شيبة": حدثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن معمر عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال: لا يجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين. وقال ابن أبي شيبة أيضاً: حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: هي بدعة، وأول من قضى لها معاوية، وسنده على شرط مسلم. وفي "مصنف عبد الرزاق": أخبرنا معمر عن الزهري قال: هذا شيء أحدثه الناس لأحد من شاهدين، كذا أورده السيد مرتضى في "الخواهر". وهذه الروايات وأمثالها وبالحديث الصحيح: البينة على المدعى واليمين على من أنكر وغيره من الأحاديث المشهورة المفيدة لحصر اليمين على المدعى عليه، وبظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (الفرقة: ٢٨٢) ذهب أصحابنا والفقهاء والأوزاعي والزهري والشافعي وعطاء وغيرهم إلى بطلان القضاء بشاهد وبيمين. وأجابوا عن الأحاديث السابقة بطرق: منها: التأويل بأن المراد قضى بشاهد واحد للمدعى وبيمين للمدعى عليه، وهو مردود بخصوص بعض الروايات. ومنها: الكلام في طرق حديث ابن عباس وأبي هريرة لا لا تقطاع في السند كما بسطه الطحاوي [٢/٢٥٩]، =

عن ابن شهاب الزهري قال: سألته عن اليمين مع الشاهد فقال: بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وكان ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة من غيره، ^{أي باليمين مع الشاهد} وكذلك ابن جريج أيضاً عن عطاء بن أبي رباح قال: إنه قال: كان القضاء الأول لا يُقبل إلا شاهدان فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبدُ الملك بن مروان.

باب استحلاف الخصوم

٨٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين أنه سمع أبا عطفان بن طريف المزني يقول: ^{أخبرنا سعد بن أبي حمزة} اختصم زيد بن ثابت وابنُ مطيع في دار إلى مروان بن الحكم، فقضى على زيد بن ثابت باليمين على المنبر، فقال له زيد: أحلفُ له مكاني، فقال له مروان: لا والله إلا ^{أي عند المنبر السوي} عند مقاطع الحقوق، قال: فجعل زيد يحلف أن حقه لحق، وأبي أن يحلف عند المنبر، ^{أي أبو عطفان} فجعل مروان يعجب من ذلك.

= وليس بعيد، فإن الكلام فيها ليس بحيث يسقط الاحتجاج بها كما لا يخفى على الماهر. ومهما: أن أخبار الأحاد إذا أثبتت زيادة على القرآن والأحاديث المشهورة لا تعتبر لها، فإن الزيادة نسخ وغير الواحد لا ينسخهما، وهذه قاعدة مبرهنة في أصول الحنفية غير مسلمة عند غيرهم، فإن ثبتت تلك القاعدة بما لا مردَّ له ثبت المرام وإلا فالكلام موضع نظر ونعت.

أهل الحديث بالمدينة: هكذا في نسخة عليها شرح القاري، وفي نسختين معتمدتين: أعلم أهل المدينة بالحديث. **قال:** أي ابن أبي رباح وكان أعلم أهل مكة بالحديث في عصره. **كان القضاء الأول:** أي في الرمان الأول، زمان النبي ﷺ وأصحابه.

استحلاف الخصوم. أي طلب حلف المدعى عليهم وتحليفهم. **وابن مطيع:** أي عبد الله بن مطيع بن الأسود العدوي المدني، له رؤية، قتل مع ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٨/٤] **إلى مروان:** حين كونه أميراً بالمدينة من جهة معاوية. **عند مقاطع الحق:** أي عند المنبر الذي يُقطع عنده الحقوق ويتميز الحق من الباطل. **وأبي أن يحلف:** أي امتنع زيد من الحلف عند المنبر. **يعجب من ذلك:** أي يتمعّب من امتناع زيد مع علمه أن اليمين تُلَاقُ بالمكان، وأن المنبر مقطوع الحقوق، قال في "فتح الباري": وحدث مروان -

قال محمد: وبقول زيد بن ثابت نأخذ، وحيشما حلف الرجل فهو جائز، ولو رأى زيد بن ثابت أن ذلك يلزمه ما أبى أن يعطي الحق الذي عليه، ولكنه كره أن يعطي ما ليس عليه، فهو أحق أن يؤخذ بقوله وفعله ممن استحلفه.

أي زيد بن ثابت

أي مروان بن الحكم

باب الرهن

٨٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: لا يغلُقُ الرهن.

= سلفاً فأخرج الكرايسي مسند قوي عن ابن المسيب قال: ادعى مدع على آخر أنه عصب له بعبراً فخاصمه إلى عثمان فأمره أن يحلف عند المتبر، فقال: أحلف له حيث شاء، فأبى عثمان أن يحلف إلا عند المتبر، فقدم له بعبراً مثل بعبره ولم يحلف.

نأخذ: يعني أنه لا يلزم على المدعى عليه إلا اليمين عند الاستحلاف من دون تعيين زمان ومكان، ولا يلزم عليه أن يحلف في المسجد أو عند المتبر النبوي أو بين الركن والمقام، فإن فعل ذلك لا بأس به. **وحيشما:** يعني في أي مكان حلف المدعى عليه فهو جائز، فإنه لو رأى زيد أن الحلف عند المتبر لازم له ما أنكر أن يؤدي الحق الذي عليه، وهو اليمين عند المتبر، ولكنه كره أن يعطي ما لا يجب عليه لئلا يتوهم أنه لازم. أن رسول الله: هذا مرسل عند جميع رواة "الموطأ" إلا معن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة قاله ابن عبد البر، وهو موصول من حديثه عند ابن حبان [رقم: ٥٩٣٤، ٢٥٨/١٣] والدارقطني [رقم: ١٢٥، ٣٢/٣] والحاكم والبيهقي بلفظ: لا يعلق الرهن له عمة وعليه عرمة، ورواه الشافعي وابن أبي شبة وعبد الرزاق بلفظ: لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له عمة وعليه عرمة. قال الشافعي: غلظه زيادته، وغرمة هلاكه. وله طرق بسطها الحافظ في "التلخيص".

لا يعلق الرهن: يقال: غلق الرهن، يعين مفتوحة وكسر اللام وقاف، يغلُق يفتح أوله واللام غلقاً: أي استحقه المرهن إذا لم يفتك في الوقت المشروط قاله الجوهري، قال صاحب "النهاية": كان هذا من قول أهل الجاهلية، أن الراهن إذا لم يرد ما عليه في الوقت المعين ملكه للرهن فأبطله الإسلام، واستدل بهذا الحديث جمع من العلماء على أن الرهن إذا هلك في يد المرهن لا يضيع من الدين، بل يجب على الراهن أداء غرمة وهو الدين، وركه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٣٢/٢] بأنه قال أهل العلم في تأويله غير ما ذكرت، ثم أخرج عن مقبرة عن إبراهيم في رجل دفع إلى أجل رهناً، وأخذ منه دراهمه، وقال: إن حشك تخلفك إلى كذا وإلا فالرهن لك بخلفك. وأخرج عن طاوس وسعيد بن المسيب ومالك مثل ذلك، فعلم أن الغلق المذكور في الحديث هو الغلق بالبيع لا بالضياع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وتفسير قوله: "لا يغلق الرهن" أن الرجل كان يرهن الرهن عند الرجل، فيقول له: إن جئتك بمالك إلى كذا وكذا، وإلا فالرهن لك بمالك، قال رسول الله ﷺ: لا يغلق الرهن، ولا يكون للمرهن بماله. وكذلك نقول، وهو قول أبي حنيفة، وكذلك فسره مالك بن أنس.

ذكر نسوة يعني في "موطأ"

باب الرجل يكون عنده الشهادة

٨٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري أخبره، أن زيد بن خالد الجهني أخبره أن رسول الله ﷺ قال: ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة، أو يُخبرُ بالشهادة قبل أن يُسألها.

شك من الراوي

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كانت عنده شهادة لإنسان لا يعلم ذلك الإنسان بها، فليخبره بشهادته وإن لم يسألها إياه.

إسداء للخلق ودعاء للأصغر

فالرهن لك: أي مبيع لك ومعلق عندك عوض مالك. **للمرهن بماله:** بل يرقه على الرهن وبأخذ منه ماله أو يبيعه بإذنه وبأخذ قدر ماله ويرد الفضل.

عبد الله بن عمرو: يفتح العين، ابن عثمان بن عفان الأموي، ولقبه بالظراف، - يسكون الطاء للمهمله وفتح الراء - ثقة شريف تابعي، مات بمصر ٩٦ هـ. "أن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري"، وفي رواية يحيى: عن أبي عمرة الأنصاري، قال ابن عبد البر: هكذا رواه يحيى وابن القاسم وأبو مصعب ومصعب الزبيري، وقال القعبي ومعن ويحيى بن بكير: عن ابن أبي عمرة، وكذا قال ابن وهب وعبد الرزاق عن مالك ومحمّد بن "عبد الرحمن" فرعا الإشكال، وهو الصواب، وعبد الرحمن هذا من حيار التابعين، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٧٣/٣].

بخير الشهداء: أي حبرهم الذي يؤدي الشهادة قبل أن يسأله صاحب الحق. **وبهذا نأخذ:** قد يقال: إنه معارض بحديث: حبر القرون ثلثي ثم الدين يلوهم ثم الدين يلوهم، ثم يأتي من بعدهم قوم يشهدون ولا يُستشهدون الحديث أخرجه الشيخان [البخاري رقم: ٦٤٢٨، ومسلم رقم: ٦٤٧٥] وعند الترمذي [رقم: ٢٢٢١]: =

كتاب اللقطة

٨٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري أن صَوَّالَ الإبل كانت في زمن

عمر رضي الله عنه إبلاً مرسلة تتأجج لا يَمَسُّهَا أحد، حتى إذا كان من زمن عثمان بن عفان

في سعة زمان

أمر بمعرفتها وتعريفها، ثم تُباع فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها.

أي ملكها

= ثم يعني قوم يعطون الشهادة قبل أن يسألوها، وعند ابن حبان [رقم: ٦٧٢٨، ١٢٢/١٥]: ثم يمشو الكذب حتى يخلف الرجل على يمين قبل أن يُسئَل، ويشهد على الشهادة قبل أن يُسْتَشْهَد. وجمع بينهما يحمل حديث الباب، وهو حديث زيد على أداء الشهادة الحقة، والثاني على شاهد الزور. ويحمل الثاني على الشهادة في باب الأيمان كأن يقول: أشهد بالله ما كان كذا؛ لأن ذلك نظير الخلف وإن كان صادقا والأول على ما عدا ذلك. ويحمل الثاني على الشهادة على المسلمين بأمر معيب كما يشهد أهل الأهواء على مخالفهم بألم من أهل النار، والأول على من استعذ للأداء وهي أمانة عنده. ويحمل الثاني على ما إذا كان يعلم ما صاحبه فيكره التسرع إلى أدائها، والأول على ما إذا كان صاحبها لا يعلم بما كذا في "التلخيص الجليل".

كتاب اللقطة: هي فعلة تضم الفاء وفتح العين: وصف مبالغة للفاعل كهمزة ولزعة ولُعة وضُحكة، لكثير الغمر وغيره، وبسكوها للمفعول، أي الشيء الملتقط كضحكة وهزوة للذي يصحك منه، وإنما قيل للمال: لقطة بالفتح؛ لأن طباع النفوس في الغالب تبادر إلى أخذه؛ لأنه مال، فصار المال باعتبار أنه دأب كأنه كثير الالتقاط. وما عن الأصمعي وابن الأعرابي أنه يفتح القاف: اسم للمال أيضاً، فمحمول على هذا، يعني يطلق على المال أيضاً، كذا قال ابن الهمام في "فتح القدير" [١١١/٦]. **صَوَّالُ الإبل:** جمع ضالة مثل دابة ودواب، والأصل في الضلال الغيبة، ومنه قيل للحيوان الضائع: ضالة، ويقال لغير الحيوان: ضائع ولقطة يقال: ضلَّ العير إذا غاب وخفي عن موضعه، كذا ذكره الزرقاني [٦٦/٤] نقلاً عن الأزهري.

إبلاً مرسلة: أي متروكة مهملة لا يترصدها أحد. "نتائج" أي تتناجح بعضها بعضاً فحذف إحدى التائين: "لا يمسها أحد" أي لا يمسكها أحد، وذلك للنهي عن أخذ ضالة الإبل، فمن زيد الجهني: جاء رجل يسأل النبي ﷺ عن اللقطة، فقال: اعرف عاصيا ووكاهها وعرفها سة، فإن جاء صاحبها وإلا فمأثرك، قلت: فضالة الغنم؟ قال: هي لك أو لأحيك أو للذئب - وفي رواية: حلها - قلت: فضالة الإبل؟ قال: ما لك ولها؟ معها سقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر، فترها حتى يجدها رها، أخرجه الأئمة الستة [البحاري رقم: ٢٤٢٨، ومسلم رقم: ٤٤٩٨، والترمذي رقم: ١٣٧٢، وأبو داود رقم: ١٧٠٤، وابن ماجه رقم: ٢٥٠٤] وغيرهم، فظاهره أن ضالة الإبل لا ينبغي أخذها لعدم خوف ضياعها، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد في المقر والإبل والفرس: إن الترك أفضل، وقال أصحابنا وغيرهم: كان ذلك إذ ذاك لعبة أهل الصلاح، وفي زماننا لا يأمن وصول يد خائنة فقي أخذه إحيائها، =

قال محمد: **كلا الوجهين حسنٌ.** إن شاء الإمام تركها حتى يجيء أهلها، فإن خاف عليها الضيعة أو لم يجد من يرعاها فباعها، ووقف ثمنها حتى يأتي أربابها فلا بأس بذلك. بالفتح أي القلب والمصاع
 ٨٤٩ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا نافع أن رجلاً وجد لُقطة، فحاج إلى ابن عمر، فقال: إني وجدت لُقطة، فما تأمرني فيها؟ قال ابن عمر: عرّفها، قال: قد فعلت، قال: زد، قال: قد فعلت، قال: لا آمرك أن تأكلها، لو شئت لم تأخذها.

٨٥٠ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت سليمان بن يسار يحدث أن ثابت بن ضحّاك الأنصاري حدّثه: أنه وجد بعيراً بالحرّة فعرّفه، ثم ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأمره أن يُعرّفه، قال ثابت لعمر: قد شغلني عنه ضيْعتي، فقال له عمر: أُرْسِلْهُ حَيْث وَجَدْتَهُ.

قال محمد: وبه نأخذ، من التقط لُقطة تساوي عشرة دراهم فصاعداً عرّفها حولاً، .. أي سنة كاملة

= فهو أولى، وقد بسط الكلام فيه ابن القيم، ويؤيد ما قال أصحابنا ما ثبت في زمان عثمان لانقلاب الزمان حيث أمر تعريضها بعد التفاتها خوفاً من الخيانة ثم بيعها وإسكائها في بيت المال لأربابها.
كلا الوجهين أي ما كان في زمن عمر وما كان في زمن عثمان. و**وقف ثمنها**: بتشديد القاف من التوقيف، أي جعل ثمنها موقوفاً ومعمولاً. **لُقطة**: أي شيئاً ملتقطاً، ينتج القاف أو سكوها. **عرّفها**: أي اعمل فيه تعريفاً معروفاً في الشرع في المجتمع والخالس. **لو شئت لم تأخذها**: أي كان لك بد من أخذها فإذا أخذتها وجب عليك حفظها؛ لأنها أمانة. **ثابت بن ضحّاك**: منحه الضاد وتشديد الحاء ابن خليفة الأنصاري الأشجعي الصحافي الشهير توفي سنة أربع وستين على الصواب، كما في "الإصابة" [زفم: ٨٩٦، ٥٠٧/١، ٥٠٨] وغيره.

بالحرّة: بالفتح وتشديد الراء موضع قرب المدينة. **ضيْعتي**: بالفتح بمعنى العقار والمتاع أي شغلني عن تعريضه الأشغال بعقاري فلا مشغول به لا أحد فرصة أن أعرفها مرة بعد مرة. وفي "موطأ يحيى": شغلني عن صيغتي أي معني تعريضه عن عقاري. **لُقطة تساوي عشرة إلخ**: الفرق بين لُقطة العشرة فصاعداً وبين لُقطة ما دونها مروى عن أبي حنيفة. وعنه إن كانت مائتي درهم يعرفها حولاً، وإن كانت أقل منها إلى عشرة يعرفها شهراً، وإن كانت أقل من العشرة يعرف على حسب ما يرى. وعنه أنه إن كان ثلاثة فصاعداً يعرفها عشرة أيام، =

فإن عرفت وإلا تصدّق بها، فإن كان محتاجاً أكلها، فإن جاء صاحبها ^{أي الملتقط} خيّر بين الأجر وبين أن يغرّمها له، وإن كان قيمتها أقل من عشرة دراهم عرفها على قدر ما يرى أياماً، ^{أي يضمنها له} ثم صنع بها كما صنع بالأولى، وكان الحكم فيها إذا جاء صاحبها كالحكم في الأولى، وإن ردّها في الموضوع الذي وجدها فيه برئ منها، ولم يكن عليه في ذلك ضمان. ^{أي اللقطة}

٨٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب قال: قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو مسند ظهره إلى الكعبة: من أخذ ضالة فهو ضالّ. قال محمد: وبهذا نأخذ، وإنما يعني بذلك من أخذها ليذهب بها، فأما من أخذها ليردها أو ليعرفها فلا بأس به.

أي على مالكها

- وإن كانت درهماً فصاعداً يعرفها ثلاثة أيام، وإن كانت داتقاً فصاعداً يعرفها يوماً، وشيء من هذا ليس بتقدير لازم. وقال الشافعي ومالك وأحمد بالتعريف بالخول من غير فصل بين القليل والكثير لحديث: من التقط شيئاً فليعرفه سنة، أخرجه ابن راهويه، وفي الباب روايات كثيرة في التعريف بالخول، وأجيب عنه بأنه ليس بتقدير لازم ورود في رواية: التعريف بثلاثة أعوام، أخرجه البخاري [رقم: ٢٤٢٦] من حديث أبي بن كعب، وظاهر الأحاديث أن الكثير يعرف فيه حولا، والعشرة فما فوقها كثير عدداً لبديل تقدير نصاب السرقة والمهر به، وما دونه قليل. والمسألة مبسطة بخلافها في "البنية" [٣٢٧/٧] و"فتح القدير" [١١٤/٦] وغيرهما. أكلها: يشير إلى أنه لو كان عتياً لم يأكلها لعدم الضرورة بل يحفظ أو يتصدق على المساكين.

قدر ما يرى إخ: أي حسب ما يظن أياماً معدودة أنه إذا عرف فيها ظهر مالكها إن كان. مسند ظهره إلى الكعبة: فيه حواجز الجلوس مستنداً بالكعبة وغبار القلعة في المسجد، وحواجز جعل الكعبة وجهتها خلفه، وهو ثابت بأثار آخر أيضاً. فهو ضالّ: أي عن طريق الصواب أو أتم أو ضامن إن هلكت عنده، عمر به عن الضمان للمشكلة، وأصل هذا حديث معروف أخرجه أحمد [رقم: ١٧٠٩٦، ١١٧/٤] ومسلم [رقم: ٤٥١٠] والنسائي عن زيد مرفوعاً: من أوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها، فقيد الضلال بمن لم يعرفها، فلا حجة لمن كره اللقطة مطلقاً في أثر عمر هذا، ولا في قوله رضي الله عنه: ضالة المسلم حرق النار، أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن الحارث بن العبدى لأن الجمهور حملوه على ما إذا أخذه من غير تعريف، كذا في "شرح الزرقاني" [٦٧/٤]. وإنما يعني: بالمعروف أي إنما يريد عمر رضي الله عنه بقوله: "من أخذ ضالة فهو ضال" من أخذ اللقطة ليذهب بها ويتصرف فيها، أو بالجهول أي إما يراد بذلك القول وأمثاله مرفوعاً كان أو موقوفاً. أو ليعرفها: أي ليعرف مالكها فيردها إليه.

باب الشفعة

٨٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عمارة أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: إذا وقعت الحدود في أرض فلا شفعة فيها، ولا شفعة في بحر ولا في فحل لخل.

٨٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يُقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه. قال محمد: قد جاءت في هذا أحاديث مختلفة، فالشريك أحق بالشفعة من الجار، أي حكم

باب الشفعة: بالضم اسم من الشفع، وهو الصم، وهو شرعاً: عبارة عن ثلث العقار على المشتري مثل ما اشتراه به، وهي عند الحنفية وجمع من ففهاء الكوفة تثبت بالشركة في نفس الشيء، والشركة في حق الشيء، والحوار. وعلى الأخير عرهم. محمد بن عمارة. بصم العين، ابن عمرو بن حرم الأنصاري. إذا وقعت الحدود: جمع حد، وهو ما يميز به الأملاك بعد القسمة، وأشار به إلى وقوع القسمة، فالشفعة تثبت في ما لم يقسم، فإذا قسم وميز بين أملاك الشركاء ثم باع أحدهم حصته فلا شفعة بسبب الاشتراك. ولا في فحل لخل: أي ذكر لخل، وكذا في كل شجر إلا إذا بيع تما للأرض وفيه أن الشفعة حاص بالعقار والحوالط، وعند البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: الشفعة في كل شيء، ورجاله ثقات، وبه قال عطاء شاذاً أخذاً بظاهره، فقال بالشفعة في كل شيء حتى الثياب، وحمله الجمهور على الأرض لدلالة كثير من الأحاديث على ذلك. عن أبي سلمة: وفي "موطأ يحيى" عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة، وهو مرسل عن مالك عند أكثر رواة "الموطأ"، ووصله ابن الماجشون وأبو عاصم البيل وابن وهب عن أبي هريرة، واختلف فيه رواة ابن شهاب أيضاً، فمنهم من وصله، ومنهم من أرسله، كما بسطه ابن عبد البر في "التمهيد" [٧/١٣].

قد جاءت في هذا: يعني وردت في هذا الباب أحاديث مختلفة، بعضها تدل على انحصار الشفعة على الشركة وأن لا شفعة بالحوار، وبعضها تدل على ثبوت الشفعة للحوار وهي واردة بطرق كثيرة بالآفاظ مختلفة، وحملها مالك والشافعي وأحمد القائلون بعدم الشفعة بالحوار على الجار الشريك وهو حمل بعيد، وأجاب مثبته عن الأحاديث الدالة على أن لا شفعة بعد القسمة على نفي الشفعة بالشركة وهو محمل صحيح توفيقاً وجمعاً، كما هو مسطور في "شروح الهداية". أحق بالشفعة: تقديماً للأقوى على الأدنى.

والجار أحق من غيره، بلغنا ذلك عن النبي ﷺ.

٨٥٤ - أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد، عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله ﷺ: الجار أحق بصقبة.
بمسبعة النصارى
وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب المكاتب

٨٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنّه كان يقول: المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته شيء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وهو بمنزلة العبد.....
أي المكاتب

عبد الله الخ: قال في "التقريب" [رقم: ٣٤٣٨، ٢/٢٣٢]: عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى أي بالفتح وسكون العين وفتح اللام ابن كعب الطائفي، أبو يعلى الثقفي، صدوق. و"عمرو بن الشريد" نفتح المعجمة، الثقفي، أبو الوليد الطائفي ثقة، والشريد بن سويد الثقفي صحابي، شهد بيعة الرضوان. بصقبة: بفتحين أي يشفعته. قال القاري: أخرجه أبو داود والبخاري والنسائي وابن ماجه، وفي رواية لأحمد [رقم: ١٤٢٩٢، ٣/٣٠٣]، والأربعة [الترمذي رقم: ١٣٦٩، وأبو داود رقم: ٣٥١٨، وابن ماجه رقم: ٢٤٩٤] بلفظ: الجار أحق بشقعة جاره. ينتظر له إن كان عبداً إذا كان طرفيهما واحداً. قول أبي حنيفة: وبه قال الثوري وابن المبارك ذكره الترمذي. المكاتب: هو الذي قال له مولاه: إذا أدبت إليّ مالا كذا فأنت حرّ، وهو مملوك رقيق، مالك يدّ وتصرفاً.

من مكاتبته: أي مال كاتبه شيء ولو قلّ، وعند ابن أبي شيبة عنه قال: "المكاتب عبد ما بقي عليه درهم"، وورد مرفوعاً عند أبي داود والنسائي وإسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: العبد مكاتب ما بقي عليه من مكاتبته درهم، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٢٢/٤] قول أبي حنيفة: وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهور السلف والخلف، وكان فيه اختلاف الصحابة، فقد ابن عباس: يُحقّ للمكاتب بنفس عقد الكتابة، وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتابة، فحقّ "مصنف عبد الرزاق" عنه قال: إذا بقي عليه خمس أواق أو خمس ذود أو خمس أوسق فهو غريم. وعند ابن مسعود: يعتق إذا أدى قدر قيمة نفسه، فأخرج عبد الرزاق عنه قال: إذا أدى قدر ثمنه فهو غريم. وعند زيد بن ثابت: لا يحق وإن بقي عليه درهم، أخرجه عنه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي. ومثله أخرجه ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان، وعبد الرزاق عن أم سلمة وعائشة وابن عمر، وهو مؤيد بالأحاديث المرفوعة الثابتة، كذا ذكره العيني في "الإنابة".

في شهادته وحدوده وجميع أمره إلا أنه لا سبيل لمولاه على ماله ما دام مكاتباً.

٨٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي أن مكاتباً لابن المتوكل هلك ^{أي مات} بمكة وترك عليه بقية من مكاتبته وديون الناس، وترك ابنة، فأشكل على عامل مكة القضاء في ذلك، فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك، فكتب إليه عبد الملك أن ابدأ بديون الناس فأقضها، ثم اقض ما بقي عليه من مكاتبته، ثم اقسم ما بقي من ماله بين ابنته ومواليه.

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا: إنه إذا مات بُدئ بديون الناس ثم بمكاتبته، ثم ما بقي كان ميراثاً لورثته الأحرار من كانوا.

في شهادته: أي في باب الشهادات وحدود الزنا أو السرقة وغيرها. لمولاه: أي لا يجوز له التصرف في كسبه؛ لأنه مالك في يده. وترك عليه أي على دمه ومات قبل الأداء. بقية من مكاتبته: أي قدر ما مال كتابته الذي كتبه مولاه عليه. فأشكل: أي وقع الإشكال على أمر مكة وعاملها من حاتب عبد الملك بن مروان الخليفة؛ إذ ذاك احكم في هذه الصورة لعدم علمه بذلك وتردده في أنه مات حراً أم عبداً. فكتب: أي كتب ذلك العامل إلى ابن مروان، وكان بالشام يسأله عن احكم في هذه الصورة.

أبدأ. أي أبدأ بديون الناس على المكاتب من ماله. وهذا نأخذ: تفصيله على ما في "الهداية" وشروحها: أنه إذا مات المكاتب من غير أداء جميع بدل كتابته أذى بعضه أو لم يؤد شيئاً، فإن كان له مال تنفسح الكفاية، وقضى ما عليه من بدل الكتابة وحُكم نفعه في آخر جزء من أجزاء حياته، وما بقي فهو ميراث لورثته وتعتق أولاده المولودون في الكتابة والمشترون فيها، فإن كان عليه دين للناس بُدئ بأدائه وهو المروي عن علي، أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق، وابن مسعود أخرجه البيهقي، وبه قال الحسن وابن سيرين والشمسي والشافعي والثوري وعمر بن دينار وإسحاق بن راهويه وأهل الظاهر. وعبد الشافعي تبطل الكتابة ويحكم بموته عبداً، وما تركه مولاه لا لورثته، وبه قال أحمد وقنادة وعمر بن عبد العزيز، وإمامهم فيه زيد بن ثابت، أخرجه البيهقي عنه. وإن لم يترك وفاء وترك مولوداً في الكتابة يبقى في كتابة أبيه على نجوم أبيه لدخوله في كتابته، فإذا أدى حُكم معتق أبيه قبل موته، وعُتق الولد. والمسألة ميسولة بذبوطا في موضعها بدلائلها.

من كانوا. رجالاً أو نساءً من أصحاب القرائض أو العصبيات.

٨٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا الثقة عندي أن عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى ولده ثم هلك المكاتب وترك بنين، أيسعون في مكاتب أبيهم أم هم عبيد؟ فقال: بل يسعون في كتابة أبيهم، ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شيء. قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة فإذا أدوا عتقوا جميعاً.

٨٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرني بخير أن أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق. والله تعالى أعلم.

باب السبق في الخيل

٨٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: ليس برهان الخيل بأس إذا أدخلوا فيها محلاً إن سبق أخذ السبق، وإن سبق لم يكن عليه شيء.

قال محمد: وهذا نأخذ، إنما يكره من هذا أن يضع كل واحد منهما سبقاً، فإن سبق أي لم يهرم شيئاً.

عبيد: أي أرقاء حالصون لا يسعون. ولا يوضع: أي لا يحط عنهم ولا يقص شيء. كانت تقاطع: أي تأخذهم منهم عاجلاً في نظير ما كانتهم عليه. "مكاتبيها بالذهب والورق" بكرة الرأه أي الفضة، وكانت قد كانت عدة، منهم سليمان وعطاء وعبد الله وعبد الملك، كلهم اساء يسار، وكلهم أخذ العلم عنه، وعطاء أكثرهم حديثاً، وسليمان أنقهم، وكلهم ثقات، وكانت أيضاً نهان ونفيعاً، كذا في "شرح الزرقاني" [١٢٩/٤].

باب السبق: يفتحون، ما يجعل من المال رهناً على المسابقة، ويقال له: الرهان أيضاً - بالكسر وبالفتح والسكون - مصدر سبق يسبق، كذا في "التهذيب" وغيره. ليس برهان إخ: أي لا بأس بما يتراهن عليها عند المسابقة. محلاً: بكسر اللام هو من يكون باعثاً على حل العقد. أخذ السبق: أي ذلك المال الذي وُضع عند ذلك.

إنما يكره إخ: تفصيله على ما في "المحيط" و"الذخيرة" وغيرهما: أن المسابقة إن كانت بعير شرط وعوض فهو جائز، وإن كان بعوض وشرط فإن كان من الجانبين بأن يقول الرجل لآخر: إن سبق فرسك أو إبلتك أو سهمك أعطيتك كذا، وإن سبق فرسي وغير ذلك أخذت منك كذا، أو يضع كل منهما مالاً بشرط أن السابق أياهما كان يأخذها فهو غير جائز لأنه من صور القمار والميسر المنهي عنه، وفيه تعليق التملك بالخطر، فأما إذا كان المال =

أحدهما أخذ السبقين جميعاً، فيكون هذا كالمبايعة، فأما إذا كان السبق من أحدهما أو
من عدة وسبق غيره أي كالفجار

كانوا ثلاثة والسبق من اثنين منهم، والثالث ليس منه سبق، إن سبق أخذ وإن لم يسبق
أي المتسابقون أي الثالث أي ذلك المال

لم يغرمه، فهذا لا بأس به أيضاً. وهو المحلل الذي قال سعيد بن المسيب.

٨٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إن

القَصْوَاءَ ناقة النبي ﷺ كانت تُسَبِّقُ كلما وقعت في سَبَّاقٍ، فوقعَت يوماً في إبلٍ،

فُسِّبَتْ، فكانت على المسلمين كَأَبَةِ أَنْ سَبِّقَتْ،
أي على غيرها من السبق أي مسابقة أي صارت مسوقة

- من أحدهما بأن يقول: إن سبقتي فلك كداء، وإن سبقتك فلا شيء لك، أو كان المال من اثنين لثالث بأن
يقول: إن سبقتنا فالثالث لك، وإن سبقتك فلا شيء عليك، فهو حائز، وإنما جازت المسابقة في غير صورة
الفجار لاشتغاله على التحريص لاسيما في آلات الحرب كالفرس والسهم وغير ذلك، والمراد بالخواز في صورة
الجواز حلُّ أخذ المال لا الانسحاق، فإنه لا يستحق بالشرط شيء لعدم العقد والقصص، صرح به في "الفتاوى
البرازية"، وهكذا الحال في المسابقة بالأقدام، والشرط في المسائل.

قال في "الدخيرة": لم يذكر محمد في "الكتاب" المخاطرة في الاستباق بالأقدام، ولا شك أن المال إذا كان
مشروطاً من الخائنين لا يجوز، وإن كان من جانب واحد يجوز؛ لحديث الزهري: كانت المسابقة بين أصحاب
رسول الله ﷺ في الخيل والركاب والأرسل. ولأن العزاة يحتاجون إلى رياضة أنفسهم كما يحتاجون إلى رياضة
الدواب. وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل: أنه إذا وقع الخلاف لمتفقيين في مسألة فأرادا
الرجوع إلى الأستناد وشرط أحدهما لصاحبه أنه إن كان الجواب كما قلت أعطيتك كداء، وإن كان الجواب كما
قلت فلا أخذ منك شيئاً يعني أن يجوز وإن كان من الجهلبيين لا يجوز.

إن القَصْوَاءَ: بالفتح هي الناقة المقطوعة الأذن في الأصل، والعضباء في الأصل مشقوقة الأذن، وكان لرسول الله ﷺ
ناقة تسمى بمدين الأسمين، وكان ذلك نفاً لها، ولم تكن مشقوقة الأذن ولا مقطوعتها، كذا في "فتح الباري"
[٤١٩/٥ و ٩٢/٦] وغيره. **فوقعَت**: في رواية البحاري [رقم: ٢٨٧٢] عن أنس: كان للنبي ﷺ ناقة تسمى
العضباء لا تُسَبِّقُ، فجاء أعرابي على قعود - وهو بالفتح: ما استحق للركوب من الإبل - فسقطها، فشق ذلك
على المسلمين حتى عرفه، فقال: حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه.

كأَبَةِ: عمد الألف أي حزن وملال بسبب أن صارت الناقة النوبة مسبوقة.

فقال رسول الله ﷺ: **إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَفَعُوا شَيْئًا، أَوْ أَرَادُوا رَفْعَ شَيْءٍ وَضَعَهُ اللَّهُ.**

أي في رفعهم

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بالسبق في النصل والخافر والخف.

أَبْوَابُ السَّيْرِ

٨٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه بلغه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: ما

ظهر الغلول في قوم قطّ إلا ألقى في قلوبهم الرغبة، ولا فشا الزنى في قوم قطّ إلا

كثر فيهم الموت، ولا نقص قوم المكيال والميزان إلا قطع عليهم الرزق، ولا حكم

كما في قصص بني إسرائيل

قوم بغير الحق إلا فشا فيهم الدم، ولا ختر قوم بالعهد إلا سلط عليهم العدو.

جاء عما كتبه

إذا رفعوا شيئاً: قال القاري: يشير إلى مفهوم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الظَّاهِرُ فَوْقَ عَصَانِهِ﴾ (الأعام: ١٨)، ومفهوم الحديث أنهم إذا حفظوا أو أرادوا خفض شيء رفعه الله نقضاً عليهم وتبهاً لهم أنه هو الرافع الخافض لا رافع لما خفضه، ولا خافض لما رفعه، وأنهم لو اجتمعوا على شيء لم يقدره الله لم يقدروا عليه، ولم يصلوا إليه، وإن كان من جملتهم الأنبياء والأولياء. **لا بأس بالسبق:** بالفتح والسكون مصدر، أي المسابقة في النصل هو بالفتح، حذيفة السهم أي في المسابقة في السهام. "والخافر" أي حافر الخيل والغال والحمير. "والخف" أي خف الإبل. وقد ورد: لا سق إلا في نصل أو خف أو خافر، أخرجه الترمذي [رقم: ١٧٠٠] وحسه وابن حبان وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً وبه قصر مالك والشافعي حوازي المسابقة بهذه الأشياء، وحسه بعض العلماء بالخيل، وأحاره عطاء في كل شيء، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٦٤/٣]

أبواب السير: بالكسر فالفتح، جمع سيرة بالكسر فالسكون بمعنى الطريقة، ويُطلق في عرف العلماء على أحوال المغازي والجهاد وما يتعلق به المتعلقة من طريقة النبي ﷺ وأصحابه. **بلغه عن ابن عباس:** هذا موقوف في حكم المرفوع؛ لأنه مما لا يُدرك بالبرأي، وقد أخرجه ابن عبد البر عن ابن عباس موصولاً، وفي سنن ابن ماجه نحوه مرفوعاً من حديث ابن عباس. [شرح الزرقاني: ٤٤/٣] **الغلول:** بالضم، وهو السرقة من العيمة قبل القسمة.

الرعب: بالضم أي الخوف من العدو والخبين. **إلا قطع:** أي يقطع بركته عنهم أو نقصه.

إلا فشا فيهم الدم: أي ظهر فيهم القتال وسيل الدماء. **ولا ختر:** أي غدر وخالف العهد.

٨٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ بعث سرية قبل نجد، فغنموا إبلاً كثيرة، فكان سهمائهم اثني عشر بعيراً، ونُفِلوا بعيراً بعيراً.
قال محمد: كان النفل لرسول الله ﷺ يُنْفَل من الخمس أهل الحاجة، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فاما اليوم فلا نفل بعد إحراز الغنيمة إلا من الخمس محتاج.
(الأنفال: ١)

بعث سرية. يفتح السين وتشديد الباء بعد الراء المكسورة، قطعة من الجيش تبلغ أربع مائة ونحوها، سميت لما لأها تسير في الليل ويخفى دهاها فهي فاعلة تعني معولة، قاله السيوطي [توضيح الخواص: ٧/٢]، وذلك في شعبان سنة ثمان قبل فتح مكة، قاله ابن سعد. وذكر غيره أنها كانت في الجمادى الأولى، وقيل: في رمضان، وكان أميرها أبو قتادة، وكانوا خمسة عشر رجلاً. "قبل" بكسر القاف وفتح الباء أي جهة نجد، وأمرهم أن يشنوا العارة، فقاتلوا فغنموا إبلاً كثيرة، وعند مسلم [رقم: ٤٥٦٠]: فأصبنا إبلاً وبعيراً، وذكر بعض أهل السر أنها ماتت بعير وألفا شاة. "فكان سهمائهم" يضم السين جمع سهم أي نصيب كل واحد "اثني عشر بعيراً"، وفي "موطأ يحيى": أو أحد عشر بعيراً بالشلط. "ونفِلوا" بضم النون مبي للمفعول، أي أعطى كل واحد منهم زيادةً على السهم المستحق بعيراً بعيراً، يقال: نفِل الإمام الغازي إذا أعطاه زائداً على سهمه، وبغلة نفلاً بالتخفيف، وبغلة نفلاً مشدداً لغتان فصيحتان، والنفل بفتح النون، وجمعه أنفال، كذا ذكره الزرقاني [٢٢/٣] والمعين.

قال الله تعالى: ذكر أهل التفسير أن هذه الآية نزلت في باب العيمة حين تشاحروا يوم بدر في تقسيمها، فللعين ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ﴾ أي الغنائم ﴿لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ فقسمها بينهم رسول الله ﷺ على السوية، يعني حكم الغنائم لله والرسول ومنزله بعده ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ (الأنفال: ٩١) وانفقوا على أن ذكر الله ﷻ وقع للترك وذهب اختصية إلى سقوط سهم ذوي القربى موت رسول الله ﷺ، وكذا قالوا: أن لا سهم للرسول بعده، فعندهم ينقسم خمس العيمة على الخواص من اليتامى وابن السبيل والمساكين، وعند طائفة من العلماء: سهم الرسول باق بصرفه الخليفة حسبما رآه، وما بقي بعد الخمس ينقسم على العزاة حسب حصصهم المقررة شرعاً. وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد من الآية كون الغنائم كلها لله والرسول بصرفها إلى من يشاء ما يشاء، وقالوا: صار هذا الحكم منسوخاً بمرور المصارف، ولذا أسهم النبي ﷺ يوم بدر بعض من لم يحضر غزوته. وقال بعضهم: المراد بالأنفال هو الزيادات على سهم العزيمة، وأن المعنى الزيادات حكمها لله والرسول يعطيها من يشاء لا استحقاق قسم فيها.

والروايات في كل ما ذكرنا مبسطة في "الدر المنثور" وغيره، وذكر أصحابنا في كتبهم أن للإمام أن ينقل حالة القتال فيقول: من قتل قتلاً فله سلبه، أو يقول للسرية: قد جعلت لكم الربع بعد الخمس؛ لأنه نوع تحريض على الجهاد =

باب الرجل يعطي الشيء في سبيل الله

أي بهب شيئاً لعمار

٨٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه سُئِلَ عن

رجل يُعطي الشيء في سبيل الله، قال: فإذا بلغ رأسَ مَغْرَاته فهو له.

أي في طريق العرو أي المعطى له

قال محمد: هذا قول سعيد بن المسيب، وقال ابن عمر: إذا بلغ وادي القرى فهو له،

وقال أبو حنيفة وغيره من فقهاءنا: إذا دفعه إليه صاحبه فهو له.

= ولا ينفل بعد إحراز الغنيمة بدار الإسلام إلا من الخمس؛ لأنه لا حق للغنائم فيها فله الخيار فيه، وما سواه تعلق فيه حقهم على السواء، فلا يظلم أحدهم. إذا عرفت هذا كله، فاعلم أنه لا يخلو إما أن يكون المراد بالنفل في قول صاحب الكتاب: "كان النفل لرسول الله ﷺ الغنيمة"، كما اختاره القاري، فهو يفتحتين، وحينئذ يكون المعنى: كانت الغنيمة للرسول خاصة، يصرها إلى من يشاء ويعطي من يشاء ما يشاء، ويكون الآية سنداً عليه على أحد الأقوال الواردة فيه، وحينئذ يكون قوله: "ينفل من الخمس" أي خمس الغنيمة الذي هو مصروف إلى الإمام. "أهل الحاجة" بياناً للتفصيل الزائد، لكن لا يرتبط حينئذ قوله: "فأما اليوم" أي بعد العصر النبوي فلا نفل بالفتح فالسكون أي لا زيادة على السهام بعد إحراز الغنيمة بدار الإسلام إلا من الخمس لحاج لا لغنى؛ لأنه خارج عن مصرفه عما قبله ارتباطاً مناسباً. وإما أن يكون المراد بالنفل في قوله: "كان النفل" الزيادة، فحينئذ يكون المعنى كان إعطاء الزيادة موكولاً إلى رسول الله ﷺ، وكان له الاختيار في أن ينفل بعد الإحراز أو قبله بعد رفع الخمس أو قبله، فأما اليوم فلا نفل بعد الإحراز إلا من الخمس، وحينئذ يكون الآية سنداً على تأويله الآخر، ويكون قوله: "ينفل من الخمس أهل الحاجة" بياناً للتفصيل من الخمس. فليحذر هذا المقام.

رأس مغرته: بفتح الميم وسكون العين المعجمة، موضع العرو، ومحل العدو فهو له، أي للمعطي له أي ملكه، وفي "موطأ يحيى" وشرحه: مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا أعطى شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه: إذا بلغت وادي القرى - بصم القاف وفتح الراء مقصورة: موضع بقرب المدينة؛ لأنه رأس المعركة، فمسه يدخل إلى أول الشام - فشأنك به. يعني أنه ملكه له، وإنما قال ذلك خيفة أن يرجع المعطي فتتلف العطبة ولم يبلغ صاحبه مراده فيها، فإذا بلغ الوادي كان أغلب أحواله أن لا يرجع حتى يعرو.

إذا دفعه: أي دفعه المعطي إلى المعطى له وقضه فهو له، كما في سائر الهبات والعطيات.

باب إثم الخوارج وما في لزوم الجماعة من الفضل

أي جماعة المسلمين

٨٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم، وأعمالكم مع أعمالهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، تنظر في النصل فلا ترى شيئاً، تنظر في القدح فلا ترى شيئاً، تنظر في الریش فلا ترى شيئاً، وتتمارى في الفوق.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا خير في الخروج، ولا ينبغي إلا لزوم الجماعة.

الخوارج: هم الخارجون عن طاعة الإمام بشبهة ضعيفة، وأولهم الخوارج على عثمان والخوارج على علي عليه السلام.

يخرج فيكم: أي في ما بينكم أيها الأمة. **تحقرون:** من التحقير. "صلاتكم مع صلاتهم وأعمالكم مع أعمالهم" أي تظنون عباداتكم حقيرة قليلة بالنسبة إلى عباداتهم لكمال جهدهم في تحسين الأعمال الظاهرة واهتمامهم في أدائها وإتيان آدابها من غير ميلالة بفساد الأعمال الباطنة والأمور القلبية وحسنها. "يقرءون القرآن لا يجاوز" أي القرآن أو ثواب جميع أعمالهم. "حناجرهم" بفتح الأولين وكسر الراء، جمع الحنجرة - بفتح الأول وسكون الثاني - بمعنى الخلقوم، يعني أن الله لا يرفعها ولا يقبلها فكأنها لا تجاوز حناجرهم، وقيل: إثم يقرءون القرآن مع غير علم بما فيه، ولا عمل بما فيه فلا يحصل لهم إلا مجرد القراءة ولا يترتب عليها آثارها.

يمرقون: يعض الرء أي يخرجون من الدين، أي طاعة الإمام أو دين الإسلام. "مروق" بضمين أي كخروج السهم من الرمية - بفتح الراء وكسر المهم وشدة الياء - أي الصيد المرمي إليه السهم. "تنظر" أنت أيها الرامي، أو ينظر بالعتاب. "في النصل" بالنصل هو الحديدية التي على رأس السهم. "فلا ترى" عليه شيئاً من آثار الدم. "تنظر في القدح" بكسر القاف أي أصل السهم فلا ترى عليه شيئاً. تنظر في الریش "أي ريش السهم المركب عليه، فلا ترى شيئاً". "وتتمارى" أي تشك في الفوق بالضم موضع الوتر من السهم، هل فيه شيء من أثر الدم، والحاصل أنه ليس لهم من قول العبادات وقراءة القرآن نصيب، كذا في "شرح القاري" وغيره.

في الخروج: أي عن طاعة الإمام وموافقة أهل الإسلام ومتابعة السلف الكرام.

٨٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: من حمل علينا السلاح فليس منا.

قال محمد: من حمل السلاح على المسلمين فاعترضهم به لقتلهم، فمن قتله فلا شيء عليه؛ لأنه أحل دمه باعتراض الناس بسيفه.

في نسخة: باعتراضه

٨٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ألا أخبركم أو أحدثكم بخير من كثير من الصلاة والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، وإياكم والبغضة فإنما هي الخالقة.

من حمل علينا: أي على أهل الإسلام إفساداً وعناداً. "السلاح" بالكسر أي آلات الحرب. "فليس منا" أي من أهل طريقنا. والحديث عرج في الصحيحين والسنن. فمن قتله: أي ذلك الحامل لدفع فساده وبقاء نفسه وأصحابه. لأنه أحل: أي من حمل السيف وقصد الفساد في الأرض. ألا أخبركم: هذا موقف على سعيد عند جميع رواة "الموطأ" إلا إسحاق بن بشر، وهو ضعيف، فإنه رواه عن مالك عن يحيى عن سعيد عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ. ورواه الثار قطني عن يحيى عن سعيد قال: قال رسول الله ﷺ مرسلاً، وأخرجه البزار من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء مرفوعاً. وأخرجه البخاري في "الأدب المفرد" وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث أبي الدرداء مرفوعاً، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره. من كثير: أي بأكثر ثواباً من كثير من العبادات النافلة. إصلاح ذات البين: أي إصلاح الحال التي بين الناس، وأما حرم من نوافل الصلاة وما ذكر معها، قاله الباجي. وقال غيره: أي إصلاح أحوال البين حتى تكون أحوالكم أحوال صحة وألفة، أو هو إصلاح الفساد والفتنة التي بين الناس؛ لما فيه من عموم للمنافع الدينية والدنيوية. وفي "المغرب" قوهم: إصلاح ذات البين أي الأحوال التي بينهم، وإصلاحها بالتعهد والتعقد، ولما كانت ملازمة للبين وصفت به ف قيل: ذات البين. والبغضة: بكسر الباء وسكون الغين تأنيث: شدة البغض.

فإنما هي الخالقة: في رواية يحيى: فإنما هي الخالقة أي الخصلة التي شأها أن تخلق أي تهلك، وتستأصل الدين كما يخلق موسى الشعر. قال الباجي: أي إنما لا يُبقى شيئاً من الحسرات حتى تذهب بها.

باب قتل النساء

أي ساء الكفار والمرتدين

٨٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن يُقتل في شيء من المغازي امرأة ولا شيخ فاني، إلا أن تقاتل المرأة فتقتل.

باب المرتد

٨٦٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد بن عبد القاري، عن أبيه،

بعض مغازيه: أي غزوة فتح مكة كما في "الوسط الطبراني" من حديث ابن عمر. والحديث محرج في "الصحيحين" [البحاري رقم: ٣٠١٥، ومسلم رقم: ٤٥٤٨] والسنن [الترمذي رقم ١٥٦٩، وأبو داود رقم: ٢٦٦٨] - إلا سنن ابن ماجه - ومسند أحمد وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم، وفي بعض رواياتهم: رأى امرأة مقتولة فقال: هذا ما كانت هذه تقاتل فلم تقتل. وهذا الحديث أجمع العلماء على عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهن عن القتل، وقصورهم عن الكفر، وفي استئصالهم منعة بالاسترقاق أو الفداء. وحكى الحازمي قولاً لبعض العلماء بجواز ذلك على ظاهر حديث الصعب بن جثامة عند الأئمة الستة: سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيُصاب من نسائهم وذراريهم، قال: هم منهم. وأشار أبو داود إلى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي، كذا في "فتح الباري" [١٨٢/٦] وغيره من شروح صحيح البخاري.

ولا شيخ فاني: أي من كفر سبه وحرف عقله، وأما إن كان كامل العقل ذا رأي في الحرب فَيُقتل، وهو المراد من حديث: اقتلوا شيوخ المشركين، وعبد الشافعي: يُقتل الشيخ مطلقاً، وفي رواية: قوله كقولنا، وبه قال مالك، وكذا لا يقتل عندنا المقعد والأعمى والزمن ومقطوع الأيدي والأرجل إلا إذا كانوا ذوي رأي، والمرأة إذا كانت مقاتلة أو ملكة ذا رأي ومشورة في الحرب يُقتل دفعاً للفساد وإلا لا، كذا قال العيني. [البيان: ١١١/٧]

باب المرتد: هو الذي يتردد أي يرجع إلى الكفر من الإسلام. عبد الرحمن إخ: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد كما في "موطأ يحيى"، وسسته بتشديد الياء إلى قارة بطن من العرب، وكان من أهل المدينة عامل عمر ابن الخطاب على بيت المال، ثقة، روى عنه عروة، وحيد بن عبد الرحمن وابناه إبراهيم ومحمد، مات ٨٨هـ ثمان وثمانين، ذكره السمعاني [الأنساب: ٤/٤٢٦]، وأبوه قال في "التفريغ" [رقم: ٦٠٣١، ٢٦٩/٣]: محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد - غير إصافة - القاري غير همر، المدني، مقبول.

قال: قدم رجل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه من قبل أبي موسى، فسأله عن الناس، فأخبره ثم قال: هل عندكم من مُغْتَرَبَةٍ خَيْر؟ قال: نعم، رجل كفر بعد إسلامه، فقال: ماذا فعلتم به؟ قال: قُربناه ففَضَرنا عنقه، قال عمر رضي الله عنه: أي قصة معربة وخير حرب فهَلَّا طبَقتم عليه بيتاً ثَلاثاً أي أحضرناه وقتلناه وأطعتموه كُلَّ يومٍ رَغِيْفاً، فاستبتموه لعله يتوب ويرجع إلى أمر الله، اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَحْضُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بُلِغَنِي.

قال محمد: إن شاء الإمام آخر المرتد ثلاثاً إن طمع في توبته، أو سأله عن ذلك المرتد، هذا أولى وأحسن وإن لم يطمع في ذلك ولم يسأله المرتد فقتله فلا بأس بذلك. أي لم يستمهله

باب ما يكره من لبس الحرير والديباج

٨٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لرسول الله ﷺ ورأى حُلَّةَ سَيِّءِ ثَبَّاعٍ عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله! لو اشتريت

من قبل: بكسر الفاف، أي من جانب أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وجهته من اليمن. فسأله: أي سأل عمر عن أحوال الناس. فهَلَّا: حرف تحضيض. "طبَقتم" بنشد الباء من التطبيق عليه أي أغلَقتم عليه بيتاً وحسبتموه فيه "ثَلاثاً"، أي ثلاث لبال "وأطعتموه كل يوم رَغِيْفاً" أي بقدر سد الرمح ليضيق عليه الأمر فيتوب، "فاستبتموه" أي طلبتم منه التوبة "لعله يتوب" من كفره، "ويرجع إلى أمر الله" أي دينه الإسلام، ثم قال عمر: اللهم إني لم أَمُرْ ولم أَحْضُرْ - أي هذه الواقعة - ولم أَرْضَ به إِذْ بُلِغَنِي خبره فلا تؤاخذني به. والحاصل أن المرتد يُستمهَل ثلاث لبال ويُستتاب، فإن تاب تاب وإلا قتل؛ لحديث: من بدل دينه فاقتلوه. آخر المرتد ثلاثاً: هذا التحديد من قوله تعالى: ﴿لَنْتَنَعُوْا بِهِ ذِكْرَ ثَلَاثَةِ اَيَّامٍ﴾ (هود: ٦٥)

والديباج: بكسر الدال ما رُق من الحرير. حلة سيِّء: روي بالإضافة كما يُقال: ثوب حرير، وعن بعضهم بالتوئين على الصفة أو البدل، والحلة ثوبان؛ إزار ورداء، السيِّء قال في "التهابة" [٤٣٣/٢]: بكسر السين وفتح الباء نوع من البُر يُخالطه حرير كالسيور أي الخطوط، وشرحه بعضهم بالحرير الخالص، كما ذكره السيوطي في "شرح سنن ابن ماجه" وغيره. عند باب المسجد: أي المسجد النبوي، وعند مسلم: رأى عمر عطارذ التميمي يقيم حلة في السوق وكان رجلاً يغشى الملوك ويصيب منهم. لو اشتريت: هو مجرد التمتع أي لو اشتريته لكان أحسن.

هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفود إذا قدموا عليك؟ قال: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة، ثم جاء رسول الله ﷺ منها خلل فأعطى عمر منها حلة، فقال: يا رسول الله! كسوتنيها وقد قلت في حلة عطارٍ ما قلت؟ قال: إني لم أكسكها لتلبسها، فكساها عمر أخاً له من أمه مشركاً بمكة.

قال محمد: لا ينبغي للرجل المسلم أن يلبس الحرير والديباج والذهب، كل ذلك مكروه للذكور من الصغار والكبار، ولا بأس به للإناث، ولا بأس به أيضاً بالهدية إلى المشرك المخارب ما لم يُهد إليه سلاح أو درع. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهائنا.

فلبستها يوم الجمعة إلخ. وفي رواية للبخاري [رقم: ٩٤٨]: فلبستها للعبد والوفد. وللنسائي: وتعملت بها للوفود والعرب إذا أتوك، وإذا عظمت الناس يوم عيد وغيره. والمراد بالوفود القاصدون الذين كانوا يهتدون إليه من قبل السلاطين وغيرهم، ودل الحديث على أنه يستحب لبس أحسن الثياب في الجمعة والعيدي، وأنه يجوز التحلل إذا عري عن الكبر والاحترار والشهرة للأجباب وأصحاب الملاقات والعارف ليكون أميب وأعر في نظره.

إنما يلبس: في رواية: إنما يلبس الحرير. **لا خلاق له:** بالفتح أي لا نصيب له من نعيم الجنة، وهذا على سبيل التشديد وإلا فلا بد للمؤمن من نعيم الجنة، وليس الحرير فيها ولو بعد مدة، وقيل: معناه من يلبسها في الدنيا يكون محروماً من لبسها في الآخرة، وإن دخل الجنة. وقد مرّ نظير ذلك في شرب الخمر.

مها حلل: أي من جس تلك الحلة السيئة. **كسوتنيها:** أي أكسوتنيها؟ كما في بعض الروايات همزة الاستفهام، سأله عنه لما حصل له التعجب من إعطائه إياه مع تحريمه سابقاً. **وقد قلت:** أي والخال أنك قلت في مثلها ما قلت. **عطار:** بضم العين وكسر الراء، ابن حاحب بن زرارة بن عدي التميمي الدارمي. وقد في بني تميم وأسلم وحسن إسلامه، وله صحبة وهو صاحب الحلة السيئة، كذا في "الإصابة" [رقم: ٥٥٨٢، ٤/٤١٩] وغيره.

لم أكسكها أي لم أعطاها للبسك بل للافتناع. **لتلبسها:** فيه دليل على جواز هبة ما يحرم لبسه، وجواز بيعه وشراؤه لعدم إحصائه في اللبس. **أخاً له من أمه:** سماه ابن الخداء: عثمان بن حكيم، ونقله ابن بشكوال، قال الدمياطي: هو السلمي أخو حولة بنت حكيم بن أمية وهو أخو زيد بن الحفاتب لأمه، فمن أطلق أنه أخو عمر لأمه لم يصب، وقيل: يحتمل أن عمر رضع من أم أمية يريد فيكون أخاً له لأمه رضاعاً، كذا في "شروح صحيح البخاري".

من الصغار: الكرامة في حقهم للأولياء فلا يجوز لهم أن يلبسوهم لباساً محرماً ثلثاً بعتادوه. **ولا بأس به:** في بعض النسخ: ولا بأس بالهدية أيضاً. **سلاح:** أي آلات الحرب أو درع الحديد، فإن في هديته إليه إغارة له على فساد.

باب ما يُكره من التَّخْتُم بالذهب

أي للرجال

٨٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: اتخذ رسول الله ﷺ

خاتماً من ذهب، فقام رسول الله ﷺ فقال: إني كنتُ ألبس هذا الخاتم، فنبذه، وقال: والله لا ألبسه أبداً، قال: فنبذ الناس خواتيمهم.

قال محمد: وبهذا نأخذ لا ينبغي للرجل أن يتختم بذهب ولا حديد ولا صُفْر ولا يتختم إلا بالفضة، فأما النساء فلا بأس بتختم الذهب لهن.

حلقة الذهب لهن

باب الرجل يمرّ على ماشية الرجل فيحتلبها بغير إذنه

٨٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يحتلبن

أحدكم ماشية امرئ بغير إذنه، أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته فشكسر خزائنه

فقام رسول الله: أي عطياً على المنع كما في رواية. كنت ألبس: أي كونه مباحاً قبل ذلك.

والله لا ألبسه أبداً: أي لتحريمه، زاد في رواية "الصحيحين" [البخاري رقم: ٥٨٦٦]، ثم اتخذ خاتماً من فضة فانخذ الناس خواتيم الفضة، قال ابن عمر: فلبس الخاتم بعده ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، ووقع منه في بحر أريس.

خواتيمهم: أي من ذهب، كما في "مشائل الترمذي". ولا صُفْر: قال القاري: بضم فسكون هو النحاس، وقيل: أحوده، لما أخرج أبو داود [رقم: ٤٢٢٣] والترمذي [رقم: ١٧٨٥] والنسائي [رقم: ٥١٩٥] عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ وعليه خاتم من حديد، فقال: مالي أراك عليك حلقة أهل النار؟ ثم جاءه وعليه خاتم من شبه، فقال: ما لي أجد عليك ربح الأصنام؟ فقال: يا رسول الله! من أي شيء أخذه؟ قال: من ورق ولا تنس مثقالاً. ولا يتختم: حصر إضافي لا حقيقي، فإنه يجوز بالعقيق وغيره.

ماشية الرجل: أي دوابه كالغنم والإبل والبقر. فيحتلبها: أي يستخرج اللبن من الضرع بغير إذن المالك.

ماشية امرئ: أي دواب رجل: من البقر والغنم والإبل وغيرها. "بغير إذنه" أي صراحة أو دلالة. "أيحب" بمعنى الاستعظام بمعنى الإنكار. "أحدكم أن تؤتى" أي يأتي آت: "مشربته" بضم الميم وفتح الراء، العرقعة أي البيت الفوقاني الذي يوضع الطعام فيه. "فكسر" بالجهول. "خزائنه" بكسر الخاء، ولا تفتح الخزانة كما لا تكسر القصعة. =

فيتنقل طعامه؟ فإنما تُخزَن لهم ضُرُوعُ مواشيهم أطعمتهم، فلا يَحْلَبَنَّ أحدٌ ماشيةً
 في نسخة: فينقل
 امرئٍ بغير إذنه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي لرجلٍ مرَّ على ماشية رجلٍ أن يَحْلَب منها شيئاً بغير
 أمر أهلها، وكذلك إن مر على جائطٍ له فيه نخل أو شجر فيه ثمر فلا يأخذن من
 أي ملكها أي مستان
 أي ولو قل
 ذلك شيئاً ولا يأكله إلا بإذن أهله إلا أن يضطرَّ إلى ذلك، فيأكل ويشرب
 ويغرم ذلك لأهله. وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.
 أي يضمن قدر قيمته

باب نزول أهل الذمة مكة والمدينة وما يُكره من ذلك

٨٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن عمر رضي الله عنه ضربَ للنصارى
 واليهود والنجوس بالمدينة إقامة ثلاث ليالٍ يتسوّقون ويقضون حوائجهم، ولم يكن
 أحدٌ منهم يقيم بعد ذلك.
 هم عدة الناس
 أي بعد ثلاث ليالٍ

قال محمد: إن مكة والمدينة وما حولهما من جزيرة العرب،
 كحدة وجبر وغيرها

- "فيتنقل طعامه" أي المجموع في العرفة، أي فكما لا يجب أحدكم ذلك بل يحرّم به، فكذلك ينبغي أن لا يَحْلَب
 ماشية غيره بغير إذنه. "فإنما تُخزَن" بضم الزاء أي تحفظ لهم أي ملاك المواشي. "ضُرُوع" بالضم جمع ضرع الثدي
 الذي فيه اللبن. "مواشيهم أطعمتهم" معمول تخزن. والمراد بالأطعمة الأشربة على سبيل التمثيل والتوسيع،
 فالضروع كالخزائن في العرفة لا يحرز كسرها وأخذ ما فيها.

فلا يَحْلَبَنَّ: إعادة للحكم بعد ضرب المثل تأكيداً. إلا أن يضطر: فإن حالة الاضطراب تبيح المخيمات؛ لقوله تعالى:
 ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الحل: ١١٥) فتبيح أكل الحلال لملوك الغير بالطريق الأولى إلا أنه
 بضمه قيمته أداءً لحقه نظراً للجانين. صرب: أي عَيَسَ لهم حين أراد إخراجهم من جزيرة العرب إقامة ثلاث
 ليالٍ على سبيل المهلة. "يتسوّقون" أي يذهبون إلى السوق، ويقضون حوائجهم فيه وغيره لم يخرجون.

يقيم أي في المدينة وما حولها. من جزيرة العرب: قال القاري: هي ما أحاط به بحر الهند، وبحر الشام، ثم دحلة
 والفرات أو ما بين ساحل البحر إلى أطراف الشام طولاً، ومن حدة إلى ريف العراق عرضاً، كذا في "الفاموس". =

وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه لا يقى دينان في جزيرة العرب. فأخرج عمر رضي الله عنه من لم يكن مسلماً من جزيرة العرب لهذا الحديث.

٨٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسماعيل بن حكيم، عن عمر بن عبد العزيز قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: لا يقين دينان بجزيرة العرب.

قال محمد: قد فعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب.

باب الرجل يُقيم الرجل من مجلسه ليجلس فيه،

وما يُكره من ذلك

٨٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ كان يقول: لا يُقيم أحدكم الرجل من مجلسه فيجلس فيه.

لأن فيه إصراراً به

= وقال الأصمعي: من أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ومن جدة وساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً، قال الأزهري: سميت جزيرة؛ لأن بحر فارس وبحر السودان أحاطها بمائتيها وأحاطه بالجانب الشمالي دجلة والفرات.

لا يقى دينان: لا يجتمع دين الإسلام وغيره. إسماعيل بن حكيم: هكذا في نسخة عليها شرح القاري وغيرها، والصحيح إسماعيل بن أبي حكيم كما في "موطأ يحيى". قال بلقي: هذا مرسل في "لوطاً" وموصول في "الصحيحين" وغيرها عن عائشة وغيرها من طرق، وفي بعضها قالت: كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: قاتل الله اليهود والنصارى اغتدوا قبور أسلافهم مساجد، لا يقى دينان بأرض العرب وفي رواية من حديث ابن عباس وابن عمر وغيرهما في "الصحيحين" وغيرهما: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب. قد فعل ذلك: أي ما أشار إليه رسول الله ﷺ في زمان خلافته في سنة عشرين، كما ذكره السيوطي في "تاريخ الخلفاء".

فيجلس فيه: بل ينبغي أن يجلس حيث وجد خالياً وإلا فحيث انتهى المجلس، ولا يقعد وسط الحلقة، فعند الطبراني والبيهقي وغيرهما مرفوعاً: إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فإن وسع له فليجلس وإلا فليظنر إلى أوسع مكان يراه فيجلس فيه إن شاء وإلا انصرف ولا يراجه غيره فيؤذيه. وعند الترمذي [رقم: ٢٧٥٣] عن حذيفة رضي الله عنه: "ملعون على لسان محمد ﷺ من قعد وسط الحلقة"، وعند الشيخين [البخاري رقم: ٦٢٧٠، ومسلم رقم: ٥٦٨٤] من حديث ابن عمر مرفوعاً: لا يقم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تمشوا وتوسعوا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي للرجل المسلم أن يصنع هذا بأخيه وقيمه من مجلسه، ثم يجلس فيه.

باب الرُّقَى

٨٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني عَمْرُو أن أبا بكر رضي الله عنه دخل على عائشة رضي الله عنها وهي تشتكي، ويهودية ترقّيها، فقال: ارقّيهما بكتاب الله. **قال محمد:** وبهذا نأخذ، لا بأس بالرقى بما كان في القرآن وما كان من ذكر الله، أي مريضة فأمّا ما كان لا يعرف من الكلام فلا ينبغي أن يُرقى به.

الرقى: بصم الرء جمع رقية، وهو ما يُقرأ ويثبت على المريض للمعالجة وإزالة الشفاء. ارقّيهما بكتاب الله أي بالقرآن إن رجي إسلامها أو التوراة إن كانت معربة بالعربي أو أمن تعبيرهم لها، فتحوّل الرقية به، وبأسماء الله وصفاته، وباللسان العربي، وما يعرف معناه من غيره بشرط اعتقاد أن الرقية لا تؤثر بنفسها بل بتقدير الله، قال عياض: اختلف قول مالك في رقية اليهودي والنصراني المسلم، وبالحوار قال الشافعي إذا رَقُوا بكتاب الله، كذا قال الزرقاني [٤/٤٠٣]، وفي "شرح القاري": يحتمل أن يكون أمراً بأن ترقّيهما بما في كتاب التوراة من أسماء الله الحسنى وصفاته العلى مما يعرف صحته ومعناه، ويحتمل أن يكون على صيغة التكلم أي أنا ارقّيهما بكتاب الله فيكون متصفاً لئنهي عن رقيها.

بما كان في القرآن: أي بآياته وحروفه، وكذا مطلق الذكر بشرط أن يكون بلسان عربي أو غيره ويعرف معناه، وكذا يجوز أن يكتب شيء من القرآن أو غيره على شيء يغسل به ويسقى المريض ولايات الشفاء الواردة في القرآن - والقرآن كله شفاء - ولسورة الفاتحة في هذا الباب تأثير بليغ مبرر، ولا يجوز أن يكتب شيء من القرآن بالدم أو غيره من النجاسات، ومن حكم محواره فقد أتى بما يرضى به الشيطان. وأما ما كان لا يُعرف معناه ما يكون فيه ألفاظ مجهولة المعنى غريبة المبنى فلا يجوز أن يُرقى به لاحتمال أن يكون فيه كلمة كفر أو شرك مما يتصمّنه رقى أكثر أرباب الرقى إلا أن يكون عرض على النبي ﷺ وأجازته، وزيادة التفصيل في هذا البحث في "مدارج النبوة" و"المواهب اللدنية" وشرحهما، و"الحصن الحصين" وشرحه.

٨٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن سليمان بن يسار أخبره أن عروة بن الزبير أخبره: أن رسول الله ﷺ دخل بيت أم سلمة وفي البيت صبي يكي، فذكروا أن به العين، فقال له رسول الله ﷺ: أفلا تسترقون له من العين؟ قال محمد: وبه نأخذ، لا نرى بالرقية بأساً إذا كانت من ذكر الله تعالى.

٨٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن خصيفة أن عمر بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى

أخبره: أي سليمان بن يسار. هذا مرسل عند جميع رواة "الموطأ" ويستند معاه من طرق ثابتة، وقد أخرجه البزار من طريق عروة عن أم سلمة، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٩٧/٤] أن به العين: أي النظرة التي يصيب من شخص إلى شخص فيعجب ويضرب. أفلا تسترقون له إلخ. هذا وأمثاله مصرح بحواز الرقية، وورد في الروايات المنع من الرقية، فمن ابن مسعود مرفوعاً أن الرقي - جمع رقية - والتمايم - جمع تيمة وهي ما يعلق في العنق أو يُشد في العضد من التعويذات - والتولة - بالكسر ثم الفتح، هي شيء من أنواع السحر، أو شبيه به تفعله النساء لمحبة الأزواج - شرك، أخرجه ابن حبان [رقم: ٦٠٩٠، ٤٥٦/١٣] والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وهو وأمثاله محمول على الرقي والتمايم على اعتقاد أنها تدفع البلاء وأن لها تأثيراً بنفسها كاعتقاد أرباب الطبائع والجهالة، وما خلا عن هذا الاعتقاد فلا بأس به، وقيل: المنهي عنه ما كان بغير لسان العرب، فلم يدر ما هو، ففعله قد دخل فيه سحر أو كفر، فأما إذا كان معلوم المعنى وكان فيه ذكر الله، فيستحب الرقي به، ويجوز تعليقه، كذا حققه الخطابي في حواشي سنن أبي داود وغيره.

عمر بن عبد الله: هكذا في نسخة عليها شرح القاري وغيره، وفي "موطأ يحيى": عمرو بفتح العين، وقال السيوطي في "الإسعاف" [ص: ٣٢]: عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي عن نافع بن جبير، وعنه يزيد بن خصيفة، وثقة النسائي. ونسبته السلمي بفتح الحين، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٠١/٤] عثمان بن أبي العاص: استعمله النبي ﷺ على الطائف ثم لمره أبو بكر وعمر، مات سنة إحدى وخمسين، ذكره في "أسد الغابة" [رقم: ٣٥٨١، ٥٧٣/٣، ٥٧٤] وغيره.

أنه أتى: القصة محرجة عند البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، ذكره الحافظ المنذري في "كتاب الترغيب والترهيب"، وفي بعضها: أتاني رسول الله ﷺ وبي وجع قد كاد يهلكني. وعند مسلم [رقم: ٥٧٣٧] أنه شكى إلى رسول الله ﷺ وجعاً يجده في جسده منذ أسلم. وعند أيضاً زيادة: "بسم الله" قبل "أعوذ" =

رسول الله ﷺ، قال عثمان: وبى وجع حتى كاد يهلكنى قال: فقال رسول الله ﷺ: امسحه بيمينك سبع مراتب وقل: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد، ففعلت ^{أي موضع الوجد} ذلك، فأذهب الله ما كان بي فلم أزل بعد، أمر به أهلي وغيرهم. ^{أي من الوجع} ^{أي بعد هذه الواقعة}

باب ما يُسْتَحَبُّ من الفأل والاسم الحسن

٨٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أن النبي ﷺ قال للفقحة عنده: من يحلب هذه الناقة؟ فقام رجل فقال له: ما اسمك؟ فقال له: مرة، قال: اجلس، ثم قال: من يحلب هذه الناقة؟ فقام رجل فقال له: ما اسمك؟ قال: حرب، قال: اجلس، ^{أي ليحلبها} ثم قال: من يحلب هذه الناقة؟ فقام آخر فقال: ما اسمك؟ قال: يعيش، قال: احلب. ^{بالفتح ثم السكون} ^{على ورد سبع}

- وزيادة "وأحاذر" بعد "أخذ"، وعند الترمذي [رقم: ٣٥٨٨] وغيره عن محمد بن سالم قال لي ثابت البناني: إذا اشتكيت فضع يدك حيث تشتكي، ثم قل: بسم الله أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد من وجعي هذا، ثم ارفع يدك ثم أعد ذلك وترأ. قال: قال أنس بن مالك: إن رسول الله ﷺ حدثه بذلك. وهذه الأدعية الواردة في هذه الرواية وأمثالها مما هو مذكور في كتب الحديث، وجمع كثيراً منها صاحب "اللوهاب" وغيره من الأدوية الروحانية الإلهية نافعة جداً بل لا أثر للأدوية الطبيعية تماماً بدوها، وقد جرّبت نفعها وأحدث بحفظها وقد عرض لي مرات أمراض مهلكة أعجزت الأطباء فعالجتها بهذه فكأني نشطت من عقال. والله الحمد على ذلك ومن كمل إيمانه وحسن اعتقاده، وجد مثل ما وجدته.

سبع مرات: لهذا العدد تأثير بليغ في الرقي. **أن النبي ﷺ:** وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن ابن لبيعة عن الحارث بن يزيد عن عبد الرحمن بن حبيب عن يعلى الغفاري. **للفقحة:** الفقحة بالفتح وبالكسر: ناقة قريية العهد بالنتاج. **قال اجلس:** قال ابن عبد البر: ليس هذا من باب الطيرة؛ لأنه محال أن ينهى عن شيء ويفعله، وإنما هو من باب طلب الفأل الحسن، وقد كان أخبر أن شر الأسماء حرب ومرة، فأكد ذلك حتى لا يسمي بمما أحذر. [شرح الزرقاني: ٤/٤٧٤]

باب الشرب قائماً

٨٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن عائشة زوج النبي ﷺ وسعد بن أبي وقاص

كانا لا يَرَيَانِ بِشْرَبِ الْإِنْسَانِ وهو قائم بأساً.

٨٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرني مُخْبِرٌ أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن

أبي طالب رضي الله عنهم كانوا يشربون قائماً.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا نرى بالشرب قائماً بأساً. وهو قول أبي حنيفة والعمامة

من فقهاءنا.

أخبرني محبر: في "موطأ يحيى": مالك أنه بلغه أن عمر إخ، قال شارحه: بلاغ مالك صحيح كما قال ابن عيسى.

يشربون قائماً: ظاهره أنهم كانوا يعتادون من غير اعتقاد كراهة، وهو مفاد قول ابن عمر: كنا نشرب ونحن

قيام ونأكل ونحن نسعى على عهد رسول الله ﷺ، أخرجه أحمد في "مسنده" [رقم: ٤٧٦٥، ٢/٢٤]، وبه

تمسك مالك وغيره في أنه لا كراهة في ذلك، وأبدوه بما ورد من شربه ﷺ قائماً من زمزم ومن فضل وضوئه،

أخرجه البخاري [رقم: ٥٦١٧] والترمذي [رقم: ١٨٨٢] وغيرهما، وعديث كبشة: دخل علي رسول الله ﷺ

فشرب من في قربة معلقة قائماً، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٩٢]. وقال قوم بكراهة الشرب قائماً ما عدا شرب

فضل الوضوء وزمزم، فإنه مستحب قائماً وأحسوا بما ورد من النهي عن الشرب قائماً، أخرجه الترمذي [رقم:

١٨٧٩] وأبو داود [رقم: ٣٧١٧] وابن ماجه [رقم: ٣٤٢٤] ومسلم [رقم: ٥٢٧٤] من حديث أنس، ومسلم

[رقم: ٥٢٧٨، ٥٢٧٩] من حديث أبي سعيد وأبي هريرة، وفي روايته: لا يشرب أحدكم قائماً ممن سبي

فلسطين، وفي رواية أحمد [رقم: ٧٩٩٠، ٣٠١/٢] عنه: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يشرب قائماً فقال: فقه فقال:

لِمَ؟ فقال: أيسرك أن يشرب معك الفرس؟ قال: لا، قال: قد شرب معك من هو شر منه، وهو الشيطان، ورحاله

نقات قاله النعميري في "حياة الحيوان". وذهب جمع من العلماء إلى كون حديث النهي مسوئاً بتحديث الجواز،

وقال بعضهم بالعكس. قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٧٣/٢]: من زعم تسخاً فقد غلط غلطاً

فاحشاً، وكيف يُصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ وأن له ذلك. والحق في هذا

الباب على ما ذكره السيوطي والنووي والقاري والسيوطي وغيرهم: أن النهي للتزني، والفعل لبيان الجواز، وذكر

الطحاوي وغيره أن النهي لأمر طهي، فإن في الشرب قائماً آفات لا لأمر شرعي. لا نرى بالشرب: أي إذا كان

لحاجة أو أحياناً وإلا فالأولى هو الشرب قاعداً لأنه كان هدي النبي ﷺ المعتاد، كما ذكره في "زاد المعاد".

باب الشرب في آنية الفضة

جمع إناء

٨٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن زيد بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يُجَرَّجُ^{أي يجر} في بطنه نار جهنم.

قال محمد: وهذا نأخذ، يُكره الشرب في آنية الفضة والذهب ولا نرى بذلك بأساً في الإناء المفضض. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

زيد بن عبد الله: هو أكبر ولد ابن عمر على ما قيل، ولد في حياة جده، وثقه ابن حبان، كذا ذكره السيوطي [الإسعاف: ص: ١٥] وغيره. عن عبد الله. قال في "التقريب": ثقة، مات بعد السبعين. يشرب في آنية. في رواية لمسلم [رقم: ٥٣٨٦] زيادة: "وبأكل"، وفي رواية له [رقم: ٥٣٨٧] أيضاً زيادة: والذهب. إنما يُجَرَّجُ. بضم أوله وفتح ثانيه وكسر رابعه من المخرجة، صوت وقوع الماء في الخوف، ورواه بعض الفقهاء بالبناء للمفعول، ولا يعرف في الرواية، و"نار جهنم" مفعول للفعل بالنصب، والفاعل ضمير الشارب، أو هو فاعل بالرفع، كذا ذكر السيوطي. [توزيّر الخواص: ١١٠/٣] والحديث أخرجه الشيحان والطبراني، وفي رواية في آخره: إلا أن يتوب. وفي الباب عن حفصة عند الطبراني، وابن عباس عند أبي يعلى والطبراني، وابن عمر عند الطبراني في "الصغير" و"الأوسط"، ومعاوية عند أحمد، وأبي هريرة عند النسائي، والبراء عند البخاري، وعلي بن عبد الله الطبراني، وحذيفة عند أبي حنيفة وغيره، وأسانيد بعضها وإن كانت ضعيفة لكنه غير مضر كما بسطه "شارح المسند". وقد اتفق العلماء على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة للرجل والمرأة، قال الحافظ [فتح الباري: ١٠/١٢٠]: ويتحقق بهما ما في معاهما مثل التطيب والتكحل وسائر وجوه الاستعمال وهو قول الجمهور، وشذ عن حالفه.

في الإناء المفضض: قال "شارح المسند": مذهب الحنفية أنه يحل الشرب من الإناء المفضض، أي المزوق بالفضة، والركوب على السرح المفضض، والجلوس على كرسي مفضض بحيث ينقي موضع الفضة، وكذا الإناء المصنوب بالذهب أو الفضة، أي المشدود. والذي تقرر عند الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة، وهي كبيرة لازمة لحرم، وللحاجة يجوز، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً، ووافق مالك وإسحاق الحنفية في ضبة الفضة، والأصل في ذلك ما أخرجه البخاري عن عاصم قال: رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك، وكان قد انصدع فسلّمه بغضه، وأما المظلي بالذهب والفضة فلا بأس به.

باب الشرب والأكل باليمين

٨٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبيد الله، ^{أي باليد اليمنى} عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله.

قال محمد: وبه نأخذ، لا ينبغي أن يأكل بشماله ولا يشرب بشماله إلا من علة.

أي مرض أو ضرورة

باب الرجل يشرب ثم يناول من عن يمينه

٨٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أتى

أبي بكر بن عبيد الله. يصم العين ابن عبد الله بن عمر من الخطاب، وهذا مما اتفق عليه رواة "الموطأ" إلا يحيى، فقال: أبي بكر بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، بفتح العين وهو خطأ، قاله ابن عبد البر، قال الزرقاني: أبو بكر هذا تابعي، ثقة، مات بعد الثلاثين ومائة، وأبوه عبيد الله شقيق سالم بن عبد الله. قال ابن عبد البر في رواية يحيى ابن بكير: في هذه الرواية زيادة عن أبيه عن ابن عمر، ولم يتابعه أحد من أصحاب مالك، ولا يتكر أن أبا بكر يروي عن حده. [شرح الزرقاني: ٣٥١/٤] وليشرب: عند مسلم [رقم: ٥٢٦٥] وأبي داود [رقم: ٣٧٧٦]: إذا شرب فليشرب بيمينه.

الشيطان يأكل بشماله: حملة بعضهم على الخبز بأن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك، ورده ابن عبد البر وغيره بأنه ليس بشيء، فإنه إذا أمكنت الحقيقة بوجه ما لا يجوز الحمل على الخبز، ومن نفى عن الجن والشيطان الأكل والشرب فقد وقع في إلحاد وضلالة، وقد بسط الكلام في هذا البحث القاضي بدر الدين الشبلي الدمشقي في كتابه "آكام المرجان في أحكام الجنان". وهو كتاب نفيس لم يسبقه مثله أحد.

ثم يناول: أي يعطي من كان من جانبه الأيمن كثيراً كان أو قليلاً. أي. بصيغة المجهول وهو في دار أنس، بلين حُلْب من شاة داحس "قد شيب" بكسر الشين أي حُلْط، ومزج على ما كانت عادتهم بماء من البئر التي كانت في دار أنس وقد بين ذلك كله في رواية عبد الحارثي، والحديث مخرج عند الشيخين، وعند الأربعة وغيرهم، "وعن يمينه أعرابي" لم يسم في رواية، وزعم بعضهم أنه بحالد بن الوليد وهو غلط، فإن الأعرابي كان ههنا عن يمينه، وحالد كان عن يساره في القصة التي بعده فاشتبه عليه حديث سهل في الأشياخ الذي منهم حالد مع الغلام -

بَلَيْنَ قَدْ شِيبَ بَعَاءٌ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رضي الله عنه، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ، ثُمَّ قَالَ: الْإِيمَنُ فَالْإِيمَنُ.

قال محمد: وبه نأخذ.

٨٨٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ، وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاحٌ فَقَالَ لِلْغُلَامِ: أَتَأْذَنُ لِي فِي أَنْ أُعْطِيَهُ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! لَا أَوْثَرَ بِنَصِيصِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أي ذلك الدرس أي أحياء الصحابة فِي يَدِهِ.

- وهو ابن عباس كما في رواية ابن أبي شيبة وغيره يحدث أنس في أبي بكر والأعرابي، وهما قصتان كما بسطه ابن عبد البر، وأيضاً لا يُقال لخالد: أعرابي، فإنه من أحلة قريش، كذلك في "شرح الزرقاني" [٣٦٠/٤].

فشرّب: في رواية للبحاري [رقم: ٢٣٥٢]: فقال عمر - وحاف أن يعطي الأعرابي - أعط أبا بكر يا رسول الله، فأعطى أعرابياً. **الأيمن فالأيمن:** صُيِّطَ بالنصب أي أعط الأيمن، وبالرفع على تقدير الأيمن أحق، قاله الكرماني وغيره، ويُؤيد الرفع قوله في بعض طرق الحديث: **الأيمن فالأيمن**، قال الزرقاني: قال أنس: هو سنة أي تقدمه الأيمن، وإن كان مفضولاً، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم فقال: لا يجوز تقدمه غير الأيمن إلا بإذنه. وأما حديث أبي يعلى الموصلي بإسناد صحيح عن ابن عباس، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استقى قال: ابدؤوا بالكرماء، أو قال: بالأكابر" فمحمول على ما إذا لم يكن على جهة يمينه أحد، بل كانوا كلهم تلقاء وجهه مثلاً، وإنما لم يستأذن الأعرابي ههنا، واستأذن للعلام في الحديث الذي بعده استلاماً لقلب الأعرابي وشفقةً أن يحصل في قلبه شيء يهلك به لقربه بالجاهلية، ولم يجعل للعلام ذلك؛ لأنه لقرابته وسه دون الأشياع، فاستأذنه تأديباً وتعليماً بأنه لا يدفع لغير الأيمن إلا بإذنه. [شرح الزرقاني: ٣٦٠/٤، ٣٦١]

أبي بشراب: بالفتح أي مشروب وكان ليناً كما ورد في رواية. **غلام:** أي صغير لم يبلغ مبلغ الرجال.

أشْيَاح: أي شيوخ الصحابة وكبرائهم منهم خالد بن الوليد. **لا أَوْثَرَ بِنَصِيصِي:** من الإثارة أي لا أحتار عصيت من سورك وما استحققه لكوني يمينك على نفسي غيري. **فتلّه:** بتشديد اللام: أي وضعه ودفعه في يد الغلام.

باب فضل إجابة الدعوة

٨٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إذا دُعي أحدكم إلى وليمة فليأتها.

٨٨٦ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة ؓ: أنه كان يقول: بشس الطعام طعام الوليمة يُدعى لها الأغنياء ويترك المساكين،

إجابة الدعوة: يفتح الدال على المشهور خاص بالدعاء والطلب إلى الطعام، وهي أعم من الوليمة، فلها خاصة بالعرس، وهي الدعوة التي يدعى لها بعد الزفاف، وأما الدعوة بالكسر فهي للنسب، ذكره النووي.

وليمة فليأتها: [هي طعام النكاح مشتق من ألوم بمعنى الجمع] وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٥١٣]: إذا دعا أحدكم أخوه فليحب عرساً كان أو غيره، وزاد في رواية: فإن كان مقطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليترك أي يدعوه له بالركة. وبظاهر هذه الروايات ذهب الظاهرية إلى وجوب إجابة الدعوة مطلقاً، وذهب بعض المالكية إلى وجوب إجابة الوليمة دون غيرها، وعدهم الأمر للندب إلا أن التدب في الوليمة أكد.

أنه كان يقول: قال ابن عبد البر: جلّ رواية مالك لم يصرحوا برفعه، ورواه روح بن القاسم مصرحاً برفعه، وكذا أخرجه الدار قطني في "العرائب" من طريق إسماعيل بن سلمة بن قعب عن مالك مصرحاً برفعه. [شرح الزرقاني: ٢٠٥/٣] والحديث مخرج في صحيح البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم بالفاظ متقاربة، منها: شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء. وفي الباب عن ابن عمر عند أبي الشيخ، وعن ابن عباس عند البزار، ذكره الخافظ في "التلخيص".

يُدعى لها: أي طعام الوليمة التي شأها أن يُدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء، فالتعريف في الوليمة للعهد الخارجي، وكان من عادتهم أنهم يدعون لها الأغنياء، وحيلة "يدعى لها" استئناف بيان للشرية أو هو صفة للوليمة، يجعل اللام للعهد الذهني، وعلى كل تقدير فليس فيه وفي أمثاله من الأبحار المرفوعة تقبيل طعام الوليمة مطلقاً بل طعام الوليمة الخاص، ومنه من حمله على مطلق الوليمة، وقوله: "يدعى لها" بياناً واقعياً باعتبار الغالب فاحتاج إلى حذف "من" التبعيضية، والأول أولى كما حققه الطيبي وغيره من محشي المشكاة.

ويترك المساكين: قال النووي: بين الحديث وجه كونه شر الطعام بأنه يدعى له الغني ويترك المحتاج لأكله، والأولى العكس وليس فيه ما يدل على حرمة الأكل إذ لم يقل أحد بحرمة الإحانة وإنما هو ترك الأولى، والقصد من الحديث الحث على دعوة الفقير وأن لا يقتصر على الأغنياء.

ومن لم يأتِ الدعوة فقد عصى الله ورسوله.

٨٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعته يقول: **إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ إلى طعام صنعته، قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام، فقرب إلى رسول الله ﷺ خبزاً من شعير ومرقاً أي طحاً وحماء فيه دُبَاء، قال أنس: فرأيت رسول الله ﷺ يتتبع الدُّبَاء من حول القصعة، فلم أزل أحب الدُّبَاء منذ يومئذ.**

لم يأتِ الدعوة: الظاهر منه مطلق الدعوة، وحمله جمع من شراخ الحديث على الوثيمة بناءً على وجوب إجابته جمعاً بينه وبين الروايات الأخرى. **عصى الله:** هذا يدل على أنه مرفوع مسدود لأنه لا دخل في هذا الحكم لرأي الصحابي. **إن خياطاً:** بتشديد الياء: الذي يخط الثياب: قال الحافظ: لا يعرف اسمه.

فيه دُبَاء: بضم الدال وشد الباء والمد، الواحدة دبابة فمزهة منقلبة عن حرف علة أي فيه قرع، قاله الزرقاني [٢٠٧/٣]، وعند الترمذي وغيره زيادة: وقُدِيد أي لحم مخلوج محفف في الشمس أو غيرها، قال علي القاري في "شرح شمائل الترمذي": في الحديث حوازي أكل الشريف طعام من دونه من عتوف وغيره وإحابة دعوته ومواكلة الخادم، وفي الإحابة إلى الطعام وإن كان قليلاً، ذكره العسقلاني، وأنه يُسنُّ محبة الدبَاء لخبثه رسول الله ﷺ، وكذا كل شيء كان يخبه، ذكره النووي [شرح مسلم: ١٨٠/٢]، وأن كسب الخياط ليس يذني.

يتتبع الدبَاء: بالتأني من التتبع أي يطلب ويتحسس الدبَاء من أطراف القصعة.

من حول القصعة: هي بالفتح ما يأكل منها عشرة أنفس، وفي بعض نسخ "شمائل الترمذي" حول الصلصة، وهي بالفتح إناء يأكل منها خمسة أنفس، وفي رواية متفق عليها [البخاري رقم: ٢٠٩٢] حوالي القصعة، وهو بفتح اللام وسكون الياء مفرد اللفظ مجموع المعنى أي من جوانبها، ولا يعارضه فيه ﷺ عن مثل ذلك، وقوله: كل مما يليك؛ لأنه للقدر والإيداء. وفيه دليل على أن الطعام إذا كان محتلاً يجوز أن يمدَّ يده إلى ما لا يليه إذا لم يعرف من صاحبه كراهته، كما في "جمع الوسائل لشرح الشمائل" للقاري.

فلم أزل: هذا قول أنس أي فلم أزل أحب الدبَاء محبة شرعية أو زائدة على ما كان قبل من حين رأيت رسول الله ﷺ يتبعه ويحبّه، وفي جامع الترمذي [رقم: ١٨٤٩] عن أبي طلحة قال: دخلت على أنس بن مالك وهو يأكل القرع، وهو يقول: ما لك شجرة ما أحبك إلا أحب رسول الله ﷺ إليك.

٨٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، قال: سمعت أنس ابن مالك رضي الله عنه يقول: قال أبو طلحة لأُم سليم: لقد سمعتُ صوت رسول الله ﷺ ضعيفاً أعرف فيه الجوع، فهل عندك من شيء؟ قالت: نعم، فأخرجت أقرصاً من شعر، ثم أخذتُ خماراً لها ثم لَفْتُ الحَبْزَ ببعضه، ثم دَسْتُهُ ^{لأُمه} تحت يدي ورددتني ببعضه، ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ، فذهبتُ به، فوجدتُ رسول الله ﷺ جالساً في المسجد ^{ملك الحبر}

أبو طلحة: هو جد إسحاق شيخ مالك في هذه الرواية، وروح أم أنس، اسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام البخاري الخزرجي الأنصاري، شهد بيعة العقبة، وشهد بدرأ وما بعدها من المشاهد، وقال له رسول الله ﷺ: صوته في الجيش خير من مائة رجل، مات ٣٦هـ أو ٣٤هـ أو ٥١هـ على الاختلاف، وزوجته أم سليم - بصم السين - بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام النخارية الأنصارية، اسمها سهلة - بالفتح - أو رُميلة مصفراً أو رُميلة أو مُليكة مصغرين أو العُمَيْضَاء أو الرُمَيْضَاء بصم أولهما، كانت تحت مالك بن أبي النضر، والد أنس في الجاهلية، فلما جاء الله بالإسلام أسلمت مع قومها وعرضت الإسلام على زوجها فغضب وهلك كافراً، فتزوجها أبو طلحة وولدت له غلاماً مات صغيراً، وهو أبو عمر المذكور في حديث النعير، ثم ولدت له عبد الله ابن أبي طلحة ثورك فيه، وهو والد إسحاق، وإخوته كانوا عشرة، كلهم أخذ عنه العلم، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستيعاب". **لقد سمعت صوت:** وكان ذلك في غزوة الخندق كما صرح به في رواية.

أعرف فيه الجوع: فيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن بجوع، وأن أحاديث ربط الحبر على البطن تصحيف محتجاً بقوله ﷺ: **يطعمني ربي ويسقيني**، ورد بأن الأحاديث صحيحة فوجب الحمل على اختلاف الأحوال كما بسطه القسطلاني في "المواهب". **أقرصاً:** جمع قرص - بالصم - قطعة من عجين مقطوع منه، ويقال لقطعة الخبز، ولأحد [رقم: ١٢٥١٣، ١٤٧/٣]: عمدت أم سليم إلى نصف مد من شعر فطحنته. وعند البخاري إلى مد من شعر حبشته ثم عملته عصبدة أي خلطته بالسمن. ولمسلم: أتى أبو طلحة بمدين من شعر فأمر به فصنع طعاماً. قال الخافظ [فتح الباري: ٦/٧٣]: ولا منافاة لاحتمال تعدد القصة أو أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظه الآخر.

خماراً لها: بكسر هي المقعة التي تقع بها المرأة رأسها. **الحَبْزَ ببعضه:** أي الخمار، أي جعل الحَبْزَ ملفوفاً فيه.

دسته: بتشديد السين: أي أدخلته بقوة تحت إبطي. **ورددتني ببعضه:** أي جعلت بعض الخمار رداء علي حفاظة من الشمس وغيره. **جالساً في المسجد:** المراد به الموضع الذي أعدّه للصلاة عند الخندق في غزوة الأحزاب لا المسجد النبوي، فإن القصة كانت خارج المدينة كما صرح به شراح "صحيح البخاري".

ومعه الناس، فقامت عليهم، فقال لي رسول الله ﷺ: أأرسلك أبو طلحة؟ قلت: نعم، قال: فقال: بطعام؟ فقلت: نعم، فقال رسول الله ﷺ لمن معه: قوموا، قال: فانطلقت بين أيديهم، ثم رجعت إلى أبي طلحة، فأخبرته، فقال أبو طلحة: يا أم سليم! قد جاء رسول الله ﷺ بالناس، وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم، كيف نصنع؟ فقالت: الله ورسوله أعلم، قال: فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ، فأقبل هو ورسول الله ﷺ حتى دخلا، فقال رسول الله ﷺ: هَلُمِّي يا أم سليم ما عندك، فجاءت بذلك الخبز، قال: فأمر به رسول الله ﷺ ففُتَّتْ، وعَصَرَتْ أم سليم عُكَّةً لها،

فقامت عليهم: أي وقفت عليهم فاصداً أن أحلو برسول الله ﷺ وأحصر ذلك الخبز عنده. **بطعام:** في رواية يحيى: "طعام" باللام أي لأجله. **قوموا:** ظاهره أنه فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلوا الخبز مع أنس، فيُجمع بأقما أرادوا بإرسال الخبز أن يأخذه فيأكله. فلما وصل أنس ورأى كثرة الناس حوله استحي وأظهر أنه يدعوهم ليقوم وحده إلى المنزل ليحصل قصده من إطعامه. وأكثر الروايات في "صحيح مسلم" وغيره يقتضي أن أبا طلحة استدعاه، كذا ذكره الحافظ في "فتح الباري" [٧٣١، ٧٣٠/٦].

فانطلقت بين أيديهم: أي متقدماً عليهم، وفي رواية: فلما قلت له: إن أبي يدعوك، قال لأصحابه: تعالوا، ثم أخذ بيدي فشدها، ثم أقبل بأصحابه حتى إذ دنوا أرسل بيدي فدخلت وأنا حزين لكثرة من جاء معه.

فأخبرته: في رواية: فقال أبو طلحة: يا أسرا! قصصنا. **الله ورسوله أعلم:** أي منك ومننا بحالك وحالتنا، أشارت بحسن عقلها إلى أن لا يبغي التحيز والحنن فإنه أعلم، فلما جاء بالناس لا بد أن يظهر أمر عارقي العادة.

فانطلق: أي من بيته مستقلاً لئيبه. **حتى لقي:** زاد في رواية فقال: يا رسول الله! ما عندنا إلا قرص عمنك أم سليم، وفي رواية: قال: إما أرسلت أنساً يدعوك وحدك ولم يكن عندنا ما يُشبع من أرى، فقال رسول الله ﷺ: ادخل فإن الله سيبارك في ما عندك. **حتى دخلا:** أي في بيت أبي طلحة وقعد من معه بالباب. **هلممي:** قال الزرقاني: بالياء على لغة قوم، وفي رواية: هلم بلاء على لغة الخخاز أي هات يا أم سليم ما عندك. [شرح الزرقاني: ٣٦٤/٤]

بذلك الخبز: الذي كانت أرسلت به مع أنس. **ففتت:** بضم الفاء وتشديد التاء: أي كسر كسرات وقطعت قطعاً. **عكة لها:** بضم العين وتشديد الكاف: إناء من جلد مستدير يُجعل فيه السمن غالباً، وعبد أحمد قال: هل من سن؟ فقال أبو طلحة: قد كان في العكة شيء فجاء بها فجعلها يعصرها حتى خرج منه.

٨٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **طعام الاثنين كافٍ للثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ للأربعة.**

باب فضل المدينة

٨٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام، ثم أصابه وَعَكٌ بالمدينة، فحاء إلى رسول الله ﷺ فقال: **أقلني بيعتي، فأبي، ثم جاء فقال: أقلني بيعتي، فأبي، ثم جاء فقال: أقلني بيعتي، فأبي، فخرج الأعرابي،**
 من المدينة إلى البصر

طعام الاثنين: أي الطعام الذي يشبع الاثنين كافٍ للثلاثة، والمشبع للثلاثة كافٍ للأربعة. وفي "صحيح مسلم" [رقم: ٢٠٥٩] من حديث عائشة: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي الثمانية، وعند ابن ماجه [رقم: ٣٢٥٥]: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة. وإن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة. وعبد الطوائف: كانوا حميماً ولا تفرقوا، فإن طعام الواحد يكفي الاثنين. والغرض من هذه الأحاديث الحفز على الكرامة والتضع بالكفاية والمواساة بأنه ينبغي إدخال ثالث لطعامهما، ورابع أيضاً حسبما يحضر وإن الحركة تنشأ من كثرة الاجتماع فكلما ازداد الجمع زادت، كذا في "الكواكب الدراري" و"فتح الباري" [٦٦٨/٩] وغيرهما. **فضل المدينة:** التوبة على ساكنها أفضل الصلوات والتحية. أن أعرابياً: قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه إلا أن الرعشمري ذكر في "ربيع الأبرار" أنه قيس بن أبي حازم، وهو مشكوك، لأنه تابعي كبير مشهور، صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات فإن كان عموداً فلعنه راحل آخر، وفي "الذيل" لأبي موسى المديني في الصحابة قيس بن حازم المقرئ. [فتح الباري: ١٢٠/٤]

وعك: بالفتح وبفتحين، الحمى، وكانت المديّة في أوائل الإسلام ذا وباء وحمى شديدة، فدعا النبي ﷺ فقلل حماها إلى الجحفة وكانت إذ ذاك مسكن اليهود وصارت المدينة أطيب البلاد أرضاً وهواءً وماءً، ورد بذلك أحوار سطوها السيوطي في رسالته "كشف الغمّي عن فصل الحمى". **أقلني:** من الإقالة أي ردّ عليّ بيعتي؛ فإنني لست براض به. **فأبي:** قيل: إنما استفقاه من الحجر، ولم يرد الارتداد عن الإسلام، ولو أراد الردة لقتله هناك، وقيل: استفقاه من القيام بالمدينة، وقيل: كانت بيعته على الإسلام إن كانت بعد الفتح فلم يُقله؛ لأنه لا يحل الرجوع إلى الكفر، وإن كان قله فهي على الفجرة والمقام معه بالمدينة ولا يحل للمهاجر أن يرجع إلى وطنه الأصلي.

فقال رسول الله ﷺ: إن المدينة كالكير، تنفي حَبْثَهَا وتُصنع طَبِيبَهَا.

باب اقتناء الكلب

أي اتخاذه وتربيته

٨٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن خُصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجلٌ من شُوءَة، وهو من أصحاب رسول الله ﷺ يحدث أناساً معه، وهو عند باب المسجد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من اقْتنى . . .

إن المدينة كالكير: بكسر الكاف؛ المفتح الذي يُفتح به النار، أو الموضع المشتعل عليها. "تنفي" بفتح الفوقية وسكون النون وبالفاء. "حَبْثَهَا" بفتح الحاء ما تبرزه النار من وسخ وقدر من الذهب والفضة، ويروى بضم الحاء وسكون الباء. "وتصنع" بفتح العوقية، وفي رواية بفتح التحتية وسكون النون وفتح الصاد من الصوع، بمعنى الملوّص أي يخلص ويميز. "طَبِيبَهَا" بكسر الطاء وسكون الباء شبه المدينة وما يصيب ساكنها من الجهد بالكير وما يدور عليه بمنزلة الخبث مذهب الخبث ويبقى الطيب، فكذلك المدينة تنفي شرارها بالبلاء وتظهر خياريهم وتركبهم، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٦٢/٤]. **سفيان بن أبي زهير**: بضم الزاء، قال ابن المديني وخليفة: اسم أبيه الفرد، وقيل: غير بن عبد الله بن مالك، ويقال له: النيمري؛ لأنه من ولد النمر بن عثمان بن مصر بن زهران، نزل المدينة، وكان رجلاً من أزد بفتح الحزرة وسكون الزاء المعجمة، شُوءَة - بفتح الشين وضم النون بعد الواو همزة مفتوحة - ابن العوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ، قبيلة معروفة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٥٩/٤] **وهو من أصحاب إلخ**: هذا كلام أحد الرواة، والظاهر أن قائله السائب بن يزيد.

يحدث أناساً: أي سمع سفيان حال كونه يحدث عند باب المسجد النبوي. **من اقْتنى**: من الاقتناء، وهو من القنية بالكسر أي القيد كلياً. "لا يعني به" أي لا يحفظ صاحبه به، أو لا يحفظ الكلب بنفسه، أو لأجل صاحبه، وفي "موطأ" يحيى: لا يعني عنه زرعاً، بالفتح أي حرثاً. "ولا ضرعاً" بالفتح المراد به المواشي أصحاب الصروع كالغنم والبقر. "نقص من عمله" أي أضر أعماله وثواب عباداته كل يوم من أيام الاقتناء ما لم يتب. "قيراط" قال البيهقي: هو قدر لا يعلمه إلا الله يعني أن الاقتناء يكون سبباً لنقص ثوابه وحرمانه، فإن من السيئات ما يبطئ الحسنات، وقيل: المراد من النقص أن الإثم الحاصل بقدر قيراط أو قيراطين فيوزن ذلك القدر من أضر عمله، وقيل: المراد أنه لو لم يتحمله لكان عمله كاملاً، فإذا اتخذه نقص من ذلك العمل. وسبب النقص إما امتناع الملائكة من دخول البيت الذي فيه كلب، أو ما يلحق المارين من الأذى أو عقوبة لمخالفة النهي عن الاتخاذ، وفي رواية ابن عمر: نقص من عمله قيراطان، قال الزرقاني: قيل: من عمل الليل قيراط ومن عمل النهار قيراط، وقيل: من الفرض قيراط ومن النفل قيراط، ولا يخالفه قوله في الحديث السابق: قيراط؛ لأن الحكم للزائد أو ينزل على الحالين. [شرح الزرقاني: ٤٦٠/٤، ٤٦١]

كَلْبًا لَا يُغْنِي بِهِ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نُقِصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطًا. قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِيَّيْ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ.

قال محمد: يُكره اقتناء الكلب لغير منفعة، فأما كلب الزرع أو الضرع أو الصيد أو الحرس فلا بأس به.

٨٩٢ - أخبرنا مالك، عن عبد الملك بن ميسرة، عن إبراهيم التيمي قال: رخص رسول الله ﷺ لأهل البيت القاضي في الكلب يتخذونه.

قال محمد: فهذا للحرس.

٨٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: من اقتنى كلباً - إلا كلب ماشية أو ضارياً - نُقِصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ.

قال: أي السائب من مقيان طلبا لتحقيق روايته. إي ورب: بالكسر كلمة إيجاب أي نعم أنا سمعت منه. يُكره اقتناء الكلب إلخ: هذا بالإجماع، وأما بيه فلا يجوز عند الشافعي مطلقاً، وبه قال أحمد، وعند بعض المالكية يجوز بيع الكلب المأذون بإمساكه، وعندنا يجوز مطلقاً إلا إذا كان عقوراً لا يقبل التعليم، والأدلة المذكورة في "الهداية" وشروحه. أو الحرس: بالفتح أي حفاطة البيوت وغيرها. عبد الملك بن ميسرة: بفتح الميم وفتح السين بينهما ياء مثناة تحية، كذا ضبطه في "المغني"، وفي "تذويب التهذيب" [رقم: ٤٩٣٣، ٤٩٠/٣]: عبد الملك بن ميسرة الهلالي أبو ريد العامري الكوفي، روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وطاوس وسعيد بن جبير وغيرهم، وعنه شعبة ومسعر ومنصور، قال ابن معين والنسائي والعجلي: ثقة، وذكره البخاري في من مات في العشر الثاني من المائة الثانية. وهناك ابن ميسرة آخر وهو عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العزمي الكوفي، روى عن أنس وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن جبير، وعنه شعبة والثوري والفظان وغيرهم، وثقه أحمد وابن معين والنسائي وابن سعد وغيرهم، مات ١٤٥هـ، ذكره في "تذويب التهذيب" [رقم: ٤٨٩٥، ٤٧٢/٣] أيضاً.

القاضي: أي العبد عن العبرة المحتاج إلى الحراسة. فهذا للحرس: أي هذا الذي رخصه رسول الله ﷺ لأهل البيت القاضي كان لل حفظ، فلم يجزئه منه. أو ضارياً: أي معلماً للصيد معانداً له، مقتضى هذه الرواية حصر الجواز في كلب الصيد وحفظ المواشي، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم والترمذي وغيرهما: إلا كلب حرث أو ماشية، =

باب ما يكره من الكذب وسوء الظن والتجسس والنميمة

٨٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ سأل رجل فقال: يا رسول الله! أكذبُ امرأتي؟ قال رسول الله ﷺ: لا خير في الكذب، فقال: يا رسول الله! أعدُّها وأقول، قال رسول الله ﷺ: لا جناح عليك. قال محمد: وهذا نأخذ، لا خير في الكذب في جدِّ ولا هزل، فإن وسع الكذب في شيء ففي خصلة واحدة أن ترفع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة، فهذا نرجو أن لا يكون به بأس.

٨٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

= ومدار الحصر على اختلاف المقامات واعتقاد السامعين، فالمقام الأول اقضى إخراج كلب الصيد، والثاني استئثار كلب الزرع ولا تنافي في ذلك، كذا في "الكواكب الدراري".
والتجسس: أي التفتيش عن عيوب الناس وسرائرهم. والنميمة: أي نقل كلام قوم إلى قوم على جهة الإفساد.
عن عطاء بن يسار: ليس في "الموطأ" ذكره، بل فيه مالك عن صفوان بن سليم أن رجلاً ... الحديث، قال ابن عبد البر: لا أحفظه مستنداً بوجه من الوجوه، ورواه ابن عينة عن صفوان عن عطاء مرسلاً. أكذب: يحذف الاستفهام أي أكذب من امرأتي؟ لا خير في الكذب: أي بل هو شر كلِّه من امرأته كان أو من غيرها. أعدُّها: يحذف همزة الاستفهام أي أعدُّها من الوعدة. "وأقول" أي لما بلساني أفعل لك كذا وكذا ولا يكون في بيتي إيقاظ. قال: في رواية "يحيى": فقال أي في جوابه. لا جناح عليك: بالضم أي لا يثم عليك في ذلك للفرق بين الكذب والوعدة؛ لأن ذلك ماض وهذا مستقبل، وقد يمكن تصديق غيره فيه، قاله الباجي في "شرح الموطأ".
في جدِّ: بكسر الجيم وتشديد الدال بخلاف الهزل، والهزل بالفتح إظهار ما ليس في قلبه وصدق همته بلسانه لرضاء المخاطب وسروره ونحو ذلك. وسع الكذب: أي إن جاز في صورة ففي صورة واحدة وهي أن ترفع عن نفسك أو عن أخيك مظلمة - بكسر اللام - أي ظلماً بسبب الكذب، ومنه الكذب للإصلاح بين الناس، وفيه إشارة إلى أن التعريض في مثل هذه الصور أجوط.

قال: **يَاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا تَنَافَسُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا.**

أي عباده الخواص الكاملين

٨٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ

أنه قال: من شر الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه.

يَاكُمْ وَالظَّنَّ: أي احذروا و قُوا أنفسكم من الظن، أي ظن السوء بالمسلم وهو قنعة يعيل إليها القلب بلا دليل ويركس إليها، والمراد به عقد القلب، وحكمه على غيره بالسوء بلا دليل، وهو حرام كسوء القول، وأما الخواطر وحديث النفس فمفقو، كذا حققه الغزالي في "إحياء العلوم". **أكذب الحديث:** أي حديث النفس؛ لأنه يكون بسوسة الشيطان في قلب الإنسان، قال الخطابي: ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالباً بل المراد ترك تحقيق الظن الذي بصر بالظنون به، وكذا ما يقع في القلب بلا دليل، وقال عياض: استدلل بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاحتياط والرأي، وحمله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبيهاً على أصل ولا غثيق نظر. **ولا تجسسوا:** من التحسس، وهو البحث والتنقش عن معاني الناس وسرائرهم، وفي رواية: زيادة ولا تحسسوا بالخاء مكان الحيم من التحسس، وهو بمعنى التحسس، ومهم من فرق بأن الذي بالخاء استماع حديث القوم، والثاني البحث عن العورات، وقيل غير ذلك، كما بسطه الزرقاني في "شرحه" [٣١٨/٤].

ولا تنافسوا: من المنافسة الرغبة في الشيء وطلب الافراد به وعلوه فيه، والمنهي عنه التنافس في أمور الدنيا لطلب العلو والفخر على الناس، وأما في أمور الخير فحائر بل مستحب؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (التغابن: ٢٦) **ولا تحاسدوا:** من الحسد، وهو غنى روال ما أعم الله على غيره أرادته لنفسه أم لم يرد، وأما غنى مثله لنفسه من غير أن يزول عن غيره فهو غبطة - بالكسر - حائزة.

ولا تباغضوا: أي لا تكسبوا أسباباً مفضية إلى البغض والعداوة، وهو مذموم إذا كان لعير الله، وأما إن كان في الله فهو مندوب، وكذا التذابر أي مهاجرة أخيه وترك السلام والكلام معه، كان كلاً منهما مؤني دبره ويُعرض عن أخيه فإن لم يكن في الله فهو حرام، وإن كان لله كمهاجرة أهل البدع من حيث اجتباغهم فهو مندوب، كما بسطه السيوطي في رسالته "الرجح بالرجح". **إخواناً:** حبر بعد حبر أي متآخين ومتحابين في ما بينهم.

شر الناس: أي عند الله يوم القيامة. **الذي يأتي هؤلاء بوجه:** تفسير لذي الوجهين، وإشارة إلى أنه ليس المراد به تعدد الوجه حقيقة فما جعل الله لرحل من وجهين في جسده، بل المراد أنه يأتي قوماً بوجه وقوماً بوجه آخر، فيظهر عند كل أحد ما يخفيه عن الآخر كذباً وحقاً وفساداً ونفاقاً.

باب الاستعفاف عن المسألة والصدقة

٨٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، ثم سألوه فأعطاهم، حتى نفد ما عنده، فقال: ما يكنّ عندي من خير فلن أدخره عنكم، من يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطي أحد عطاءً هو خير، وأوسع من الصبر.

٨٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره: أن رسول الله ﷺ

استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة،
 جعله عاملاً وناظرًا

الاستعفاف عن المسألة: أي السؤال، وأحد الصدقة أي طلب العنة والكف عنه من غير حاجة. أن ناساً: قال الخافظ ابن حجر [فتح الباري: ٤٢٨/٣]: لم نعين لي أسماءهم إلا أن في النسائي ما يدل على أن أبا سعيد الرومي منهم، وللطبراني عن حكيم بن حزام أنه حوَّط بعض ذلك لكنه ليس أنصارياً إلا بالمعنى الأعم، وردّه العيني بأن في النسائي عن أبي سعيد: سرحتني أمي إلى رسول الله ﷺ يعني لأسأله من حاجة شديدة فأنيته فاستقبلني، فقال: من استعفف أعاه الله الحديث وزاد فيه: من سأل وله فيمة أوقية فقد أخلف، فقلت: ناقتي خير من أوقية فرجعت ولم أسأله. وليت شعري أي دلالة هذا من أنواع الدلالات وليس فيه شيء يدل على كونه مع الأنصار في حالة سؤا لهم. [عمدة القاري: ٦٩/٩] نفد: أي أفرغ وأفنى، ولم يبق منه شيء.

ما يكنّ: شرطية، وفي رواية: ما يكون، فـ"ما" موصولة. فلن أدخره: بتشديد الدال المهملة أي لن أحفظه وأجعلُه ذخيرة معرضاً عنكم بل كل ما يكون عندي أعطيته لكم. من يستعفف: بتشديد الفاء وكسر العين أي يطلب العفة، ويكف عن السؤال. يعفه: فتح حرف المضارع وضم العين وفتح الفاء المشددة، أو من الإعفاف أي يرزقه العفة ويوفقه ما يتمتع من الذلّة. ومن يستغن: أي يظهر العنى بما عنده عن المسألة. "يعمه الله" من الإيعاء أي يمدّه بالغنى عن الناس فلا يحتاج إلى أحد. ومن يتصبر: بتشديد الباء أي يعالج صبراً ويتكفله مع الضيق. "يصبره الله" أي يرزقه صبراً ويوفقه له. هو خير: في رواية: خيراً بالنصب صفة عطاء.

أن أباه: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، وفي رواية أحمد بن منصور البلخي: عن مالك عن عبد الله عن أبيه عن أنس. الأشهل: بالفتح وسكون الشين: بطن من الأوس.

فلما قدم سألَهُ أُنْعَرَةً من الصدقة، قال: فغضب رسول الله ﷺ حتى عُرِفَ الغضبُ في وجهه، وكان مما يُعْرَفُ به الغضبُ في وجهه أن يَحْمَرَّ عِينَاهُ، ثم قال: الرجل يسألني ما لا يصلح لي ولا له، فإن منَعْتُهُ كرهتُ المنعَ، وإن أعطيتُهُ أعطيتُهُ ما لا يصلح لي ^{ومنه مال الصدقة} ولا له، فقال الرجل: لا أسألك منها شيئاً أبداً.

قال محمد: لا ينبغي أن يعطى من الصدقة غنياً، وإنما نرى أن النبي ﷺ قال ذلك؛ لأن الرجل كان غنياً، ولو كان فقيراً لأعطاه منها.

باب الرجل يكتب إلى الرجل يبدأ به

٨٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمير المؤمنين عبد الملك يُبَايِعُهُ فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد،

حالة آحاده تفسراً وتنبأ

أُنْعَرَةً: بالفتح وسكون الباء وكسر العين جمع نعر أي سألَهُ عدداً من تلك الإبل زيادة على قدر عمله.

أن يَحْمَرَّ عِينَاهُ: لشدة الغضب وكظمه العبط. كرهت المنع: لكون حبته على الجود والكرم.

من الصدقة: أي إلا العامل عليها بقدر عمله. قال ذلك: أي ذلك الكلام الدال على الامتناع لذلك العامل.

كان غنياً: كما يفيدُه قوله: إن أعطيتُهُ أعطيتُهُ ما لا يصلح لي وله، فلا يحل من مال الصدقة إلا بقدر عمله؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ (التوبة: ٦٠).

يبدأ به: أي بالرجل المكتوب إليه، ويذكر اسمه ونعته في صدر مراسلته، ثم يذكر اسم نفسه وما يقوم مقامه.

أنه كتب: في رواية السحاري عن ابن دينار قال: شهدت ابن عمر حين اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان، يعني بعد قتل عبد الله بن الزبير، وانتظام الملك له وتفرقه به، ومبايعة الناس له. أما بعد هذه كلمة ينبغي استعمالها في صدور الكتب والرسائل، وقد استعمالها النبي ﷺ في صدور مكانته إلى كسرى وهرقل وغيرهما، ويقال: أول من تكلم بها داود على نبييا ^{عليه السلام}، ويستحب أيضاً البداية بالبسملة، وعليه كانت كتب النبي ﷺ بعد ما نزلت حكاية كتابة سليمان إلى ملكة سبا بليقيس: ﴿أَنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (النمل: ٣٠)، وقد ورد أن النبي ﷺ كان يكتب أولاً باسمك اللهم، كما كان أهل الجاهلية يكتبونه حتى نزلت: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُحَمَّدًا وَفَرَسًا﴾ (هود: ٩١)، فكتب بسم الله إلى أن نزلت: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الإسراء: ١١٠) =

لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأقرُّ لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما استطعت.

قال محمد: لا بأس إذا كتب الرجل إلى صاحبه أن يبدأ بصاحبه قبل نفسه.

أي يذكره قبل ذكره

٩٠٠ - عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية: بسم الله الرحمن الرحيم، لعبد الله معاوية أمير المؤمنين، من زيد بن ثابت.

- فكتب بسم الله الرحمن إلى أن نزل آية كتاب سليمان، فكتب البسملة التامة، أخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو عبيد عن الشعبي. وفي الباب عن أبي مالك أخرجه أبو داود في "مراسيله"، وميمون بن مهران أخرجه ابن أبي حاتم، وكذا عبد الرزاق وابن المنذر عن قتادة، كما ذكره السيوطي في "الدر المنثور".

لعبد الله: أي هذا مكتوب لأجله، أو اللام بمعنى إلى، ووصفه بعد الله إشارة إلى أنه يسفي له الخضوع وعدم الاعتراض بالملك. سلام عليك: بالتشكيك وهو التعريف فيه متساويان، وقيل: التشكيك أولى اقتضاء بما في القرآن ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ﴾ (الصافات: ٧٩) و﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات: ١٠٩) وغير ذلك، وقيل: عند الخطاطب والمشافهة التعريف أولى اقتضاء بالأحاديث الواردة به. بالسمع والطاعة: أي سمع ما تأمره ونهاه والإطاعة فيه؛ لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

على سنة الله: أي على طريقته وطريقة رسوله وشريعته، أشار بذلك إلى ما ورد: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، أخرجه الترمذي [رقم: ١٧٠٦] نحوه وغيره. فيما استطعت: أي في ما قدرت، فإن التكليف والاتباع ليس إلا حسب الوسع، وما هو خارج عنه. من زيد بن ثابت: تضمنه سلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، أما بعد: فإني كتبت نسائي عن ميراث الجد والإخوة، وأن الكلالة وكثير، مما قضى به في هذه الموارث لا يعلم مبلغها إلا الله، وقد كنا نحضر من ذلك أموراً عند الخلفاء بعد رسول الله ﷺ فوعينا منها ما شئنا أن نعي، فتحن نفق بعد من استفنانا في الموارث، كما أورد السيوطي في "الدر المنثور" في آخر سورة النساء مستنداً إلى رواية الطبراني عن خارجة بن زيد.

ولا بأس بأن يبدأ الرجل بصاحبه قبل نفسه في الكتاب.

باب الاستئذان

٩٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ سأل رجل، فقال: يا رسول الله! أستاذُ علي أمي؟ قال: نعم، قال الرجل: إني معها في البيت، قال: استأذن عليها، قال: إني أخذتها، قال رسول الله ﷺ: ^{تحذف حرف الاستئذان} اتَّحَبُّ أَنْ تَرَاهَا عَرِيَانَةً؟ قال: لا، قال: فاستأذنِ عليها.

ولا بأس: إعادة لما مر تأكيداً ومراده به بيان الجواز من غير كراهة أخذاً من فعل زيد وابن عمر وإلا فالأفضل هو البداية بنفسه قبل ذكر صاحبه اقتداءً بكتاب سليمان، وكسب النبي ﷺ إلى السلاطين وإنما مصدره بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى النجاشي وإلى كسرى وإلى غير ذلك، بل قد وردت فيه أخبار قولية سردها السيوطي في "الجامع الصغير" وعليه المتقي في "مصحح العمال في سنن الأقوال"، فأخرج الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أبي الدرداء مرفوعاً: **إذا كتب أحدكم إلى إنسان فليبدأ بسمه وإذا كتب فليزبه، فإنه أنجح للحاجة، وهو من التزيين أي يُلقي التراب عليه ليحفظ ويصح، وأخرج الطبراني في "الكبير" من حديث العمان بن بشير: إذا كتب أحدكم إلى أحد فليبدأ بسمه، وأخرج الديلمي في "مسند الفردوس" من حديث أبي هريرة: العبد يبذلون بكاهنهم إذا كانوا إليهم فإذا كتب أحدكم إلى أخيه فليبدأ بسمه**

باب الاستئذان: أي طلب الإذن بالدخول للمأمور به في قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا** (النور: ٢٧) قال أبو أيوب: قلت: يا رسول الله! هذا التسليم قد عرفناه فما الاستئذان؟ قال: يتكلم الرجل بسيحة ونكبة وتعميدة ويشحح فيود أهل البيت، أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني والحكيم الترمذي. **أن رسول الله:** قال ابن عبد البر: مرسل صحيح لا أعلمه يُسند من وجه صحيح صالح. [شرح الرافعي: ٤/٤٤٩]

إني معها في البيت: يعني أنا وأمي يكونان في بيت واحد، والاستئذان إنما شرع في غير بيته فكانه أراد بذكر هذا ثم يذكر خدمته لما الاطلاع على علّة شرعية الاستئذان في مثل هذا، أو قصد التخفيف لتعسر الاستئذان في كل مرة، فيه النبي ﷺ على علّة شرعية بقوله: **أُخِبَ أَنْ تَرَاهَا - أي أمك - عَرِيَانَةً؟ باستئذان إنكاره،** يعني إذا لم نعه فإن دخلت عليها بلا إذن فلعليها عند ذلك تكون عريانة فترأها كذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الاستئذان حسن، وينبغي أن يستأذن الرجل على كل من يحرم عليه النظر إلى عورته ونحوها.

باب التصاوير والجرس وما يكره منها

٩٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن سالم بن عبد الله، عن الجراح مولى أم حبيبة عن أم حبيبة أن رسول الله ﷺ قال: العير التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة.

أخت معاوية أم بلورين
بالكسر أي الفاعلة

قال محمد: وإنما روي ذلك في الحرب؛ لأنه ينذر به العدو.

٩٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبد الله بن عبيد الله،

كل من يحرم الخ: ولو كان من محارمه لا على زوجته وأمه.

باب التصاوير: جمع تصوير مصدر مستعمل في المصور. "والجرس" محركة ما يعلق بعق الذابة فيصوت، كذا في "المغرب". عن الجراح: قال القاري: بالفتح وتشديد الجيم. وقال السيوطي في "إسعاف المطأ" [ص: ٤٤]: كنية أبو الجراح، روى عن مولاه أم حبيبة وعثمان، وعنه سالم وغيره، وثقه ابن حبان، وبقال: اسمه الزبير.

الملائكة: أي ملائكة الرحمة غير الكتبة. **وإنما روي ذلك:** [في نسخة: نرى] أي تعليق الجرس في أعتاق الدواب؛ لأنه يُنذر - مجهول - من الإندار أي يخوف به العدو، فجاز ذلك بهذه التية ليكون أهيب وأخوف في نظر الكفار، قال علي القاري: فيه أن العرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وقد ورد: الجرس مزمار الشيطان، رواه أحمد في "مسنده" [رقم: ٨٨٣٨، ٣٧٢/٢] ومسلم [رقم: ٥٥٤٨] وأبو داود [رقم: ٢٥٥٦] عن أبي هريرة، ومسلم [رقم: ٥٥٤٦] وأبو داود [رقم: ٢٥٥٥] والترمذي [رقم: ١٧٠٣] عن أبي هريرة: لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا حرس، وأبو داود بلفظ: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه حرس.

أبو النضر: سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله بن عبيد الله عن عبد الله بن عتبة - نضم العين - ابن مسعود المدني. "أنه" أي عبد الله بن عتبة، هكذا في نسخ عديدة، وعليها شرح القاري، وفيه اختلاج من وجوه: أحدها: أن أبا النضر إنما هو مولى لعمر بن عبد بن معمر التيمي لا لعمر بن عبد الله بن عبيد الله كما مر ذكره في "باب الوضوء من المذي". وثانيها: أن سالماً أبا النضر لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عتبة بن مسعود بل عن ابنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أحد الفقهاء السبعة. وثالثها: أن صاحب الرواية والداخل على أبي طلحة ليس هو عبد الله بن عتبة بل ابنه كما حققه ابن عبد البر. فالصواب ما في "موطأ يحيى": مالك عن أبي النضر -

عن عبد الله بن عتبة بن مسعود: أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يُعوّده، فوجد عنده سهلاً بن حنيفة، فدعا أبو طلحة إنساناً يَنْزِعَ كَمَطاً تحتَه، فقال سهيل بن حنيفة: ^{أي عبد أبي طلحة} ^{نصيحة التصغير} لِمَ تَنْزِعُهُ؟ قال: لأن فيه تصاوير، وقد قال رسول الله ﷺ فيها ما قد علمت. ^{أي في ذلك المِط}

= عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة. فلعل تبدل عبيد في قوله: مول عمر بن عبيد بعد الله تبدل عن عبيد الله بابن عبد الله وتبدل ابن عبد الله بن عتبة عن عبد الله من زكاة النساخ، وفي بعض نسخ هذا الكتاب: أحرقنا أبو النصر مول عمر بن عبيد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود إلخ، وهذا هو الصحيح.

ينزع كَمَطاً: أي يخرج كَمَطاً كان تحتَه، وهو يفتح اللون وفتح الميم: ضرب من البسط له لخل رفيق، قاله السيوطي. [توضيح المواصل: ١٣٦/٣] **لِمَ تَنْزِعُهُ:** أي لأي سبب تحرجه من تحتك؟

ما قد علمت: من: أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة. وفي رواية عند الشيخين [البحاري رقم: ٣٣٢٢، ومسلم رقم: ٢١٠٤]: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة. وعند أبي داود [رقم: ٢٢٧] والنسائي [رقم: ٢٦٦] وابن حبان [رقم: ١٢٠٥، ٥/٤]: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا حجب ولا كلب. والمراد بالكلب الذي يعتاد ترك الفضل ويتهاون به، قاله الخطابي، ولأبي داود [رقم: ٤١٥٨] والترمذي [رقم: ٢٨٠٦] والنسائي وابن حبان [رقم: ٥٨٥٤، ١٣/١٦٥]: "أتاني جرير قال لي: أتيتك البارحة فلم بمعنى أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تمثال، وكان في البيت فرام - بالكسر أي ستر - فيه تمثال، وكان في البيت كلب، فمر برأس التمثال الذي في البيت فيقطع فيصير كهياة الشجرة، ومر بالستر فيقطع فيجعل وسادتين منيودتين توطآن، ومر بالكلب فيحرق".

وفي الباب أخبار أخر مبسطة في كتاب "الترغيب والترهيب" للتمنذري وغيره، قال ابن حجر المكي الميمني في كتابه "الزواجر عن اقتراف الكبائر": عد هذا أي تصوير ذي روح على أي شيء كان كبيرة هو صريح الأحاديث الصحيحة، ولا ينافيه قول العقهاء: يجوز ما على أرض وسائط ونحوها من كل ممتنع؛ لأن المراد أنه يجوز نقاؤه ولا يجب إتلافه، وأما جعل التصوير لذي روح فهو حرام مطلقاً، ثم رأيت في "شرح مسلم" ما يصرح بما ذكرته حيث قال ما حاصله: تصوير صورة الحيوان حرام من الكبائر سواء صنع لما يُمتنع أو لغيره، سواء كان ببساط أو درهم أو ثوب، وأما تصوير صورة الشجر ونحوها فليس بحرام، وأما المصور بصورة الحيوان فإن كان معلقاً على حائط أو ملبوس ككثوب أو عمامة مما لا يمتنع فحرام، أو ممتنعاً كبساط يُداس ووسادة فلا يحرم، لكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت؟ الأظهر أنه عام في كل صورة. هذا تلخيص مذهب جمهور علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم كالشافعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم.

قال سهل: **أَوَلَمْ يَقُلْ: إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطِيبَ لِنَفْسِي.**

قَالَ مُحَمَّدٌ: وبهذا نأخذ، ما كان فيه من تصاوير من بساط ييسط أو فراش يفرش أو وسادة فلا بأس بذلك. إنما يكره من ذلك في السر، وما يُنصب نصباً. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب اللَّعْبِ بِالنَّرْدِ

٩٠٤ - أخبرنا مالك، عن موسى بن ميسرة، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ

مَا كَانَ رَقْمًا: [أي نقشاً] طاهره حواز الرقم في الثوب مطلقاً وهو قول طائفة، وذهب جماعة إلى المنع مطلقاً، وقالت طائفة بالفرق بين الممتن والمعلق، وقالت جماعة: إن كانت ثابتة الشكل قائمة الحياة حرم، وإن تفرقت الأجزاء جاز، قال ابن عبد البر: إنه أعدل الأقوال. **بَلَى:** أي قد قال ذلك وحُوزَ إبقاء التصوير في البساط. **أَطِيبَ لِنَفْسِي:** من التلطيف أي أظهر للنقوى واختيار الأولى. **أَوْ فَرَّاشَ يَفْرَشُ:** حروف التردد للتبوع والتوضيح. **وَسَادَةٌ:** بالكسر ما يتوسد ويُتكى به. **إِنَّمَا يَكْرَهُ:** لما فيه من تعظيم الصورة.

بالنرد: يفتح النون وإسكان الراء، لعب معروف، ويسمى الكعبات والنرد شير، قاله الدميري في "حياة الحيوان" عند ذكر العقرب، قال ابن خلكان في ترجمة أبي بكر الصولي، الكاتب المشهور: إنه كان أوحده زمانه في لعب الشطرنج، وزعم كثير من الناس أنه الذي وضعه، وهو غلط، وواضعه رحل يقال له: صبيحة يصادين مهملتين الأولى مكسورة، والثانية مشددة مفتوحة، وضعه الملك الهذلي "شهرام" بكسر الشين المعجمة، وكان أردشير بن بابك أول ملوك الفرس قد وضع النرد، ولذا قيل له: النرد شير نسبة إليه، وجعله مثلاً للندى وأهلها، فجعل الرقعة اثني عشر بيتاً بعدد شهور السنة، وجعل القطع ثلاثين قطعة بعدد أيام الشهر، وجعل الفصوص مثل القضاء والقدر وتقبله في الدنيا، فافتحرت الفرس بوضع النرد، فوضع صبيحة الهذلي الحكيم الشطرنج الملك الهذلي فقصت حكماء ذلك العصر بترجيح الشطرنج على النرد. والصواب أن للملك الذي وضع له الشطرنج بليهت، كما قاله شيخنا الياضي وغيره. **سعيد:** قال السيوطي: سعيد بن أبي هند الفزاري المدني مولى مبرة، وثقه ابن حبان، مات في أول خلافة هشام. **أبي موسى الأشعري:** [نسبة إلى أشعر بالفتح قبيلة باليمن] اسمه عبد الله بن قيس من أجله الصحابة، مات سنة أربع وأربعين، ذكره في "أسد الغابة" وغيره.

قال: من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله.

قال محمد: لا خير باللعب كلها من النرد والشطرنج وغير ذلك.

لما مر به من الأحبار

ورسوله: وفي رواية أبي داود وابن حبان [رقم: ٥٨٧٣، ١٨٢/١٣] والحاكم من حديث أبي موسى: من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده بدم حبيب، ومسلم [رقم: ٥٨٩٦] وأبي داود [رقم: ٤٩٣٦] وابن ماجه [رقم: ٣٧٦٣]: فكأنما عصى يده في لحم حبيب ودمه. وعند أحمد وأبي يعلى والبيهقي وغيرهم: أنه ﷺ قال: مثل الذي يلعب بالنرد ثم يقوم يصلي مثل الذي يتوضأ بالقيح ودم الحزير ثم يقوم يصلي، وعند البيهقي عن يحيى بن أبي كثير: مرّ رسول الله ﷺ على قوم يلعبون بالنرد، فقال: قلوب لاهية وأيد عاملة وألسنة لاهية، وهذه الأحاديث ذهب أكثر العلماء إلى كون اللعب بالنرد حراماً، تردّد به شهادة اللاعب. وهناك أقوال لبعض الشافعية مخالفة لهذا القول قد ردّها ابن حجر المكي في "الزواجر".

لا خير باللعب كلها: فإنه إن كان مقامراً به فهو ميسر محرّم بالكتاب، وإن لم يكن مقامراً فهو عيب باطل؛ لحديث: كلّ هو بُكره إلا ملاءة الرجل وروحه ومشيتة بين الخدين أي هدف السهم الرمي وتعليم فرسه، أخرجه ابن حبان في "كتاب الضعفاء" بسند ضعيف. وفي الباب عن عقة بن عامر بلغة: ليس من الهو ثلاث: تأديب الرجل فرسه، وملاسته مع أهله، ورميه بقومه وبيله، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [النسائي رقم: ٣٥٧٨، وأبو داود رقم: ٢٥١٣، والترمذي رقم: ١٦٣٧، وابن ماجه رقم: ٢٨١١] وأحمد [رقم: ١٧٣٥٩، ١٤٦/٤] والطبراني. وعند النسائي وإسحاق بن راهويه ومعجم الطبراني من حديث جابر بن عبد الله والبرار وابن عساكر من حديث جابر بن عميرة مرفوعاً: كل شيء ليس من ذكر الله فهو لهو ولعب إلا أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشى الرجل بين العريض، وتعلم الرجل السباحة. وعند الحاكم بسند ضعيف من حديث أبي هريرة نحوه، ذكر ذلك كنه الزيلعي في "نصب الراية" [٢٧٣/٤] والعيني في "الباية" [٢٤٩/١٢، ٢٥٠].

والشطرنج: بكسر الشين المعجمة، وقد يقال: بكسر السين المهملة، ولا يقال: بالفتح، كذا في "القاموس" وغيره، واختلفوا فيه على أقوال: قيل: مباح لما فيه من تشجيع الخواطر. وقيل: مكروه تنزيهاً ما لم يُقامر به أو يُفصى إلى تصييع الصلوات، وهو الأصح عند الشافعية، وذكر الدميري في "حياة الحيوان" أن تجويره مروى عن عمر وأبي هريرة وأبي اليسر والخس البصري والقياسم بن محمد وأبي محرز وعطاء وسعيد بن جبور وغيرهم. وقيل: هو مكروه تحريماً إن خلا عن القمار وتضييع الصلوات، وإلا فحرام، وهو مذهب أصحابنا، ونسبه الدميري إلى أحمد ومالك أيضاً. وذكر ابن حجر المكي في "الزواجر" أن المنع منه مأثور عن أبي موسى الأشعري، فإنه قال: لا يلعب بالشطرنج إلا خاطئ، وعن ابن عمر قال: إنه أشمر من اليسر، وابن عباس والنخعي ومجاهد وإسحاق بن راهويه وغيرهم. ويقولهم ما أخرجه الأثرم في "حامه" بسند ضعيف من حديث وائلة مرفوعاً: إن الله ينظر في كل يوم ثلاث مائة وستين نظرة إلى خلقه ليس لصاحب الشاه فيها نصيب، والمراد به صاحب الشطرنج =

باب النظر إلى اللب

٩٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر أنه أخبره من سمع عائشة تقول: سمعت

صوت أناس يلعبون من الخيش وغيرهم يوم عاشوراء، قالت: فقال رسول الله ﷺ:

أَتَجِدْنَ أَنْ تَرِي لَعِبَهُمْ؟ قالت: قلت: نعم، قالت: فأرسل إليهم رسول الله ﷺ فحاذوا،

وقام رسول الله ﷺ بين الناس فوضع كفه على الباب، ومدَّ يده، ووضعتُ ذقني على

يده، فجعلوا يلعبون وأنا أنظر، قالت: فجعل رسول الله ﷺ يقول: حسبك، قالت:

وأسكتُ مرتين أو ثلاثاً، ثم قال لي: حسبك، قلت: نعم. فأشار إليهم فانصرفوا.

باب المرأة تصل شعرها بشعر غيرها

٩٠٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع

معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر يقول: يا أهل المدينة! أين علماءكم؟

- لقوله: شاه. وأخرج أبو بكر الأجرى من حديث أبي هريرة: إذا مررت هؤلاء الذين يلعبون بهذه الأوزام

والشطرنج والبرد وما كان من في هذه فلا تسلموا عليهم. وفي رواية: أشد الناس عدائاً يوم القيامة صاحب

الشاه. وهذه الروايات على تقدير ثبوتها دالة على الكراهة التحريمية أو الحرمة. وفي المقام نظر.

إلى اللب: أي اللعب المباح الذي لم يرد فيه منع شرعي. سمعت صوت أناس: وفي رواية: صبيان من الحبشة.

وفي الحديث دليل على إباحة اللعب المباح والنظر إليه تعظيماً وتقرباً بشرط أن لا ينحرف إلى أمر مكروه، وشذ من

استند لإباحة الغناء لاسيما مع المزامير والرقص للنساء والأمارد هذا، وتقوّه بأن النبي ﷺ نظر إلى رقص الحبشة

وهو قول باطل قد قام لردّه حملة الشريعة قديماً وحديثاً. ومن أراد تفصيل المرام فليرجع إلى "كتاب السماع" من

إحياء العلوم وغيره. وقام: أي خارج باب حجرة عائشة. حسبك: أي يكفيك، أي هل كفاك؟

تصل شعرها إلخ: لعرض ازدياد شعرها ونحصيل جمالها. عام حج: أي في السنة التي حجّ فيها.

أين علماءكم: أي أين علماءكم العارفين بالسنن حيث لا يحصى من مثل هذا.

- وتناول **قُصَّةً من شعرٍ**، كانت في يد **حَرَسِيٍّ** - سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا، ويقول: **إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم.**
 أي أحد في يده
 أي بالعباد والبلاد
 أي القصة
قال محمد: وبهذا نأخذ، يُكره للمرأة أن تصل شعراً إلى شعرها، أو تتخذ قُصَّةً شعر، ولا بأس بالوصل في الرأس إذا كان **صَوْفاً**: فأما الشعر من شعور الناس فلا ينبغي.
 أي في شعره
 أي للوصل
 وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا **رحمهم الله**.

باب الشفاعة

٩٠٧ - أخبرنا **مالك**، حدثنا **ابن شهاب**، عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن**، عن **أبي هريرة** أن رسول الله ﷺ قال: لكل نبي.....

قُصَّة من شعر: بضم الفاف وتشديد الصاد، حصة مجتمعة من الشعور تزيدها المرأة في شعرها تظهر كثرتها، كانت في يد **حرسِيٍّ** بفتح الحاء أي واحد من الحرس أي الخدم الذين يخدمون، وفي رواية للشيخين [البحاري رقم: ٣٤٨٨]: أنه أخرج كُتَّةً من شعر، فقال: ما كنت أرى أحداً يفعله إلا اليهود، وأن رسول الله ﷺ بلغه فسماه الزور. وعند الطبراني سند ضعيف: أن رسول الله ﷺ خرج يوماً بقُصَّة، فقال: إن شاء بي إسرائيل كن يعمل هذه في رؤوسهم، فلعن وحرم عليهم المساحد. وفي الصحيحين [البحاري رقم: ٥٩٣٣، ومسلم رقم: ٥٥٦٥] والسنن [الترمذي رقم: ١٧٥٩، والنسائي رقم: ٥٠٩٤، وأبو داود ٤١٦٨، وابن ماجه رقم: ١٩٨٧]: قال رسول الله ﷺ: لعن الله الواصلة والمستوصلة. وفي الباب أحاديث كثيرة يسطرها المذنب في "كتاب الترفع والتزهد" وغيره دالة على كون الوصل كثيرة لا يحل بحال وإن أمرها زوجها. إلى شعرها: وإن لم يكن قُصَّةً مجتمعة بل طاقاً مفرداً. **صَوْفاً**: أي شعر الضأن، وكذا غيره من الحيوانات. **فلا ينبغي:** لحكمة استعمال جزء الأدمي لكرامته.

باب الشفاعة: أي الشفاعة الحميدة يوم القيامة، وهي لأصحاب الكبار والصغار وغيرهم من المسلمين، وقد قسمها السبكي في "شفاء السقام في زيارة حير الأنام"، وبسط فيها الكلام، منها: الشفاعة العامة التي يعجز عنها النبيون، ويحتاج فيها إليه الأولون والأخرون وهي المقام المأمور الذي يحمده فيه السابقون والأخرون وهي للإراحة من طول الموقف. ومنها: الشفاعة لإدخال قوم في الجنة بعد حساب، وهم سبعون ألفاً مع كل سبعون ألفاً. ومنها: الشفاعة عند الحساب والميزان. ومنها: الشفاعة لإخراج الموحدين من النار. ومنها: الشفاعة لأهل الجنة في رفع درجاتهم، وذكر بعضهم ثمانية آلاف وهو شفاعته لبعض الكفار كآبي طالب في تخفيف العذاب.

دعوة، فأريد إن شاء الله أن أحتج دعوتي شفاعاً لأمتي يوم القيامة.

باب الطيب للرجل

٩٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يتطيب بالمسك المَفْتَت اليابس.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بالمسك للحي وللميت أن يتطيب. وهو قول أبي حنيفة والعمامة رحمهما.

دعوة: أي دعاء مستجاب لإهلاك قومه أو هدايتهم أو رفع البلاء عنهم إلى غير ذلك مما ورد أن الأسياء دَعَوْا به فاستجاب لهم. وفيه إشعار بأنه لا يلزم أن يكون كل دعاء نبي مستجاباً. **أن أحتج:** أي أحتفي وأدحر دعائي لأمتي يوم القيامة، فإن احتياهم عند ذلك أكثر، وفقرهم إلى دعائي في ذلك اليوم أظهر.

المفتت: بتشديد التاء الأولى أي المكسر. **لا بأس بالمسك:** بل يستحب استعماله، بل استعمال الطيب مطلقاً حياً وميتاً لاستعماله من النبي ﷺ وأصحابه حياً وميتاً، بل قد ورد أن الطيب مما لا يُرد. وفي "المقامة المسكية" لخلال الدين السيوطي: قد طيب به رسول الله ﷺ في حواط عند وفاته وفضلت منه فصلة، فأوصى علي عليه السلام أن يحط به تركاً بفضلته، وأوصى سلمان عليه السلام عند احتضاره أن يُرش به البيت في أثر الصحيح، وقال: إنه يحضري ملائكة لا يأكلون ولا يشربون ولكن يجذون الريح، وكم روينا حديثاً صحيحاً جاء فيه ذكر المسك صريحاً، من ذلك أنه شبه به دم الشهيد وخلوف هم الصائم، وجعل له عليه المريد، وقد أمر به ﷺ الخائض إذا تظهرت واغتسلت. وفي "حياة الحيوان" حقيقته دم يجتمع في سرة الغزال أي الطي يبدن الله في وقت معلوم من السنة بمنزلة المواء التي تنصب إلى الأعضاء، وهذه السرة جعلها الله معدناً للمسك فيه تنمر في كل سنة. وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٢٣٩/٢] عند حديث: المسك أطيب الطيب دل الحديث على أنه طاهر، يجوز استعماله في البدن والثوب، ويجوز بيعه، وهذا كله مجمع عليه، ونقل أصحابنا عن الشيعة مذهباً باطلاً وهم محجوجون بإجماع المسلمين، وبالأحاديث الصحيحة في استعمال النبي ﷺ وأصحابه.

باب الدعاء

٩٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة، يدعو على رِعلٍ وذُكوانٍ وعُصبةٍ: عصت الله ورسوله. قال أنس: نزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآن قرأناه حتى نُسَخ: بلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا فرضي الله عنا ورضينا عنه.

باب رد السلام

٩١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو جعفر القاري قال: كنت مع ابن عمر، فكان يسلم عليه، فيقول: السلام عليكم، فيقول مثل ما يُقال له. قال محمد: هذا لا بأس به وإن زاد الرحمة والبركة فهو أفضل. أي من عمر أي للسلم

٩١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن الطفيل.....

على الذين قتلوا: أي من المشركين. "أصحاب بئر معونة" بفتح الميم وضم العين المهملة وسكون الواو بعدها تون، موضع بين مكة وعسفان، وذلك في صفر على رأس ستة وثلاثين شهراً من الهجرة. "ثلاثين غداة" أي صباحاً يدعو على رِعل - بكسر الراء وسكون المهملة - بطن من بني سُليج، وذُكوان - بفتح المعجمة - بطن من بني سليم أيضاً، وعُصبة - بالنصب - "عصت الله ورسوله" أي هذه الطوائف. الحديث مروى في "صحيح مسلم" [رقم: ١٥٤٠] وغيره، وكان السرية تُعرف بسرية القراء، وكانوا سبعين، وقيل: أربعين، وقيل: ثمانين. قال أنس: "نزل في الذين قتلوا" أي في حق المقتولين "قرآن" أي بعض منه قرأناه أولاً ثم نُسَخ أي تلاوته، وهو قوله تعالى حكاية عنهم: بلغوا قومنا أنا قد لقينا ربنا - يتضمن فاعلاً ومفعولاً - فرضي عنا ورضينا عنه، كذا ذكره القاري.

يسلم عليه: بصيغة اظهرل أي يسلم عليه الناس. زاد الرحمة والبركة: بأن قال: ورحمة الله وبركاته. فهو أفضل: لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّنْتُمْ تَحْتَ حَيْثُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ (النساء: ٨٦)، ولما ورد في الأحاديث عند أصحاب المس ما يدل على فضل الزيادة. الطفيل: بضم الطاء وفتح الفاء ابن أبي - بضم الألف وفتح الباء وتشديد الباء - ابن كعب الأنصاري الخزرجي، من ثقات التابعين، ويقال: إنه وُلد في العهد النبوي وهو عزيز الحديث، وكنيته أبو بطن بالفتح، كذا ذكره ابن الأثير في "جامع الأصول".

ابن أبي بن كعب أخيره: أنه كان يأتي عبد الله بن عمر، فيغدو معه إلى السوق، قال: وإذا غدونا إلى السوق لم يمر عبد الله بن عمر على سقاط، ولا صاحب بيع، ولا مسكين، ولا أحد إلا سلم عليه. قال الطفيل بن أبي بن كعب: فجئت عبد الله بن عمر يوماً فاستبعتني إلى السوق، قال: فقلت: ما تصنع في السوق؟ ولا تقف على البيع، ولا تسأل عن السلع، ولا تساوم بها، ولا تجلس في مجلس السوق، اجلس بنا ههنا نتحدث، فقال عبد الله بن عمر: يا أبا بطن! - وكان الطفيل ذا بطن - إنما نغدو لأجل السلام، نسلم على من لقينا.

٩١٢ - أخرنا مالك، أخرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال:

فيغدو معه: أي يذهب الطفيل مع ابن عمر صاحباً إلى السوق. على سقاط: قال الزرقاني: يفتح السين وشد القاف نافع رديء الطعام، ويقال له: سقطي أيضاً، والمتاع الرديء سقط والجمع أسقاط. [شرح الزرقاني: ٤/٤٤٧] ولا صاحب بيع أي مطلقاً أي بالعموم، وفي "موطأ يحيى": صاحب بيعة وهو يجمعها. يوماً: أي في يوم من الأيام. ولا تقف على البيع يفتح الباء وشد التحتية المكسورة مثل البائع، أي لا تقف على البيع لتشتري أو تباع. "ولا تسأل عن السلع" - بكسر ففتح - جمع سلعة: المتاع الذي في معرض البيع. "ولا تساوم" من المساومة أي لا تسأل عن قيمة السلعة، وما يتعلق بها. "ولا تجلس في مجلس السوق" أي لتتفرق إلى من يمر بها، ويعامل فيها، وإذا كان كذلك فما يخرجك إلى السوق؟ بل هو عيب، اجلس بنا ههنا نتحدث في أمور ديننا ودينانا ولا نذهب إلى السوق.

ذا بطن: أي كان بطنه عظيماً وبه كثر يسهل "أي بطن". نسلم على من لقينا: أي لإدراك هذه القضية المتضمنة لإفشاء السلام، وقد ورد به الترغيب الوافر، فأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي عن ابن مسعود مرفوعاً، والبخاري في "الأدب المفرد" موقوفاً: السلام اسم من أسماء الله وضعه في الأرض فأفشوه بكم، وإذا مرّ الرجل بالقوم سلم عليهم فردوا عليه كان له عليهم فضل درجة، وإن لم يردوا عليه رد عليه من هو خير منهم وأفضل. ونحوه عبد البيهقي من حديث أبي هريرة. وفي "الأدب المفرد" من حديث أنس، وعند الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة: ألا أدلكم على أمر إذا أنتم فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بكم. وقال: وفي الباب عن عبد الله بن سلام وشریح بن هانئ عن أبيه وعبد الله بن عمرو والبراء وأنس وابن عمر.

قال رسول الله ﷺ: **إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم فإنما يقول: السلام عليكم، فقولوا: عليك.**

٩١٣ - **أحبرنا مالك،** أخبرنا أبو نعيم وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء قال: كنت جالساً عند عبد الله بن عباس، فدخل عليه رجل يمانى فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ثم زاد شيئاً مع ذلك أيضاً، قال ابن عباس عليه السلام ^{ذلك المسلم الجاهل} مع ذكر الرحمة والبركة: **من هذا؟ وهو يومئذ قد ذهب بصره** قالوا: **هذا اليماني الذي يغشاك، فعرفوه إياه حتى عرفه،** قال ابن عباس: **إن السلام انتهى إلى البركة.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليتكف، ^{أي لمالك من الزيادة}

إن اليهود: وعند البحاري [رقم: ٦٢٥٨]: إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: **وعليكم.**

فقولوا عليك بلا واو لجميع رواة "الموطأ"، وعند البحاري بالواو، وجاءت الأحاديث في "صحيح مسلم" بخمسة وإثباتها وهو أكثر. واحتار ابن حبيب المالكي الخدع؛ لأن الواو تقتضي إثباتها على نفسه حتى يضح العطف، فيدخل معهم في ما دُعوا به، وقيل: هي للاستئناف لا للعطف، وقال القرطبي: كآله قال: **والسلام عليك، والأولى أن يقال:** إنما للعطف غير أنا نُحَابِ فِيهِمْ وَلَا يُحَابُونَ كَمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وقال النووي: الصواب حواز الخدع والإثبات، وهو أجود، ولا مفسدة فيه؛ لأن السلام هو الموت، وهو علينا وعليهم، وقال عياض: قال قتادة: مرادهم بالسلام السامة أي تسامون بينهم مصدر سمعت سامة وسامة وساماً مثل رضاعاً، وجاء هكذا مفسراً مرفوعاً، وعلى هذا فرواية حذف الواو أحسن.

محمد بن عمرو: ابن عباس بن علقمة العامري، القرشي، المدني، من ثقات التابعين، روى عن أبي حميد وأبي قتادة وابن عباس، كذا في "جامع الأصول". **يماني:** بفتح الياء وكسر النون وشدة الباء أي من أهل اليمن. **قال ابن عباس:** أي لباس الخاصرين في مجلسه. **من هذا:** أي هذا المسلم الذي زاد على بركاته من هو؟ **وهو يومئذ:** هنا كلام أحد من الرواة، والظاهر أنه محمد بن عمرو يعني أن ابن عباس كان قد ذهب بصره، وصار أعمى في ذلك الوقت فلذلك سأل الناس عن ذلك الرجل وإلا لراه بعبه ولم يسأل عن تشخيصه **بغشاك:** أي بأنتك ويتردد في مجلسك. **فعرّفوه:** أي ذكروا بعته ووصفه حتى عرفه.

فإن اتباع السنة أفضل.

باب الدعاء

٩١٤ - أخبرنا مالك، أخبرني عبد الله بن دينار، وقال: رأني ابن عمر وأنا أدعو فأشير بأصبعي أصبع من كل يد فَنَهَانِي.

اتباع السنة أفضل: لأن العمل الكثير في بدعة ليس عيباً من عمل قليل في سنة، وظاهره أن الزيادة على "وبركاته" خلاف السنة مطلقاً كما يفهمه ظاهر قول ابن عباس، ويوافقه ما في "موطأ يحيى": مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلاً سَلَّمَ على ابن عمر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والغادات والرائحات، فقال ابن عمر عليك ألفاً، ثم كآته كره ذلك. ويضافه ما أخرجه البيهقي على ما ذكره في "الدر المنثور" عن عروة بن الزبير أن رجلاً سَلَّمَ عليه فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقال عروة: ما ترك لنا فضلاً إن السلام انتهى إلى "وبركاته". لكن قد ورد في بعض الأخبار المرفوعة بخبر الزيادة فعند أبي داود [رقم: ٥١٩٥] والبيهقي: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: السلام عليكم، فرد عليه، فجلس، فقال النبي ﷺ: عشرة، ثم جاءه آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فرد عليه، فجلس، فقال: عشرة، ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فرد عليه، فقال: ثلاثون، ثم أتى آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومعفرته، فقال: أربعون، وقال: هكذا تكون الفضائل. وفي كتاب "عمل اليوم والليلة" لابن السني - قال النووي في "الأدكار": إسناده ضعيف - عن أنس: كان رجل يقرأ بالنبي ﷺ يقرأ دواب أصحابه، فيقول: السلام عليكم يا رسول الله! فيقول رسول الله ﷺ: **وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومعفرته ورضوانه**، فيقول: يا رسول الله! تسلم علي هذا سلاماً ما تسلمه على أحد من أصحابك، قال: وما بمعني من ذلك وهو يصرف بأخر بصحة عشر رجلاً. فالأولى القول بتحويل ذلك أحياناً والاكتفاء على "وبركاته" أكثرها.

باب الدعاء: في بعض النسخ: باب الإشارة في الدعاء. **فأشير بأصبعي:** أي بكلا الأصبعين فهناي عن ذلك، الظاهر أنه كان عند الإشارة في التشهد، فإنه يستحب فيه التوحيد، فمعنى أدعوا أنشهد، ويوافقه ما أخرجه ابن أبي شبة عن بشر بن حرب أنه سمع ابن عمر يقول: إن رفعكم أيديكم في الصلاة ليدعة، والله ما زاد رسول الله ﷺ على هذا، يعني الإشارة بأصبعه. وعن أبي هريرة: أن رجلاً كان يدعو بأصبعه، فقال له رسول الله ﷺ: أحد أحد أي أشر بواحدة، أخرجه الترمذي [رقم: ٣٥٥٧] والنسائي [رقم: ١٢٧٢] والبيهقي. وعلى هذا فلا يناسب إيراد هذا الأثر في هذا الباب، ويحتمل أن يكون المراد الدعاء حقيقة.

قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، ينبغي أن يشير بأصبع واحدة. وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٩١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: إن الرجل ليرفع بدعاء ولده من بعده، وقال بيده فرفعها إلى السماء.

باب الرجل يهجر أخاه

٩١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ قال: لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليالٍ، يلتقيان، فيعرض هذا ويعرض هذا، وخيرهم الذي يبدأ بالسلام.

من الإعراس

بأصبع واحدة: قال الفاري: أي حالة الدعاء مطلقاً، وكذا في التشهد عند قوله: أشهد أن لا إله إلا الله. ولا يعرف رفع الأصبع في حالة الدعاء مطلقاً، فليتأمل. **إن الرجل ليرفع إله:** أي في درجاته ومنزله - وإن لم يكن بالعلو إليها بعمله - بدعاء ولده له بقوله: اللهم اغفر لي ولوالدي، ونحو ذلك. "من بعده" أي بعد موته كما ورد: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث. صدقة حاربه، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٤١] وغيره. "وقال بيده" أي أشار ابن المسيب بيده فرفعها إلى السماء تمهيداً لعلو درجات الرجل. ولعلي الفاري في تفسير هذه الكلمة ما لا ينبغي ذكره كما لا يخفى على من راجع شرحه.

يهجر: أي يترك من المحقرة معنى الترك بترك السلام والكلام والملاقات ونحو ذلك. "أخاه" حقيقةً كان بالنسب أو حكماً بالإسلام والنسب. **قال لا يحل:** هكذا وحدنا في نسخ هذا الكتاب، والذي في "موطأ يحيى" وغيره عن أبي أيوب: أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل إله. **قوي ثلاث ليال:** قال القاصي: ظاهره إباحة ذلك في الثلاث؛ لأن البشر لا بد له من غضب وسوء الخلق فسمح تلك المدة. **يلتقيان:** جملة مستأنفة لبيان المحر.

وخيرهم: أي أفضلهما وأكثر ثواباً منهما الذي يبدأ أخاه بالسلام الذي هو حائب للمحبة، ودافع للنفرة، وعند أبي داود [رقم: ٤٩١٢]: فإن مرت به ثلاث فليقمه فليسلم عليه، فإن رده فقد اشتركا في الأجر وإن لم يرد عليه فقد باء بالإثم، ونعرح المسلم من المحقرة.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي الهجرة بين المسلمين.

باب الخصومة في الدين والرجل يشهد على الرجل بالكفر

من الشهادة

٩١٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز قال: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر الثقل.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي الخصومات في الدين.

الهجرة بين المسلمين: أي إذا كان لأمر غير ديني، وأما إذا كان كذلك فهو جائز، قال ابن عبد البر: العموم مخصوص بحديث كعب بن مالك ورفيقه، حيث أمر رسول الله ﷺ بمحرمهم، وأجمع العلماء على أن من خاف من مكائلة أحد وصلته ما يفسد عليه دينه أو يدخل عليه مضرة في دينه أنه يجوز له بهابته وبعده، ورب هجر حميل خير من مخالطة مؤدية. وقال النووي: وردت الأحاديث بمحرام أهل البدع والفسوق ومساذي السنة وأنه يجوز محارمهم دائماً، والنهي عن المحرام فوق ثلاث لئال إنما هو لمن هجر لحظ نفسه ومعايش الدنيا، وأما محرام أهل البدع ونحوهم فهو دائم. [شرح الزرقاني: ٣١٥/٤]

باب الخصومة في الدين: قال حجة الإسلام الغزالي في "إحياء العلوم": الخصومة وراء الجدال والمراء، فالمرء طمس في كلام الغير بإظهار حليل فيه من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير وإظهار مزية الكياسة، والجدال عبارة عما يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها، والخصومة: لجأ في الكلام ليستوفي به مال أو حق مقصود، وذلك تارة يكون ابتداء، وقد يكون اعتراضاً، والمراء لا يكون إلا بالاعتراض على كلام سبق. وفيه أيضاً في بحث المراء والجدال: ذلك منه في عنه، قال ﷺ: لا تمار أحاك، ولا تمارجه، ولا تعد موعداً فتحلله، وقال ﷺ: من ترك المراء وهو محق بني له بيت في أعلى الجنة، ومن تركه وهو ميطل بني له بيت في رضى الجنة. وقال أيضاً: ما صل قوم بعد أن هداهم الله إلا أنوا الخذل. وقال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر الثقل.

غرضاً: يقتضين أي هدفاً لسهم الخصومة. **التنقل:** [في نسخة: النقل] أي الانتقال من شيء إلى شيء، قال الدارمي في "سنة" بعد ما أخرجه من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عنه بلفظ: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر الثقل، ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عنه بلفظ: من جعل دينه غرضاً للخصومة كثر ثقله، قال أبو محمد أي الدارمي: كثر ثقله أي ينتقل من رأي إلى رأي. **لا ينبغي:** قال القاري: لعله أراد المجادلة في أصول الدين بالأدلة العقلية مخالفاً لقواعد المختصين الذين مدار أمرهم على الأدلة النقلية، إما بالطرق القطعية، وإما بالشواهد الظنية. وهذا تخصيص من غير محصن مان المجادلة في فروع الدين أيضاً كذلك.

٩١٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: أيما امرئ قال لأخيه: كافر، فقد باء بها أحدهما.

قال محمد: لا ينبغي لأحد من أهل الإسلام أن يشهد على رجل من أهل الإسلام بذنوب أذنبه بكفر وإن عظم جرمه، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

بالحكم أي كبره

باب ما يكره من أكل الثوم

٩١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال: من أكل من هذه الشجرة - وفي رواية: الخبيثة - فلا يقربن
صمة للشجرة

باء بها أحدهما: قال الباجي: إن كان المقول له كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن حيف على القائل أن يصير كذلك. ومعنى باء به: رجع به أي بالكفر. يذنب أذنبه: أي ارتكبه، وإن كان كبيرة أو أكبر الكبائر أو كان ذنب عقيدة ما لم يبلغ إلى حد الكفر، فإن اجترأ سوء اعتقاده إلى الكفر جار تكفيره. ومن ثم نقل عن السلف - منهم إمامنا أبو حنيفة - أما لا تكفر أحداً من أهل القسلة، وعليه بنى أئمة الكلام عدم تكفير الروافض والخوارج والمعتزلة والمحشمة وغيرها من فرق الضلالة سوى من بلغ اعتقاده منهم إلى الكفر، وأما ما وشح به متأخرو الفقهاء كتبهم من أن سبّ الشيعين كفر ونحو ذلك فهو من تحريقاتهم مخالفاً لسلمهم فإن لم يكن مؤولاً فهو مردود.

أن النبي: قال السيوطي في "تنوير الخواص" [٣٨/١]: قال ابن عبد البر: هكذا هو في "الموطأ" عند جميعهم مرسل إلا ما رواه محمد بن معمر عن روح بن عباد عن صالح بن أبي الأخضر، ومالك عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة موصولاً. وقد وصله معمر ويونس وإبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب. قلت: رواية معمر أخرجها مسلم، ورواية إبراهيم أخرجها ابن ماجه، ورواية يونس عزها ابن عبد البر إلى ابن وهب، وللبخاري من حديث ابن عمر أنه ﷺ قال ذلك في غزوة خيبر.

من هذه الشجرة: يعني الثوم. وفيه محار: لأن المعروف لعله أن الشجر ما له ساق وما لا ساق له فنجم، وانه فسر ابن عباس قوله تعالى: ﴿وَالشَّجَرُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ (الرحمن: ٦)، كذا في "شرح الزرقاني" [٧٧/١].

فلا يقربن: يفتح الباء وتشديد النون، وفيه مبالغة، فإن القرب إذا كان مجموعاً فالدخول بطريق أولى.

مسجدنا، يؤذينا بريح الثوم.

قال محمد: إنما كره ذلك لريحه، فإذا أمته طبخاً فلا بأس به. وهو قول أبي حنيفة والعامه رحمه الله.

باب الرؤيا

٩٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت أبا سلمة يقول: سمعت أبا قتادة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الرؤيا من الله والحلم من الشيطان، فإذا رأى أحدكم الشيء يكرهه فلينبث عن يساره ثلاث مرات إذا استيقظ،
أي في المنام أي امرأته كرهها

مسجدنا: قيل: هذا خاص بمسجد النبي ﷺ، والجمهور على أنه عام في كل المساجد، ومعنى مسجدنا يعني مساجد المسلمين، ويدل عليه عموم التعليل بقوله: يؤذينا بريح الثوم، جملة مستأنفة أو حالية، بل ورد في رواية: فإن الملائكة تنادي بما يتأذى منه مو آدم، وهذا يدل على أن علّة النهي هو الرائحة الكريهة المؤذية لأهل المسجد من بني آدم والملائكة. وبه استدلل على كراهة كل ما له رائحة كريهة كالبيصل والفجل والكراث ونحو ذلك، ومثله شرب الدخان المقبول في هذه الأزمان، وتداوله بلية عامة شملت الحواصص والعوام، واختلفت فيه أقوال الكرام فمن حرم، ومن مباح بلا كراهة، ومن حاكم بالكراهة تحريماً أو تنزيهاً. وقد حقت الأمر في رسالتي "ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان" فلتراجع. **إنما كره ذلك:** أي أكل الثوم أو قرب المسجد بعد أكله.

فإذا أمته: من الإمامة أي أزالته، ودفعته بالطبخ مع اللحم وغيره. **فلا بأس به:** نقول علي ﷺ: نهى عن أكل الثوم إلا مطبوخاً، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٠٨]، وذكر أنه روي مرفوعاً.

باب الرؤيا: القصر، مصدر كاليشري معصية بما يرى مناماً، وما يرى بالعين بقطعة يقال: رؤيته. وقيل: الرؤيا عام يقال لرأي العين أيضاً في اليقظة إلا أن الأغلب استعماله في المنام، وقد بسط الكلام فيه القسطلاني في "المواهب اللدنية" والزرقاتي في "شرحه" في بحث المراج. **الرؤيا من الله:** في رواية يحيى: الصالحة، وهي صفة موصفة، وهي ما فيها بشارة أو تنبيه على غفلة، ومعنى كونه من الله من فضله ورحمته، أو من إنذاره وتنبيهه أو من تنبيهه وإرشاده. "والحلم" بصم الحاء هو لغة عام للرؤيا الحسنة والسيدة غير أن الشرع خص الخير باسم الرؤيا، والشر باسم الحلم. "من الشيطان" أي من إلقائه ونحوه ولعبه بالنائم.

فلينبث: بصم الغاء وكسرها، وهذا لظرد الشيطان. **عن يساره:** تخصيصه لكونه حانب الشيطان.

وليتعوذ من شرّها، فإنها لن تضرّه إن شاء الله تعالى.

باب جامع الحديث

٩٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن حبان، عن يحيى، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كسر اللام هُي رسول الله ﷺ عن بيعتين، وعن ليّستين، وعن صلاتين، وعن صوم يومين، فأما البيعتان: المنابذة والملازمة، وأما الليستان: فاشتمال الصمء والاحتباء بثوب واحد كاشفاً عن فرجه،

وليتعوذ من شرّها: أي شر تلك الرؤيا بأن يقول إذا استيقظ: أعوذ بما عادت به ملائكة الله ورسوله من شر رؤياي هذه أن يصيبني فيها ما أكره في ديني أو دنياي، أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن إبراهيم السحري. وأخرج ابن السني التعود بلفظ: اللهم إني أعوذ بك من عمل الشيطان وسيئات الأهل، وفي "الصحاح" بعد ذكر التعود: ولا يحدث ما أجد. وفي رواية لمسلم [رقم: ٥٩٠٤]: ولتحوّل عن حسه الذي كان عليه، وفي رواية للشيخين [بخاري رقم: ٧٠١٧، ومسلم رقم: ٥٩٠٥]: وليقم فيجلس.

جامع الحديث: أي الأحاديث الجامعة بين الأحكام المختلفة من الأبواب المشقة. يحيى بن سعيد: الأصباري عن محمد بن حبان - بفتح الحاء وتشديد الباء - عن يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان، هكذا في نسخ عديدة، وعليها شرح القاري، والصحاح ما في بعض النسخ: أخبرنا يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج إلخ كما يظهر من معانيه طرق الحديث. عن بيعتين: قال ابن حجر: بفتح الباء، ويجوز الكسر على إرادة الحياة.

المنابذة والملازمة: هذان من بوع الجاهلية، فالأول: أن يبتذ أي يطرح الرجل إلى الرجل ثوبه، ويبذ إليه الآخر من غير تأمل، ويقول كل واحد: هذا بقا. والثاني: أن يلمس الرجل ثوبه ولا يبين له ما فيه، وإنما بُني عنهما؛ لكونهما من بوع العرب. كاشفاً عن فرجه: قيد لكل منهما لإفادة أن الصمء والاحتباء إنما منع عنهما لأجل كشف العورة، فإن أمس من ذلك فلا بأس به، وقد روى أبو داود في "سننه" [رقم: ١١١٠]: هُي رسول الله ﷺ عن الحيوة والإمام يعطى، ثم ذكر أنهم كانوا يحتجون بحال الخطبة، ولم يكرهها إلا عادة س نسي، وقال الخطابي: إنما هي عنه حال الخطبة؛ لأنه يحلب النوم، ويعرض طهارته للانتفاض. وقال السيوطي في "مرقاة الصعود": الحوة - بكسر الحاء وضمها - اسم من الاحتباء، وهو أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه ثوباً يجمعها به مع ظهره، ويشده عليه وقد يكون باليدين عوض الثوب.

وأما الصلاتان: فالصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وأما الصيامان فصيام يوم الأضحى ويوم الفطر.

قال محمد: وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٩٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرني مخير أن ابن عمر قال - وهو يوصي رجلاً - : لا تعترض فيما لا يعينك، واعتزل عدوك، واحذر خليلك إلا الأمين، ولا أمين إلا من خشى الله، ولا تصحب فاجراً كي تتعلم من فجوره، ولا تُفشي إليه سرّاً، واستشر في أمرك الذين يخشون الله عز وجل.

٩٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ

والصلاة: أي النوافل ما خلا سنة الفجر. بعد الصبح: أي بعد طلوع الصبح الصادق. يوم الأضحى: أي يوم عيد الأضحى في ذي الحجة، ويوم عيد الفطر في شوال، فإنهما يوماً فطر وأكل وشرب. أن ابن عمر: في بعض النسخ المعتمدة مكان ابن عمر عمر، ومثله أخرجه أبو يوسف في "كتاب الخراج" عن عمر. يوصي رجلاً: أي ينصح رجلاً من أحبائه وعنده. لا تعترض: أي لا تتدخل فيما لا يعينك ولا يفيدك في الدين والدنيا، فإن من حسن الإسلام تركه ما لا يعينه، أخرجه الترمذي [رقم: ٢٣١٧] وغيره مرفوعاً: "واعزل من الاعتزال، عدوك" أي كن منه على حذر ولا تخالطه فيضربك. "واحذر من الخنزير معنى الخوف. "خليلك" من أن يخونك في دينك أو دنياك. "ولا أمين" أي بأمانة كاملة إلا من خشى الله، فإن من لم يخش الله لا يبالي بالخيانة. "ولا تصحب فاجراً" أي فاسقاً كي تتعلم من فجوره، فإن الصحة مؤثرة والنفس آتارة، ولذا ورد: المرء على دين خليله فينظر أحدكم من حاله. "ولا تفش" من الإفشاء بمعنى الإظهار إليه أي الفاجر. "سرك" - بالكسر وتشديد الراء - لأنه غير مأمون في دينه وأمر نفسه فكيف في أمر غيره. "واستشر من الاستشارة بمعنى طلب المشورة في أمرك دينياً كان أو دنيوياً. "الذين يخشون الله" فإنهم ينصحونك، ويخلصون الأمر لك، وفيه تنبيه على فضل المشورة، ويؤيده قوله تعالى لنبيه: ﴿وَأْمُرْهُمْ فِي أَمْرِهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله في وصف أصحابه: ﴿وَأْمُرْهُمْ فِي أَمْرِهِ﴾ (الشورى: ٣٨)، وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن أنس مرفوعاً: ما حاب من استشار ولا مدح من استشار.

عُي أن يأكل الرجل بشماله، ويمشي في نعل واحدة، وأن يشتمل الصمء أو يعتني في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه.

قال محمد: يُكره للرجل أن يأكل بشماله، وأن يشتمل الصمء، واشتمال الصماء أن يشتمل وعليه ثوب، فيشتمل به فتتكشف عورته من الناحية التي تُرفع من ثوبه،
أي واحد بحيث يستر بده كله
أي تكشف ونظره
وكذلك الاحتباء في الثوب الواحد.

باب الزهد والتواضع

٩٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ كان يأتي قباء ركباً وماشياً.

يأكل الرجل بشماله إيج: علة النهي عن الأكل بالشمال لكون الأكل من باب الإكرام واليمين موصوعة له، وللتحجب عن مشاهدة الشيطان، فإنه يأكل بشماله ويشرب بشماله، وأما النهي عن المشي في نعل واحدة، وكذا في حاف واحد فقيل: لأن الشيطان يمسي كذلك، وقيل: هو إرشادي؛ لئلا يكون أحد الرجلين أرفع من الأخرى فيكون مساً للعار، وقيل: لما فيه من قلة المروءة، وقيل: غير ذلك، وثبت عبد الطرابي وغيره: أنه ﷺ كان إذا قطع شسع نعله مشى في نعل واحدة والأخرى في يدها حتى يجد شسعها، وهو محمول على بيان الجواز. وقد فصلت هذا البحث بما له وما عليه في رسالتي "غاية المقال فيما يتعلق بالعال".

وأن يشتمل الصمء: بالفتح وتشديد الميم، هو أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه فيظهر أحد شقيه ليس عليه ثوب، هذا هو تفسير مالك، وصرح به في رواية أبي سعيد الخدري، وعبد اللعويين هو أن يشتمل بالثوب حتى يحل له حسده، لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده، ولذلك سميت صماء لسد المفاصل كلها كالصحرة الصمء لا حرق فيها ولا صدع، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٥٠/٤]

وكذلك الاحتباء: بأن يقعد على ألبتية وينصب ساقيه ملتفاً بثوب أو يده.

باب الزهد والتواضع: قال القاري: الزهد في الدنيا ترك الخرص والقناعة بما وُزق منها، والتواضع صد التكبر والتبختر، وحاصلهما ترك صحبة المال والجاه. **كان يأتي قباء:** بصم القاف ممدوداً ومقصوراً أي مسجد قباء - وهو أول مسجد أسس على التقوى - ركباً أحياناً وماشياً أحياناً، وهذا من تواضعه ﷺ، فإنه كان قادراً على الركوب كل مرة فترك ذلك واختار المشي مع بُعد المسافة تواضعاً.

٩٢٥ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن أنس بن مالك حدثه هذه الأحاديث الأربعة، قال أنس: رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المؤمنين قد رَقَّع بين كتفيه برقاع ثلاث، لَبَّدَ بعضها فوق بعض، وقال أنس: وقد رأيتُ يُطْرَحُ له صاعٌ عمرٍ فيأكله حتى يأكل حَشَفَهُ، قال أنس: وسمعت عمر بن الخطاب عليه السلام يوماً، وخرجت معه حتى دخل حائطاً، أي سترًا فسمعته يقول: وبيني وبينه جدار وهو في خوف الحائط: أي عمر عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يخُفُّ، والله يا ابن الخطاب! لَتَنَقِّينَ اللهَ أو لَيُعَذِّبَنَّكَ، قال أنس: وسمعت عمر بن الخطاب عليه السلام عليه رجل، فردَّ عليه السلام، ثم سأل عمر الرجل: كيف أنت؟ قال الرجل:

وهو يومئذ: أي يوم رؤيتي على الحالة المذكورة أمير المؤمنين وحليفة الله في الأرضين، ومع هذا السلطان والجاه احتار التواضع والزهد في النفس وغيره لله. رأيتُه قد رقع من الترفيع ماض معروف كما احتاره الفارسي، أو كتفَع أي جعل رقعة مكان قطع الثوب كما احتار الزرقاني [٣٣٨/٤] "بين كتفيه" أي في ثوبه وقميصه في المقام الذي بين كتفيه "برقاع ثلاث" بالكسر، وفي بعض الروايات "برقع" نالصم ثم الفتح كل منهما جمع رقعة نالضم، وهي قطعة من الثوب وغيره تخط أو تُلزق مكان قطع الثوب. "لبد" من التلييد أي ألزق بعضها ببعض وجعل بعضها فوق بعض؛ لأن المقصود كان هو الستر لا العحر حتى تصلح الحياطة وترفق الرقعة.

يطرح: بصيغة المجهول أي يلقي بين يديه. **فيأكله**: لكمال تواضعه وحذره عن صلب أرباب الفخر من أكل البقي وترك الرديء. **حشفه**: يفتحون أي رديء الثمر وبإسه. **فسمعته يقول**: أي يخاطب نفسه ويعاتبه، فيقول عمر بن الخطاب أمير المؤمنين وحليفتهما ورأسهم وناظم أمورهم: "يخُفُّ" أي عظم الأمر وقبحه، الأول منود، والثاني مسكن - وجاء تسكيهما وتشديدهما - كلمة تقال عند الرضى والتعجب بالشيء، كذا في "القاموس". والله يا ابن الخطاب! حاطب نفسه، "لتنقوين الله" أي تحافه وتحذره عقابه في أمور نفسه ومن هو أمره، "أو ليعذبَنَّك الله" فلا تغتر بالخلافة فإنها ناحية إذا اتصلت بالتقوى، وهالكة إذا انضمت مع الفوى.

وبيني وبينه: أي والحال أن بيني وبينه جدار البستان أنا خارجة وهو داخله.

سأل عمر الرجل: من كمال تواضعه وحسن خلقه: كيف أنت؟ أي كيف حالك؟ فقال الرجل: أحمد الله إليك أي حمدًا متبهاً إليك، قال عمر: هذه أي هذه الكلمة التي صممتها لحمد الله أردت منك بسؤالي علك. قال الزرقاني: -

أحمد الله إليك، قال عمر رضي الله عنه: هذه أردت منك.

٩٢٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه قال: قالت عائشة: كان عمر ابن الخطاب يبعث إلينا بأحظائنا من الأكارع والرؤوس.

٩٢٧ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد أنه سمع القاسم يقول: سمعت أسلم مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: خرجت مع عمر بن الخطاب وهو يريد الشام، حتى إذا دنا من الشام أناخ عمر، وذهب لحاجة، ^{أي في زمان حالته} قال أسلم: فطرحت فَرَوْتِي بين شِقِّي رَحْلِي، فلما فرغ عمر عَمَدَ إلى بعيري فركبه على الفروة وركب أسلم بعيره، ^{في نسخة: لحاجة}

- فد وافق عمر بالمصطفى في ذلك، فأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: كيف أصبحت يا فلان؟ فقال: أحمد الله إليك يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: ذلك الذي أردت منك. يبعث إلينا: أي إلى أمهات المؤمنين. "أحظائنا" أي حظوظنا وأنصابتنا. "من الأكارع والرؤوس" أي أكارع الغنم ورؤوسها عند ذبحها. والمعنى أنا نأكل منها ولا نرغب عنها لزهدينا في الدنيا ورغبنا في العقبى، كذا قال القاري. والأكارع يفتح الهزئة جمع كراع - بالقسم - وهي أطراف الشاة من الأيدي والأرجل، والحظ بالقسم والتشديد جمعه حظوظ، وحظاء بالكسر والتشديد، ذكره في "القاموس" وغيره.

سمع القاسم: أي ابن محمد بن أبي بكر الصديق. يريد الشام: أي يقصد عمر بلاد الشام ويسافر إليه. حتى إذا دنا: أي قرب من الشام "أناخ" أي أجلس عمر بعيره. "وذهب لحاجة" قضاء حاجته، "قال أسلم: فطرحت فروتي" - بالفتح - أي ألقيت فروتي الذي كنت ألبسه. "بين شقِّي" - بالكسر - "طرفي رحلي" - بالفتح - أي رحل بعيري، "فلما فرغ عمر" من قضاء الحاجة "عمد" أي قصد لغاية تواضعه إلى بعيري الذي كان عليه الفروة، فركبه على الفرو الذي كان عليه، وركب أسلم مولاة عمر أي بعير سيده عمر، فحرجا يسيران إلى الشام على تلك الهيئة حتى لقيهما أهل الأرض أي سكّان الشام يستقبلونه ويلقونهم، فلما دنوا أي قربوا منا أشرت ثم إلى عمر أنه هو الراكب على الفرو لثلاثا بظنوا المولى عبداً والعبد سيدياً لاختلاف المركبين، فجعلوا أي أهل الشام يتحدثون بينهم نحباً من صنيع عمر وتواضعه وهو أمير المؤمنين. قال عمر لما رأى تحدّثهم وتعجبهم: تظلمح أي تقع وتطرح أنصارهم إلى مراكب من لا حلاق لهم أي لا نصيب لهم من ملوك العجم الكفرة ككسرى، وقبصر، فكانوا يظنون أن مركب أمير المؤمنين مثل مراكبهم في الفخر والزينة والشهرة.

فخرجنا يسيران حتى لقيهما أهل الأرض، يتلقون عمر، قال أسلم: فلما دنوا منا
في نسخة: يتعرون
 أشرت لهم إلى عمر، فجعلوا يتحدثون بينهم، قال عمر: تطمخ أبصارهم إلى مراكب
 من لا خلاق لهم، يريد مراكب العجم.

٩٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان عمر بن الخطاب يأكل خبزاً
 مفتوتاً بسمن، فدعا رجلاً من أهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضّر الصحيفة،
أي ليأكل معه فقال له عمر: كأنك مفقر، قال: والله ما رأيت سمناً ولا رأيت أكلاً به منذ كذا
ذلك الرجل
 وكذا، فقال عمر عليه السلام: لا أكل السمن حتى يُحیی الناس من أول ما أحيوا.

باب الحب في الله

٩٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك
 أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟ قال: وما أعددت لها؟

يريد مراكب العجم: أي يقصد عمر من قوله: من لا خلاق لهم.
 مفتوتاً: من فت الخبز إذا كسر إلى قطعات. ويتبع يشد الفوقية باللقمة أي لقمة الخبز. "وضر الصحيفة" - بالفتح
 - أي القصعة، وهو - بفتح الواو وفتح الضاد اللجمة بعده راء مهمله - الوسخ أي وسخ القصعة وما تعلق به من
 أثر السمن. "فقال له عمر" لذلك الرجل البادي: كأنك مفقر - بضم الميم وكسر القاف - أي ذا فقر واحتياج
 حيث تتبع ومسح الإناء فلعلك لا تجد إداماً، وفي بعض النسخ: مفقر يتقدم القاف، والقفر: الخالي. قال ذلك
 الرجل: والله ما رأيت سمناً ولا رأيت أكلاً به أي بالسمن منذ كذا وكذا أي من مدة ذكرها، فقال عمر يكمال
 تواضعه وحسن مراقفته وموافقة رعيته لما سمع أن في رعيته من لا يتيسر له أكل السمن مدة مدبرة، وكانت تلك
 السنة سنة قحط وجذب: لا أكل السمن حتى يُحیی - بمجهول - من الإحياء "الناس" أي يعيش الناس عيشاً طيباً.
 "من أول ما أحيوا" أي كما كانوا يموتون سابقاً أي حتى يحصل لهم المطر والخصب ويتيسر لهم الرزق والإدام.
 متى الساعة: أي في أي وقت تقوم القيامة.

وما أعددت لها: أي ما هيأت للساعة من الأعمال الصالحة حيث تشتاق إليها وتسال عن وقتها.

قال: لا شيء، والله إني لقليل الصيام والصلاة وإني لأحبُّ الله ورسوله، قال: إنك مع من أحببت.

باب فضل المعروف والصدقة

٩٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس المسكين بالطواف الذي يطوف على الناس تردُّه اللقمة واللقمتان، والتمررة والتمرتان، قالوا: فما المسكين يا رسول الله؟ قال: الذي ما عنده ما يُغنيه ولا يُفطن له فيُتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس.

قال محمد: هذا أحق بالعطية، وأيهما أعطيته زكاتك أجزاك ذلك. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

لا شيء: أي ما هيأت لها شيئاً من الطاعات. قال: أي رسول الله ﷺ. إنك مع من أحسنت يعني حيث في الله نعلك إلى مرافقة من تحبه، وإن كنت قليل العمل، وفي معناه ما ورد: المرء مع من أحب، أخرجه أحمد [رقم: ٣٧١٨، ٣٩٢/١] وأبو داود [رقم: ٥١٢٧] والترمذي [رقم: ٢٣٨٥] والنسائي وغيرهم، وشاعده قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رِيفًا﴾ (نساء: ٦٩).

ليس المسكين: أي المسكين الكامل في المسكنة الذي يربو الصدقة عليه ويضاعفها ثواباً. "الطواف" تصيغة المبالغة أي كثير الطواف والدور على الناس للسؤال فيعطيه واحد لقمة وآخر لقمتين فيرجع، بل الكامل في المسكنة هو الذي ليس عنده ما يكفيه ويعنيه إلا أنه لتعففه وترك سؤاله وإلحاحه. "لا يفطن" أي لا يعلم مسكنته. "ولا يقوم يسأل الناس" بل هو مرمو في بيته قائم صابر معتمد على ربه، فهذا هو المسكين الذي إذا أعطي أصاب للعطي ثواباً مضاعفاً.

فيتصدق عليه: أي لا يعلم أنه مسكين حتى يتصدق عليه - بصيغة المجهول - لعدم اطلاع الناس على حاله.

يسأل الناس: يرفع المضارع في الموضوعين عطفاً على المنفي أي لا يفطن فلا يتصدق عليه، ولا يقوم فلا يسأل الناس، أو بالنصب فيها بأن مصدرة جواباً للنفي، قاله بعض شراح "المصابيح".

هذا: يعني ليس العرض من الحديث نفي المسكنة عن السائل الطواف وحصره على المتعفف حتى لا يجزئ أداء الزكاة وغيرها إلى الطواف، بل الغرض منه أن هذا أحق بالعطية، وثواب الصدقة عليه أكثر، وأيهما - طوافاً كان أو غيره - أعطيت زكاته أجزأه لكون كل منهما من أفراد مطلق المسكين.

٩٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن معاذ بن عمرو بن سعيد، عن معاذ، عن جدته أن رسول الله ﷺ قال: يا نساء المؤمنات! لا تحقرن إحداكن لجاراتها ولو كُرَاع شاة مُحْرَق.

٩٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي بُعَيْدٍ الأنصاري ثم الحارثي، عن جدته أن رسول الله ﷺ قال: ردّوا المسكين ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ.

أي أعطوه

عن معاذ إلخ: هكذا في نسخ متعددة، والصواب ما في "موطأ يحيى" وشرحه: مالك عن زيد بن أسلم العدوي عن عمرو - بفتح العين - ابن سعد بن معاذ نسبة إلى جدّه؛ إذ هو عمرو بن معاذ بن سعد معاذ الأشجلي المدني، يكنى أبا محمد، وقلبه بعضهم فقال: معاذ بن عمرو وهو تابعي، ثقة عن جدته، قال ابن عبد البر: قيل: اسمها حواء بنت يزيد بن السكن، وقيل: إنها حدة ابن بجيد أيضاً صحابية مدنية.

يا نساء المؤمنات: بإضافة العام إلى الخاص، وفي رواية: يا نساء المؤمنات - بالرفع - لا تعرفن إحداكن، يحتمل أن يكون نهيًا للمهدي إليها، وأن يكون نهيًا للمهدية لجاراتها أي لا تستكفرن من إهداء شيء حقير أو قبوله. ولو كان كُرَاع شاة بالضمة ما دون العقب من المواشي والدواب. **محرق** نعت لكُرَاع، والمراد به المبالغة في إهداء شيء وقوله بمن غير استكافه بسبب قلته أو حرقته، كذلك في "شرح الزرقاني" [٣٧٩/٤، ٣٨٠] وغيره.

أبي بجيد: بضم الباء وفتح الجيم، وفي نسخة: ابن بجيد، وهو الموافق لما في "موطأ يحيى" وغيره، الأنصاري ثم الحارثي، نسبة إلى بني حارثة بطن من الخزرج من الأنصار، عن حدته هي أم بجيد مشهورة بكنيتها، واسمها حواء - بفتح الحاء وتشديد الواو - بنت يزيد بن السكن، قال ابن حجر في "تعميل المغنية في رجال الأربعة": اتفق رواة الموطأ على إمام ابن بجيد إلا يحيى بن بكير فقال: عن محمد بن بجيد، وبه جزم ابن البرقي فيما حكاه أبو القاسم الجوهري في "مسند الموطأ"، ووقع في أطراف المزي أن النسائي أخرجه من وجهين: عن مالك عن زيد عن عبد الرحمن بن بجيد ولم يترجم في "التهذيب" فحمد بل جزم في "مهماته" أنه عبد الرحمن، وليس بجيد؛ فإن النسائي إنما رواه غير مسمى كأثر رواية الموطأ، ومستند من سمّاه عبد الرحمن ما في السنن الثلاثة عن الليث عن سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن بجيد، ولا يلزم من كون شيخ المقبري عبد الرحمن أن لا يكون شيخ زيد بن أسلم فيه آخر اسمه محمد، كذلك في "شرح الزرقاني" [٣٥٣/٤].

ولو بظلف: قال القاري: بالكسر للبقر والغنم، كالحافر للفرس والبغل، والخف للبعير. "محرق" على النعت، والمراد به المبالغة على إعطاء السائل، أو محمول على أهام الفحط الكامل.

٩٣٣ - **أَحْبَرْنَا مَالِكَ، أَحْبَرْنَا سَمِي، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطْشُ فَوَجَدَ بَيْتًا فَنَزَلَ فِيهَا، فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطْشِ فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطْشِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ فِي، فَنَزَلَ الْبَيْتَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَ الْحُفَّ فِيهِ حَتَّى رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَرَ لَهُ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لِأَحْرَأُ؟ قَالَ: فِي كُلِّ ذَاتِ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ.**

في الإحسان إليها

أبي صالح: اسمه ذكوان، وكان بائع السنن فلقب سماناً بالفتح وتشديد الميم. **ييمنا رجل:** قال الخافظ: لم يسم. **يمشي بطريق:** وعند الدار قطني: يمشي بطريق مكة، وفي رواية له: يمشي بعلة. **يلهث يأكل الثرى:** يفتح الأول مقصوراً التراب الندي، واللهث: شدة تورّ النفس من تعب وعيره، ويقال: لهث الكلب لساته إذا أخرجته من شدة العطش، كما في "النهاية" [٢٨١/٤] وغيره. **فقال:** أي ذلك الرجل في نفسه. **مثل الذي:** ضطه بعضهم بالنصب، وفاعل بلغ الكلب أي بلغ مبلغاً مثل الذي بلغ في، وبعضهم بالرفع على أنه فاعل والكلب مفعول.

ثم أمسك الحنف: أي رأسه نغمه ليصعد من البئر لعسر الرقي من الشر، حتى رقي - ففتح الراء وكسر الفاف - أي صعد من البئر، فسقى الكلب أي ذلك الماء، زاد في رواية "الصحيحين": فأرواه أي جعله رياناً. "فشكر الله له" أي قبل عمله واستحسنه، ورضي منه، فعفّر له تجاوز عن سيئاته وأدخله الجنة. واستشكل سقيه الكلب من خفه بأن سور الكلب ولعابه نجس فبلم تنجس حقه، وأجيب بأنه يجوز أن يكون خارج البئر إثناء فأخرج الماء بالحنف، وجعله فيه وسقاه منه، وعلى تقدير التسليم إما بعثه على ذلك الضرورة والشفقة، وغسل الحنف بعده ممكن. هذا كله على تقدير ثبوت نجاسة لعاب الكلب في الأدبان السابقة أبصاً وإلا فلا إشكال.

قالوا: أي الصحابة الحاضرون، سمى منهم سراقه بن مالك عبد أحمد. **رطبة:** أي برطوبة الحياة يعني في الإحسان إلى كلّ ما له حياة أحر، قيل: هذا في بني إسرائيل، وأما في الإسلام فهو مخصوص بما لم يؤمر بقتله وإهلاكه كالكلب والخنزير، وردّ بأنه لا حاجة إليه فإن الأمر بالقتل لا يستلزم أن لا يكون في الإحسان إليه أحر.

باب حق الجار

٩٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عُمَرَةَ حَدَّثَتْهُ: أَلَمَّا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَا زَالَ جَبْرِئِيلُ يُوصِيَنِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ لِيَوْرَثَهُ.

في نسخة: ليورثه

باب اكتاب العلم

٩٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه لي،

يوصيني بالجار: أي بالشفعة والإحسان به. حتى ظننت: أي ظننت بكثرة وصيته وشدة اهتمامه أنه يجعله وارثاً. باب اكتاب العلم: قال القاري: أي اتساعها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَتُحِبُّونَ الْكِتَابَ﴾ فهي تُحَلِّي غَلَّةً بَكْرَةً وَأَمْلًا (هـ) أن انظر: بيان لما كتبه أي تأمل وتفكر ما وصل إليك أو ما في روايتك من الأحاديث. أو سنته: أي طريقته المروية تقريراً أو بلاغاً. أو نحو هذا: من أحاديث نقي الخلفاء وغيرهم.

فاكتبه لي: هذا أصل في كتابة العلم والشرعة، وفي رواية أبي نعيم في "تاريخ أصبهان" عن عمر بن عبد العزيز: أنه كتب إلى أهل الأفاق: انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه، ذكره البخاري في "صحيحه" تعليقاً، فيستفاد منه كما أفاده الحافظ ابتداء تلويح الحديث النبوي، وقال المروزي في "ذم الكلام": لم تكن الصحابة والتابعون يكتبون الأحاديث إنما كانوا يؤدونها حفظاً وبأعلوها لفظاً إلا كتاب الصدقات والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء التام حتى حيف على عمر بن عبد العزيز الدروس، وأسرع الموت في العلماء فأمر أبا بكر بن محمد بالكتابة، كذا في "إرشاد الساري" [١٧/١]. ومما يُستدل به في الباب قول أبي هريرة: ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثاً مني عنه إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب، أخرجه البخاري [رقم: ١١٣] والترمذي [رقم: ٢٦٦٨] وغيرهما، وكذا ما أخرجه البخاري [رقم: ١١٢] وغيره في حديث طويل: أن النبي ﷺ خطب خطبة ممكة، فقال رجل من اليمن يقال له أبو شاه: اكتبه لي =

فإني قد خفت دروس العلم وذهاب العلماء.

قال محمد: وهذا نأخذ، ولا نرى بكتابة العلم بأساً. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

باب الخضاب

٩٣٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرنا محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث كان جليساً لنا، وكان أبيض اللحية والرأس، فعدا عليهم ذات يوم وقد حمرها، فقال له القوم: هذا أحسن، فقال: إن أمتي عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت إليّ البارحة جاريته تُخَيِّلَة
أي في الليلة الخامسة

- يا رسول الله، فقال: اكتبوا لأبي شاه. وكذا ما أحرجه البخاري [رقم: ١١١] ومسلم والنسائي وأحمد [رقم: ٧٢٤١، ٢/٢٣٨] وغيرهم: من أنه سئل عليّ هل عندكم كتاب؟ فقال: لا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، وأخرج صحيفة فيها بعض أحكام الدية ونحو ذلك. فبهذه الآثار والأخبار أجاز الجمهور كتاب العلم وتلويحه لاسيما إذا خاف ذهاب العلم فحيث يكون واجباً، وقد كان الصحابة ومن قرب منهم مُستغنين عن ذلك غير معادين لذلك لاعتمادهم على حفظهم، وكثرة حملة العلم فيهم، فلما صار الأمر إلى ما صار احتيج إلى الكتابة إبقاء للشرعة.

دروس: بالضم أي اندراس العلم يموت العلماء. **بأساً:** وقد ورد عن أبي سعيد: استأذنا عن رسول الله ﷺ في الكتابة فلم يَأْذَنْ لنا. وهو عمول على أول الأمر لما يُحَافُ باحتلاطه بكتابة الله أو على عدم الصلوة دليل ما عن أبي هريرة: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث، فيعجبه ولا يخطفه فشكاه ذلك إليه، فقال رسول الله ﷺ: استعن بيمينك وأوماً بيده للحط، أخرجهما الترمذي [رقم: ٢٦٦٥، ٢٦٦٦].

باب الخضاب: بكسر الخاء من خضب يخضب خضاباً إذا صبغ شعره الأبيض. **وكان أبيض:** أي كان شعر لحيته ورأسه أبيض. **فعدا عليهم:** أي فمر عبد الرحمن عليهم يوماً من الأيام صباحاً، وقد جعلها أحمر وصعها بالحمرة. **هذا أحسن:** أي هذا اللون أحسن بالنسبة إلى الأبيض. **إن أمتي:** أطلق عليها أم؛ لأنها أم المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (الأحزاب: ٦) **خَيِّلَة:** يضم الخاء وفتح الحاء معجمة عند يحيى وغيره، ومهملة عند البعض، وسكون الضمنية، اسم جارية لعائشة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤/٤١٨]

فأقسمت عليّ لأصبغنّ، فأخبرتني أن أبا بكر رضي الله عنه كان يصبغ.

قال محمد: لا نرى بالخضاب بالوسمة والختاء والصفرة بأساً، وإن تركه أبيض فلا بأس بذلك، كلّ ذلك حسنٌ.
أي من الخضاب والترك

فأقسمت عليّ: أي عاتشة أو غيلة من جانب عاتشة. **فأخبرتني:** أي عاتشة بواسطة أو غيلة عنها.

كان يصبغ: قال الزرقاني: قال مالك: في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ لأرسلت بذلك عاتشة إلى عبد الرحمن بن الأسود مع قولها: إن أبا بكر كان يصبغ أو يبلونه، وقد أنكر أنس كونه صلى الله عليه وسلم صبغ. وقال ابن عمر: إنه رآه يصبغ بالصفرة. وقال أبو رمة: أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وعليه بردان أخضران، وله شعر قد علاه الشيب، وشبهه أحر مخضوب بالختاء، رواه الحاكم وأصحاب السنن. وسئل أبو هريرة: هل غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. رواه الترمذي [شرح الزرقاني: ٤/٤١٨] وجمع بأنه صبغ في وقت وترك في معظم الأوقات فأحر كلّ بما رأى.

بالوسمة: يفتححتن ويفتح الأول وسكون الثاني وبكسره أيضاً على ما في "القاموس" و"المغرب"، هو ورق الثيل، والخضاب به صرفاً لا يكون سواداً خالصاً بل مائلاً إلى الخضرة، وكذا إذا خلط بالخاء وحضب به، نعم لو غضب الشعر أولاً بالخاء صرفاً ثم بالوسمة عليه يحصل السواد الخالص فيكون مموّعاً كما سيأتي ذكره.

والختاء: بكسر الخاء وتشديد النون، ورق معروف يخطب النساء به أيديهن وأرجلهن، ويكون لونه أحر. والصفرة بالضم أي غير الزعفران فإنه مكروه للرجال. "بأساً" أي خوفاً وضيقاً، ففي "مسند أحمد" [رقم: ٢٢٣٣٧، ٥/٢٦٤] عن أبي أمامة مرفوعاً: يا معشر الأنصار! احرموا أو صفروا وحالفوا أهل الكتاب. وإن تركه أبيض من غير خضاب فلا بأس، وأما الخضاب بالسواد الخالص فغير جائز لما أخرجه أبو داود [٤٢١٢] والسنائي [رقم: ٥٠٧٥] وابن حبان والحاكم - وقال: صحيح الإسناد - عن ابن عباس مرفوعاً: يكون قوم يخضبون في أحر الرمان بالسواد كحواصل الحمام لا يرتحون رائحة الخبث. ووضح ابن الجوزي في "العلل المتناهية" إلى تصغيره مستنداً بما روي أن سعداً والحسين بن علي كانا يخضبان بالسواد، وليس يجيد قلعله لم يلعهما الحديث، والكلام في بعض روايته ليس بمبحث يخرج عن حيز الاحتجاج به، ومن ثم عدّ ابن حجر المكي في "الزواجر" الخضاب بالسواد من الكبائر، ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً: من حصب بالسواد سؤد الله وجهه يوم القيامة، وعند أحمد: عبروا الشيب ولا تقربوا السواد. وأما ما في سنن ابن ماجه [رقم: ٣٦٢٥] مرفوعاً: إن أحسن ما احتضمت به هذا السواد أرعب لسانكم وأهبط لكم في صدور أعدائكم، ففي سنده ضعفاء فلا يُعارض الروايات الصحيحة، وأحد منه بعض الفقهاء حواه في الجهاد.

باب الولي يستقرض من مال اليتيم

٩٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنه فقال له: إن لي يتيماً وله إبل فأشرب من لبن إبله؟ قال له ابن عباس: إن كنت تبغي ضالة إبله، وثهنتا حرياتها وتليط حوضها، وتسقيها يوم وردّها فاشرب غير مضر بتسلي، ولا ناهل في حلب. قال محمد: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذكر والي اليتيم، فقال: إن استغنى استعفّ

باب الولي: [في نسخة: الوصي] أي من يربي اليتيم، ويصلح أموره. جاء رجل: في رواية: أعراي. وقد أخرج هذه القصة سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والنحاس أيضاً. فأشرب. يحتمل أن يكون حياً وأن يقدر استفهاماً وعلى كل تقدير فمراده الاستفتاء، قال له ابن عباس: "إن كنت تبغي ضالة إبله" أي تطلب ما فقد من إبله وضاع من ماله وتعدم في ما يتعلق بحاله. "وثهنتا" أي تظلي يقال: هنت الإبل إذا طلاه وذلك على جسده القطران - بالفتح - وهو دواء يُطلى به الإبل المتلثة بالخراب وغيره. "حرياتها" بالفتح إبله الخرباء بالقطران. "وتليط حوضها" وفي نسخة: تلوّطه أي تطينه وتصلحه، وليحي: تلط بصم اللام وتشديد الطاء. "وتسقيها" أي الإبل "يوم وردّها" بالكسر أي شرها، فاشرب من لبه فإنك تستحقه من خدمتك. "غير مضر" بالنصب أي حال كونك غير ضار. "بتسلي" بفتحين أي بالولد الرضيع. "ولا ناهل" بكسر الهاء أي غير ضائع في حلب، يقال: لهكت الناقة أفكها إذا لم يبق في ضروعها لبن، "والحلب" بفتحين اللين المهلوط وبسكين اللام الفعل، والمعنى غير مستأصل اللبن، كما ذكره القاري وغيره.

بلغنا: هذا البلاغ أخرجه عبد الرزاق، وابن سعد، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا، وابن جرير، وابن المنذر، والنحاس في "ناسخه"، والبيهقي في "سنه" من طرق عن عمر، قال: إني أزلت نفسي في مال الله بمنزلة والي اليتيم، إن استعيت استعفت وإن احتجت أخذت منه بالمعروف، فإذا أيسرت قضيت. وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق علي عن ابن عباس: من كان فقيراً فليأكل بالمعروف يعني القرض. وكذا أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه، وأخرج عبد بن حميد والبيهقي من طريق ابن جبير عنه، قال: والي اليتيم إن كان عبياً فليستعفف ولا يأكل، وإن كان فقيراً أخذ من فضل اللبن، وأخذ بالقوت لا يجاوزه، وما يستر من عورته فإذا أيسر قضى، وإن أعسر فهو في حل. وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي عنه، قال: إذا احتاج والي اليتيم وضع يده فأكل من طعامهم ولا يلبس منه ثوباً -

وإن افتقر أكل بالمعروف قرصاً. بلغنا عن سعيد بن جبير فسر هذه الآية: ﴿وَمَنْ كَانَ غَبِيّاً فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَقِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ قال: قرصاً.

(المائدة: ٦)

٩٣٨ - أخبرنا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر أن رجلاً أتى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقال: أوصني إلى يتيم، فقال: لا تشتريه من ماله شيئاً، ولا تستقرض من ماله شيئاً.

والاستغفاف عن ماله عندنا أفضل. وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل

ما يحب ستره

٩٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سمعت عبد الله بن عامر يقول: بينا أنا أغتسل ويتيم كان في حجر أبي، يصبُّ أحدنا على صاحبه إذ طلع علينا عامر في نسخة: بينا

= ولا عمامة. وأخرج ابن المنذر والطبراني عنه قال: يأكل ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله، ومنفعته له ما لم يسرف أو يبلر. وفي الباب آثار أخر ميسوطة في "الدور المنشور" للسيوطي.

قال قرصاً: أي في معنى الأكل بالمعروف. **أبي إسحاق**: هو عمرو بن عبد الله بن علي السبيعي الهمداني الكوفي. **صلة بن زفر**: هو صلة - بكسر الصاد وفتح اللام - ابن زفر بضم الزاء وفتح الفاء أبو العلاء العباسي الكوفي، روى عن عامر وحذيفة وابن مسعود وعلي وابن عباس، وعنه أبو واثل وأبو إسحاق السبيعي وأيوب السخيتي وغيرهم، قال الخطيب وابن حشاش وابن حبان: ثقة، وكلنا عن ابن معين والعلطي وابن نمير، مات في خلافة مصعب بن الزبير، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٤٣٤، ٥٥٥/٢] **أوصني**: أي انصحنني في أمر يتيم هو في كتابتي.

لا تشتريه: نصيحة النبي مع نون المشددة. **ولا تستقرض إياه**: هذا بظاهره دال على عدم جواز الاستقراض أيضاً، وهو معمول على حالة الاستعانة وعدم الحاجة، وأما عند الحاجة فيحوز كما دلت الآثار السابقة فإن اضطر إلى الأكل حاز أكله. **والاستغفاف**: هذا قول المؤلف، أي الكف عن ماله ولو استقرضاً إذا لم ينجح إليه أفضل من غيره.

في حجر أبي: يعني كان في تربية أبي عامر. "يصب أحدنا" أي أحد منا، أنا واليتيم، وكانا يغتسلان عارين في موضع واحد فيلقى الماء أحدهما على صاحبه الآخر. "إذ طلع علينا" أي ظهر علينا وجاء إلينا أبي عامر بن ربيعة، "ونحن" أي أنا واليتيم "كذلك" أي أغتسل ونصب الماء، "فقال" أي عامر متعجباً وراجحاً: "ينظر بعضكم إلى عورة بعض" =

ونحن كذلك، فقال: ينظر بعضكم إلى عورة بعض؟ والله إني كنت لأحسبكم حيراً متاً.
قلت: قوم ولِدُوا في الإسلام لم يُؤْلَدُوا في شيء من الجاهلية، والله لأظننكم الخلف.
قال محمد: لا ينبغي للرجل أن ينظر إلى عورة أخيه المسلم إلا من ضرورة لمداواة وغوه.
وكذا للنبي الرافق

باب النفخ في الشرب

٩٤٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أيوب بن حبيب مولى سعد بن أبي وقاص، عن أبي المثني
الجهني قال: كنت عند مروان بن الحكم فدخل أبو سعيد الخدري على مروان،
فقال له مروان: أسمعت من رسول الله ﷺ أنه غي عن النفخ في الشراب؟ قال: نعم،
استبحراً

- وهو حرام، "والله إني كنت لأحسبكم" أي أظنكم "حيراً متاً" أي في الدنيا والتقوى، وقد ظهر خلاف ذلك
حيث لا تخاف الله وتنظر إلى ما لا يحل النظر إليه.

قلت: أي في خاطري: قوم أي هم قوم ولِدُوا - مجهول - في الإسلام أي وعلموا الأحكام ولم يولدوا في شيء
من الجاهلية ليكونوا معذورين في الجهل ببعض الآداب الدينية: والله لأظنكم الآن الخلف بفتح الحاء ويكون اللام
لا يفتحها، ففي "المصباح" هو حلف صادق من أبيه إذا قام مقامه، وهو خلف سوء بالسكون هذا أكثر كلامهم،
ومهم من يجيز الفتح والسكون في التوعين، وعلى السكون جاء التنزيل ﴿وَحَلْفٌ مِنْ عَدُوِّهِ حَلَفٌ أَصَاغُوا
الْعَلَاءُ﴾ (مرم: ٥٩) كذا ذكره القاري. **إلا من ضرورة لمداواة**: بالضم وغوه، فإن الضرورات تبيح المحظورات،
فيجوز النظر إلى عورة الرجل والمرأة للاحتقان، والخلف أي ختان المرأة، وموضع القرحة وغير ذلك،
ومن مواضع الضرورة حالة الولادة فيجوز للقاتلة النظر إلى فرج المرأة، ومنها النظر إلى موضع البكارة إذا احتيج
إليه في مسألة العين، والبسط في كتب الفقه.

في الشرب: [في سحرة: الشراب] بالضم مصدر أي في حالة شرب لئلا وعيره. أخبرنا أيوب بن حبيب: قال الذهبي
في "الكاشف" [رقم: ٥١٩، ٩٧/١]: أيوب بن حبيب المدني، عن أبي المثني، وعنه مالك وفليح، وثقه النسائي، وقال
أيضاً في "الكنى": أبو المثني الجهني، عن سعد وأبي سعيد، وعنه أيوب ومحمد بن أبي يحيى، ثقة. وقال ابن عبد البر:
لم أقف على اسمه. **قال نعم** أي سمعته هي عن النفخ في الشراب، وروي النهي عنه أيضاً من حديث ابن عباس
عند أحمد، وزيد بن ثابت عند الطبراني، وزاد أبو سعيد الخدري على الجواب ذاكراً سؤال رجل عن رسول الله ﷺ
وحوايه عند غيه عن النفخ في الشراب، فقال: فسال له أي لرسول الله ﷺ رجل من حضر ذلك المجلس: -

فقال له رجل: يا رسول الله! إني لا أروى من نفس واحد، قال: فأبْنِ القَدَحَ عن فيك ثم تنفس، قال: فإني أرى القذاة فيه، قال: فأهرقها.

باب ما يُكرَهُ من مصافحة النساء

٩٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر، عن أميمة بنت رُقَيْبَةَ أنها قالت: أنبت رسول الله ﷺ في نسوة ثُبَايِعُهُ فقلنا: يا رسول الله! ثُبَايِعُكَ على أن لا تُشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل أولادنا،

= إني لا أروى - بفتح الألف وسكون الراء - من نفس - بفتحين - واحد، يعني لا يحصل لي الري من الماء في نفس واحد، فلا بد لي أن أتففس في الشراب، فقال له رسول الله ﷺ: **أَيْنَ** - أمر من الإبانة - القَدَح - بالفتح - أي قدح الشراب عن فيك ثم تنفس، قال ذلك الرجل: فإني أرى القذاة - بالفتح - عود أو شيء في الشراب ينأذى به الشارب فيه أي الماء، فلا بد لي أن ألصق في الشرب ليذهب ذلك القذاة. قال له رسول الله ﷺ **فأهرقها** - بسكون الهاء - من الإرافة بزيادة الهاء أي فأرق تلك القذاة عن الشراب ولا تنفخ فيه. وإنما لم يأت عن الفخ في الشراب لئلا يقع من ريقه فيه شيء فيقذره، وقد يتغير الماء بالنفخ، وفي الحديث دليل على إباحة الشرب من نفس واحد؛ لأنه لم يمتد الرجل عنه بل قال له ما معناه: إن كنت لا تروى من واحد فأبْنِ القَدَحَ، حكاه ابن عبد البر عن مالك، وورد النهي عن ذلك أيضاً، وبجهد الجواز لا ينافي الكراهة، فعند الترمذي [رقم: ١٨٨٥]: لا تشربوا واحداً كشراب العير ولكن اشربوا مثنى وثلاث، وسموا إذا شربتم، واحداً إذا شربتم معتم.

باب ما يُكره: ذكر صاحب "المداية" [١٩٧/٧] وغيرها: أنه لا يجوز مصافحة النساء إذا كانت مما تشتهى، أما لو كانت محجوزاً لا تشتهى أو كان الرجل شحيحاً كبيراً فلا بأس به لاتعدام حواف الفتنة.

عن أميمة: بضم المعجمة وفتح الميم وتحتية ساكنة ثم ميم، بنت رقيقة بقالين على وزن أميمة، وهي أخت خديجة أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد، فمحدجة حالة أميمة، وأبوها نجاد بن عبد الله بن عمر، وقيل: عبد الله بن نجاد القرشي، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٧٥، ٣٥٣/٤] وغيره. **في نسوة ثُبَايِعُهُ:** [في نسخة: ثُبَايِعُهُ] قال القاري: صفة لجماعة النسوة، ويحتمل أن يكون بنون المتكلم، وتسمى هذه البيعة بيعة النساء، قال الله تعالى: **إِنَّمَا أَنَبَّاهُ الشَّيْءَ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُنَاجِيَنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللهِ شَيْئاً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْبِينَ سُبُهَانَ يَفْرِيهِنَّ بَيْنَ أَجْدِبَيْهِ وَأَرْجُحُنَّ وَلَا يَغْيَبُنَّكَ فِي مَغْرُوبٍ فَتَأْبِغِينَ وَأَسْتَعِزُّنَّ لَهْنَ اللهُ** (للنسخة: ١٢) شيئاً: عام لكونه في سياق النهي. **ولا نقتل أولادنا:** كما كانت عادة أهل الجاهلية يقتلون أولادهم خشية إصلاقي.

ولا تأتي بيهتان ^{أي عداوة} تفترية بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف، قال رسول الله ﷺ: فيما استطعتم، وأطقم، قلنا: الله ورسوله أرحم بنا منا بأنفسنا، هلم تُبايعك يا رسول الله ﷺ، قال: إني لا أصافح النساء، إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة، أو مثل قولي لامرأة واحدة.

باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ

٩٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: سمعت

بين أيدينا وأرجلنا: قال الزرقاني: أي من قل أنفسنا فكيف بالأيدي والأرجل عن الذات؛ لأن معظم الأفعال هما، وأن البيهتان ما يشعرت بهما يختلف القلب الذي هو بين الأيدي والأرجل ثم يبرزه بلسانه. [شرح الزرقاني: ٤/٤٩٤]

في معروف: أي في ما عرف شرعاً، وفيه إشارة إلى أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

فيما استطعتم: أي هذا كله بحسب طاقتكم. أرحم بنا: أي حيث قال الله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (النساء: ١٦) وقال رسوله: فيما استطعتم، فأوجها الامتنال بحسب الطاقة البشرية ولم يكلفها بما ليس في الوسع.

هلم: أي تعال نبايعك ما ليد كما نبايع الرجل بالمصافحة، وعند النسائي: قلن: أبسط يدك نصافحك.

لا أصافح النساء: فيه دليل على أنه لا ينبغي المصافحة عبد البيعة بالنساء، وأن بيعة النبي ﷺ بالنساء لم تكن بأحد اليد، وهو مُعاد قول عائشة: "ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا امرأة يملكها"، أخرج المحاري، وفي رواية له [رقم: ٢٧١٣] عنها: "ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة، ما يبايعهن إلا بقوله: قد نبايعك على ذلك. وأخرج أبو عبيد في "كتاب المعرفة" من حديث فتيمة بنت عبد الله البكرية قالت: وعدت مع أبي علي النبي ﷺ فبايع الرجال وصافحهم، وبايع النساء ولم يصافحهن. وعند أحمد [رقم: ٦٩٩٨، ٢/٢١٣] من حديث ابن عمر: أنه ﷺ لم يكن يصافح النساء. وجاءت أخبار ضعيفة بمصافحته النساء عبد البيعة أحياناً، فعند الطبراني من حديث معقل بن يسار: أن النبي ﷺ كان يصافح النساء في بيعة الرضوان من تحت الثوب، وأخرج ابن عبد البر عن عطاء وقيس بن أبي حازم: أن النبي ﷺ كان إذا بايع لم يصافح النساء إلا على يده ثوب، كذا ذكره ابن حجر والزرقاني، ولعله محمول على مصافحة المعاتز، وقوله ﷺ في حديث الباب: لا أصافح النساء الثابت بالطرق الصحيحة صريح في عدم مصافحته.

كقولي لامرأة واحدة: أي في حصول البيعة ووجوب الطاعة. أو مثل إلخ: شك من الراوي في اللفظ والمعنى واحد.

سعد بن أبي وقاص يقول: لقد جمع لي رسول الله ﷺ أبويّه يوم أحد.

٩٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال ابن عمر رضي الله عنهما: بعث

رسول الله ﷺ بغنماً فأمر عليهم أسامة بن زيد، فطعن الناس في إمرته، فقام
أي جهله أمراً عليهم

رسول الله ﷺ، وقال: إن تطعنوا في إمرته فقد كنتم تطعنون في إمرة أبيه من قبل،

وأنهم الله إن كان خليقاً للإمرة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ من بعده.

أي بعد أبيه ريد

أي أسامة

أي لا يها

أي أسامة

٩٤٤ - أخبرنا مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله بن معمر، عن عبيد يعني
في نسخة: عبد الله

ابن حنين، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: إن عبداً
أي للخطبة

خيرّه الله تعالى بين أن يؤتيته من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده،

لقد جمع لي: أي قال يوم غزوة أحد: أرم ذلك أي وأمي، وكذا جمع للزير بن العوام كما عبد الترمذي وغيره،

وفيه منقّة عظيمة لها. **بعثاً:** بالفتح أي أرسل جيشاً. **فطعن الناس في إمرته:** [أي المايقون أو أحلاف العرب]

قال القاري: بكسر الميم أي في إمارته وولايته لكونه صعب القوم وحقيرهم في الصورة؛ لأنه من الموالي، وكان
 في القوم أبو بكر وعمر. **فقد كنتم تطعنون:** أي قبل ذلك في إمارة أبيه ريد بن حارثة متبني رسول الله ﷺ وحبه.

ولهم: بمزة مفتوحة بمعنى القسم. **إن كان:** مخلفة من مثقلة مكسورة. **عن عبيد:** قال ابن حجر في "التقريب"

[رقم: ٤٣٦٨، ٤١٨/٢]: عبيد بن حنين - بنو نين مصغراً - أبو عبد الله المدني ثقة، قليل الحديث، مات سنة

خمس ومائة. **إن عبداً:** وصف نفسه بالعبودية؛ لأنها المرتبة الكاملة للقداء بقوله تعالى في حقه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي

أَسْرَى عَنْدَهُ يُلَاقِيهِ﴾ [الأنبياء: ١٠]، ويقول تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، ويقول تعالى:

﴿أَنزَلْنَا إِلَهِنَّ بِهِيَ عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [الملئ: ٩، ١٠]، ويقول تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ

لَيْدًا﴾ [الحج: ١٩]، فإن المراد بالعبد في هذه الآيات هو النبي ﷺ، وإنما أهم الأمر ولم يعين نفسه من بدو الأمر

إحالة على إتمام حذاف الصحابة وانتحاناً لتعظيمهم، ولئلا يحصل لهم الملل دفعة بسماع حبر مصيبة عظيمة.

زهرة الدنيا: بالفتح أي محبتها ورينتها، قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٢٧٧٢/٢]: المراد بزهرة الدنيا

لعيها وأعراضها وحدودها، شبهها بزهرة الروض. **ما عنده:** أي ما عنده من لذة العقبى والدرجات العلى.

فاختار العبد ما عنده، فبكى أبو بكر رضي الله عنه، وقال: فدينك بآبائنا وأمهاتنا، قال: فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ يُحير رسول الله ﷺ بخير عبدٍ خيره الله تعالى، وهو يقول: فدينك بآبائنا وأمهاتنا. فكان رسول الله ﷺ هو المُخَيَّر، وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلمنا به. وقال رسول الله ﷺ: ^{أي في تلك الحطة} **إِنْ أَمِنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَالَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ،**

فبكى أبو بكر: لما أنه كان من أئمة الصحابة وأعلمهم بالأسرار النبوية، فمهم أن مراده بالعبد المحير المختار ما عند الله هو نفسه فبكى حزناً على فراقه، وقال: فدينك بآبائنا وأمهاتنا أي أنت معدى بآبائنا معاشر المسلمين وأمهاتنا، فإن بقاءك خير لنا من بقاء آباءنا وأمهاتنا. **قال فعجبنا:** أي قال أبو سعيد الخدري: فتعجبنا - نحن حضار الصحابة - من بكاء أبي بكر، وقال الحاضرون بعضهم لبعض على سبيل الاستعجاب: انظروا إلى هذا الشيخ مع كبر سنه ووعور علمه بخير رسول الله ﷺ بخير عبد من عباد الله، وهو يفدي الآباء والأمهات عليه. وهذا التعجب إنما كان لعدم وصول الأذهان إلى ما فهمه أبو بكر، ثم ظهر لهم ما ظهر له أن العبد الذي أحرر عنه رسول الله ﷺ كان نفسه. **هو المحير:** أي بين الأمرين الدنيا والعقبى.

أعلمنا به: أي هذا الأمر، أو بالنبى ﷺ وبسرّه، وفيه منقبة عظيمة لأبي بكر بإقرار الصحابة. **إِنْ أَمِنَ النَّاسُ:** قاله ذلك تسليّة لأبي بكر، ودفعاً لحزن حصل له بخير الرحلة النبوية، وإظهاراً لفصله على سائر الصحابة، ومعناه أن أمن الناس - اسم تفضيل من الملى يعني كثير المنة والإحسان - عليّ في صحبته وماله أبو بكر حيث صحبه إذا لم يصحبه غيره، فكان رفيقه في الغار، وأسلم حين لم يسلم أحد من الرجال، وكان له عند ذلك على ما روي لربيعون ألفاً أنفق كلّها على رسول الله ﷺ، وعند الترمذي وغيره من حديث أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: ما لأحد عندنا يد إلا فد كافيه ما حلا أبا بكر فإن له عندنا يدأ يكافيه الله ما يوم القبامة، وما يعني مال أحد قط ما يعني مال أبي بكر. **ولو كنت متخذاً:** قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٢٧٢/٢]: قال القاضي: أصل الحلة الافتقار والانقطاع، فحلّل الله للمقطع إليه، وقيل الحلة الاختصاص، وقيل: الحلة الاصطفاة، وقيل: الخليل من لا يسع قلبه غيره، والمعنى أن حب الله لم يبق في قلبه موضعاً لغيره.

أخوة الإسلام: أي الإخوة الحاصلة بين وبينه بسبب الإسلام كافية، وفي رواية: ولكنه أخي وصاحبي، وفي رواية لمسلم [٦١٧٦] والترمذي [٣٦٥٥]: ألا إني أرى إلى كل حلٍّ من حلّه، ولو كنت متخذاً خليلاً لأتخذت أبا بكر خليلاً، إن صاحبكم خليل الله.

وَلَا يُقَيِّنُ فِي الْمَسْجِدِ حَوْجَةٌ إِلَّا حَوْجَةُ أَبِي بَكْرٍ.

٩٤٥ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ شِمَّاسٍ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ قَدْ هَلَكْتُ قَالَ: لِمَ؟ قَالَ: وَهَئِنَا اللَّهُ أَنْ نُحِبَّ أَنْ نُحْمَدَ بِمَا لَمْ تَفْعَلْ، وَأَنَا أَمْرُو أَحِبِّ الْحَمْدِ، وَهَئِنَا عَنِ الْخِيَلَاءِ، وَأَنَا أَمْرُو أَحِبِّ الْجَمَالِ، وَهَئِنَا اللَّهُ أَنْ نَرْفَعَ أَصَوَاتَنَا فَوْقَ صَوْتِكَ،

وَلَا يُقَيِّنُ: بصيغة المجهول "في المسجد حَوْجَةٌ" بالفتح باب صغير إلى المسجد يدخل منه، "إلا حَوْجَةُ أَبِي بَكْرٍ"، وفيه منقبة عظيمة لأبي بكر، وإشارة إلى استحقاقه لكون الخليفة محتاجاً إلى المسجد في كل وقت، وقد ورد نظير ذلك لعلي عليه السلام من قوله ﷺ: سَدُّوا الْأَبْوَابَ كُلَّهَا إِلَّا بَابَ عَلِيٍّ، أخرجه أحمد [رقم: ٣٠٦٢، ٣٣٠/١] والنسائي في "السنن الكبرى" والضياء في "المختارة" والحاكم والترمذي [رقم: ٣٧٣٢] والطبراني وغيرهم بالفاظ متقاربة متعددة، وقد أخطأ ابن الجوزي حيث حكم بوضعه زاعماً منه أنه معارض لما في الصحاح من حديث حَوْجَةُ أَبِي بَكْرٍ، وليس كذلك، فإن علياً لم يكن له باب إلا إلى المسجد، وكان الأصحاب هم باباں باب إلى المسجد وباب إلى خارجه، فأمر النبي ﷺ بسد الأبواب إلا باب علي، ثم أحدث الناس الحَوْجَةَ إلى المسجد، فأمر الناس بسدها إلا حَوْجَةُ أَبِي بَكْرٍ، وكانت القصة الأولى قبل غزوة أحد، والثانية في مرض الوفاة النبوية، كذا حققه الحافظ ابن حجر في "القول المسدد في الذب عن مسند أحمد" والسيوطي في "مسند الأنواب في سد الأبواب".

عَنْ إِسْمَاعِيلَ: هو إسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري المدني، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. **أَنَّ ثَابِتَ:** هو من أعلام الأنصار، شهد أحداً وما بعدها، وكان خطيب الأنصار، استشهد يوم اليمامة سنة ١٢هـ، كذا في "جامع الأصول". **شِمَّاسٌ:** يفتح الشين المعجمة وتشديد الميم. **لِمَ:** [في نسخة: ثم قال ثم]، أي لأي شيء هلكت. **أَنْ نُحِبَّ أَنْ نُحْمَدَ:** بصيغة المجهول "بما لم تفعل" أي بقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [وال عمران: ١٨٨] الآية نزلت في شأن المنافقين.

عَنِ الْخِيَلَاءِ: يصم الخاء وفتح الياء الكسر. **وَأَنَا أَمْرُو أَحِبِّ الْجَمَالِ:** كأنه ظن أن مجرد حب الجمال من الخيلاء، وقد لمي عنه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [النساء: ٢٨]، وقد روى الترمذي [رقم: ١٩٩٩] عن ابن مسعود قال: قال النبي ﷺ: لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، فقال رجل: إنه يعجبني أن يكون ثوبي حسناً ونعلي حسنة فقال: إن الله يحب الجمال، ولكن الكبر من بطن الحق وعمص الناس أي احتقرهم واقتخر عليهم. **أَنْ نَرْفَعَ أَصَوَاتَنَا:** بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢].

وأنا رجلٌ جَهيرُ الصوت، فقال رسول الله ﷺ: يا ثابت! أما تُرَضَى أن تعيش حميداً، وتُقتلَ شهيداً، وتَدْخُلَ الْجَنَّةَ. أي عموداً وكان كذلك

باب صفة النبي ﷺ

٩٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ربيعة، عن أبي عبد الرحمن أنه سمع أنس بن مالك يقول: كان رسول الله ﷺ: ليس بالطويل البائن، ولا بالقصير، ولا بالأبيض الأمهق، وليس بالآدم، وليس بالجعد القَطَط، ولا بالسَّيْط، بعثه الله على رأس أربعين سنة،

جهير الصوت: أي عالي الصوت وكان في سمعه ثقل، ومن كان كذلك يكون جهير الصوت غالباً. **أما ترضى:** همزة، وما نافية قاله نسلياً له. **وتدخل الجنة:** قال القاري: لعل قوله ﷺ بشارته إلى الجنة متضمن أنه ليس ممن يطعن نفسه أنه في الخصال الدنية والشوائب الردية.

ربعة عن إلخ: هكذا في نسخ عديدة، والصواب ما في بعض النسخ موافقاً لما في "موطأ يحيى" وغيره: عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أنه سمع إلخ، وهو المعروف بـ"ربعة الرأي".

ليس بالطويل البائن: من بان إذا ظهر أي المفرط في الطول، "ولا بالقصير" أي البائن كما صرح به في رواية مسلم عن الثراء يعني أنه بينهما، وعند البخاري [رقم: ٣٥٤٧] عن أنس: كان ربعة من القوم. "ولا بالأبيض الأمهق" من المهق، شدة البياض أي ليس شديد البياض كلون الجص، "وليس بالآدم" بالمد أي لا شديد السمرة، وإنما كان يحاطل بياضه الحمرة. "وليس بالجعد" يفتح الجيم وسكون العين ودال مهمله أي منقض الشعر، يتجعد ويتكسر كشعر الخيش والرنج. "والقَطَط" يفتح القاف والطاء الأولى ويجوز كسرها، وهو مقابل السَّيْط يفتح السين وكسر الموحدة، أي المنبسط المسترسل يعني أن شعره ليس نهاية في الجعودة ولا في السبوطه بل وسطاً بينهما، كذا في "شرح شمائل الترمذي" لعل القاري وغيره.

رأس أربعين سنة: أي آخر أربعين سنة من عمره، وهذا على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في الربيع الأول وبعث في رمضان، فعلى هذا يكون حين البعث أربعين سنة ونصف أو تسع وثلاثون ونصف فمن قال: أربعين أغنى الكسر أو حُر. وأما ما رواه الحاكم أنه بُعث وهو ابن ثلاث وأربعين، وعن مكحول: أنه بُعث ابن اثنين وأربعين مشاد، كذا ذكره الحافظ ابن حجر.

فأقام بمكة عشر سنين، وبالمدينة عشر سنين، وتوفاه الله على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء.

باب قبر النبي ﷺ وما يُستحب من ذلك

٩٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أن ابن عمر:

عشر سنين: عند البخاري عن ابن عباس: لبث بمكة ثلاث عشر سنة، وبعث لأربعين، ومات وهو ابن ثلاث وستين، وجمع السهيلي بأن من قال: ثلاث عشرة عد من أول ما جاء به الملك، ومن قال عشراً عد ما بعد الفترة، فإن الوحي فتر بعد ما نزل ثلاث سنين، كما رواه أحمد. وهناك أقوال وروايات أخر مبسولة في "فتح الباري". **وبالمدينة:** أي بعد الهجرة، وهذا بالاتفاق. **على رأس ستين:** روي عن جمع من الصحابة منهم معاوية في عمره ثلاث وستون، وروي عن ابن عباس وأنس وعائشة ستون، وروي عنهم ما يوافق المشهور أيضاً فهو المعتمد. **عشرون شعرة إلخ:** أي بل أقل، فعند البخاري [رقم: ٣٥٤٦] عن عبد الله بن بسر: كان في عنقه شعرات بيض، وفي "صحيح مسلم" [رقم: ٦٠٧٤] عن أنس: كان في لحيته شعرات أبيض، وعبد ابن سعد عن أنس: ما كان في رأسه ولحيته إلا سبع عشرة أو ثمان عشرة.

وما يستحب من ذلك: أي من زيارة قبره، اختلف فيه بعد ما اتفقوا على أن زيارة قبره ﷺ من أعظم القربات، وأفضل المشروعات، ومن نازع في مشروعيتها فقد ضلّ وأضل، فقيل: إنه سآ ذكره بعض المالكية، وقيل: إنه واجب، وقيل: قريب من الواجب، وهو في حكم الواجب مستنداً بحديث: من حج ولم يزرني فقد جحاني، أخرجه ابن عدي والدارقطني وغيرهما، وليس موضوع كما ظنه ابن الجوزي وابن تيمية، بل سنده حسن عند جمع، وضعيف عند جمع، وقيل: إنه مستحب بل أعلى المستحبات، وقد ورد في فضله أحاديث، فمن ذلك: من زار قبري وحبب له شفاعتي، أخرجه الدارقطني [رقم: ١٩٤، ٢٧٨/٢] وابن خزيمة، وسنده حسن، وفي رواية الطبراني: ما حاجني زائراً لا تعمله حاجة إلا زيارتي كان حقاً علي أن أكون له شفعاً، وعبد ابن أبي الدنيا عن أنس: "من زارني عتسباً كنت له شفعاً وشهيداً". وأكثر طرق هذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة لكن بعضها سالم عن الصعف القادح، وبالجموع يحصل القوة كما حققه الحافظ ابن حجر في "التلخيص الخير" والتقي السبكي في كتابه "شعاع الأسقام في زيارة خير الأنام"، وقد أخطأ بعض معاصريه وهو ابن تيمية حيث ظن أن الأحاديث الواردة في هذا الباب كلها ضعيفة بل موضوعة، وقد ألفت في هذا البحث رسائل على رعم أنف المعتاد الجاهل، حينما ذهب بعض أفاضل عصرنا إلى مكة ورجع من غير زيارة مع استطاعته، وألف ما لا يليق ذكره فإله يصلحنا ويصلحه ويوفقنا ويوفقه.

كان إذا أراد سفراً، أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ فصلى عليه، ودعا ثم انصرف.
قال محمد: هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة بأي قبر النبي ﷺ.

باب فضل الحياء

٩٤٨ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، يرفعه إلى النبي ﷺ، قال: من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

قال محمد: هكذا ينبغي للمرء المسلم أن يكون تاركاً لما لا يعنيه.

٩٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا سلمة بن صفوان الزرقى، عن يزيد بن طلحة الركابي، أن النبي ﷺ قال: إنّ لكل دين خلقاً، وخلق الإسلام الحياء.

إذا أراد سفراً: وفي رواية عبد الرزاق: كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال: السلام عليك يا رسول الله. وفي رواية: كان يقف على قبره، فيصلي على النبي ﷺ وعلى أبي بكر وعمر. وفي رواية عن نافع: كان ابن عمر يسلم على القبر، ورأته مائة مرة أو أكثر يأتي ويقول: السلام على النبي، السلام على أبي بكر، السلام على أبي. وظاهر أنه كان داه وإن لم يسلم، كذا في "وفاء الوفاء بأخبار دار المنعطف" و"المواهب" وشرحه، وفي الباب عن أنس عند البيهقي وابن أبي الدنيا، وحابر عبد البيهقي، وأبي أيوب عند أحمد والطبراني والنسائي.
إذا قدم المدينة: بيان لمكان أي يحضر عبده ويصلي ويسلم عليه.

فضل الحياء: هو صفة تقبض بها النفس عن القبيح. يرفعه: هذا مرسل عند جميع رواة "الموطأ" إلا بخالد بن عبد الرحمن القراسبي فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه، وخالد ضعيف، قاله ابن عبد البر [٩٦/٣] والحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والترمذي وابن ماجه وأحمد والطبراني والحاكم وغيرهم من طرق، كما بسطه السيوطي، والزرقي [٣٠٤/٤]. ما لا يعنيه: بالفتح من عناء إذا تعلقت عنايته به أي ما لا يعيده من فضول الأقوال وسينات الأعمال. أن يكون تاركاً: لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ (المؤمن-٣).

سلمة: بفتحين، ابن صفوان بن سلمة الزرقى - بضم الزاء، وفتح الراء - نسبة إلى بني زريق، مدني ثقة، عن يزيد بن طلحة الركابي - بالنصم - نسبة إلى ركانة، وهو والد طلحة، وهو ابن عبد يزيد بن هاشم، وذكر ابن حبان يزيد هذا في "تقات الثابطين"، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٠٩/٤]. خلقاً: بضم الخاء، بضمين وتسكن اللام أي حصلة وطريقة شرعت فيه. وخلق الإسلام الحياء: أي طبع هذا الدين الذي به قوامه الحياء.

٩٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا مخبر، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أن النبي ﷺ مرَّ على رجل يعظ أخاه في الحياء، فقال رسول الله ﷺ: دَعُهُ، فإن الحياء من الإيمان.

باب حق الزوج على المرأة

٩٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني بشير بن يسار أن حُصَيْن بن مِحْصَن أخبره أن عَمَّةً له أتت رسول الله ﷺ، وأنها زعمت أنه قال لها: أذات زوج أنت؟ فقالت: نعم، فرعمت أنه قال لها: كيف أنتِ له؟ فقالت: ما آلوه إلا ما عجزتُ عنه، قال: فانظري أين أنتِ منه، فإنما هو جنتك أو نارُك.

في نسخة: و

باب حق الضيافة

٩٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد المقرئ، عن أبي شريح الكعبي

أخبرنا مخبر إلخ: في رواية يحيى: مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر. على رجل: قال الحافظ: لم أعرف اسم الواعظ ولا أخيه. يعظ: أي ينصحه ويلومه على كثرتِه وأنه يضره. دعه: أي اتركه على هذا الخلق، ولا تمنعه، فإن الحياء شعبة من شعب الإيمان.

أخبرني بشير: هو بشير على وزن فعيل - ابن يسار - بالفتح الحارثي، المدني، وثقه ابن معين، وقال ابن سعد: كان شيخاً كبيراً أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ، وكان قليل الحديث، وشيخه في هذه الرواية وهو حصين - مصغراً - ابن محسن بكسر الأول وسكون الثاني وفتح الثالث، ذكره ابن حبان في "ثقات التابعين"، وقال ابن السكن: يُقال: له صحة غير أن روايته عن عمته، وليست له رواية عن رسول الله ﷺ، كذا في "تذويب التهذيب" و"تقريب التهذيب". أنه قال لها: أي قال لها رسول الله ﷺ حين أتت عنده.

فرعمت أنه: أي فقالت: إنه قال لها رسول الله ﷺ: كيف أنت لزوجك في الرضاء والسخط والخدمة؟ فقالت: "ما آلوه" أي ما أقصر في خدمته ورضائه ما استطعت، فقال رسول الله ﷺ لها: "انظري" أي تأملِي وتفكري في كل وقت، "أين أنت منه؟" أهو رأسك أم ساحتك؟ فإن رضي عنك يُدحلك الجنة، وإن سخط عليك يدحلك النار، فهو باعث دخول الجنة والنار. أي شريح: بضم الشين مصغراً، الكعبي نسبة إلى كعب بن عمرو بن عكرمة، بضم العين، اسمه حويلد بن عمرو بن حويلد، أو هانيء، أو كعب بن عمرو، أو عبد الرحمن، أسلم قبل الفتح، مات بالمدينة ٦٨ هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٠٦٣، ٤/٢٥٠] وغيره.

أن رسول الله ﷺ قال: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، جائزته يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما كان بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن ينوي عنده حتى يُخرجَه.

باب تشميت العاطس

٩٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إن عطس فشمته، ثم إن عطس فشمته، ثم إن عطس فشمته، ثم إن عطس فقل له:
بفتح الطاء

واليوم الآخر: ذكره إشارة إلى أنه يوم الثواب والعذاب، فمن آمن به إيماناً كاملاً طلب الأعمال الحسنة ونُحِبَّ عن السيئة. **فليكرم:** قال الزرقاني: الأمر بالإكرام للاستحياب عند الجمهور؛ لأن الضيافة من مكارم الأخلاق لا حاجة لقوله: جائزة، والجائزة تفضل وإحسان، هكذا استدل به الطحاوي وابن بطال وابن عبد البر، وقال الليث وأحمد: تُجِبُّ الضيافة ليلةً واحدةً للحديث المرفوع: ليلة الصيف واجبة على كل مسلم. وأحباب الجمهور عن هذا وما أشبهه: أن هذا كان في صدر الإسلام حين كانت المواساة واجبة، وبأنه محمول على ضيافة المصطربين. [شرح الزرقاني: ٣٧٢/٤]

جائزته: بالرفع مبتدأ أي منيحه وعطيته وإغاثته بأفضل ما يقدر عليه يوم وليلة بالرفع خبر المبتدأ، ويروي جازته بالنصب فيكون معولاً ثانياً، ولعنن وهي يوم وليلة. والضيافة ثلاثة أيام يعني من غير تكلف، كالتكلف الذي في اليوم الأول، فإذا مضت الثلاث فقد مضى حق الضيف، فما كان بعد ذلك فهو صدقة. في التعمير عه إشارة إلى التغير عنه، "ولا يحل له" أي للضيف "أن ينوي" بفتح الياء وسكون الهمزة المثناة وكسر الواو أي يقيم "عنده" أي عند من أضافه "حتى يخرجَه" بصم الياء وكسر الراء أي يوقعه في الحرج والضيق، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٧٢/٤].

تشميت: هو بالثين للعممة معناه الإبعاد عن الشماتة، والتشميت بالمهملة معناه الدعاء بالهداية إلى السمت الحسن، والخلق المستحسن، وكل منهما يُستعملان في جواب العطسة بـ "يرحمك الله"، كذا في "تهذيب النووي".
عن أبيه: هو أبو بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري.

فشمته: ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال أصحابنا وغيرهم: إن جواب العطسة واجب إلا أنه مفيد عما إذا خمد الحديث: إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته، وإذا لم يحمد فلا تشمته، أخرجه البخاري في "الأدب المفرد".

إنك مضمونك. قال عبد الله بن أبي بكر: لا أدري أبعد الثالثة أو الرابعة.

قال محمد: إذا عطس فشمته ثم إن عطس فشمته، فإن لم تشمته حتى يعطس مرتين أو ثلاثاً أجزاك أن تشمته مرة واحدة.

باب الفرار من الطاعون

أي من موصع وقع فيه

٩٥٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر أن عامر بن سعد بن أبي وقاص أخبره

أن أسامة بن زيد أخبره: أن رسول الله ﷺ قال: **إن هذا الطاعون رجز أرسل على من كان قبلكم أو أرسل على بني إسرائيل.**
 يكسر الزاء أي عذب

إنك مضمونك: بضاد معجمة أي مزموم، والضنك بالضم الزكام، والقياس مضنك ومزكم، لكنه جاء على أضنك وأزكم، قاله ابن الأثير في "الشهاة" [١٠٣/٣]. **لا أدري:** أي لا أحفظ قوله: إنك مضمونك هل قال بعد العطسة الثالثة أو الرابعة، وعند أبي داود وأبي يعلى وابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **إذا عطس أحدكم فليشمته حليسه، فإن زاد على ثلاث فهو مزموم ولا يشمت بعد ثلاث.**

أجزاك أن تشمته: أي يكفي التشمت الواحد لأن العبادات المتحاشنة تتداخل.

محمد: في رواية يحيى: وأبو النظر. **أن أسامة:** في رواية يحيى: أن عامراً سمع أباه يسأل عن أسامة: هل سمعت رسول الله ﷺ في الطاعون شيئاً؟ فقال أسامة: سمعته يقول الحديث.

إن هذا الطاعون: فسرهُ كثير من أصحاب الغريب وشراح الحديث بالوباء وهو كل مرض عام بسبب فساد الهواء، وليس بعيد، بل هو أحص منه بدليل أنه ورد في الحديث: **أن الطاعون لا يدخل المدينة،** ورد أن المدينة كانت فيها وباء الحمى، ولذا قال القاضي عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض، وقال النووي: هو بثر وورم مؤلم جداً يخرج مع غيب يحصل مع خفقان القلب والقيء، ويخرج في الأنف والأيدي والأصابع وسائر الجسد، وقد بسط الكلام في تحقيق معناه، وذكر الاختلاف فيه وإيراد الأخبار الواردة فيه الخافض ابن حجر في رسالته "بذل الماعون في فضل الطاعون".

أرسل على بني إسرائيل: أخرج قصة نزوله على قوم فرعون وعلى بني إسرائيل عبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم وإبراهيم الحربي وغيرهم، وقد ورد أنه مات من قوم موسى بالطاعون في يوم واحد سبعون ألفاً، وورد أيضاً عبد أحمد والبحاري أن الطاعون كان عذاباً على الأمم السابقة، وهو رحمة وشهادة لهذه الأمة. وورد أيضاً =

- شك ابن المنكدر في أيهما قال - فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه، وإن وقع في أرض فلا تخرجوا فراراً منه.

قال محمد: هذا حديث معروف قد روي عن غير واحد، فلا بأس إذا وقع بأرض ^{أي مشهور} أن لا يدخلها احتجاباً له.

باب الغيبة والبُهتان

٩٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا الوليد بن عبد الله بن صياد.....

= عبد أحمد والطبراني وابن خزيمة وأبي يعلى وغيرهم أن الطاعون وعر أعدائكم من الجس، وهو - بالفتح - الطعن غير الباذ. وقد بسط الكلام على هذه الأحكام مع فوائد شربة الحافظ في "بذل المعاون".

شك ابن المنكدر: أي في أن أي هذين اللفظين قال. **سمعتم به:** أي بوقوعه ببلد أنتم خارجون عنه.

فلا تدخلوا عليه: قال ابن دقيق العيد: الذي يترجح عندي في السعي عن الفرار وعن الدخول أن الإقدام عليه تعرض للبلاء ولعله لا يصير عليه، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر أو التوكل، فمنع ذلك لاغترار النفس، وأما الفرار فقد يكون داخلًا في باب التوغل في الأسباب متصورًا بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه فيقع التكلف في القدوم كما يقع في الفرار فأمر بترك التكلف فيهما.

فراراً منه: أي لأجل الفرار عن الطاعون، فإن قضاء الله لا يُردّ ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي رُوحٍ مُّشْتَدِّ﴾ (النساء: ٧٨) وفيه إشارة إلى أنه لو خرج لا لهذا القصد بل لخافته فلا بأس به، وقد أخرج الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمَرَ بِإِلَى إِلَهِينَ حَرِّحُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهَذَا أَلَوْفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمْ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أُنْشِئَهُمْ﴾ (الفرقة: ٢٤٣)، من طريق محمد ابن إسحاق عن وهب بن منبه قال: كان حزقييل بن سوزي ويقال له: ابن العجوز هو الذي دعا للقوم الذين حرحوا من ديارهم وهم ألوّف حذَرَ الموت، قال ابن إسحاق: قلعتي أنتم حرحوا من بعض الأوباء من الطاعون، أو من سقم كان يصيب الناس حذراً من الموت، الحديث. ونحوه عند عبد الرزاق وابن أبي حاتم وغيرهم.

عن غير واحد: أي عن كثير من الصحابة بطرق متعددة. **إذا وقع:** أي الطاعون، وكذا الحكم في كل وباء عام. **الوليد بن عبد الله:** وهو أخو عمارة بن عبد الله بن صياد، قال الزرقاني: لم يذكره البحاري في "تاريخه"، ولا ابن أبي حاتم ولا ترحم له ابن عبد البر، لكن ذكره ابن حبان في "الثقات"، وكفى برواية مالك عنه توثيقاً.

[شرح الزرقاني: ٥٠٢/٤]

أن المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي: أخبره أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ، ما الغيبة؟ قال رسول الله ﷺ: أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع، قال: يا رسول الله! وإن كان حقاً؟ قال رسول الله ﷺ: إذا قلت باطلاً فذلك البهتان.

أي قولاً كاذباً في حقه

قال محمد: وهذا تأخذ، لا ينبغي أن يذكر لأخيه المسلم الزلة تكون منه مما يكره، فأما صاحب الهوى المتعالي بمواه المتعريف به، والفاسق المتعالي بنفسه
الطالب الشهرة به

المطلب: وهو أبو الحكم المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب - ففتح الحاء المهمله وسكون النون وفتح الطاء المهمله بعدها هاء موحدة - ابن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم المخزومي القرشي المدني، من ثقات التابعين، كذا في "جامع الأصول". وذكر الحافظ أن روايته هذه مرسلة وهو كثير الإرسال، ولعله أخذه من عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة، وقد أخرجه مسلم والترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة. **حنطب:** وقع في "موطأ يحيى": حويطب، وهو غلط.

ما الغيبة: أي ما حقيقتها وماهيتها التي أمرنا الله تعالى بالاجتناب عنها بقوله: ﴿وَلَا يَنْبَغُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا يَكَرَهُهُ﴾ (المحرات ١٢) أي هو ذكرك من المرء مسلماً كان أو كافراً، بالغاً كان أو صبيّاً، متقيّاً كان أو فاجراً، سواء كان الذكر كتابةً أو نطقاً، أو رمزاً أو إشارة أو محاكاة، ونحو ذلك، لكن يشترط أن يكون في الغيبة فإن كان في حالة الخصرة فهو ليس بغيبة بل من أنواع السب مشافهة. "ما يكره أن يسمع" أي شيئاً يكرهه ويحزن منه إن سمعه المعتاب في دينه أو دنياه أو خلقه أو أهله أو خادمه أو ثوبه أو حرته أو طلاقته إلى غير ذلك مما يتعلق به. وقد استثنى الفقهاء صوراً من الغيبة حكموا عوارها بضرورة أو لمصلحة، سبطها العزالي في "إحياء العلوم"، وقد شرعت في تأليف رسالة طويلة في هذا الباب مشتملة على الأحاديث والحكايات مع ذكر ما يجوز منها وما لا يجوز منها في السنة الثانية والثمانين بعد الألف والمائتين من الهجرة وكتبت منها أجزاء كثيرة، ثم وقعت عوائق عن إتمامها، وأسأل الله أن يوفقني لاختتامها.

وإن كان حقاً: أي وإن كان ما ذكره حقاً صادقاً كأنه ظن أن الغيبة لا يكون إلا بالكذب فاستفسر عن حقيقة الأمر. **البهتان:** أي هو قسم آخر، وهو الافتراء والبهتان وهو أعظم من الغيبة معصية.

المسلم: تقييده اتفاقي كما قيد في بعض الروايات الأح، وإلا فالغيبة تعم الكافر، وتحرم غيبة الذمي كالمسلم، وفي غيبة الكافر الحربي قولان. **الزلة:** بفتح الزاء وتشديد اللام أي المعصية على سبيل الغفلة. **صاحب الهوى:** أي من يتبع هوى نفسه ويتدع برأيه.

فلا بأس أن تذكر هذين بفعلهما. فإذا ذكرت من المسلم ما ليس فيه فهو البهتان، وهو الكذب.

باب النوادر

٩٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: **أَغْلِقُوا الباب، وَأَوْكُوا السَّقاء، وَاكْفَتُوا الإِناء - أَوْ حَمَرُوا الإِناء - وَأَطْفُوا المصباح، فإن الشيطان لا يفتح غَلَقًا، ولا يَحُلَّ وَكاءً، ولا يكشف إِناءً، وإن الفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ على الناس بيّتهم.**
محمد بن مسلم بن عيسى في نسخة: يوقهم

فلا بأس أن تذكر: لكن لا لغرض التحقير بل ليحذر الناس مهمما، ويحصل الزجر والخياء لهما، وقد وردت أترعوب عن ذكر الفاجر؟ اذكروه بما فيه حتى يعرفه الناس، ويحذره الناس. وعند أبي الشيخ: من ألفى حجاب الخياء فلا عية له. **وهو الكذب:** أي نوع منه، وهو الافتراء والكذب على الغير.

باب النوادر: قال القاري: أي الأمور النادرة في الأحوال الواردة الصادرة.

أغلقوا الباب: يفتح الهمة من الإغلاق أي حراسة للنفس والمال من أرباب الفساد والشيطان. "وأوكوا" يفتح الهمة وسكون الواو من الإيكاء أي ارتبطوا. "السقاء" بكسر السين، القرية التي يُسقى منها أي شتوا رأسها بالوكاء وهو بالكسر الحيط الذي يُشد به قم القرية، وهذا لمنع من الشيطان واحتراز عن الوباء الذي يهول في ليلة من السنة كما ورد به في الأخبار. "واكفثوا الإناء" يقطع الهمة وكسر الفاء، ويوصلها وضم الفاء الأول رباعي، والثاني ثلاثي أي اقبضوه ولا تركوه للعن الشيطان والهوام الملوذية. "أو حمروا" من التحمير بمعنى تغطية الإناء، قيل: إنه شك من الراوي، وقيل: هو من الحديث أي أكفوه إن كان حالياً، وحمروه إن كان شاغلاً. "وأطفؤوا المصباح" من الإطفاء أي عبد الرقاد، "فإن الشيطان لا يفتح غلقاً" يفتح غلقاً أي باباً معلقاً إذا ذكر اسم الله عليه. "ولا يحل" يفتح حرف المضارع وضم الحاء. "وكاء" يحيطاً يُبط به. "ولا يكشف إناء" إذا حمر أو أكمى "وإن الفؤيسقة" تصغير العاسقة أي الفارة. "تضرم" يفتح حرف المضارع وكسر الراء من الصرم أي توقد على الناس بيّتهم بأن تجر القنيلة المشتعلة فتلقها على ثوب أو غيره، وهذه الأوامر إرشادية، وفيها منافع دينية وديوية، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٦٨، ٣٦٧/٤] وغيره.

٩٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: المسلم يأكل في مِعَى، والكافر يأكل في سبعة أمعاء.

٩٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا صفوان بن سليم يرفعه إلى رسول الله ﷺ أنه قال: الساعي على الأرملة والمسكين كالذي يجاهد في سبيل الله، أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل.
أي بالخدمة والعفة
أي في قلوب

٩٥٩ - أخبرنا مالك، أخبرني ثور بن زيد الدبلي، عن أبي الغيث مولى أبي مطيع، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ مثل ذلك.

٩٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الله بن صَعَصعة أنه سمع سعيد بن يَسَارَ أبا الحُبَاب يقول: سمعت أبا هريرة يقول:
فتح الياء والسين
بسم الأول

في سبعة أمعاء: جمع مِعَى بالكسر مفصلاً وهو الأشهر، وفيه الفتح والمد، وجمع المقصور أمعاء، كعنب وأعنان، والمدود أمعية كحمار وأحمر، وقد روي هذا الحديث في "الصحيحين" وغيرهما بطرق عديدة، واختلفوا في معناه لما أن الحس ينفعه فرب كافر يأكل قليلاً والمسلم كثيراً، قيل: إن اللام عهدية، والمراد بخاص، وهو ما في "صحيح البخاري" [رقم: ٥٣٩٧] عن أبي هريرة: أن رجلاً كان يأكل كثيراً، فأسلم، فكان يأكل قليلاً فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: إن المؤمن يأكل في مِعَى واحد. وهذا جزم ابن عبد البر وقال: لأن المعانة وهي أصبح علوم الخواص تدفع أن يكون ذلك في كل مؤمن وكافر، وقيل: ليست حقيقة العدد مرادة بل المراد فلة أكل المؤمن، وكثرة أكل الكافر، وقيل: المؤمن لقلّة حرصه يشبعه مائة مِعَى واحد، والكافر لا يشبعه إلا مائة أمعاء السبعة، وقيل: المؤمن إذا أكل سعى، والكافر لم يسم فيشترك معه الشيطان، فيأكل كثيراً. والحكم على هذه الأقوال غالي، وقيل غير ذلك، كما بسطه الزرقاني في "شرحه" [٣٥٤/٤].

يرفعه إخ: أي يجعل صفوان هذا الخير مرفوعاً. **على الأرملة:** بفتح الحمة وسكون الراء وكسر الميم: المرأة التي مات زوجها وهي فقيرة، وجمعها الأرمال، والحديث خرج عند الشيخين والنسائي وأحمد والترمذي وابن ماجه من رواية أبي هريرة، ذكره القاري. أو **كالذي:** قال القاري: للشك أو للتنويع.

أبي الغيث: ذكر في "تذويب التهذيب" [رقم: ٢٥٨٠، ٢٦٥/٢] و"التقريب" [رقم: ٢١٩٠، ٩/٢] مولى ابن مطيع، وأن اسم أبي الغيث سالم المدني، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وثوقه ابن سعد وابن معين.

قال رسول الله ﷺ: من يُرد الله به خيراً يُصِبْ منه.

٩٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم وحزرة ابني عبد الله بن عمر، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: إن الشؤم في المرأة والدار والفرس.

قال محمد: إنما بلغنا أن النبي ﷺ قال: إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس.

٩٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، قال: كنت مع عبد الله بن عمر بالسوق عند دار خالد بن عقبة، فجاء رجل يريد أن يُناجيه، وليس معه أحدٌ غيري وغير الرجل الذي يريد أن يُناجيه، فدعا عبد الله بن عمر رجلاً آخر

يصب منه: قال القاري: أي ابتلاء بالمصائب والأمراض وهو بضم أوله وكسر ثائه، وفاعله صمير راجع إلى "الله"، وضمير "مه" راجع إلى "من"، والرواية بالباء للفعل في الأشهر على ما ذكره السيوطي، والحديث رواه البحاري وأحمد. **وحزرة:** هو شقيق سالم بن عبد الله، مدي ثقة، كذا في "التقريب" [رقم: ١٥٢٤، ١/٣٢٣].

إن الشؤم: بضم الشين، وواو هزلة حَقَّقَتْ قِصَارَتَ وَاوٍ وهو ضد اليمن. "في المرأة والدار والفرس" أي كائن فيها، وقد احتلفوا في معناه لكونه مخالفاً لظاهر الأحاديث الواردة بغي الطيرة ونفي الشؤم على أقوال، منها: ما أشار إليه صاحب الكتاب من أن أصل الحديث إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس، فليس فيه إشابة فيها بل معناه إن كان في شيء ففي هذه الأشياء؛ لكنه ليس فيها ولا في غيرها، وهذا اللفظ أخرجه مالك وأحمد والبخاري وابن ماجة من حديث سهل بن سعد، والشيخان من حديث ابن عمر، ومسلم والترمذي من حديث جابر، وفيه أن بعض طرق الحديث مصرحة بوجود الشؤم في هذه الأشياء ففي بعضها عند الشيخين: لا عدوى ولا طيرة إنما الشؤم في ثلاثة.

ومنها: أنه إخبار عما كان يعتقد أهل الجاهلية، وقد أنكرت عائشة على أبي هريرة حين سمعت أنه يروي ذلك، وقالت ما قاله رسول الله ﷺ، وإنما قال: إن أهل الجاهلية كانوا يتطهرون بذلك. وفيه أنه لا معنى لإنكاره فقد وافق أبا هريرة جمع من الصحابة بروايته من غير ذكر الجاهلية. ومنها: وهو أرجحها أن الشؤم يكون في هذه الثلاثة غالباً بحسب العادة لا بحسب الحلقة، ولا يكون شيء من ذلك إلا بقضاء الله وقدره، فمن وقع له شيء من هذه الأشياء أبيع له تركه، وهناك أقوال أخر أيضاً مسبوطة في "فتح الباري" [٢٦١/١٠] وغيره.

خالد بن عقبة: بضم العين وسكون القاف ابن أبي معيط القرشي الأموي، صحابي من مُسلمة الفتح، وداره كانت بسوق المدينة، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥/٥٠٤] **يريد أن يناجيه:** أي يقصد أن يسارر ابن عمر.

حتى كنا أربعة قال: فقال لي وللرجل الذي دعا: استرخيا شيئاً فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: لا يتناحي اثنان دون واحد.

٩٦٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها، وإنما مثل المسلم فحدّثوني ما هي؟ قال عبد الله بن عمر: فوقع الناس في شجر البوادي، فوقع في نفسي ألها النخلة، قال: فاستحييتُ، فقالوا: حدّثنا يا رسول الله! ما هي؟ قال: النخلة، قال عبد الله: فحدّثتُ عمر بن الخطاب بالذي وقع في نفسي من ذلك، فقال عمر: والله لأن تكون قلّتها

كنا أربعة: أي صرنا أربعة أنا وابن عمر والمناجي وآخر. استرخيا: أي استأخرا عن هذا الموضع قليلاً بحيث لا يسمعان التناحي. اثنان دون واحد: لأنه يُوقع الحزن والملال في قلبه، وقد يحظر به أنه التناحي فيما يتعلق بحاله فيتأذى به، وهو مناف لحسن العشرة والمودة، وحسنه بعضهم بالسعر؛ لأنه مظنة الخوف وليس بجيد، بل العلة عامة والحكم يعم بعمومها.

قال: في رواية للبخاري [رقم: ٧٢]: قال ابن دينار: صحبت ابن عمر إلى المدينة فقال: كنا عند رسول الله ﷺ فأتي بمماراة، فقال: "إن من الشجر" أي من جنسه "شجرة" بالنصب اسم لأن وجوهه مقدم، والتونين للتنويع أي نوعاً "لا يسقط" نظم القاف معروف، قاعله "ورقها" يفتحان أي في أيام سقوط أوراق الأشجار. "وإنما يكسر الهزرة أي تلك الشجرة. "مثل" بكسر الميم أو يفتحان. "المسلم" أي حاله العجيب العريب، وصفته كصفة تلك الشجرة، ووجه الشبه أنه كما لا تسقط ورقها كذلك لا يذهب نور إيمانه ولا تسقط دعوته كما هو عند الحارث بن أبي أسامة عن ابن عمر: كنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: إن مثل المؤمن كمثل شجرة لا يسقط لها أئمة، أتدرون ما هي؟ قالوا: لا، قال: هي النخلة لا يسقط لها أئمة، ولا يسقط المؤمن دعوة فحدّثوني ما هي؟ خطاب إلى الحاضرين من الصحابة، واستفيد منه جواز اختبار العالم حضار مجلسه. "قال: فوقع الناس في شجر البوادي" أي ذهبت أفكارهم إلى أشجار البادية دون النخلة. "فوقع في نفسي ألها النخلة" أي ظننت أن هذه التي شبه بها المسلم هي النخلة. "فاستحييت" من أن أتكلّم بحضرة رسول الله ﷺ وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما من أكابر الصحابة توقراً لهم وهيباً. "فقالوا: حدّثنا" بصيغة الأمر، كذا في "فتح الباري" [١٩٣/١] وغيره.

فحدّثتُ: أي أخبرته بأنه وقع في قلبي ولم أذكره حياءً. لأن تكون: أي أن قولك: إنها النخلة في الحضرة النبوية عند اختبارها كان أحب إلي من كذا وكذا من الدنيا؛ لأنه منقبة عظيمة.

أحبُّ إليَّ من أن يكون لي كذا وكذا.

٩٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال ابن عمر: قال رسول الله ﷺ: غفار: غفر الله لها، وأسلم: سلمها الله، وعُصِيَّةُ: عصت الله ورسوله.

٩٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: كنا حين نباع رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا: فيما استطعتم.

بكمال ثقتهم

٩٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لأصحاب الحجر: لا تدخلوا على هؤلاء القوم المعذَّبين إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم مثل ما أصابهم.

بسمعة المفعول

٩٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبي محرز قال:

غفار: قال القاري: مؤناً وغير متون: رُحِمَ منه أبو ذر العَمَارِي. "غفر الله لها" أي أقول ذلك في حقهم، وكان هو عمار يسرقون الحجاج فدعا لهم النبي ﷺ بعد ما أسلموا ليذهب عنهم ذلك العار. "وأسلم" بالفتح قبيلة أخرى. "سلمها الله" أي صبح الله ما يوافقهم ولا يؤذهم. وإنما دعا لهما لألهمنا دحلا في الإسلام بعد حرب. "وعصية" بالتصغير جماعة قتلوا قرأه بئر معونة عصت الله ورسوله.

على السمع: أي سمع الأوامر والتواهي. والطاعة: أي طاعة الله ورسوله وأولي الأمر.

لأصحاب الحجر: بكسر الحاء وسكون الهميم أي في حقهم، وهم ثمود قوم صالح المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا أَصْحَابَ الْحِجْرِ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الحجر: ٨٠)، وحجر مدينتهم بين المدينة النبوية وبين الشام، وكان مروره ﷺ عليها في سنة غزوة تبوك، ولما مرَّ به ﷺ قال: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا إلا أن تكونوا باكين أن يصيبهم مثل ما أصابهم، وتقع برداله وأسرع السير حتى جاز الوادي، ذكره البهقي في "تفسيره".

أن يصيبكم: أي كراهة أن يصيبكم مثله أو لئلا يصيبكم مثله. أبي محرز: بضم الميم وفتح الحاء وسكون الياء وكسر الراء ثم سكون الياء ثم راء معجمة. وفي نسخة: ابن محرز وهو أبو محرز عبد الله بن محرز من حنابلة المكي، من رُحِمَ أي محذورة كان يتبعاً في حجره، روى عن أبي محذورة وأبي سعيد الخدري ومعوية وعبادة بن الصامت، وأم الدرداء وغيرهم، تابعي ثقة من حيار المسلمين، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤١٧٦، ٢٥١/٣].

أدركتُ ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: من أشرط الساعة المعلومة المعروفة
 أن ترى الرجل يدخل البيت لا يشكُّ من رآه أن يدخله لسوء غير أن الجلد ثورايه.
 صفة الخطاب
 ٩٦٨ - أخبرنا مالك ، أخبرني عمي أبو سهيل قال: سمعتُ أبي يقول: ما أعرف شيئاً
 مما كان الناس عليه إلا النداء بالصلاة.

٩٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرني مُخِيرٌ: أن رسول الله ﷺ قال: إني أنسى لأُسِّنَّ.

من أشرط: [جمع شرط بالفتح بمعنى العلامة] تبعضية، والغرض منه بيان فساد الزمان وشيوع العصيان.
 لسوء: أي لمعصية من زنا أو سرقة. الجلد: بضمين جمع جلد يعني أن الجلد تستره. سمعت أبي: هو مالك بن
 أبي عامر الأصبحي، حدّ الإمام مالك. مما كان الناس: أي الصحابة. "عليه إلا النداء بالصلاة" أي الأذان، فإنه
 باق على ما كان عليه، لم يدخل فيه تعير ولا تبدل بخلاف غيره حتى الصلاة فقد أخرجت عن أوقافها، كذا قال
 الباجي، ومما يوافق قول أبي الدرداء حيث دخل على أم الدرداء معضباً فقالت: ما أعصيك؟ فقال: والله ما
 أعرف من أمة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلّون جميعاً، وهذا بالنسبة إلى زمان الصحابة والتابعين، فكيف لو رأيا
 زماننا هذا الذي شاعت فيه البدعات وراجت المنكرات والتحدت البدعة سنة والسنة بدعة، وصار المنكر معروفاً
 والمعروف منكراً، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

أخبرني مخير: قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن رسول الله ﷺ مستنداً ولا مقطوعاً من غير هذا
 الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي لا توجد في غير "الموطأ" مسندة ولا مرسلة ومعناه صحيح في الأصول.
 قال الزرقاني: وما وقع في "فتح الباري" أنه لا أصل له فمعتاه يحتاج به؛ لأن البلاغ من أقسام الضعيف، وليس
 معناه أنه موضوع؛ إذ ليس البلاغ بموضوع عند أهل الفن لاسيما من مالك. [شرح الزرقاني: ٢٩٢/١]
 إني أنسى: قال القاري: بتشديد السين مبن على المفعول أي يرد عليّ النسيان. "لأسن" مفتاح فطم تشديد أي
 لأين طريقاً يسلك في الدين فهو سبب لإيراد النسيان وعروضه. ووقع في "موطأ يحيى": إني لأسي أو أنسى
 لأسن، الأول بصيغة المعروف والثاني بصيغة المجهول، و"أو" للشك عند بعضهم، وقال عيسى بن دينار وابن نافع:
 ليست للشك، بل معنى ذلك أنسى أنا أو يستنيي الله، ووجهه أن يُراد: إني "لأنسى" في اليقظة وأنسى في النوم،
 فأضاف النسيان في اليقظة إليه؛ لأنها حالة التحرز، والنسيان في النوم إلى الله لما كانت حالاً لا يقبل التحرز،
 ويحتمل أن يراد إني أنسى حسب ما جرت به العادة من النسيان مع السهو والدخول، أو أنسى مع تذكر الأمر،
 فأضاف الثاني إلى الله، كذا ذكره الباجي. وذكر القاضي عياض في "الشفاء" أنه روي: إني لا أنسى ولكني أنسى
 لأسن، وروي لست أنسى ولكن أنسى لأسن.

٩٧٠ - أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن عبادة بن تميم، عن عمه عتبة أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد، واضعاً إحدى يديه على الأخرى.
 أي المسجد النبوي

٩٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما كانا يفعلان ذلك.

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٩٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: قيل لعائشة رضي الله عنها: لو دُفنت معهم

عن عبادة بن تميم: هكذا وجدنا في نسخ عديدة، والذي في "موطأ يحيى": مالك عن عبادة بن تميم المازني عن عمه، وهكذا أخرجه البخاري في أبواب المساجد وأبواب اللباس وأبواب الاستئذان، ومسلم في أبواب اللباس، وأبو داود في الأدب، والترمذي في الاستئذان، وقال: حسن صحيح، والنسائي في الصلاة كلهم من طريق مالك. ونص الترمذي على أن عم عبادة بن تميم المازني هو عبد الله بن زيد المازني، وكذا نص عليه شراح صحيح البخاري: ابن حجر في "فتح الباري" [٣١٦/١]، والعيبي في "عمدة القاري" [٣٨١/٢]، والكرمان في "الكواكب الدراري" [١٧٤/٢]، والقسطلاني في "إرشاد الساري" [٤٠٧/١] وذكروا أيضاً أن عبادة مفتاح العين وتشديد الباء، وأن عبد الله بن زيد عمه أخو أبيه لأمه، وقد مرنا ذكرهما في ما سبق.

رأى رسول الله ﷺ فيه جواز الاستلقاء والاتكاء وأنواع الاستراحة في المسجد.

واضعاً إحدى يديه إحداه: قال الخطابي: فيه بيان جواز هذا الفعل، والنهي الوارد فيه، وهو ما روي عن جابر: "فلى رسول الله ﷺ أن يضع الرجل إحدى يديه على الأخرى وهو مستلق"، أخرجه مسلم وغيره منسوخ، وبه حرم ابن بطلان، وقال الخافظ ابن حجر: الظاهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا في مجتمع الناس لما عُرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار الثام. وجمع البيهقي والبعوي بأن النهي حيث يخشى بدو العورة والحواجز حيث يؤمن ذلك. وهو أولى من دعوى أن النهي منسوخ؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال.

كانا يفعلان ذلك: وكذا نقل فعل ذلك أي الاستلقاء واضعاً إحدى رجله على الأخرى عن ابن مسعود وابن عمر وأسماء بن زيد وعثمان وأنس، أخرجه ابن أبي شيبة، وبه قال الحسن البصري والشعبي وابن المسيب ومحمد بن الحنفية وغيرهم. وروي عن محمد بن سيرين ومجاهد وطائوس والنخعي وابن عباس وكعب بن عجرة الكراهة، كذا في "عمدة القاري" [٣٧٤/٤]. لو دُفنت: أي لو وصيت بأن تدفن مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الحجرة لكان أحسن.

قال: قالت: إني إذا لأنا المبتدئة بعملتي.

٩٧٣ - أخبرنا مالك، قال: قال سلمة لعمر بن عبد الله: ما شأن عثمان بن عفان لم يُدفن معهم؟ فسكت ثم أعاد عليه قال: إن الناس كانوا يومئذ متشاغلين.

٩٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن النبي ﷺ قال: من وقى شرَّ اثنين وَلَجَ الجنة - وأعاد ذلك ثلاث مرات - مَنْ وَقَى شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَ ^{مع مبه وصحبه} ^{مجهول أي سقط} الجنة ما بين لحية وما بين رجليه.

٩٧٥ - أخبرنا مالك، قال: بلغني أن عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول: لا تُكثروا الكلام بغير ذكر الله، ففَسَّوْا قُلُوبَكُمْ؛ فإن القلب القاسي بعيد من الله تعالى ولكن لا تعلمون، ^{يلكثروا ذكر الله} ^{تعليل للنهي} أي من رحمة ولطفه

إذا لأنا المبتدئة بعملتي: أي لأني حينئذ لستأنفة بعملتي في المستقبل، ويحيط عملي الماضي، يعني لو فعلت ذلك لحبط عملي كماها قائم تواضعاً وأدباً. متشاغلين: أي في أمر الفتنة فلم يتيسر لهم ذلك ودفوه بغرب البقيع. عن عطاء بن يسار: مرسلًا بلا خلاف أعلمه عن مالك، قاله ابن عبد البر. قال الزرقاني: ورواه البخاري والترمذي موصولاً من حديث سهل بن سعد، والعسكري وابن عبد البر وغيرهما عن حابر، والترمذي والحاكم وابن حبان عن أبي هريرة، والبيهقي والديلمي عن أنس. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/٤] ولج الجنة: من الولوج بمعنى الدخول. وأعاد: أي أعاد رسول الله ﷺ هذا القول ثلاث مرات، وقال له رجل في كل مرة: ألا تحبنا؟ فسكت، فقال رسول الله ﷺ في المرة الرابعة مفسراً: من وقى شرَّ اثنين وَلَجَ الجنة ما بين لحية - يفتح اللام: هما العظمان التابستان في جانب الفم اللتان عليهما شعر اللحية وما بينهما هو اللسان - وما بين رجليه يعني فرجه، ووقع في "موطأ يحيى" تكرار هذه العبارة ما بين لحية وما بين رجليه ثلاث مرات، قال ابن بطال: دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا لسانه وفرجه فمن وقى شرهما وقى أعظم الشر.

عيسى بن مريم: خاتم أنبياء بني إسرائيل. ففَسَّوْا قُلُوبَكُمْ: بالنصب أي بسبب العقلة عن الله. ولكن لا تعلمون: أي هذا الأمر أن كثرة الكلام بغير الذكر يقسي القلب، وأنه بعيد من الله، وورد مثل هذا عن نبينا ﷺ قال: لا تكثر الكلام بغير ذكر الله، فإن كثرة الكلام بغير ذكر الله قسوة للقلب، وإن أبعد الناس من الله القلب القاسي، أخرجه الترمذي [رقم: ٢٤١١].

ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا فيها كأنكم عبيد، فإنما الناس

مُبْتَلَى ومُعَاقٍ فارحموا أهل البلاء واحمدوا الله تعالى على العافية.

من الذنوب

بالدعاء لهم وستر عيوبهم

أي بالذنوب

٩٧٦ - أخبرنا مالك، حدثني سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة:

أنه ذكر أن

أن رسول الله ﷺ قال: السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه،

كأنكم أرباب: جمع رب أي لا تنظروا إلى المذنبين بنظر الحقارة كما ينظر الرب إلى عبده.

كأنكم عبيد: ليحصل لكم الخشية والخوف. **فإنما الناس:** أي لا يتخلو الناس عن أحد هذين.

حدثني سمي: هكذا عند جميع رواة "الموطأ" إلا أن عند بعضهم. "عن سمي" بدون ذكر التحديث، وشذَّ خالد ابن مخلد فقال: مالك عن سهيل أخرج ابن عدي، وذكر الدار قطني أن ابن الماحشون رواه عن مالك عن سهيل وأنه وهم فيه، واخفوط عن مالك عن سمي، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي النضر، أخرج الدار قطني والطبراني، ووهم فيه أيضاً على مالك ورواه رواد من الجراح عن مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة، وعن سمي عن السمان إلخ، فزاد إسناداً آخر أخرجه الدار قطني، وقال: أحطاً به رواد وليس ممن يُحتج به، والمعروف أن مالكاً نفرد بهذا الإسناد بهذه الرواية عن سمي حتى قال عند الملك الماحشون: قال مالك: ما لأهل العراق يسألوني عن حديث السفر قطعة من العذاب، فقيل: لم يروه عن سمي غيرك، فقال: لو عرفت ما حدثت به.

وكذا نفرد سمي بروايته عن أبي صالح ولا يخلف عن غيره، وروى أبو مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه مثله. وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلاً، وأما أبو صالح فلم يتفرد به بل رواه عن أبي هريرة سعيد المقرئ عند أحمد، وجهان عند ابن عدي، ولم يتفرد به أبو هريرة أيضاً، فرواه الدار قطني والحاكم بإسناد جيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وفي الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدي بأسانيد ضعيفة. هذا ملخص ما بسطه ابن عبد البر وابن حجر.

قطعة: بالفتح أي حزة من العذاب، وبين وجهه بقوله: يمنع أحدكم أي في السفر نومه وطعامه وشرابه تنصب أواخرها سزج الخافض، أو على أنه مفعول ثان، والأول أحدهم أي يمنع السفر أحدكم معناه في النوم وغيره. وسئل إمام الحرمين حين جلس موضع أبيه: لم كان السفر قطعة من العذاب؟ فأجاب على الفور؛ لأن فيه هراق الأحباب، قال ابن بطال: ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر مرهوعاً: **سافروا تصحوا**؛ لأنه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب. وفي "شرح الزرقاني" [٤/٤٩٠]: ورد علي سؤال من الشام هل ورد "السفر قطعة من سفر" كما هو دارج على الألسنة؟ فأجبت لم أقف على هذا اللفظ، ولم يذكره الحفاظان السخاوي والسيوطي في الأحاديث المشهورة على الألسنة، فلعل هذا اللفظ حدث بعدما، =

فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليَجَلَّ إلى أهله.

أي حاجته

٩٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سالم بن عبد الله قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: لو علمت أن أحداً أقوى على هذا الأمر مني لكان أن أقدم فيضرب عنفي أهون عليّ، فمن ولي هذا الأمر بعدي فليعلم أن سيرده عنه القريب والبعيد، وأثم الله إن كنت لأقاتل الناس عن نفسي.

٩٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرني مخير، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: كان الناس ورعاً لا شوك فيه، وهم اليوم شوك لا ورق فيه، إن تركتهم لم يتركوك وإن نقدتهم نقدوك.

٩٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول:

- ولا تجوز روايته معنى الحديث الوارد؛ إذ من شرط الرواية بالمعنى أن يقطع بأنه أدعى معنى اللفظ الوارد، وقطعة من سقر لا يؤدي معنى قطعة من العذاب معنى التألم من المشقة؛ لأن لفظ سقر يقتضي المشقة جداً. وفي "شرح القاري": ما اشتهر على الألسنة أن "السقر قطعة من سقر" فليس محفوظ، وإنما يحكى عن علي.

من وجهه: أي من مقصده، وعند ابن عدي: فإذا قضى أحدكم وطره من سفره. فليَجَلَّ: من التحجّل أي قلّرجع إلى أهله عاجلاً لينجو من العذاب والمشقة. أن أحداً: أي أحداً من الصحابة أقوى على إقامة الخلافة واستقامتها. أهون عليّ: أي أسهل عليّ من تحمل هذا الأمر الخطير. فمن ولي هذا إخ: أي من صار ولياً للخلافة بعد موئى. سيرده عنه: أي عن نفسه بالطف والعب. "القريب والبعيد" أي أهل بلده وغيرهم، أو الأقارب والأحباب. "ولم الله" قسم: "إن كنت" أي قد كنت لأقاتل الناس خاصة وعامة عن نفسي حتى لا يكون لأحد عليّ اعتراض في ديني ودنياي وعرضي، كذا ذكره القاري. ورعاً: بفتحين أي كورق من أوراق الأشجار الخالية عن الشوك، أي لم يكن ضرر في مصابيحهم. اليوم شوك: أي يضرب بحالستهم ويصل النقصان منهم.

إن تركتهم: أي إن تركتهم على حالهم ولم تتعرض منهم لا يتركوك بل يحثون عن حالكم، وإن تقدم بأن تكلمت في حقهم ما هو الحق، وتعرضت بأحوالهم، وميرت بين حقهم وباطلهم بقولك، وتكلموا في حقك عوضاً ولو بالباطل. وأشار بذلك إلى فساد الزمان وأهله، وهذا بالنسبة إلى عصره فما باله من عصرنا هذا؟

كان إبراهيم عليه السلام أول الناس ضيف الضيف، وأول الناس اختن، وأول الناس قص شاربه، وأول الناس رأى الشيب، فقال: يا رب! ما هذا؟ فقال الله تعالى: وقار يا إبراهيم، قال: رب زدني وقاراً.

٩٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يحدثه عن أنس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: كأي أنظر إلى موسى عليه السلام يهبط من ثنية هَرَشِي ماشياً، عليه ثوب أسود.

كان إبراهيم: الخليل على نبينا وعليه السلام "أول الناس صيف الصيف" وكان له فيه اهتمام بلغ حتى كان لا يأكل بغير صيف. "وأول الناس اختن" من الاختن، وهو ابن ثمانين سنة بالتقدم بالفتح، كما أخرجه الشيخان [النحاري رقم: ٢٣٥٦]، وهو بالفتح - اسم آلة الحار - يعني القاس، وقيل: هو اسم موضع وقع احتنائه فيه، وفي رواية لابن حبان [رقم: ٦٢٠٤، ٨٤/١٤] وغيره: أنه اختن وهو ابن مائة وعشرين وعاش بعده ثمانين. "وأول الناس قص شاربه" أي قطعه. "وأول الناس رأى الشيب" أي يبيض الشعر، فقال: "يا رب! ما هذا؟" سألته تعجباً لما لم يكن له سابقة به. "فقال الله: وقار" أي باعث وقار وعزة بين الناس، فقال: "رب زدني وقاراً". وكذا ورد عن النبي ﷺ: لا تتعوا الشيب، فإنه نور الإسلام. ومن أوليات إبراهيم: أنه أول من قص أظفاره واستحل، ذكره ابن أبي شيبة عن أبي سعيد، وأول من تسرول، وأول من فرق، كما عند ابن أبي شيبة عن أبي هريرة، "وأول من غضب بالحناء والكنم"، أخرجه الديلمي عن أنس مرفوعاً، وأول من خطب على المنبر، أخرجه ابن أبي شيبة، عن سعد بن إبراهيم عن أبيه، وأول من قاتل في سبيل الله، أخرجه ابن عساکر عن جابر، وأول من رتب العسكر ميمية وميسرة، أخرجه ابن عساکر عن حسان بن عطية، وأول من عمل القسي، أخرجه ابن أبي الدنيا، عن ابن عباس، وأول من علق، أخرجه ابن أبي الدنيا عن محمد الداري، وأول من ثرد الثريد، أخرجه ابن سعد عن الكلبي، وأول من اتخذ الخبز المبلق، أخرجه الديلمي عن سبط بن شريك، وأول من راعهم، أخرجه أحمد عن مطرف، كذا ذكره السيوطي. [تنوير الخوالك: ١٠٨/٣]

قال رسول الله ﷺ: في بعض أسفاره حين رأى موسى يذهب إلى مكة ملياً. أنظر إلى موسى: فيه إثبات حياة الأنبياء، وأهم يحجون ويصلون. ثنية: بفتح الثاء الثلاثة وكسر الهمزة وتشديد الياء. "وهَرَشِي" بفتح الهاء وسكون الراء بعدها شين مفتوحة مفصورة موضع بين مكة والمدينة، كما في "النهاية" [٢٦٠/٥].

- ٩٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سمع أنس بن مالك يقول: دعا رسول الله ﷺ الأنصار ليقطع لهم بالبحرين، فقالوا: لا والله إلا أن نقطع لإخواننا من قريش مثلها، مرتين أو ثلاثاً، فقال: إنكم سترون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني.
- ٩٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، قال: سمعت علقمة بن وقاص يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ

ليقطع: أي من إقطاع الأراضي بالبحرين. **إلا أن نقطع:** أي لا نرضى بأن نقطع لنا إلا أن نقطع مثل ما نقطع لنا مرتين أو ثلاث مرات لإخواننا من قريش المهاجرين، فإن لهم علينا فضلاً. وهذا من كمال زهد الأنصار ومواساقتهم للمهاجرين. **سترون بعدي:** أي بعد موتي أثره - فنتحين - أي يستأثر عليكم غيركم في ما تستحقونه من المناصب العلية كالإمارة والقضاء فاصبروا حتى تلقوني أي يوم القيامة. ورواه أحمد [رقم: ١١٥٦٤، ٥٧/٣] والشيخان [البخاري رقم: ٢٣٧٦، ومسلم رقم: ٢٤٤٦] والترمذي [رقم: ٢١٨٩] والنسائي [رقم: ٥٣٨٣] بلفظ: إنكم ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الخوض، كذا في "شرح القاري".

علقمة: هكذا في نسخ عديدة، وفي نسخة: علقمة بن وقاص وهو الصحيح الموافق لروايات كثيرين، قال في "التقريب" [رقم: ٤٦٨٥، ٣٥/٣]: علقمة بن وقاص بتشديد القاف اللبني المدني، ثقة ثبت، أخطأ من رجم أن له صحبة، وقبل: إنه ولد في العهد السوي، مات في خلافة عبد الملك.

يقول: هذا الحديث أحد أركان الإسلام فد أخرجه جمع من العظام، فرواه البخاري في "صحيحه" في مواضع. في باب بدأ الوحي بلفظ: إنا الأعمال بالنيات، وفي كتاب النكاح بلفظ: العمل بالنية، وفي كتاب العتق بلفظ: الأعمال بالنية، وكذا في المحرة، وفي كتاب الأيمان بلفظ: إنا الأعمال بالنية، وكذا في كتاب الحيل، وعبد مسلم في الجهاد [رقم: ٤٩٢٧]: إنا الأعمال بالنية، وكذا أبو داود [رقم: ٢٢٠١] والنسائي [رقم: ٧٥] وابن ماجه [رقم: ٤٢٢٧] والترمذي [رقم: ١٦٤٧]، وعبد ابن حبان [رقم: ٣٨٨، ١١٣/٢] والحاكم: الأعمال بالنيات. وهذه الطرق كلها تدور على يحيى بن سعيد عن التيمي عن علقمة عن عمر.

وذكر ابن دحية أنه أخرجه مالك في "الموطأ" ونسبه الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" وفي "التلخيص الخير" إلى الوهم، وقال: صدر هذا الوهم من اغترار بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك، ورواه السيوطي في "تنوير الحوالك" بقوله في "موطأ محمد بن الحسن" عن مالك: أحاديث يسيرة زائدة على ما في سائر للموطآت، منها حديث: إنا الأعمال بالنية، وبذلك يبين صحة قول من عزى روايته إلى "الموطأ"، وهم من خطأ في ذلك. -

يقول: إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يُصيبها أو امرأة يتروجها فهجرته إلى ما هاجر إليه.

باب الفأرة تقع في السمّن

٩٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس

- وهذا الحديث لم يصح إلا من هذا الطريق الفرد، فلم يصح عن رسول الله إلا عن عمر، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية التيمي، ولا عن روايته إلا من رواية يحيى، واشتر عنه وصار مشهوراً، فرواه أكثر من مائتي إنسان، وقد وردت لهم متاعلات لا يحلو أساتيدهم عن شيء كما حققه الحافظ في "شرح النجدة" وغيره.

وإنما لامرئ ما نوى: ذكر القرطبي وغيره أنه تأكيد للحملة الأولى، والأولى ما ذكره النووي أنها تفيد اشتراط تعيين النوى كمن عليه صلاة فائتة لا يكفي أن ينوي الفائتة فقط حتى يعيها. والحملة الأولى تفيد اشتراط مطلق النية، ومعناه إنما ثواب الأعمال بالنية - وهذا متفق عليه - أو صحة الأعمال بالنية، وفيه خلاف مشهور بين الخفية والشافعية في العبادات غير المقصودة. **هجرته:** أي كان فضده من هجرته وتركه دار الحرب طاعة الله ورسوله ورضاه. **فهجرته إلخ:** أي في موجة الثواب ورضاء الله ورسوله.

أو امرأة: ذكرها على حدة مع دحوا تحت ديا للزيارة في التحدير؛ لأن الافتان لها أشد، وقيل: حصها بالذكر؛ لما أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة ليتزوج امرأة نسى أم قيس وكان يقال له: مهاجر أم قيس، فلهذا حص في الحديث ذكر المرأة، قال الحافظ في "فتح الباري" [١٣/١]: قصة مهاجر أم قيس، رواها سعيد بن منصور والطبراني، لكن ليس فيه أن هذا الحديث سيق لأجله. **ما هاجر إليه:** أي من أمور الدنيا لا خلاق له في العفى.

عبيد الله بن عتبة: نسبة إلى حذفه، فإنه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة - بالضم - ابن مسعود.

عن عبد الله إلخ: ظاهره أن الحديث من مسند ابن عباس، وكذا رواه القعني وغيره، ورواه أشهب وغيره عنه بترك ابن عباس، وذكر ميمونة بعد عبيد الله، وأبو مصعب ويحيى بن بكير عنه بإسقاطها، والصواب ما في "موطأ يحيى": مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن ميمونة. واحتلف فيه أصحاب ابن شهاب أيضاً، فرواه ابن عيينة ومعمر عنه على الصواب، والأوراعي بإسقاط ميمونة، وعقيل مرسلاً بإسقاطهما، كذا ذكره ابن عبد البر.

أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فماتت، قال: **خذوها وما حولها من السمن فاطر حوه.**

أي الفؤاد وكلوا البقي

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كان السمن جامداً أخذت الفأرة وما حولها من السمن

وكذا نحوه من الأشرطة

فرمي به، وأكل ما سوى ذلك، وإن كان ذائباً لا يؤكل منه شيء واستصبح به.

النحسة كله

أي مائلاً مائلاً

وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

باب دباغ الميتة

٩٨٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي وعلة المصري، عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ قال: إذا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طُهِرَ.

عبد الرحمن بن وعلة

نصم أهاء

سئل: السائل هو ميمونة كما رواه الدارقطني من طريق يحيى القطان وجورية كلاهما عن مالك به أن ميمونة استفتت عن الفأرة تقع في السمن أي الجامد كما في رواية ابن مهدي عن مالك، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في "مسنده" عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، وزاد السحاري عن ابن عيينة عن ابن شهاب فماتت، وعند أبي داود [رقم: ٣٨٤٢] وغيره من حديث أبي هريرة: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن، قال: إذا كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائلاً فلا تقرنوها، وبه أحد الجمهور في الجامد والمائع، أن المائع ينحس كله دون الجامد، وحالف في المائع جمع منهم الزهري والأوزاعي، وكذا في "شرح الزرقاني" [٤/٤٦٨، ٤٦٩].

جامداً: في بعض النسخ: حامساً وهو جماعه.

وأكل ما سوى ذلك: لعدم وصول النحاسة إليه بسبب جموده. **واستصبح:** مجهول من الاستصباح أي استعمل في السراج وغيره، وقبده الفقهاء في كتهم بـ "غير المسحود" فلا يجوز فيه الاستصباح بالسمن والدهن النجس.

دباغ الميتة: أي حلد التي ماتت من غير ذبح شرعي، وهو بكسر الدال عبارة عن إزالة الرائحة الكريهة والطلبات النحسة باستعمال الأدوية أو بعورها. وقد أخرج صاحب الكتاب في "كتاب الآثار" [ص: ٣٦٨]:

عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: "كل شيء يبع الجلود من الفساد فهو دباغ".

الإهاب: بالكسر الجلود الغير المدبوغ، وجمعه أهب يضمين وفحيتين، وكذا في "المصاح" و"المعرب".

٩٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أمه، عن عائشة زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ أمر أن يُستمتع بجلود الميتة إذا دُبغت.

٩٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، قال: مرَّ رسول الله ﷺ بشاة كان أعطاها مولى لميمونة زوج النبي ﷺ ميتة، فقال رسول الله ﷺ: صفة لشاة

يزيد بن عبد الله في كثير من النسخ زيد وليس بصواب.

عن أمه. قال الزرقاني: هي تابعة مقولة لا يعرف اسمها. [شرح الزرقاني: ١٢٣/٣]

أن يُستمتع: أي يتنفع على أي وجه كان، وفي رواية للنسائي [رقم: ٤٢٤٤] وابن حبان [رقم: ١٢٩٠، ١٠٥/٤] عن عائشة مرفوعاً: دباغ جلود الميتة طهورها، وفي رواية للنسائي: ذكاة الميتة دباغها، وعبد الدار فطني والبيهقي عنهما: طهور كل أديم دباغ. وفي الباب عن زيد مرفوعاً: دباغ جلود الميتة طهورها، وسلمة بن الحقيق: أن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك أتى على بيت فإذا قرية معلقة فسأل الماء فقالوا: يا رسول الله! إنها ميتة، فقال: دباغها ذكائها. وهذه الأحاديث ونظائرها ذهب الجمهور إلى الطهارة بالدباغ مطلقاً إلا أنهم استثنوا من ذلك جلد الإنسان لكرامته، وجلد الحنزير لنجاسة عيه، واستثنى أيضاً جلد الكلب من ذهب إلى كونه نجس العين، وهو قول جمع من الخنفية وغيرهم، ولم يدل عليه دليل قوي بعد، ومنهم من ذهب إلى طهارة جلد مأكول اللحم بالدبغ دون غيره أخذاً من قصة شاة ميمونة، قال النووي: وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وإسحاق بن راهويه. [شرح مسلم: ١٥٩/١] والأحاديث المطلقة العامة حجة عليهم، ومنهم من قال: لا يظهر شيء من الخلود بالدباغ، قال النووي: روي هذا عن عمر وابنه عبد الله وعائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد، وإحدى الروايتين عن مالك. والأحاديث الواردة في الطهارة بالدباغ حجة عليهم، وقال أحمد في القديم: لا يظهر جلد الميتة بالدباغ، ثم رجع عنه لما رأى قوة الأخبار الواردة فيه.

قال هو: هكذا رواه جمع من رواة "الموطأ" عن عبيد الله مرسلاً كابن بكير والقعني، والصحيح وصله عن ابن عباس كما رواه يحيى وابن وهب وابن القاسم وجماعة ومعمر ويونس والزيدي وعقيل من أصحاب ابن شهاب، كما قال ابن عبد البر. أعطاه مولى لميمونة: في رواية يحيى: أعطاه مولاة لميمونة. وطاهرها أن تلك الشاة قد أعطاه مولى أو مولاة لأحد. والذي في عامة الكتب: كصحيح مسلم وسنن النسائي وسنن أبي داود وغيره: أنها تصدق بها على مولاة لميمونة.

هَلَا انتفعتُم بجلدها؟ قالوا: يا رسول الله! إنها ميتة، قال: **إنما حُرِّمَ أكلُها**.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا دبغ إهاب الميتة فقد طهر، وهو ذكاته ولا بأس بالانتفاع به، ولا بأس ببيعه. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

باب كَسْبِ الْحَجَّامِ

٩٨٧ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال: **حَجَّم أَبُو طَيْبَةَ** رسول الله ﷺ فأعطاه صاعاً من تمر وأمر أهله أن يُخَفِّفُوا عنه من خَرَّاجِهِ. أي مواليه من التمتع
قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس أن يعطى الحجام أجراً على حجامته، وهو قول أبي حنيفة.

هالا: حرف تخصيص، وفي رواية: أفلا. **إنما حرم أكلها:** مجهول من التحريم، أو معروف ثلاثي يسم الرأى أي لم يحرم إلا أكل الميتة لا الانتفاع بأجزاءها وجلدها، واستدل بظاهره الرهري كما حكاه أبو داود وأحمد عه أن جلود الميتة طاهرة ينتفع بها بغير الدباغة، وردّه الجمهور بأنه ورد التقييد بالدباغ في روايات أخرى صحيحة فوجب القول به، كذا في "فتح الباري". **وهو:** أي ذبحه كذلك بالفتح أي ذبحه. **ولا بأس بالانتفاع:** وأما قبل الدبغ فلا يجوز البيع ولا الانتفاع.

أبو طيبة: اسمه نافع، وقيل: ميسرة، وقيل: دينار، ذكره السيوطي. [توبير الخوالك: ١٤١/٣] وفي "جامع الأصول": أبو طيبة نافع الحجام مولى محبسة بن مسعود الأنصاري صحابي معروف، وطيبة نافع الطاء وسكون الباء وبالياء الموحدة. **من خراجة:** بالفتح هو ما يجعل العبد على نفسه لسيده في كل يوم.

قول أبي حنيفة: وبه قال الجمهور، أحدًا من أحاديث حجامه النبي ﷺ وإعطائه أجره، وقال ابن عباس: احتجم رسول الله ﷺ في الأحديين وبين الكتفين وأعطى الحجام أجره، ولو كان حراماً لم يعطه، أخرجه الترمذي في الشمائل. وروي: كسب الحجام بحيث، أخرجه الترمذي [رقم: ١٢٧٥] وغيره، وعند أحمد [رقم: ٢٣٧٤٨، ٤٣٦/٥] وأصحاب السنن عن محبسة: أنه سأل النبي ﷺ عن كسب الحجام، فقهاه، فذكر له الحاجة فقال: أعلمه بواضحك. وحمله الجمهور على النهي للتبره. ومنهم من قال: محل الحواز ما إذا كانت الأجرة معلومة، والمنع ما إذا كانت مجهولة، وجح الطحاوي إلى تسح حديث المنع بحديث الجنواز، كذا في "جمع الوسائل شرح الشمائل" لعلي القاري.

٩٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: المملوك وماله لسيده، ولا يصلح للمملوك أن يُنفق من ماله شيئاً بغير إذن سيده إلا أن يأكل أو يكتسي أو ^{أي لا يتحور} ينفق بالمعروف. ^{هذا الأخير أو للكل}
قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة إلا أنه يرخص له في الطعام الذي يوكل أن يطعم منه، وفي عارية الدابة ونحوها. فأما هبة درهم أو دينار أو كسوة ثوب فلا، وهو قول أبي حنيفة من المانع ^{عليه}.

٩٨٩ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: كانت لعمر بن الخطاب تسع صحاف يبعث بها إلى أزواج النبي أي في عهد حياته ^ﷺ، إذا كانت الظرفَةُ أو الفاكهة أو القَسَم، وكان يبعث بآخرهن صحيفة إلى حفصة، فإن كان قلة أو نقصان كان بها.
٩٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيّب يقول: وقعت الفتنة - يعني فتنة عثمان - فلم يبق من أهل بدر أحد، ثم وقعت فتنة الحرّة ^{أي في سنة ٣٥هـ أي فتنة شهادة}

لسيده لكونه مالكا لرقبته وبده. أو يكتسي. في نسخة: ويلبس، والمعنى واحد. ينفق: من الإنفاق أي في بعض صرورياته، أو المراد به التصديق بما يعلم رضى مولاه. أن يطعم منه: أي يطعم منه غيره فقراً أو حليماً.
صحاف: بكسر الصاد جمع صحيفة - بالفتح - وهي القصعة الواسعة. يبعث بها أي بواحدة منها إلى واحدة منهن.
إذا كانت الظرفَة: بالضم أي إذا وجدت النخلة من المأكول والمشروب. "أو الفاكهة أو القسم" بالفتح أي القسمة من اللحم وغيره، قاله القاري. يبعث بآخرهن: أي بعد أن يرسل إلى سائر الأزواج.
إلى حفصة: لكونها بنته فلا تنصر القلة ولا نخوها. فإن كان: أي فإن وجدت قلة في كمية ذلك الشيء المعوث أو نقصان في كميته كان ذلك حصّة حفصة لكونها آخر الحصص، والنقصان إما يظهر في الآخر.
يقول: مقصوده الإشارة إلى ارتفاع البركة بوقوع الفتنة، وأن القمن معدن اخر، وأنه لا يأتي زمن إلا وبعده شر منه.
أهل بدر: أي من الأصحاب الذين كانوا في غزوة بدر. فتنة الحرّة: بفتح الحاء وتشديد الراء المهملة: أرض ذات حجارة سود تغرب المدينة الطيبة، وكانت الفتنة هناك زمن يزيد ٦٣هـ اتلى بها أهل المدينة ابتلاءً شديداً.

فلم يبق من أصحاب الحديدية أحد، فإن وقعت الثالثة لم يبق بالناس طباخ.

٩٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: **كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته**، فالأمير الذي على الناس راعٍ عليهم، وهو مسؤول عنهم، والرجل راعٍ على أهله وهو مسؤول عنهم، وامرأة الرجل راعية على مال زوجها، وهي مسؤولة عنه، وعبد الرجل راعٍ على مال سيده وهو مسؤول عنه، **فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته**.

ما صدر منه عنهم

من جهة أمانته وحياته

٩٩٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **إن الغادر يقوم يوم القيامة يُنصب له لواء، فيقال: هذه غدرة فلان.**

أصحاب الحديدية: أي الذين حضروا الحديدية مع الرسول ﷺ وباعوه تحت الشجرة.

لم يبق بالناس طباخ: بالكسر بمعنى العقل، يعني إن وقعت فتنة ثالثة لا يبقى في الناس عقل ولا غير ويذهب بركة وجود الصحابة الذين هم زينة الدنيا والدين مطلقاً. **كلكم راع:** من الرعاية بمعنى الحفاضة أي كلكم راع لرعيته وناظم لأمر من يتبعه، فيسأل كل عن رعيته عما وقع منه في حقهم من العدل والظلم.

رعيته: بالفتح ثم الكسر ثم التشديد مع الفتح. **فالأمير:** أي السلطان ومن ينوب منابه. **على أهله:** أي زوجته وأولاده وبحواصدهم ممن يعوله. **مسؤولة عنه:** أي عن مال زوجها أنفق في محله أم في غيره؟

فكلكم راع: قال القاري: هذا تأكيد لما قبله بجملاً ومعضلاً في صورة النتيجة، ولا يبعد أن يقال: إن الرجل وحده مسؤول عن رعيته من أعضائه وهي السمع والبصر واليد والرجل واللسان والأذن ونحو ذلك كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشَّنْعَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٦)، والحديث رواه الشيبان وأحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر.

إن الغادر: أي من يغدر بمعناه ويخلف في وعده من الكفار وغيرهم، يقوم يوم القيامة على رؤوس الأشهاد. **"يُنصب"** نصيغة المجهول أي يرفع له. "لواء" بالكسر يكون علامة على عذرتة يطلع عليها الناس، فيقال من جانب الملائكة: هذه غدرة فلان، بالضم.

٩٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة.

٩٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه رأى يول قائماً.
قال محمد: لا بأس بذلك، واليول جالسا أفضل.

٩٩٥ - أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤاها واختلافهم على أنبيائهم فما هيئتم عنه فاجتنبوه.

في نواصيها: جمع ناصية مقدم الرأس إشارة على فضل الخيل؛ لكونه آلة للمجاهد، وكون الخير في ناصيته إلى يوم القيامة إشارة إلى دوام فتح أهل الإسلام وعلمتهم بحملهم.

أنه وآه: أي رأى عبد الله بن دينار ابن عمر يول قائماً، ولعله كان أحياناً اقتداء بالنبي ﷺ، فإنه كان من أشد الناس اقتداء به حتى في المباحات والاتفاقيات، وقد روى حذيفة: أنه ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً، أخرجه أبو داود وغيره. وروى الحاكم والبيهقي عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ بال قائماً من جرح كان بمأخضه، وهو همزة ساكنة عرق في باطن الركب، وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن مجاهد قال: ما بال رسول الله ﷺ قائماً إلا مرة في كتيف أعجبه. وعن الشافعي كانت العرب تستشعي وجع الصلب بالبول قائماً، فلعله كان به إذ ذاك وجع صلب، وقيل: لم يكن هناك موضع القعود فبال قائماً. وأخرج الطبراني عن سهل بن سعد: أنه رأى النبي ﷺ يول قائماً، وهذا كله لبيان الجواز وإلا فالعادة المستمرة للنبي ﷺ وأصحابه هو البول قائماً، حتى قالت عائشة: من حدثكم أن رسول الله ﷺ بال قائماً فلا تصدقوه، أخرجه النسائي [رقم: ٢٩] والترمذي [رقم: ١٢] وقال: إنه أحسن شيء في هذا الباب، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، كذا فصله السيوطي في "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود" و"زهر الربى على الغنى" وغيرهما.

ذروني: أي أتركوني ما تركتكم ولا تتعرضوا بالتفتيش والسؤال، فإنما هلك من كان قبلكم من الأمم السابقة كـ"بنو إسرائيل" بسؤاها واختلافهم على أنبيائهم كما ذكر الله في كتابه في قصة البقرة وسؤال رؤية الله ودخول قرية الجبارين وغير ذلك. "فما هيئتم عنه فاجتنبوه" وما لم أنه عنه فاسكتوا عنه ولا تتعرضوا له بالسؤال والتشديد فيشدد الله عليكم. وفيه إشارة إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد دليل المنع، وفي رواية -

٩٩٦ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: رأيت ابن أبي قحافة نزع ذنوباً أو ذنوبين، في نزع ضفف والله يغفر له، ثم قام عمر بن الخطاب، فاستحالت غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزعاً، حتى ضرب الناس بعطن.

= ابن جرير وأبي الشيخ وابن مردويه عن أبي هريرة: عطينا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس! أن الله كتب عليكم الخ. فقام عكاشة بن محصن الأسدي فقال: أي كل عام يا رسول الله؟ فقال: أما إني لو قلت: نعم لوحي، ولو وحيث ثم تركتم لفصلتم، اسكتوا عني ما سكت عكم، وإنما هلك من قبلكم بسؤالهم واحتلالهم على آياتهم. فأنزل الله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ نَسْأَلُكُمْ﴾ (الثالثة: ١٠١). وفي الباب عن أبي أمامة الباهلي عن ابن جرير والطبراني وابن مردويه، وابن عباس عن ابن مردويه، وابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما كما بسطه السيوطي في "الدر المنثور".

ابن أبي قحافة: أي أباه بكر، وأبو قحافة بالضم كنية والده. نزع ذنوباً: بالفتح الدلو الكبير، أي أخرج من الشر. والله يغفر له: أي يتجاوز عنه ولا يأخذه بضعفه لعدم تقصيره. فاستحالت غرباً: بالفتح، الدلو الكبير من الذنوب أي فصارت تلك الدلو عظيماً أخرج به ماءً كثيراً. فلم أر عبقرياً: بفتح العين وسكون الباء وفتح القاف وكسر الراء وشد الياء: أي شديداً قوياً. ينزع نزعاً: منصوب بنزع الخافض أي كنزعه.

ضرب الناس بعطن: بفتح عين موضع يجلس فيه الدواب حول الخوض والماء للسقي، والمعنى نزع عمر وروى الناس بشروطهم حتى جعلوا العطن، وأبركوا دواهم للسقي لكثرة الماء. وفي الحديث إشارة كالصراحة إلى قلة مدة خلافة أبي بكر وإلى ما وقع في زمن خلافة من اضطراب الأحوال بسبب ارتداد العرب وظهور المشيئين، وإلى قوة عمر في أمر الدين وطول خلافة وشيوع الدين في رمل، وقد وقع كل ذلك كما رأى، وكانت رؤيته ذلك ساماً كما في رواية الصحيحين [البخاري رقم: ٣٦٦٤، ومسلم رقم: ٦١٩٢] وغيرهما: بينا أنا نائم رأيتني على قليب عليها دلو منزع منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبي قحافة. الحديث. وبه ظهر ما في كلام القاري حيث فسر قوله: رأيت بقوله: أي علمت بالكشف أو الإهام، أو رأيت في المنام. فإن التردد مختل النظام لثبوت الرؤية للمنامية برواية الأعلام، ومن المعلوم أن منام الأنبياء وحي عند علماء الإسلام.

باب التفسير

٩٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا داود بن الحصين، عن أبي يربوع المخزومي أنه سمع زيد بن ثابت يقول: الصلاة الوسطى صلاة الظهر.

٩٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عمرو بن رافع.....

التفسير: أي لبعض آيات كتاب الله. **أبي يربوع المخزومي:** في نسخة: ابن يربوع، وهو الموافق لما في "موطأ يحيى"، وهو عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع - بفتح الياء - المخزومي، أبو محمد المدني، نسب إلى حذو، من ثقات التابعين، ذكره في "التقريب" [رقم: ٣٨٨٠، ٢/٣٢٢].

الصلاة الوسطى: أي المذكورة في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (القرة: ٢٣٨)، وقد اختلف فيه الصحابة ومن بعدهم، وتخالفت الروايات عنهم، فعن ابن عباس عند البيهقي وابن جرير وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وسعيد بن منصور: أنها صلاة الصبح، ومثله عن علي بن عبد البيهقي، وابن عمر عن ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وعبد بن حميد، وورد مثله عن عطاء وجابر بن زيد وطائفة وعكرمة، هذا أول الأقوال. الثاني: أنها صلاة الظهر، وهو قول زيد بن ثابت، أخرجه البخاري وأبو داود وابن جرير والطحاوي وأبو يعلى والطبراني والبيهقي وابن أبي حاتم وأحمد وابن منيع والضياء المقدسي وغيرهم، وهو مروى عن ابن عمر عن الطبراني، وعن أبي سعيد الخدري عند البيهقي، وعن علي بن المنذر.

والثالث: أنها العصر، وهو مذهب علي رجع إليه بعد ما كان يظن أنها الصبح لما سمع قول النبي ﷺ يوم الأحزاب: ما الله بقرهم ويولهم نارا شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومسلم [رقم: ١٤٢٥] والنسائي وغيرهم، وهو المروى عن ابن عمر عن ابن جرير والطحاوي وعبد بن حميد وعن أبي أيوب عند البخاري في "تاريخه" وابن جرير وابن المنذر، وعن أبي سعيد الخدري عند الطحاوي وابن المنذر، وعن أم سلمة عن ابن أبي شيبة وابن المنذر، وعن عائشة عن ابن جرير وابن أبي شيبة، وعن حفصة عن عبد بن حميد وغيره. والرابع: أنها صلاة المغرب، ورد ذلك عن ابن عباس عند أبي حاتم. وهناك أقوال أخر مسبوطة في "فتح الباري" وغيره، والأثار المذكورة وغيرها مبسوطة في "الدر المشور"، والذي يظهر بعد التقيد أن أصح الأقوال هو القول الثالث، لكونه موافقاً لكثير من الأحاديث الصحيحة المرفوعة، وإليه ذهب أكثر الصحابة كما ذكره الترمذي، وجمهور التابعين كما ذكره الماوردي، وأكثر علماء الأثر كما قاله ابن عبد البر، وهو الصحيح عند الحنفية والشافعية، وذهب أكثر الشافعية وبعض المالكية مخالفاً لقول إماميهما أنها الصبح **عمرو بن رافع:** هو عمرو بن رافع العدوي مولاهم، مقبول، ذكره في "التقريب" [رقم: ٥٠٢٩، ٣/٩٢].

أنه قال: كنت أكتب مصحفاً لحفصة زوج النبي ﷺ قالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني، فلما بلغت أذنتها فقالت: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وصلَاة العصر ^{أي أحبري} وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ^{أي اعلمتها}.

٩٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي يونس مولى عائشة قال: أَمَرْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مَصْحَفًا، قالت: إذا بلغت هذه الآية فأذني ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾، فلما بلغت أذنتها وأملت علي: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وصلَاة العصر وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ، سمعتها من رسول الله ﷺ.

١٠٠٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمارة بن صباد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في الباقيات الصالحات: قول العبد: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذه الآية: أي التي فيها ذكر الصلاة الوسطى. **وصلَاة العصر:** أي أكتب هكذا ريادة "وصلَاة العصر"، وهذه الكتابة وكتابة عائشة قبل أن تُجمع المصاحف المختلفة على مصحف واحد في زمن عثمان، فإنه لم يكتب بعد ذلك إلا ما أجمع عليه وثبت بالتواتر أنه قرآن، قاله ابن عبد البر. **القعقاع:** يفتح القافون بينهما عين ساكنة، كتابي، مدني، ثقة، ذكره في "الكاشف" [رقم: ٤٦٤٠، ٣٨٨/٢]. **أبي يونس:** قال الزرقاني: من ثقات التابعين، لا يُعرف اسمه. **وأملت علي:** أي كتبت علي وأمرتني بكتابتها هكذا. **وصلَاة العصر:** استدل به ومحدث حفصة من قال: إن الصلاة الوسطى غير العصر، يجعل العطف للمعايرة، ومن قال بانحادهما يجعل العطف للبيان، وهو الموافق لما روي عن عائشة وحفصة. **قانتين:** أي ساكتين أو حاشعين أو داعين على اختلاف التفسير. والأول أوفق بشأن نزولها فإنما نزلت نسحاً للتكلم في الصلاة كما بسطته في رسالتي "إمام الكلام في ما يتعلق بالقراءة لحلف الإمام". **في الباقيات الصالحات:** أي في تفسير قوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْأَنْفُسُ رِيشَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ (الکهف: ٤٦)، وهذا التفسير مقبول موقوفاً ومرجعاً كما بسطه السيوطي في "الدر المنثور"، -

- ١٠٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، وسئل عن المحصنات من النساء، قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: هن ذوات الأزواج، ويرجع ذلك إلى أن الله حرم الزنا.
- ١٠٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم أن أباه أخبره عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: ما رأيتُ.....

= فأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن ابن عباس قال في تفسيره: سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. وأخرج سعيد بن منصور وأحمد وابن جرير وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: استكثروا من المأثبات الصالحات. قيل: وما هي يا رسول الله؟ قال: التكبر والتعجب والتحميد ولا حول ولا قوة إلا بالله. ونحوه أخرجه سعيد بن منصور وأحمد وابن مردويه من حديث عثمان بن بشير والنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم والطبراني في "المعجم الصغير" والحاكم وابن مردويه والبيهقي من حديث أبي هريرة، والطبراني وابن مردويه من حديث أبي الدرداء، وابن مردويه من حديث أنس، وابن أبي شيبة وابن المنذر من حديث عائشة كلهم ذكروه مرفوعاً، وهو المقول عن عثمان، أخرجه أحمد وابن جرير وابن المنذر، وعن ابن عمر أخرجه ابن جرير والبخاري في "تاريخه".

وسئل: أي والحال أن ابن شهاب سئل عن المحصنات من النساء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) عطفاً على "أمهاتكم" في قوله قبله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) قال ابن شهاب: سمعت سعيد بن المسيب يقول: هن ذوات الأزواج، فالمعنى حرمت عليكم المحصنات - بالفتح - الثلاثي هن أزواج ما لم يُطلقوا أو يموتوا ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) يعني السبايا التي سبىن وهن أزواج في دار الحرب فإنه يحل للملاحكهن وطؤهن بعد الاستبراء لأن بالسبي وغتالف الدارين يرتفع النكاح. وهذا التفسير مروي عن ابن عباس عند ابن أبي حاتم وابن جرير وابن المنذر وعبد بن حميد والحاكم والبيهقي، وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وعبد بن حميد، وعن أنس عند ابن المنذر وغيرهم من الصحابة والتابعين، وأخرج الطحاوي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأبو يعلى وابن جرير وابن المنذر والبيهقي وغيرهم عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ بعث يوم حنين جيشاً إلى أوطاس فلقوا عدواً فظهروا عليهم، وأصابوا سبايا فكان ناساً من أصحابه غرّحوا من عشايلهم من أجل أرواحهم من المشركين فأنزل الله هذه الآية.

ويرجع ذلك: أي حاصل هذا التفسير حرمة الزنا.

مثل ما رغبت هذه الأمة عنه من هذه الآية: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾.

(المحرات: ٩)

١٠٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب في قول الله عز وجل:

مثل ما رغبت إلخ: وأعرضت عنه بأن تركت العمل بمقتضاها مثل هذه الآية، فإن الآية ناصتة على أنه يجب الصلح بين المتنازعين وإرشاد البالغين إلى حكم الله ورسوله، فإن أبو قاتل أعتل للعالم عن شرهم، وقد ترك أكثر النسل العمل به، وكان نزول هذه الآية لما كانت امرأة من الأنصار تحت رجل وكان بينها وبين زوجها شيء فحبسها فجاء قومها وقومه واقتتلوا بالأهدي والعال. وقبل: نزلت لما انطلق رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبي السافق ركباً على حمار، فلما أتاه قال: إليك عني لقد أذاني تن حمارك، فقال رجل من الأنصار: والله لحمار رسول الله أطيب ريحاً منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فتشالما، ووقعت المقاتلة بالأهدي والعال، كذا ذكره البغوي في "معالم التنزيل"، وقال أيضاً: فيه دليل على أن البغي لا يُرسل اسم الإيمان، ويدل عليه ما روي عن علي أنه سئل وهو القدوة في قتال أهل البغي عن أهل الجمل وصعين أهم مشركون؟ قال: من الشرك مروء، فقيل: متافقون؟ فقال: لا؛ لأن المتافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، قبل: فما حالهم؟ قال: إخواننا بغوا علينا.

من المؤمنين: فيه حجة قوية لأهل السنة على أن الكبار لا تخرج العدد عن الإيمان. فإن بغت: من البغي وهو الخروج عن الحد، أي تعدت. فأصلحوا بينهما: بالعدل يحملها على الإنصاف والرضاء بحكم الله.

في قول الله: قال البغوي: اختلف العلماء في معنى هذه الآية وحكمها، فقال قوم: قدم المهاجرون المدينة، وفيهم الفقراء لا مال لهم ولا عشائر، وبالمدينة نساء بغايا وهم يومئذ مشركات، فرغب ناس من فقراء المهاجرين إلى نكاحهن ليفتنن عليهم، فنزلت ﴿وَحَرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (البور: ٣)، لأنهن مشركات، هذا قول معاهد وعطاء وقادة والزهري والشعبي. وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كان رجل يقال له: مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى من مكة حتى يأتي بهم المدينة وكانت عمكة يعي يقال لها: عناق، وكانت صديقه في الحاهلية، فلما أتى مكة دعتة عناق إلى نفسها، فقال مرثد: إن الله حرم الزنا، فقالت: فأنكحي، فقال: حتى أسأل رسول الله ﷺ فقرأها عليه، وقال: لا تنكحها. فعلى قول هؤلاء كان التحريم خاصاً في حق أولئك دون سائر الناس. وقال قوم: المراد بالنكاح هو الجماع، ومعناه الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة، وهو قول سعيد بن جبير والضحاك. وقال سعيد بن المسيب وجماعة: إن حكم هذه الآية مسوخ، وكان نكاح الزانية حراماً بهذه الآية فنسحها قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ﴾ (البور: ٣٢)، فدخلت الزانية في أياامى المسلمين.

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾، قال:

وسمعه يقول: إنها تُسَخِّت هذه الآية بالتي بعدها ثم قرأ: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ

وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾

(البور: ٢٢)

قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا لا بأس بتزوج المرأة

وإن كانت قد فحرت، وإن يتزوجها من لم يفجر.

أي من لم يبرأ

أي رست

١٠٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أنه كان يقول في

قول الله عز وجل: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَسْتُمْ فِي

أَنْفُسِكُمْ﴾ قال: أن تقول للمرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها: إنك عليّ كريمة

أي عدي مكرمة

وكذا في عدة طلاقها

(الفرقة: ٢٣٥)

وإني فيك لراغب، وإن الله سائق إليك رزقاً، ونحو هذا من القول.

١٠٠٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: ذُلك الشمس ميّلاً.

رواهما من ضعف الهاد

لا ينكح: هو وما بعده خبر يعنى النهي. الأيامي: جمع أيم: من لا زوج لها وهو مطلق يشتمل الزانية وغيرها.

يتزوج المرأة: وإن كان بمن زنى بها وإن كانت حليى بالزنا، لكن إذا تزوجت الحليى بالزنا بعير الزاني لا يخل له

الوطء إلى وضع الحمل وإن تكحت بالزاني يجوز له الوطء. ولا جناح: بالضم أي لا إثم. "عليكم فيما عرّضتم

به" من التعريض، وهو التلويح بشيء يفهم به السامع مراده من غير التصريح من بيان لما مخطئة - بالكسر -

وهي التملس نكاح النساء المتعدات المذكورات في ما قبل هذه الآية. "أو أكنستم" أي أصمرتم وأخفتم من في

أنفسكم، كذا في "معالم التنزيل". قال: أن تقول: بيان للتعريض أي هو فولت للمرأة في حال العدة.

سائق إليك: أي موصل إليك رزقاً حسناً يعني يتزوجني إياك. ذلوك الشمس: أي المذكور في قوله تعالى: ﴿أَفَم

الضَّلَاةَ لِيَذُلَّوكِ الشَّمْسُ إِلَى عَسَى - يفتحون - اللَّيْلِ وَقُرْآنُ الْفَجْرِ إِنَّ فُزَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ (الإسراء: ٧٨) وفيه

إشارة إلى الصلوات المكتوبات وأوقافها، فقرآن الفجر إشارة إلى صلاة الفجر. ومعنى قوله: "مشهوداً": يشهده

ملائكة الليل والنهار المتعاقبون يجمعون عند ذلك، ونه فسر ابن عباس في رواية ابن جرير وابن أبي شيبة

وابن مسعود كما في رواية سعيد بن منصور وابن جرير وابن المنذر، وأبو هريرة في روايته عن النبي ﷺ، -

١٠٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا داود بن الحصين، عن ابن عباس قال: كان يقول: دلوك الشمس ميلها وغسق الليل اجتماع الليل وظلمته.

قال محمد: هذا قول ابن عمر وابن عباس، وقال عبد الله بن مسعود: دلوها غروبها، وكل حسن.

- أخرجه البخاري ومسلم وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وابن مردويه، وغسق الليل أشار به إلى صلاة العشاء، وبه فسرّه ابن مسعود، أخرجه عنه الطبراني، وعن ابن عباس غسق الليل بدء الليل، أخرجه ابن جرير، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد وعبد الرزاق عن أبي هريرة: غسق الليل غروب الشمس، فيكون إشارة إلى صلاة المغرب، وعن ابن عباس: أنه ظلمة الليل، أخرجه ابن الأثير وابن المنذر فيكون شاملاً لصلاحي المغرب والعشاء، وهو أول الأقوال. ودلوك الشمس فسرّه ابن مسعود بالغروب، كما أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وابن مردويه، وكذا أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم عن علي، فيكون إشارة إلى المغرب ولا يكون لصلاة الظهر ذكر في هذه الآية وكذا للعصر، وفسره ابن عمر بالزوال، أخرجه مالك وعبد الرزاق وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم، وهو رواية عن ابن عباس، فيكون إشارة إلى صلاة الظهر، ويستفاد العصر من قوله: إلى غسق الليل. والآثار في هذا الباب مسبوطة في "الدر المنثور".

عن ابن عباس: في "موطأ يحيى": مالك عن داود بن الحصين أخبرني عمر عن ابن عباس، قال ابن عبد البر في "الاستدكار": للخبر لبهم عكرمة، كان مالك يكتم اسمه لكلام ابن المسيب فيه. **قول ابن عمر:** وهو قول عطاء وقادة ومجاهد والحسن وأكثر التابعين، وقول ابن مسعود احتاره النحوي ومقاتل والضحّاك والسدي، كذا ذكره البغوي.

وكل حسن: لأن اللفظ يجمع المعنيين، فإن أصل الدلوك الميلان والشمس ميل إذا زالت وإذا غربت، لكن لا يخفى أن التفسير بالزوال أولى القولين لكثرة القائلين، ولأننا إذا حملنا عليه كانت الآية جامعة لمواقف الصلاة كلها بخلاف الغروب، كذا قال البغوي، ومما يؤيد ترجيح تفسير الزوال بموافقته لكثير من الأخبار المرفوعة، فأخرج ابن مردويه عن عمر، عن النبي ﷺ: لدلوك الشمس قال: لزوال الشمس. وأخرج البزار وأبو الشيخ وابن مردويه والديلمي بسند ضعيف عن ابن عمر مرفوعاً: دلوك الشمس رواها. وأخرج ابن جرير عن عتبة بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: أتاني جبريل لدلوك الشمس حين زالت فصلى بي الظهر. وأخرج ابن جرير عن أبي هريرة الأسلمي: كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر حين زالت الشمس ثم تلي هذه الآية.

١٠٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، أن عبد الله بن عمر أخبره: أن

رسول الله ﷺ قال: **إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِيمَا خَلَا مِنَ الْأَمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى**

مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا فَقَالَ: مَنْ

مصدر مبني بمعنى الغروب
ذلك الرجل المستعمل

يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيَرَاطٍ قِيَرَاطٌ؟ قَالَ: فَعَمِلْتُ الْيَهُودَ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ

يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ عَلَى قِيَرَاطٍ قِيَرَاطٌ؟ فَعَمِلْتُ النَّصَارَى عَلَى

قِيَرَاطٍ قِيَرَاطٌ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيَرَاطَيْنِ

قِيَرَاطَيْنِ، أَلَا فَأَنْتُمْ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيَرَاطَيْنِ

قِيَرَاطَيْنِ، قَالَ: فَغَضِبَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا.....

أي رسول الله ﷺ

أَن رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هذا الحديث معروف عذبت القيراط، أخرجه البخاري في مواضع، ومسلم والترمذي وغيرهم، وله طرق كثيرة. **إِنَّمَا أَجَلُكُمْ** يفتحتين أي مدة بقاءكم بالنسبة إلى من مضى من الأمم.

وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ: المثل يفتحتين في المعنى كالمثل بكسر الميم وهو النظر، ثم قيل: للمقول المسائر الممثل مضربه عورده مثل، ولم يصروا مثلاً إلا بقول فيه غرابة، وههنا تشبيه للمركب بالمركب فالشبه والمشبه به هما المجموعان الحاصلان في الطرفين وإلا كان القياس أن يقول: كمثل قوم استأجرهم رجل، كذا قال العيني في "عمدة القاري" [١٢/١٢٥]. **عَمَلًا:** بضم العين وتشديد الميم جمع عامل أي فوماً يعملون له العمل بالأجرة.

قِيَرَاط: قال الكرماني في "الكواكب الدراري" [٩٧/٥]: القيراط نصف داقق، وأصله قراط بالتشديد؛ لأن جمعه قرايط فأنزل أحد حربي التضعيف كما في الديار، والمراد به ههنا النصيب والحصصة، وكرر ليدل على تقسيم القرايط على جميعهم كما هو عادة كلامهم. **فَعَمِلْتُ الْيَهُودَ:** أي فهذا مثل اليهود استعملهم الله بأجر إلى مدة طويلة فعملوا. **فَعَمِلْتُ النَّصَارَى:** إشارة إلى قلة مدة النصارى بالنسبة إلى اليهود.

أَلَا: حرف تنبيه ته به النبي ﷺ على فضل هذه الأمة. **نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا:** قال الكرماني: فإن قلت: قول اليهود ظاهراً لأن الوقت من الصبح إلى الظهر أكثر من العصر إلى المغرب، لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب الخفية حيث يقولون: وقت العصر حين يصير ظل كل شيء مثليه، وهذا من حملة أدلتهم فما هو جواب الشافعية عنه حيث قالوا: هو مصير الظل مثلاً وحيث لا يكون وقت الظهر أكثر من وقت العصر؟ قلت: لا نسلم أن وقت الظهر ليس بأكثر منه، ولكن سلمنا فليس هو بصاً في أن كلاً من الطائفتين أكثر عملاً لصديق أن كليهما مجتبعين =

وأقلّ عطاءً، قال: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً قالوا: لا، قال: فإنه فضلي أعطيه من شئت.

قال محمد: هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها،

= أكثر عملاً، أو يقال: لا يلزم من كونهم أكثر عملاً أكثر زماناً لاحتمال كون العمل أكثر في زمان أقلّ، وجاء في آخر صحيح البخاري في باب الستة، قال أهل التواتر ذلك. ومثله في "عمدة القاري" وغيره.

وأقلّ عطاءً، بالنسبة إلى الأمة الممثلة الأخذة بقرائين. **هل ظلمتكم:** أي نقصت من حقكم الذي قررت لكم جزاء لميلكم شيئاً. **أعطيه من شئت:** أي فإني مختار لا أسئل عما أفعل، فلا ينبغي تكلمكم إلا إن نقصت حقكم.

أفضل من تعجيلها: استنبط أصحابنا الحنفية أمرين: أحدهما: ما ذكره أبو زيد الدبوسي في كتابه "الأمصار" وتبعه الزهلي شارح "الكنز" وصاحب "النهاية شرح الهداية" وصاحب "البدائع" وصاحب "مجمع البحرين" في "شرح" وغيرهم: أن وقت الظهر من الزوال إلى صيرورة ظل كل شيء مثليه، ووقت العصر منه إلى الغروب كما هو رواية عن إمامنا أبي حنيفة، وأفتى به كثير من المتأخرين، وحه الاستدلال به بوجوه كلها لا نخلو عن شيء، أحدها: أن قوله ﷺ: **إما أجلكم فيما حلا كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس** يفيد قلة زمان هذه الأمة بالنسبة إلى زمان من خلا، وزمان هذه الأمة هو مثليه بما بين العصر إلى المغرب فلا بد أن يكون هذا الزمان قليلاً من زمان اليهود أي من الصبح إلى الظهر، ومن زمان النصارى أي من الظهر إلى العصر ولن تكون القلة بالنسبة إلى زمان النصارى إلا إذا كان ابتداء وقت العصر من حين صيرورة الظل مثليه، فإنه حينئذ يزيد وقت الظهر، أي من الزوال إلى المثلين على وقت العصر من المثلين إلى الغروب، وأما إن كان ابتداء العصر حين المثل فيكونان متساويين وفيما ذكره في "فتح الباري" و"بستان المحدثين" و"شرح القاري" وغيرها: أما أولاً: فلا يلزم المساواة على تقدير المثل بموعة، فإن المدة بين الظهر والعصر لو كان محصر ظل كل شيء مثله يكون أزيد بشيء من ذلك الوقت إلى الغروب على ما هو محقق عند الرياضيين إلا أن يقال: هذا التفاوت لا يظهر إلا عند الحساب، والمقصود من الحديث تفهيم كل أحد. وأما ثانياً: فلا يلزم من الحديث مجرد التمثيل، ولا يلزم في التمثيل التسوية من كل وجه. وأما ثالثاً: فلا يلزم من هذه الأمة إنما هي بالنسبة إلى مجموع مدتي اليهود والنصارى، لا بالنسبة إلى كل أحد، وهو حاصل على كل تقدير. وأما رابعاً: فلا يلزم من أن يراد بنصف النهار في الحديث نصف النهار الشرعي، وحينئذ فلا يستقيم الاستدلال. وأما خامساً: فإنه ليس في الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من الزوال إلى العصر، ومن المعلوم أن صلاة العصر لا يتحقق في أول وقته غالباً، فالقلة حاصلة على كل تقدير، وإنما يتم مرام المستدل إن تمّ لو كان لفظ الحديث ما بين وقت العصر =

ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى العصر أكثر مما بين العصر إلى المغرب في هذا الحديث، ومن عجل العصر كان ما بين الظهر إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب،

= إلى الغروب، وإذ ليس فليس. وثانيها: أن قول البصاري: نحن أكثر عملاً لا يستقيم إلا بقلة زمامهم ولن تكون القلة إلا في صورة المثليين، وفيه ما مر سابقاً وأنفاً.

وثالثها: ما نقله العيني أنه جعل لنا النبي ﷺ من زمان الدنيا في مقابلة من كان قبلنا من الأمم بقدر ما بين صلاة العصر إلى الغروب، وهو يدل على أن بينهما أقل من ربع النهار؛ لأنه لم ينق من الدنيا ربع الزمان لحديث: بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار بالسبابة والوسطى. فقسمة ما بقي من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما مضى مقدار ما بين السبابة والوسطى. قال السهيلي: وبينهما نصف سبع؛ لأن الوسطى ثلاثة أسباع كل مفصل منها سبع، وزيادتها على السبابة نصف سبع. وفيه أيضاً ما مر سالفاً. ثم لا يخفى على المستيقظ أن المقصود من الحديث ليس إلا التمثيل والتفهيم. فالاستدلال لو تم بجميع تقاريره لم يخرج تقدير وقت العصر بالمثليين إلا بطريق الإشارة. وهناك أحاديث صحيحة صريحة دالة على مضي وقت الظهر ودخول وقت العصر بالمثل، ومن المعلوم أن العبارة مقدمة على الإشارة، وقد مر منا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكلام.

الأمر الثاني: ما ذكره صاحب الكتاب من أن هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر - أي من أول وقتها - أفضل من تعجيلها. قال بعض أعيان متأجري الحديثين في "ستان الحديثين" ما مر به. ما استنطه محمد من هذا الحديث صحيح، وليس مدلول الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من نصف النهار إلى العصر ليصبح قلة العمل وكثرته، وإذا لا يحصل إلا بتأخير العصر من أول الوقت. ثم ذكر كلاماً مطولاً بحاصله الرد على من استدلل به في باب المثليين، وقد ذكرنا خلاصته، ولا يخفى أن هذا أيضاً إنما يصح إذا كان الأكثرية لكل من اليهود والنصارى وإلا فلا، كما ذكرنا مع أنه إن صح قليس هو إلا بطريق الإشارة، والأحاديث الدالة على التعجيل بالعبارة مقدمة عليه عند أرباب البصارية. وقد مر ما ما يتعلق به في صدر الكتاب. والله أعلم بالصواب.

"ألا ترى" تنوير للمدعى "أنه ﷺ جعل ما بين الظهر إلى العصر" أي إلى صلاة العصر "أكثر مما بين العصر" أي صلاته "إلى المغرب" أي وقته وهو غروب الشمس في هذا الحديث، "ومن عجل العصر" أي صلاة في أول وقته وهو صيرورة الظل مثلاً كما هو رأي جمهور العلماء وبه قال صاحب الكتاب وصاحبه أبو يوسف وهو رواية عن شيهما أي حيفة بل قبل: إنه رجع إليه وهو الموافق للأحاديث الصحيحة الصريحة. "كان ما بين الظهر" أي أول وقته وهو الزوال إلى العصر. "أقل مما بين العصر" أي وقت صلاته "إلى المغرب"، قال صاحب "ستان الحديثين" معترضاً عليه النقص المثل على حسب قواعد الأطلال إنما يكون عند نقاء رُبع النهار في أكثر البلاد =

فهذا يدل على تأخير العصر، وتأخير العصر أفضل من تعجيلها ما دامت الشمس بيضاء نقية لم تحالطها صفرة. وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا رحمهم الله.

— فيكون الوقتان متساويين، لا أقل وأكثر، ثم قال مجيباً: يمكن التوجيه بأن مراد الإمام محمد من قوله: ما بين الظهر ما بين وقته المتعارف للصلاة يعني متأخراً عن ابتداء وقته لاسيما في الصيف، فإن الإيراد فيه مستحب. انتهى معرّب، وفيه ما فيه، فإن وقت الظهر من الزوال إلى المثل حسباً حققه الحساب يكون أقل من ربع النهار تحقيقاً، وإن كان ربع النهار تقريباً، وكلام صاحب الكتاب مبني على التحقيق لا على التقريب، فهذا يدل على تأخير العصر، قال القاري في "شرحه": لا يخفى أن الحديث بظاهره يدل على تأخير دخول وقت العصر كما قال به أبو حنيفة لا على تأخيره بطريق الأفضلية. وأنت تعلم أنه دعوى بلا دليل، بل الظاهر خلافه كما ذكرنا تفصيله، "وتأخير العصر" أي من أول وقتها "أفضل" أي أكثر ثواباً من تعجيلها، أي أدائها في أول وقتها "ما دامت الشمس بيضاء نقية" بتشديد الهمزة، وهذا بيان لمدة التأخير، وبين معنى البيضاء النقية بقوله: "لم تحالطها" أي الشمس "صفرة"، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا أي فقهاء العراق وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا المقام في صدر الكتاب، والعلّم عند من عنده أم الكتاب. هذا آخر الكلام في هذا التعليق، والحمد لله على أن جعل لنا التوفيق خير رفيق، والصلاة على رسوله وآله وصحبه الغائبين بأعلى التحقيق، وكان احتتامه يوم الخميس الثامن من شعبان من شهر السنة الخامسة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة حين إقامتي بالوطن حفظ عن شروء الزمن، وكان الشروع فيه في شوال من السنة الحادية والتسعين حين إقامتي بحيدر آباد الدكن بقاها الله عن الدّع والقن.

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كتاب النكاح		باب الرجل يأذن لعده في الترويح.....	٣٩
باب الرجل تكون عنده نسوة.....	٣	باب المرأة تختلع من زوجها.....	٤١
باب أدنى ما يتزوج الرجل عليه المرأة..	٥	باب الخلع كم يكون من الطلاق.....	٤٢
باب لا يجمع الرجل بين المرأة.....	٧	باب الرجل يقول إذا نكحت فلانة....	٤٣
باب الرجل يخطب على عطية أخيه...	٨	باب المرأة يطلقها زوجها تطليقة.....	٤٤
باب الثيب أحق بنفسها من وليها.....	٩	باب الرجل يجعل أمر امرأته بيدها.....	٤٥
باب الرجل يكون عنده أكثر.....	١٠	باب الرجل يكون غته أمة فيطلقها....	٤٩
باب ما يوجب الصداق.....	١٢	باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق.....	٥٠
باب نكاح الشغار.....	١٣	باب طلاق المريض.....	٥١
باب نكاح السر.....	١٤	باب المرأة تطلق لو يموت عنها.....	٥٣
باب الرجل يجمع بين المرأة وابتها....	١٥	باب الإيلاء.....	٥٤
باب الرجل ينكح امرأة ولا يصل.....	١٧	باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل.....	٥٦
باب البكر تستأمر في نفسها.....	١٩	باب المرأة يطلقها زوجها فتزوج.....	٥٧
باب النكاح معر ولي.....	٢١	باب المرأة تسافر قبل انقضاء عدتها....	٥٨
باب الرجل يتزوج المرأة ولا يمرض...	٢٢	باب المتعة.....	٥٩
باب المرأة تزوج في عدتها.....	٢٦	باب الرجل تكون عنده امرأتان.....	٦١
باب العزل.....	٢٩	باب اللعان.....	٦٢
كتاب الطلاق		باب متعة الطلاق.....	٦٣
باب طلاق السنة.....	٣٤	باب ما يكره للمرأة من الزينة.....	٦٤
باب طلاق الحرة تحت العبد.....	٣٦	باب المرأة تنقل من منزلها قبل انقضاء..	٦٥
باب ما يكره للمطلقة المتبوتة.....	٣٨	باب عدة أم الولد.....	٧٠

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب الحلية والثرية وما يشبه الطلاق ...	٧١	باب صيد الكلب المعلم.....	١١٨
باب الرجل يولد له فيقلب عليه الشبه .	٧٢	باب العقيقة	١١٩
باب المرأة تسلم قبل زوجها	٧٣	كتاب الديات	
باب انقضاء الحيض	٧٤	باب الدية في الشفتين	١٢٨
باب المرأة يطلقها زوجها طلاقاً مملوك...	٧٨	باب دية العمد.....	١٢٩
باب عدة المستحاضة	٨١	باب دية الخطأ.....	١٣٠
باب الرضاع	٨٢	باب دية الأسنان.....	١٣١
كتاب الضحايا		باب أرض السن السوداء والعين القائمة...	١٣٣
باب ما يكره من الضحايا	٩٦	باب الغر يجتمعون على قتل واحد	١٣٤
باب لحوم الأصاحي	٩٧	باب الرجل يرث من دية امرأته	١٣٥
باب الرجل يذبح أضحيته قبل	١٠٠	باب الجروح وما فيها من الأرض	١٣٦
باب ما يجزئ من الضحايا عن أكثر	١٠١	باب دية الحنين	١٣٦
باب الذبائح	١٠٣	باب الموصحة في الوجه والرأس	١٤٠
باب الصيد وما يكره أكله	١٠٦	باب البئر جبار	١٤٠
باب أكل الضب	١٠٧	باب من قتل خطأ ولم تعرف له عاقلة	١٤٢
باب ما لفظه البحر من السمك	١١٠	باب القسامة	١٤٤
باب السمك يموت في الماء	١١٢	كتاب الحدود في السرقة	
باب ذكاة الجنين ذكاة أمه	١١٢	باب العبد يسرق من مولاه	١٤٩
باب أكل الخراد	١١٤	باب من سرق ثمراً أو غير ذلك.....	١٥١
باب ديات نصارى العرب	١١٥	باب الرجل يسرق منه الشيء	١٥٤
باب ما قتل الحجر	١١٦	باب ما يجب فيه القطع	١٥٦
باب الشاة وغير ذلك تذكى قبل	١١٦	باب السارق يسرق وقد قطعت	١٥٩
باب الرجل يشتري اللحم فلا يشري ..	١١٧	باب العبد يأخذ ثم يسرق.....	١٦٢

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب المختلس	١٦٣	باب من حمل على نفسه المشي	٢١١
باب الرجم	١٦٤	باب الاستثناء في اليمين	٢١٣
باب الإقرار بالزنا	١٦٨	باب الرجل يموت وعليه نذر	٢١٤
باب الاستكراه في الزنا	١٧٦	باب من حلف أو نذر في معصية	٢١٥
باب حد الممالئك في الزنا والسكر	١٧٧	باب من حلف بغير الله	٢١٧
باب الحد في التعريض	١٨٠	باب الرجل يقول ماله في رتاج الكعبة	٢١٨
باب الحد في الشرب	١٨١	باب اللغو من الأيمان	٢١٩
باب شرب البتع والغبراء وغير ذلك ..	١٨٣	كتاب النجوع	
باب تحريم الخمر وما يكره	١٨٣	باب بيع العرايا	٢٢٠
باب الخليطين	١٨٧	باب ما يكره من بيع الثمار قبل	٢٢٥
باب نهي الذبء والمزمت	١٨٨	باب الرجل يبيع بعض الثمر ويستثني ..	٢٢٧
باب نهي الطلاب	١٨٩	باب ما يكره من بيع الثمر بالوطب	٢٢٨
كتاب العرائض		باب ما لم يقص من الطعام وعيره	٢٣١
باب ميراث العمة	١٩٣	باب الرجل يبيع المتاع أو عيره	٢٣٢
باب النفي <small>هل يورث</small>	١٩٦	باب الرجل يشتري الشعر بالخطلة ...	٢٣٤
باب لا يرث المسلم الكافر	١٩٧	باب الرجل يبيع الطعام بسوطة	٢٣٦
باب ميراث الولاء	١٩٩	باب ما يكره من التحش	٢٣٦
باب ميراث الحمل	٢٠٠	باب الرجل يسلم فيما يكال	٢٣٨
فصل الوصية	٢٠٢	باب بيع الزبارة	٢٣٩
باب الرجل يوصي عند موته بثلاث	٢٠٣	باب بيع العرر	٢٤١
كتاب الأيمان والنذور		باب بيع المزبارة	٢٤٤
أدق ما يجزئ في كفارة اليمين	٢٠٧	باب شراء الحيوان باللحم	٢٤٥
باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله ..	٢٠٩	باب الرجل يسلم الرجل بالشيء	٢٤٧

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب ما يوجب البيع بين البائع	٢٤٨	باب الفصل في الشرب وقسمة الماء....	٢٩٣
باب الاختلاف في البيع بين البائع	٢٥٤	باب الرجل يعتق نصيبا له من مملوك ...	٢٩٦
باب الرجل يبيع المتاع بمنفعة	٢٥٥	باب بيع المدير	٣٠٠
باب الرجل يشتري الشيء أو يبيعه ...	٢٥٦	باب الدعوى والشهادات وادعاء	٣٠٢
باب الاشتراط في البيع وما يفسده	٢٥٨	باب اليمين مع الشاهد	٣٠٥
باب من باع نخلا مؤبرا أو عيدا	٢٦٠	باب استحلاف الخصوم	٣٠٦
باب الرجل يشتري الجارية ولها	٢٦١	باب الرهن	٣٠٧
باب عهدة الثلاث والسنة	٢٦٢	باب الرجل يكون عنده الشهادة	٣٠٨
باب بيع الولاء	٢٦٣	كتاب القطة	
باب بيع أمهات الأولاد	٢٦٥	باب الشععة	٣١٢
باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة	٢٦٦	باب المكاتب	٣١٣
باب الشركة في البيع	٢٦٨	باب السبق	٣١٥
باب القصاص	٢٧٠	أبواب السير	
باب الهبة والصدقة	٢٧١	باب الرجل يعطي الشيء في سبيل الله ...	٣١٩
باب التحلى	٢٧٣	باب إثم الخوارج وما في لروم	٣٢٠
باب العمرى والسكنى	٢٧٦	باب قتل النساء	٣٢٢
كتاب الصرف وأبواب الربا		باب المرتد	٣٢٢
باب الربا فيما يكال أو يوزن	٢٨١	باب ما يكره من ليس الحرير	٣٢٣
باب الرجل يكون له العطايا أو الدين .	٢٨٥	باب ما يكره من التخم بالنذهب	٣٢٥
باب الرجل يكون عليه الدين فيقضي .	٢٨٦	باب الرجل يمر على ماشية الرجل	٣٢٥
باب ما يكره من قطع	٢٨٨	باب غزول أهل الذمة مكة والمدينة	٣٢٦
باب المعاملة والمزاوعة في الحبل	٢٨٨	باب الرجل يقيم الرجل من مجلسه	٣٢٧
باب إحياء الأرض بإذن الإمام	٢٩٢	باب الرقى	٣٢٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب ما يستحب من الأفعال والأسم.....	٣٣٠	باب جامع الحديث	٣٦٤
باب الشرب قائماً.....	٣٣١	باب الزهد والتواضع.....	٣٦٦
باب الشرب في آتية القضة.....	٣٣٢	باب الحب في الله.....	٣٦٩
باب الشرب والأكل باليمين	٣٣٣	باب فضل المعروف والصدقة.....	٣٧٠
باب الرجل يشرب ثم يتناول.....	٣٣٣	باب حق الجار.....	٣٧٣
باب فضل إجابة الدعوة.....	٣٣٥	باب اكتساب العلم	٣٧٣
باب فصل المدينة.....	٣٤٠	باب الحضاب.....	٣٧٤
باب اقتناء الكلب.....	٣٤١	باب الولي يستقرض من مال اليتيم	٣٧٦
باب ما يكره من الكذب وسوء الظن ..	٣٤٣	باب الرجل ينظر إلى عورة الرجل.....	٣٧٧
باب الاستعفاف عن المسألة والصدقة ..	٣٤٥	باب الخفي في الشرب	٣٧٨
باب الرجل يكتب إلى الرجل يبدأ به ..	٣٤٦	باب ما يكره من مصافحة النساء.....	٣٧٩
باب الاستئذان.....	٣٤٨	باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ	٣٨٠
باب التصاوير والحرس وما يكره منها ..	٣٤٩	باب صفة النبي ﷺ	٣٨٤
باب اللعب بالرد.....	٣٥١	باب قبر النبي ﷺ وما يستحب.....	٣٨٥
باب النظر إلى اللعب.....	٣٥٣	باب فضل الخياء.....	٣٨٦
باب المرأة تصل شعرها بشعر غيرها...	٣٥٣	باب حق الروح على المرأة.....	٣٨٧
باب الشفاعة.....	٣٥٤	باب حق الصياقة.....	٣٨٧
باب الطيب للرجل.....	٣٥٥	باب تشميت العاطس.....	٣٨٨
باب الدعاء.....	٣٥٦	باب الفرار من الطاعون	٣٨٩
باب رد السلام.....	٣٥٦	باب العيبة واليهتان.....	٣٩٠
باب الدعاء.....	٣٥٩	باب البوادر	٣٩٢
باب الرجل يهجر أخاه.....	٣٦٠	باب الفأرة تقع في السم	٤٠٤
باب الخصومة في الدين والرجل يشهد...	٣٦١	باب دماغ الحية.....	٤٠٥
باب ما يكره من أكل الثوم	٣٦٢	باب كسب الحمام	٤٠٧
باب الرؤيا.....	٣٦٣	باب التفسير	٤١٢

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريبا بحول الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

الموطأ للإمام مالك	المقامات للحريزي
ديوان الحماسة	تلخيص المفتاح
الجامع للترمذي	المعلقات السبع
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
شرح الجامي	الوحيح والبلويح

☆ ☆ ☆

Books In Other Languages

English Books

- Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)
Secret of Salah

Other Languages

- Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)
Muntakhab Ahadees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

- Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

أصول الشافعي	الهداية (٨ مجلدات)
نفحة العرب	الصحیح لمسلم (٧ مجلدات)
شرح العقائد	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
تعريب علم الصيغة	نور الأنوار (مجلدين)
مختصر القدوري	تيسر مصطلح الحديث
شرح تهذيب	كثر الدقائق (٣ مجلدات)
التفسير للبيضاوي	البيان في علوم القرآن
الموطأ للإمام محمد	مختصر المعاني (مجلدين)
المسند للإمام الأعظم	تفسير الحلالين (٣ مجلدات)
قطبي	مختار الحسامي
	نور الإيضاح

(ملونة كرتون مقوي)

عوامل النحو	من العقيدة الطحاوية
المرفقات	هداية النحو (مع الخلاصة)
الكافية	هداية النحو (المتداول)
شرح تهذيب	شرح مائة عامل
السراجي	دروس البلاغة
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
المعور الكبير	البلاغة الواضحة
	زاد الطالبين

مکتبۃ البشریٰ کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد: کارڈ کور

مکتب احادیث

فضائل اعمال

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم

☆ ☆ ☆

زیر طبع کتب

معلم الحجاج

عربی کا معلم (سوم، چہارم)

مطبوعہ کتب

(تکلمین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم)	تعلیم الاسلام (کمل)
مضامین نبوی شرح شہنشاہ ترمذی	بہشتی زیور (۳ حصے)
الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر)	تفسیر عثمانی (۲ جلد)
حصن حصین	تعلیم العقائد
خطبات الامام حکام جمعرات العام	فضائل حج

تکلمین کا رڈ کور

آسان اصول فقہ	تیسرا المنطق
الحزب الاعظم (مکمل) (مکمل) (مکمل)	علم الفو
المجلد (مکمل) (مکمل) (مکمل)	بہار القرآن
علم الصرف (اولین و آخرین)	سیر الصحابیات
عربی معقود المصادر	تسلیل المبتدی
عربی کا آسان قاعدہ	فوائد مکملہ
قاری کا آسان قاعدہ	بہشتی زیور
عربی کا معلم (اول، دوم)	تاریخ اسلام
خیر الاصول فی حدیث الرسول	زاد السعید
روضۃ الادب	تعلیم الدین
آداب المعاشرت	جزاء الاعمال
حیات المسلمین	جوامع الحكم
تعلیم الاسلام (کمل)	